

كتاب

أسرار البلاغة

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب النخعي

أقسمه الله بصدقته

الشرقي سنة ٦٧١ - الأوسنة ١٢٧١ م

قرأه وعلق عليه

أبو بكر
محمد ومحمد شاكر

الناشر

دار المدنى
بجدة

مطبعة المدنى
بالتامة

كِتَاب

أَسْرَارُ الْبِلَاغَةِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الحجافي النعوي

تفقداه الله يفقرائنه

المتوفى سنة ٤٧١هـ = أوسنة ٤٧٤هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوْلَوْ يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفِظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُتَالُ قِيلَنِي وَلَا يُخْفُظُ

شيخ العسرة

الناشر دارالمدني بمكة

تلفون : ٦٧٠٠٧٨٨ فاكس : ٦٧١٣٤٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ سِرِّ وَأَعْيُنِ

الحمد لله وحده لا شريك له ، حمداً توجهه سوابغ نِعَمِهِ ، وَلِنِعْمَةٍ
واحدة لا يُوفِّيهَا بعضُ حقِّها حمداً الحامدين ولا شكراً الشاكرين آناء الليل
وأطراف النهار ، دَهْرَ الداهرين وأبد الآبدين ، وصلى الله على نبينا محمد
رسول الله المبلغ عن ربه ، بلَّغَ الرِّسَالَةَ وأدَّى الأمانة ، فأخرجنا بها من
الظُّلُمَاتِ إلى النُّورِ ، وأنقذنا بها من نارِ جهنَّمَ ، ما اتَّبَعْنَا هَدَى الْقُرْآنِ
العظيم ، ولزمننا سنَّةَ رسوله الأمين ، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً ،
وصلى الله على أبويهِ الرسولين الكريمين إبراهيم وإسماعيل ، وعلى سائر الأنبياء
والمرسلين ، « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا
عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » ، أمر من الله ربنا لا يزيغ عنه إلا هالكٌ .

وبعد ، فقد فرغتُ آنفاً من قراءة « كتاب دلائل الإعجاز » للإمام
المتفرد عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، وهذا كتابه الثاني : « كتاب
أسرار البلاغة » ، قرأته أيضاً وعلقتُ عليه ، فهما أصلان جليلان ، أسسا
قواعد التَّظَرُّ في علم بلاغة الألسنة عامَّة ، وبلاغة اللسان العربيِّ المبين
خاصة . ثُمَّ خَلَفَ من بعد عبدالقاهر أئمةٌ من الخلف اتَّبَعُوهُ وزادوا عليه ،
وأرادوا أن يُقَعِّدُوا قواعد لعلم البلاغة ، فشَقُّوا لأنفسِهِمْ في زمانِهِمْ ، ثُمَّ لَنَا
من بعدهم ، طريقاً جديداً يُلاقى طريقَهُ من وجهٍ ، ويُخالِفُهُ من وجهٍ آخر .
كان ذلك اجتهاداً منهم أحسنوا فيه غاية الإحسان ، وأساعوا بعضَ الإساءة ،

ولكن ظلَّ عبدالقاهر عندهم جميعاً إماماً مجتهداً مبرزاً سبقَ إلى ما لم يخطئه أحدٌ قبله ، واستدركوا عليه بعضَ ما ظنُّوا أنه قد أغفله في هذين الكتابين الجليلين . بيدَ أن ما كتبه عبدالقاهر سوف يبقى بإذن الله نبراساً وسراجاً منيراً لكل من يسرَّ له الله الإخلاصَ والهممةَ والسعىَ المُبصرَ في طلبِ الكشفِ عن بلاغةِ الألسنة البشرية عامةً ، واللسانِ العربيِّ المُبينِ خاصةً ، وسيبقى بمشيئة الله ما كتبه الأئمةُ من الخلفِ الذين جاءوا من بعده ، دليلاً هادياً يمهّد الطريقَ لمن أرادَ من أهلِ زمننا ، ومن يجيءُ بعدنا ، أن يهجرَ الثثرةَ الفاشيةَ في زماننا وزمانهم ، مهاجراً إلى الصّدقِ المؤدّي إلى بلوغِ الحقِّ ، حتى تَسْتَبَيَّ الحُطَي على الطريقِ المستقيمِ . وكُلُّ من دَبَّ على الدَّرَبِ وَصَلَ ، بتوفيقِ من الله وَعَوْنِ ، والجِدِّ خَلِيقَةً تُفْضِي إلى مُسْتَقَرِّ السعادةِ في الدنيا والآخرة .

* * *

كان الفضلُ الأوَّلُ والأكبرُ للشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله ، فهو الذى وقَّفه الله فنشر « كتاب أسرارِ البلاغة » في زماننا ، فطبع النسخة الأولى منه سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) بمطبعة الترقى ، ثم طبع الطبعة الثانية منه سنة ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) في «مطبعة المنار» التى كان قد أنشأها سنة ١٣٢١هـ ، ثم أعاد طبعها مرّاتٍ بعد ذلك . ثم كان له الفضلُ الأوَّلُ أيضاً في نشر الكتابِ الثانى «كتاب دلائل الإعجاز» سنة ١٣٢١هـ وهى الطبعة التى اعتمدت إثبات أرقامها في نشرى «كتاب دلائل الإعجاز» كما ذكرتُ ذلك في مقدّمته .

وقد قصَّ الشيخ رشيد قِصَّة «كتاب أسرار البلاغة» في مقدمة الطبعة الثانية التى وقفتُ عليها ، وسأُنشرها كاملة في آخر هذه المقدمة . وذكر أنه طلب مخطوطة «كتاب أسرار البلاغة» من صديقه عبدالقادر المغربي ، وكانت في أحدِ بيوت العلم في طرابلس الشام . وقال إنه علم أن نسخة

مقدمة

أخرى من الكتاب في إحدى دُور الكتب السلطانية في دار السلطنة السنية ، فندب بعض طلاب العلم لمقابلة نسخته الشامية على هذه النسخة. ونحن لا نعلم شيئاً عن هذه النسخة الشامية ، ولا نعرف تاريخ كتابتها ؛ ولا نعرف أيضاً شيئاً عن النسخة التي كانت في دار السلطنة العثمانية ، وإن كنت أظنُّ أنها هي النسخة التي سأشير إليها فيما بعد ، والله أعلم .

وقد قرأتُ «كتاب أسرار البلاغة» في صَدْر شباني ، في الطبعة الثانية سنة ١٣٤٤ ، قرأته مرتين ، ولكن لم يشغلني يومئذٍ أمرُ المخطوطات التي اعتمد عليها الشيخ رحمه الله ، ومضت سنوات طوالاً بعد ذلك ، ثم عُدتُ إليه فقرأته بعد أن استتبَّ لي الطريقُ ، وعرفتُ مالم أكن أعرفه ، فشغلني أمرُ المخطوطات ، فتقصَّيتُ أمرَ مخطوطاته ، حتى عرفتُ أنَّ في مكتبة خسرو باشا بدار الخلافة في القسطنطينية ، نسخةً عتيقةً ، كان الفراغ من كتابتها سنة ٦٦٠هـ بدمشق المحروسة. فهي إذن نسخة عتيقة ، بينها وبين مؤلفها عبدالقاهر ، نحو من مئة وتسع وثمانين سنة ، ولكن ليس فيها نصٌّ على أنه نقلها عن نسخة المؤلف ، أو عن نسخة بعدها نسخها ناسخٌ عن نسخة المؤلف . دلَّني على هذه النسخة صديقي الأستاذ رشاد عبدالمطلب ، وتفضَّل عليَّ رحمه الله بصورة من هذه المخطوطة في سنة ١٩٥٣م أو قبلها فيما أظنُّ.

وبعد قليل ، في سنة ١٩٥٤م . وقفت على نسخة مطبوعة من «أسرار البلاغة» ، نشرها المستشرق «ريتر» ، اعتمد فيها على هذه النسخة نفسها ، مع ثلاث نسخٍ أُخر ، كانت إحداها في مكتبة فيض الله ، تمَّت كتابتها سنة ٩٤٧هـ ، والأخرى في المكتبة الحميدية ، تمَّت كتابتها سنة ٩٤٣هـ ، والثالثة نسخة في مكتبة مُراد مُلاً غير مؤرخة ، وذكر أنَّ هذه النسخ الثلاث تكاد تتفق في قراءتها مطابقةً للنسخة الأولى المكتوبة سنة ٦٦٠هـ ، ولم يجد دليلاً قاطعاً على أنها منقولة منها . ثم استعان أيضاً بالنسخة التي طبعها الشيخ رشيد رضا رحمه الله .

مقدمة

ولما قرأت النسخة التي طبعها « ريتز » ، وذكر فيها فروق النسخ ، وجدت أن هذه النسخ الثلاث التي استعان بها ، في قراءة النسخة العتيقة المكتوبة سنة ٦٦٠ هـ ، إنما هي نُسخٌ لا قيمة لها تذكر . وبقيت النسخة العتيقة ونسخة الشيخ رشيد رضا ، هُما أفضل ما بأيدينا من « كتاب أسرار البلاغة » .

* * *

ولما كانت عندي في ذلك الوقت نسخة من « كتاب دلائل الإعجاز » ، وهي نسخة مكتبة «حسين جلبي» بتركية ، تَمَّت كتابتها في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسة . (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبدالقاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، وتبين لي أنها منقولة من خط عبدالقاهر نفسه ، وعلى هوامشها تعليقات بخط كاتبها ، تبينت فيما بعد أنها تعليقات عبدالقاهر نفسه على نسخته (انظر مقدمة «دلائل الإعجاز» ص : ز ، ح) ، ظلت أوّمل في الحين بعد الحين ، أن أقف على نسخة من « كتاب أسرار البلاغة » ثمالها في نفّاستها ، وفي قرب عهدها من وفاة عبدالقاهر ، وتمنيت أن تكون منقولة من خط عبدالقاهر ، وعليها تعليقاته . ومضى الزمن الطويل في الأمانتي ، وفي البحث والسؤال عن مثل هذه النسخة ، حتى عزمت في سنة ١٤٠٣ هـ (سنة ١٩٨٣ م) على طبع «كتاب دلائل الإعجاز» ، فلما فرغت منه ، أكثرْتُ السؤال والبحث عن نسخة عتيقة من «كتاب أسرار البلاغة» ، فلم أجد لها ذكراً في فهرس المخطوطات ، ولا عند أحد من أهل المعرفة الوثيقة بالمخطوطات ، فلما يئست أن أجدها ، عزمت على الاعتماد على النسخة الشامية العتيقة المكتوبة في سنة ٦٦٠ هـ ، وعلى نسخة الشيخ رشيد رحمه الله المطبوعة سنة ١٣٤٤ هـ (١٩٢٥ م) ، وعلى نسخة « ريتز » المطبوعة سنة ١٩٥٤ م .

* * *

مقدمة

وهذه النسخة العتيقة المحفوظة الآن بمكتبة خسرو باشا بالقسطنطينية تحت رقم : ٦٥٤، فرغ كاتبها منها ، كما ذكر في آخرها : «يوم الثلاثاء ، بعد العصر ، السابع عشر من جمادى الآخرة ، من سنة ستين وستمئة ، بجبل الصالحية من دمشق المحروسة » ، وعدد أوراقها ١٤٥ ورقة ، ورقمت أنا صفحاتها من ١-٢٨٩ صفحة. وأثبت على هامش هذه المطبوعة أرقام الصفحات كما قيّدتها في نسختي .

وقد كُتِبَ في رأس الورقة الثانية ، بخط سقيم : « ناقص كُراس » وفوقه بيانٌ بخطّ فارسيّ جميل : «من خطّ الخفاجي ، شارح الشفاء العياضي ، وشارح البيضاوي» ، وأنا أظنُّ ظنًّا أنه من خطّ بعض تلامذة الشهاب الخفاجي ، ومعنى هذا أن هذه النسخة قد كانت من كتب الشهاب الخفاجي ، وكانت له مكتبة عظيمة ، وأظنُّ ظنًّا أقرب إلى الترجيح أنها آلت بعد وفاة الشهاب ، إلى تلميذه الذي لازمه منذ سنة ١٠٥٠هـ ، لما دخل البغدادى مصر ، إلى أن مات الشهاب سنة ١٠٦٩هـ . وقد تملك البغدادى أكثر كتب الشهاب ، كما ذكرت ذلك في هامش ص ٤٠ ، تعليق : ١

والنقص الواقع في هذه النسخة ، هو نقص الكراسة الثانية ، وعدد أوراق الكراسة عشرون ورقة . ويبدأ هذا النقص ، كما أشرت إليه في تعليقي ، من ص : ٥٩ ، تعليق : ٢ - إلى ص : ١١٢ ، تعليق : ٣ . ومن أجل هذا النقص ، فيما أظنُّ ، لم يقرأها الشهاب الخفاجي ولا البغدادى ، ولا علّقوا عليها ، بل الذى علّق عليها في مواضع قليلة ، هو الذى كتب بخطه الفارسي : «من خطّ الخفاجي» ، كما أشرت إليه آنفًا. ويُتمُّ نقص هذه الكراسة ، ما في نسخة الشيخ رشيد ، ونسخة ريتز عن نسخته الثلاث الأخر .

أما النسخة المطبوعة من «كتاب أسرار البلاغة» (الطبعة الثانية كما ذكرت آنفاً) ، والتي نشرها الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، فإنه أشار في صفحة مستقلة بعد مقدمته ، تحت عنوان : (تنبيهات لقراء الطبعة الثانية) إلى أنه أدرج فيها تصحيح الشيخ محمد عبد الله عن قراءة الكتاب ، مع الاستعانة بإمام اللغة في عصره الشيخ محمد محمود الشنقيطي . وقد أوقع في قلبى الريبة من هذه التصحيحات ، ما أعلمه من تسرع الشيخ عبد وطغيانه في التصحيح بغير دليل ، اعتماداً على ذكائه ، وحُبُّه الظهور على أقرانه . ولكن سَكَنَ من ريبتي استعانة رشيد رضا بالشيخ الشنقيطي ، لما أعرفه عنه من الثبوت ، وحُسن بصره بلغة القوم في عصورهم المختلفة . ولما قابلتها بالخطوطة العتيقة المكتوبة سنة ٦٦٠ ، لم أجد اختلافاً كثيراً يقدح في هذه المطبوعة .

وأما مطبوعة المستشرق «ريتر» ، فقد رأيتُ الرجل قد بذل غاية جُهدٍ مستشرق يتلمس طريقه في هذه اللغة ، ولكنه أثقلها بفروق النسخ المخطوطة التي ذكرتها آنفاً بلا فائدة تُذكر ، مع ضعف النسخ المخطوطة الثلاث ، كما ذكرت .

وأثقلها أيضاً بمخالفته عادة المستشرقين في طبع الكتب العربية ، بأن أتبع طريق ضعاف «المحققين» المُحدِّثين في زماننا ، بالاستكثار من ذكر مراجع كثيرة لأبيات الشعر التي استشهد بها عبدالقاهر ، في كتب ألفها البلاغيون الذين جاءوا من بعده ، لأنهم لم يأخذوا هذه الشواهد إلا من كتاب عبدالقاهر . وعندى أن كتاب عبدالقاهر ، مادام هو الأصل ، ينبغي أن يخلو من ذكر هذه المراجع المتأخرة ، ويبقى هو المرجع والأصل لما في هذه الكتب التي جاءت بعده .

وأيضاً فإنه التزم في أكثر أبيات الشعر المفردة في كتاب عبدالقاهر ، أن يذكر القصيدة التي أخذ منها البيئ ، وفي مَنْ قيلت القصيدة ، وثرثرة

مقدمة

بعد ذلك كثيرة ، لا يستفيد منها قارئ هذا الكتاب فائدة تُذكر ، فاتبع «ريتير» أيضاً طريق ضعاف «المحققين» منّا ، الذين يتكثرون بما لا ينفع الكتاب ، ولا يهدى القارئ إلى شيءٍ ينتفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب .

ومع ذلك ، فجهد «ريتير» جهداً مشكوراً في نشر هذا الكتاب الجليل ، مع ما في طبعته من عيوب أُخر ، أشرتُ إليها أحياناً في تعليقي على الكتاب .

* * *

وكنت قد عزمْتُ على أن أنشر مقدّمة «ريتير» التي كتبها ، في مقدّمتي هذه ، فالتسّستُ من صديقي الدكتور عبدالمنعم تلميذ ترجمتها ، ففعل ذلك متفضلاً عليّ ، ولكنه قال لي : «لا تفعل ، فإنها لا تضيف شيئاً جديداً ينتفع به القارئ العربي» ، وصدّق ، فشكرته وأتبعْتُ نصيحته ، وذهبَ جهده في الترجمة هدراً .

أمّا مقدّمة الشيخ رشيد رضا لمطبوعته النفيسة ، والذي كان له فضلُ السبق إلى نشرها ، فسأثبتها لك ، قال رحمه الله ، بعد الثناء على الله والصلاة على نبيه . وهذا نصّها :^(١)

* * *

الإنسان يمتاز بالعلم ، وإنما العلم بالتعلم ، والتعلم باللغة ، واللغات تتفاضل في حقيقتها وجوهرها بالبيان ، وهو تأدية المعاني التي تقوم بالنفس تامة على وجه يكون أقرب إلى القبول وأدعى إلى التأثير . وفي صورتها وأجراسِ كليهما بعدوبة النطق ، وسهولة اللفظ والإلقاء ، والخفة على

(١) للشيخ رشيد تعليقة واحدة ذكرت اسمه بعدها ، أمّا باقي التعليقات فهي لكاتب هذه

مقدمة

السمع . وإن للغة العربية من هذه المميزات الميزان الراجح ، والجواد القارح ، يعرف ذلك من أخذها بحق ، وجرى فيها على عرق ، فكان من مفرداتها على علم ، وضرب في أساليبها بسهم . ومن آية ذلك لغير العارف ، أن أولئك الشراذم والأوزاع من أهلها قد حملوها إلى الأمم التي كان للغاتها في العلوم قَدَمٌ ، ولم يحملوهم عليها بالإلزام ، ولا بالتعليم العام . وكان من أمرها مع هذا أن نسخت بطبيعتها لغة المصريين من مصرهم ، والرومانيين من شامهم ، واستعلت على الفارسية العذبة في مَهْدها وموطنها ، وأمتد شعاعها إلى الأندلس في غربي أوربة بعد مطاف ساحل أفريقية الشمالى ، وإلى جدار الصين من الشرق — كل ذلك في زمن قريب لم يعرف في التاريخ مثله للغة أخرى من لغات الفاتحين الذين يتخذون كل الوسائل لنشر لغاتهم ، وتعميمها بالتعليم العام ، وضروب الترغيب والترهيب.

كانت لغة أميين وثنيين جاهليين ، فظهر فيها أكمل الأديان ، فكانت له أكمل مظهر ، وتجلّى لها العلم فكانت له خير مجلّى . وصارت بذلك لغة الدين والشريعة ، وعلوم العقل والطبيعة ، ولكن عدت على أهلها عوادٍ كونية ، وطرات عليهم أمراض اجتماعية ، فضعف فيهم كل مقوم من مقومات الأمم الحية . ومن تلك المقومات الحقيقية اللغة ، فقد فسدت ملكتها في الألسنة ، والتوى طريق تعليمها في المدارس ، حتى كادت تكون من اللغات الدوارس .

ظهر ضعف اللغة في القرن الخامس ، وكانت في ريعان شبابها ، وأوج عزّها وشرفها ، وكان أول مرض ألمّ بها الوقوف عند ظواهر قوانين النحو ، ومدلول الألفاظ المفردة ، والجمل المركبة ، والانصراف عن معاني الأساليب ، ومغازى التركيب ، وعدم الاحتفال بتصريف القول ومناحيه ، وضروب التجوز والكناية فيه . وهذا ما بعث عزيمة الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، إمام علوم اللغة في عصره ، إلى تدوين علم البلاغة ، ووضع

قوانين للمعاني والبيان ، كما وضعت قوانين النحو عند ظهور الخطأ في الإعراب . فوضع هذا الكتاب في البيان ، ومن فاتحته يتنسم القارئ أن دولة الألفاظ كانت قد تحكمت في عصره ، واستبدت على المعاني ، وأنه يحاول بكتابه تأييد المعاني ونصرها ، وتعزيز جانبها وشد أسرها .

كتب قبل عبدالقاهر في مسائل من البيان بعض البلغاء ، كالجاحظ وابن دُرَيْد وقُدّامة الكاتب ، ولكنهم لم يبلغوا فيما بنوه أن جعلوه فناً مرفوعاً القواعد مفتّح الأبواب ، كما فعل عبدالقاهر من بعدهم ، فهو واضح علم البلاغة كما صرح به بعض علمائها ، وإن لم يذكر له هذه المنقبة المؤرخون الذين رأينا ترجمته في كتبهم ، حتى إن ابن خلدون الذي تصدّى دون القوم للإمام بتاريخ الفنون أهمل ذكره ، وزعم أن الذي هذب الفن بعد أولئك الذين كتبوا في مسائل متفرقة منه هو السكاكي ، وما كان السكاكي إلا عيالاً على عبدالقاهر ، تلا تلوّه ، وأخذ عنه ، مع المخالفة في شيء من الترتيب والتبويب ، ولكنه لم يسلم من التكلف في بعض عبارته ، والتعقيد في بعض منازعه ، فإذا جاز لنا أن نقول : إنه فاق لتأخره بالترتيب المعلوم ، وبما حرّره من الحدود والرسوم ، فإننا لا ننسى من فضل المتقدم سلامة عبارته ، وصفاء ديباجته ، وغوّصه على أسرار الكلام ، ووضع دُررّها في أبداع نظام .

كان السكاكي وسطاً بين عبدالقاهر الذي جمع في البلاغة بين العلم والعمل وأضرابه من البلغاء العاملين ،^(١) وبين المتكلمين من المتأخرين الذين سلكوا بالبيان مسلك العلوم النظرية ، وفسروا اصطلاحاته كما يفسرون

(١) « السكاكي » : هو « سراج الدين ، أبو يعقوب ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الحُوَازِمِي » ، [٥٥٤-٦٢٦هـ] . أُلّف كتابه « مفتاح العلوم » ، وهو مطبوع ، جمع فيه سبعة علوم ، ثلاثة منها في علم البلاغة . ولخصّ كلامه فيه العلامة الخطيب القزويني . « محمد ابن عبدالرحمن بن عمر بن أحمد المِجَلِّي ، أبو المعالي جلال الدين قاضي القضاة الشافعي » ، [٦٦٦ - ٧٣٩هـ] ، وسمي تلخيصه : « تلخيص المفتاح » ، وهو مطبوع .

مقدمة

المفردات اللغوية ، ثم تنافسوا في الاختصار والإيجاز ، حتى صارت كتب البيان أشبه بالمعميات والألغاز ، فضاعت حدوده بتلك الحدود ، ودرست رسومه بهاتيك الرسوم . وكان من أثر فساد ذوق اللغة اختياراً هذه الكتب التي ملكت العُجْمَة عليها أمرها ، على الكتب التي تهديك إلى العلم الصحيح بمعانيها ، وتُهدِي إليك الذوق السليم بأساليبها ومناحيها ، فكادت كتب عبدالقاهر تُمخَى وتُنسَخ ، وصارت « حواشي السَّعد » تطبع وتنسخ ،^(١) وهذا هو حظ العلم النافع إذا أُلقي إلى الأمة في طور التبدُّل والضعف ، فمثل عبدالقاهر في أسرار بلاغته ودلائل إعجازه ، كمثل ابن خلدون في مقدّمته ، والسلطان سليمان العثماني في قوانينه .

رُبَّ غداء طيب نافع عافته النفس لمرض ألمَّ بها ، حتى إذا نقهت أو أُبِلَّت اشتتهه وطلبته . وهذا هو مثلنا أمس واليوم ، فقد كُنَّا متفقين على أخذ العلم من كتب علمائنا المتأخرين ، كما يختار المريض الغذاء الضارَّ ، فظهر فينا هُدَاة مرشدون يسعون في إحياء ما أماته الجهل من آثار سلفنا ومصنفات أئمتنا . ويَدُلُّوننا على العلم الحى الذى تَفَجَّر من ينابيع النفوس الحية ، لنفرق بينه وبين الرسوم الميتة التي سماها الجهل علماً .

ولما هاجرت إلى مصر في سنة ١٣١٥ لإنشاء (المنار) الإسلامى ، ألفت إمام النهضة الإسلامية الحديثة الأستاذ الحكيم الشيخ محمداً عبده رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ومفتى الديار المصرية اليوم ، مشغلاً في بعض وقته بتصحيح كتاب دلائل الإعجاز ، للإمام عبدالقاهر الجرجاني . وقد استحضر نُسخه من المدينة المنورة ومن بغداد ليُقابلها على النسخة التي عنده ، فسألته عن كتاب «أسرار البلاغة» للإمام المذكور فقال : إنه لا يوجد في هذه الديار .

(١) « السعد » هو : سعد الدين التفتازانى ، « مسعود بن عمر بن عبدالله » [٧١٢ - ٧٩١هـ] ، انتهت إليه معرفة علوم البلاغة في المشرق . وله حاشيتان على « تلخيص المفتاح » للخطيب القزوينى ، « المطول » و« المختصر » ، وكلاهما مطبوع .

فأخبرته بأن في أحد بيوت العلم في طرابلس الشام نسخة منه ، فحسنتي على استحضارها وطبعها . فطلبتها من صديقي الحميم العالم الأديب عبدالقادر أفندي المغربي ، وهي مما تركه له والده ، فلبى الطلب . وعلمنا أن نسخة أخرى من الكتاب في إحدى دور الكتب السلطانية في دار السلطنة السنية ، فندبنا بعض طلاب العلم الأذكياء لمقابلة نسختنا بتلك النسخة . فخرج لنا من مجموعهما نسخة صحيحة شرعنا في طبعاها ، ووضعنا في ذيل المطبوع شرحاً لطيفاً ضبطنا فيه الكلمات الغريبة ، وفسرنا منها ومن جمل الكتاب ما رأيناه يستحق التفسير . وأشرنا إلى الخلاف بين النسختين ، فيما يحتمل صحة الاثنتين .

أما كونُ عبدالقاهر هو واضع الفن ومؤسسه . فقد صرح به غير واحد من العلماء الأعلام ، أجلهم قدرًا ، وأرفعهم ذكرًا ، أمير المؤمنين ، مُحَيَّبِي علوم اللغة والدين ، السيد محيي بن حمزة الحسيني صاحب كتاب «الطراز ، في علوم حقائق الإعجاز» ،^(١) فقد قال في فاتحة كتابه هذا ، وهو من أحسن ما كتب في البلاغة بعد القاهر ، ما نصُّه :

« وأول من أسَّس من هذا الفن قواعده وأوضح براهينه ، وأظهر فوائده ورتَّب أفانيه ، الشيخُ العالمُ النَّحْرِيرُ عَلَمُ المحققين عبدالقاهر الجرجاني ، فلقد فكَّ قيد الغرائب بالتقييد ، وهدَّ من سور المشكلات بالتسوير المشيد ، وفتح أزاهره من أكامها ، وفتح أزراره بعد استغلاقتها واستبهاها ، فجراه الله عن الإسلام أفضل الجزاء ، وجعل نصيبه من ثوابه أوفر النصيب والأجزاء ، وله من المصنفات فيه كتابان ، أحدهما لقبه «بدلائل الإعجاز» والآخر لقبه «بأسرار البلاغة» ، ولم أقف على شيء منها ، مع شغفي بجهما وشدة إعجابي بهما . إلا ما نقله العلماء في تعاليقهم منهما » .

(١) من أكبر أئمة الزيدية باليمن ومن أكبر علمائه (٦٩٦-٥٧٤٥هـ).

مقدمة

وأما مكانة هذا الكتاب وبيان ما يمتاز به على كتب البيان ، فحسبى من بيانها عرضه على الأنظار مع التنبيه على مسألتين نافعتين :

إحدهما : أن العلم هو صورة المعلوم مأخوذة عنه بواسطة الإدراك ، كما تؤخذ الصورة الشمسية بالآلة المعروفة ، فإن كان المعنى المنتزع من الجزئيات قانوناً كلياً يرشد إليها ، فهو القاعدة ، وإن كان صورة تناسبها وتقربها من الفهم ، فهو المثل .

والثانية : أن القاعدة الكلية هي صورة إجمالية للمعلومات الجزئية ، والأمثلة والشواهد صورٌ تفصيلية لها .

والتعليم النافع إنما يكون بقرن الصور المفصلة بالصورة المجملة ، إذ بالتفصيل تعرف المسائل ، وبالإجمال تحفظ في العقل . وبهذه الطريقة يجمع بين العلم والعمل الذى يثبت به العلم ، وهي طريقة عبدالقاهر في كتابه هذا وكتاب « دلائل الإعجاز » . على أن كلام الشيخ رحمه الله تعالى كله من آيات البلاغة ، فهو يعطيك علمها بمعانيه ، وعملها بمبانيه ، وبهذه المميزات يفضل هذا الكتاب جميع ما بين أيدينا من كتب الفن ، لأنها إنما تقتصر على سرد القواعد والأحكام بعبارات اصطلاحية ، تنكرها بلاغة الأساليب العربية ، ولا تذكر من الشواهد والأمثلة إلا القليل النادر ، الذى أدلى به السابق إلى اللاحق والأول إلى الآخر .

لهذا بادر الأستاذ الإمام ، مفتى الديار المصرية في هذه الأعوام ، إلى تدريس الكتاب في الأزهر الشريف عقيب شروعا في طبعه ، فأقبل على حضور درسه مع أذكى الطلاب كثيرون من العلماء والمدرسين وأساتذة المدارس الأميرية . وقد قال أحد فضلاء هؤلاء الأستاذين ،^(١) بعد حضور

(١) هو المرحوم الشيخ محمد مهدي بك مدرس البلاغة وآداب اللغة العربية في المدارس العليا :

دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، والجامعة المصرية (رشيد رضا) .

الدرس الأول : «إننا قد اكتشفنا في هذه الليلة معنى علم البيان» .
وقد ظهر للأستاذ في غضون التدريس والمطالعة أغلاطاً في الكتاب ،
بعضها من الطبع ، وبعضها من تحريف النساخ في الأصل ، وأغلاط أخرى
في التعليقات ، فأحصيناها كلها من نسخته ، ووضعنا لها جدولاً في آخر
الكتاب إتماماً للفائدة .

ومما يجب التنبيه عليه أن بعض تراجم فصول الكتاب هي من وضعنا ،
فإن المصنف رحمه الله تعالى كان يكتفى في كثير منها بكلمة (فصل)
ونختم هذه المقدمة بملخص ترجمة المصنف رحمه الله تعالى فنقول :
اتفق المؤرخون على الثناء عليه بالعلم والدين ، ولقبوه بالإمام واشتهر
بالنحوي ، من قبل أن يضع علم البلاغة . على أنه كان متكلماً وفقهياً أيضاً .

قال الحافظ الذهبي في تاريخه «دول الإسلام» : «وفي سنة إحدى
وسبعين وأربعمائة مات إمام النحاة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
صاحب التصانيف» .^(١)

وقال تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى :^(٢) «عبد القاهر
ابن عبد الرحمن الشيخ الكبير أبو بكر الجرجاني النحوي المتكلم على مذهب
الأشعري ، الفقيه على مذهب الشافعي ، أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين
محمد بن الحسين الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي ،^(٣) وصار
الإمام المشهور المقصود من جميع الجهات ، مع الدين المتين ، والورع
والسكون .

(١) «دول الإسلام» للذهبي ، طبعة الهد

(٢) نشرها محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلوي ، وترجمته رقم : ٤٦٧ ، ج ٥ : ١٤٩ .

(٣) كان فيما نشره الشيخ رشيد : «محمد بن الحسن» ، وهو خطأ ، والصواب : «محمد

ابن الحسين بن محمد بن عبد الوارث» ، وترجمته في إنباه الرواة ١ : ١١٦ .

مقدمة

«قال السِّلْفِيّ : كان ورعًا قانعًا ، دخل عليه لصٌّ وهو في الصلاة ، فأخذ ما وجد وعبدالقاهر ينظر ولم يقطع صلاته» .

ثم قال السبكي : ومن مصنفاته «كتاب المعنى على شرح الإيضاح» في نحو ثلاثين مجلدًا ، و«كتاب المقتصد»^(١) في شرح الإيضاح» أيضًا ، ثلاث مجلدات ، و«كتاب إعجاز القرآن الصغير» ، و«العوامل المائة» و«المفتاح» و«شرح الفاتحة» و«العُمدة في التصريف» ، وكتاب «الجملة» المختصر المشهور .

وفي كتاب «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» نحو من ذلك ،^(٢) وزاد في ذكر المصنفات «شرح كتاب الجملة» . وذكر أن عليّ بن أبي زيد الفصيحى أخذ عنه .

وذكروا له شعراً : فمنه ما أورده ابن شاعر الكتبي في «فوات الوفيات» :^(٣)

لا تأمن التفتة من شاعرٍ مادام حيًّا سالماً ناطقًا
فإن من يمدحكُم كاذبًا يُحسِنُ أن يهجوكم صادقًا

وأنفقوا على أنه توفي سنة ٤٧١ ، وقال السبكي : وقيل ٤٧٤ ، رحمه

الله تعالى

محمد رشيد رضا

منشئ مجلة (المنار)

* * *

(١) كان فيما كتبه الشيخ : «المقصد» ، وهو خطأ ، وقد طبع الكتاب في بغداد في جزأين

سنة ١٩٨٢

(٢) في وفيات سنة ٤٧١ هـ

(٣) في ترجمته في «فوات الوفيات»

مقدمة

ورحم الله الشيخ رشيد رضا .
فقد كنتُ في صدر شبّاني ، وفي إبان طلّبي العلم ، حين قرأتُ مقدمة
الشيخ رشيد لأسرار البلاغة ، ورأيت ما فيها من الغمز في عمل السكاكّي ،
ثم الطعن الشديد في كتب السعد التفتازاني وحواشيه على « تلخيص المفتاح ،
للخطيب القزويني ، حتى سماها «الرسوم الميّتة التي سماها الجهل علماً» ،
أو كما قال = فراغني يومئذ ما يقوله الشيخ في السعد التفتازاني ، الذي أثنى
عليه كلُّ من ترجم له ، حتى قالوا : «انتهت إليه علوم البلاغة في المشرق» ،
ولكنّي حملتُ ذلك على أنه أراد الرّواج لكتابه الذي طبعه ، وهو «أسرار
البلاغة» للإمام الجرجاني ، وظننتُ أنها زلّة تُعْتَفَرُ للشيخ رحمه الله .
ومع ذلك ، فقد دعاني ما كتبه عن كُتُب «السعد» أن أنظرُ فيها
وأقرأها ، فوجدتُ أنه قد ظلم «السعد» ظلماً بيّناً ، لأنَّ الرجل كان يكتُب
لأهل زمانه ، وما أَلْفُوا من العبارة عن علمهم ، وأنَّ فيه من التّظنر الدقيقتي
في البلاغة ، قدرًا لا يستهينُ به أحدٌ يحمل في نفسه قدرًا من الإنصاف .

* * *

ومضت سنون ، حتى دخلتُ الجامعة ، وسمعت ما يقوله الدكتور طه
في كتابه «في الشعر الجاهلي» الذي رجَّح حياتي رجًا شديدًا زلزل نفسي ،
فعزمتُ على أن أعيد النظر في كُتُب السلف المتقدمين ، ويومئذ عرفتُ «كتاب
التلخيص في علوم البلاغة» ، الذي شرحه الأستاذ الجليل «عبدالرحمن
البرقوقي» ، فرأيتُه في مقدمته ، يغمزُ في عمل السكاكّي ، ثم يقول أيضًا في
الحواشي على «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني مثل ما قال الشيخ
رشيد ، يقول البرقوقي :

«ظهر حوائتي ذلك قومٌ درجوا من عُشِّ الفلسفة ، فوضعوا على
الكتاب الشروح والحواشي ، وسلكوا بهذا العلم مسلكاً تنكره اللغة ويستهجئه

البلغاء ، فأغمضوا عن أسرار البلاغة ، وتشبثوا بالفلسفة ، وحمى بينهم وطيس المناظرة ، حتى أتوا على الذمء الباقي من هذا العلم ، وحتى أضحى وقد انهالت دعائمه ، وتنكرت معاملة :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوجِ إِلَى الصِّفَا
أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

ثم يذكر الشيخ محمد عبده وفضله ، ويقول : « أتى على ذلك حين من الدهر ... حتى أتيت له في هذا العصر إمامٌ تولَّى الله تأديبه ... وأوحى إليه صالح العلم ، وأيدهُ بآيات الحق . إمامٌ أرسله الله رحمةً للغة والدين يسوق للناس الرشد في نوابع الكلم ... فلا يلبث أن يُقَوِّمَ أود المائل ، ويحتث من النفوس جذور الباطل فما هو إلا أن سَطَعَ فينا نور هذين الكوكبين = (يعنى كتاب أسرار البلاغة ، وكتاب دلائل الإعجاز) = حتى استبان لنا سوء ما كُنَّا نعتسف فيه ، ورحمنا أنفسنا أنصبتناها في غير طائل ، ومطايا من العمر أنصبتناها في سبيل الباطل ... » (١).

* * *

قرأتُ هذا وأنا في حومة الصِّراع التي نَشِبت في نفسي ، بما أحدثه كلام الدكتور بكتابه (في الشعر الجاهلي) وما سمعته منه يومئذ ، فلم أزل أسائل نفسي وأسائل الكبار الذين أدركوا ذلك الزمان قبل أن أولد ، فعلمت منهم أن ما قاله الشيخان إنما هو ترديد لما كان يقوله الشيخ محمد عبده في دروسه ومجالسه ، في ذم الكتب التي كان طلبة العلم في الأزهر يدرسونها ، فتلقفوا عنه هذا الطعن بالتسليم دون فحصر أو نظير . وهذه الحصلة وحدها ليست من خصال أهل العلم ، إنما هي تشدق وثرثرة ، كلُّ امرئٍ قادرٌ على أن يتبجح بها ويتباهى ، وقبل كل شيء ، فهي في حقيقتها صدُّ صريحٌ

(١) اختصاراً لثرثرة طويلة من مقدمة الشيخ البرقوقى

عن هذه الكتب ، يُورثُ الازدراءَ ، ويُغرى بالانصرافِ عمّا فيها ، ويحجّلُ على تحقير أصحابها .

وفُتح هذا الباب ولم يُغلق إلى هذا اليوم .

* * *

كان هذا ومُضّة بَرقي في ظلامٍ لُغني فيه كلامُ الدكتور طه . فشغلتُ نفسي فترة في الأمرِ كيف جاء على لسان هذين الشيخين ؟ ولم ؟ وكنت يومئذ حديث التخرُّج في القسم العلمي في المدرسة الخديوية . فنظرت فيه على هذا الوجه :

أولاً = الشيخ محمد عبده ولد سنة ١٢٦٦هـ ، وتوفى سنة ١٣٢٣هـ ، (١٨٤٩ - ١٩٠٥م) ، ولما كان مناصراً لثورة عرابي ، سجنه الإنجليز ثم نَفّوه وهو في الرابعة والثلاثين من عمره إلى بيروت سنة ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) وبعد ذلك عاد إلى مصر سنة ١٣٠٦هـ (١٨٨٨م) ، ويومئذ ذاع صيته وتحلّق الناس حوله . وبعدئذ أيضاً نشب الخلاف بينه وبين علماء الأزهر واحتدم ، وتطايرت الكلمات على لسانه في ذمّهم وذمّ كتبهم ، وأظنُّ أن ذلك كان قد بدأ سنة ١٣٠٩هـ (١٨٩١م) على الأقل ، إلى أن توفى رحمه الله في سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، أي نحو أربع عشرة سنة .

ثانياً = الشيخ محمد رشيد رضا ولد سنة ١٢٨٢هـ وتوفى سنة ١٣٥٤هـ (١٨٦٥ - ١٩٣٥م) ، وكانت بينه وبين الشيخ عبده مراسلات قليلة أيام نفيه إلى بيروت ، ثم ترك الشام ونزل مصر سنة ١٣١٥هـ (١٨٩٧م) وهو في الثالثة والثلاثين من عمره ، فشهد هذه المعركة بين شيوخ الأزهر والشيخ محمد عبده نحو ثمان سنواتٍ ، وسمع منه ما سمع ، وكتب مقدمة « أسرار البلاغة » ، سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) ، أي بعد مقدّمه إلى مصر بخمس سنوات .

مقدمة

ثالثاً = الشيخ عبدالرحمن البرقوقي ، ولد سنة ١٢٩٣هـ وتوفي سنة ١٣٦٣هـ (١٨٧٦ - ١٩٤٤م) ، قرأ في الأزهر على شيخنا سيد بن علي المرصفي ، ولم يتم دراسته في الأزهر ، وكان حين نشبت المعركة بين الشيخ عبده وعلماء الأزهر في السادسة عشرة من عمره ، شاباً نابهاً محباً للآداب ، وكان ممن تحلّق حول الشيخ عبده من طلبة الأزهر . فسمع ما سمع من الشيخ حتى توفي سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، وكان يومئذ في الثلاثين من عمره . وفي سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) ، طبع كتابه «شرح التلخيص في علوم البلاغة» ، وقرّظه الشيخ عبده في تلك السنة ، ثم توفي الشيخ سنة ١٣٢٣هـ كما مرّ آنفاً ، وضمّن التقريظ غمراً شديداً في شراح «التلخيص» ، وفيمن يدرّسه من علماء الأزهر فقال :

« شرحه كثير من الناظرين في الفنّ ، وتعلّق الأغلب بلفظه ، ولم ينظروا في الغاية من وضعه ، فصرفوا الوقت فيه ، وفاتتهم البلاغة نفسها بجميع مقاصدها . فلا هم يُحسِنون إذا كتبوا ، ولا هم يُقنعون إذا خطبوا ، ولا هم يحسنون الاستماع إذا خوطبوا ، كما هو معروف لأنفسهم ، ولكل من يعرفهم» .

فأنت ترى ، فيما أظنّ ، أن ما قاله الشيخان ما هو إلا ترديد لما كان يقوله الشيخ عبده في معركته مع الأزهر ، في ذمّ كتبهم والغصّ منها ، والكلام المكتوب = كما تراه في تقريظ «شرح التلخيص» للبرقوقي = غير الكلام الذي كان يدور في المعركة باللسان ، وبالتجريح ، وبالانتقاص ، والصدّ عن شروح «التلخيص» ، وبخاصة حواشي «السعد التفتازاني» الذي انتهت إليه معرفة علوم البلاغة في المشرق . كما قال مترجموه ، وأحسنوا الثناء عليه وعلى ما كتب ،

[انظر مقدمة الشيخ رشيد فيما سلف ، والتعليق عليها]

ولم يقتصر ذمُّ الشيخ عبده على كتبِ البلاغة وحدها ، بل تناول الطعنُ الجارحُ كلَّ الكتبِ التي كانت تدرس في الأزهر على اختلاف أنواعها ، من بلاغة وفقه ونحوٍ وبقية علوم العربية والدين ، وذاعَ هذا الطعنُ ، وتناقلتهُ ألسنة المحيطين به من صغار طلبة الأزهر ، وطلبة المدارس ، وغيرهم من الطوائف ، فكانَ هذا أوَّل صدعٍ في ثراثِ الأُمَّة العربية الإسلامية ، وأوَّل دَعوةٍ لإسقاط تاريخ طويل من التأليف ، وما كتبه علماء الأُمَّة المتأخرون ، إسقاطاً كاملاً يتداوله الشبابُ بألسنتهم ، مستقراً في نفوسهم وهم في غَضارة الشباب ، لا يطيقون التمييز بين الخطأ والصواب ، وليس عندهم من العلم ما يُعِينُهُم على الفصل في المعركة التي دارت بين شيوخ الأزهر والشيخ محمد عبده ، وليس في أيديهم سوى ما قاله الشيخ في التجريح والطعن الذي صدَّهُم صدّاً كاملاً أيضاً عن هذه الكتب ، وأورثهم الاستهانة بها - والاستهانةُ داءٌ وبيلٌ يطمسُ الطرقَ المؤدِّية إلى العلم والفهم .

كلماتٌ جارحةٌ ، وزلاّت لسانٍ على حين غضبٍ ، لا يدري الناطق بها ما عواقبها ، وقد قال الشاعر القديم :

جراحاتُ السنانِ لها التمامُ ولايلتأمُ ما جرحَ اللسانُ

(يلتأم : يلتئم) ، وقد كان ما قال الشاعر ، وبقى الجرحُ يتسعُ وينزفُ إلى هذا اليوم .

لم تكذِّد هذه الجراحاتُ تستشري قليلاً قليلاً ، حتى جاء ما هو أدهى وأعظمُ بلاءً . جاء من رجلٍ نشأ في الأزهر ، بعد أن جاء من الصعيد سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) في الثالثة عشرة من عمره ، وذلك قبل وفاة الشيخ محمد عبده سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، فلم يسمع منه شيئاً ، بل سَمِع

ما كانت تتناقله الألسنة الطاعنة في كُتُب الأزهر باستهانة وبلا مبالاة ، فَوَقَرَت الاستهانة في أعماق نفسه . ولم تستمر دراسته في الأزهر أكثر من أربع سنوات ، ثم فارق الأزهر قبل سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) ، فالتحق بالجامعة المصرية التي كانت قد أنشئت في هذه السنة . كان فتي ذكياً أديباً محباً للظهور والشهرة ، فنال الدكتوراه من «الجامعة المصرية» سنة ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) ، ثم سافر إلى فرنسا وحاز الدكتوراه من السربون سنة ١٣٣٦هـ (١٩١٨م) ، وعاد إلى مصر وأقام بها حتى أنشئت «جامعة فؤاد الأول» (جامعة القاهرة) ، فعُين بها أستاذاً للأدب العربي سنة ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) ، وذلك عند أول إنشاء هذه الجامعة ، وهو يومئذ في السادسة والثلاثين من عمره = ذلك هو أستاذنا وأستاذ جيلنا الدكتور طه حسين .

* * *

كنا طلبةً صغاراً ، قد جاءوا من المدارس الثانوية ، مُفَرَّغِينَ تفرغاً كاملاً من أصول ثقافة أمتهم ، من ماضيهم كَلِّه ، من علومه وآدابه وتاريخه وفنونه ، ومن الثقافة الإسلامية العربية الواضحة في كتب أسلافهم ، لا علم لأحدٍ منهم بهذه الكُتُب . وذلك بفضل نظام المدارس المصرية الذي تولَّى وضعه القسيس المبشر العاتق « دنلوب » ، والذي لا يزال سارى المفعول إلى هذا اليوم ، (سنة ١٩٩١م) .

فُوجئنا جميعاً بالدكتور طه ، وبصوته الجهير ، وبألفاظه العذبة ، وبحسن تعبيره عن مقاصده ، ثم بإنكاره صحة الشعر الجاهلي ، والذي لم يسمع به أكثرنا ، بل جُلْنَا ، وهو يحدثنا عن نظريته فيه ، وأن : « الكثرة المطلقة مما نسميه شعراً جاهلياً ليست من الجاهلية في شيء ، فهي مختلقة بعد ظهور الإسلام ، فهي إسلامية تمثل حياة المسلمين وميولهم وأهواءهم أكثر مما تمثل حياة الجاهليين ، وأكادُ لا أشكُّ في أن مابقي من الشعر الجاهلي

الصحيح قليلٌ جداً ، لا يمثل شيئاً ولا يدلُّ على شيء ، ولا ينبغي الاعتماد عليه في استخراج الصورة الأدبية الصحيحة لهذا العصر الجاهلي . وأنا أقدر النتائج الخطيرة لهذه النظرية ، ولكنني مع ذلك لا أترددُ في إثباتها وإداعتها ، ولا أضعفُ عن أن أعلن إليك ، وإلى غيرك من القراء ، أن ما تقرؤه على أنه شعر امرئ القيس أو طرفة أو ابن كلثوم أو عنترة ليس من هؤلاء الناس في شيء ، وإنما هو انتحال الرواة ، أو اختلاق الأعراب ، أو صنعة النحاة ، أو تكلف القصاص ، أو اختراع المفسرين والمحدثين والمتكلمين» (في الشعر الجاهلي : ٧)

وانتهى بنا الدكتور طه إلى قوله : « نحن مطمئنون إلى مذهبنا ، مقتنعون بأن الشعرَ الجاهلي ، أو كثرة هذا الشعر الجاهلي ، لا تمثل شيئاً ولا تدل على شيء ، إلا ما قدّمنا من العبث والكذب والانتحال ... » ، (في الشعر الجاهلي : ١٨٣) . وأعدّ قراءة هذا لكي تحسّ بما فيه من الزهو والغرور .

وأنا وحدي ، من بين جميع زملائي ، تجرّعتُ الغيظَ بحثنا ، ووقعت في ظلام يُفضي إلى ظلام ، وفي حيرةٍ تجرّني إلى حيرةٍ . وهالني هذا الطعنُ الجازمُ في علماء أمتي ، وفي رواتها ، وفي نُحاتها ، وفي مفسري القرآن ، ورواة الحديث . وبقيتُ أتلدّدُ يميناً وشمالاً زمناً متطاولاً ، حتى جاءت ومضة البرق التي أضاءت لي الطريق ، (انظر ما سلف : ١٩) ، وحملتني على أن أتقصي قضية طعن الشيخ عبده وتلاميذه في كتب العلم التي تدرّس في الأزهر ، كما أسلفت آنفاً . فأيقنتُ أن الذي هوّن على الدكتور طه أن يأتي بنظريته في الطعن في الشعر الجاهلي وفي علماء الأمة ، هو ما تأثر به من سماع ما تناقلته ألسنة المحيطين بالشيخ عبده من الطعن في كتب البلاغة وعلمائها الكبار باستهانة وبلا مبالاة ، فوقرت هذه الاستهانة في أعماق قلبه ، ونضحت نضحها في كل صفحة من صفحات كتابه : «في الشعر الجاهلي» .

ولم تمض عشرُ سنوات ، أى فى سنة ١٩٣٥ ، حتى كان الدكتور طه أول من فزع من أثر هذه النظرية فى أبنائه الذين خرَّجهم فى الجامعة ، فبدأ ينشر فى جريدة الجهاد سنة ١٩٣٦ مقالات كان محصلها أنه قد رجَّع رجوعاً كاملاً عن نظريته فى الشعر الجاهلى ، ثم حدَّثنى هو نفسه بأنَّه قد رجع عن هذه الأقوال ، ولكنه على عادة الأساتذة الكبار فى ذلك الوقت ، يخطئون فى العلن ، ويتبرأون من خطئهم فى السر . وسقطت نظرية الشعر الجاهلى وحُسيم أمرها ، ولكن الاستهانة ظلَّت سارية الأثر ، إلى هذا اليوم .

بل بقى من كتابه فى الشعر الجاهلى ، مذهبه الذى دافع عنه فى أول كتابه ، والذى وصفه بقوله : « أما هذا المذهب (يعنى الشك) ، فيقلب العلم القديم رأساً على عقب ، وأخشى إن لم يَمُحْ أكثره ، أن يحوِّ منه شيئاً كثيراً » ، (فى الشعر الجاهلى : ٣) ، وأن هذا المذهب له نتائج عظيمة جليلة الخطر ، وأنه أقربُ إلى الثورة ، وحسبُك من أصحابه : « أنهم يشكون فيما كان الناسُ يرونه يقيناً ، وقد يجحدون ما أجمع الناس على أنه حقٌّ لاشكَّ فيه ، وليس حظُّ هذا المذهب منتهاً عند هذا الحد ، بل هو يجاوزه إلى حدود أخرى أبعد منه مدى وأعظم أثراً . فهم قد ينتهون إلى تغيير التاريخ ، أو ما اتفق الناسُ على أنه تاريخ » ، (فى الشعر الجاهلى : ٦) ، وهذا كلُّه ثرثرة جارفة ، واستطالة وزهو وطقطقة لسان ، لاغير .

* * *

ذهبت نظرية الدكتور طه فى الشعر الجاهلى بدداً ، لأنها لم تقم على أساس صحيح من العلم والنظر ، ولم يبق من كتابه إلا شيان : الأول : ما طفح به كتاب « فى الشعر الجاهلى » ، من الاستهزاء والسخرية والاستهانة بعقول القدماء من أسلافنا ، والخطأ من أقدارهم ، والقضُّ ممَّا خلفوه من كُتبٍ ومن علمٍ ، ومن حصيلة جهودهم وإخلاصهم

في التثبت من المعرفة . وهذا كله مُفَضَّ إلى طَرَح هذا الذى تركوه لنا وراء ظهورنا ، وإلى الإغراض عنه بلا تبيين ولا نظير . وهذا هو الداء الويل .

الثانى : التحريض السافر ، لشبابٍ مفرَّعين من أصول ثقافتهم الممتدَّة تاريخُها على مدى ثلاثة عشر قرناً ، على العَبَثِ بهذه الأصول ، والكذب عليها بحصائد الألسنة التى لاتستمدُّ بيانها من عقلٍ مستنيرٍ يتورَّع عن الخوض في أمورٍ لايعرفها حقَّ المعرفة . وهذا أيضاً داءٌ وييلٌ آخِرٌ يُسرِّعُ إسراعَ النارِ في هشيمِ النبتِ .

وقد اكتسب الدكتور طه «الاستهانة» والاستخفاف مما سمعه من حديث جرى على الألسنة في زمان المعركة بين شيوخ الأزهر والشيخ محمد عبده وتلامذته من بعده . وأما «التحريض» على تغيير التاريخ ، وما اتَّفَق الناسُ على أنه تاريخ ، ثم ما دعا إليه من مذهبٍ يودى إلى أن ينقلب العلم القديم رأساً على عقب ، وأن يُمَحَى من هذا العلم القديم أكثره ، أو أن يمحي منه شيءٌ كثيرٌ = فهذا هو تجديد الدكتور طه الذى دعانا نحن الصغار إليه .
ومرة أخرى أقول :

جِرَاحَاتِ السِّنَانِ لَهَا التِّعَامُ وَلَايَلْتَأُمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

* * *

إنما قصصتُ هذا التاريخ الطويل ، لأنه تاريخٌ لداء «الاستهانة وقلة المبالاة» ، الذى سرى في الناس ، ولأنه يكشف لنا بوضوح أسباب فساد حياتنا الأدبية التى نعيشها اليوم . وهى حياةٌ فاسدة ، لأن أساتذتنا الكبار استهانوا بما يقولون ، وتركوا ألبستهم تطولُ وترعى في مَرْتَعٍ وخيم . واستهانتهم هذه لم تقتصر جنائيتها على العلم أو الأدب ، أو التاريخ ، أو الدين ، بل جنت أيضاً على الحياة السياسية التى جاءت بعد ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، بل استشرت أيضاً حتى جنت على ما هو أعظم ، جنت على

عامّة الناس في حياتهم اليومية ، وأعمالهم التي يزاولونها بأيديهم وعقولهم ليكتسبوا بها رِزْقَ أيامهم ، وقُوَّتْ أنفسهم وقُوَّتْ عيالهم . كانت الاستهانةُ شرارةً خفيةً تحت الرماد ، وإذا بها اليوم نارٌ ساطعةٌ يستطير لهيها ميناٌ وشمالاً ، وصدق الشاعر الذي يقول :

* ومُعْظَمُ النَّارِ مِنْ مُسْتَصْعَرِ الشَّرْرِ *

* * *

آه ! لقد مضى على الأمة العربية الإسلامية نحو من ثلاثة عشر قرناً ، لم نسمع في خلالها دعوةً تحرّضُ طلبة العلم على إسقاط كُتُبِ بُرْمَتِها من حسابهم ، وتحثُّهم على رفضها وترك النظر فيها . ولذلك قلتُ آنفاً : إن الذي جرى على لسان الشيخ محمد عبده (في أوائل القرن الرابع عشر) في حركته مع شيوخ الأزهر ، طلباً لإصلاح التعليم في الأزهر ، كانَ أوَّلَ صَدْعٍ في تراث الأمة العربية الإسلامية . ثم تلقف كلامه تلامذته فردّوه ترديداً متواصلًا ، وجاء ذلك بيننا فيما كتبه الشيخ رشيد رضا والشيخ البرقوق في شأن الكتب التي كانت تدرّس في الأزهر في علم البلاغة ، كالحواشي التي كتبها إمام عصره في البلاغة ، السعد التفتازاني في أواخر القرن الثامن (٧١٢ - ٧٩١هـ) ، على «تلخيص المفتاح للسكاكي» للخطيب القزويني من أئمة علماء البلاغة في أوائل القرن الثامن (٦٦٦ - ٧٣٩هـ) . وكان ما قالوه جميعاً ، كما رأيت ، يحملُ قدرًا بالغ الشناعة من « الاستهانة » بعقول الماضين من العلماء وأقدارهم . وليت شعري ، ما يقولون إذن في «عروس الأفراح ، شرح تلخيص المفتاح» للبهاء السبكي (٧١٩ - ٧٩٣) ، وفي ابن يعقوب المغربي في « مواهب الفتاح ، في شرح تلخيص المفتاح » (...) ، وفي حاشية الدسوقي على شرح السعد (... - ١٢٣٠هـ) !!

لقد كانت هذه الكتب جميعاً مُنذ السكاكي إلى الدسوقي ، تعقيداً

لبعض ما كتبه عبدالقاهر في كتابيه في البلاغة ، فهو أول من أسس علم البلاغة تأسيساً بالغ الدقة ، ومن طلب البلاغة منهما وخذهما ، فقد وقع في بحر تتلاطم أمواجه ، راكمه على غرر العرق . والذي يضمن لراكبه النجاة هم الذين قعدوا قواعد علم البلاغة ، وكتبوا الكتب والحواشي وضمنوها درراً لا يعرض عنها إلا جاهل ، ولا يذمها ويحث الناس على الإعراض عنها ، إلا من استهان بالعلم وبالعلماء ، ولا يحصل طالب العلم من ذمهم إلا « الاستهانة » دون العلم .

وكتابا عبدالقاهر : « أسرار البلاغة » و « دلائل الإعجاز » ، أصلان جليان في البلاغة ، لم يسبقهما سابق ممن كتب في البلاغة ، وهما ككتاب « سيويه » بل أشد صعوبة ، فمن أراد اليوم أن يرد الناس عن كتب المبرد ومن بعده إلى ابن عقيل ، إلى ابن هشام إلى الأشموني ، ويحثهم على استمداد النحو من « سيويه » وحده ، فقد أغراهم بأن يلقوا بأنفسهم في بحر لجي لا يرى راكمه شاطئاً يأوى إليه ، وما هو إلا العرق لا غير . كتاب « سيويه » لا يعلم طالب العلم النحو ، إلا إذا مهّد له الطريق ابن عقيل وابن هشام والأشموني ، وإلا فقد قذف نفسه في المهالك .

كل من دعا طلاب العلم إلى الإعراض عن الكتب التي قعدت القواعد ، ومحصت الكتب التي تُعدُّ أصلاً في علم لم يسبقهم إلى مثله سابق ، كسيويه وعبدالقاهر ، وحثهم على الرجوع إلى الأصل وحده ، دون استعانة بمن قعدوا قواعد هذا العلم ، وقتلوه بحثاً وتنقيحاً ، فقد استهان بعقول هؤلاء الأئمة العظام الذين خدموا العلم بإخلاص وورع جيلاً بعد جيل ، وعود طلبة العلم أن يستهينوا ويستخفوا بالعلم نفسه ، وهذا هو البلاء الماحق لكل فضيلة في طالب العلم ، ويخرجه من حيز التواضع في طلب العلم ، إلى حيز الغرور والتبجح والاستطالة بعلم ليسوا منه في قبيل ولا دبير .

مقدمة

لم تمضِ عشرون سنة على ما ردده الشيخ رشيد والشيخ البرقوقي من الاستهانة بالعلماء المتأخرين وكتبهم ، حتى جاء الدكتور طه حاملاً كل الاستهانة والاستخفاف بعلوم المتقدمين جملةً واحدة ، وحثّ طلبة صغاراً في الجامعة على أن يأخذوا بمذهبه الجديد ، الذي « يقلب العلم القديم رأساً على عقب » ، والذي « يخشى إن لم يمحُ أكثره ، أن يمحو شيئاً كثيراً منه » و« أن يشكوا فيما كان الناس يرونه يقيناً ، وأن يجحدوا ما أجمع الناس على أنه حق لاشك فيه ، لا بل أن يجاوزوا هذا الحدّ إلى حدود أخرى أبعد منه مدى وأعظم أثراً ، فهم قد ينتهون بهذا المذهب إلى تغيير التاريخ ، أو ما اتفق الناس على أنه تاريخ » (في الشعر الجاهلي ص : ٦)

وقد كان ما دعا إليه الدكتور طه وأكثر منه ، وفعلت « الاستهانة » فعلها التماذي في الأجيال الناشئة على يديه ، كما نشأ هو على يدى الشيخ رشيد والبرقوقي ، وإذا بنا نرى اليوم أساتذة ، لا يقفون بجراتهم على السكاكى والسعد التفتازانى ، بل يتعدّون هذا إلى منشىء علم البلاغة نفسه ، فيعلمون اليوم طلبتهم الصغار أن بلاغة عبدالقاهر ما هى إلا عجوز شمطاء ، أو أن الذى يلجأ إلى البلاغة العربية القديمة ، هو كالمرضى الذى يلجأ إلى حلاق القرية ليداويه ، معرضاً عن الطبيب الممارس المؤهل لعلاج المرضى !! ورحم الله الشيخ رشيد والشيخ البرقوقي ، فهذا جزاء ما حمله كلامهما من « الاستهانة » بأقدار العلماء وكتبهم .

بل كانت ثمرة « الاستهانة » أن يقف أستاذ في أيامنا هذه يعلم النحو ، ويقول للطلبة الصغار ، مزهواً بعلمه : كنتُ أحبُّ أن يجلس سيويوه بينكم ليتعلم منى النحو !! وأساتذة آخرون يقولون للصغار من الطلبة : إنما أفسد نحو العربية سيويوه وابن عقيل وابن هشام وأضرابهم بما كتبوا وبما ألفوا !! ويقول أساتذة آخرون : إن الذى أفسد « موسيقى الشعر العربى » ، هو الخليل بن أحمد ومن جاء بعده من علماء « العروض » !!

بل بلغت «الاستهانة» مبلغها في الدين ، بعدما نشأ ما يسمونه بالجماعات الإسلامية ، فيتكلم متكلمهم في القرآن وفي الحديث بألفاظ حفظها عن شيوخه ، لا يدري ما هي ، ولا يردّ ، بل يكذب ، أحاديث البخارى ومسلم بأنها من أحاديث الآحاد ، بجرأة وغطرسة !!

بل جاء بعدهم أطفال الجماعات الإسلامية ، فيقول في القرآن والحديث والفقهاء بما شاء هو ، ويردّ ما قاله مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل ، ويقول : نحن رجال وهم رجال !! بل تعدّى ذلك إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ نفسه ، فيقول : نحن رجال وهم رجال .
أتى بلاء حدّث في زماننا هذا ؟ إنما هو وباء « الاستهانة » بكلّ شيء .
وباء نفشى في مصر بل تجاوزها ، ورحم الله أبا العلاء المعرى ، وذكر وباء نزل بمصر وغيرها فقال :

ماخصّ مصرًا وبأً وحدها بل كائنٌ في كلّ أرضٍ وبأً
(وبأً بالقصر ، هو الوباء بالمدّ)

انطفأ سراج العلم ، وسراج الخلق ، وبقيت العقول في ظلمات بعضها فوق بعض . أتى نكبة نزلت بعلوم هذه الأمة العربية الإسلامية ، على يد الصغار في حقيقتهم ، الكبار في مراتبهم التي أنزلتهم إياها تصاريح الزمان ، فأطلقوا ألسنتهم في موارث أربعة عشر قرنًا بالاستهانة والقدح والازدراء ، وغفر الله للشريف الرضى حيث قال دفاعًا عن نفسه ، والدفاع عن علم أمتنا أولى بما قال :

وإنّ مقامَ مثلي في الأعدى مقامَ البدرِ تَنبُحُه الكلابُ
رَمُونِي بالعيوبِ ملفقاتٍ وقد علموا بأنّي لا أُعابُ
ولمّا لم يلاقوا في عيبي كَسُونِي من عيوبهم وعابوا
ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو بعباده لطيفٌ خبيرٌ ، وهو القادرُ

مقدمة

على أن يردّ من زاعٍ عن الطريق إلى الجادّة ، وأن يُعيّده من شرور نفسه
وفلتات لسانه .

نَفَقَةُ مُصَدَّر ، ولأبَدٌ للمصدور أن يَنْفِثَ ، (المصدور : الذى يشتكى
وجعاً فى صدره)

* * *

بقى بعد هذا الحديث الجالب للغمّ ، أن أحدثك عن أمرٍ واحدٍ فى
شأن كتاب الإمام عبدالقاهر « أسرار البلاغة »

فإني حين انتهيت إلى عمل فهرس الكتاب وقعتُ فى حيرةٍ ، ووجدتُ
أنى لا أستطيع أن أضبط ما فى الكتاب تحت أبواب جامعة ، لأن تفاصيل
ما فيه كانت أوسع من أن تجمعها أبوابٌ محدّدة كسائر كتب البلاغة التى
جاءت من بعده . فانتهيت أخيراً إلى أن أجعل الفهرس مفصلاً تفصيلاً كاملاً
بالفاظ الإمام نفسه . فتحت كلُّ فقرةٍ دُرّاً نفيسةً تضيّع إذا عقدتُ له أبواباً
جامعة . فرأيتُ أن أجعلها مفصّلةً ، لكى يستطيع قارئ الكتاب أن يعرف
حُبَّاه ، راجياً أن لا يتفلّت منه شيءٌ بالاختصار . وهذا مُعينٌ لطالب العلم
الجادّ فى عمله ، أن يستخرج منه ما فات علماء البلاغة الذين قعدوا قواعد
هذا العلم ، جزاهم الله أحسن الجزاء

ربّ اغفر لى وارحمنى وتبّ علىّ إنك أنت التواب الرحيم .

مصر الجديدة

٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

السبت : ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤١٢هـ

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩١م

أبوفهرا
محمود محمد شاكر

كِتَاب

أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تفقدته الله بعفرائيه

الموتى سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أبو نصر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفِظَهُ لَوْلُوٌّ يَبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يَلْفِظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُقَالُ فَيَلْفِي وَلَا يَحْفَظُ

شيخ الغزاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
المرجاني النحوي رحمة الله عليه ورضوانه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين .

فاتحة الكتاب
وفضيلة البيان

١ - اعلم أن الكلام هو الذى يُعطى العلوم منازلها ، ويُبين مراتبها ،
ويكشف عن صورها ، ويجنب صنوف ثمرها ، ويدل على سرائرها ، ويبرز مكنون
ضمائرها ، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان ، ونبه فيه على عظم
الامتنان ، فقال عز من قائل : (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ
الْبَيَانَ) [سورة الرحمن : ١ - ٤] ، فلولا أنه لم تكن لتتعدى فوائد العلم عالمه ، ولا صحَّ
من العاقل أن يفُتق عن أزهير العقل كائمه ، ولتعتطلت قوى الخواطر والأفكار
من معانيها ، واستوتت القضية في موجودها وفانها . نعم ، ولوقع الحى الحساس
في مرتبة الجماد ، ولكان الإدراك كالذى ينافيه من الأضداد ، ولبقيت القلوب
مُقْفَلَةً تَتَصَوَّنُ على ودائعها ،^(١) والمعاني مَسْجُونَةٌ في مواضعها ، ولصارت القرائح

(١) « تتصون » في المخطوطة ، وحذفها ريتر لأنه لم يحسن قراءتها ، وهى ساقطة في مخطوطته
الأخرى ، وفى طبعة رشيد رضا . و« تتصون » ، أى تحكم الصيانة على ودائعها .

عن تصرّفها معقولةً ، والأذهان عن سلطانها معزولةً ، ولما عُرف كفرٌّ من إيمان ، وإساءةً من إحسان ، ولما ظهر فرقٌ بين مدح وتزيين ، وذمّ وتهجين . ثم إنَّ الوصفَ الخاصَّ به ، والمعنى المثبّت لنسبه ، أنه يريك المعلومات بأوصافها التي وجدها العلم عليها ، ويقرّر كيفياتها التي تتناولها المعرفة إذا سمّت إليها .

وإذا كان هذا الوصفُ مقوّمٌ ذاته وأخصَّ صفاته ، كان أشرف أنواعه ما كان فيه أجلى وأظهر ، وبه أولى وأجدر . ومن ههنا يتبيّن للمحصل ، ويتقرّر في نفس المتأمل ، كيف ينبغي أن يحكّم في تفاضل الأقوال إذا أراد أن يقسّم بينها حظوظها من الاستحسان ، ويعدّل القسمة بصائب القسطاس والميزان .

٢ - ومن البين الجليّ أن التباين / (١) في هذه الفضيلة ، والتباعد عنها

٣

إلى ما ينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ . كيف ؟ والألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلّف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويُعمد بها إلى وجهٍ دون وجهٍ من التركيب والترتيب . فلو أنك عمّدت إلى بيت شعرٍ أو فصلٍ نثرٍ فعددت كلماته عدداً كيف جاء وأتفق ، وأبطلت نضدهُ ونظامه الذي عليه بُني ، وفيه أُفرغ المعنى وأجرى ، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد ، ونسّقه المخصوص أبان المراد ، نحو أن تقول في :

اليان لا يقوم

باللفظ وحده

(١) في رأس هذه الصفحة من المخطوطة كتب : « ناقص كراس » ، وكتب فوقه بخط فارسيّ « خطّ الخفاجي ، شارح الشفاء العياضي ، وشارح البيضاوي » . و« الخفاجي » هو الشهاب الخفاجي ، [وهو أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الدين الخفاجي المصري : (٩٧٧ - ١٠٦٩ هـ)] ، وله كتاب « نسيم الرياض ، في شرح شفاء القاضي عياض » ، و« عناية القاضي وكفاية الراضي » وهو حاشية على تفسير البيضاوي في ثمان مجلدات . وله ترجمة طويلة في « خلاصة الأثر » ١ : ٣٣١ - ٣٤٣ . وكانت للشهاب الخفاجي مكتبة عظيمة القدر ، تملك أكثرها تلميذه عبد القادر البغدادي صاحب « خزانة الأدب » : انظر خلاصة الأثر ٢ : ٤٥٢ .

« قفا نُبِّك من ذِكْرِي حَيِّبٍ ومنزل. »^(١)

« منزل قفا ذكرى من نبك حبيب » ، أخرجته من كمال البيان ، إلى مجال الهديان . نعم ، وأسقطت نسبته من صاحبه ، وقطعت الرِّجْمَ بينه وبين مُنشِئته ، بل أَحَلَّتْ أن يكون له إضافة إلى قائل ، ونَسَبٌ يَخْتَصُّ بمتكلم . وفي ثبوت هذا الأصل ما تُعَلِّم به أنَّ المعنى الذى له كانت هذه الكلم بيت شعرٍ أو فصل خطابٍ ، هو ترتيبها على طريقة معلومة ، وحصوها على صورة من التأليف مخصوصة . وهذا الحُكْمُ - أعنى الاختصاص فى الترتيب - يقع فى الألفاظ مرتبًا على المعانى المرتبة فى النفس ، المنتظمة فيها على قضية العقل . ولا يُتَصَوَّرُ فى الألفاظ وجوبٌ تقديمٍ وتأخيرٍ ، وتخصُّصٌ فى ترتيبٍ وتنزيلٍ ،^(٢) وعلى ذلك وُضِعَتِ المراتبُ والمنازلُ فى الجمل المركبة ، وأقسام الكلام المدونة ، فقليل : من حق هذا أن يسبق ذلك ، ومن حق ما ههنا أن يقع هناك ، كما قيل فى المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل ، حتى حُظِرَ فى جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقًا ، وفى آخر أن يوجد إلا مبنياً على غيره وبه لاحقًا ، كقولنا : إن الإستفهام له صدر الكلام ، وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تُزَالِ عن الوصفية = إلى غيرها من الأحكام .

٣ - فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً / أو يستجيد نثرًا ، ثم يجعلُ الثناءَ عليه من حيث اللفظ فيقول : حُلُوٌّ رشيقٌ ، وحَسَنٌ أنيقٌ ، وعدبٌ سائقٌ ، وخُلُوبٌ رائعٌ ، فأعلم أنه ليس يُنبِئُكَ عن أحوالٍ ترجعُ إلى أجراس

(١) مطلع معلقة امرئ القيس .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة رشيد رضا : « ولن يتصور فى الألفاظ ... » وهو كلام غير مستقيم .

الحروف ، وإلى ظاهر الوضع اللغوي ، بل إلى أمرٍ يقع من المرء في فؤاده ، وفضل
يَقْتَدِحُهُ الْعَقْلُ مِنْ زِنَادِهِ .

٤ - وأما رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شريكٍ من المعنى فيه ،
وكونه من أسبابه ودواعيه ، فلا يكاد يَعْلَمُو نَمَطًا وَاحِدًا ، وهو أن تكون اللفظة مما
يتعارفه الناس في استعمالهم ، ويتداولونه في زمانهم ، ولا يكون وَحْشِيًّا غَرِيبًا ، أو
عَامِيًّا سَخِيفًا ، سَخْفُهُ بِإِزَالَتِهِ عَنْ مَوْضِعِ اللُّغَةِ ، وإخراجه عما فرضته من
الحكم والصفة ، كقول العامة « أَشْتَعَلَّتْ » و« انفسد » . وإنما شرطت هذا
الشرط ، فإنه ربما استُسخِف اللفظ بأمر يرجع إلى المعنى دون مجرد اللفظ ، كما
يحكى من قول عبيد الله بن زياد لما دُهِش : « افتحو لي سيفي » ، ^(١) وذلك أن
« الفتح » خلاف « الإغلاق » ، فحقه أن يتناول شيئًا هو في حكم المُغْلَقِ
والمسدود ، وليس السيفُ بمسدود ، وأقصى أحواله أن يكون كونه في الغمد بمنزلة
كُونِ الثوبِ فِي الْعِكْمِ ، والدرهم في الكيس ، والمتاع في الصندوق . و« الفتح »
في هذا الجنس يتعدى أبدًا إلى الوعاء المسدود على الشيء الحاوي له لا إلى ما فيه ،
فلا يقال « افتح الثوب » ، وإنما يقال : « افتح العِكْمَ » ^(٢) و« أخرج الثوب »
و« افتح الكيس » .

٥ - وههنا أقسام قد يُتَوَهَّمُ فِي بَدْءِ الْفِكْرَةِ ، وَقَبْلَ إِتْمَامِ الْعِبْرَةِ ، أَنْ
الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ فِيهَا لَا يَتَعَدَى اللَّفْظَ وَالْجَرَسَ ، إِلَى مَا يُنَاجِي فِيهِ الْعَقْلَ النَّفْسَ ،
مواقع استحسان
اللفظ

(١) انظر البديع لابن المعتز : ٢٣ ، والبيان والتبيين ٢ : ٢١ ، ونقائض جرير والأخطل : ٦ - ٨

(٢) « العِكْمُ » ، تَوْبٌ يُبْسَطُ وَيَجْعَلُ فِيهِ الْمَتَاعَ ثُمَّ يُطَوَّى وَيُشَدُّ بِجِلِّ .

ولها إذا حُقِّقَ النظر مرجع إلى ذلك، ومُنصَرَفٌ فيما هنالك، منها: «التجنيس» و«الحشو»^(١).

٦ - أما «التجنيس» فإنك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرزومى الجامع بينهما مرزومى بعيداً، أترك استضعفت / تجنيس أى تمام فى قوله: [من الكامل]

ذَهَبَتْ بِمُذْهِبِهِ السَّمَاخَةَ فَالْتَوَتْ فِيهِ الظُّنُونُ أَمْذَهَبٌ أَمْ مُذْهَبٌ^(٢)

واستحسنَت تجنيس القائل: [من الرجز]

« حتى نَجَا من خَوْفِهِ وَمَا نَجَا »^(٣)

وقول المحدث: [من الخفيف]

ناظِراهَ فِيمَا جَنَى ناظِراهَ أَوْ دَعَانِي أُمْتُ بَمَا أودَعَانِي^(٤)

= لأمرٍ يرجع إلى اللفظ؟ أم لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن الأول وقويت فى الثانى؛ ورأيتك لم يزدك «بمذهب ومذهب» على أن أسمعتك حروفاً مكررةً، تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولةً منكراً، ورأيت الآخر قد أعاد

(١) انظر «الحشو» فيما سبأني (ص: ١٩).

(٢) فى ديوانه؛ وفى شرح البيت كلام كثير. وانظر دلائل الإعجاز: ٥٢٣.

(٣) انظر كتاب «دلائل الإعجاز»: ٥٢٣، وما قلته فى التعليق عليه. و«نجا» الأولى من «النَجْو» وهو ما يخرج من البطن من الغائط، يريد أنه من خوفه حدث، ثم لم ينج، من «النجاة».

(٤) ثانى بيتين يرويان لشمسويه البصرى، ولشداد بن إبراهيم الجزرى، وفى ثلاثة أبيات لأبى الفتح البستي، ديوانه «أبو الفتح البستي، ديوانه وشعره» ص: ٣٢٢. وانظر أيضاً: «دلائل الإعجاز»: ٥٢٣.

عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها، ويُوهِمك كأنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووفّأها، فهذه السريرة صار «التجنيس» - وخصوصاً المستوفى منه المتَّفَق في الصورة - من حُلَى الشعر، ومذكوراً في أقسام البديع.

٧ - فقد تبين لك أن ما يُعطي «التجنيس» من الفضيلة، أمر لم يتم إلا بنصرة المعنى، إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه إلا مستحسن، ولما وُجد فيه معيبٌ مُستهجن. ولذلك ذم الاستكثار منه والولوعُ به.

وذلك أن المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ تخدم المعاني والمُصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها. فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة الاستكراه، ^(١) وفيه فتح أبواب العيب، والتعرض للشين.

الألفاظ تخدم
المعاني

ولهذه الحالة كان كلام المتقدمين الذين تركوا فضل العناية بالسجع، ولم يزموا سجية الطبع، أمكن في العقول، وأبعد من القلق، وأوضح للمراد، وأفضل عند ذوى التحصيل، وأسلم من التفاوت، وأكشفت عن الأغراض، وأنصرت للجهة التي تنحو نحو العقل، وأبعد من التعمُّل الذي / هو ضرب من الخداع بالتزويق، ^(٢) والرضى بأن تقع النقيصة في نفس الصورة. وإن الخلقعة، ^(٣)

ترك المتقدمين
العناية بالسجع

(١) في المخطوطة والمطبوعة: «مظنة من الاستكراه»، وحذف «من» أجود وأحق بيان

عبد القاهر.

(٢) في المطبوعة: «وأبعد من التعمد...» بالبدال المهملة، وتبع ريتر، نسخة رشيد رضا، وأثبت ما في المخطوطة لأنه أجود، ومعناه: التعمي والتكلف. وسيأتي كثيراً في كلام عبد القاهر.

(٣) في المطبوعتين: «وذات الخلقعة...»، كأنه معطوف على قوله «في نفس الصورة»: فهو

عندئذ سياق ضعيف. وفي المخطوطة: «وداب» غير منقوطة الحرف الأخير: وهو تحريف ما أثبت. =

إذا أكثر فيها من الوشم والنقش، وأثقل صاحبها بالحلى والوشى، قياس الحلى على السيف الددان،^(١) والتوسُّع في الدعوى بغير بُرْهان، كما قال: [من الطويل] إذا لم تُشاهد غير حُسن شَيَاتِهَا وأعضائها فالحُسنُ عنك مُعَيَّبُ^(٢)

المتأخرون وخطوهم
في الحرص على البديع

٨ - وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلاماً حمل صاحبه فرط شَعْفِهِ بأمورٍ ترجع إلى ما له أسم في البديع، إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم، ويقول لبيبي، ويُخَيَّل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع في بيت فلاضير أن يقع ما عَنَاهُ في عمياء، وأن يُوقِع السامع من طلبه في حَبْطِ عَشْوَاء، وربما طَمَس بكثرة ما يتكلفه على المعنى وأفسده، كمن ثَقَلَ العروسَ بأصناف الحلى حتى ينالها من ذلك مَكْرُوءٌ في نفسها.

العارفون بخصون
على سلامة المعنى

٩ - فإن أردت أن تعرف مثلاً فيما ذكرت لك، من أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرجون على هذا الفن إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته، وإلا حيث يأمنون جنابةً منه عليه، وانتقاصاً له وتعويقاً دونه، فأنظر إلى خطب الجاحظ في أوائل كتبه / هذا - والخطب من شأنها أن يُعْتَمَدَ فيها الأوزان والأسجاع، فإنها تُروى وتُناقل وتُنَاقَلُ الأشعار، ومحلُّها محلُّ النسيب والتشبيب

خطب الجاحظ
في أوائل كتبه

= وسأقي الكلام عندئذ: «وإن الخلق... قياس الحلى...»، فهو كلام مستقيم جيد، يطابق ما بعده في الاستشهاد ببيت المتنبي وما يليه. «الخلق» هي صورة الإنسان التي خلق عليها، وجمعها المتنبي في قوله: حَوْلِي بِكُلِّ مَكَانٍ مِنْهُمْ خِلْقٌ تُحْطِي إِذَا جِئْتُ فِي اسْتِفْهَامِهَا بِنِ جَمْعِ «خِلْقَةٍ». وتقول: «هو حسن الخلق»، أى صورة الخلق.

(١) و«الدندان»، السيف الكليل الذى لا يَمْضِي في الضريبة ولا يقطع، ولا خير فيه، وإنما يُحَلَى ليهب وهو كهام، إنما هو حديد لا سيف.

(٢) للمتنبي في ديوانه.

من الشعر الذى هو كأنه لا يُرَادُ منه إلا الاحتفال فى الصنعة ، والدلالة على مقدار شَوْطِ القَرِيحَةِ ، والإخبارُ عن فَضْلِ القوة ، والاعتدال على التفنن فى الصفة

- قال فى أول كتاب الحيوان :

« جَنَّبَكَ اللهُ الشُّبُهَةَ ، وَعَصَمَكَ مِنَ الحَيْرَةِ ، وجعل بينك وبين المعرفة سببًا ، وبين الصدق نَسبًا ، وحبَّبَ إليك التثبُّتَ ، وزَيَّنَ فى عينك الإنصافَ ، وأذاقك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عِزَّ الحقِّ ، وأودع صدرك بَرْدَ اليقين ، وطَرَدَ عنك ذُلَّ اليأسِ ، وعَرَّفَكَ ما فى / الباطل من الذلَّةِ ، وما فى الجهل من القِلَّةِ » . (١)

= فقد ترك أولاً أن يوفق بين « الشبهة » و « الحيرة » فى الإعراب ، ولم يرَ أن يقرن « الخلاف » إلى « الإنصاف » ، ويشفع « الحق » بالصدق ، ولم يُعِنَ بأن يطلب « لليأس » قرينةً تصل جناحه ، وشيئاً يكون رديفاً له ، لأنه رأى التوفيق بين المعانى أحقَّ ، والموازنة فيها أحسنَ ، ورأى العناية بها حتى تكون إخوةً من أبٍ وأمٍّ ؛ ويذرها على ذلك تتفق بالوداد ، على حسب اتفاقها بالميلاد ، أولى من أن يدعها ، لُنصرة السجع وطلب الوزن ، أولاد علة ، (٢) عسى أن لا يوجد بينها وفاق إلا فى الظواهر ، فأما أن يتعدى ذلك إلى الضمائر ، ويُخلص إلى العقائد والسرائر ، ففى الأقل النادر .

(١) الحيوان ١ : ٣ ، ودلائل الإعجاز : ٩٧ .

(٢) « أولاد علة » ، أبوهم واحد ، وأمهم شتى غير متقاربن .

التجنيس والسجع
لا يستحسن حتى
يطلبه المعنى

١٠ - وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً ، ولا سجعاً حسناً ، حتى يكون المعنى هو الذى طلبه واستدعاه وساق نحوه ، وحتى تجده لا تبتغى به بدلاً ، ولا تجد عنه جواً ، ومن ههنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه ، وأحقه بالحسن وأولاه ، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتنابه ، وتأهّب لطلبه ، أو ما هو - لحسن ملاءمته ، وإن كان مطلوباً - بهذه المنزلة وفى هذه الصورة ، وذلك كما يمثلون به أبداً من قول الشافعى رحمه الله تعالى وقد سئل عن التبيذ فقال : « أجمع أهل الحرمين على تحريمه » . ومما تجده كذلك قول البحتري :

يَعْمَشِي عَنِ الْمَجْدِ الْغَيْبِيِّ وَلَنْ تَرَى فِي سُودِدِ أَرْبَا لَغَيْرِ أَرِيْبٍ ^(١)

[من الوافر]

وقوله :

فَقَدْ أَصْبَحَتْ أَغْلَبَ تَغْلِيٍّ عَلَى أَيْدِي الْعَشِيرَةِ وَالْقُلُوبِ ^(٢)

[من الكامل]

ومما هو شبيه به قوله :

وَهَوَى هَوَى بَدْمُوْعِهِ فَتَبَادَرَتْ نَسَقًا يَطَانُ تَجْلُدًا مَغْلُوبًا ^(٣)

[من الكامل]

وقوله :

مَا زِلْتُ تَقْرَعُ بَابَ بَابِكَ بِالْقَنَا وَتَزُورُهُ فِي غَارَةِ شَعْوَاءِ ^(٤)

(١) فى ديوانه .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى ديوانه .

(٤) فى ديوانه .

[من الكامل]

وقوله :

ذَهَبُ الْأَعَالِي حَيْثُ تَذْهَبُ مُقْلَةٌ فِيهِ بِنَاطِرِهَا حَدِيدُ الْأَسْفَلِ (١)

١١ - / ومثال ما جاء من السجع هذا المجيء وجرى هذا المجرى في لين مقادته ، وحلَّ هذا المحلَّ من القبول قول القائل : « اللهم هب لي حمداً ، وهب لي مجداً ، فلا مجد إلا بفعالٍ ، ولا فعال إلا بجالٍ » ، (٢) وقول ابن العميد : « فإن الإبقاء على خدَم السلطان عدلُ الإبقاء على ماله ، والإشفاق على حاشيته وحشمه ، عدلُ الإشفاق على ديناره وذرهمه » .

٨
مثل السجع
المستحسن

ولست تجد هذا الضرب يكثر في شيء ويستمر ، كثرت واستمراره في كلام القدماء ، كقول خالد : (٣) « ما الإنسان ، لولا اللسان ، إلا صورة ممثلة ، وبهيمة مَهْمَلَةٌ » ، وقول الفضل بن عيسى الرقاشي : « سَلِ الْأَرْضَ فَقُلْ : مَنْ شَقَّ أَنْهَارَكَ ، وَغَرَسَ أَشْجَارَكَ ، وَجَنَى ثَمَّارَكَ ، فَإِنْ لَمْ تُجِبْكَ حَوَارًا ، أَجَابَتْكَ أَعْتَابًا » (٤)

(١) في ديوانه .

(٢) هو مشهور من دعاء قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي رضي الله عنه ، صحاحي . وهذا الدعاء رواه الجاحظ في البيان والتبيين ٣ : ٢٨٤ ، وهو مذكور في ترجمته أيضًا . ولكن أصح منه أنه من دعاء أبيه سعد بن عبادة ، رواه ابن سعد قال : « أخبرنا أبو أسامة قال ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه أن سعد بن عبادة كان يدعو « وذكر الدعاء ، وتماه عنده : « اللهم لا يصلحني القليل ولا أصلح عليه » طبقات ابن سعد ٣/٢/١٤٣ .

(٣) هو خالد بن صفوان الخطيب : قُتل سنة ١٣٥ هـ ، وكلمته في البيان والتبيين ١ : ١٧٠ ،

٣٥٣ .

(٤) في البيان والتبيين ١ : ٨١ ، ٣٠٨ .

وإن أنتَ تتبَّعته من الأثر وكلام النبي ﷺ ، تَنبثق كُلُّ الثقة بوجودك له على الصِّفة التي قَدِمْتُ ، وذلك كقول النبي عليه السلام : « الظُّلم ظُلُماتٌ يوم القيامة » ، ^(١) وقوله صلوات الله عليه : « لا تزالُ أُمَّتى بخيرٍ ما لم تَرَ الفَيءَ مَغْنَمًا ، والصدقة مَغْرَمًا » ، ^(٢) وقوله : « يا أيُّها الناس ؛ أفشُوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلُّوا الأرحامَ ، وصلُّوا بالليل والناسُ نيامٌ ، تدخلوا الجنةَ بِسَلامٍ » . ^(٣)

فأنت لا تجد في جميع ما ذكرتُ لفظًا اجْتَلِبَ من أجل السجع ، وتُرك له ما هو أحقُّ بالمعنى منه وأبرُّ به ، وأهدى إلى مذهبه .

ولذلك أنكر الأعرابي حين شكّا إلى عامل الماء بقوله : « حُلِّتْ رِكاى ، وشَقَّقْتُ ثيابى ، وضربتُ صِحاى » ، ^(٤) فقال له العامل : « أوْتَسَجِعَ أيضًا » = ^(٥) إنكارَ العامل السجع حتى قال : « فكيف أقول ؟ » ، وذلك أنه

(١) من حديث عبد الله بن عمر ، في البخارى ، « كتاب المظالم » « باب الظلم ظلمات يوم القيامة » ، (الفتح ٥ : ٧٣) ، « وفي مسلم أيضًا : « كتاب البر » ، « باب تحريم الكلام » وأخرجه مسلم في كتاب البر أيضًا عن طريق جابر بن عبد الله ، مطوِّلاً .

(٢) هو مشهور بهذا اللفظ في كتب الأدب ، وأما دواوين الحديث ففى الترمذى ، في كتاب الفتن ، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والحسف ، من حديث على بن أبى طالب : « إذا فعلت أُمَّتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء ، فقيل ما هي يا رسول الله ؟ قال : إذا كان المَغْنَمُ دُولًا ، والأمانة مَغْنَمًا ، والزكاة مَغْرَمًا » وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث على بن أبى طالب إلا من هذا الوجه » . ثم ضعفَ راوية الفرغ بن فضالة .

(٣) رواه الترمذى من حديث عبد الله بن سلام رضى الله عنه ، في أبواب صفة القيامة ، « باب منه » وقال : « هذا حديث صحيح » والمستدرک للحاكم ٣ : ١٣ . وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » .

(٤) في المطبوعتين : « حَلَّتْ رِكاى ، وشَقَّقْتُ ... وضربتُ » بالإسناد للفاعل المخاطب :

ولكن هنا ضبط ما في البيان والتبيين ١ : ٢٨٨ .

(٥) السياق : « أنكر الأعرابى ... إنكارَ العامل السَّجَعِ » .

لم يعلم أصلح لما أراد من هذه الألفاظ ولم يَرَهُ بالسجع مُخْلًا بمعنى ، (١) أو مُحْدِثًا في الكلام استكراهًا ، أو خارجًا إلى تكلف واستعمالٍ لما ليس بمُعْتَادٍ في غرضه . وقال الجاحظ : « لأنه لو قال « حُلِّتْ إِيَّيْ » أو « جمالي » أو « نُوقِ » / أو « بُعْرَانِي » أو « صِرْمَتِي » لكان لم يعبر عن حقِّ معناه ، وإنما حُلِّتْ رِكَابَهُ ، فكيف يدع « الرِّكَابِ » إلى غير الرِّكَابِ ؟ وكذلك قوله : « وشَقَّقْتُ ثِيَابِي ، وضُرِّبْتُ صِحَابِي » .

١٢ - فقد تبين من هذه الجملة أن المعنى المقتضى اختصاصَ هذا السجته هو الذي يحسن التنجيس والسجع

المعنى إليهما ، وعثر به عليهما ، حتى إنه لو رام تركهُما إلى خلافهما مما لا تنجيس فيه ولا سجع ، لدخل من عُقُوقِ المعنى وإدخال الوَحْشَةِ عليه ، في شبيهه بما يُنْسَبُ إليه المتكلف للتنجيس المستكره ، والسجع النَّافِر . ولن تجد أَمِينَ طَائِرًا ، وأَحْسَنَ أَوْلًا وَآخِرًا ، وأهدى إلى الإحسان . وأجلب للاستحسان ، من أن تُرْسِلَ المعاني على سَجِيَّتِهَا ، وتَدْعَهَا تَطَلُّبَ لَأَنْفُسِهَا الْأَلْفَاظَ ، فإنها إذا تُرْكِتَ وما تريد لم تكتسب إلا ما يليق بها ، ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها . (٢) فأما أن تَضَعُ في نفسك أنه لأبَدٌ من أن تجنِّس أو تَسْجَعُ بلفظين مخصوصين ، فهو الذي أنت منه بعرض الاستكراه ، (٣) وعلى حَظَرٍ من الخطأ والوقوع في الذم ،

(١) وقوله : « لم يَرَهُ » ، أي : لم يَرِ نَفْسَهُ مُخْلًا ، وضبطها ريتر : « يَرُهُ » وهو خطأ .

(٢) « المعارض » جمع « مِعْرُض » بكسر الميم وفتح الراء ، وهو ثوب جيّد تُعْرَضُ فيه الجارية وتُجَلَّى فيه .

(٣) « العَرَضُ » ، الأمر الذي يجعلك عُرضَةً لشيء بعينه ، أي معروضًا له ، أو مهيبًا له .

فإن ساعدك الجد كما ساعد في قوله : « أو دعاني أمت بما أودعاني » ، (١) وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله :

[من الطويل]

وأُجِدْتُمْ من بَعْدِ إِيْتَامِ دَارِكِمِ فَيَا دَمْعُ أَنْجِدْنِي عَلَى سَاكِنِي نَجِدِ (٢)

وقوله : [من الكامل]

هُنَّ الْحَمَامُ ، فَإِنْ كَسَرْتَ عِيَاةً مِنْ حَائِهِنَّ فَإِنَّهِنَّ حِمَامٌ (٣)

فذاك ، وإلا أطلقت ألسنة العيب ، وأفضى بك طلب الإحسان من حيث لم يحسن الطلب ، إلى أفحش الإساءة وأكبر الذنب ، ووقعت فيما ترى من ينصرك ، لا يرى أحسن من أن لا يرويه لك ، ويؤدُّ لو قدر على نفيه عنك ، وذلك كما تجده لأبي تمام إذا أسلم نفسه للتكلف ، ويرى أنه إن مرَّ على أسم موضع يحتاج إلى ذكره ، أو يتصل بقصة يذكرها في شعره ، من دون أن يشتق / منه تحنيساً ، أو يعمل فيه بديعاً ، فقد باء بإثم ، وأخل بفرض حتم ، من نحو قوله :

[من البسيط]

سَيْفُ الْإِمَامِ الَّذِي سَمَّتهُ هَيْبَتُهُ لَمَّا تَحَرَّمَ أَهْلُ الْكُفْرِ مُخْتَرِمًا (٤)

(١) مرّ منذ قليل : ص : ٧ .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه ، ولا يظهر لطف هذا التحنيس إلا بذكر البتين قبله :

أَتَضَعُضَعْتَ عِبْرَاتُ عَيْنِكَ أَنْ دَعَتْ وَرَقَاءُ حِينَ تَضَعُضَعُ الْإِظْلَامُ
لَا تَنْشِجَنَّ لَهَا فَإِنَّ بُكَاءَهَا ضَحِكُكَ ، وَإِنْ بُكَاءُكَ اسْتِغْرَامُ

وقوله : « استغرام » ، أي : داع للغرام ، وهو الهلاك .

(٤) ديوانه . وفي المخطوطة والمطبوعتين .

سَيْفُ الْأَنَامِ الَّذِي سَمَّتهُ هَيْبَتُهُ لَمَّا تَحَرَّمَ أَهْلُ الْأَرْضِ مُخْتَرِمًا =

إِنَّ الْخَلِيفَةَ لَمَّا صَلَّى كُنْتُ لَهُ خَلِيفَةَ الْمَوْتِ فِيمَنْ جَارَ أَوْظَلَمًا
قَرَّتْ بِقُرْآنِ عَيْنِ الدِّينِ وَأَشْتَرَّتْ بِالْأَشْتَرَيْنِ عُيُونَ الشَّرِّكَ فَأَصْطَلَمَا^(١)
وكقول بعض المتأخرين :

[من الكامل]

« البس جلايبب القنأ . عه إتها أوقى رداءً .
« يُنجيك من ذاء الحريص معاً ومن أوقار داءً .

[من السريع]

وكقول أبى الفتح البستي :

جَصُوا فَمَا فِي طِينِهِمُ لِلذِّي يَعْصُرُهُ مِنْ بَلَّةٍ بَلَّةً^(٢)

[من الوافر]

وقوله :

أَخَّ لِي لَفْظُهُ دُرٌّ وَكُلُّ فِعَالِهِ بُرٌّ^(٣)
تَلَقَّانِي فَحَيَّانِي بُوْجِهِ بَشْرُهُ بَشْرٌ

[من الوافر]

لم يساعدهما حسن التوفيق كما ساعد في نحو قوله :

وَكُلُّ غِنَى يَتِيَهُ بِهِ غِنَى فَمَرْتَجِعُ بِمَوْتٍ أَوْ زَوَالٍ^(٤)
وَهَبْ جَدَى طَوَى لِي الْأَرْضَ طُرًّا أَلَيْسَ الْمَوْتُ يَزِيوِي مَا زَوَى لِي

= وهو خطأ ، صوابه ما أثبت ، وإحدى روايات الديوان : « الذي سمته همته » ، والرواية الأخرى : « سمته هيئته » ، كما في المخطوطة والمطبوعتين ، وصواب قراءتها : « سمته هيئته » كما أثبت . يقال : « هبَّ السيف هباً وهباً وهبةً وهبةً » ، إذا هتز فقطع ، و« سيف ذو هبة » ، أى قضاة في الضريبة . ويعنى بقوله : « سيف الإمام » ، إسحق بن إبراهيم المصعبى ، حين أوقع بالخرميّة .

(١) « قرآن » ، و« الأشتر » ، موضعان في بلاد الخرميّة بين نهاوند وهمدان .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « من بلة بالله » ، وهو كلام بلا معنى ، والصواب ما في ترجمته في يتيمة الدهر للثعالى ، و« البلة » الأولى : البلل . و« البلة » الثانية : الخير والرزق وما ينتفع به .

(٣) هما لأبى الفتح البستي أيضاً : « البشتر » فتح الباء ، أديم الوجه .

(٤) هما لأبى الفتح البستي في ديوانه ، وأخطأ من نسبهما لأبى الفضل الميكالى : ورواية

الديوان : « طوى لى الأرض طياً » ، وهى أجود .

ونحو : [من السريع]

منزلتى يحفظها منزلى وباجتى تُكرّم ديباجتى^(١)

التجنيس المستوفى
والمرفق

١٣ - وأعلم أن النكته التي ذكرتها في التجنيس، وجعلتها العلة في استيجابه الفضيلة = وهى حُسن الإفادة ، مع أنّ الصورة صورة التكرير والإعادة = وإن كانت لا تظهر الظهور التام الذى لا يمكن دفعه ، إلا في المستوفى المتفق الصورة منه كقوله : [من الكامل]

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله^(٢)
= أو المرفق الجارى هذا المجرى كقوله : « أو دعانى أمث بما
أودعانى » .^(٣) فقد تُتصوّر في غير ذلك من أقسامه أيضاً ، فمما يظهر ذلك
فيه ما كان نحو قول أبى تمام : [من الطويل]

يُمثّدون من أيدِ عواصمِ عواصمِ تصوّل بأسيافِ قواضٍ قواضٍ^(٤)

وقول البحترى : [من الطويل]

١١ / لئن صدفت عنّا فربّت أنفس صوادٍ إلى تلك الوجوه الصّوادف^(٥)

(١) لأبى الفتح البستى فى ديوانه ، وفى مطبوعة رشيد رضا : « تحفظ من زلتى » ، كما فى البيتمة أيضاً . و« الدباجة : صفحة الوجه » ، وفسروا : « الباجة » بأنه اللون من الطعام ، وهو لا يستقيم معناه ، وأرجح أن « الباجة » بمعنى الكيس تكون فيه الدراهم - فهى التى تحفظ على المرء دباجة وجهه .
(٢) لأبى تمام فى ديوانه .

(٣) مضى قريباً ص : ٧ ، وص : ١٥

(٤) فى ديوانه .

(٥) فى ديوانه .

وذلك أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة كاليم من « عواصم » والباء من « قواضب » ، أنها هي التي مضت ، وقد أردت أن تجيئك ثانية ، وتعود إليك مؤكدة ، حتى إذا تمكن في نفسك تمامها ، ووعى سمعك آخرها ، انصرفت عن ظنك الأول ، وزلت عن الذى سبق من التخيل ، وفي ذلك ما ذكرت لك من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها ، وحصول الريح بعد أن تُغالط فيه حتى ترى أنه رأس المال .

١٤ - فأما ما يقع التجانس فيه على العكس من هذا ، وذلك أن تختلف الكلمات من أولها كقول البحرى :

بسيوفٍ إيماضها أوجالٌ للأعداى ووقمها آجالٌ^(١)

وكذا قول المتأخر :

وكم سبقت منه إلى عوارفٍ ثنائى من تلك العوارفِ وارفٍ
وكم غررٍ من برهٍ ولطائفٍ لشكرى على تلك اللطائفِ طائفٍ

وذلك أن زيادة « عوارف » على « وارف » بحرف اختلاف من مبدأ الكلمة فى الجملة ، فإنه لا يبعد كل البعد عن اعتراض طرف من هذا التخيل فيه ، وإن كان لا يقوى تلك القوة ، كأنك ترى أن اللفظة أعيدت عليك مُبدلاً من بعض حروفها غيره أو محذوفاً منها . ويبقى فى تتبع هذا الموضع كلامٌ حقه غير هذا الفصل وذلك حيث يوضع .

فصل في قسمة التجنيس وتنويحه

١٥ - فالذى يجب عليه الاعتماد في هذا الفن ، أن التوهم على ضربين : قسمة التجنيس

ضرب يستحكم حتى يبلغ أن يصير اعتقاداً .

١٢ / وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ، ولكنه شيء يجرى في الخاطر ، وأنت تعرف ذلك وتتصور وزنه إذا نظرت إلى الفرق بين الشيعين يشتهان الشبهة التام ؛ والشيعين يشبه أحدهما بالآخر على ضرب من التقريب ، فأعرفه .

١٦ - وأما « الحشو » ، ^(١) فإنما كربة وذم وأنكر ورد ، لأنه خلا من الحشو ، متى يكره الفائدة ، ولم تحل منه بعائده ، ولو أفاد لم يكن حشواً ، ولم يدع لغواً . وقد تراه = مع إطلاق هذا الاسم عليه = واقعاً من القبول أحسن موقع ، ومدرکاً من الرضى أجزل حظ ، وذاك لإفادته إياك ، ^(٢) على مجيئه مجيء ما لا معول في الإفادة عليه ، ولا طائل للسامع لديه ، فيكون مثله مثل الحسنه تأتيك من حيث لم ترتقبها ، والنافعة أتت ولم تحتسبها ، وربما رزق الطفيل ظرفاً يحظى به حتى يحل محل الأضياف الذين وقع الاحتشاد لهم ، والأحاب الذين وثق بالأنس منهم وبهم .

(١) انظر ما سلف (ص : ٧) .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « ذاك لإفادته » بغير واو ، والسياق يقتضيه ، فأثبتها .

١٧ - وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع ، فلا شبهة أنَّ
 الحُسن والقُبْح لا يعترض الكلامَ بهما إلا من جهة المعاني خاصَّةً ، من غير أن
 يكون للألفاظ في ذلك نصيبٌ ، أو يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين
 تصعيدٌ وتصويبٌ .

الاستعارة والتطبيق

مرتبطان بالمعاني

أما « الاستعارة » ، فهي ضربٌ من التشبيه ، ونَمَطٌ من التمثيل ، والتشبيه
 قياس ، والقياس يجري فيما تعيه القلوب ، وتُدركه العقول . وتُسْتَفْتَى فيه الأفهامُ
 والأذهان ، لا الأسماع والآذان .

الاستعارة معنوية

وأما « التطبيق » ، فأمره أبين ، وكونه معنويًّا أَجْلَى وأظهر ، فهو مقابلة
 الشيء بضدِّه ، والتضادُّ بين الألفاظ المركَّبة مُحال ، وليس لأحكام المقابلة ثمَّ
 مَجَال .

التطبيق معنوي

١٨ - فخذ إليك الآن بيت الفرزدق الذي يُضْرَبُ به المثل في
 تعسُّفِ اللفظ : [من الطويل]

بيت للفرزدق

وسبب ذمه

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلِّكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبَهُ (١)

فانظر أَيَتَصَوَّرُ أن يكون ذمُّكَ للفظه من حيث أنك أنكرتَ شيئاً / من
 حروفه ، أو صادفتَ وحشيًّا غريباً ، أو سُوقِيًّا ضعيفاً ؟ أم ليس إلا لأنه لم يُرْتَّبْ
 الألفاظ في الذكر ، على مُوجب ترتُّب المعاني في الفكر ، فكذَّ وكذَّر ، ومنع
 السامع أن يفهم الغرضَ إلاَّ بأنَّ يُقَدِّمَ ويؤخِّرَ ، ثم أسرفَ في إبطال النَّظام ،
 وإبعاد المَرَام ، وصار كمن رمى بأجزاءٍ تتألف منها صورةٌ ، ولكن

١٣

(١) هذا البيت مشهور قديم للفرزدق ، وهو في ديوانه (الصاوي) : ١٠٨ ، ملحَقًا بقافية

الباء ، وانظر ما كتبت في طبقات فحول الشعراء رقم : ٤٨٨ .

بعد أن يُراجِع فيها بابٌ من الهندسة ، لفرط ما عَادَى بين أشكالها ، وشَدَّةِ ما خالَف بين أوضاعها .

الاستعارة التي أتوا
عليها من جهة اللفظ

١٩ - وإذا وجدت ذلك أمراً بيّناً لا يُعارضك فيه شكٌ ، ولا يملكك معه أمترَاءٌ ، فأنظر إلى الأشعار التي أتوا عليها من جهة الألفاظ ، ووصفوها بالسلامة ، ^(١) ونسبوها إلى الدَّمَائَةِ ، ^(٢) وقالوا : كأنها الماءُ جَرِيّاً ، والهواءُ لُطْفًا ، والرياضُ حُسناً ، وكأنها النَّسيم ، وكأنها الرَّحيقُ مزاجها التَّسْنيم ، وكأنها الدِّيابحُ الحُسروانيّ في مَرَامِي الأَبصار ، ووَشَى اليَمينَ منشوراً على أذْرَعِ التَّجَار ، كقولهِ :

ولَمَّا قَضِينَا مِنْ مَنِي كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ ^(٣)
وَشَدَّتْ عَلَى دُهْمِ الْمَهَارَى رِحَالُنَا وَلَمْ يَنْظُرِ الْعَادَى الَّذِي هُوَ رَائِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ ^(٤)

(١) في المطبوعتين : « بالسلاسة » ، وأثبت ما في المخطوطة ، لأنه مطابق لما سيأتي مراراً بعد ذلك .

(٢) في هامش المخطوطة : « دَمَّتِ الْمَكَانَ وَغَيْرَهُ كَفَرَحٍ ، سَهْلٌ وَلَا ن . والدَّمَائَةُ سَهْوَةٌ الْخُلُقِ ، قَامُوسٌ » .

(٣) الأبيات تروى لكثير ، وليزيد بن الطُّرَيْبِ ، ولعُقبَةُ بن كَعْبِ بن زَهْرِ بن أُنَى سَلْمِي ، وانظر تخريجها في ديوان كثير . ثم انظر لدلائل الإعجاز : ٧٤ ، ٧٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ .

(٤) في هامش المخطوطة عند هذا البيت : « في لسان العرب : كل مختار طَرَفٌ ، والجمع أطراف قال ابن سيده : عنى بأطراف الأحاديث مُختارُهُ ، وما يتعاطاه الحَبِونُ ، ويتفاوضُهُ ذُوو الصَّبَابَةِ المَتَيْمُونُ ، من التعريض والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أخلَى وأخْفُ وأَعَزَلُ وأنسَبُ ، من أن يكون مشافهةً وكشفًا ، ومُضَارحةً وجَهْرًا . وطرائف الحديث : مختاره » . وهذا نص ما في لسان العرب (طرف) في شرح هذا البيت ، وكل ذلك اختطفه ابن سيده من كلام ابن جنى في الخصائص ١ : ٢٢٠ . ثم انظر أيضاً شرح الأبيات في الخصائص لابن جنى ١ : ٢١٧ - ٢٢١ . وهو فصل جيّد جداً .

ثم راجع فكرتك ، وأشحذ بصيرتك ، وأحسين التأمل ، ودع عنك التجوز في الرأي ، ثم أنظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم مُنصرَفًا ، إلا إلى استعارة وقعت موقعها ، وأصاب غرضها ، أو حُسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع ، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن ، وإلا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد ، والفضل الذي هو / كالزيادة في التحديد ، وشيء داخل المعاني المقصودة مداخلة الطفيلِي الذي يستثقل مكانه ، والأجنبي الذي يُكره حضوره ، وسلامته من التقصير الذي يفتقر معه السامع إلى تطلب زيادة بقيت في نفس المتكلم ، فلم يدل عليها بلفظها الخاص بها ، واعتمد دليل حال غير مُفصِح ، أو نياية مذكور ليس لتلك النياية بمُستصلِح .

وذلك أن أوّل ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال :

« ولما قضينا من منى كلّ حاجة . »

فعبر عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسُننها ، من طريق أمكنه أن يُقصر معه اللفظ ، وهو طريقة العموم ، ثم نبّه بقوله :

« ومسح بالأركان من هو مسح . »

على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر ، ودليل المسير الذي هو مقصوده

من الشعر . ثم قال :

« أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا . »

فوصل بذكر مسح الأركان ، ما وليه من زَمّ الركاب وركوب الركبان ، ثم دلّ بلفظة « الأطراف » على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر ،

من التصرف في فنون القول وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المتطرفين ، ^(١) من الإشارة والتلويح والرّمز والإيماء ، وأنباً بذلك عن طيب النفوس ، وقُوّة النشاط ، وفضل الاغتباط ، كما تُوجِبُه ألفة الأصحاب وأنسَة الأحباب ، وكما يليق بحال من وُفق لقضاء العبادة الشريفة ورجاً حُسن الإياب ، وتنسّم روائح الأحبّة والأوطان ، واستماع التهانى والتّحايا من المُخلّان والإخوان .

ثم زانَ ذلك كلّهُ باستعارة لطيفة طَبّق فيها مَفصّل التشبيه ، وأفاد كثيراً من الفوائد بلُطف الوَحى والتشبيه ، فصرّح أولاً بما أوماً إليه في الأخذ بأطراف /
 ١٥ الأحاديث ، من أنهم تتازعوا أحاديثهم على ظهور الرّواحل ، وفي حال التوجّه إلى المنازل ، وأخبر بعدُ بسرعة السير ، ووطءة الظّهر ، إذ جعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح ، وكان في ذلك ما يؤكّد ما قبله ، لأن الظّهور إذا كانت وطيئةً وكان سيرها السّير السهل السريع ، زاد ذلك في نشاط الرّكبان ، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيباً .

ثم قال : « بأعناق المطى » ، ولم يقل « بالمطى » ، لأن السرعة والبُطء يظهران غالباً في أعناقها ، ويبين أمرهما من هودايتها وصدورها ، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة ، وتتبعها في الثّقل والخفّة ، وتعبّر عن المرح والنشاط ، إذا كانا في أنفسها ، بأفاعيل لها خاصّة في العنق والرأس ، وتدلّ عليهما بشمائل مخصوصة في المقادير .

(١) في مطبوعة رشيد رضا : « المتطرفين » بالطاء المهملة والراء ، وفي المطبوعة : « المتطوفين » بالطاء المهملة والواو . وصواب قراءتهما بالطاء المعجمة والراء ، و« المتطرفون » ، من « الطّرف » ، وهو البراعة وذكاء القلب ، وبلاغة اللسان ، وحُسن العبارة .

٢٠ - فقل الآن : هل بقيت عليك حسنة تُحِيل فيها على لفظة من ألفاظها حتى إن فَضَّلَ تلك الحسنة يبقى لتلك اللفظة لو ذُكرت على الانفراد ، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه وتأليفه وترصيفه ، وحتى تكون في ذلك كالجوهرة التي هي ، وإن ازدادت حُسناً بمصاحبة أخواتها ، واكتست بهاءً بمُضَامَّة أترابها ، فإنها إذا جُليَتْ للعين فَرْدَةً ، وثُرِكت في الخيط فَدَّةً ، لم تعدم الفضيلة الذاتية ، والبهجة التي هي في نفسها مَطْوِيَّة - والشَّنْدرة من الذهب تراها = بصُحْبَةِ الجواهر لها في القلادة ، واكتنافها لها في عنق العَادة ، ووصلها بريق جَمرتها والتهاب جَوهرها ، ^(١) بأنوار تلك الدَّرر التي تجاورها ، ولألاء الآلاء التي تناظرها = ^(٢) تزداد جمالاً في العين ، ولُطف موقع من حقيقة الزين . ثم هي إن حُرِمَت صُحْبَةِ تلك العقائل ، وفَرَّقَ الدهرُ الخُوون / بينها وبين هاتيك النفائس ، لم تُعَرَّ من بُهجتها الأصيلية ، ^(٣) ولم تذهب عنها فضيلة الذَّهبية . كلاً ، ليس هذا بقياس الشعر الموصوف بحسن اللفظ ، وإن كان لا يبعد أن يتخيَّله من لا يُنعم النظر ، ولا يُتمّ التدبُّر ، بل حقُّ هذا المثل أن يوضع في نصرة بعض المعاني الحكمية والتشبيهية بعضاً ، وازدياد الحسن فيها بأن يجمع شكل منها شكلاً ، وأن يصل الذِّكْرُ بين متدانيات في ولادة العقول إياها ، ومتجاوراتٍ في تنزيل الأفهام لها .

(١) في المخطوطة والمطبوعتين : « وصلتها بريق حمرتها » ، وما أثبت من القراءة أجود .

(٢) السياق : « والشندرة من الذهب تراها ... تزدادُ جمالاً » .

(٣) في المطبوعتين : « الأصيلية » ، والصواب ما في المخطوطة .

٢١ - واعلم أن هذه الفصول التي قَدِّمتها وإن كانت قضائياً لا يكاد يخالف فيها مَنْ به طَرَّقُ ، ^(١) فإنه قد يُذكر الأمر المتَّفَق عليه ، لِيَبْنَى عليه المختلفُ فيه . هذا وربَّ وفاقٍ من مُوافقٍ قد بقيت عليه زياداتٌ أغفلَ النظرَ فيها ، وضروبٌ من التلخيص والتهديب لم يبحث عن أوائلها وثوانيتها ، وطريقةٌ في العبارة عن المعزى في تلك الموافقة لم يمهِّدها ، ودقيقةٌ في الكشف عن الحجّة على مخالفٍ = لو عرض ^(٢) من المتكلفين لم يجدها ، حتى تراه يطلق في عُرْض كلامه ما يبرز به وفاقاً في مَعْرِضٍ خلاف ، ويعطيك إنكاراً وقد همَّ باعتراف ، وربَّ صديق والاك قلبه ، وعاداك فِعْلُهُ ، فتركك مكذوباً لا تشتفى من دائك بعلاج ، وتبقى منه في سُوء مزاج .

(١) يقال : « ما بفلان طَرَّقُ » ، بكسر الطاء وسكون الراء ، أى قوة ، وأصل « الطرَّق » الشِّجَم فكنوا به عنها ، لأنها أكثر ما تكون عنه .
 (٢) « لو عرض » ، جملة معترضة بين كلامين متصلين .

المقصد

٢٢ - وأعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته ، والأساس الذي
وضعتُه ، ^(١) أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق ، ومن أين تجتمع
وتفترق ، وأفصل أجناسها وأنواعها ، وأتبع خاصَّها ومُشاعها ، وأبين أحوالها في
كرم منصبيها من العقل ، وتمكُّنها في نصابه ، وقُرب رَحِمِها منه ، أو بُعدها =
حين تُنسب = عنه ، وكَوْنِها كالحلِيف الجارى مجرى النَّسَب ، ^(٢) أو الزَّئيم
المصنَّق بالقوم لا يقبلونه ، / ولا يمتعضون له ولا يذُبُّون دونه .

غرضه من الأساس
الذى وضعه بيان
المعاني كيف تختلف
وتتفق

١٧

وإنَّ من الكلام ما هو كما هو شريف في جوهره كالذهب الإبريز الذى
تختلف عليه الصُّور وتتعاقب عليه الصناعات ، وجُلُّ المعوَّل في شرفه على ذاته ،
وإن كان التصويرُ قد يَزِيد في قيمته ويرفع من قدره ، ومنه ما هو كالمصنوعات
العجيبة من موادَّ غير شريفة ، فلها = ما دامت الصورة محفوظةً عليها لم تنتقض ،
وأثر الصنعة باقياً معها لم يبطل = ^(٣) قيمةً تغلو ، ومنزلةً تغلو ، وللرغبات إليها
أنصبابٌ ، وللنفوس بها إعجاب ، حتى إذا خانت الأيام فيها أصحابها ،
وضامت الحادثاتُ أربابها ، وفجئتهم فيها بما يسلبها حُسْنَهَا المكتسب بالصنعة ،
وجمالها المستفاد من طريق العرض ، فلم يبق إلا المادَّة العارية من التصوير ،

(١) قال الشيخ رشيد رضا في التعليق عليه : « هذا نص من المصنف بأنه هو الواضع لهذا الفن .
وهو ما لم ينكره عليه أحدٌ » . وصدق الشيخ . وسيضرب عبد القاهر المثل بما كان في كتب البلاغة قبله
في الفقرة : ٢٣ .

(٢) في مطبوعة ريتز وحدها : « النسب » ، والصواب ما في المخطوطة .

(٣) السياق : « فلها قيمة تغلو » ، وما بينهما اعتراض .

والطَّيْنَةُ الخالية من التشكيل = (١) سقطت قيمتها ، وانحطت رتبها ، وعادت الرغبات التي كانت فيها زُهْدًا ، وأوسعتها عيونٌ كانت تطمح إليها إِعْرَاضًا دونها وصدًا ، وصارت كمن أحظاهه الجُدُّ بغير فضلٍ كان يرجع إليه في نفسه ، (٢) وقَدَّمه البخت من غير معنًى يقضى بتقدّمه ، ثم أفاق فيه الدهر عن رقدته ، وتبَّه لغلطته ، فأعادته إلى دِقَّةِ أصله ، (٣) وقَلَّةِ فضله .

وهذا غرضٌ لا يُنال على وجهه ، وطَّيْبَةٌ لا تُدْرِك كما ينبغي ، إلا بعد مقدماتٍ تُقدِّم ، وأصولٍ تُمهِّد ، وأشياءَ هي كالأدوات فيه حقُّها أن تُجمع ، وضروبٍ من القول هي كالمسافات دونه ، يجب أن يُسار فيها بالفكر وتُقَطَّع .

الأصول المهمة
لغرضه

٢٣ - وأوَّل ذلك وأولاه ، وأحقُّه بأن يستوفيه النظر ويتفصَّاه ، القول على « التشبيه » و « التمثيل » و « الاستعارة » ، فإن هذه أصولٌ كبيرة ، كأنَّ جُلَّ محاسن الكلام (٤) - إن لم نقل : كُلِّها - متفرَّعةٌ عنها ، وراجعةٌ إليها ، وكأنها أقطابٌ تدور / عليها المعاني في مُتصرِّفاتِها ، وأقطارٌ تُحيط بها من جهاتها ، ولا يَقْنَع طالب التحقيق أن يقتصر فيها على أمثلة تُذكر ، ونظائر تُعدُّ ، نحو أن يقال (٥) : « الاستعارة » مثل قولهم « الفكرة مُخَّ العمل » ، وقوله : [من الطويل]

القول في التشبيه
والتمثيل والاستعارة

١٨

(١) السياق : « حتى إذا خانت الأيام فيها أصحابها ... سقطت قيمتها » والجمل بينهما عطف على الأولى .

(٢) « أحظاهُ » ، أى جعل له حظوةً من الجَدِّ ، أى الحظَّ .

(٣) في المطبوعة وحدها « رقة » ، والصواب في المخطوطة ، ومطبوعة رشيد رضا . و « الدِّقَّة » ،

مصدر الشيء الدقيق ، أى الحقير الحسيس الدنىء .

(٤) في المطبوعتين والمخطوطة : « كان جل » ؛ والصواب ما أثبت .

(٥) انظر أول الفقرة : ٢٢ ، والتعليق عليها .

« وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ »^(١).

وقوله : « السَّفَرُ مِيزَانُ الْقَوْمِ » ، ^(٢) وقول الأعرابي : « كانوا إذا اصطَفُوا سَفَرَتْ بَيْنَهُمُ السِّهَامُ ، وَإِذَا تَصَافَحُوا بِالسِّيُوفِ فَغَرَّ الْجِمَامُ » ، و« التمثيل » كقوله :

« فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي »^(٣).

ويؤتى بأمثلة = إذا حَقَّقَ النَّظَرَ = ^(٤) كالأشياء يجمعها الاسم الأعم ، وينفرد كل منها بخاصة ، مَنْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا كَانَ قَصِيرَ الْهَمَّةِ فِي طَلَبِ الْحَقَائِقِ ، ضَعِيفَ الْمُنَّةِ فِي الْبَحْثِ عَنِ الدَّقَائِقِ ، قَلِيلَ التَّوَقُّقِ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّطَائِفِ ، ^(٥) يَرْضَى بِالْجَمَلِ وَالظُّوَاهِرِ ، وَيَرَى أَنْ لَا يُطِيلَ سَفَرَ الْخَاطِرِ . ولعمري إنَّ ذلك أَرْوَحُ لِلنَّفْسِ ، وَأَقْلُّ لِلشُّغْلِ ، إِلَّا أَنَّ مَنْ طَلَبَ الرَّاحَةَ مَا يُعَقِّبُ تَعَبًا ، وَمِنْ آخْتِبَارِ مَا تَقَلُّ مَعَهُ الْكُلْفَةُ مَا يُفْضِي إِلَى أَشَدِّ الْكُلْفَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي تَلْتَقِي عِنْدَ الْجُمْلَةِ وَتَبَايِنَ لَدَى التَّفْصِيلِ ، وَتَجْتَمِعُ فِي جِذْمٍ ثُمَّ يَذْهَبُ بِهَا التَّشْعُبُ وَيَقْسِمُهَا قَبِيلًا بَعْدَ قَبِيلٍ ، ^(٦) إِذَا لَمْ تُعْرَفْ حَقِيقَةُ الْحَالِ فِي تَلَاقِيهَا

(١) هو شعر زهير بن أبي سلمى في ديوانه ، وصدرة :

« صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بِاطِلَةٌ ».

(٢) في مجمع الأمثال : « السَّفَرُ مِيزَانُ السُّفَرِ » ، وَالسَّفَرُ ، الْمَسَافِرُونَ . أَيْ السَّفَرُ يَكْشِفُ عَنِ أَخْلَاقِ الْمَسَافِرِينَ .

(٣) هو من شعر النابغة الذبياني في ديوانه ، وتمامه :

« وَإِنْ خَلْتُ أَنَّ الْمُتَنَائِي عَنكَ وَاسِعٌ ».

(٤) السياق : « ويؤتى بأمثلة ... كالأشياء ... » ، وما بينهما اعتراض .

(٥) « التَّوَقُّقُ » ، الشَّوْقُ إِلَى الشَّيْءِ وَالنَّزْوَعُ إِلَيْهِ .

(٦) « الْجِذْمُ » ، الْأَصْلُ ، كَأَصْلِ الشَّجَرَةِ .

حيث ألتقت ، وافتراقها حيث افتترقت ، كان قياسٌ مَنْ يحكم فيها - إذا توسطَّ الأمر - قياسَ من أراد الحكم بين رجلين في شرفهما وكرم أصلهما وذهاب عرقهما في الفضل ، ليعلم أيُّهما أقعد في السؤدد ، وأحقُّ بالفخر ، وأرسخ في أرومة المجد ، وهو لا يعرف من نسبتها أكثر من ولادة الأب الأعلى والجد الأكبر ، نحو أن كلَّ واحد منهما قرشيٌّ أو تميميٌّ ، فيكون = في العجز عن أن يُيرم قضيةً في معناهما ، ويبين فضلاً أو نقصاً في متاهما / = في حكم من لا يعلم أكثر من أن كل واحد منهما آدميٌّ ذَكَر ، أو خلُق مصوِّراً .

٢٩

الأول : القول في
الحقيقة والمجاز

٢٤ - واعلم أن الذي يوجه ظاهر الأمر ، وما يسبق إلى الفكر ، أن يُبدأً بجملة من القول في « الحقيقة » و « المجاز » ، ويُتبع ذلك القول في « التشبيه » و « التمثيل » ، ثم يُنسق ذَكَرُ « الاستعارة » عليهما ، ويؤتى بها في أثرهما . وذلك أن « المجاز » أعمُّ من « الاستعارة » ، والواجب في قضايا المراتب أن يُبدأ بالعام قبل الخاص ، و « التشبيه » كالأصل في « الاستعارة » ، وهي شبيهة بالفرع له ، أو صورة مقتضبة من صورته = إلا أن ههنا أموراً اقتضت أن تقع البداية بالاستعارة ، وبيان صدرٍ منها ، والتنبية على طريق الانقسام فيها ، حتى إذا عُرف بعض ما يكشف عن حالها ، ويقف على سعة مجالها ، عُطف عنان الشرح إلى الفصلين الآخرين ، ^(١) فَوْقاً حقوقهما ، ^(٢) وبيِّن فروقهما ، ثم يُنصرف إلى استقصاء الكلام في « الاستعارة » .

(١) « الفصلين الآخرين » ، يعني « التشبيه » و « التمثيل » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « فوقى » ، والصواب ما أثبت .

٢٥ - أعلم أن « الاستعارة » في الجملة أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدلُّ الشواهد على أنه اُخْتُصَّ به حين وُضِعَ ، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل ، وينقله إليه نقلاً غير لازم ، فيكون هناك كالعاريَّة .^(١)

ثم أنها تنقسم أولاً قسمين :

أحدهما : أن يكون لنقله فائدة .

والثاني : أن لا يكون له فائدة ، وأنا أبدأ بذكر غير المفيد ، فإنه قصير الباع ، قليل الاتساع ، ثم أتكلّم على المفيد الذي هو المقصود .^(٢)

٢٦ - وموضع هذا الذي لا يفيد نقله ، حيث يكون اختصاصُ الاسم بما وُضِعَ له من طريق أريد به التوسُّع في أوضاع اللغة ، والتنوُّق في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها ، كوضعهم للعضو الواحد أسامى كثيرةً بحسب اختلاف أجناس الحيوان ، نحو وضع « الشفة » للإنسان و « المشفر » للبعير / و « الجحفلة » للفرس ، وما شاكل ذلك من فروقٍ ربما وُجِدَت في غير لغة العرب وربما لم توجد ، فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الذي وُضِعَ له ، فقد استعاره منه ونقله عن أصله وجرّاه به موضعه ،

(١) « العاريَّة » بتشديد الياء ، وجمعها « عوارى » بتشديد أيضاً ، كأنها منسوبة إلى « العار » ، لأن طلبها عارٌ وعب ، ويقال لها : « العارَّة » أيضاً ، وهو اسم من « الإعارة » ، يقال : « أعرته الشيء إعارةً وعارةً » ، كما قالوا : أطعته إطاعةً وطاعةً . والذي في المخطوطة : « كالعارة » ، وهما سواء .

(٢) انظر ما قاله في « الاستعارة غير المفيدة » في آخر الكتاب ص : ٤٠٤ .

كقول العجاج :

(١) [من الرجز]

• وفاحمًا ، ومرسِنًا مُسرَّجًا •

يعنى أنفاً يَبْرُق كالسراج ، و« المرسِنُ » فى الأصل للحيوان ، لأنه الموضع الذى يقع عليه « الرسن » = (١) وقال آخر : يصف إبلاً : [من الرجز]

• تسمعُ للماءِ كصوتِ المسحَلِ •

• بينَ ورَيْديها وبينَ الجَحْفَلِ • (٢)

فجعل للإبل « جحافل » ، وهى لنوات الحوافر ، وقال آخر : [من الرجز]

• وَالْحَشُوُّ من حَفَانِهَا كالحنظلِ • (٣)

فأجرى « الحفان » على صغار الإبل ، وهو موضوع لصغار النعام ،

(١) هذا الرجز فى ديوانه ، وقوله هذا معطوف على ما قبله ، يذكر صاحبه ليلى :

• أزمانَ أبَدتَ واضِحًا مُفلَجًا •

• أغرَّ بَرِّاقًا ، وطرفًا أبْرَجًا •

• ومُقلَّةٌ وحاجِبًا مُزَجَّجًا •

• وفاحمًا ، •

والفاحم : شعرها الأسود ، ثم ذكر أنفها .

(٢) و« الرسن » ، جبل الزمام يوضع على الأنف .

(٣) هو لأبى النجم العجلى ، فى ديوانه ، وفى الطرائف الأدبية للراجكوتى رحمه الله فى لاميته

المشهوره . و« المسحَلُ » حمار الوحش ، سُمى باسم سحيله وهو صوت نهاقه .

(٤) هو من لامية أبى النجم . فى صفة الإبل أيضًا : و« حشوُّ الإبل ، وحاشيتها » صغارها .

وقال آخر :

[من المتقارب]

فَبِتْنَا جُلُوسًا لَدَى مُهْرِنَا نُنزَعُ مِنْ شَفْتِيهِ الصَّفَارَا (١)

فاستعمل « الشفة » في الفرس ، وهي موضوعة للإنسان . فهذا ونحوه لا يفيدك شيئاً ، لو لزمت الأصلي لم تحصل لك ، فلا فرق من جهة المعنى بين قوله « من شفتيه » وقوله « من حنطتيه » لو قاله ، إنما يعطيك كلاً الاسمين العضو المعلوم فحسب ، بل الاستعارة ههنا بأن تنفصك جزءاً من الفائدة أشبهه ، وذلك أن الاسم في هذا النحو ، إذا نقيت عن نفسك دخول الاشتراك عليه بالاستعارة ، دَلَّ ذكره على العضو وما هو منه ، فإذا قلت « الشفة » دَلَّ على الإنسان ، أعنى يدل على أنك قصدت هذا العضو من الإنسان دون غيره ، فإذا توهمت جَرَى الاستعارة في الاسم ، زالت عنها هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك . فإذا قلت « الشفة » في موضع قد جرى فيه ذكر الإنسان والفرس ، دخل على السامع بعض الشبهة ، لتجويزه أن تكون استعرت الاسم للفرس ، ولو فرضنا أن تُعَدَم هذه الاستعارة من أصلها وتُحْظَر ، لَمَا كَانَ لهذه الشبهة طريق على المخاطب ، فأعرفه .

٢٧ - وأما « المفيد » فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني

الاستعارة المفيدة

(١) هو من شعر أبي دؤاد الإيادي يصف فرساً في ديوانه ، وفي الأصمعيات رقم : ٦٦ ، وفي المعاني الكبير لابن قتيبة : ٥٧ ، وروايتهم : « وبتنا عرأة » وهو جمع « عار » يقال : « عراه يعروه » ، إذا عشيته ودنا منه . و« الصفار » هنا يفتح الصاد لا غير ، وهو بيسبب البهيمى ، وهو من أحرار البقول ، ترعاه الإبل ، ويخرج لها إذا يبست شوكة ، إذا وقع في أنوف الإبل والحليل والغنم أنفت عنه حتى ينزعه الناس من أفواهها وأنوفها .

وَعَرَضُ من الأَعْرَاضِ ، لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك . وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض « التشبيه » ، إلا أن طُرُقَه تختلف حتى تفوت النهاية ، ومذاهبه تتشعب حتى لا غاية ، ولا يمكن الانفصال منه إلا بفصول جمّة ،^(١) وقسمة بعد قسمة . وأنا أرى أن أقنصر الآن على إشارة تُعرِّف صورته على الجملة بقدر ما تراه ، وقد قابلت خلافة الذي هو « غير المفيد » ، فيتم تصوُّرك للغرض والمراد ، فإن الأشياء تزداد بياناً بالأضداد .

ومثاله قولنا : « رأيت أسداً » ، وأنت تعنى رجلاً شجاعاً ، و« بحرًا » ، تريد رجلاً جواداً = و« بدرًا » و« شمسًا » ، تريد إنساناً مضىء الوجه متهللاً = و« سللت سيفًا على العدو » تريد رجلاً ماضيًا في نصرتك ، أو رأيًا نافذًا وماشاكل ذلك ، فقد استعرت اسم الأسد للرجل ، ومعلوم أنك أفدت بهذه الاستعارة ما لولاها لم يحصل لك ، وهو المبالغة في وصف المقصود بالشجاعة ، وإيقاعك منه في نفس السامع صورة الأسد في بطشه وإقدامه وبأسه وشدته ، وسائر المعاني المركوزة في طبيعته ، مما يعود إلى الجرأة . وهكذا أفدت باستعارة « البحر » سعته في الجود وقيض الكف ، و« بالشمس والبدر » ما لهما من الجمال والبهاء والحسن المالماء للعيون الباهر للنواظر .

٢٨ - وإذ قد عرفت المثال في كون الاستعارة مفيدة على الجملة ، وتبين لك مخالفة هذا الضرب للضرب الأول الذي هو « غير المفيد » ، فإنني أذكر بقية قول بقيت مما يتعلق به ، أعني بغير المفيد ، ثم أعطف على أقسام المفيد وأنواعه / وما يتصل به ويدخل في جملة من فنون القول بتوفيق الله عز وجل .

٢٢

(١) في المخطوطة وفي مطبوعة ريتير : « الانتصاف منه » ، وكأن الصواب ما أثبت ، من إحدى نسختي رشيد رضا ، وإحدى نسختي ريتير .

وأسأله عز اسمه المعونة ، وأبرأ إليه من الحول والقوة ، وأرغب إليه في أن يجعل كل ما نتصّرّف فيه منصرفاً إلى ما يتصل برضاه ، ومصروفاً عمّا يؤدّي إلى سخطه .

٢٩ - أعلم أنه إذا ثبت أن اختصاص « المرّسين » بغير الآدمي لا يفيد أكثر مما يفيد الأنف في الآدمي = وهو فصل هذا العضو من غيره = ولم تكن باستعارته للآدمي مفيداً ما لا تفيد به الأنف = (١) لم يتصور أن يكون استعارة من جهة المعنى . وإذا كان مدار أمره على اللفظ لم يتصور أن يكون في غير لغة العرب . بلّى ، إن وجد في لغة الفُرس مراعاةً نحو هذه الفروق ، ثم نقلوا الشيء من الجنس المخصوص به إلى جنس آخر ، كانوا قد سلكوا في لغتهم مسلك العرب في لغتها .

بقية القول في
الاستعارة غير المفيدة

وليس كذلك « المفيد » ، فإن الكثير منه تراه في عداد ما يشترك فيه أجيال الناس ، ويجرى به العرف في جميع اللغات . فقولك « رأيت أسداً » ، تريد وصف رجل بالشجاعة وتشبيهُه بالأسد على المبالغة ، أمر يستوى فيه العربي والعجمي ، وتجدّه في كل جيل ، وتسمعه من كل قبيل ، كما أن قولنا « زيد كالأسد » على التصريح بالتشبيه كذلك . فلا يمكن أن يدعى أنا إذا استعملنا هذا النحو من الاستعارة ، فقد عمدنا إلى طريقة في المعقولات لا يعرفها غير العرب ، أو لم تتفق لمن سواهم ، لأن ذلك بمنزلة أن تقول : إن تركيب الكلام من الاسمين ، أو من الفعل والاسم ، يختصّ بلغة العرب ، وإن الحقائق التي تُذكر في أقسام الخبر ونحوه ، مما لا نعقله إلا من لغة العرب ، وذلك مما لا يخفى فساده .

الاستعارة المفيدة
شركة بين البشر

(١) السياق : « إذا ثبت ... لم يتصور ... »

فإذا ذكر المجاز ، وأريد أن يُعَدَّ هذا النحو من الاستعارة فيه ، فالوجه أن يضاف إلى العقلاء جملة ، ولا تُستعمل لفظة / تُوهَمُ أنه من عُرِفَ هذه اللغة وطُرُقها الخاصة بها ، كما تقول مثلاً فيما يختصُّ باللغة العربية من الأحكام ، نحو الإعراب بالحركات ، والصَّرْفُ ومنع الصَّرْفِ ، ووضع المصدر مثلاً موضع اسم الفاعل نحو « رجلٌ صَوِّمٌ » و« ضَيْفٌ » ، وجمع الاسم على ضروب نحو جمع السلامة والتكسير وجمع الجمع ، وإعطاء الاسم الواحد في التكسير عدّة أمثلة نحو « فَرخٌ » و« أفرخٌ » و« فِراخٌ » و« فُروخٌ » ، وكالفرق بين المذكر والمؤنث في الخطاب وجملة الضمائر وما شاكل ذلك . وإغفال هذا الموضع والتجوز في العبارة عنه ، دخل الغلط على مَنْ جَعَلَ الشَّيْءَ من هذا الباب سَرِقَةً وأخذاً حتى نُعِيَّ عليه . ويبيِّن أنه من المعاني العامية والأمور المشتركة التي لا فضل فيها للعربي على العجمي ، ولا اختصاص له بجيل دون جيل ، على ما ترى القول فيه ، إن شاء الله تعالى في موضعه . وهو تعالى وليّ المنّ بالتوفيق له بفضله وجوده .

٣٠ - ولو أن مترجمًا ترجم قوله : [من المقارب]

ترجمة الاستعارة

« وَإِلَّا التَّعَامَ وَحَفَانَهُ » (١)

ففسّر « الحفان » باللفظ المشترك الذي هو كالأولاد والصغار ، لأنه لا يجد في اللغة التي بها يترجم لفظًا خاصًا ، لكان مصيبًا ومؤدبًا للكلام كما هو . ولو أنه ترجم قولنا : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شجاعًا ، فذكر ما معناه معنى

(١) هو من شعر أسامة بن الحارث الهذلي ، وتمثله :

« وَطَعْنِيَا مِنَ اللَّهْقِ النَّاشِيطِ » .

يعنى : وثبنا من البقر البيض التي تخرج من أرض إلى أرض .

قولك: « شجاعاً شديداً » ، وترك أن يذكر الاسم الخاص في تلك اللغة بالأسد على هذه الصورة ، لم يكن مترجماً للكلام ، بل كان مستأنفاً من عند نفسه كلاماً .
وهذا بابٌ من الاعتبار يُحتاج إليه ، فحَقُّهُ أَنْ يُحْفَظَ ، وَعَسَى أَنْ يَجِيءَ لَهُ زِيَادَةٌ بَسِطٍ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ .

٣١ - فاعلم أنك قد تجد الشيءَ يُخَلَطُ بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ
استعارة من طريق اللفظ ويُعدُّ في قبيله ، وهو إذا حَقَّقْتَ نَاطِرًا إِلَى الضَّرْبِ الْآخَرَ
الَّذِي هُوَ / مُسْتَعَارٍ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَجَارٍ فِي سَبِيلِهِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « إِنَّهُ
لَغَلِيظُ الْجَحَافِلِ ، وَغَلِيظُ الْمَشَافِرِ » ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَلَامٌ يَصْدُرُ عَنْهُمْ فِي مَوَاضِعَ
النَّمِّ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ : كَأَنَّ شَفْتَهُ فِي الْغَلْظِ مِثْفَرُ الْبَعِيرِ وَجَحْفَلَةُ
الْفَرَسِ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

الاستعارة اللفظية
الناظرة إلى المعنوية

٢٤

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ (١)

فهذا يتضمّن معنى قولك : « ولكن زنجياً كأنه جمل لا يعرفني ولا يهتدي
لشرفي » . وهكذا ينبغي أن يكون القول في قولهم : « أنشَبَ فيه مخالبه » ، لأنَّ
المعنى على أن يجعل له في التعلُّق بالشيء والاستيلاء عليه ، حالة كحالة الأسد
مع فريسته ، والبازي مع صيده .

(١) هكذا يدور البيت في كتب البلاغة والنحو ، وصوابه :

« غَلِيظًا مِثْفَرُهُ »

وهو أول تسعة أبيات في هجاء أيوب بن عيسى الضبي لما حبسه ، ذكرها صاحب الأغاني
في « نسب الفرزدق وأخباره » ٢١ : ٣٣٢ ، وصححها كذلك عبد القادر البغدادي في « شرح أبيات
معنى اللبيب » ٥ : ١٩٨ ، وليس في ديوانه (الصلوى) سوى البيت وحده كما هنا .

٣٢ - وكذا قول الحطيئة : [من الطويل]

قَرُوا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتُهُ وَقَلَصَ عَنِ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرَهُ^(١)

حَقُّهُ ، إِذَا حَقَّقَتْ ، أَنْ يَكُونَ فِي الْقَبِيلِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَنَى نَفْسَهُ بِالْجَارِ ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى وَصْفِ نَفْسِهِ بِنَوْعٍ مِنْ سُوءِ الْحَالِ ، وَيُعْطِيهَا صِفَةً مِنْ صِفَاتِ النِّقْصِ ، لِيَزِيدَ بِذَلِكَ فِي التَّهْكِيمِ بِالزُّبْرَقَانِ ، وَيُؤَكِّدُ مَا قَصَدَهُ مِنْ رَمِيهِ بِإِضَاعَةِ الضَّيْفِ وَاطِّرَاحِهِ وَإِسْلَامِهِ لِلضَّرِّ وَالْبُؤْسِ ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَنْ ابْتَدَأَ شَعْرًا فِي ذَمِّ نَفْسِهِ ،^(٢) وَلَمْ يَرْضَ فِي وَصْفِ وَجْهِهِ بِالتَّقْبِيحِ وَالتَّشْوِيهِ إِلَّا بِالتَّصْرِيحِ الصَّرِيحِ دُونَ الْإِشَارَةِ وَالتَّنْبِيهِ :

٣٣ - وَأَمَّا قَوْلُ مُزَرَّدٍ : [من الطويل]

فَمَا رَقَدَ الْوُلْدَانُ حَتَّى رَأَيْتُهُ عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ^(٣)

(١) في ديوانه : « العيمان » ، المشتبه للبن سقي الماء في الشتاء فقلصت شفته من شدة البرد .

(٢) يعني قول الحطيئة في ذم نفسه ، « ديوانه » ، في مقطعات للحطيئة من كتب الأدب : «
أَبَتْ شَفَتَايَ الْيَوْمَ إِلَّا تَكَلَّمًا بَشَرًا ، فَلَا أَدْرِي لِمَنْ أَنَا قَائِلُهُ

أَرَى لِي وَجْهًا شَوَّهُ اللَّهُ خَلْقَهُ فُقُبِّحَ مِنْ وَجْهِهِ ، وَقُبِّحَ حَامِلُهُ

(٣) الشعر الآتي في هذه الفقرة ، ليس لمزرد بن ضرار ، بل هو لجبهاء الأشجعي ، (واسمه يزيد ابن خيثمة بن عبيد) ، نشأ وتوفي في أيام بني أمية : وإن كان الأصمعي قد نسب بعض أبياتها لمزرد ابن ضرار (الحيوان ٥ : ٢٦٠ ، ٢٦١) .

يذكر ضيفاً ألم به ، يقول :

فَأَبْصَرَ نَارِي ، وَهِيَ شَقْرَاءُ أَوْ قَدَّتْ بَلِيلٌ فَلَاحَتْ لِلْعَيُونِ النُّوَاطِرُ

فَمَا رَقَدَ الْوُلْدَانُ

يبحث بعيرة بساقه وقدمه ، ومرى البعير يَمْرِيهِ ، إِذَا اسْتَخْرَجَ مَا عِنْدَهُ بِسُوطٍ أَوْ غَيْرِهِ .
وعنى بالوُلْدَانِ : العبيد . وهذا الشعر نادر ، والقصيدة المذكورة في آخر حماسة ابن الشجري : ٩٥٣ -
٩٦٥ ؛ (تحقيق عبد المعين الملوحي ، وأسماء الحمصي ، طبعت في دمشق) .

فقد قالوا إنه أراد أن يقول : « بساقٍ وقدمٍ » ، فلما لم تطاوعه القافية وضع الحافر موضع القدم . وهو - وإن كان قد قال بعد هذا البيت ما يدل على قصده أن يُحسن القول في الضيف ، ويُباعدة من أن يكون / قصد الزاوية عليه ، أو يحول حول الهزء به والاحتقار له ، وذلك قوله :

فقلتُ له أهلاً وسهلاً ومرحباً بهذا المضحياً من محيٍّ وزائرٍ^(١)
 = فليس بالبعيد أن يكون فيه شوبٌ مما مضى ، وأن يكون الذي أفضى به إلى ذكر الحافر ، قصده أن يصفه بسوء الحال في مسيره ، وتقاضف نواحي الأرض به ، وأن يُبالغ في ذكره بشدة الحرص على تحريك بكره ، واستفراغ مجهوده في سيره ، ويُؤنس بذلك أن تنظر إلى قوله قبل :

وأشعثٌ مسترخي العلابي طوحتُ به الأرض من بادٍ عريضٍ وحاضرٍ^(٢)
 فأبصرَ نارِي وهي شقراءٌ أوقدتُ بعلبَاءِ نَشْرِ للعيونِ التواظيرِ

وبعده « فما رقد الولدان » ، فإذا جعله « أشعثٌ مسترخي العلابي » ، فقد قرئت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافراً ، ليعطيه من الصلابة وشدة الوقع على جنب البكر حظاً وافراً .

٣٤ - وهكذا قول الآخر : [من الطويل]

سامنُعها أو سوف أجعل أمرها إلى مَلِكٍ أَظْلَافُهُ لم تَشَقِّقِ^(٣)

(١) هو يأتي بعد بيتين .

(٢) هو أول أبيات القصيدة ، وبعده ثلاثة أبيات ، ثم البيت الذي ذكره . و« العلابي » جمع « علباء » ، وهو عصب العنق الغليظ خاصة ، واسترخاء العلابي من طول السفر وجهده .

(٣) هو لعقمان بن قيس بن عاصم بن عبيد الربوعي ، جاهلي ، ويعنى بالملك : النعمان بن المنذر .

هو في حد التشبيه والاستعارة ، لأن المعنى على أن الأظلاف لمن يُربأ بالملك عن مشابهته ، كأنه قال : « أجعل أمرها إلى ملك ، لا إلى عبد جاف مُتَشَقِّق الأظلاف » . ويدل على ذلك أن أبا بكر بن دريد قال في أول الباب الذي وضعه للاستعارة : « يقولون للرجل إذا عابوه : جاءنا حافياً مُتَشَقِّق الأظلاف » ثم أنشد البيت .^(١) فإذا كان من شرط هذه الاستعارة أن يُوثق بها في موضع العيب والنقص ، فلا شك في أنها معنوية .

٣٥ - وكذا قوله : [من المنسرح]

وذاث هدم عار نواشبرها تُصميتُ بالماء تَوَلِّبًا جِدْعًا^(٢)

فأجرى « التولب » على ولد المرأة ، وهو لولد الحمار في الأصل ، وذلك لأنه يصف حال ضُرٍّ وبؤس ، ويذكر امرأةً بائسةً فقيرةً ، والعادة في مثل / ذلك الصفة بأوصاف البهائم ، ليكون أبلغ في سوء الحال وشدّة الاحتلال .

٣٦ - ومثله سواء قول الآخر : [من الكامل]

وذكرتُ أهليَ بالعرا ءِ وَحَاجَةَ الشُّعْبِ التَّوَالِبِ^(٣)

(١) هو في الباب الذي عقده أبو بكر بن دريد في آخر كتاب جمهرة اللغة ٢ : ٤٨٩ ، ٤٩٠ . وفيه أكثر الأبيات التي مرّت في هذا الباب .

(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه في مرثية فضالة بن كلدة الأسديّ ، وهو معطوف على الذي قبله :

لِيَبْكِكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْفَيْتَانُ طَرًّا وَطَامِعًا طِمَعًا

و « الهدم » المخلق المرقع من الثياب . و « النواشر » ، جمع « ناشرة » ، وهي عصب الذراع ، وإنما بدت من جوعها وهرها وما تعاني من الضر . و « التجدع » ، السبيء الغناء ، لأنه ليس لها لين من سوء حالها .

(٣) للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين . و « العراء » ، الصحراء لا نبت فيها . و « الشعث » ، وُلْدُه ، مُلقون بالعراء ليس دونهم حجاب .

كانه قال : « الشُعْثُ التي لو رأيتها حسبتها تَوَالِبٌ » ، لما بها من العُبرَةِ
وبذاذة الهيعة .

و « الجِدْعُ » في البيت بالدال غير معجمة . حكى شيخنا رحمه الله
قال : أنشد المفضل « تُصِمْتُ بالماء تَوَلِبًا جَدْعًا » بالدال المعجمة ، فأنكره
الأصمعي وقال : إنما هو « تصمت بالماء تَوَلِبًا جَدْعًا » وهو السّيء الغداء .
قال : فجعل المفضل يصيح ، فقال الأصمعي : لو نفخت في الشُّبُورِ
ما نفعك ، تَكَلَّمْ بكلام الحُكُلِ وأصب !^(١)

وأما قول الأعرابي :^(٢) « كيف الطَّلَا وأُمُّه ؟ » فمن جنس « المفيد » أيضًا ،
لأنه أشار إلى شيء من تشبيه المولود بولد الطيبي ، ألا تراه قال ذلك بعد أن انصرف
عن السُّخْطِ إلى الرِّضَى ، وبعد أن سَكَنَ عنه فَوْرَةُ الجوع الذي دعاه إلى أن قال :
« مَا أَصْنَعُ بِهِ ؟ آكُلُهُ أَمْ أُشْرِبُهُ » ، حتى قالت المرأة « غَرْتَانُ قَارِبُكُوا لَهُ » .

[من البسيط]

٣٨ - وأما قوله :

إِذْ أَشْرَفَ الدِّيكُ يَدْعُو بَعْضَ أَسْرَتِهِ عِنْدَ الصَّبَاحِ ، وَهُمْ قَوْمٌ مَعَارِيزُ^(٣)

(١) هذه قصة مشهورة في كتب الأدب واللغة والتصنيف والتحريف و « الشُّبُور » ، البوق .
و « الحُكُلُ » من الحيوان ، ما لا يُسْمَعُ له صَوْتُ ، كالدَّرِّ والنمل .

(٢) هو آبن لسان الحُمْرَةِ ، القصة مشهورة ، فاقراها في لسان العرب (ربك) .

(٣) من قصيدة فاخترة قالها عُبْدَةُ بن الطيب ، حين كان في جيش النعمان بن مقرن ، وهو
يحارب الفُرس . وهي في المفضليات ، وشرحها لابن الأنباري وفي المخطوطات والمطبوعتين : « إذ أصبح
الدِّيكُ » ، وهو خطأ صرف فطرحة . وقبله :

وقد غَلَسَتْ وَتَرْنُ الشَّمْسِ مِنْفَتَقِ ودونه من سواد الليل تجليلُ

كانه متغيطٌ بجلال من سواد الليل . وقوله : « وهم قوم معاريز » ، يعنى الدجاج ، أى أن
الديك يدعو من لا يجيبه بسلاح من الدجاج . و « المعاريزُ » جمع « مغزال » ، كالأعزل ، أى الذى
لا سلاح معه ، يعتزل الحرب .

فاستعارة « القوم » ههنا ، وإن كانت في الظاهر لا تفيد أكثر من معنى الجمع ، فإنها مفيدة من حيث أراد أن يعطيها شَبَّهاً مما يعقل . على أن هذا إذا حَقَّقنا في غير ما نحن فيه وبصده في هذا الفصل ، وذلك أنه لم يجتلب الاسم المخصوص بالآدميين حتى قدَّم تنزيلها منزلتهم فقال : « هم » ، فأتى بضمير مَنْ يعقل . وإذا كان الأمر كذلك ، كان « القوم » جارياً مجرى الحقيقة . ونظيره أنك تقول : « أين الأسود الضارية » ؟ وأنت تعنى قوماً من الشجعان ، فيلزم في الصفة حكم ما لا يعقل ، فتقول « الضارية » ، / ولا تقول « الضارون » ألبتة ، لأنك وضعت كلامك على أنك كأنك تحدّث عن الأسود في الحقيقة .

٢٧

٣٩ - وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يُجرى بيت المتنبي : [من الكامل]

زُحِّلَ ، عَلَى أَنَّ الْكَوَاكِبَ قَوْمُهُ لَوْ كَانَ مِنْكَ لَكَانَ أَكْرَمَ مَعْشَرًا^(١)

وإن لم يكن معنا اسم آخر سابق يُثبِتُ حكم ما يعقل للكواكب ، كالضمير في قوله « وهم قوم » ، وذلك أن ما يُفصح به الحال = من قصده أن يدعى للكواكب هذه المنزلة = يجرى مجرى التصريح بذلك . ألا ترى أنه لا يتضح وجه المدح فيه إلا بدعوى أحوال الآدميين ومعارفهم للكواكب ، لأنه يفاضل بينه وبينها في الأوصاف العقلية بدلالة قوله : « لكان أكرم معشراً » ، ولن يتحصّل ثبوت وصيف شريف معقول لها ولا الكرم = على الوجه الذي يتعارف في الناس = حتى تُجعل كأنها تعقل وتُميِّز ، ولو كانت المفاضلة في النور والبهاء وعلو المحل وما شاكل ذلك ، لكان لا يلزم حينئذ ما ذكرت . وحق القول في هذا القبيل = أعنى ما يدعى فيه لما لا يعقل العقل = فصل يُفرد به ، ولعله يجيء في موضعه بمشيئة الله وتوفيقه .

القول في الاستعارة المفيدة

الاستعارة المفيدة

٤٠ - أعلم أن الاستعارة في الحقيقة هي هذا الضرب دون الأول ، وهي أمدُّ ميداناً ، وأشدُّ افتناناً ، وأكثر جرياناً ، وأعجب حسناً وإحساناً ، وأوسع سعةً وأبعد غوراً ، وأذهب نجداً في الصنعة وغوراً ، من أن تُجمع شعبها وشعوبها ، وتُحصَر فنونها وضروبها ، نعم ، وأسحر سحرًا ، وأملأ بكل ما يملأ صدرًا ، ويمتدح عقلاً ، ويؤنس نفسًا ، ويوفر أنسًا ، وأهدى إلى أن تُهدى إليك أبدًا عذارى قد تُخَيَّر لها الجمال ، وعُني بها الكمال = وأن تُخرج لك من بخرها جواهر إن باهتها الجواهر مدَّت في الشرف / والفضيلة باعًا لا يقصُر ، وأبدت من الأوصاف الجليلة محاسن لا تُنكر ، وردت تلك بصفرة الحجل ، ووكلتها إلى نسبتها من الحجر = وأن تُثير من معدنها تبرًا لم تر مثله ، ثم تصوغ فيها صياغات تُعطل الحلي ، وتُريك الحلَى الحقيقي = وأن تأتيك على الجملة بعقائل يأنس إليها الدين والدنيا ، وفضائل لها من الشرف الرتبة العليا ، وهي أجل من أن تأتي الصفة على حقيقة حالها ، وتستوفى جملة جمالها .

٢٨

٤١ - ومن الفضيلة الجامعة فيها أنها تُبرز هذا البيان أبدًا في صورة مُستجدة تزيد قدره نُبلًا ، وتوجب له بعد الفصل فضلًا ، وإثك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت بها فوائد ، ^(١) حتى تراها مكررة في مواضع ، وها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد ، وشرف منفرد ، وفضيلة مرموقة ، وإحلابة موموقة .

(١) في المطبوعتين : « فيها فوائد » ، والصواب ما في المخطوطة .

خصائص الاستعارة
المفيدة

٤٢ - ومن خصائصها التي تُذكر بها ، وهي عنوان مناقبها ، أنّها تُعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ ، حتى تُخرج من الصدفة الواحدة عدّة من الدرر ، وتُجني من العُصن الواحد أنواعاً من الثمر . وإذا تأملت أقسام الصنعة التي بها يكون الكلام في حدّ البلاغة ، ومعها يستحق وصف البراعة ، وجدتها تفتقر إلى أن تُعبرها حُلاها ، وتُقصّر عن أن تُنازعها مداها = وصادفها نجومًا هي بدرها ، وروضًا هي زهرها ، وعرائس ما لم تُعبرها حلّيا فهي عواطل ، وكواعب ما لم تُحسّنها فليس لها في الحسن حظّ كامل .

= فإنك لترى بها الجماد حيًا ناطقًا ، والأعجم فصيحًا ، والأجسام الخرس مبيّنة ، والمعاني الخفية بادية جلّية ، وإذا نظرت في أمر المقاييس وجدتها ولا ناصر لها أعزّ منها ، ولا رونق لها ما لم تزئنها ، وتجدّ التشبيهات على الجملة غير مُعجّبة ما لم تكنها . إن شئت / أرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل ، كأنها قد حُسمت حتى رأتها العيون ، وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية حتى تعود رُوحانية لا تنالها إلا الظنون .

وهذه إشارات وتلويحات في بدائعها ، وإنما ينجلي الغرض منها ويبين ، إذا تُكلّم على التفاصيل ، وأفرّد كلّ فنّ بالتمثيل ، وسرى ذلك إن شاء الله ، وإليه الرغبة في أن تُوفّق للبلوغ إليه والتوفّر عليه .

وإذ قد عرفتك أن لها هذا المجال الفسيح ، والشأؤ البعيد ، فإنني أضع لك فصلًا بعد فصل ، وأجتهد بقدر الطاقة في المكشف والبحث .

(١) قالوا: إن الاستعارة المفيدة هي التي تخرج من الصدفة الواحدة عدّة من الدرر، وتُجني من العُصن الواحد أنواعاً من الثمر.

(٢) أي: لا تنالها إلا الظنون.

(٣) أي: إن شئت / أرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل.

وهذا فصل قسّمْتُها فيه قسمة عامية

٤٢ - ومعنى « العامية » ، أنك لا تجد في هذه الاستعارة قسمة إلا أخصّ من هذه القسمة ، وأنها قسيمة الاستعارة من حيث المعقول المتعارف في طبقات الناس وأصناف اللغات ، ^(١) وما تجد وتسمع أبداً نظيره من عوامّ الناس كما تسمع من خواصهم .

قسمة الاستعارة
المفيدة

٤٣ - اعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة ، فإنها لا تخلو من أن تكون أسماً أو فعلاً ، فإذا كانت اسماً فإنه يقع مستعاراً على قسمين :

استعارة الاسم على
قسمين

أحدهما : أن تنقله عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم فتجرّبه عليه ، وتجعله متناولاً له تناوّل الصفة مثلاً للموصوف ، وذلك قولك « رأيت أسداً » وأنت تعنى « رجلاً شجاعاً » = و « عنت لنا ظبية » وأنت تعنى امرأة = و « أبيت نوراً » وأنت تعنى هدى وبياتاً وحجّة وماشاكل ذلك ، فالاسم في هذا كله كما تراه متناول « شيئاً معلوماً » يمكن أن يُنصّر عليه فيقال : إنه عُني بالاسم وكُنِيَ به عنه ونُقِل عن مسماه الأصلي فجعل اسماً له على سبيل الإعارة والمبالغة في التشبيه .

والثاني : أن يؤخذ الاسم على حقيقته ، ^(٢) ويُوضَع موضعاً لا / يبين فيه شيء يشار إليه فيقال : هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له ، وجعل خليفة

القسم الثاني من
استعارة الاسم
٣.

(١) في المخطوطة والمطبوعتين : « وأنها قسمة الاستعارة ... » ، والصواب ما أثبت . يقال : « هذا قسم هذا » ، أى يقاسمه الأمر ويشاطره .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « عن حقيقته » ، والصواب الجيد ما أثبت .

لاسمه الأصلي ونائباً مَنابِه ، ومثاله قول لبيد :

[من الكامل]

وَعْدَاةٌ رِيحٌ قَدْ كَشَفْتُ ، وَقِرَّةٌ إِذْ أَصْبَحْتُ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا ^(١)

وذلك أنه جعل للشمال يداً ، ومعلوم أنه ليس هناك مُشار إليه يمكن أن تُجْرَى اليد عليه ، كما جِراء « الأسد » و « السيف » على الرجل في قولك « أنبرى لى أسدٌ يَزِيرُ » و « سللتُ سيفاً على العدو لا يُفْلُ » ، و « الظباءِ » على « النساءِ » في قوله :

الظباءِ الغيِّدِ . ^(٢)

(١) في المخطوطة فوق : « وعداة ريح » ، كتب : « أى رب ريح » ، وتحت « قِرَّة » ، كتب « البرد » .

ثم كتب في الهامش الأيمن : « قبله أبيات من معلقته المشهورة :

بصبوح صافية وجذب كرينية بموتّر تَأْتَلُهُ إِبَاهُمَهَا
بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدجَاجَ بسُحْرَةٍ لِأَعْلٍ مِنْهَا حِينَ هَبَّ نِيَامُهَا
وَعْدَاةٌ رِيحٌ ... إلخ

وكتب تحت « بموتّر » ، « عودٌ عليه أوتار » = وكتب تحت « لِأَعْلٍ » : « من العلل ، وهو

الشرب الثاني » .

وكتب إلى جوار البيت الأول منها ، الذى فيه « تَأْتَلُهُ » كما ضبطها قال : « بفتح اللام من

قولك : تَأْتَيْتَ لَهُ ، كأنها تفعل ذلك على تمهل وترتل » .

خلط هذا الكاتب في رواية الشعر وتتابعه ، وزاد خلطاً في جعله « تَأْتَلُهُ » بفتح اللام من

« له » ، وإنما هي « تَأْتَلُهُ » « تفتعله » « آل يؤول » ، ومعناه : تُصْلِحُهُ وتبيِّهُه وتسوسه » .

ثم كتب أمام البيت في الهامش الأيسر : « هنا تمثيل ، لأنه جعل للشمال يداً ، وجعل للعداة

زماماً . وإنما المعنى أن البرد فيها شديد ، وأن الشمال الغالبة ، فكأنها بمنزلة من يقودها » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « من الظباء الغيِّد » ، وزيادة « من » خطأ مفسد ، والصواب

= مأثبت ، وهو في قصيدة البحترى في ديوانه ، يقول في أول القصيدة :

= و « النور » على الهدى والبيان في قولك « أبديتُ نورًا ساطعًا » =
 وكإجراء « اليد » نفسها على من يعزُّ مكانه كقولك « أتنازعتني في يدِها أبطشُ ،
 وعينِها أبصرُ » تريد إنسانًا له حُكْمُ اليدِ وفعلها ، وغناؤها ودفعُها ، وخاصةً
 « العين » وفائدتها ، وعزّة موقعها ، ولطف موضعها = لأنَّ معك في هذا كله
 ذاتًا يُنصُّ عليها ، وترى مكانها في النفس ، إذا لم تجد ذكرها في اللفظ .

. وليس لك شيءٌ من ذلك في بيت لييد ، بل ليس أكثر من أن تُخيل إلى
 نفسك أن « الشَّمال » في تصريف « الغداة » على حكم طبيعتها ، كالمدير
 المصرف لما زامته يده ، ومقادته في كفه ، وذلك كله لا يتعدى التخيل والوهم
 والتقدير في النفس ، من غير أن يكون هناك شيء يُحسُّ ، وذاتٌ تتحصّل .
 ولا سبيل لك أن تقول : كنى باليد عن كذا ، وأراد باليد هذا الشيء ، أو جعل
 الشيءَ الفلاني « يدا » كما تقول : « كنى بالأسد عن زيد ، وعنى به زيدًا ، وجعل
 زيدًا أسدًا » ، وإنما غايتك التي لا مُطَّلَع وراءها أن تقول : « أراد أن يُثبت
 للشمال في الغداة . تصرفًا كتصرف الإنسان في الشيء يقبله ، فاستعار لها
 « اليد » حتى يبالغ في تحقيق الشبه ، وحُكْمُ « الزمام » في / استعارته للغداة
 حكم « اليد » في استعارتها للشمال ، إذ ليس هناك مشارٌ إليه يكون الزمام
 كنايةً عنه ، ولكنه وفي المبالغة شرطها من الطرفين ، فجعل على « الغداة »
 « زمامًا » ، ليكون أتم في إثباتها مصرفةً ، كما جعل للشمال « يدا » ، ليكون أبلغ
 في تصيرها مُصرفةً .

= شغلان من عدلٍ ومن تفنيدٍ ورسيسُ حُبِّ طارفٍ وتليدٍ
 وأما وأرّامُ الظباء ، لقد نأتُ بهواك آرّامُ الظباءِ الغيدِ
 وخطّ ريتر في التعليق على مطبوعته .

الفصل بين
قسمي الاستعارة

٤٤ - ويفصل بين القسمين أنك إذا رجعت في القسم الأول إلى التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة تُفيد ، وجدته يأتيك عفواً ، كقولك في « رأيت أسداً » « رأيت رجلاً كالأسد » أو « رأيت مثل الأسد » أو « شبيهاً بالأسد » = وإن رُمته في القسم الثاني وجدته لا يؤاتيك تلك المؤاتاة ، إذ لا وجه لأن تقول : « إذ أصبح شيء مثل اليد للشمال » أو « حصل شبيه باليد للشمال » ، وإنما يترأى لك التشبيه بعد أن تحرق إليه سترًا ، وتعمل تأملًا وفكرًا ، وبعد أن تُغيّر الطريقة ، وتخرج عن الحنو الأول ، ^(١) كقولك : « إذ أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده ، وإجراؤه على موافقته ، وجذبه نحو الجهة التي تقتضيها طبيعته ، وتنحوها إرادته » ، فأنت كما ترى تجد الشبه المنتزع ههنا = إذا رجعت إلى الحقيقة ، ووضعت الاسم المستعار في موضعه الأصلي = لا يلقاك من المستعار نفسه ، بل مما يضاف إليه . ألا ترى أنك لم تُرد أن تجعل الشمال كاليد ومشبه باليد ، كما جعلت الرجل كالأسد ومشبه بالأسد ، ولكنك أردت أن تجعل « الشمال » كذي اليد من الأحياء ، فأنت تجعل في هذا الضرب المستعار له = وهو - نحو « الشمال » - ذا شيء ، وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء في فعل أو غيره ، لا نفس ذلك الشيء ، فأعرفه .

٤٥ - وهكذا قول زهير : [من الطويل]

« وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ » ^(٢)

(١) في المطبوعين « عن الحد الأول » ، وفي بعض المخطوطات منه : « عن الحنو » ، وهو أوجود

فأثبه .

(٢) مضى في رقم : ٢٣ ، وفي هامش المخطوطة هنا ما نصه : « أوله :

« صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ » =

لا تستطيع أن تُثبت ذواتاً أو شبيهة / الذوات تتناولها الأفراسُ والرّواحل في البيت ، على حدّ تناول الأسدِ الرجلَ الموصوفَ بالشجاعة ، والبدرِ الموصوفَ بالحسن أو البهاء ، والسحاب المذكورَ بالسخاء والسماحة ، والنور العلم ، والهُدى والبيان ، وليس إلّا أنك أردت أن الصبّا قد تُرك وأهمل ، وفُقِد نزاعُ النفس إليه وبطل ، فصار كالأمر يُنصرفُ عنه فتعطلّ آلاته ، وتُطرح أدواته = كالجهة من جهات المسير نحو الحج أو الغزو أو التجارة يُقضى منها الوطر ، فتخطُّ عن الخيل التي كانت تُركب إليها بُودها ، وتلقى عن الإبل التي كانت تُحمّل لها قنودها .

وقد يجيء = وإن كان كالتكلف = أن تقول إن « الأفراس » عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها ، وقواها في لذاتها ، أو الأسباب التي تفتل في حبل الصبا ، وتنصر جانب الهوى ، وتلهب أريحية النشاط ، وتُحرك مَرَح الشباب ، كما قال :

« ونعم مَطِيَّةُ الجهلِ الشبابُ .^(١) »

= الأصمعي : « صحا » ، انكشف عنه ما كان من سكر الباطل . و« أقصر » : كَف . وتقول : قد أقصرتُ عن ذلك ، أى كفت . وعُرّي أفراسُ ، مثل ضربه ، أى تركت الصبا فلا أركبه ولا آتبه . و« صبّا » ، مال إلى الشيء ، وكل مائل صاب . ويقال : « تصبّت فلانة إلى فلان » ، أى ذهبت وبقى الكلام لا يقرأ ، فتركته ، والمعنى مفهوم .

(١) هكذا جاء في المخطوطة والمطبوعتين ، والصواب ما في ديوان النابغة ، يقوله لعامر بن

الطفيل :

فإن يكُ عامرٌ قد قال جهلاً فإنّ مَطِيَّةَ الجهلِ الشبابُ

وفيه رواية أخرى : « فإن مَطِيَّةُ » قال الأصمعي : « المَطِيَّةُ الذي لا تطلب فيه الشيء

إلا وجدته » .

وقال : [من الكامل]

« كان الشباب مطية الجهل »^(١)

وليس من حَقِّك أن تتكلف هذا في كل موضع ، فإنه ربما خرج بك إلى ما يضُرُّ المعنى ويُنَبِّو عنه طَبْعُ الشعر ، وقد يتعاطاه من يخالطه شيء من طباع التعمق ، فتجد ما يُفسد أكثر مما يُصلح .

ولو أنك تطلبت « للمطية » في بيت الفرزدق : [من الطويل]

لعمري لئن قيَّدتُ نفسي لظالما سَعَيْتُ وأوضعتُ المطية في الجهل^(٢)

= مثل هذا التأول ، تباعدت عن الصواب ، وعدلت عما يسبق إلى القلب ، وذلك أن المعنى على قولك : « لظالما سعيتُ في الباطل ، وقديماً كنت في الإسراع إلى الجهل بصورة من يوضع المطية في سفره » .

وسرُّ هذا الموضع يتجلَّى تمام التجلَّى إذا تُكَلِّم على الفرق بين التشبيه والتمثيل ، وسيأتيك ذلك إن شاء الله تعالى .

٤٦ - وكذا قولهم : « هو مُرَّخِي العنان ، ومُلَقَى الرِّمام » ، لا وجه لأن

٣٣ تروم شيئاً تُجرى / العنان عليه ويتناوله ، بل المعنى على انتزاع الشبه من الفرس في حال ما يُرَّخِي عِنَانَهُ ، وأن يُنظَر إلى الصورة التي تُوجد من حاله تلك في العقل ، ثم يُجاء بها فيُعَارِها الرجل ، ويُتصوَّر بمقتضاها في النفس ويُتمثَّل ، ولو قلت : إن

(١) هو في ديوان أبي نواس ، وتمامه :

« ومُحَسِّن الصَّحِكَاتِ وَالهِزْلِ » .

(٢) هو في ديوان الفرزدق ونقائض جرير والفرزدق .

« العنان » ههنا بمعنى النهي ، وأن المراد أن النهي قد أبعد عنه ونحو ذلك ، دخلت في ظاهر من التكلف ، وأتعبت نفسك في غير جدوى ، وعادت زيادتك نقصاناً ، وطلبك الإحسان إساءة .

٤٧ - واعلم أن إغفال هذا الأصل الذي عرّفك = من أن الاستعارة تكون على هذا الوجه الثاني كما تكون على الأوّل = مما يدعو إلى مثل هذا التعمق ، فإنه نفسه قد يصير سبباً إلى أن يقع قوم في التشبيه ، ^(١) وذلك أنهم إذا وضعوا في أنفسهم أن كل اسم يستعار فلا بد من أن يكون هناك شيء يمكن الإشارة إليه يتناوله في حال المجاز ، كما يتناول مسمّاه في حال الحقيقة ، ثم نظروا في نحو قوله تعالى : (وَلِتَصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي) [سورة طه : ٢٩] و(وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ يَا عَيْنِي) [سورة مود : ٢٧] ، فلما لم يجدوا للفظ « العين » ما يتناوله على حدّ تناول « الثور » مثلاً للهدى والبيان ارتبكوا في الشكّ وحاموا حول الظاهر ، وحملوا أنفسهم على لزومه ، حتى يُفضى بهم إلى الضلال البعيد ، وارتكاب ما يقدر في التوحيد ، ونعوذ بالله من الخذلان .

٤٨ - وطريقة أخرى ، في بيان الفرق بين القسمين ، وهو أن الشبّه في القسم الأوّل = الذي هو نحو « رأيت أسداً » تريد رجلاً شجاعاً = وصّف موجوداً في الشيء [الذي استعرت اسمه وهو الأسد ، وأما قولك « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » فالشبه [الذي له استعرت اليد ، ليس بوصف في اليد ، ^(٢)

طريقة أخرى في
الفرق بين القسمين

(١) « التشبيه » ، يعني به هنا تشبيه الخالق سبحانه على وجه التحقيق بالخلوقات الحادثة .

(٢) ما بين القوسين من عمل ريتير في مطبوعته ، وقد أحسن في هذه الزيادة التي يقتضها سياق

ولكنه صفة تُكسبها اليدُ صاحبها ، وتُحصَلُ له بها ، وهى التصرف على وجه مخصوص = وكذا قولك « أفراس الصُّبا » ، ليس الشبه الذى له استعرت الأفراس / موجودًا فى الأفراس ، بل هو شبه يحصل لما يضاف إليه الأفراس ، حيث يراد الحقيفة نحو قولنا : « عُرَى أفراس الغزو » ، و « أجمت خيل الجهاد » ، وذلك ما يوجب الفعل الواقع على الأفراس ، نحو أن وقوع الفعل الذى هو « عُرَى » على أفراس الغزو ، يوجب الإمساك عن الغزو والترك له = وعلى هذا القياس .

٤٩ - وإذ قد تقرر أمر الاسم فى كون استعارته على هذين القسمين ، استعارة الفعل ، فمن حقنا أن ننظر فى « الفعل » هل يحتمل هذا الانقسام . والذى يجب العمل عليه أن الفعل لا يُتصور فيه أن يتناول ذات شىء ، كما يتصور فى الاسم ، ولكن شأن الفعل أن يُثبت المعنى الذى اشتق منه للشىء فى الزمان الذى تدل صيغته عليه . فإذا قلت : « ضَرَبَ زيدٌ » ، أثبتَّ الضرب لزيد فى زمان ماضٍ ، وإذا كان كذلك ، فإذا استعير الفعل لما ليس له فى الأصل ، فإنه يُثبتُ باستعارته له وصفًا هو شبيه بالمعنى الذى ذلك الفعل مشتق منه .

٥٠ - بيان ذلك أن تقول : « نطقت الحال بكذا » ، و « أخبرتنى أسارىُّ وجهه بما فى ضميره » ، و « كلمتنى عيناه بما يحوى قلبه » ، فتجد فى الحال وصفًا هو شبيه بالنطق من الإنسان ، وذلك أن « الحال » تدلُّ على الأمر ويكون فيها أماراتٌ يعرف بها الشىء ، كما أن النطق كذلك . وكذلك « العين » فيها وصف شبيه بالكلام ، وهو دلالتها = بالعلامات التى تظهرُ فيها وفى نظرها وخواصِّ أوصافٍ يُحدس بها = على ما فى القلوب من الإنكار والقبول .

ألا ترى إلى حديث الجمحى ؟ حُكِبى عن بعضهم أنه قال : أتيتُ

الجمحي أستشيريه في امرأة أردت التزوج بها فقال : أفضيرة هي أم غير قصيرة ؟ قال : فلم أفهم ذلك . فقال لي : كأنك لم تفهم ما قلت ، إني لأعرف / في عين الرجل إذا عرف ، وأعرف فيها إذا أنكر ، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر = أمّا إذا عرف ، فإنها تحاوص ، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تسجو ، وإذا أنكر فإنها تحبظ . أردت بقولي « قصيرة » ، أي هي قصيرة النسب تُعرف بأبيها أو جدّها .

قال الشيخ أبو الحسن : ^(١) وهذا من قول النسابة البكري لرؤية بن العجاج لما أتاه ، فقال لرؤية : قصرت وعرفت .

قال : وعلى هذا المعنى قول رؤية : [من الرجز]

• قد رفع العجاج ذكرى ، فادعني . ^(٢)

• باسم إذا الأنساب طالت يكفني .

وأمر « العين » أظهر من أن تحتاج فيه إلى دليل ، ولكن إذا جرى الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة ، كان الأنس للقارىء أن يقترب به ما هو شاهد فيه ، فلم ير شيئاً أحسن من إيصال دعوى ببرهان .

٥١ - وإذا كان أمر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة ، رجع بنا التحقيق إلى أنّ وصف الفعل بأنه مستعار ، حكمٌ يرجع إلى مصدره الذي

استعارة الفعل ترجع إلى مصدره

(١) هو القاضي الجرجاني ، (علي بن عبد العزيز) ، صاحب « الوساطة » ، وهو شيخ عبد القاهر ، يتبعه بذكره والأخذ عنه .

(٢) في مطبوعة ريت : « رفع العجاج باسمي ، فادعني باسمي » ، وهو خطأ لا معنى له ، وأثبت ما في مطبوعة رشيد رضا ، وهو مطابق لما في الوساطة ، ومطابق لما في كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة : ٤٧٨ ، ٥٠٦ ، وفي هذا الموضع الأخير ، خير النسابة البكري .

اشْتَقَّ منه ، فإذا قلنا في قولهم : « نطقتم الحال » ، أن « نَطَقَ » مستعار ، فالحكم بمعنى أن « التُّنُقَ » مستعار ، وإذا كانت الاستعارة تنصرف إلى المصدر كان الكلام فيه على ما مضى .

استعارته من جهة
الفاعل مرة ، ومن
جهة المفعول مرة

٥٢ - وما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرّةً من جهة فاعله الذي رُفِعَ به ، ومثاله ما مضى = ويكون أخرى استعارةً من جهة مفعوله ، وذلك نحو قول ابن المعتزّ :

[من المديد]

جُمِعَ الحَقُّ لنا في إمام قَتَلَ البُخْلَ وأحى السَّمَاخَا (١)

« فَقَتَلَ » و « أَحَى » إنما صاراً مستعارين بأن عُدِّيَا إلى البخل والسماح ، ولو قال : « قتل الأعداء وأحى » ، لم يكن « قَتَلَ » استعارةً بوجه ، (٢) ولم يكن « أَحَى » استعارةً على هذا الوجه = وكذا قوله :

[من الطويل]

• وأقربى الهموم الطارقاتِ حَزَامَةٌ • (٣)

(١) هو في ديوانه .

(٢) في المخطوطة ومطبوعة ريتز « الاستعارة بوجه » ، والصواب ما في مطبوعة رشيد رضا .

(٣) هو للذهلول بن كعب العنبري . والأبيات التي منها هذا البيت في الحماسة ٢ : ١١٦ ،

ومعجم الشعراء : ٤٩١ ، وهو في الكامل للمبرد ١ : ٥٠ ، ٥١ (طبعة محمد أحمد الدالي - بدمشق) ،

نسبها المبرد لأعرابي من بني سعد ابن زيد مائة بن تميم ، وقال أبو الحسن الأخفش إنه سمعها من أبي محمّد

السعدى ، لهذا السعدى ، وأخطأ صاحب العقد ١ : ١٢٨ في نسبتها لأبي محمّد السعدى ، وهم .

وفي الأشباه والنظائر للخالدين ٢ : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، نسب الأبيات للحارث بن بلر ، في قصة . وفي

اللسان (درع) ، نسبها ابن برى لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدى ، وتم هذا البيت كما في شرح

الحماسة ٢ : ١١٦ .

• إذا كَثُرَتِ للطَّارِقَاتِ الوَسَاوِسُ •

و « الحزامة » ، الحزم .

هو استعارة من جهة المفعولين جميعًا . فأما من جهة الفاعل فهو محتمل / للحقيقة ، وذلك أن تقول : « أقرى الأضياف النازلين اللحم العبيط » = ومثله قولہ : [من الطول]

قَرَى الهمم إذ ضاف الزماع .^(١)

وقد يكون الذي يعطيه حكم الاستعارة أحد المفعولين دون الآخر كقوله : [من البسيط]

نقرهم لهذميات لُقُد بها ما كان تحاط عليهم كل زراد^(٢)

...

(١) تمام هذا البيت :

قَرَى الهمم إذ ضاف الزماع فأصبحت منازلُه تُعْتَسُ فيها الثعالبُ

وهو في شرح الحماسة ٢ : ١٠٠ للقتال الكلابي .

(٢) هو للقطامي في ديوانه . والمفعول الثاني في هذا البيت هو « لهذميات » ، وسيأتي بعد قليل

فصل

٥٣ - اعلم أن الاستعارة كما علمت تعتمد التشبيهية أبدًا ، وقد قلت : الاستعارة تعتمد على التشبيه
 إن طُرُقَه تختلف ، ووعدتك الكلام فيه ، وهذا الفصل يعطى بعض القول في ذلك بإذن الله تعالى ، وأنا أريد أن أدرجها من الضعف إلى القوة ، وأبدأ في تنزيلها بالأدنى ، ثم بما يزيد في الارتفاع ، لأن التقسيم إذا أُربِعَ في خارج من الأصل ، ^(١) فالواجب أن يُبدأَ بما كان أقلَّ خروجًا منه ، وأدنى مدًى في مفارقتة .

٥٤ - وإذا كان الأمر كذلك ، فالذى يستحقُّ بحكم هذه الجملة أن يكون أولًا من ضروب الاستعارة ، أن يُرى معنى الكلمة المستعارة موجودًا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة ، إلا أن لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنقص والقوة والضعف ، فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه .

ومثاله استعارة « الطيران » لغير ذى الجناح ، إذا أردت السرعة ، واستعارة الطيران لغير ذى الجناح
 و« انقضاض الكواكب » للفرس إذا أسرع في حركته من علو ، و« السباحة » له إذا عدا علوًا كان حاله فيه شبيهاً بحالة السابح في الماء . ومعلوم أن الطيران والانقضاض والسباحة والعلو كلها جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق ، إلا أنهم نظروا إلى خصائص الأجسام في حركتها ، فأفردوا حركة كل نوع منها بأسم ، ثم إنهم إذا وجدوا في الشيء في بعض الأحوال شبيهاً من حركة غير جنسه ، استعاروا / له العبارة من ذلك الجنس ، فقالوا في غير ذى الجناح

(١) في الأصول كلها : « إذا ارتفع » ، وهو سقيم . و« أربيع » ، أى أريد وقصيد .

« طار » ، كقوله : [من الوافر]

« وَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ »^(١)

وكما جاء في الخبر : « كَلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةَ طَارَ إِلَيْهَا »^(٢) وكما قال : [من الرمل]

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْآطَالَ نَهْدَ ذُو حُصَلٍ^(٣)

(١) هو لمضرس بن ربيعة الأسدي ، وهو شطر بيت استشهد به سيبويه في الكتاب ١ : ٩ / ٢ : ٢٩١ ، وهو أحد سبعة أبيات ، ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية : ٤٨١ ، وفي شرح شواهد المعنى ٤ : ٣٣٧ ، أولها :

وَضِيْفٌ جَاءَنَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ وَرِيْحُ الْقَرِّ تَحْفِزُ مِنْهُ رُوحًا
فَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَحْبِطُنَ السَّرِيحَا

يقول : غشيم الضيف ، ويرد الشياء تدفع روحه للخروج لضعفه . فأسرع بسيفه إلى نوق يعقها ليقريه . و « المنصل » ، السيف . و « يعملات » ، جمع يعملة ، وهي الناقة القوية على العمل ، و « دوامى الأيد » ، دامت أيديها من شدة السير أو العمل ووظفها الحجارة ، و « السريح » جمع « سريحة » ، وهي يخرق تُلَفُّ على أيدي الإبل إذا دامت وأصابها الوجع .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ، في كتاب الإمارة ، و « باب فضل الجهاد والرباط » ، عن أبي هريرة أنه قال ﷺ : « من خير معاش الناس لهم ، رجل مُمَسِّكٌ عِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ ، كَلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً = أَوْ فَرْعَةً = طَارَ عَلَيْهِ ، يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَطَّائَهُ » ، الحديث . و « الهيعة » الصوت يسمعه عند حضور العدو ، وقوله « مَطَّائَهُ » ، منصوب على حذف الخافض ، يعني : يطلبه من مواطنه التي يُرْجَى فيها ، لرغبته في الشهادة .

(٣) لامرأة من بني الحارث بن كعب ترضى بعض من يخصها ، في شرح الحماسة ٣ : ٧٣ ، والحزارة ١١ : ٢٩٨ - ٣٠٣ ، وهو من ثلاثة أبيات هو ثانيها ، وأوله :

فَارِسٌ مَّا ، غَادِرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلِّ

وقف في القراءة على « فارس ما » ، و « ما » لتعظيم شأنه ، و « الملحم » الذي ألحمته الحرب ، فلم يتجه له منها مخرج . و « الزميل » الجبان الضعيف . الذي يكل أمره إلى غيره . و « الميعة » النشاط وأول جرى الفرس المضمر ، و « النهد » ، الجسم المشرف . و « الحُصَل » جمع « حُصَلَة » ، وهي القطعة من الشعر ، يُرِيدُ أَنْ ذِيلَهُ كَثِيرَ الشَّعْرِ .

٥٥ - ومن ذلك أن « فاض » موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص ، ضروب من الاستعارة في الفعل وذلك أن يفارق مكائده دَفْعَةً فينسط ، ثم إنه استعير للفجر ، كقوله : [من الكامل]

كالفجرِ فاضَ على نُجومِ العَهبِ * (١)

لأن للفجر انبساطاً وحالةً شبيهة بانبساط الماء وحركته في فيضه .

فأما استعارة « فاض » بمعنى الجود ، فنوع آخر غير ما هو المقصود ههنا ، لأن القصد الآن إلى المستعار الذي تُوجد حقيقة معناه من حيث الجنس في المستعار له .

٥٦ - وكذلك قول أبي تمام : [من الطويل]

وقد نثرتهم روعةً ثم أحذقوا به مثلما ألفت عقداً منظماً (٢)

وقول المتنبي : [من الطويل]

نثرتهم فوق الأحيديب نثرةً كما نُثرت فوق العروس الدراهم (٣)

= استعارة ، (٤) لأن « النثر » في الأصل للأجسام الصغار ، كالدرهم والدنانير والجواهر والحبوب ونحوها ، لأن لها هيئةً مخصوصةً في التفرق لا تأتي في

(١) للبحرئ في ديوانه ، وصلته :

« يتراكمون على الأسيّة في الوغى »

و « العَهبِ » ، ظلام الليل ، يتراكمون على أسنة الرماح الالامعة ، فينسط شعاعُ دروعهم المتألفة عليها ، فخبيا لمعان الأسنّة .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه ، و « الأحيديب » كانت عليه قلعة « الحَدَد » التي ذكرها في هذا الشعر .

والضمير في « نثرهم » ، لمقاتلة الروم .

(٤) السياق : « وكذلك قول أبي تمام ... وقول المتنبي ... استعارة » .

الأجسام الكبار ، ولأن القصد « بالثر » أن تُجمَع أشياء في كَفٍّ أو وعاء ، ثم يقع فعلٌ تفرَّق معه دَفْعَةٌ واحدةٌ ، والأجسام الكبار لا يكون فيها ذلك ، لكنه لما اتَّفَق في الحرب تساقطُ المنهزمين على غير ترتيب ونظام ، كما يكون في الشيء المنثور ، عبَّر عنه بالثر ، ونسب ذلك الفعل إلى المملوح ، إذ كان هو سبب ذلك الانتثار ، فالتفرُّق الذي هو حقيقة « النثر » من حيث جنس المعنى وعمومه ، موجودٌ في المستعار له بلا شبهة .

ويبيته أن « النَّظْم » في الأصل جمع الجواهر / وما كان مثلها في السلوك ، ثم لما حصل في الشَّخصين من الرجال أن يجمعهما الحاذق المبدع في الطعن في رُمُح واحد ذلك الضرب من الجمع ، عبَّر عنه « بالنظم » ، كقولهم : « انتظمهما برمح » ، وكقوله : [من الكامل]

قالوا : وينظُمُ فارسين بطعنة^(١) .

وكان ذلك استعارةً ، لأن اللفظة وقعت في الأصل لما يُجمع في السُّلوك من الحبوب والأجسام الصغار ، إذ كانت تلك الهيئة في الجمع تُخصَّصها في الغالب ، وكان حصولها في أشخاص الرجال من النادر الذي لا يكاد يقع ،

(١) الشعر لبكر بن النطاح في أبي دلف العجل ، في قصة ذكرها صاحب الأغاني ١٩ : ١٠٩ ، وذكر بيتين ، ورواه أبو علي القائل في الأمال ١ : ٢٤٧ في أربعة أبيات ، وعلق عليها أبو عبيد البكري في السمط : ٥٦١ . وكان في الأصول كلها : « قالوا : أنظُم » بألف الاستفهام وهو خطأ . والواو في قوله : « قالوا وينظُم فارسين » ، دالة على التعجب . والشعر دال على ذلك ، قال :

قالوا : وينظُمُ فارسين بطعنة يوم اللقاء ! ولا يراه جليلاً !

لا تعجبوا ، فلو أنّ طولَ قناتيه وييل ، إذا نظم الفوارس ميلاً

وزعم الليثي ، في رواية أبي عبيد البكري ، أن الشعر لبكر بن عمرو مولى بني تغلب ، ورواها بغير رواية القائل ، وفضل رواية الليثي ، وأخطأ أبو عبيد ، لأنه لم يقطن إلى أن « الواو » دالة على التعجب .

ولأقلو فرضنا أن يكثر وجوده في الأشخاص الكبيرة ، لكان لفظ « النظم » أصلاً وحقيقة فيها ، كما يكون حقيقة في نحو الحبوب ، وهذا النحو لشدة الشبه فيه ، يكاد يلحق بالحقيقة .

٥٧ - ومن هذا الحدّ قوله : [من الطويل]

وفي يَدِكَ السَّيْفُ الَّذِي آمَنَنْتَ بِهِ صَفَاةُ الْهُدَى مِنْ أَنْ تَرِقَّ فَتُخْرَقًا^(١)

وذلك أن أصل « الخرق » أن يكون في الثوب ، وهو في الصفاة استعارة ، لأنه لما قال « تَرِقُّ » ، قرئت حالها من حال الثوب . وعلى ذلك فإننا نعلم أن « الشق » و « الصدع » حقيقة في الصفاة ، ونعلم أن « الخرق » يجامعهما في الجنس ، لأن الكلّ تفریق وقطع . ولو لم يكن « الخرق » و « الشق » واحداً ، لما قلت : « شققْتُ الثوب » ، و « الشق عيبٌ في الثوب » ، و « تَشَقَّقُ الثوبُ » قولٌ من لا يستعير .

ولكن لو قلت : « خرق الحشمة » ، لم يكن من الحقيقة في شيء ، وكان خارجاً من هذا الفن الذي نحن فيه ، لأنه ليس هناك شق . ولو جاء « شقُّ الحشمة » أو صدعٌ « مثلاً ، كان كذلك = أعنى لا يكون له أصلٌ في الحقيقة ولا شبه بها .

٥٧ - من هذا الضرب قوله تعالى : (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سورة ساء :

ضرب آخر من

استعارة الفعل

١٩] يُعَلِّدُ استعارةً من حيث إن « التمزيق » للثوب في أصل اللغة ،^(٢) إلا أنه على ذلك راجع إلى الحقيقة ، من حيث إنه تفریق على كل حال ، وليس بجنس غيره ،

(١) هو للبحري في ديوانه .

(٢) من هنالي آخر رقم : ١٠٤ ص : ١١٢ سقط من المخطوطة كراسة ، كما أشرت إليها ص :

إلا أنهم خصّوا ما كان مثل الثوب بالتمزيق ، كما خصّوه بالخرق ، وإلا فأنت تعلم أن تمزيق الثوب تفرّق بعضه من بعض .

٥٨ - ومثله أن « القطع » إذا أطلق ، فهو لإزالة الاتصال من الأجسام التي تلتزق أجزاءها . وإذا جاء في تفریق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض ، كقوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا) [سورة الأعراف : ١٦٨] كان شبهة الاستعارة ، وإن كان المعنى في الموضوعين على إزالة الاجتماع ونفيه .
فإن قلت : « قطع عليه كلامه » ، أو قلت : « نَقَطَعَ الوقت بكذا » ، كان نوعًا آخر .

٥٩ - ومن الاستعارة القريبة من الحقيقة قولهم : « أترى فلان من المجد » ، و« أفلس من المروعة » ، وكقوله : [من الكامل]

ضرب آخر من
الاستعارة القريبة من
الحقيقة

إِنْ كَانَ أَغْنَاهَا السُّلُو ، فَأَنْتَنِي أَمْسَيْتُ مِنْ كَبْدِي وَمِنْهَا مُعْدِمًا ^(١)
وذلك أن حقيقة « الإثراء من الشيء » ، كثرته عندك . ووصف الرجل بأنه كثير المجد أو قليل المروعة ، كوصفه بأنه كثير العلم أو قليل المعرفة ، في كونه حقيقة . وكذلك إذا قلت : « أترى من الشوق » أو « الوجد » أو « الحزن » كما قال :

قَدْ وَقَفْنَا عَلَى الدِّيَارِ وَفِي الرَّكْبِ حَرِيبٌ مِنَ الْغَرَامِ وَمُثْرَى ^(٢)

(١) هو للمتنبي في ديوانه .

(٢) هو للبحتري في ديوانه ، وكان في المطبوعتين هنا ، كأنه بيت من المبحث .

وفي الرّكاب حريّب من الغرام ومُثرى

و« الحريب » ، الذي حُرب ما له ، أى سلب ما له .

فهو كقولك: «كثُر شوقه وحرزُه وغرامُه»، وإذا كان كذلك، فهو في أنه نُقل إلى شيءٍ جنسُه جنسُ الذي هو حقيقةٌ فيه، بمنزلة «طار»، أو أظهرُ أمراً منه، ^(١) وكذا معنى «أعدَم من المال»، أنه خلا منه، وأن المال يزول عنه فإذا أُخبر أن كِبِدَه قد ذهبت عنه، فهو في حقيقة من ذهب ماله وعِدَمَه .
والعُدَم في المال وفي غير المال بمنزلة واحدة لا تتغير له فائدة، و«المُعَدِم» موضوع لمن عَدِم ما يحتاج إليه، فالكبد مما يحتاج إليه، وكذلك المحبوبة، فإنما تقع هذه العبارة في نفسك موقع الغريب من حيث أن العُرف جَرى في «الإعدام» بأن يُطلق على من عَدِم ما جنسُه جنسُ المال، ويؤتسك بما قلتُ، أنك لو قلت: «عدم كِبِدَه»، لم يكن مجازاً، ولم تجد بينه وبين «خلا من كِبِدَه» و«زالت عنه كِبِدَه»، كبيرَ فَرْقٍ. ألا تراك تقول: «الفرسُ عَادِمٌ للطَّحَال» تريد: ليس له طحال، وهذا كلام لا استعارة فيه، كما أنك لو قلت: «الطحال معدوم في الفرس» كان كذلك.

٦٠ - ومن اللائق بهذا الباب البين أمره، ما أنشده أبو العباس في مثل آخر

الكامل من قول الشاعر: ^(٢)

لم تلق قوماً هم شرُّ لإخوتهم منّا عشيّةً يجرى بالدم الوادى
تقريبهم لهذميّاتٍ تقدُّ بها ما كان خاط عليهم كلُّ زرادٍ
قال: لأن «الخطاظة، تضمُّ حرق القميص، والسرْدُ يضمُّ حلق

(١) انظر القول في «طار» في رقم: ٥٤.

(٢) هو للقطامي في ديوانه، وفي الكامل للمبرد ١: ٨٢، ٨٣، (طبعة محمد أحمد الدالي،

دمشق)، وقد مضى البيت الثاني في رقم: ٥٢.

الِدِرْعِ» .^(١) أفلا تراهُ بَيِّنَ أن جنسهما واحدٌ ، وأن كلاً منهما ضمٌّ ووصلٌ ، وإنما يَقَعُ الفرقُ من حيث إن « الخياطة » ضمُّ أطرافِ الحِرْقِ بِخَيْطٍ يُسَلِّكُ فيها على الوجه المعلوم ، و« الزُّرْدُ » ضمُّ حَلَقِ الدرعِ بمداخلةٍ توجدُ بينها ، إلا أن الشكَّالَ الذي يُلْزِمُ أحدَ طرفي الحَلْفَةِ الآخَرَ بدخوله في ثقتيهما ،^(٢) في صورة الخيط الذي يذهب في منافذ الإبرة .

واستقصاءُ القَوْلِ في هذا الضرب ، والبحثُ عن أسرارهِ ، لا يمكنُ إلا بعد أن تُقَرَّرَ الضروبُ المخالفةُ له من الاستعارة ، فأقتصر منه على القدر المذكور ، وأعود إلى القسمة .^(٣)

•••

٦١ - ضربٌ ثانٍ يُشْبِهُ هذا الضرب الذي مضى ، وإن لم يكن إياه .

وذلك أن يكون الشبهُ مأخوذاً من صِفَةٍ هي موجودةٌ في كل واحدٍ من المستعار له والمستعارٍ منه على الحقيقة . وذلك قولك : « رأيت شمساً » ، تريد إنساناً يتهلل وجهه كالشمس . فهذا له شبهٌ باستعارة « طار » لغير ذى الجناح ،^(٤) وذلك أن الشبهَ مُراعَى في التلاؤم ، وهو كما تعلم موجودٌ في نفس

ضربٌ ثانٍ يشبه
الذي مضى

(١) إلى هنا انتهى كلام المبرد . و« السرد » ، الثقب في الدرع ، يضمُّ الزرَّاءَ حلقها بالمسطور . ومنه قوله تعالى لنبية داود : (أن أعملَ سابقاتٍ وَقَلْبَرٌ في السردِ) (سورة ساء : ٢١١) ، والسابقات الدروع . و« قَلْبَرٌ في السرد » ، أى أحكمتم نسج حلقِ الدرع ولا تجعل مسمار الدرع رقيقاً فيقلق ، ولا غليظاً فيعصم الحلق . و« السرد » و« الزرَّاد » ، سواء ، وهو صانع الدرع الذي يدخل حلقها بعضها في بعض .

(٢) « الشكَّالُ » أصله الحبل الذي يشدُّ وثاق يد الدابة ورجلها ، وفي مطبوحة رشيد رضا :

« الشكَّال » ، بكافين ، كأنه يعنى به الذى يجمع الشيتين في نظم واحد .

(٣) « القسمة » ، مضت في رقم : ٥٥ .

(٤) انظر رقم : ٥٤ ، « طار » ، لغير ذى الجناح .

الإنسان المتهلل ، لأنَّ رَوْنَقَ الوجه الحسن من حيث حسُّ البصر ، مجانسٌ لضوء الأجسام النيرة . وكذلك إذا قلت : « رأيت أسداً » تريد رجلاً ، فالوصف الجامع بينهما هو الشجاعة ، وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان ، وإنما يقع الفرقُ بينه وبين السَّبُع الذي استعرت اسمه له فيها ، من جهة القُوَّة والضعف والزيادة والنقصان ، وربما ادَّعى لبعض الكُماة والبُهَم مساواة الأسد في حقيقة الشجاعة التي عمود صورتها انتفاءُ المخافة عن القلب حتى لا تخامرهُ ، وتُفرِّقُ خواطرهُ وتُحلِّلُ عزيمتَهُ في الإقدام على الذي يباطشه ويريد قَهْرهُ ، وربما كفَّ الشُّجاع عن الإقدام على العدوِّ لا لخوف يملك قلبه ويسلبه قواه ، ولكن كما يكفُّ المنهبي عن الفعل ، لا تخونه في تعاطيه قُوَّة . وذلك أن العاقل من حيث الشرع منهيٌّ عن أن يهلك نفسه ، أتري أن البطل الكمي إذا عَدِم سلاحاً يقاتل به ، فلم ينهض إلى العدوِّ ، كان فاقداً شجاعته وبأسه ، ومبتبرئاً من التَّجَلِّدِ التي يُعرَف بها .

٦٢ - ثم إن الفرق بين هذا الضرب وبين الأول أن الاشتراك ههنا في الفرق بين الضربين من الاستعارة

صفة توجد في جنسين مختلفين ، مثل أن جنس الإنسان غير جنس الشمس ، وكذلك جنسه غير جنس الأسد ، وليس كذلك « الطيران » و « جرى الفرس » ، فإنهما جنس واحد بلا شبهة ، وكلاهما مُرورٌ وقطعٌ للمسافة . وإنما يقع الاختلاف بالسرعة ، وحقيقة « السرعة » قلةُ تحلُّلِ السكون للحركات ، وذلك لا يوجبُ اختلافًا في الجنس .

ردُّ اعتراض

٦٣ - فإن قلت : فإذاً لا فرق بين استعارة « طار » للفرس وبين استعارة « الشفة » للفرس ، فهلاً عددت هذا في القسم اللفظي غير المفيد ؟ ثم إنك إن اعتذرت بأن في « طار » خصوصَ وصيفٍ ليس في « عدا » و « جرى » ، فكذلك في « الشفة » خصوصُ وصيفٍ ليس في « الجحفة » .

= فالجواب : إنني لم أعدّه في ذلك القسم ، لأجل أنّ خصوص الوصف الكائن في « طَارَ » مُراعَى في استعارته للفرس ، ألا تُرَاك لا تقوله في كل حال ، بل في حالٍ مخصوصة . وكذا « السباحة » ، لأنك لا تستعيرها للفرس في كل أحوال جَرِيه . نعم ، وتأتى أن تعطّيها كُلَّ فرس ، فالقَطُوفُ البليدُ لا يوصف بأنه سابح . (١)

وأما استعارة آسِمٍ لعضو نحو « الشفة » و « الأنف » فلم يُراعَ فيه خصوص الوصف . ألا ترى أن العجاج لم يرد بقوله : « ومَرَسِنًا مُسْرَجًا » ، (٢) أن يشبّه أنف المرأة بأنف نوع من الحيوان ، لأن هذا العضو من غير الإنسان لا يوصف بالحسن ، كما يكون ذلك في العين والجيد . وهكذا استعارة « الفَرَسِين » للشاة في قول عائشة رضی الله عنها : « وَلَوْ فَرَسِينَ شَاةٍ » ، (٣) وهو

(١) « الفرسُ القَطُوفُ » ، البطيء المتقارب الخطو ، يَقْطِفُ في عدوه .

(٢) مضي في رقم : ٢٦ .

(٣) حديث عائشة رضی الله عنها ، تمامه : « يا نساء المؤمنین ، تهادوا ولو فرسین شاةً ، فإنه ينبت المودة ويذهب الضغائن » ، ولم أقف على من ذكره بتمامه غير الإمام ابن حجر في (فتح الباری ٥ : ١٤٥) في شرح حديث أبي هريرة الآتي بعد . وحديث عائشة هذا ذكره ابن حجر أيضًا في (تلخيص الحبير ، في أول كتاب : الهبة) مختصرًا وقال : « هو من أحاديث الشهاب ، ومداره على محمد بن عبد النور ، عن أبي يوسف الأعشى » عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها . والراوى له عن محمد (بن عبد النور) هو أحمد بن الحسن المقرئ ، دُنَيْس ، قال الدارقطني ، ليس بثقة . وقال ابن طاهر : « لا أصل له عن هشام » ، والحديث في الشهاب ١ : ٣٨٣ ، وقال المعلق عليه : « آفة الحديث أبو يوسف الأعشى ، واسمه يعقوب بن محمد بن عبيد الكوفي . قال أبو الفتح الأزدي : كَذَّابٌ ، رجل سوء » . أما الحديث الصحيح المتفق عليه ، فهو حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « يا نساء المسلمات ، لا تحقرن جارةً لجارتيها ولو فرسین شاةً » ، رواه البخاري في أول الكتاب الهبة (الفتح ٥ : ١٤٥) ، وفي كتاب الأدب : « باب لا تحقرن جارة لجاتها » (الفتح ١٠ : ٣٧٢) ورواه مسلم في كتاب الزكاة ، « باب الحث على الصدقة ولو بالقليل » .

و « الفَرَسِين » عُظْمٌ قليل اللحم ، وهو للبعير موضع الحافر للفرس ، ويطلق على الشاة مجازًا .

للبعير في الأصل = ليس لأن يشبه هذا العضو من الشاة به من البعير ، كيف ولا شبه هناك . وليس إذن في مجيء « الفرسين » بدل « الظلف » أمر أكثر من العضو نفسه .

٦٣ - ضرب ثالث ، وهو الصميم الخالص من « الاستعارة » . وحده الضرب الثالث وهو صميم - الاستعارة

أن يكون الشبه مأخوذاً من الصور العقلية ، وذلك كاستعارة « النور » للبيان والحجة الكاشفة عن الحق ، المزيله للشك النافية للريب ، كما جاء في التنزيل من نحو قوله عز وجل : (وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ) [سورة الأعراف : ١٥٧] ، وكاستعارة « الصراط » للدين في قوله تعالى : (آهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [فاتحة الكتاب : ٥] ، (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [سورة الشورى : ٥٢] ، فإنك لا تشك في أنه ليس بين « النور » والحجة ما بين « طيران الطائر » و « جرى الفرس » من الاشتراك في عموم الجنس ، لأن « النور » صفة من صفات الأجسام محسوسة ، والحجة كلامٌ = وكذا ليس بينهما ما بين « الرجل » و « الأسد » من الاشتراك في طبيعة معلومة تكون في الحيوان كالشجاعة . فليس الشبه الحاصل من « النور » في البيان والحجة ونحوهما ، إلا أن القلب إذا وردت عليه الحجّة صار في حالة شبيهة بحال البصر إذا صادف النور ، ووُجّهت طلائعه نحوه ، وجال في مصارفه وانتشر ، ^(١) وانبتت في المسافة التي يسافر طرف الإنسان فيها . وهذا كما تعلم شبهة لست تحصل منه على جنس ولا على طبيعة وغريزة ، ولا على هيئة وصورة تدخل في الخلقة ، وإنما هو صورة عقلية .

(١) في الأصول : « جال في معارفه » ، والأجود ما أثبت ، فهو تصحيف ، يريد : حيث ينصرف البصر .

وأعلم أن هذا الضرب هو المنزلة التي تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها ، ويتسع لها كيف شاءت المجال في تفنُّنها وتصرفُها ، وههنا تُخلُص لطيفةً روحانيةً ، فلا يبصرها إلا ذوو الأذهان الصافية ، والعقول النافذة ، والطباع السليمة ، والنفوس المستعدة لأن تُعيى الحكمة ، وتعرف فصل الخطاب .

٦٤ - ولها ههنا أساليب كثيرة ، ومسالك دقيقة مختلفة . والقول الذي يجرى مجرى القانون والقسمة يغمضُ فيها ، إلا أن ما يجب أن تعلم في معنى التقسيم لها أنها على أصول :

أحدها : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواس على الجملة للمعاني المعقولة .

والثاني : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها ، إلا أن الشبه مع ذلك عقلِيٌّ .

والأصل الثالث : أن يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول .

٦٥ - فمثال ما يجرى على (الأصل الأول) ما ذكرت لك من استعارة « النور » للبيان والحجة ، فهذا شبهٌ أُخذ من محسوس لمعقول ، ألا ترى أن « النور » مشاهدٌ محسوس بالبصر ، والبيان والحجة مما يؤدِّيه إليك العقل من غير واسطة من العين أو غيرها من الحواس . وذلك أن الشبه ينصرف إلى المفهوم من الحروف والأصوات ، ومدلول الألفاظ هو الذي ينور القلب لا الألفاظ . هذا و« النور » يستعار للعلم نفسه أيضاً والإيمان ، وكذلك حكم « الظلمة » ، إذا استعيرت للشبهة والجهل والكفر ، لأنه لا شبهة في أن الشبه والشكوك من المعقول ،

مثال الأصل الأول
من الاستعارة

ووجه التشبيه أن القلب يحصل بالشبهة والجهل ، في صفة البصر إذا قيده دُجى الليل فلم يجذ منصرفاً = وإن استعيرت للضلالة والكفر ، فلأن صاحبهما كمن يسعى في الظلمة فيذهب في غير الطريق ، وربما دُفع إلى هلك وتردى في أهوية^(١) .

ومن ذلك استعارة « القسطناس » للعدل ونحو ذلك من المعاني المعقولة التي تُعطى غيرها صفة الاستقامة والسداد ، كما استعاره الجاحظ في فصل يذكر فيه علم الكلام ،^(٢) فقال : « وهو العيار على كل صناعة ، والزمام على كل عبارة ، والقسطناس الذي به يُستبان نقصان كل شيء ورُجحانه ، والراووق الذي به يُعرف صفاء كل شيء وكدره » .^(٣)

وهكذا إذا قيل في النحو : « إنه ميزان الكلام ومعياره » ، فهو أخذ شبيه من شيء هو جسم يُحس ويشاهد ، لمعنى يُعلم ويُعقل ولا يدخل في الحاسة ، وذلك أظهر وأبين من أن يُحتاج فيه إلى فضل بيان .

وأما تفننه وسعته وتصرفه من مرضى ومسخوط ، ومقبول ومرذول ، فحق الكلام فيه بعد أن يقع الفراغ من تقرير الأصول .

٦٦ - ومثال (الأصل الثاني) ، وهو أخذ الشبه من المحسوس
مثال الأصل الثاني
من الاستعارة

(١) « الأهوية » والسهوة والهوة والهاوية ، كل فرجة بين شيئين ، كما بين أسفل البيت إلى أعلاه ، وأسفل البئر إلى أعلاها .

(٢) هو في رسائل الجاحظ ٤ : ٢٤٤ ، بعنوان : « من كتابه في صناعة الكلام » .

(٣) « الراووق » ، الذي يُروَّق به الشراب ويُصنّفى .

للمحسوس ، ثم الشبهُ عَقْلِيٌّ ، قولُ النبي ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ » ،^(١) الشبه مأخوذ للمرأة من النبات كما لا يخفى وكلاهما جسمٌ ، إلا أنه لم يُقصد بالتشبيه لونُ النبات وخصرته ، ولا طعمه ولا رائحته ، ولا شكله وصورته ، ولا مشاكل ذلك = ولا ما يسمَّى طبعًا كالحرارة والبرودة المنسويتين في العادة إلى العقاقير وغيرها مما يُسخَّن بدن الحيوان ويَبْرُدُ محصوله فيه ، ولا شيء من هذا الباب = بل القصدُ شَبَهٌ عَقْلِيٌّ بين المرأة الحسناء في المنبتِ السوء ، وبين تلك الثابتة على الدمنة ، وهو حُسْنُ الظاهر في رأى العين مع فساد الباطن ، وطيبُ القرع مع خبث الأصل .

وكأنهم إذا قالوا : « هو عَسَلٌ إذا ياسرته ، وإن عَاسرته فهو صَابٌ » ،^(٢)

[من الرمل]

كما قال :

عَسَلُ الْأَخْلَاقِ مَا يَاسِرْتُهُ فَإِذَا عَاسِرْتِ دُقَّتِ السَّلْعَا^(٣)

(١) تمام الحديث : « قيل : وما خضراء الدمن ؟ قال : المرأة الحسناء في منبتِ السوء » ، وهو من حديث الواقدي ، عن يحيى بن سعيد بن دينار ، عن أبي وجزة يزيد بن عبيد الشاعر ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدرى ، وخرجه ناشر كتاب « أمثال الحديث للرامهرمزي » : ١٨٨ ، قال : « قال السخاوى : رواه الدارقطنى في الأفراد ، والرامهرمزي ، والعسكرى في الأمثال ، وابن عدى في الكامل ، والقضاعى في مسند الشهاب ، والخطيب في إيضاح اللبس ، والدليمى ، كلهم من حديث الواقدي » : والحديث ضعيف جدًا ، كما قال ناشر مسند الشهاب ٢ : ٩٦ ، رقم : ٦٢٢ .

و« الدمن » جمع « دمنة » ، وهو بعر الماشية وما اختلط به من الطين . شبه المرأة بما ينبث في الدمن من الكلال ، يُرى له غصارة ، وهو وبيء المرعى ، منتن الأصل .

(٢) « ياسرته » و« عاسرته » من اليسر والعسر ، و« الصاب » : عصارة شجر مرّ ، وهو أيضًا شجرٌ إذا اعتَصِرَ خرج منه كهيفة اللبن ، وربما نزلت منه نزية ، أى قطرة ، فتقع في العين ، كأنها شهاب نازر ، وربما أضعف البصر ، وإذا دقت فهو شديد المرارة .

(٣) لم أقف عليه ، و« السَّلْعَا » كالصاب ، شجر مرّ إذا عصرته .

فالتشبيه عقلي ، إذ ليس الغرض الحلاوة والمرارة اللتين تصفهما لك المذاقة ويحسُّهما الفم واللسان ، وإنما المعنى أنك تجد منه في حالة الرضى والموافقة ما يملؤك سروراً وبهجة ، حسب ما يجد ذائق العسل من لذة الحلاوة = وبهجم عليك في حالة السخط والإباء ما يشدد كراهتك ويكسبك كربة ، ويجعلك في حال من ينوق المرَّ الشديد المرارة . وهذا أظهر من أن يخفى .

= ومن هذا الأصل استعارة « الشمس » للرجل تصفه بالنباهة والرفعة والشرف والشهرة وماشاكل ذلك من الأوصاف العقلية المحضة التي لا تلابسها إلا بغريزة العقل ، ولا تعقلها إلا بنظر القلب .

٦٧ - ويظهر من ههنا (أصل آخر) وهو أن اللفظة الواحدة تستعار أصل آخر في اللفظة

المستعارة

على طريقين مختلفين ، ويُذهب بها في القياس والتشبيه مذهبين ، أحدهما يُفضى إلى ما تناله العيون ، والآخر يُؤمى إلى ما تُمثله الظنون .

ومثال ذلك قولك : « نجوم الهدى » ، تعنى أصحاب رسول الله ﷺ ورضى عنهم ، فإنه استعارة توجب شَبَّهاً عقلياً ، لأن المعنى أن الخلق بعد رسول الله ﷺ اهتدوا بهم في الدين كما يهتدى السارون بالنجوم ، وهذا الشبه باقٍ لهم إلى يوم القيامة ، فبالرجوع إلى علومهم وآثارهم وفعالهم وهديهم تُنال النجاة من الضلالة ، ومن لم يطلب الهدى من جهتهم فقد حُرِم الهدى ووقع في الضلال ، كما أن من لم ينظر إلى النجوم في ظلام الليل ولم يتلقَ عنها دلالتها على المسالك التي تُفضى إلى العمارة ومعادن السلامة وخالفها ، وقع في غير الطريق ، وصار بتركة الاهتداء بها إلى الضلال البعيد ، والهلك المبيد .

فالقياص على النجوم في هذا ، ليس على حد تشبيه المصاييح بالنجوم ، أو النيران في الأماكن المتفرقة ، لأن الشبه هناك من حيث الحس والمشاهدة ، لأن القصد إلى نفس الضوء واللمعان ، والشبه ههنا من حيث العقل ، لأن القصد إلى مقتضى ضوء النجوم وحكمه وعائده ، ثم ما فيها من الدلالة على المنهاج ، والأمن من الزيغ عنه والاعوجاج ، والوصول بهذه الجملة منها إلى دار القرار ومحل الكرامة = نسأل الله تعالى أن يرزقنا ذلك ، ويُديم توفيقنا للزوم ذلك الاهتداء ، والتصرف في هذا الضياء ، إنه عز وجل ولي ذلك والقادر عليه .

٦٨ - وما لا يكون الشبه فيه إلا عقلياً ، قولنا في أصحاب رسول الله

الشبه العقلي في
الاستعارة

ﷺ « ملح الأنام » ، وهو مأخوذ من قوله عليه السلام : « مثل أصحابي كمثل الملح في الطعام ، لا يصلح الطعام إلا بالملح » ،^(١) قالوا : فكان الحسن رحمة الله عليه يقول : « فقد ذهب ملحنا ، فكيف نصنع ؟ » .

فأنت تعلم أن لا وجه ههنا للتشبيه إلا من طريق الصورة العقلية ، وهو أن الناس يصلحون بهم كما يصلح الطعام بالملح ، والشبه بين صلاح العامة بالخاصة وبين صلاح الطعام بالملح ، لا يتصور أن يكون محسوساً . وينطوي هذا التشبيه على وجوب موالة الصحابة رضي الله عنهم ، وأن تُمزج محبتهم بالقلوب والأرواح ،^(٢) كما تُمزج الملح بالطعام ، فباتحاده به ومدخلته لأجزائه يطيب طعمه ، وتذهب عنه وحماته ، ويصير نافعا مغذيا ، كذلك بمحبة الصحابة رضي الله عنهم تصلح الاعتقادات ، وتنتفي عنها الأوصاف المذمومة ، وتطيب وتغذو

(١) هذا الخبر في الجامع الكبير للسيوطي . في مسند أبي يعلى ، من حديث أنس ، وذكره الهيثمي

في مجمع الزوائد ١٠ : ١٨ وقال : « رواه أبو يعلى والبخاري بنحوه ، وفيه إسماعيل بن مسلم ، وهو ضعيف » .

(٢) في مطبوعة ريتير : وأن تُمزج الملح محبتهم ، وزيادة ، « الملح » سهواً .

القلوب ، وتُنَمَّى حياتها ، وتُحَفَظُ صحتها وسلامتها ، وتَقِيها الرِّيْعَ والضلالَ والشكَّ والشبهةَ والحيرةَ ، وما حُكِّمَهُ في حال القلب من حيث العقل ، حُكْمُ الفساد الذي يعرض لمزاج البدن من أكل الطعام الذي لم يُصْلَحْ بالملح ، ولم تتَفِ عنه المضار التي من شأن الملح أن يُزيلها ، وعلى ذلك جاء في صفتهم أن : « حُبُّهُمْ إِيمَانٌ وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ » . ^(١) هذا ، ولا معنى لصلاح الرَّجُلِ بالرجل ، إلا صلاح نِيَّتِهِ واعتقاده ، ومحال أن تصلح نيتك واعتقادك بصاحبك وأنت لا تراه مَعْدِنَ الخَيْرِ وَمَعَانَهُ ، ^(٢) وموضع الرُّشْدِ ومكانه ، ومن علمته كذلك ، ما زججتك محبته لا محالة ، وسيط. وُدُّهُ بلحمك ودمك ، ^(٣) وهل تحصل من المحبة إلا على الطاعة والموافقة في الإرادة والاعتقاد ، قياسه قياس الممازجة بين الأجسام ، ألا تراك تقول : « فلان قريب من قلبي » ، تريد الوفاق والمحبة .

٦٩ - وعلى هذه الطريقة جرى تمثيل « النحو » في قولهم : « النحو في

تمة القول في الشبه
العقل

الكلام ، كالملاح في الطعام » ، إذ المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد ، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه ، من الإعراب

(١) كأنه يعنى حديث أنس رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار » رواه البخارى في كتاب الإيمان : « باب علامة الإيمان حب الأنصار » ، (فتح البارى ١ : ٥٩) قال ابن حجر في شرحه : « وهذا جار باطراة في أعيان الصحابة ، لتحقيق مشترك الإكرام ، لما لهم من حسن الغناء في الدين » .

(٢) « المَعْدِنُ » في الأصل ، هو المكان الذى يثبت فيه الناس ، لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه شتاءً ولا صيفاً . و« معدن » الذهب والفضة ، سُمِّيَ كذلك لإثبات الله فيه جوهرهما ، وإثباته إياه في الأرض ، وهو الذى نسميه اليوم « المنجم » . و« المَعَانُ » ، المنزل والمُسْتَقَرَّ .

(٣) « السَّوْطُ » ، خلط الشيء ببعضه ببعض ، « ساطله يسوطه » ، خلطه ومزجه .

والترتيب الخاصّ ، كما لا يُجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه ، وهى التغذية ، ما لم يُصلح بالملح .

فأما ما يتخيّلونه من أن معنى ذلك : أن القليل من النحو يُغنى ، وأن الكثير منه يُفسد الكلام كما يُفسد الملح الطعام إذا كثّر فيه ، فتحريف ، وقول بما لا يتحصّل على البحث ، وذلك أنه لا يُتصوّر الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام . ألا ترى أنه إذا كان من حكمه في قولنا : « كان زيدٌ ذاهباً » ، أن يُرفع الاسم ويُصَبّ الخبر ، لم يخلُ هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد ، فإن وُجد فقد حصل النحو في الكلام ، وعدلَ مزاجه به ، ونفى عنه الفساد ، وأن يكون كالطعام الذى لا يَغذو البدن = وإن لم يوجد فيه فهو فاسدٌ كائن بمنزلة طعام لم يُصلح بالملح ، فسامعه لا ينتفع به بل يستضرُّ ، لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه ، كما يوجبه الكلام الفاسد العارى من الفائدة .

= وليس بين هاتين المنزلتين واسطة يكون استعمال النحو فيها مذموماً . وهكذا القول في كلّ كلام ، وذلك أن إصلاح الكلام الأول بإجرائه على حكم النحو ، لا يُغنى عنه في الكلام الثانى والثالث ، حتى يُتوهم أن حصول النحو في جملة واحدة من قصيدة أو رسالة يُصلح سائر الجمل ، وحتى يكون أفراد كل جملة بحكمها منه تكريراً له وتكثيراً لأجزائه ، فيكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية .

= وكذلك لا يُتصور في قولنا : « كان زيد منطلقاً » ، أن يتكرّر هذا الحكم ويتكرّر على هذا الكلام ، فيصير النحو كذلك موصوفاً بأن له كثيراً هو مذمومٌ ، وأن المحمود منه القليل . وإنما وزّانه في الكلام وزّان وقوف لسان الميزان

حتى يُنبىء عن مساواة ما في إحدى الكفتين [ما في] الأخرى ، ^(١) فكما لا يُتصور في تلك الصفة زيادةً ونقصان ، حتى يكون كثيرها مذموماً وقليلها محموداً ، كذلك الحكم في الصفة التي تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو ووُزْنِه بميزان ، فقول أبي بكر الخوارزمي :

وَالْبُغْضُ عِنْدِي كَثْرَةُ الْإِعْرَابِ . ^(٢)

كلامٌ لا يُحصل منه على طائل ، لأنَّ الإعراب لا يقع فيه قلة وكثرة ، إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة ، وإن اعتبرنا الجُمْلَةَ الكَثِيرَةَ وجعلنا إعراب هذه الجملة مضمومًا إلى إعراب تلك ، فهي الكثرة التي لا بدَّ منها ، ولا صلاح مع تركها ، والخليقُ بِالْبُغْضِ مَنْ ذَمَّهَا = وإن كان أراد نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلَكًا أَبُو أُمَّه حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ ^(٣)

وما كان من الكلام معقداً موضوعاً على التأويلات المتكلفة ، فليس ذلك بكثرة وزيادة في الإعراب ، بل هو بأن يكون نَقْصًا له ونقصاً أولى ، لأنَّ « الإعراب » هو أن يُعرب المتكلم عما في نفسه ويبيّنه ويوضِّح الغرض ويكشف اللبس ، والواضعُ كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير زائلٌ عن الإعراب ، زائغٌ عن الصواب ، متعرِّضٌ للتلبس والتعمية . فكيف يكون ذلك كثرةً في الإعراب ؟ إنما هو كثرةُ عنايةٍ على من رام أن يرده إلى الإعراب ، لا كثرةُ الإعراب .

(١) ما بين القوسين : زيادة يقتضها السياق .

(٢) من أرجوزة له ذكر بعضها الثعالي في تيممة الدهر ٤ : ٢٢٦ (مطبعة الصاوى) .

(٣) مضى في رقم : ١٨ .

= وهذا هو كالاغراض على طريق شجون الحديث ، ويحتاج إليه في أصل كبير ، وهو أن من حق العاقل أن لا يتعدى بالتشبيه الجهة المقصودة ، ولا سيما في العقليات . وأرجع إلى النسق .

٧٠ - مثال (الأصل الثالث) ، وهو أخذ الشبه من المعقول للمعقول .

الأصل الثالث ، أخذ الشبه من المعقول للمعقول

أول ذلك وأعمه تشبيه الوجود من الشيء مرة بالعدم ، والعدم مرة بالوجود .

أما الأول : فعلى معنى أنه لما قل في المعاني التي بها يظهر للشيء قدر ، ويصير له ذكر ، صار وجوده كلاً وجود .

وأما الثاني : فعلى معنى أن الفاني كان موجوداً ثم فقد وعدم ، إلا أنه لما خلف آثاراً جميلة تحيي ذكره ، وتديم في الناس اسمه ، صار لذلك كأنه لم يعدم .
وأما ما عدهما من الأوصاف فيجىء فيها طريقان :

أحدهما : هذا ، وذلك في كل موضع كان موضوع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة ، وإن كانت موجودة ، لخلوها مما هو ثمرتها والمقصود منها ، والذي إذا تحل منه لم تستحق الشرف والفضل .

تفسير هذا : أنك إذا وصفت الجاهل بأنه « ميئ » ، ^(١) وجعلت

(١) في مطبوعتي رشيد رضا ويرتر : « أنك و صفت الجاهل » ، ولا بد من زيادة « إذا » ليستقر مدب السياق .

« الجهل » كأنه موتٌ ، على معنى أن فائدة الحياة والمقصود منها هو « العلم » و « الإحساس » ، فمتى عَدَمَهُمَا الحَيُّ فكأنه قد خرج عن حُكْم الحَيِّ ، ولذلك جُعِل التَّوْم موتًا ، إذ كان النَّائِم لا يشعر بما محضرتَه ، كما لا يشعر المَيِّت .

والدرجة الأولى في هذا أن يقال : « فلان لا يعقل » و « هو بهيمة » و « حمار » وما أشبه ذلك ، مما يحطُّه عن معاني المعرفة الشريفة ، ثم أن يقال : « فلان لا يعلم ولا يَفْقَهُ ولا يحسّ » ، فَيُنْفَى عنه العلم والإحساس جملةً لضعف أمره فيه ، وغلبة الجهل عليه ، ثم يُجَعَل التعريضُ تصریحًا فيقال : « هو مَيِّتٌ خارجٌ من الحياة » و « هو حمار » ، توكيدًا وتناهيًا في إبعاده عن العلم والمعرفة ، وتشدُّدًا في الحكم بأن لا مطمع في انحسار غَيَاةِ الجهل عنه ، ^(١) وإفاقتَه مما به من سَكْرَةِ العَيِّ والغَفَلَةِ = وأن يُوَثِّر فيه الوعظ والتنبية .

ثم لما كان هذا مستقرًّا في العادة ، أعنى جَعَلَ الجاهِل مَيِّتًا ، خرج منه أن يكون المستحقُّ لصفة الحياة هو العالم المتيقظ لوجه الرُّشد . ثم لما لم يكن علمٌ أشرف وأعلى من العلم بوحداية الله تعالى ، وبما نزلَه على النبي ﷺ ، جُعِل مَنْ حصل له هذا العلم بعد أن لم يكن ، كأنه إنما وجد الحياة وصارت صفةً له ، مع وجود نور الإيمان في قلبه ، وجُعِل حالته السابقة التي خلا فيها من الإيمان كحالة الموت التي تُعَدَم معه الحياة ، وذلك قوله تعالى : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ) [سورة الأنعام : ١٢٢] ، وأشباه ذلك .

ومن هذا الباب قولهم : « فلان حيٌّ » و « حيُّ القلب » يريدون أنه ثاقبُ الفهم جيّد النظر ، مستعدٌّ لتمييز الحق من الباطل فيما يرد عليه ، بعيدٌ من الغفلة

(١) « الغياية » ، يباين ، كلُّ شيء أظل الإنسان فوق رأسه ، كالسحابة والعبرة والظل .

التي كالموت = ويذهبون به في وجه آخر ، وهو أنه حركٌ نافذٌ في الأمور غير بطيء النهوض ، ^(١) وذلك أن هذه الأوصاف من أمارات الصحة واعتدال المزاج وتوقد نار الحياة ، وهذا يصلح في الإنسان والبهيمة ، لأنه تعريض بالقدرة والقوة . والمذهب الأول إشارة إلى العلم والعقل ، وكلتا الصفتين = أعنى القدرة والعلم = مما يشرف به الحي ، وما يضادّه الموت وينافيه .

ولما كان الأمر كذلك صار إطلاق « الحياة » مرةً عبارةً عن العلم ، وأخرى عن القدرة ، وإطلاق الموت إشارةً إلى عدم القدرة وضعفها تارةً ، وإلى عدم العلم وضعفه أخرى .

والقول الجامع في هذا : أن تنزيل الوجود منزلة العدم إذا أريد المبالغة في حطّ الشيء والوضع منه وخروجه عن أن يُعتدَّ به ، كقولهم : « هو والعدم سواء » = ^(٢) معروفٌ متمكن في العادات ، وربما دعاهم الإيغال وحُبُّ السرف إلى أن يطلبوا بعد العدم منزلةً هي أدون منه ، حتى يقفوا في ضرب من التهوس ، كقول أبي تمام :

[من البسيط]

وَأَنْتَ أَنْزَرُ مِنْ لَا شَيْءَ فِي الْعَدَمِ . ^(٣)

[من الكامل]

وقال أيضاً :

هَبْ مَنْ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ حِجَابَهُ مَا بَالُ لَا شَيْءٍ عَلَيْهِ حِجَابٌ ^(٤)

(١) يقال : « غلامٌ حركٌ » ، بفتح الحاء وكسر الراء ، خفيفٌ ذكيٌ .

(٢) السياق : « أن تنزيل الوجود ... معروفٌ ... » .

(٣) في ديوانه ، وصدوره :

أَفَى تَنْظِمُ قَوْلَ الزُّورِ وَالْفَنَدِ .

(٤) هو في ديوانه .

[من البسيط]

وقال ابن نُبَيْتَةَ :

مَا زِلْتُ أَعْطِفُ أَيَّامِي فَنَمْنَحُنِي نَيْلًا أَدَقَّ مِنَ الْمَعْلُومِ فِي الْعَدَمِ^(١)

إثبات المزية على
المبالغة وتفاوت طرقها

٧١ - ويتفرع على هذا إثبات الفضيلة للمذكور بإثبات اسم الشيء

له ، ويكون ذلك على وجهين :

أحدهما : أن تريد المدح وإثبات المزية والفضل على غاية المبالغة ، حتى لا تحصل عليه مزيدًا . فإذا أردت ذلك جعلت الإثبات كأنه مقصور عليه لا يُشارك فيه ، وذلك قولك : « هذا هو الشيء وما عداه فليس بشيء » ، أى : إن ما عداه إذا قيس إليه صغر وحقر حتى لا يدخل في اعتداد ، وحتى يكون وجدانه كفقده ، فقد نزلت الوجود فيمن عدا المذكور منزلة العدم .

= وإما أن يكون التفضيل على توسط ، ويكون القصد الإخبار بأنه غير ناقص على الجملة ، ولا مُلغى منزل منزلة المعلوم ، وذلك قولك : « هذا شيء » ، أى : داخل في الاعتداد .

وفي هذه الطريقة أيضًا تفاوت ، فإنك تقول مرة : « هذا إمّا لا ،^(٢) شيء » ، تريد أن تقول : إن الآخر ليس بشيء ولا اعتداد به أصلاً . وتقول أخرى : « هذا شيء » ، تريد : شيء له قدرٌ وخطر . وتجري لك هذه الوجوه في أسماء الأجناس كلها تقول : « هذا هو الرجل ومن عداه فليس من الرجولية في شيء » ،

(١) من أبيات قالها في صباه ، ذكرها التعالبي في بئمة الدهر ٢ : ٣٥٦ .

(٢) « إمّا لا » ، كلمة واحدة ، يقال : « تُحَدِّثُ هَذَا إِمَّا لًا » ، معناه إن لم تأخذ هذا ، فخذ هذا . كأن معناه : إلا يكن ذلك الأمر . وإعراب الكلام : هذا شيء ، إمّا لا ، وتفسير الشيخ بعد ذلك دال عليه .

و « هذا هو الشعر فحسب » ، تبالغ في التفضيل ، وتجعل حقيقة الجنسية مقصورةً على المذكور . وتقول : « هذا رجلٌ » تريد : كاملٌ من الرجال ، لا أن مَنْ عَدَاه فليس برجل على الكمال . وقد تقول : « هذا ، إمّا لا ، رجلٌ » ، ^(١) تريد : يستحقُّ أن يُعدَّ في الرجال ، ويكون قصْدك أن تشير إلى أن هناك واحدًا آخر لا يدخل في الاعتداد أصلًا ، ولا يستحقُّ أسم الرجل .

٧٢ - وإذا كان هذا هو الطريق المهيّج في الوضع من الشيء وترك الاعتداد به ، والتفضيل له والمبالغة في الاعتداد به ، فكل صفتين تضادتا ، ثم أريد نقص الفاضلة منهما ، عبّر عن نقصها باسم ضدها ، فجعلت الحياة العارية من فضيلة العلم والقدرة « موتًا » ، والبصر والسمع = إذا لم ينتفع صاحبهما بما يسمع ويُبصر فلم يفهم معنى المسموع ولم يعتبر بالْمُبْصِرِ أو لم يعرف حقيقته = عمى وصمًا ، ^(٢) وقيل للرجل : « هو أعمى أصمٌ » ، يراد أنه لا يستفيد شيئًا مما يسمع ويُبصر ، فكأنه لم يسمع ولم يبصر . وسواء عبّرت عن نقص الصفة بوجود ضدها ، أو وصفها بمجرد العدم ، وذلك أن في إثبات أحد الضدّين وصفًا للشيء ، نفيًا للضدّ الآخر ، لاستحالة أن يوجد معًا فيه ، فيكون الشّخص حيًّا ميتًا معًا ، أصمًّا سميعًا في حالة واحدة . فقولك في الجاهل : « هو ميتٌ » ، بمنزلة قولك : « ليس بحيّ » ، وأن الوجود في حياته بمنزلة العدم .

التعبير عن نقص
الصفة بوجود ضدها

٧٣ - هذا هو ظاهر المذهب في الأمر والحكم إذا أُطلق القول ، فأما إذا قيّد كقوله : [من السريع]

تفصيل الإثبات

(١) انظر التعليق السالف ص : ٧٧ .
(٢) السياق : فجعلت الحياة العارية ... موتًا ، والبصر والسمع ... عمى وصمًا ، فوار « والبصر والسمع » عاطفة على « فجعلت الحياة ... »

« أَصَمُّ عَمَّا سَاءَهُ سَمِيعٌ »^(١)

فُقِّبَتْ له الصفتان معا على الجملة ، إلا أن مرجع ذلك إلى أن يقال إنه كان يفقد السمع في حال ويعود إليه في حال = أو أنه في حق هذا الجنس فاقد الإدراك مسلوبه ، وفيما عداه كائن على حكم السميع . فلم يثبت له الصمم على الجملة ، إلا للحكم بأن وجود سَمْعِهِ كالعدم ، إلا أن ذلك في شيء دون شيء ، وعلى التقييد دون الإطلاق .

فقد تبين أن أصل هذا الباب تنزيل الموجود منزلة المعلوم ، لكونه بحيث لا يعتد به وحلوه من الفضيلة .

٧٤ - والطريق الثاني في شبه المعقول من المعقول : أن لا يكون على

الطريق الثاني في شبه
المعقول من المعقول

تنزيل الوجود منزلة العدم ، ولكن على اعتبار صفة معقولة يُتصوَّر وجودها مع ضِدِّ ما استعرت اسمه .

فمن ذلك أن يراد وَصْفُ الأمر بالشدة والصعوبة ، والبلوغ في كونه مكروهاً إلى الغاية القصوى ، فيقال : « لَقِيَ المَوْتَ » ، يريدون لَقِيَ الأمر الأشدَّ الصعب الذي هو في كراهة النَّفْسِ له كالموت . ومعلوم أن كون الشيء شديداً صعباً مكروهاً صفة معلومة لا تُنافي الحياة ، ولا يُمنَع وجودها معه ، كما يُمنَع وجود المَوْتِ مع الحياة . ألا ترى أن كراهة الموت موجودة في الإنسان قبل

(١) هو رجز موضوع في الأمثال (جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري) وغيرها ، واللسان

(صمم) ، وأمالى الشجرى ١ : ٦٤ وقال : « فوصف المملوح بالصمم ، مع وصفه له بسميع ، وهو اللفظ الموضوع للمبالغة في السمع » ، قال صاحب اللسان : « يتصام عما يسنؤه وإن سمعه ، فكان كأنه لم يسمع » .

حصوله ، كيف وأكره ما يكون الموت إذا صَفَتْ مشاعر الحياة ، وَخَصِيصَتْ مسارح اللذات . فكلما كانت الحياةُ أمكن وأتمّ ، كانت الكراهة للموت أقوى وأشدّ ، ولم تخفّ كراهته على العارفين إلا لرغبتهم في الحياة الدائمة الصافية من الشوائب ، بعد أن تزول عنهم هذه الحياة الفانية ويُدرِكهم الموت فيها ، فتصوّرهم لذّة الأمان منه ، قلل كراهتهم له ، كما أن ثقة العالم بما يُعقبه الدواء من الصحة ، تُهَوِّن عليه مرّارته . فقد عبّرت ههنا عن شدّة الأمر بالموت ، واستعرت له من أجلها . والشدّة ومحصولها الكراهة ، موجودة في كل واحد من المستعار له والمستعار منه = فليس التشبيه إذن من طريق الحُكْم على الوجود بالعدم ، وتنزيل ما هو موجود كأنه قد خَلَعَ صفة الوجود . وذلك أن هذا الحكم إنما جرى في تشبيه الجهل بالموت ، وجعل الجاهل ميتاً من حيث كان للجهل ضدّ يُناقى الموت ويضادّه وهو العلم . فلما أردت أن تبالغ في نفى العلم الذي يجب مع نفيه الجهل ، جعلت الجهل موتاً تُؤيس من حصول العلم للمذكور . وليس لك هذا في وصف الأمر الشديد المكروه بأنه موت ، ألا ترى أن قوله : [من السريع]

لا تحسبنّ الموت موت البلي وإنما الموت سؤال الرجال (١)

= لا يفيد أن للسؤال ضدّاً يناقى الموت أو يضادّه على الحقيقة ، وأن هذا القائل قصد بجعل السؤال موتاً نفى ذلك الضدّ ، وأن يُؤيس من وجوده وحصوله ، بل أراد أن في السؤال كراهة ومرارةً مثل ما في الموت ، وأن نفس الحرّ تنفر عنه كما تنفر نفوسُ الحيوان جملةً من الموت ، وتطلبُ الحياة ما أمكن في الخلاص منه .

(١) هذا البيت والذي يليه ، في دلائل الإعجاز : ٢٥٦ ومراجعته هناك .

فإن قلت : المعنى فيه أن السؤال يَكْسِبُ الذُّلَّ وَيَنْفَى العِزَّ ، والذليل كالميت لفقد القدرة والتصرف ، فصار كتسميتهم بحمول الذكر موتاً ، والذكر بعد الموت حياة ، كما قال أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « مات خُزَّانُ المَالِ ، والعلماء باقون ما بقى الدهر ، أعيانهم مَفْقُودَةٌ ، وأمثالهم فى القلوب موجودة » .^(١)

= قلتُ : إني آتسُ أنهم لم يقصدوا هذا المعنى فى السؤال ، وإنما أرادوا الكراهة ، ولذلك قال بعد البيت الذى كتبه :

كِلَاهِمَا مَوْتٌ ، وَلَكِنَّ ذَا أَشَدُّ مِنْ ذَاكَ لُدُّ السُّؤَالِ

٧٥ - هذا ، وليس كل ما يعبر عنه بالموت = لأنه يُكْرَهُ وَيَصْنَعُ ولا يستسلم له العاقل إلا بعد أن تُعَوِّزَهُ الحِيلُ = فإنه يُحْمَلُ هذا المَحْمَلُ ، وينقاد لهذا التأويل ، أترى المتبى فى قوله :

وقد مُتُّ أُمْسٍ بِهَا مَوْتَةٌ وَلَا يَشْتَهَى المَوْتَ مَنْ ذَاقَهُ^(٢)
أراد شيئاً غير أنه لَقِيَ شِدَّةً .

فرق آخر فى تنزيل الوجود منزلة العدم

٧٦ - وأما العبارة عن حمول الذكر بالموت ، فإنه = وإن كان يدخل فى تنزيل الوجود منزلة العدم ، من حيث يقال : إن الخامل لما لم يُدَكَرْ ولم يَبِينْ منه

(١) انظر شرح نهج البلاغة ٤ : ٣١١ ، وفيه : « هلك خُزَّانُ الأموال وهم أحياء » ، وهو أوجد

وأصح معنى .

(٢) هو فى ديوانه ، وقوله : « بها » ، أى بالخمر التى شربها ، قال قبل البيت :

وَجَدْتُ المُدَّامَةَ غَلَّابَةً تُهَيِّجُ للقلبِ أشواقَهُ

تسبىء من المرءِ تَأْدِيئَهُ ولكن تُحَسِّنُ أخلاقَهُ

وَأَنْفَسُ ما للفتى لُبُّهُ وذو اللبِّ يَكْرَهُ إِنْفَاقَهُ

ما يُتحدّث به ، صار كالميت الذى لا يكون منه قول ، بل ولا فعل يدل على وجوده = فليس دخوله فيه ذلك الدخول . وذلك أن الجهل يُنافى العلم وبضاده كما لا يخفى ، والعلم إذا وُجد فقد وُجدت الحياة حتمًا واجبًا ، وليس كذلك حمول الذكر والذكر ، لأنه ليس إذا وُجد الذكر فقد وُجدت الحياة ، لأنك تُحدّث عن الميت بأفعاله التى كانت منه في حال الحياة ، فيتصوّر الذكر ولا حياة على الحقيقة ، ولا يتصوّر العلم ولا حياة على الحقيقة .

٧٧ - وهكذا القول في الطرف الآخر ، وهو تسمية من لا يعلم ميتًا . وذلك أن الموت ههنا عبارة عن عدم العلم وانتفائه ، وعدم العلم على الإطلاق ، حتى لا يوجد منه شيء أصلاً ، وحتى لا يصح وجوده ، يقتضى وجود الموت على الحقيقة . ولا يمكن أن يقال إن حمول الذكر يوجب الموت على الحقيقة . فانت إذن في هذا تُنزّل الوجود منزلة العلم على وجه لا ينصرف إلى الحقيقة ولا يصير إليها ، وإنما يُمثّل ويُخيّل . وأما في الضرب الأول = وهو جعل من لا يعلم ميتًا ومن يعلم هو الحيّ = فإنك تلاحظ الحقيقة وتشير إليها وتحطب في حبلها ، فأعرفه .

...

٧٨ - وأما قولهم في الغنى إذا كان بخيالًا لا ينتفع بماله : « إن غناه فقر » ، فهو في الضرب الأول = أعنى تنزيل الوجود منزلة العلم = لتعزى الوجود مما هو المقصود منه . وذلك أن المال لا يُراد لذاته ، وإنما يُراد للانتفاع به في الوجوه التى تُعدّها العقلاء انتفاعًا ، فإذا حُرِمَ مالكه هذه الجدوى وهذه الفائدة ، فملكه له وعدم الملك سواء . والغنى إذا صُرف إلى المال ، فلا معنى له سوى ملك الإنسان الشيء الكثير منه ، ألا تراه يُذكر مع الثروة فيقال : « غنىٌ مُثْرٍ مُكثِرٍ » ؟ فإذا تبين بالعلة التى مضت أنه لا يستفيد بملكه هذا المال معنى ،

ضرب آخر في تنزيل
الوجود منزلة العلم

وأن لا طائل له فيه ، فقد ثبت أن غناه والفقر سواء ، لأن الفقر أن لا يملك المال الكثير . وأما قول اللؤماء : إن انتفاعه في اعتقاده أنه متى شاء انتفع به ، وما يجد في نفسه من عزة الاستظهار ، وأنه يُهاب ويُكرم من أجله ، فمن أضراب اللئيم ، وقد يُهان ويُذَلُّ ويُعَذَّب بسببه حتى تُنزع الروح دونه .

ثم إن هذا كلامٌ وضعه العقلاء الذين عرفوا ما الانتفاع ، وهذا المخالف لا يُنكر أن الانتفاع لو عدم كان ملكه الآن للمالٍ وعدم ملكه سواءً ، وإنما جاء يتطلب عُذراً ، ويُرجى دون لؤمه سترًا .

ونظيرُ هذا أنك ترى الظالمَ المجترىء على الأفعال القبيحة ، يدعى لنفسه الفضيلة بأنه مديد الباع طويل اليد ، وأنه قادرٌ على أن يلجىء غيره إلى التَّطامن له ، ثم لا يزيدُه احتجاجُه إلا خزيًا وذلًا عند الله وعند الناس ، وترى المصدِّق له في دعواه أذمٌ له وأهجى من المكذِّب ، لأن الذى صدَّقه أيسر من أن ينزع إلى الإنسانية بحالٍ ، والذى كذَّب رجًا أن ينزع عند التنبيه والكشف عن صورة القبيح .

٧٩ - وأما قولهم في « القناعة » إنها الغنى كقوله :

[من البسيط] قولهم في القناعة أنها الغنى

إِنَّ الْقُنُوعَ الْغِنَى لَا كَثْرَةَ الْمَالِ .^(١)

(١) هو محمد بن يسير الحميرى ، والبيت في الموشح : ٢٩٩ ، وقال : « عن محمد بن يزيد المبرد قال : أخطأ محمد بن يسير في قوله :

وَلَوْ قَبِعْتُ أَتَانِي الرِّزْقُ فِي دَعَاةٍ ، إِنَّ الْقُنُوعَ الْغِنَى ، لَا كَثْرَةَ الْمَالِ

لأن القنوع إنما هو السؤال ، والقانع : السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) [سورة الحج : ٣٦] ، فالمعتر الذى يتعرَّض ولا يسأل . يقال : « قَنَعُ يَقْنَعُ قُنُوعًا » ، إذا سأل ، فهو قانع ، لا غير . وإذا رضى قيل : قَنَعُ يَقْنَعُ قَنَاعَةً ، فهو قَنَعٌ وَقَانِعٌ جَمِيعًا .

يريد القناعة ، وكما قال الآخر : [من الكامل]

إِنَّ الْقَنَاعَةَ فَأَعْلَمَنْ غِنَى وَالْحِرْصُ يُورِثُ أَهْلَهُ الْفَقْرًا ^(١)

وجعلهم الكثير المال ، إذا كان شرها حريصا على الازدياد ، فقيرا ، فمما يرجع إلى الحقيقة المحضة . وإن كان في ظاهر الكلام كالتشبيه والتمثيل . وذلك أن حقيقة الغنى هو انتفاء الحاجة ، والحاجة أن تريد الشيء ولا تجده ، والكثير المال إذا كان الحرص عليه غالبا ، والشره له أبدا صاحبا ، كان حاله كحال من به كلب الجوع يأكل ولا يشبع ، أو من به البغر يشرب ولا يروى . ^(٢) فكما إن إصابته من الطعام والشراب القدر الذي يشبع ويروى ، إذا كان المزاج معتدلا والصحة صحيحة ، لا تنفى عنه صفة الجائع والظمان لوجود الشهوة ودوام مُطالبة النفس وبقاء لهيب الظم وجهد العطش . كذلك الكثير المال لا تحصل له صفة الغنى ولا تزول عنه صفة الفقر ، مع بقاء حرصه الذي يُديم له القرم والشره والحاجة والطلب والضجر حين يفقد الزيادة التي يريدها ، ^(٣) وحين يفوته بعض الربح من تجاراته وسائر متصرفاته ، وحتى لا يكاد يفصل بين حاله وقد فاته ما طلب ، وبينها وقد أخذ بعض ماله وغضب . ومن أين تحصل حقيقة الغنى لدى المال الكثير ؟ وقد تراه من يُخله وشحه كالمقيّد دون ما ملكه ، والمغلول اليد يموت صبرا ويعانى بؤسا ، ولا تمتد يده إلى ما يزعم أنه يملكه فينفقه في لذة نفس ، أو فيما يكسب حمدا اليوم وأجرا غدا ، ذاك لأنه عديم كرما يسط أنامله ، وجودا ينصر أمله ، وعقلا يبصره ، وهمّة تمكّنه مما لديه ، وتسلطه عليه ،

(١) لم أقف عليه .

(٢) « البغر » ، بالعين المعجمة محرّكة ، عطشٌ يصيب الإبل فتشرب ولا تروى .

(٣) « القرم » شدة شهوة أكل اللحم .

كما قال البحتري :

وَوَاجِدٌ مَالٍ أَعْوَزَتْهُ سَجِيَّةٌ تُسَلِّطُهُ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْوُجْدِ (١)

فقولهم إِذَنْ : « إن القناعة هي الغنى لا كثرة المال » ، إخبارٌ عن حقيقة نفذتها قضايا العقول ، وصححتها الخبرة والعبرة ، ولكن رب قضية من العقل نافذة قد صارت كأنها من الأمور المتجاوز فيها ، أو دون ذلك في الصحة ، لغلبة الجهل والسفه على الطباع ، وذهاب من يعمل بالعقل ويُذعن له ، وي طرح الهوى ، ويصبو إلى الجميل ، ويأنف من القبيح ، ولذهاب الحياء وبطلانه ، وخروج الناس من سلطانه ، ويأس العاقل من أن يُصادف عندهم ، إن نَبَهُ أو ذَكَرَ ، سمعًا يعي ، وعقلًا يراعى ، فَجَرِيُ « الغنى » على كثرة المال ، و « الْفَقْر » على قلته ، مما يُزيله العُرف عن حقيقته في اللغة . ولما كان الظاهر من حال الكثير المال أنه لا يَعْجِز عن شيء يريد من لذاته وسائر مطالبه ، سُمي المال الكثير « غَنِي » ، وكذلك لَمَّا مَن كان قَلَّ ماله ، عَجَز عن إرادته ، سُمي قلة المال « فقراً » ، فهو من جنس تسمية السبب باسم المسبب ، وإلا فحقيقة « الغنى » انتفاء الاحتياج ، وحقيقة « الفقر » الاحتياج ، والله تعالى الغنى على الحقيقة ، لاستحالة الاحتياج عليه جلّ وتعالى عن صفات المخلوقين .

وعلى ذلك ما جاء في الخبر من أن رسول الله ﷺ قال : « أتدرون من المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا يا رسول الله من لا ذرهم له ولا متاع . قال : المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة بصلاته وزكاته وصيامه ، فيأتي وقد شتم هذا ، وأكل مال هذا ، وقذف هذا ، وضرب هذا ، وسفك دم هنا ، فيعطى هذا من

(١) في ديوانه . و « الوُجْد » ، الغنى واليسار .

حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيْتُ حسناته قبل أن يفنى ما عليه من الخطايا ، أخذ من خطاياهم فطُرحت عليه ، ثم طُرِحَ في النار .^(١)

ذاك أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَّ الحكم في الآخرة . فلما كان الإنسان إنما يُعَدُّ غنياً في الدنيا بما له ، لأنه يجتلب به المسرة ويدفع المضرة ، وكان هذا الحكم في الآخرة للعمل الصالح ، ثبت لا محالة أن يكون الخالي ، نعوذ بالله ، من ذلك ، هو « المفلس » ، إذ قد عَرِيَ مما لأجله يسمَّى الخالي من المال في الدنيا « مفلساً » ، وهو عدم ما يوصله إلى الخير والنعيم ، ويقيه الشر والعذاب ، نسأل الله التوفيق لما يُؤْمِنُ من عقابه .

وإذا كان البَحْثُ والنظر يقتضى أن « الغنى » و « الفقر » في هذا الوجه دالَّان على حقيقة هذا التركيب في اللغة ، كقولك : « غَنَيْتُ عن الشيء » و « آسْتغْنِيْتُ عنه » ، إذا لم تحتج إليه = و « افتقرتُ إلى كذا » ، إذا احتججت إليه = وجب أن لا يعدواها ههنا في المستعار والمنقول عن أصله .

(١) هو من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم ، كتاب البرِّ والصلة والأدب ، « باب تحريم الظلم » ، وفي الصحيح : « قيل أن يُفْضَى ما عليه ، أخذ من خطاياهم » .

فصل

٨٠ - إن قال قائل : إن تنزِيل الوجود منزلة العدم ، أو العدم منزلة الوجود
تمتة القول في تنزِيل
الموجود منزلة العدم

الوجود ، ليس من حديث التشبيه في شيء ، لأن التشبيه أن تُثبت لهذا معنى من معاني ذلك ، أو حُكماً من أحكامه ، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد ، وللحُجَّة حكم الثور ، في أنك تفصل بها بين الحق والباطل ، كما يُفصل بالنور بين الأشياء . وإذا قلت في الرجل القليل المعاني : « هو معدوم » ، أو قلت : « هو والعدم سواء » ، فلست تأخذ له شيئاً من شيء ، ولكنك تنفيه وتُبطل وجوده ، كما أنك إذا قلت : « ليس هو بشيء » أو « ليس برجل » ، كان كذلك . وكما لا يسمَّى أحدٌ نحو قولنا : « ليس بشيء » تشبيهاً ، كذلك ينبغي أن لا يكون قولك : = وأنت تقلل الشيء أخبرت عنه = « معدوم » تشبيهاً . وكذلك إذا جعلت المعدوم موجوداً كقولك مثلاً للمال يذهب ويفنى ويثمر صاحبه ذكراً جميلاً وثناءً حسناً : « إنه باقٍ لك موجود » . لم يكن ذلك تشبيهاً ، بل إنكاراً لقول من نفى عنه الوجود ، حتى كأنك تقول : « عينه باقية كما كانت ، وإنما استبدل بصورة صورةً فصار جمالاً ، بعد ما كان مألأ ، ومكارم ، بعد أن كان دراهم » .

وإذا ثبت هذا في نفس الوجود والعدم ، ثبت في كل ما كان على طريق تنزِيل الصفة الموجودة كأنها غير موجودة ، نحو ما ذكرت من جعل الموت عبارةً عن الجهل ، فلم يكن ذلك تشبيهاً ، لأنه إذا كان لا يُراد بجعل الجاهل ميتاً إلا نفى الحياة عنه مبالغةً ، ونفى العلم والتمييز والإحساس الذي لا يكون إلا مع الحياة ، كان محصوله أنك لم تعتد بحياته ، وترك الاعتداد بالصفة لا يكون تشبيهاً ، إنما هو نفى لها وإنكاراً لقول من أثبتها .

= فالجواب : إن الأمر كما ذكرت ، ولكنني تتبعت فيما وضعته ظاهر الحال ، ونظرت إلى قولهم : « موجود كالمعدوم » ، و« شيء كلاً شيء » ، و« وجود شبيه بالعدم » ، فإن أبيت أن تعمل على هذا الظاهر لم أضايق فيه ، إلا أن من حَقَّق أن تعلم أنه لا غِنَى بك عن حفظ الترتيب الذي رتبته في إعطاء المعقول اسم معقول آخر = أعني لا بد من أن تعلم أنه يجيء على طريقتين : أحدهما : تنزيل الوجود منزلة العدم ، كما مضى من أن جعل الموت عبارة عن الجهل ، وإيقاع اسمه عليه يرجع إلى تنزيل حياته الموجودة كأنها معدومة ، = والثاني : أن لا يكون هذا المعنى ، ولكن على أن لأحد المعنيين شَبْهًا من الآخر ، نحو أن السؤال يُشبهه ، في كراهته وصُعوبته على نفس الحرّ ، الموت .^(١)

٨١ - وأعلم أني ذكرت لك في تمثيل هذه الأصول الواضح الظاهر القريب المتناول الكائن من قبيل المتعارف في كل لسان ، وما تجد اعترافاً به وموافقةً عليه من كل إنسان ، أو ما يشابه هذا الحدّ ويشاكله ، ويداخل هذا الضرب ويشاركة ، ولم أذكر ما يدق ويغمض ، ويلطف ويعرّب ، وما هو من الأسرار التي أثارتها الصنعة ، وغاصت عليها فكرة الأفراد من ذوى البراعة في الشعر ، لأن القصد إذا كان لتمهيد الأساس ، ووضع قواعد القياس ، كان الأولى أن يُعمد إلى ما هو أظهر وأجلى من الأمثلة ، لتكون الحجّة بها عامّة لا يصرف وجهها بحال ، والشهادة تامّة لا تجد من السامعين غير قبول وإقبال ، حتى إذا تمهدت القواعد ، وأحكمت العرى والمعاهد ، أخذ حينئذ في تتبع ما اخترعته

(١) السياق : « يشبه ... الموت » .

القرائح ، وعمد إلى حل المشكلات عن ثقة بأن هيئت المفاتيح . هذا وفي الاستعارة بعد من جهة القوانين والأصول ، شغل للفكر ، ومذهب للقول ، وخفائيا ولطائف تُبرز من حُجُبها بالرَّفق والتدرّج والتلطُّف والتأني .

ولكني أظنُّ أنَّ الصواب أن أنقل الكلام إلى القول على التشبيه والتمثيل وحقيقتهما والمراد منهما ، خصوصاً في كلام من يتكلم على الشعر ، وتعرّف أهما متساويان في المعنى ، أو مختلفان ، أم جنسهما واحد ، إلا أن أحدهما أخصُّ من الآخر ؟ وأنا أضع لك جملة من القول تبين بها هذه الأمور .

التشبيه والتمثيل^(١)

التشبيه وأقسامه

٨٢ - أعلم أن الشيعين إذا شُبَّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين :

أحدهما : أن يكون من جهة أمرٍ يبيِّن لا يحتاج إلى تأوُّل .

والآخر : أن يكون الشبه محصَّلاً بضرب من التأوُّل .

التشبيه على ضربين

٨٣ - فمثال الأول : تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل ،

نحو أن يشبَّه الشيء إذا استدار بالكرة في وجهه ، وبالحلقة في وجه آخر =

وكالتشبيه من جهة اللون ، كتشبيه الخدود بالورد ، والشعر بالليل ، والوجه بالنهار ،

وتشبيه سيقط النار بعين الديك ، وما جرى في هذا الطريق = أو جمع الصورة

واللون معاً ، كتشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور ،^(٢) والنرجس بمداهن دُرٍّ

حشوهن عقيق^(٣) = وكذلك التشبيه من جهة الهيئة نحو : أنه مستوٍ منتصبٌ

مديدٌ ، كتشبيه قامة الرجل بالرمح ، والقَدُّ اللطيف بالغصن = ويدخل في الهيئة

حال الحركات في أجسامها ، كتشبيه الذهاب على الاستقامة بالسهم السديد ،

ومن تأخذه الأريحية فيهتزُّ بالغصن تحت البارح ،^(٤) ونحو ذلك = وكذلك

تشبيه الشيء بالشيء

من جهة الصورة

والشكل

(١) هذا العنوان من نسخة مطبوعة رشيد رضا .

(٢) انظر ما سيأتى رقم : ٨٨ .

(٣) انظر ما سيأتى رقم : ٨٨ .

(٤) في مطبوعة ريتز « تحركة ريح » ، وأثبت ما في إحدى نسخ ريتز ، ومطبوعة رشيد رضا ،

وهو يشير إلى قول أبي الشعثب العبسي في صفة ولده رباط .

وتأخذه عند المكارم هزة كما اهتزاز تحت البارح العُصن الرطب =

كل تشبيه جَمَعَ بين شيئين فيما يدخل تحت الحواس ، نحو تشبيهك صوت بعض الأشياء بصوت غيره ، كتشبيه أطيظ الرجل بأصوات الفراريج ،^(١) كما قال :
[من البسيط]

كأنَّ أصواتَ ، من إيغالهنّ بنا ، أواخرِ الميسِّ إنقاضُ الفراريجِ^(٢)

تقدير البيت : « كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا » ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : « من إيغالهن » = وتتشبيه صرّيف أنياب البعير بصياح البوازي ،^(٣) كما قال :
[من الطويل]

كأنَّ علَى أنيابها كُلُّ سُحْرَةٍ صياحِ البوازي من صرّيف اللوائك^(٤)

وأشبه ذلك من الأصوات المشبهة له = وتتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعسل والسُّكَّر = وتشبيه اللين الناعم بالحزّ ، والحشن بالمسح ،^(٥) أو رائحة بعض الرياحين برائحة الكافور = أو رائحة بعضها ببعض كما لا يخفى . وهكذا التشبيه من جهة الغريزة والطباع ، كتشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة ، وبالذئب في النكْر . والأخلاق كلّها تدخل في الغريزة نحو السخاء والكرم واللوم ،

= « البراح » الريح الحارة (انظر الكامل ١ : ٢٤٥ ، طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) .

(١) « أطيظ الرجل » صوت الرحل الجديد من ثقل ما يعمل .

(٢) هو لذى الرمة في ديوانه . و« الميس » ، شجر تعمل منه الرحال ، ويعنى الرحال نفسها .

و« أنقضت الدجاجة إنقاضاً » ، صوت ، وصوتها هو « النقيض » .

(٣) « الصرّيف » صوت ناب البعير أو الناقة إذا حرّقه ، أى صلّ أحد نايه بالآخر فصار له صوت . وصرّيف ناب الناقة يدلّ على كلالها . وصرّيف ناب البعير على علّمته وشهوته الضراب ...

و« البوازي » جمع « باز » ، وهو ضرب من الصقور يصاد به .

(٤) هو لذى الرمة في ديوانه . و« السُّحْرَة » و« السُّحْر » من ثلث الليل الآخر إلى طلوع

الفجر . و« اللوائك » جمع « لائكة » و« لائكة » ، وهو أهون المضع ، أو مضع الشيء الصلب تديره في

فمك . يعنى النوق وقد كلت وتعبت وصكّت أنيابها ، فيسمع لها صرّيف .

(٥) « المسح » ، الكساء من الشَّعر الحشن .

وكذلك تشبيه الرجل بالرجل في الشدة والقوة وما يتصل بهما .

فالشبه في هذا كله يَبِينُ لا يجرى فيه التأول ، ولا يُفْتَقَرُ إليه في تحصيله .
وأى تأول يجرى في مشابهة الخد للورد في الحمرة ، وأنت تراها ههنا كما تراها
هناك ؟ وكذلك تعلم الشجاعة في الأسد كما تعلمها في الرجل .

٨٤ - ومثال الثاني : وهو الشبه الذى يَحْصُلُ بضرب من التأول ،
كقولك : « هذه حُجَّةٌ كالشمس في الظهور » ، وقد شَبَّهتَ الحجة بالشمس
من جهة ظهورها ، كما شَبَّهتَ فيما مَضَى الشئ بالشئ من جهة ما أردت من
لون أو صورة أو غيرهما . إلا أنك تعلم أن هذا التشبيه لا يتم لك إلا بتأول ،
وذلك أن تقول : حقيقة ظهور الشمس وغيرها من الأجسام أن لا يكون دونها
حجابٌ ونحوه ، مما يحول بين العين وبين رؤيتها ، ولذلك يظهر الشئ لك إذا لم
يكن بينك وبينه حجابٌ ، ولا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب .^(١)

التشبيه الحاصل
بضرب من التأول

ثم تقول : إن الشبهة نظير الحجاب فيما يُدرك بالعقول ، لأنها تمنع
القلب رؤية ما هي شُبَّهة فيه ، كما يمنع الحجاب العين أن ترى ما هو من ورائه .
ولذلك تُوصف الشبهة بأنها اعترضت دون الذى يروم القلب إدراكه ، ويَصْرِفُ
فكره للوصول إليه من صححة حكمٍ أو فساده . فإذا ارتفعت الشبهة وحصل
العلم بمعنى الكلام الذى هو الحجة على صححة ما ادعى من الحكم قيل : « هذا
ظاهر كالشمس » ، أى ليس ههنا مانع عن العلم به ، ولا للتوقف والشك فيه
مَسَاغٌ ، وأن المنكر له إمَّا مدخولٌ في عقله ، أو جاحدٌ مُباهتٌ ، ومُسرفٌ في

(١) في الأصول : « ولذلك يظهر الشئ لك ، ولا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب ، أو لم

يكن بينك وبينه ذلك الحجاب » ، وهو كلام غير مستقيم ، فأصلحته كما ترى .

العناد ، كما أن الشمس الطالعة لا يَشْكُ فيها ذو بصر ، ولا ينكرها إلا مَنْ لا عذر له في إنكاره . فقد آحتجت في تحصيل الشبه الذى أثبتته بين الحجّة والشمس إلى مثل هذا التأول كما ترى .

٨٥ - ثم إن ما طريقه التأول يتفاوت تفاوتاً شديداً ، فمنه ما يقرب تفاوت طريقة التأويل مأخذه ويسهل الوصول إليه ، ويُعطى المَقَادَةَ طَوْعًا ، حتى إنه يكاد يداخل الضرب الأول الذى ليس من التأول فى شيء ، وهو ما ذكرته لك = ومنه ما يُحتاج فيه إلى قدر من التأمل ، ومنه ما يدق ويغمض حتى يُحتاج فى استخراجهِ إلى فضل رويّة ولطيف فكرة .

التشبيه القريب
المأخذ

٨٦ - فمما يُشبهه الذى بدأت به فى قرب المأخذ وسهولة المأتمى ، قولهم فى صفة الكلام : « ألفاظه كالماء فى السلاسة » ، و « كالنسيم فى الرِّقَّة » ، و « كالعسل فى الحلاوة » ، يريدون أن اللفظ لا يستغلق ولا يشتهبه معناه ولا يصعب الوقوف عليه ، وليس هو بغريب وَحَشِيّ يُستكره ، لكونه غير مألوف ، أو ليس فى حروفه تكريرٌ وتناقرٌ يُكدُّ اللسانُ من أجلهما ، فصارت لذلك كالماء الذى يسوغُ فى الحلق ، والنسيم الذى يسرى فى البدن ، ويتخلل المسالك اللطيفة منه ، ويُهدى إلى القلب رَوْحًا ، ويوجد فى الصدر أنشراحًا ، ويُفيد النفس نشاطًا ، وكالعسل الذى يَلدُّ طعمه ، وتَهشُّ النفس له ، ويميل الطبع إليه ، وَيُحِبُّ وروده عليه . فهذا كله تأولٌ ، وردُّ شيء إلى شيء بضرب من التلطف ، وهو أدخل قليلًا فى حقيقة التأول ، وأقوى حالًا فى الحاجة إليه ، من تشبيه الحجّة بالشمس .

٨٧ - وأما ما تقوى فيه الحاجة إلى التأول حتى لا يُعرف المقصود من التشبيه فيه ببديهة السماع ، فنحو قول كعب الأشقرى ، وقد أوفده المهلب على الحجاج ، فوصف له بنيه وذكر مكانهم من الفضل والبأس ، فسأله في آخر القصة قال : « فكيف كان بنو المهلب فيهم ؟ قال : كانوا حُماة السرح نهاراً ، فإذا أَلِيلُوا ففرسان البَيَات . قال : فأَيُّهم كان أنجد ؟ قال : كانوا كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها » .^(١)

فهذا كما ترى ظاهر الأمر في فقره إلى فضل الرفق به والنظر . ألا ترى أنه لا يفهمه حق فهمه إلا من له ذهن ونظر يرتفع به عن طبقة العامة ؟ وليس كذلك تشبيه الحجّة بالشمس ، فإنه كالمشترك البين الاشتراك ، حتى يستوى في معرفته اللبيب اليقظ والمضعوف المغفل ، وهكذا تشبيه الألفاظ بما ذكرت ، قد تجده في كلام العامى .

فأما ما كان مذهبه في اللطف مذهب قوله : « هم كالحلقة » ، فلا تراه إلا في الآداب والحكم الماثورة عن الفضلاء وذوى العقول الكاملة .

(١) قصة كعب بن معدان الأشقرى والحجاج ، في كتاب الكامل للمبرد ٣ : ١٣٤٧ .

(١٣٤٨ ، طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) .

الفرق بين التشبيه والتمثيل^(١)

٨٨ - وإذا قد عرفت الفرق بين الضريين ، فاعلم أن التشبيه عامٌ ،
والتمثيل أحص منه ، فكل تمثيل تشبيه ، وليس كل تشبيه تمثيلاً ، فأت تقول في
قول قيس بن الخطيم :
[من الطويل]

وقد لآح في الصبح الثريا لمن رأى كعنفودٍ مُلاحيةٍ حين نورا^(٢)
= « إنه تشبيه حسن » ، ولا تقول : « هو تمثيل » . وكذلك تقول : « ابنُ
المعتز حسن التشبيهات بديعها » ، لأنك تعنى تشبيهه المبصرات بعضها
ببعض ، وكل ما لا يوجد الشبه فيه من طريق التأول ، كقوله :
[من الطويل]

كأن عيون الترجس الغض حو لها مداهن دُر حشوهن عقيق^(٣)
وقوله :
[من الكامل]

وأرى الثريا في السماء كأنها قدمُ تبدت من ثيابِ حِداد^(٤)
وقوله :
[من مجزوء الخفيف]^(٥)

وترومُ الثريا في العُروب مراما^(٥)
كانكباب طمر كاذ يُلقى اللجاما

(١) هذا العنوان من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

(٢) ليس لقيس بن الخطيم ، إنما هو لأبي قيس بن الأسلت ، انظر الأغاني ١٧ : ١٣٠ ،
و« المُلاحية » ، ضربٌ من العنب الأبيض في حبه طول ، كأنه الذي يسمونه في مصر « بز العنزة » ، أى
تديها .

(٣) هو لابن المعتز في ديوانه . و« المداهن » جمع « مُذهن » بضم الميم وضم الهاء . وهو وعاء
يحفظ فيه الدهن .

(٤) هو لابن المعتز في ديوانه أيضاً .

(٥) كتب ريتير : [من الخفيف] ، وهو خطأ .

(١) [من المنسرح]

وقوله :

قد أَنْقَضَتْ دَوْلَةَ الصِّيَامِ وَقَدْ بَشَّرَ سُقْمَ الْهَلَالِ بِالْعِيدِ (٢)
يتلو الثريا كفاغبرِ شَرِهِ يفتح فاه لأَكْلِ عَنْقُودِ

[من السريع]

وقوله :

لَمَّا تَعَرَّى أَفُقُ الضِّيَاءِ مَثَلِ آبِتْسَامِ الشَّقَّةِ اللَّمِّيَاءِ (٣)
وَشَمِطَتْ ذَوَائِبُ الظُّلْمَاءِ قُدْنَا لِعَيْنِ الْوَحْشِ وَالظُّبَاءِ
دَاهِيَةً مَحْنُورَةَ اللِّقَاءِ وَيَعْرِفُ الرَّجْرَجُ مِنَ الدُّعَاءِ
بِأُذُنِ سَاقِطَةِ الْأَرْجَاءِ كَوَرْدَةِ السَّوْسَنَةِ الشَّهْبَاءِ
ذَا بُرُثْنِ كَمِثْقَبِ الْحَذَاءِ وَمُقْلَةٍ قَلِيلَةِ الْأَقْدَاءِ

صافية كقطرة من ماء

[من الكامل]

وما كان من هذا الجنس = ولا تُريد نحو قوله :

اصبر على مَضَضِ الحَسُو دِ فَإِنَّ صَبْرَكَ قَاتِلُهُ (٤)
فَالنَّارُ تَأْكُلُ نَفْسَهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

(١) كتب ريتز : [من البسيط] وهو خطأ ، ووزنه :

مستفعلن مفعلات مفتعلن مستفعلن مفعلات مفعولن

وقد ذكره التبريزي في كتاب الكافي ، في باب المنسرح ، وذكره الدماميني في الغامزة ، وقال التبريزي : « وقد استعملوا ضرباً آخر لم يذكره الخليل ، ووزنه مفعولن ... » وقال الدماميني : « قال ابن برّي : وهذا الضرب مما استحسسه المحدثون وأكثروا منه لحسن اتساقه وعلوية مساقه ، حتى استعملوه غير مردوف ، كقول ابن الرومي :

لو كنت يوم الوداع شاهداً وهنَّ يُطْفِنِ لوعَةَ الوجد

(٢) هو في ديوان ابن المعتز .

(٣) هو في ديوانه أيضاً ، وقد اختصر الشيخ من سياق الشعر فراجعهُ .

(٤) هو في ديوانه أيضاً .

= وذلك أن إحسانه في النوع الأول أكثر ، وهو به أشهر .

وكل ما لا يصحّ أن يسمّى « تمثيلاً » فلفظ « المثل » لا يُستعمل فيه أيضاً ،
فلا يقال : « ابن المعتز حسن الأمثال » ، تريد به نحو الآيات التي قدّمناها ، وإنما
يقال : « صالح بن عبد القدوس كثير الأمثال في شعره » ، يراد نحو قوله : [من السريع]

وإنّ من أدبته في الصبا كالعود يُسقى الماء في غرسه ^(١)
حتى تراه مورقاً ناضراً بعد الذي أبصرت من يئسه

= وما أشبهه ، مما الشبه فيه من قبيل ما يجرى فيه التأول ، ولكن إن قلت

في قول ابن المعتز :

فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله

= إنه « تمثيل » ، فمثل الذي قلت ينبغي أن يُقال ، لأن تشبيه الحسود إذا
صبر عليه وسكّت عنه ، وترك غيظه يتردد فيه = ^(٢) بالنار التي لا تمّد بالخطب
حتى يأكل بعضها بعضاً ، مما حاجته إلى التأول ظاهرة بيّنة .

فقد تبين بهذه الجملة وجه الفرق بين « التشبيه » و « التمثيل » . وفي تتبع
ما أجملت من أمرهما ، وسلوك طريق التحقيق فيهما ، ضرب من القول ينشط له
من يأنس بالحقائق .

(١) من أبيات ذكرها ابن المعتز في طبقات الشعراء : ٩٠ ، وبعدهما :

والشيخ لا يترك أخلاقه حتى يُوارى في ثرى رمسه
إذا أرعوى عاد إلى جهله كذي الضنا عاد إلى نُكسه

(٢) السياق : « لأن تشبيه الحسود ... بالنار .. »

فصل

٨٩ - اعلم أن الذى أوجب أن يكون فى التشبيه هذا الانقسام ، أن الاشتراك فى الصفة يقع مرّةً فى نفسها وحقيقةً جنسها ، ومرّةً فى حُكْمِها ومقتضى . فالخذُ يشارك الورد فى الحمرة نفسها وتجدها فى الموضوعين بحقيقتها = واللفظ يشارك العسل فى الحلاوة ، لا من حيث جنسه ، بل من جهة حكمٍ وأمرٍ يقتضيه ، وهو ما يجده الذائق فى نفسه من اللذة ، والحالة التى تحصل فى النفس إذا صادفت بحاسة الذوق ما يميل إليه الطبع ويقع منه بالموافقة ، فلمّا كان كذلك ، احتيج لا محالة = إذا شُبّه اللفظ بالعسل فى الحلاوة = أن يبيّن أن هذا التشبيه ليس من جهة الحلاوة نفسها وجنسها ، ولكن من مقتضى لها ، وصفة تتجدّد فى النفس بسببها ، وأنّ القصد أن يُخبر بأنّ السامع يجد عند وقوع هذا اللفظ فى سمعه حالةً فى نفسه ، شبيهةً بالحالة التى يجدها الذائق للحلاوة من العسل ، حتى لو تمثّلت الحالتان للعيون ، لكانتا تُريان على صورة واحدة ، ولوجدتا من التناسب على حدّ الحمرة من الخدّ ، والحمرة من الورد .

التشبيه وانقسامه
إلى قسمين

٩٠ - وليس ههنا عبارة أخصّ بهذا البيان من « التأول » ، لأن حقيقة قولنا : « تأولتُ الشيء » ، أنك تطلّبت ما يؤول إليه من الحقيقة ، أو الموضوع الذى يؤول إليه من العقل ، لأنّ « أولتُ وتأولتُ » فَعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ من « آل الأمر إلى كذا يؤول » ، إذا انتهى إليه ، و « المآل » ، المرجع = وليس قولٌ من جعل « أولتُ و تأولتُ » من « أول » بشيء ، لأنّ ما فاءه وعينه من موضع واحد « ككوكب » و « دَدَن » لا يُصرّف منه فعلٌ ، و « أول » « أفعل » بدلالة قولنا :

معنى « التأويل »

« أول منه » ، كقولنا : « أسبق منه وأقدم » . فالواو الأولى فاءٌ والثانية عينٌ .
وليس هذا موضع الكلام في ذلك فيستقصى .

الضرب الأول
من التشبيه

٩١ - وأما الضرب الأول ، فإذا كان المثبت من الشبه في الفرع من جنس المثبت في الأصل ، كان أصلاً بنفسه ، وكان ظاهر أمره وباطنه واحداً ، وكان حاصل جمعك بين الورد والحد ، أنك وجدت في هذا وذاك حمرةً ، والجنس لا تتغير حقيقته بأن يوجد في شيئين ، وإنما يتصور فيه التفاوت بالكثرة والقلة والضعف والقوة ، نحو أن حمرة هذا الشيء أكثر وأشد من حمرة ذلك .

وإذا تقررت هذه الجملة ، حصل من العلم بها أن التشبيه الحقيقي الأصلي هو الضرب الأول ، وأن هذا الضرب فرع له ومرتب عليه .

ويزيد ذلك بيانا : أن مدار التشبيه على أنه يقتضى ضرباً من الاشتراك ، ومعلوم أن الاشتراك في نفس الصفة ، أسبق في التصور من الاشتراك في مقتضى الصفة = كما أن الصفة نفسها مقدّمة في الوهم على مقتضاها ، فالخلاوة أولاً ، ثم إنها تقتضى اللذة في نفس الذائق لها .

وإذا تأملنا متصرف تركيبه ، وجدناه يقتضى أن يكون الشيئان من الاتفاق والاشتراك في الوصف ، بحيث يجوز أن يتوهم أن أحدهما الآخر . وهكذا تراه في العرف والمعقول ، فإن العقلاء يؤكّدون أبداً أمر المشابهة بأن يقولوا : « لا يمكنك أن تفرق بينهما » ، ولو رأيت هذا بعد أن رأيت ذلك لم تعلم أنك رأيت شيئاً غير الأول ، حتى تستدلّ بأمر خارج عن الصورة . ومعلوم أن هذه القضية إنما توجد على الإطلاق والوجود الحقيقي في الضرب الأول = وأما الضرب الثاني ، فإنما يجيء فيه على سبيل التقدير والتنزيل ، فأما أن

لا تجد فصلاً بين ما يقتضيه العسل في نفس الذائق ، وما يحصل باللفظ المرضي والكلام المقبول في نفس السامع ، فما لا يمكن ادعاؤه إلا على نوع من المقاربة أو المجازفة ، فأما على التحقيق والقطع فلا .

فالمشابهات المتأولة التي ينتزعاها العقل من الشيء للشيء ، لا تكون في حدّ المشابهات الأصلية الظاهرة ، بل الشبه العقلي كأنّ الشيء به يكون شبيهاً بالمشبه .^(١)

(١) في مطبوعة ريتير : « مشبهاً بالمشبه » ، والأجود وما في نسخة رشيد رضا .

فصل

الشبه العقلي ينتزع
من عدة أمور

٩٢ - ثم إن هذا الشبه العقلي ربما انتزع من شيء واحد ، كما مضى من انتزاع الشَّبه للفظ من حلاوة العسل = وربما انتزع من عدَّة أمور يُجمَع بعضها إلى بعض ، ثم يُستخرَج من مجموعها الشَّبه ، فيكون سبيله سبيل الشَّيئين يُمزج أحدهما بالآخر ، حتى تحدِّث صورة غير ما كان لهما في حال الإفراد ، لا سبيل الشَّيئين يُجمَع بينهما وتُحفظ صورتها .

٩٣ - ومثال ذلك قوله عز وجل : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) [سورة الجمعة : ٥٠] ، الشَّبه منتزع من أحوال الحمار ، وهو أنه يحمل الأسفار التي هي أوعية العلوم ومستودع نَمَر العقول ، ثم لا يُحسَّ بما فيها ولا يشعر بمضمونها ، ولا يفرِّق بينها وبين سائر الأحمال التي ليست من العلم في شيء ، ولا من الدلالة عليه بسبيل ، فليس له مما يحمل حظَّ سوى أنه يثقل عليه ، ويكُذِّبُه = فهو كما ترى مُقتضى أمورٍ مجموعة ، ونتيجة لأشياء ألفت وقرن بعضها إلى بعض .

= بيان ذلك : أنه احتيج إلى أن يراعى من الحمار فعل مخصوص ، وهو الحمل ، وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً ، وهو الأسفار التي فيها أمارات تدلُّ على العلوم ، وأن يُثَلَّث ذلك بجهل الحمار ما فيها ، حتى يحصل الشبه المقصود . ثم إنه لا يحصل من كل واحد من هذه الأمور على الانفراد ، ولا يُتصوَّر أن يقال إنه تشبيه بعد تشبيه ، من غير أن يقف الأول على الثَّاني ، ويدخل الثَّاني في الأول ، لأن الشَّبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار ، ثم لا يتعلق أيضاً بحمل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار ، ثم لا يتعلق بهذا كله حتى يقترن به جهل

الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره = فما لم يجعله كالخيط الممدود ، ولم يُمزج حتى يكون القياسُ قياسَ أشياء يُبالغ في مزاجها حتى تتحد وتخرُج عن أن تُعرف صورةً كل واحد منها على الانفراد ، بل تبطل صورها المفردة التي كانت قبل المزاج ، وتحدث صورةً خاصةً غير اللواتي عهدت ، وتحصل مذاقةً لو فرضت حصولها لك في تلك الأشياء من غير امتزاج ، فرضت ما لا يكون = ^(١) لم يتم المقصود ، ولم تحصل النتيجة المطلوبة ، وهي الذمُّ بالشقاء في شيء يتعلق به غرضٌ جليلٌ وفائدةٌ شريفةٌ ، مع حرمان ذلك الغرض وعدم الوصول إلى تلك الفائدة ، واستصحاب ما يتضمن المنافع العظيمة والنعم الخطيرة ، من غير أن يكون ذلك الاستصحاب سبباً إلى نيل شيء من تلك المنافع والنعم .

٩٤ - ومثال ما يجيء فيه التشبيه معقوداً على أمرين إلا أنهما لا يتشابهان هذا التشابك قولهم : « هو يصفو ويكدر » و « يمرُّ ويحلو » و « يشجُّ ويأسو » ، ^(٢) و « يسرج ويُلجم » ، لأنك وإن كنت أردت أن تجمع له الصفتين ، فليست إحداهما ممتزجة بالأخرى ، لأنك لو قلت : « هو يصفو » ، ولم تتعرض لذكر « الكدر » = أو قلت : « يحلو » ، ولم يسبق ذكر « يمرُّ » ، وجدت المعنى في تشبيهك له بالماء في الصفاء والعتس في الحلاوة بحاله وعلى حقيقته .

التشبيه المعقود
على أمرين

(١) السياق : « فما لم يجعله كالخيط الممدود ... لم يتم المقصود » ، وما بينهما عطف جمل على

جمل .

(٢) « شجَّ يشجُّ شجاً » ، جرح ، أو أحدث شجةً في الرأس أو الوجه . و « أسا الجرح بأسوه » ،

عالجه وداواه .

وليس كذلك الأمر في الآية ، لأنك لو قلت : « كالحمار يَحْمِلُ أسفارا » ، ولم تعتبر أن يكون جهل الحمار مقرونا بحمله ، وأن يكون متعلّيا إلى ما تعلّى إليه الحمل ، لم يتحصل لك المعزى منه .

وكذلك لو قلت : « هُم كالحمار في أنه يجهل الأسفار » ، ولم تشرط أن يكون حمله الأسفار مقرونا بجهله لها = لكان كذلك . وكذلك لو ذكرت الحمل والجهل مطلقين ، ولم تجعل لهما المفعول المخصوص الذى هو الأسفار ، فقلت : « هو كالحمار في أنه يحمل ويجهل » ، وقعت من التشبيه المقصود في الآية بأبعد البعد . والنكتة أن التشبيه بالحمل للأسفار ، إنما كان بشرط أن يقترن به الجهل = ولم يكن الوصف بالصفاء والتشبيه بالماء فيه بشرط أن يقترن به الكدر ، ولذلك لو قلت : « يصفو ولا يكدر » لم نزد في صميم التشبيه وحقيقته شيئا ، وإنما استدمت الصفة كقولك : « يصفو أبداً وعلى كلِّ حال » .

فصل

٩٥ - أعلم أن الشَّبه إذا انتزع من الوصف لم يَحُلْ من وجهين :

أحدهما : أن يكون لأمرٍ يرجع إلى نفسه .

والآخر : أن يكون لأمرٍ لا يرجع إلى نفسه .

فالأوَّل : ما مضى في نحو تشبيه الكلام بالعسل في الحلاوة ، وذلك أن وجه التشبيه هناك = أن كل واحد منهما يوجب في النفس لذة وحالة محمودة ، ويصادف منها قبولاً . وهذا حُكْمٌ واجب للحلاوة من حيث هي حلاوة ، أو للعسل من حيث هو عسل .

التشبيه الأوَّل لأمر
يرجع إلى نفسه

وأما الثاني : وهو ما يُنتزع منه الشبه لأمرٍ لا يرجع إلى نفسه ، فمثاله أن يتعدَّى الفعلُ إلى شيءٍ مخصوص يكون له من أجله حُكْمٌ خاصٌّ ، نحو كونه واقعاً في موقعه وعلى الصواب ، أو واقعاً غير موقعه ، كقولهم : « هو كالتقابض على الماء » و « الراقم في الماء » ، ^(١) فالشبهه ههنا منتزع مما بين القَبْضِ والماء ، وليس بمنتزع من القَبْضِ نفسه ، وذلك أن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها ، فإذا كان الشيءُ مما لا يتماسك ، ففعلك القَبْضَ في اليد لغوٌ = وكذلك القصد في « الرُّقْمِ » أن يبقى أثرٌ في الشيء ، وإذا فعلته فيما لا يقبله ، كان فعلك كلاً فعلٍ = وكذلك قولهم : « يضرب في حديد باردٍ » و « ينفخ في غيرِ فَعْمٍ » .

التشبيه الثاني لأمر
لا يرجع إلى نفسه

٩٦ - وإذا ثبت هذا ، فكل شَيْءٍ كان هذا سبيلهُ ، فإنك لا تجد بين

(١) « الرُّقْمِ » ، هو الخط أو الكتابة .

المعنى المذكور وبين المشبه إذا افردته ، ملابسة البتة . ألا تترك تَضْرِب الرِّقْم في الماء والقَبْضَ عليه ، لأمر لا شَبَهَ بينهما وبينها البتة ، من حيث هُما رَقْمٌ وقَبْضٌ ؟ وإذ قد عرفتَ هذا فالحمل في الآية من هذا القبيل أيضاً ، لأنه تَضَمَّن الشَّبه من اليهود ، لا لأمرٍ يرجع إلى حقيقة الحمل ، بل لأمرين آخرين : أحدهما تعديهِ إلى الأسفار ، والآخر اقتتان الجهل للأسفار به . وإذا كان الأمر كذلك ، كان قَطْعُك الحملَ عن هذين الأمرين في البُعد من الغرض ، كقَطْعُك القَبْض والرِّقْم عن الماء ، في استحالة أن يُعقل منهما ما يُعقل بعد تعديهما إلى الماء بوجه من الوجوه ، ، فاعرفه .

٩٧ - فإن قلت : ففي اليهود شبهة من الحمل ، من حيث هو حملٌ على حالٍ . وذلك أن الحافظ للشئ بقلبه ، يُشبهه الحامل للشئ على ظهره ، وعلى ذلك يقال : « حَمَلَةُ الحديث » و « حَمَلَةُ العلم » كما جاء في الأثر : « يحْمِلُ هذا العلمَ من كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ » ، ^(١) و « رَبُّ حَامِلٍ فَقِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . ^(٢)

= فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك ، فإن هذا الشبه لم يُقصد ههنا ،

(١) تمام الحديث : « يَنْفُونَ عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، وهو حديث تكلموا فيه ، وضعفه بعضهم ، وصححه أحمد بن حنبل . انظر الإصابة ، القسم الرابع ترجمة : « إبراهيم بن عبد الرحمن العنزي » ، وانظر كتاب الخطيب البغدادي : « شرف أصحاب الحديث » ، وانظر أيضاً الجامع الكبير للسيوطي .

(٢) الحديث : « نَصَّرَ اللهُ امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلَّغَهُ غيره ، فربَّ حاملٍ فقهه إلى من هو أفقهُ منه ، ورب حامل فقهه ليس بفقيه » ، وهو من حديث زيد بن ثابت ، رواه أبو داود في سننه في كتاب العلم ، « باب فضل نشر العلم » ، ورواه الترمذی في كتاب العلم ، « باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع » ، وقال : « حديث زيد بن ثابت حديث حسن » .

وإنما قصد ما يوجبه تعدّي الحمل إلى الأسفار ، مع اقتران الجهل بها به ، وهو العناء بلا منفعة . يُبين ذلك : أنك قد تقول للرجل يحمل في كُمّه أبداً دفاتر علم ، وهو بليد لا يفهم ، أو كسلان لا يتعلم : « إن كان يحمل كُتب العلم فالحمار أيضاً قد يحمل » ، تريد أن تُبطل دعواه أن له في حملة فائدة ، وأن تسوّى بينه وبين الحمار في فقد الفائدة مما يحمل . فالحمل ههنا نفسه موجود في المشبه بالحمار ، ثم التشبيه لا ينصرف إليه من حيث هو حمل ، وإنما ينصرف إلى ما ذكرت لك من عدم الجدوى والفائدة . وإنما يتصور أن يكون الشبه راجعاً إلى الحمل من حيث هو حمل ، حيث يوصف الرجل مثلاً بكثرة الحفظ للوظائف ، أو جهد النفس في الأشغال المتراكمة ، وذلك خارج عن الغرض مما نحن فيه .

* * *

٩٨ - ومن هذا الباب قولهم : « أخذ القوسَ بارياً » ، وذلك أن المعنى على وقوع الأخذ في موقعه ووجوده من أهله ، فلسستُ تُشبهه من حيث الأخذ نفسه وجنسه ، ولكن من حيث الحكمُ الحاصلُ له بوقوعه من بارى القوس على القوس .

٩٩ - وكذلك قولهم : « ما زال يفتل منه في الذروة والغارب » ^(١) الشبه مأخوذاً ما بين الفتل وما تعدّى إليه من الذروة والغارب ، ^(١) ولو أفردته لم تجد شيئاً بينه وبين ما يُضرب هذا الكلام مثلاً له ، لأنه يُضرب في الفعل أو

(١) « ذروة البعير » ، أعلى سنامه ، و« الغارب » ، أعلى مقدم السنام . وذلك أن الرجل إذا أراد أن يؤنس البعير الصعب فينقاد له ، جعل يُجرُّ يده عليه ويمسحُ غاربه ، ويفتلُ وبره ، حتى يستأنس له ويضع فيه الزمام .

القول يُصَرَّف به الإنسان عن الامتناع إلى الإجابة ، وعن الإباء عليك في مُرادك ، إلى موافقتك والمصير إلى ما تريد منه . وهذا لا يُوجد في القتل من حيث هو قتل ، وإنما يوجد في القتل إذا وقع في الشَّعر من ذروة البعير وغاربه .

١٠٠ - وأعلم أن هذا الشبه حُكْمُهُ واحدٌ ، سواء أخذته ما بين الفعل والمفعول الصريح ، أو ما يجري مجرى المفعول .

هذا التشبيه حكمه واحد في حالات

فالمفعول كالقوس في قولك : « أخذ القوسَ باريها » .

وما يجري مجرى المفعول ، الجارُّ مع المجرور ، كقولك : « الرَّمم في الماء » و « هو كمن يخطُّ في الماء » .

وكذلك الحال ، كقولهم : « كالحادي وليس له بعيرٌ » ، فقولك : « وليس له بعير » ، جملة من الحال ، وقد آحتاج الشبه إليها ، لأنه مأخوذ ما بين المعنى الذي هو « الحدو » ، وبين هذه الحال ، كما كان مأخوذاً بين الرَّمم والماء ، وما بين القتل والذروة والغارب .

وقد تجد بك حاجةً إلى مفعولٍ وإلى الجارِّ مع المجرور كقولك : « وهل يُجمَع السيفان في غمد » ،^(١) و « أنت كمن يجمع السيفين في غمد » ، ألا ترى أن الجمع فيه لا يُغنى بتعدّيه إلى السيفين ، حتى يُشترط كونه جمعاً لهما في الغمد ؟ فمجموع ذلك كله يُحصّل الغرض .

وهكذا نحو قول العامة : « هو كثير الجورِ على إلفه » ، وقولهم : « كمُبْتَغِي

(١) مأخوذ من شعر أبي ذؤيب ، يقوله لصاحبه أم عمرو ، لما راودت ابن عمه خالدًا ، ثم أرسلت إليه تترضاه :
تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السِّيفَانُ وَيُحَكُّ ، فِي غِمْدٍ ؟

الصَّيْدَ فِي عَرِيْسَةِ الْأَسَدِ» ، (١)

= لأن « الصيد » مفعول و « في عَرِيْسَةِ » جارٌّ مع المجرور .

١٠١ - فإذا ثبت هذا ، ظهر منه أنه لا بد لك في هذا الضرب من الشَّبه من جملة صريحة أو حكم الجملة . فالجملة الصريحة قولك : « أخذ القوسَ باربها » ، وحكم الجملة أن تقول : « هذا منك كالرقم في الماء » و « القبض على الماء » ، فتأتى بالمصدر أو تقول : « كالراقم في الماء » ، و « كالتقاط على الماء » ، فتأتى باسم الفاعل . وذلك أن المصدر واسم الفاعل ليسا بجملتين صريحًا ، ولكن حكم الجملة قائم فيهما ، وهو أنك أعملتهما عمَل الفعل . ألا ترى أنك عدديهما على حسب ما تعدى الفعل ؟ وخصائص هذا النوع من « التمثيل » أكثر من أن تضبط ، وقد وفتك على الطريقة .

فهذا أحد الوجوه التي يكون الشَّبه العقلي بها حاصلًا لك من جملة من الكلام ، وأظنه من أقوى الأسباب والعِلل فيه .

١٠٢ - وعلى الجملة ، فينبغي أن تعلم أن المثل الحقيقي ، والتشبيه الذي هو الأوَّلَى بأن يسمَّى « تمثيلًا » لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح ، ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر ، حتى إن التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقليًا محضًا ، كانت الحاجة إلى الجملة أكثر .

التمثيل يحدث من جملة الكلام

(١) مثل : وهو من شعر الطرِّمَاح ، يقوله حين هجا الفرزدق طيِّبًا وتوعدهم :

يَا طيِّبِءَ السَّهْلِ وَالْأَجْبَالِ مُوعِدُكُمْ كَمَبْتغَى الصَّيْدِ فِي عَرِيْسَةِ الْأَسَدِ

و « عَرِيْسَةِ الْأَسَدِ » ، شجر ملتف يأوى إليه .

ألا ترى إلى نحو قوله عز وجل: (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَتْرَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) [سورة يونس: ٢٤] = كيف كثرت الجمل فيه؟ حتى إنك ترى في هذه الآية عشر جمل إذا فصلت. وهى وإن كان قد دخل بعضها في بعض حتى كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون صور الجمل معنا حاصلّة تشير إليها واحدة واحدة. ثم إن الشبه منتزع من مجموعها، من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر، حتى إنك لو حذف منها جملة واحدة من أى موضع كان، أخل ذلك بالمعزى من التشبيه.

ولا ينبغي أن تعدّ الجمل في هذا النحو بعدّ التشبيهات التى يُضمّم بعضها إلى بعض، والأغراض الكثيرة التى كل واحدٍ منها منفردٌ بنفسه، (١) بل بعدّ جملٍ تُنسّقُ ثانيةً منها على أوّلة، وثالثةً على ثانية. وهكذا. فإن ما كان من هذا الجنس لم تترتب فيه الجمل ترتيباً مخصوصاً حتى يجب أن تكون هذه سابقةً وتلك تاليةً والثالثة بعدهما. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد كالأسد بأساً، والبحر جوداً، والسيف مضاءً، والبدر بهاءً»، لم يجب عليك أن تحفظ في هذه التشبيهات نظاماً مخصوصاً؟ بل لو بدأت بالبدر وتشبيهه به في الحسن، وأتخرت تشبيهه بالأسد في الشجاعة، كان المعنى بحاله، وقوله: [من السريع]

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوَجُوهُ دَنَا نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ (٢)

(١) في المطبوعتين: «والأعراض»، بالعين المهملة، وهو خطأ.

(٢) هو للمرقش الأكبر في المفضليات، وقوله: «وأطراف الأكف»، هى رواية أنى عمرو

الشيبانى. والرواية: «وأطراف البنان»، وهذه أجود. و«النشر» الرائحة الطيبة. و«العنم»، شئء أحمَر ينبث في شجر السمر، كأنه أطراف الأصابع.

إنما يجب حفظ هذا الترتيب فيها لأجل الشعر ، فأما أن تكون هذه
الجمل متداخلة كتداخل الجمل في الآية ، وواجباً فيها أن يكون لها نسق
مخصوص كالنسق في الأشياء إذا رُتبت ترتيباً مخصوصاً كان لمجموعها صورة
خاصة مقررّة ، (١) فلا .

١٠٣ - وقد يجيء الشيء من هذا القبيل يُتوهم فيه أن إحدى الجملتين
أو الجمل تنفرد وتُستعمل بنفسها تشبيهاً وتمثيلاً ، ثم لا يكون كذلك عند حسن
التأمل ، مثال ذلك قوله :

التثليل الحاصل من
جملتين أو جمل

كَمَا أُبْرِقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَجَوْهَا أَقْشَعَتْ وَجَلَّتْ (٢)

هذا مثلٌ في أن يظهر للمضطرّ إلى الشيء ، الشديدي الحاجة إليه ، أمانة
وجوده ، ثم يفوته ويبقى لذلك بحسرة وزيادة ترح .

وقد يمكن أن يقال : « إن قولك : « أبرقت قوما عطاشاً غمامة » ، تشبيهة

(١) في مطبوعة ريتز : « مفردة » ، ولا معنى لها هنا ، والصواب ما في إحدى المخطوطات
عنده ، وما في إحدى نسخ رشيد رضا .

(٢) هذا البيت ينسب لكثير عزة في سبعة أبيات أخر ، وانظر تخرج قصيدة كثير في طبعة ديوانه
لإحسان عباس ، ولكن ليس في رواية منتهى الطلب ، ولا في رواية القالي في الأمالي . وفي مطبوعة ريتز :
« فلما رجوها » كما أثبتنا ، وفي مطبوعة رشيد رضا « فلما رأوها » ، وهي رواية سيئة . وأما هذا المعنى في
شعر كثير ، فهو :

وإِنِّي وَتَهَيَّأَمِي بَعْرَةٌ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتِ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّيْتِ
لِكَأَنَّ لِمُرْتَجِي ظِلَّ الْعَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ
كَأَنِّي وَإِيَّاهَا سَحَابَةٌ مُمَجَّلٍ رَجَاهَا ، فَلَمَّا جَاوَزْتَهُ اسْتَهَلَّتْ
وقال ريتز في تعليقه : « قبله :

لَقَدْ أَطْمَعْتَنِي بِالْوَصَالِ تَبَسَّمًا فَلَمَّا سَأَلْنَا أَعْرَضْتَ وَتَوَلَّتْ

قائله مجهول ، نهاية الأدب ١ : ٧٨ . وليس هذا من نمط كثير .

مستقلٌ بنفسه ، لا حاجة به إلى ما بعده من تمام البيت في إفادة المقصود الذي هو ظهور أمرٍ مُطمعٍ لمن هو شديد الحاجة ، ^(١) إلا أنه وإن كان كذلك ، فإن حقنا أن ننظر في مغزى المتكلم في تشبيهه . ونحن نعلم أن المغزى أن يصلّ ابتداءً مُطمعاً بانتهاءً مُؤيس ، وذلك يقتضى وقوف الجملة الأولى على ما بعدها من تمام البيت .

ووزانُ هذا أن الشرط والجزاء جملتان ، ولكننا نقول : إن حكمهما حكمُ جملةٍ واحدة ، من حيث دخل في الكلام معنًى يربط إحداهما بالأخرى ، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة . فلو قلت : « إن تأتني » وسكت ، لم تفد كما لا تفيد إذا قلت : « زيد » وسكت ، فلم تذكر أسماً آخر ولا فعلاً ، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال . ثم إن الأمر ، وإن كان كذلك ، فقد يجوز أن تُخرج الكلام عن الجزاء فتقول : « تأتيني » ، فتعود الجملة على الإفادة ، لإغنائك لها عن أن ترتبط بأخرى ، وإزالتك المعنى الذي أوجب فقَرها إلى صاحبة لها ، إلا أن الغرض الأول يبطل والمعنى يتبدل ، فكذلك الاقتصار على الجملة التي هي : « أبرقت قوماً عطاشاً غمامةً » ، يخرج عن غرض الشاعر .

١٠٤ - فإن قلت : فهذا يلزمك في قولك : « هو يصفو ويكدر » .

ردّ اعتراض

وذلك أن الاقتصار على أحد الأمرين يبطل غرض القائل ، وقصده أن يصف الرجل بأنه يجمع الصفتين ، وأن الصفاء لا يدوم .

= فالجواب : أن بين الموضوعين فرقاً ، وإن كان يغمض قليلاً ، وهو أن

(١) السياق : « وقد يمكن أن يقال ... إلا أنه وإن كان كذلك ، ... »

الغرض في البيت أن يُثبت ابتداءً مطمئناً مُؤنساً أدى إلى انتهاء مؤسسٍ موحش ،
 وكونُ الشيء ابتداءً لآخر هو له انتهاء ، معنًى زائد على الجمع بين الأمرين ،
 والوصف بأن كل واحدٍ منهما يوجد في المقصود . وليس لك في قولك : « يصفو
 ويكدر » ، أكثر من الجمع بين الوصفين . ونظيرُ هذا أن تقول : « هو كالصفو
 بعد الكدر » ، في حصول معنًى يَجِبُ معه رَبْطُ أحد الوصفين بالآخر في الذكر
 ويتعيَّن به الغرض ، ^(١) حتى لو قلت : « يكدر ثم يصفو » ، فجئت بضم التي
 توجب الثاني مرتباً على الأول ، وأن أحدهما مبتدأ والآخر بعده ، صرت بالجملة
 إلى حد ما نحن عليه من الارتباط ، ووجوب أن يتعلَّق الحكم بمجموعهما ، ويُوجد
 الشبه إن شَبِهت ما بينهما ، على التشابك والتداخل ، دون التباين والتزايُل .

ومن الواضح في كون الشبه معلقاً بمجموع الجملتين ، حتى لا يقع في
 الوهم تَمَيُّزُ إحداهما على الأخرى قوله : « بلغني أنك تُقدِّم رجلاً وتؤخر أخرى ،
 فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام » ، ^(٢) وذلك أن المقصود
 من هذا الكلام : التردُّد بين الأمرين ، وترجيحُ الرأي فيهما ، ولا يُتصوَّر التردُّد
 والترجيح في الشيء الواحد ، فلو جَهدت وهَمَّك أن تتصوَّر لقولك : « تقدِّم
 رجلاً » معنًى وفائدة ما لم تقل : « وتؤخر أخرى » ، أو تُنويه في قلبك ، كلَّفت
 نفسك ^(٣) / شططاً .

(١) في مطبوعة ريتز : « يوجب ربط » ، وأثبت ما في مطبوعة رشيد رضا ، وفي إحدى

مخطوطات ريتز .

(٢) خير هذه المقالة في البيان والتبيين ١ : ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وهو في دلائل الإعجاز ٤٤٠ رقم :

(٣) إلى هنا انتهت الكراسة المفقودة في المخطوطة ، والتي أشرت إليها في رقم : ٥٧ ص : ٥٩ .

المماثلة عند أبي أحمد العسكري ، لزوم ذكر المشبه به في بعض التماثل ١١٣

١٠٥ - وذكر أبو أحمد العسكري أن هذا النحو من الكلام يُسمّى : « المماثلة » عند أبي أحمد العسكري ، وهذه التسمية تُوهم أنه شيءٌ غيرُ المراد « بالمثل » و « التمثيل » ، وليس الأمر كذلك ، كيف وأنت تقول : « مَثْلُكَ مَثَلُ مَنْ يَقْدَمُ رَجُلًا وَيُوَخَّرُ أُخْرَى » ؟ ووزانُ هذا أنك تقول : « زَيْدُ الْأَسَدِ » ، فيكون تشبيهاً على الحقيقة وإن كنت لم تُصرِّح بحرف التشبيه = ومثله أنك تقول : « أنت ترقم في الماء » ، و « تضرب في حديد بارد » ، و « تنفخ في غير فحم » ، فلا تذكر ما يُدلُّ صريحاً على أنك تشبّه ، ولكنك تعلم أن المعنى على قولك : « أنت كمن يرقم في الماء ، وكمن يضربُ في حديد بارد ، وكمن ينفخ في غير فحم » ، وما أشبه ذلك مما تجيء فيه بمشبهه به ظاهرٍ تقع هذه الأفعال في صلة اسمه أو صفته .

١٠٦ - وأعلم أن « المثل » قد يُضربُ بِجُمَلٍ لا يَدُّ فيها من أن يتقدّمها مذكورٌ يكون مشبهاً به ، ولا يمكن حذف المشبه به والاقتصار على ذكر المشبه ، ونقل الكلام إليه حتى كأنه صاحبُ الجملة ، إلا أنه مشبهٌ بمن صفته وحكمه مضمون تلك الجملة .

بيان هذا ، أن قول النبي ﷺ : « النَّاسُ كَأَيْلٍ مِثَّةٍ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً » ، ^(١) لا يَدُّ فيه من المحافظة على ذكر المشبه به الذي هو « الإيل » ، فلو قلت : « الناس لا تجد فيهم راحلة » أو « لا تجد في الناس راحلة » ، كان ظاهر التعسف .

وهنا ما هو أشدُّ اقتضاءً للمحافظة على ذكر ما تُعلّق الجملة به وتُسند

(١) هذا من حديث ابن عمر ، رواه البخارى في كتاب الرقاق ، « باب رفع الأمانة » ، (الفتح ١١ : ٢٨٦) ، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، « باب قوله ﷺ الناس كإيل مئة » ، ورواه الترمذى في كتاب الأدب ، « الأمثال عن رسول الله ﷺ » .

إليه ، وذلك مثل قوله عز وجل : (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلْنَا مِنْ السَّمَاءِ) [سورة يونس : ٢٤] ، لو أردت أن تحذف « الماء » الذى هو المشبه به ، وتنقل الكلام إلى المشبه الذى هو « الحياة » ، أردت ما لا تحصل منه على كلام يُعقل ، لأن الأفعال المذكورة المحذت بها عن الماء ، لا يصح إجراؤها على الحياة . فاحفظ هذا / الأصل فإنك تحتاج إليه ، وخصوصاً فى الاستعارة ، على ما يجيء القول فيه إن شاء الله تعالى .

١٠٧ - والجملة إذا جاءت بعد المشبه به ، لم تخل من ثلاثة أوجه :

الجملة إذا جاءت
بعد المشبه به

أحدها : أن يكون المشبه به معبراً عنه بلفظ موصول ، وتكون الجملة صلة ، كقولك : « أنت الذى من شأنه كَيْتٌ وكَيْتٌ » ، كقوله تعالى : (مَثَلَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ آسْتَوْقَدُوا نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) [سورة البقرة : ١٧] .

والثانى : أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفةً له ، كقولنا : « أنت كرجل من أمره كذا وكذا » ، وقول النبى ﷺ : « النَّاسُ كِأَبِلٍ مِئَةٌ لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةٌ » ، وأشبه ذلك .

والثالث : أن تحيىء الجملة مبتدأة ، وذلك إذا كان المشبه به معرفة ، ولم يكن هناك « الذى » ، كقوله تعالى : (كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا)

[سورة العنكبوت : ٤١] .

فصل

١٠٨ - وأعلم أن مما اتفق العقلاء عليه ، أن « التمثيل » إذا جاء في
 في أعقاب المعاني فضيلة التمثيل إذا جاء
 في أعقاب المعاني
 أعقاب المعاني ، أو برزت هي باختصار في معرضه ، ^(١) ونقلت عن صورها
 الأصلية إلى صورته ، كساها أبهةً ، وكسبها منقبةً ، ورفع من أقدارها ، وشب من
 نارها ، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها ، ودعا القلوب إليها ، واستثار لها من
 أقاصي الأفتدة صبايةً وكلفًا ، وقسر الطباع على أن تُعطيها محبةً وشغفًا .

فإن كان مدحًا ، كان أبهى وأفخم ، وأنبى في النفوس وأعظم ، وأهز
 للعطف ، وأسرع للإلف ، وأجلب للفرح ، وأغلب على الممتدح ، وأوجب
 شفاعةً للمادح ، وأقضى له بغر المواهب والمنائح ، وأسير على الألسن وأذكر ،
 وأولى بأن تعلقه القلوب وأجدر .

= وإن كان ذمًا ، كان مسه أوجع ، وميسمه أذع ، ووقعه أشد ، وحده
 أحد .

= وإن كان حجاجًا ، كان برهانه أنور ، / وسلطانه أقهر ، وبيانه أبهر . ٤١

= وإن كان افتخارًا ، كان شأؤه أمد ، وشرفه أجد ، ولسانه ألد .

= وإن كان اعتذارًا ، كان إلى القبول أقرب ، وللقلوب أخلب ،
 وللسخائم أسل ، ولعرب الغضب أفل ، وفي عقد العقود أنث ، وعلى حسن
 الرجوع أبعث .

(١) في مطبوعة ريتير: « أو أبرزت ... » ، والجيد ما في إحدى مخطوطاته ، وفي مطبوعة رشيد

= وإن كان وعظماً ، كان أشفى للصدر ، وأدعى إلى الفكر ، وأبلغ في التنبيه والزجر ، وأجدر بأن يُجلى القياية ، ويُبصر الغاية ، ويُبرىء العليل ، ويشفى الغليل .

وهكذا الحكم إذا استقرت فنون القول وضرورته ، وتتبع أبوابه وشعوبه .

١٠٩ - وإن أردت أن تعرف ذلك = وإن كان تقل الحاجة فيه إلى التعريف ، ويستغنى في الوقوف عليه عن التوقيف = فأنظر إلى نحو قول البحترى :

مثال على التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني

دان على أيدى العفاة ، وشاسع عن كل ندى في الندى وضرب^(١)
كالبدر أفرط في العلو وضوءه للعصبة السارين جد قريب

وفكر في حالك وحال المعنى معك ، وأنت في البيت الأول لم تنته إلى الثاني ولم تتدبر نصرته إياه ، وتمثيله له فيما يملى على الإنسان عيناه ، ويؤدى إليه ناظره ، ثم قسئهما على الحال وقد وقفت عليه ، وتأملت طرفيه ، فإنك تعلم بعد ما بين حالتك ، وشدة تفاوتهما في تمكن المعنى لديك ، وتحببه إليك ، وتبليه في نفسك ، وتوفيره لأنسك ، وتحكم لى بالصدق فيما قلت ، والحق فيما أدعيت .

١١٠ - وكذلك فتعهد الفرق بين أن تقول : « فلان يكذ نفسه في قراءة الكتب ولا يفهم منها شيئاً » وتسكت ، وبين أن تتلو الآية ،^(٢) وتُنشد نحو

(١) هو في ديوانه . و« الشاسع » ، البعيد المكان . و« الضرب » النظر .

(٢) يعنى قوله تعالى في [سورة الجمعة: ٥٠] : « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » ، وقد مضى الكلام في الآية في رقم : ٩٣ .

قول الشاعر :

[من الطويل]

زَوَامِلٌ لِلأَشْعَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الأَبَاعِرِ
لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي البَعِيرُ إِذَا غَدَا بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ ، مَا فِي الغَرَائِرِ^(١)

٤٢

/ = والفصل بين أن تقول : ^(١) « أرى قومًا لهم بهاء ومنظر ، وليس هناك مَحْبِرٌ ، بل في الأخلاق دِقَّةٌ ، وفي الكرم ضَعْفٌ وَقَلَّةٌ » = وتقطع الكلام ، وبين أن تُتبعه نحو قول الحكيم : « أما البيتُ فحسنٌ ، وأما السَّاكنُ فردىءٌ » ، وقول ابن لَنَكِك :

[من المنسرح]

فِي شَجَرِ السَّرْوِ مِنْهُمْ مَثَلٌ لَهُ رُؤَاءٌ وَمَا لَهُ ثَمَرٌ^(٢)

[من الخفيف]

= وقول ابن الرومي :

فَعَدَا كَالخِلَافِ يُورِقُ لِلعَيْبِ سِنٌ وَيَأْتِي الإِثْمَارُ كُلَّ الإِبَاءِ^(٤)

(١) هو لمروان بن أبي حفصة ، وقد مضى في دلائل الإعجاز : ٢٥٤ ، رقم : ٢٩٥ . و « الزوامل » جمع « زاملة » ، وهو البعير يحمل عليه الرجل زاده ومتاعه . و « الأوساق » جمع « وسق » هو الحمل . و « الغرائر » جمع « غرارة » ، وهو الجوّالق .

(٢) « والفضل » معطوف على قوله قبل : « فتعهد الفرق ... » .

(٣) هو أحد ثلاثة أبيات ذكرها الثعالبي في بيتمة الدهر ٢ : ٣٢٣ قال :

لَا تَخْدَعُنْكَ اللَّحَى وَلَا الصُّورُ تَسْعَةُ أَعْشَارٍ مَنْ تَرَى بَقْرُ
تَرَاهُمْ كَالسَّحَابِ مَنْتَشِرًا وَلَيْسَ فِيهِ لِطَالِبٍ مَطَرُ
فِي شَجَرِ السَّرْوِ ...

و « السَّرْوُ » ، شجر ، قالوا : هو معروف ، ولكني لم أجد سفته .

(٤) هو في ديوانه ، و « الخلاف » ، شجر الصفصاف ، وهو شجر عظامٌ وأصنافه كثيرة ، وكلُّها حوَارٌ ضعيف ، وقيل :

بِذَلِّ الوَعْدِ لِلأَخْلَاءِ سَمَحًا وَأَبَى بَعْدَ ذَاكَ بِذَلِّ العَنَاءِ

[من الطويل]

= وقول الآخر :

فَإِنْ طَرَّةٌ رَاقَتْكَ فَانظُرْ فَرُبَّمَا أَمْرٌ مَذَاقُ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ^(١)

وأنظر إلى المعنى في الحالة الثانية كيف يُورق شجره ويثمر ، ويفترُّ ثغره وييسم ، وكيف تَشْتَار الأرى من مذاقته ، كما ترى الحسن في شارته .

[من البسيط]

= وأنشد قول ابن لنكك :

إِذَا أَخُو الْحُسَيْنِ أَضْحَى فَعُلُهُ سَمِجًا رَأَيْتَ صُورَتَهُ مِنْ أَقْبَحِ الصُّورِ^(٢)

= وتبين المعنى وأعرف مقداره ، ثم أنشد البيت بعده :

وهَبِكَ كَالشَّمْسِ فِي حُسْنٍ ، أَلَمْ تَرْنَا نَفَرٌ مِنْهَا إِذَا مَالَتْ إِلَى الضَّرْرِ؟

= وأنظر كيف يزيد شرفه عندك ؟

[من الكامل]

= وهكذا فتأمل بيت أبي تمام :

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طَوَيْتَ أَتَاحَ هَا لِسَانَ حَسُودِ^(٣)

= مقطوعاً عن البيت الذي يليه ، والتمثيل الذي يؤديه ، وأستقص في

تعرف قيمته ، على وضوح معناه وحسن بزمه ، ثم أتبعه إياه :

لَوْلَا أَشْتَعَالَ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرَفُ طَيْبُ عَرَفِ الْعُودِ

وأنظر هل نَشْر المعنى تمام حُلته ، وأظهر المكنون من حسنه وزينته ،

(١) هو في دلائل الإعجاز : ٥٥٥ ، رقم : ٦٤٩ ، و« طَرَّة الجارية » ، أن يُقطع لها في مقدم ناصيتها كالعلم ، أو كالطرة تحت التاج ، تتجمل بذلك .

(٢) البيت والذي بعده في بيتمة الدهر ٢ : ٢٣٠ .

(٣) البيت والذي يليه في ديوانه . و« العرف » ، الرائحة الطيبة .

وَعَطَّرَكَ بَعْرِفَ عَوْدِهِ ، وَأَرَاكَ النَّضْرَةَ فِي عَوْدِهِ ، وَطَلَعَ عَلَيْكَ مِنْ مَطْلَعِ سَعُودِهِ ،
 ٤٣ وَاسْتَكْمَلَ فَضْلَهُ فِي النَّفْسِ وَنُبْلَهُ ، وَأَسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ / كُلَّهُ ، إِلَّا بِالْبَيْتِ الْأَخِيرِ ،
 وَمَا فِيهِ مِنَ التَّمْثِيلِ وَالتَّصْوِيرِ ؟

= وكذلك فَرَوَّ فِي بَيْتِ الْمُتَنَبِّي : [من الوافر]

وَمَنْ يَكُ ذَا فِيمَ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدُ مُرًّا بِهِ الْمَاءَ الرُّلَالَا (١)

= لو كان سلك بالمعنى الظاهر من العبارة كقولك : « إن الجاهل
 الفاسد الطبع يتصوّر المعنى بغير صورته ، ويُخَيَّلُ إليه في الصواب أنه خطأ » ،
 هل كنت تجد هذه الرّوعة ، وهل كان يبلغ من وقم الجاهل ووقده ، (٢) وقمعه
 ورذعه والتهجين له والكشف عن نقصه ، ما بلغ التمثيل في البيت ، وينتهي إلى
 حيث انتهى ؟

أمثلة في التمثيل
 وأسباب تأثيره

١١١ - وإن أردت اعتبار ذلك في الفن الذي هو أكرم وأشرف ،
 فقابل بين أن تقول : « إن الذي يعظ ولا يتعظ يضرب بنفسه من حيث ينفع
 غيره » ، وتقتصر عليه = وبين أن تذكر المثل فيه على ما جاء في الخبر من أن
 النبي ﷺ قال : « مثل الذي يعلم الخير ولا يعمل به ، مثل السراج الذي
 يضيء للناس ويحرق نفسه » ، (٣) وبروي : « مثل الفتيمة تضيء للناس وتحرق

(١) في ديوانه .

(٢) « الرّقم » فيه معنى الردّ والإدلال والقهر . و« الوقد » ، فيه معنى الضرب المفضى إلى
 الضعف والاسترخاء .

(٣) هو في المعجم الكبير للطبراني ٢ : ١٨٠ من حديث صفوان بن محرز المازني ، عن جندب بن
 عبد الله بن سفيان البجلي ، عن رسول الله ﷺ وهو في مجمع الزوائد ٦ : ٢٣١ . وقال : « رواه =

نفسها» (١).

= وكذا فوزن بين قولك للرجل وأنت تعظه: (٢) «إنك لا تُجزي على السيئة حسنة، فلا تُغر نفسك» وتُمسك = وبين أن تقول في أثره: «إنك لا تجني من الشوك العنب، وإنما تحصد ما تزرع»، وأشبه ذلك.

= وكذا بين أن تقول: «لا تُكلم الجاهل بما لا يعرفه» ونحوه، وبين أن تقول: «لا تنثر الدرّ قدام الخنازير» أو: «لا تجعل الدرّ في أفواه الكلاب»، وتُنشد نحو قول الشافعي رحمه الله:

«أُنثر دُرّاً بين سارحة الغنم» (٣).

= وكذا بين أن تقول: «الدنيا لا تدوم ولا تبقى»، وبين أن تقول: «هي ظلّ زائل، وعارية تُستردّ، ووديعة تُسترجع»، وتذكر قول النبي ﷺ: «من في الدنيا / ضيف وما في يديه عارية، والضيف مرتجل، والعارية مؤدّاة» (٤)،
= وتُنشد قول لبيد:
[من الطويل]

= الطبراني من طريقين، في إحداهما لبيد بن أبي سليم وهو مدلس، وفي الأخرى على بن سليمان الكلبي ولم أعرفه، وقال المناوي في فيض القديره: ٥١٠ «رواه الطبراني بإسناد حسن»، وهو أيضاً في كتاب الأمثال لأبي الشيخ الأصفهاني: ٢٠٣، ٢٠٤.

(١) رواه بهذا اللفظ، المنذرى في الترغيب والترهيب وقال: «رواه البزار»، ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ١: ١٨٤، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن جابر السحيمي، وهو ضعيف لسوء حفظه واختلاطه»، وكذلك نقله في فيض القدير ٥: ٥١٠.

(٢) «وكذا فوزن ...» معطوف على أول الكلام: «... فقابل بين ...».

(٣) تمام البيت:

«وأُنثر منظوماً لرعاية النعم».

في خمسة أبيات رواها السبكي في طبقات الشافعية ١: ٢٩٤.

(٤) لم أف على هذا الحديث.

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ ^(١)

وقول الآخر : [من الرمل]

إِنَّمَا نِعْمَةٌ قَوْمٍ مُنْعَةٌ وَحَيَاةُ الْمَرْءِ تَوْبٌ مُسْتَعَارٌ ^(٢)

أسباب تأثير التمثيل
في النفس

١١٢ - فهذه جملة من القول تُخبر عن صيغ « التمثيل » وتُخبر عن

حال المعنى معه .

فأما القول في العلة والسبب ، لِمَ كَانَ لِلتَّمثِيلِ هَذَا التَّأثيرُ ؟ وبيان جهته ومآتاه ، وما الذى أوجبه واقتضاه ، فغيرها .

وإذا بحثنا عن ذلك ، وجدنا له أسباباً وعللاً ، كلٌّ منها يقتضى أن يَفْحَمَ المعنى بالتمثيل ، وينبئ ويَشْرَفُ ويكمل .

فأول ذلك وأظهره ، أن أنس النفوس موقوف على أن تُخرجها من خفى إلى جلى ، وتأتيها بصرح بعد مكنى ، وأن تردّها في الشيء تُعلّمها إياه إلى شيء آخر هى بشأنه أعلم ، وثقتها به في المعرفة أحكم = نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس ، وعمّا يُعلّم بالفكر إلى ما يُعلّم بالاضطرار والطبع ، لأن العلم المستفاد من طرق الحواسّ أو المركز فيها من جهة الطبع وعلى حدّ الضرورة ، يفضّل المستفاد من جهة النظر والفكر في القوة والاستحكام ، وبلوغ الثقة فيه غاية التمام ، كما قالوا : « ليس الخبرُ كالمعينة » ، ^(٣) و « لا الظنُّ كاليقين » ،

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوان الأفيوه الأودى ، في الطرائف الأدبية للراجكوتى .

(٣) هو من حديث ابن عباس ، رواه أحمد في المسند رقم : ١٨٤٢ (٣ : ٢٥٤) ، مختصراً ، ثم

رواه مطولاً رقم : ٢٤٤٧ (٤ : ١٤٧) ، شرح أخى السيد أحمد محمد شاكر رحمه الله .

فلهذا يحصل بهذا العلم هذا الأُنْسُ = أعنى الأُنْس من جهة الاستحكام والقوة .
= وضرب آخر من الأُنْس ، وهو ما يوجبه تقدُّمُ الألف ، كما قيل : [من الكامل]

« مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ » (١)

ومعلوم أن العلم الأول أتى النفس أولاً من طريق الحواس والطباع ، ثم من
/ جهة النظر والرؤية ، فهو إذن أمسُّ بها رَجَمًا ، وأقوى لديها ذِمًّا ، وأقدم لها
صُحْبَةً ، وآكدُ عندها حُرْمَةً = وإذ نقلتها في الشيء بمثله عن المُدْرِكِ بالعقل
المحض وبالفكرة في القلب ، إلى ما يُدْرِكُ بالحواس أو يُعْلَمُ بالطبع وعلى حدِّ
الضرورة ، فأنت كمن يتوسَّلُ إليها للغريب بالحميم ، وللجديد الصحبة بالحبيب
القديم ، فأنت إذن مع الشاعر وغير الشاعر = إذا وقع المعنى في نفسك غير ممثَّل
ثم مثَّله = كمن يُخْبِرُ عن شيء من وراء حجاب ، ثم يكشف عنه الحجاب
ويقول : « ها هو ذا ، فأبصر تجده على ما وصفتُ » .

٤٥

١١٣ - فإن قلت : إن الأُنْسَ بالمشاهدة بعد الصفة والخبر ، إنما
يكون لزوال الرِّيب والشكِّ في الأكثر ، أفتقول : إن التمثيل إنما أُنْسَ به ، لأنه
يصحح المعنى المذكور والصفة السابقة ، ويثبت أن كونها جائزٌ ووجودها
صحيحٌ غيرٌ مستحيل ، حتى لا يكون تمثيلاً إلا كذلك ؟
= فالجواب : إن المعاني التي يجيء « التمثيل » في عَقبها على ضربين :

المعاني التي يجيء
التمثيل في عقبها ،
الضرب الأول

(١) صدره :

« نَقَلَ فُوَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى »

من أربعة أبيات لأبي تمام في ديوانه .

غريب بديع يمكن أن يخالف فيه ، ويُدعى امتناعه واستحالة وجوده ،
وذلك نحو قوله : [من الوافر]

فإن تُفْق الأنامَ وأنت منهم فإنَّ المسكَّ بعضُ دمِ الغزالِ^(١)

وذلك أنه أراد أنه فاق الأنام وفاتهم إلى حدِّ بطل معه أن يكون بينه وبينهم
مشابهةً ومقاربةً ، بل صار كأنه أصلٌ بنفسه وجنسٌ برأسه . وهذا أمرٌ غريب ،
وهو أن يتناهى بعض أجزاء الجنس في الفضائل الخاصة به إلى أن يصير كأنه
ليس من ذلك الجنس ، وبالمُدعى له حاجةٌ إلى أن يصحح دعواه في جواز وجوده
على الجملة إلى أن يحجى إلى وجوده في الممدوح . فإذا قال : « فإن المسك بعض
دم الغزال » ، / فقد احتج لدعواه ، وأبان أن لما ادّعاها أصلاً في الوجود ، وبراً
نفسه من ضعة الكذب ، وباعدها من سفة المُقَدِّم على غير بصيرة ، والمتوسّع
في الدعوى من غير بينة . وذلك أن المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته ،
حتى لا يُعدُّ في جنسه ، إذ لا يوجد في الدم شيء من أوصافه الشريفة الخاصة
بوجه من الوجوه ، لا ما قل ولا ما كثر ، ولا في المسك شيء من الأوصاف التي
كان لها الدم دماً البتة .

٤٦

الضرب الثاني في
التمثيل الغريب

والضرب الثاني : أن لا يكون المعنى الممثل غريباً نادراً يُحتاج في دعوى
كونه على الجملة إلى بينة وحجة وإثبات . نظير ذلك أن تنفى عن فعل من
الأفعال التي يفعلها الإنسان الفائدة ، وتدعى أنه لا يحصل منه على طائل ،
ثم تمثله في ذلك بالقابض على الماء والراقم فيه ، فالذى مثلت ليس بمنكرٍ
مستبعدٍ ،^(٢) إذ لا يُنكر خطأ الإنسان في فعله أو ظنه وأمله وطلبه . ألا ترى أن

(١) هو للمتنبي في ديوانه .

(٢) في الأصول : « مستبعد » ، والأجود ما أثبت .

المُعزَى من قوله : [من الطويل]

فأصبحتُ من لَيْلى الغداة كقَابِضٍ عَلَى المَاءِ حَائِثُهُ فُرُوجُ الأَصَابِعِ (١)
 = أَنَّهُ قَدْ خَابَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ يَتَمَتَّعُ بِهَا وَيَسْعَدُ بِوَصْلِهَا ، وَلَيْسَ بِمَنْكَرٍ
 وَلَا عَجِيبٍ وَلَا مَمْتَنَعٍ فِي الوجودِ ، خَارِجٌ مِنَ المَعْرُوفِ المَعْهُودِ ، أَن يَخِيبَ ظَنُّ
 الإِنسَانِ فِي أَشْبَاهِ هَذَا مِنَ الأُمُورِ ، حَتَّى يُسْتَشْهَدَ عَلَى إِمكانِهِ ، وَتَقَامَ البَيِّنَةُ عَلَى
 صَدَقِ المَدَّعِي لَوْجَدَانِهِ .

١١٤ - وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ المَعَانِي المِثْلَةَ تَكُونُ عَلَى هَذَيْنِ الضَّرِبَيْنِ ، فَإِنَّ
 فَائِدَةَ « التَّمثِيلِ » وَسَبَبَ الأُنْسِ فِي الضَّرْبِ الأَوَّلِ بَيِّنٌ لَائِحٌ ، لِأَنَّهُ يُفِيدُ فِيهِ الصَّحَّةَ
 وَيُنْفِي الرَّيْبَ والشَّكَّ ، وَيُؤْمِنُ صَاحِبِهِ مِنَ تَكْذِيبِ المُخَالِفِ ، وَتَهْجُمِ المَنْكَرِ ،
 وَتَهْجُمِ / المَعْتَرِضِ ، وَمَوَازِنَتُهُ بِحَالَةِ كَشْفِ الحِجَابِ عَنِ المَوْصُوفِ المُخْبِرِ عَنْهُ
 حَتَّى يُرَى وَيُبْصَرَ ، وَيُعْلَمُ كَوْنُهُ عَلَى مَا أَثْبَتَتْهُ الصِّفَةُ عَلَيْهِ = مَوَازِنَةٌ ظَاهِرَةٌ
 صَحِيحَةٌ . (٢)

سبب تأثير التمثيل
في ضريبه

٤٧

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي : فَإِنَّ « التَّمثِيلِ » وَإِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ فِيهِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ
 الفَائِدَةِ ، فَهُوَ يُفِيدُ أَمْرًا آخَرَ يَجْرِي مَجْرَاهُ . وَذَلِكَ أَنَّ الوَصْفَ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى

(١) هو ملفق من بيتين ، بيت مجنون ليلي :

فأصبحتُ من لَيْلى الغداة كناظِرٍ مَعَ الصَّبْحِ فِي أعْقَابِ نَجْمٍ مُعَرَّبٍ
 وَقَوْلِ مَعَاذِ العَقِيلِي :

أَجْرَتْ فَلَمْ تَمْتَنَعْ ، وَكُنْتُ كقَابِضٍ عَلَى المَاءِ حَائِثُهُ فُرُوجُ الأَصَابِعِ

آنظر ديوان المجنون ، ومعجم الشعراء : ٣٠٥ .

(٢) السياق : « وموازنته بحالة ... موازنة ظاهرة .. »

إقامة الحجة على صحة وجوده في نفسه ، وزيادة التثبيت والتقريب في ذاته وأصله ، فقد يحتاج إلى بيان المقدار فيه ، ووضع قياس من غيره يكشف عن حدّه ومبلغه في القوة والضعف والزيادة والنقصان . وإذا أردت أن تعرف ذلك ، فأنظر أولاً إلى التشبيه الصريح الذي ليس بتمثيل ، كقياس الشيء على الشيء في اللون مثلاً : « كحنتك الغراب » ، تريد أن تُعرف مقدار الشدة ، لا أن تُعرف نفس السواد على الإطلاق .

وإذا تقرر هذا الأصل ، فإن الأوصاف التي يُردُّ السامع فيها بالتمثيل من العقل إلى العيان والحسّ = وهي في أنفسها معروفة مشهورة صحيحة لا تحتاج إلى الدلالة على أنها هل هي ممكنة موجودة أم لا = فإنها وإن غيّبت من هذه الجهة عن التمثيل بالمشاهدات والمحسوسات ، فإنها تفتقر إليه من جهة المقدار ، لأن مقاديرها في العقل تختلف وتفاوت . فقد يقال في الفعل : إنه من حال الفائدة على حدودٍ مختلفة في المبالغة والتوسط ، فإذا رجعت إلى ما تُبصر وتُحسّ عرفت ذلك بحقيقته ، وكما يوزن بالقسطاس ، فالشاعر لما قال :

كقباض على الماء نخانته فروح الأصابع .

٤٨ = أراك رؤية لا تشكُّ معها ولا ترتاب أنه بلغ في خيبة ظنه ونوار / سعيه إلى أقصى المبالغ ، وانتهى فيه إلى أبعد الغايات ، حتى لم يحظَ لا بما قل ولا ما كثر .

١١٥ - فهذا هو الجواب . ونحن بنوع من التسهّل والتسامح ،^(١) نقع على أن الأئس الحاصل بانتقالك في الشيء عن الصفة والخبر إلى العيان ورؤية البصر ، ليس له سبب سوى زوال الشكِّ والرَّيب .

(١) في المطبوعين : « التسهيل والتسامح » والأجود ما أثبت .

فأما إذا رجعنا إلى التحقيق : فإننا نعلم أن المشاهدة تُؤثِّر في النفوس مع العلم بصدق الخبر ، كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في قوله : (قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي) [سورة البقرة : ٢٦٠] ، والشواهد في ذلك كثيرة ، والأمر فيه ظاهرٌ ، ولولا أن الأمر كذلك ، لما كان لنحو قول أبي تمام : [من الطويل]
 وَطُولُ مَقَامِ الْمَرْءِ فِي الْحَيِّ مُخْلِئٌ لِدِينِاجْتِيهِ فَأَعْتَرِبَ تَتَجَدَّدُ (١)
 فَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زَيْدَتْ مَحَبَّةً إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمِدٍ
 = معنى ، وذلك أن هذا التجدد لا معنى له ، إذ كانت الرؤية لا تفيد
 أنسا من حيث هي رؤية ، (٢) وكان الأنس لتفيتها الشك والريب ، أو لوقوع العلم
 بأمر زائد لم يُعلم من قبل .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأنت إذا قلت للرجل : « أنت مُضِيعٌ للحزم في سعيك ، ومخطيءٌ وجه الرشاد ، وطالبٌ لما لا تناله » ، إذا كان الطلب على هذه الصفة ومن هذه الجهة ، ثم عقبته بقولك : « وهل يحصل في كف القابض على الماء شيء مما يقبض عليه ؟ » . فلو تركنا حديث تعريف المقدار في الشدة والمبالغة ونفي الفائدة من أصلها جانباً ، بقي لنا ما تقتضيه الرؤية للموصوف على ما وُصف عليه من الحالة المتجددة ، مع العلم بصدق الصفة .

يُبين ذلك ، أنه لو كان الرجل مثلاً على طرف نَهْرٍ في وقت مخاطبة صاحبه وإخباره له بأنه لا يحصل من سعيه على شيء ، فأدخل يده في الماء / وقال : « أنظر هل حصل في كفي من الماء شيء ؟ فكذلك أنت في أمرك » (٣)

(١) في ديوانه .

(٢) في المطبوعتين : « وإن كانت الرؤية ... » ، والصواب ما أثبت .

(٣) السياق : « يبين ذلك أنه لو كان الرجل مثلاً ... كان لذلك ضربٌ من التأثير ... » .

كان لذلك ضرب من التأثير زائد على القول والنطق بذلك دون الفعل .

ولو أن رجلاً أراد أن يضرب لك مثلاً في تنافي الشيعتين فقال : « هذا وذاك هل يجتمعان ؟ » ، وأشار إلى ماء و نارٍ حاضرين ، وجدتَ تمثيله من التأثير ما لا تجده إذا أخيرك بالقول فقال : « هل يجتمع الماء والنار ؟ » . وذلك الذي تفعل المشاهدة من التحريك للنفس ، والذي يجب بها من تمكُّن المعنى في القلب إذا كان مستفادُهُ من العيان ، ومتصرفُهُ حيث تتصرفُ العينان = وإلا فلا حاجة بنا في معرفة أن الماء والنار لا يجتمعان إلى ما يؤكده من رجوع إلى مشاهدة واستيثاق تجرِبَة .

التمثيل بالمشاهدة
يزيدك أنساً

١١٦ - ومما يدلُّك على أن « التمثيل » بالمشاهدة يزيدك أنساً ، وإن لم يكن بك حاجةٌ إلى تصحيح المعنى ، أو بيان لمقدار المبالغة فيه ، أنك قد تعبّر عن المعنى بالعبارة التي تؤدِّيهِ ، وتبالغ وتجتهد حتى لا تدع في النفوس منزعاً ، نحو أن تقولَ وأنت تصف اليوم بالطول : « يومٌ كأطول ما يُتوهَّم » و « كأنه لا آخر له » ، وما شاكل ذلك من نحو قوله :
[من البسيط]

في ليلِ صُورٍ تنأهى العُرضُ والطُولُ كأنما ليلُهُ بالليلِ مَوْصُولُ (١)

= فلا تجده له من الأنس ما تجده لقوله :
[من الطويل]

• ويومٌ كظلِّ الرُّمَحِ قَصَّرَ طَوْلُهُ • (٢)

(١) هو لحنديج بن خندج المري في شرح الحماسة ٤ : ١٦٠ ، والأمال ١ : ٩٩ ، والسمط :

• دَمُ الرِّقِّ عَنَّا واصطفأق المِزَاهِرِ •

= على أن عبارتك الأولى أشد وأقوى في المبالغة من هذا ، فظَلَّ الرَّحْمُ على كل حال متناهٍ تُدرك العينُ نهايته ، وأنت قد أخبرت عن اليوم بأنه كأنه لا آخر له ، = وكذلك تقول : « يومٌ كأقصر ما يُتصور » و « كأنه ساعة » و « كَلَمَّحِ البَصْرِ » و « كَلَا وَلَا » ، فتجد هذا ، مع كونه تمثيلاً ، لا يُؤنسك إيناس قولهم : « أيامٌ / كأباهم القَطَا » ، ^(١) وقول ابن المعتز : [من الكامل]

بُدِّلْتُ من ليلٍ كِظَلِّ حِصَاةٍ لَيْلًا كِظَلِّ الرَّحْمِ غَيْرِ مُوَاتٍ ^(٢)

وقول آخر : [من الوافر]

ظَلَّلْنَا عند بابِ أُمِّي نُعَيْمٍ يَوْمٍ مِثْلِ سَالِفَةِ الدُّبَابِ ^(٣)

= وكذا تقول : « فلانٌ إذا همَّ بالشيء لم يُزلْ ذاك عن ذكره وقلبه ، وقصَّرَ خواطره على إمضاء عزمه ، ولم يشغله شيء عنه » ، فتحتاط للمعنى بأبلغ ما يمكن ، ثم لا ترى في نفسك له هَزَّةٌ ، ولا تُصادف لما تسمعه أُرْحِيَّةٌ ، وإنما تسمعُ حديثًا ساذجًا وخيرًا غُفَلًا ، حتى إذا قلت : [من الطويل]

إذا همَّ ألقى بين عينيه عزمه ^(٤) .

= وهو لشبرمة بن الطفيل ، في شرح الحماسة ٣ : ١٣٣ ، وهامش السمط : ٩٣٨ ، ورواه الجاحظ في الحيوان ٦ : ١٧٩ ليزيد بن الطغرية ، وأبو عبيد البكري في السمط : ٩٣٨ .

(١) لأن إبهام القطاة قصير جدًا ، وهو كثير في الشعر .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو في الأزمنة والأمكنة ٢ : ٦٣ غير منسوب ، وفي السمط : ٤٠٣ .

(٤) هو لسعد بن ناشب المازني ، في شرح الحماسة ١ : ٣٥ ، وانظر دلائل الإعجاز : ٢٢٠ ،

وتمامه :

ونكَّبَ عن ذِكْرِ العواقبِ جَانِبًا .

= امتلأت نفسك سرورًا وأدركتك طُربَةٌ = (١) كما يقول القاضي أبو الحسن (٢) = لا تملك دفعها عنك . ولا تُقل إن ذلك لمكان الإيجاز ، فإنه وإن كان يوجب شيئًا منه ، فليس الأصل له ، بل لأن أراك العزم واقعا بين العينين ، وفتح إلى مكان المعقول من قلبك بابًا من العين .

* * *

مذهب آخر في
السبب المؤثر في
التشبيه

١١٧ - وههنا ، إذا تأملنا ، مذهب آخر في بيان السبب الموجب لذلك ، هو أطف مأخذًا ، وأمكن في التحقيق ، وأولى بأن يُحيط بأطراف الباب . وهو أن لتصوير الشبه من الشيء في غير جنسه وشكله ، والتقاط ذلك له من غير محلته ، واجتلابه إليه من الشقِّ البعيد ، (٣) بابًا آخر من الظرف واللطف ، (٤) ومذهبًا من مذاهب الإحسان لا يخفى موضعه من العقل .

وأحضِرُ شاهدًا لك على هذا : (٥) أن تنظر إلى تشبيه المشاهدات بعضها ببعض ، فإن التشبيهات = سواء كانت عامية مشتركة ، أم خاصية مقصورة على قائل دون قائل = تراها لا يقع بها اعتدادٌ ، ولا يكون لها موقع من / السامعين ، ولا تهزُّ ولا تُحرك حتى يكون الشبه مقررًا بين شيئين مختلفين في الجنس . فتشبيه العين بالترجس ، عاميٌّ مشتركٌ معروف في أجيال الناس ، جارٍ في جميع

(١) كأنه بضم الطاء وفتحها ، من « طرب يطرب طربًا » ، وهو نحو « فرح يفرح فرحًا ، وفرحة وفرحة » أي مسرة .

(٢) هو شيخه القاضي الجرجاني صاحب الوساطة .

(٣) « الشقُّ » ، هو الناحية والجانب ، وفي المطبوعتين : « من التيق » بالنون والياء ، وهو تصحيف لاشك فيه ، وأثبت ما في المخطوطة ، لأنه أجود وأصح .

(٤) قوله « بابًا » هو اسم « أن » في أول الجملة .

(٥) في المخطوطة ومطبوعة ريتز : « وأحضِرُ شاهد » ، والصواب ما في مطبوعة رشيد رضا .

العادات ، وأنت ترى بُعد ما بين العينين وبينه من حيث الجنس = وتشبيه الثريا بما شُبِّهت به من عنقود الكرم المنور ، واللجام المفضض ، والبشاش المفضل ، وأشباه ذلك ، خاصي ، والتباين بين المشبه والمشبه به في الجنس على ما لا يخفى .

وهكذا إذا استقرت التشبيهات ، وجدت التباين بين الشئيين كلما كان أشد ، كانت إلى النفوس أعجب ، وكانت النفوس لها أطرب ، وكان مكانها إلى أن تُحدث الأريحية أقرب . وذلك أن موضع الاستحسان ، ومكان الاستظراف ، والمُثير للدفين من الارتفاع ، والمتألف للنافر من المسرة ، والمؤلف لأطراف البهجة = أنك ترى بها الشئيين مثلين متباينين ، ومؤلفين مختلفين ، وترى الصورة الواحدة في السماء والأرض ، وفي حلقة الإنسان وخلال الروض ، وهكذا ، طرائف تتألف عليك إذا فصلت هذه الجملة ، وتتبع هذه اللوحة .
ولذلك تجد تشبيه البنفسج في قوله :
[من البسيط]

ولا زور دية ترهـو بزرقتهـا بين الرياض على حمر اليواقيت^(١)
كأنها فوق قاماتٍ ضعُفن بها أوائل النار في أطراف كبريت

= أغرب وأعجب وأحق بالولوع وأجدر من تشبيه النرجس : « بمداهن دُرّ حشوهن عقيق » ،^(٢) لأنه أراك شبهًا لنباتٍ غضَّ يرفُّ ، وأوراقٍ رطبة ترى

(١) هذان البيتان فيما أرجح ، هما للزاهي أبي القاسم علي بن إسماعيل بن خلف البغدادي ، كما نسبهما إليه ابن خلكان في ترجمته ٣ : ٣٧٢ ، وأرجح أيضاً أنهما إغارة على بيتي ابن المعتز في ديوانه :

بنفسجٍ جمعت أوراقه فحككت كحلأ تشربُ دمعا يوم تشيت
كأنه ، وحقاق القضب تحملهُ أوائل النار في أطراف كبريت

ولا يصح خلط الشعرين ، فالفرق بينهما ظاهر .

(٢) انظر رقم : ٨٨ .

الماء منها يشف ، بلهب نارٍ في جسمٍ مُستَوِلٍ عليه اليبس ، (١) ويادٍ فيه الكلف . (٢)

٥٢ ومبني الطباع وموضوع الجيلة ، / على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يُعهد ظهوره منه ، وخرج من موضع ليس بمعدنٍ له ، كانت صباة النفوس به أكثر ، وكان بالشغف منها أجدر . فسواء في إثارة التعجب ، وإخراجك إلى روعة المستغرب ، ووجودك الشيء من مكانٍ ليس من أمكنته ، ووجود شيء لم يوجد ولم يُعرف من أصله في ذاته وصفته . ولو أنه شبه البنفسج ببعض النبات ، أو صادف له شبهاً في شيء من المتلونات ، لم تجد له هذه الغرابة ، ولم ينل من الحسن هذا الحظ .

...

التمثيل أخص من
النسب في التأثير

١١٨ - وإذا ثبت هذا الأصل ، وهو أن تصوير الشبه بين المختلفين في الجنس ، مما يحرك قوى الاستحسان ، ويثير الكامن من الاستظراف ، فإن « التمثيل » أخص شيء بهذا الشأن ، وأسبق جارٍ في هذا الرهان ، وهذا الصنيع صناعته التي هو الإمام فيها ، والباديء لها والهادي إلى كفيته ، وأمره في ذلك أنك إذا قصدت ذكر ظرائفه ، وعد محاسنه في هذا المعنى ، والبدع التي يخترعها بحذقه ، والتأليفات التي يصل إليها برفقه ، أزدحمت عليك ، وغمرت جانبيك ، فلم تدر أيها تذكر ، ولا عن أيها تعبر ، كما قال :

إذا أتاه طالبٌ يستأمرها تكاثرت في عينه كرامها (٣)

(١) في المخطوطة ومطبوعة ريتز : « من لهب نار » ، والصواب ما في مطبوعة رشيد رضا .

(٢) « الكلف » ، لون بين السواد والحمرة .

(٣) هما في الأغاني ٥ : ٣٥٣ ، والضمير فيه للإبل .

وهل تشكُّ في أنه يعمل عمل السحر في تأليف المتباينين حتى يختصر لك بُعد ما بين المشرق والمغرب ، ويجمع ما بين المُشِيمِ والمُعْرِقِ . وهو يُريك للمعاني الممثَّلة بالأوهام شَبَهًا في الأشخاص الماثلة ، والأشباح القائمة ، ويُنطق لك الأخرس ، ويُعطيك البيان من الأعجم ، ويُريك الحياة في الجماد ، ويريك الشَّامَ عين الأضداد ، فيأتيك بالحياة والموت مجموعين ، والماء والنار مجتمعين ، كما يقال في الممدوج هو حياة لأوليائه ، / موت لأعدائه ، ويجعل الشيء من جهة ماءً ، ومن أخرى نارًا ، كما يقال :

٥٣

أنا نازٌّ في مُرْتَقَى نَظَرِ الحَا سِيد ، ماءً جارٍ مع الإخوان (١)

= وكما يجعل الشيء حُلُوًّا مرًّا ، وصابًا عسلاً ، وقبيحًا حسناً ، كما قال :

[من الخفيف]

حَسَنٌ في وجوه أعدائه أقفُ سَبُح من ضيفه رأته السوام (٢)

= ويجعل الشيء أسود أبيضَ في حال ، كنهو قوله : [من الطويل]

له منظرٌ في العين أبيضُ ناصعٌ ولكنّه في القلب أسودُ أسفعُ (٣)

= ويجعل الشيء كالمقلوب إلى حقيقة ضده ، كما قال : [من الخفيف]

غُرَّةٌ بُهْمَةٌ ، ألا إنما كُنْتُ أَعْرَأَيَّامَ كُنْتُ بِهِمَا (٤)

= ويجعل الشيء قريبًا بعيدًا معًا ، كقوله : [من الكامل]

(١) لم أقف عليه الآن .

(٢) هو للمتنبى في ديوانه .

(٣) هو لأبي تمام في ديوانه .

(٤) هو لأبي تمام في ديوانه ، « الغرة » يعني الشعر الأبيض ، و« البهمة » يعني السواد المظلم .

« دانٍ على أيدي العُفاةِ وشاسِعٌ »^(١)

= وحاضرًا وغائبًا ، كما قال : [من المتقارب]

أيا غائبًا حاضرًا في الفؤادِ سلامٌ على الحاضرِ الغائبِ^(٢)

= ومشرقًا مغربًا ، كقوله : [من المنسرح]

لَهُ إِلَيْكُمْ نَفْسٌ مُشْرِقَةٌ إِنْ غَابَ عَنْكُمْ مُغْرِبًا بَدُنُهُ^(٣)

= وسائرًا مقيمًا ، كما يجيء في وصف الشعر الحسن الذي يتداوله الرواة

وتهاداه الألسن ، كما قال القاضي أبو الحسن :^(٤) [من المتقارب]

وجوابةِ الأفقِ موقوفةٍ تسيرُ ولمْ تَبْرَحِ الحَضْرَةَ

وهل يخفى تقريبه المتباعدين ، وتوفيقه بين المختلفين ، وأنت تجد إصابة

الرجل في الحجّة ، وحسن تخليصه للكلام ، وقد مُثِّلَت تارةً بالهناء ومعالجة الإبل

الجربى به ، وأخرى بجز القصاب اللحم وإعماله السكين في تقطيعه وتفريقه في

قولهم : /

« يَضَعُ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ »^(٥)

(١) مضى في رقم : ١٠٩ للبحترى .

(٢) ذكر ريتير في استدراكه أنه على قافية الراء : « سلام على الغائب الحاضر » في كتاب سندباد

للسمرقندى : ١٨٥ مع أبيات اللوأء الدمشقى على تلك القافية ، وليس البيت في ديوانه المطبوع .

(٣) هو للبحترى في ديوانه .

(٤) هو شيخه علي بن عبد العزيز الجرجاني ، صاحب الوساطة .

(٥) هو شطر بيت يقوله دريد بن الصمة ، وقد مرّ بالخنساء وهي تنهأ ذودًا لها جربى (أى وهي

تطلى الإبل بالهناء) ، فقال :

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به كالِيومِ طَالِي أَيْتِي جُرْبِ

متبذلاً تبدو محاسنهُ يَضَعُ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ =

= و « يصيب الحزَّ » و « يطبِّق المَفْصِل » ، فأنظر : هل ترى مزيدًا في التناكر والتنافر على ما بين طلاءِ القطران ، وجنس القول والبيان ؟ ثم كرِّر النظر وتأمَّل : كيف حصل الائتلاف ، وكيف جاء من جمع أحدهما إلى الآخر ، ما يأنس إليه العقل ويحمده الطبع ؟ حتى إنك لربما وجدت لهذا المثل = إذا وردَ عليك في أثناء الفصول ، وحين تبين الفاضل في البيان من المفضول = قبولًا ، ولا ما تجدُ عند فوج المسك ونشرِ الغالية ، ^(١) وقد وقع ذكرُ « الحزَّ » و « التطبيق » منك موقع ما ينفي الحزازات عن القلب ، ويزيل أطباق الوحشة عن النفس .

وتكلّف القول في أن للتمثيل في هذا المعنى المدى الذي لا يُجارى إليه ، والباع الذي لا يُطاوَل فيه ، كالاحتجاج للضرورات ، وكفى دليلاً على تصرُّفه فيه باليد الصنّاع ، ^(٢) وإيفائه على غايات الابتداع ، أنه يُريك العدم وجودًا والوجود عدمًا ، والميت حيًّا والحي ميتًا = أعنى جعلهم الرجل إذا بقي له ذكر جميل وثناء حسن بعد موته ، كأنه لم يميت ، وجعل الذكر حياة له ، كما قال :

« ذِكْرُ الْفَتَى عُمُرُهُ الثَّانِي » ^(٣)

= « الهناء » ، القطران . و « الثُّقْب » ، القُطْع المتفرقة من الجرب من جلد البعير .

(١) « الغالية » ، نوع من الطيب مركَّب من مسك وعنبر وعودٍ ودُهْن . و « نشرها » راحتها الطبية .

(٢) « الصنّاع » ، الماهرة الحاذقة .

(٣) في مطبوعة رشيد رضا ومطبوعة ريتز : « ذِكْرَةُ الْفَتَى » ، مع أن في مخطوطة ريتز التي

اعتمدها : « ذِكْرُ الْفَتَى » ، فتعجَّب !! والبيت بيت المنشي في ديوانه :

ذِكْرُ الْفَتَى عُمُرُهُ الثَّانِي ، وحاجتُهُ ما قَاتَهُ ، وفضول العيش إشغَالُ

= وَحُكْمُهُمْ عَلَى الْخَامِلِ السَّاقِطِ الْقَدْرِ الْجَاهِلِ الدُّنْيَاءِ بِالْمَوْتِ ،
وَتَصْيِرُهُمْ إِيَّاهُ حِينَ لَمْ يَكُنْ مَا يُوَثِّرُ عَنْهُ وَيُعْرِفُ بِهِ ، كَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْوُجُودِ إِلَى
الْعَدَمِ ، أَوْ كَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوُجُودِ .

١١٩ - ولطيفةٌ أُخْرَى له في هذا المعنى ، هي ، إِذَا نَظَرْتَ ، أَعْجَبْتُ ،
والتعجُّبُ بها أَحَقُّ وَمِنْهَا أَوْجِبُ ، وَذَلِكَ جَعَلَ الْمَوْتَ نَفْسِهِ حَيَاةً مُسْتَأْنَفَةً حَتَّى
يُقَالُ : إِنَّهُ بِالْمَوْتِ اسْتَكْمَلَ الْحَيَاةَ فِي قَوْلِهِمْ : « فُلَانٌ عَاشَ حِينَ مَاتَ » ، يُرَادُ
الرَّجُلُ / تَحْمَلُهُ الْأَيُّهُ وَكِرْمِ النَّفْسِ وَالْأَنْفَةِ مِنَ الْعَارِ ، ^(١) عَلَى أَنْ يَسْخُو بِنَفْسِهِ فِي
الجود والبأس ، فيفعل ما فعل كعب بن مامة في الإيثار على نفسه ، ^(٢) أَوْ مَا
يفعله الشجاع المذكور من القتال دون حريمه ، والصبر في مواطن الإيذاء ،
والتصميم في قتال الأعداء ، حتى يكون له يومٌ لا يزال يُذَكَّرُ ، وحديثٌ يعاد على
مَرِّ الدَّهْوَرِ وَيُشَهَّرُ ، كما قال ابن نباتة :
[من الكامل]

بَأْنِي وَأَمْسَى كُلُّ ذِي نَفْسٍ تَعَاْفُ الضَّيْمَ مَرَّةً ^(٣)
تَرْضَى بَأْنَ تَرْدِ الرَّدَى قِيمَتِهَا وَيُعِيشُ ذِكْرَهُ

(١) هكذا « الآية » في الأصول جميعاً ، وظنى أن الصواب « العيبة » بالعين وتشديد الباء
المكسورة والياء المشددة المفتوحة ، وهي الكبر والفخر ، كما في الحديث : « إن الله وضع عنكم عيبة
الجاهلية وتعظّمها بآبائها » ، معنى كبر الجاهلية ، إلا أن تكون « الآية » هي « العيبة » نفسها ، قلبت
العين همزة كما قالوا : « العباب » و « الأبواب » بمعنى واحد .

(٢) قصة كعب بن مامة الإيادي ، حين آثر رفيقيه على نفسه بلاء مرة بعد مرة ، حتى مات
ظماً ، في الكامل للمبرّد ١ : ٣٠٠ (طبعة محمد علي اللدالي ، دمشق) .

(٣) أمام هذين البيتين في هامش المخطوطة : « يمدح صمصام اللولة عند ورود القرامطة إلى
الكوفة ، ويحرضه على لقاتهم ، ويهتبه بالمهرجان في جمادى الأولى سنة ٣٧٥ » .

مجيء التمثيل بأشباه
عدّة من الشيء
الواحد

١٢٠ - وإنه ليأتيك من الشيء الواحد بأشباه عدّة ، ^(١) ويشتق من الأصل الواحد أغصاناً في كل غصن نَمَرَّ على حِدّة ، نحو أن « الزند » بإيرائه يعطيك شبه الجواد ، ^(٢) والدكّي الفطين ، وشبه النُجج في الأمور والظفر بالمراد ، وبإصلاحه شبه البخيل الذي لا يعطيك شيئاً ، ^(٣) والبليد الذي لا يكون له خاطر يُنتج فائدةً ويُخرج معنًى ، وشبه من يخيب سعيه ، ونحو ذلك = ويعطيك من « القمر » الشهرة في الرجل والنباهة والعزّ والرفعة ، ويعطيك الكمال عن النقصان ، والنقصان بعد الكمال ، كقولهم : « هلال نَمَا فعاد بدرّاً » ، يراد بلوغ التّجّل الكريم المبلّغ الذي يُشبه أصله من الفضل والعقل وسائر معاني الشرف ، كما قال أبو تمام :

لَهْفَى عَلَى تِلْكَ الشَّوَاهِدِ مِنْهُمَا لَوْ أَمْهَلْتِ حَتَّى تَصِيرَ شَمَائِلًا ^(٤)
لَعَدَا سَكُونَهُمَا حِجِّي ، وَصِيَاهُمَا كَرَمًا ، وَتِلْكَ الْأُرْيَحِيَّةُ نَائِلًا
إِنَّ الْهَلَالَ إِذَا رَأَيْتَ نُمُوَّهُ أُيَقِنْتَ أَنْ سَيَصِيرُ بَدْرًا كَامِلًا

وعلى هذا المثل بعينه ، يُضْرَبُ مثلاً في ارتفاع الرجل في الشرف / والعزّ من طبقة إلى أعلى منها ، كما قال البحترى :

شَرَفٌ تَزِيدُ بِالْعِرَاقِ إِلَى الَّذِي عَهْدُهُ بِالْبَيْضَاءِ أَوْ بِلَنْجَرًا ^(٥)
مِثْلَ الْهَلَالِ بَدَا فَلَمْ يَبْرَحْ بِهِ صَوَّغُ اللَّيَالِي فِيهِ حَتَّى أَقْمَرَا

(١) « وإنه ليأتيك ... » ، يعنى « التمثيل » .

(٢) « أوري الزند إيراء » ، أخرج ناره .

(٣) « أصلد الزند إصلاحاً » ، إذا صَوَّت ولم يخرج ناراً .

(٤) هي لأنى تمام في ديوانه ، في مرثية ابنين لعبد الله بن طاهر ، ماتا صغيرين .

(٥) هما في ديوانه ، و « البيضاء » و « بلنجر » ، مدينتان في بلاد الحَزْر .

= ويعطيك شَبَهَ الإنسانِ في نَشْتِهِ ونَمَائِهِ إلى أن يبلغ حدَّ التمام ، ثم
تراجُعِهِ إذا انقضت مُدَّةُ الشباب ، كما قال : [من السيط]

المرءُ مِثْلُ هلالٍ حين تُبصرُهُ يبدو ضئيلاً ضَعِيفاً ثم يَتَسِقُ ^(١)
يزدادُ حتّى إذا ما تَمَّ أعقبه كُرُّ الجديدين نُقصاً ثم يَنمَحُّ

= وكذلك يتفرَّع من حالتى تمامه ونقصانه فروعٌ لطيفة ، فمن غريب
ذلك قولُ ابن بابك : [من الكامل]

وأعرت شَطْرَ المُلْكِ ثَوْبَ كِماله والبدرُ في شَطْرِ المَسَافَةِ يَكْمُلُ

قاله في الأستاذِ أبى على ، وقد استوزره فخرُ الدولة بعد وفاة الصاحب
وأبَا العباسِ الضبى وخلع عليهما ^(٢) = وقولُ أبى بكر الخوارزمى : [من الطويل]

أراك إذا أيسرتَ حَيَمَتَ عندنا مقيماً وإن أعسرتَ زُرْتَ لِمَأمَا ^(٣)
فما أنت إلا البدرُ إن قَلَّ ضوءُهُ أَعَبَّ ، وإن زادَ الضياءُ أَقامَا

المعنى لطيف ، وإن كانت العبارة لم تساعده على الوجه الذى يجب ،
فإن الإغراب أن يتخلل وقتى الحضور وقتٌ يخلو منه ، وإنما يصلح لأن يراد أن
القمر إذا نقص نوره ، لم يُوالِ الطلوع كل ليلة ، بل يظهر فى بعض الليالى ،
ويعتنع من الظهور فى بعض . وليس الأمر كذلك ، لأنه على نقصانه يطلع كل
ليلة حتى يكون السرارُ ، وقال ابن بابك فى نحوه : [من المنقارب]

كذا البدرُ يُسْفِرُ فى تَمِّهِ فإن خاف نُقصَ المَحَاقِ أَنتَقَبَ

(١) البيتان لمحمد بن يزداد بن سويد الكاتب المروزى وزير المأمون ، وهما فى معجم الشعراء :

(٢) « أبو على » هو ابن حمولة . و « أبو العباس » ، هو أحمد بن إبراهيم الضبى .

(٣) هما فى بيتمة الدهر ٢ : ٢٢٤ ، وزهر الآداب ٢ : ٩٩ .

٥٧ / = وهكذا يُنظر إلى مقابله الشمس واستمداده من نورها ، وإلى كون ذلك سبب زيادته ونقصه وامتلائه من النور والائتلاق ، وحصوله في المحاق ، وتفاوت حاله في ذلك ، فتصاغ منه أمثال ، وتبين أشباه ومقاييس ، فمن لطيف ذلك قول ابن نباتة :

قد سمعنا بالعز من آل ساسا ن ويونان في العصور الخوالي (١)
 والملوك الألى إذا ضاع ذكّر و جدوا في سوائر الأمثال
 مكرّمات إذا البليغ تعاطى وصفها لم يجده في الأقوال
 وإذا نحن لم نضيفها إلى مد حك كانت نهاية في الكمال
 إن جمعناهما أضرّ بها الجمع مع وضاعت فيه ضياع المحال
 فهو كالشمس بعدها يملأ البد ر ، وفي قربها محاق الهلال

= وغير ذلك من أحواله : كنجو ما خرج من الشبه من بعده وارتفاعه ، وقرب ضوئه وشعاعه ، في نحو ما مضى من قول البحترى :

دان على أيدي العفاة . البيتين (٢)

= ومن ظهوره بكل مكان ، ورؤيته في كل موضع ، كقوله :

كالبدر من حيث التفت رأيتَه يُهدى إلى عينيك نوراً ثاقباً (٣)

(١) أمام هذه الأبيات في هامش المخطوطة ما نصه : « في مدح عضد الدولة من قصيدته في تاريخ اثنتين وسبعين وثلاثمئة ، مطلع القصيدة :

دفع الله نائبات الليالى عنك ، يا حامل الخطوب الثقّال

(٢) مضياً في رقم : ١٠٩ .

(٣) في المخطوطة والمطبوعتين « نوراً ساطعاً » ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، والبيت للمتنبي في ديوانه . و « الثاقب » المضيء الذي يتقب ضوءه الظلام ويبدده .

= في أمثال لذلك تكثر . ولم أعرض لما يُشَبَّه به من حيث المنظر ، وما تُدركه العين ، نحو تشبيه الشيء بتقويس الهلال ودقته ، والوجه بنوره وبهجته ، فإنما في ذكر ما كان « تمثيلاً » ، وكان الشبّه فيه معنويًا .

١٢١ - وفصل آخر ، وإن كان مما مَضَى ، إلا أن الأسلوب غيره ، أسلوب آخر في التمثيل ، يطلب بالفكرة
وهو أن المعنى إذا أتاك ممثلاً ، فهو في الأكثر ينجلي لك بعد أن يُخَوِّجك إلى طلبه بالفكرة وتحريك الخاطر له والهمّة في طلبه . (١) / وما كان منه أطف ، كانت امتناعه عليك أكثر ، وإبائه أظهر ، واحتجابه أشد .

ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ، ومعاناة الحنين نحوه ، كان نيله أحلى ، وبالمرزبة أولى ، فكان موقعه من النفس أجّل وأطف ، وكانت به أضنّ وأشعّف ، ولذلك ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمّ ، كما قال :

وَهُنَّ يَنْبُذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصَيِّنُ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعَلَةِ الصَّادِي (٢)

= وأشباه ذلك مما يُنال بعد مكابدة الحاجة إليه ، وتقُدّم المطالبة من النفس به .

١٢٢ - فإن قلت : فيجب على هذا أن يكون التعقيد والتعمية وتعمد

الفرق بين التمثيل
الغامض والتمثيل
الخوج إلى الفكرة

(١) « في طلبه » ، ساقطة في المخطوطة .

(٢) هو للقَطَامِي في ديوانه .

ما يَكْسِبُ المعنى غَمُوضًا ، مشرفًا له وزائدًا في فضله ، ^(١) وهذا خلاف ما عليه الناس ، ألا تراهم قالوا : إن خَيْرَ الكلام ما كان معناه إلى قلبك أَسْبَقَ من لفظه إلى سمعك ؟

= فالجواب : إني لم أُرِدْ هذا الحدَّ من الفِكرِ والتعب ، وإنما أردت القدر الذى يحتاج إليه فى نحو قوله :

« فَإِنِ الْمِسْكُ بَعْضُ دَمِ الْقَزَالِ » ^(٢)

وقوله : [من الوافر]

وَمَا التَّائِبُ لِاسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلَا التَّذِكِيرُ فَخْرٌ لِلْهَلَالِ ^(٣)

وقوله :

رَأَيْتُكَ فِي الذِّينِ أَرَى مُلُوكًا كَأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَالٍ

وقول النابغة :

فَأِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنتَأَى عَنكَ وَاسِعٌ ^(٤)

وقوله : [من الطويل]

فإنك شمسٌ والمُلسوكُ كواكبٌ إذا طَلَعَتْ لم يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبٌ ^(٥)

/ وقول البحترى :

(١) السياق : « ... أن يكون التعقيد ... مشرفًا له ... » .

(٢) مضى فى رقم : ١١٣ ، للمتنبى .

(٣) هنا والذى بعده للمتنبى فى ديوانه .

(٤) مضى فى رقم : ٢٣ .

(٥) هو للنابغة الذبياني فى ديوانه .

صَحْرُوكَ إِلَى الْأَبْطَالِ وَهُوَ يُرْوَعُهُمْ وَلِلسَيْفِ حَدٌّ حِينَ يَسْطُو وَرَوْنُقٌ^(١)

وقول امرئ القيس :

بِمُنَجَّرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ *^(٢)

وقوله :

ثم انصرفت، وقد أصبت ولم أصب، جَذَعُ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ^(٣)

= فإنك تعلم على كل حال أن هذا الضرب من المعاني، كالجوهر في الصدف لا يبرز لك إلا أن تشقه عنه، وكالعزيز المحتجب لا يُريك وجهه حتى تستأذن عليه. ثم ما كلُّ فكر يهتدى إلى وجه الكشْفِ عمَّا آشتمل عليه، ولا كلُّ خاطر يؤذَن له في الوصول إليه، فما كلُّ أحد يُفلح في شق الصدف، ويكون في ذلك من أهل المعرفة، كما ليس كلُّ من دنا من أبواب الملوك، فُتحت له، وكان :

مِنَ النَّفْرِ الْبَيْضِ الَّذِينَ إِذَا آعْتَرَوْا وَهَابَ رَجَالٌ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقُعُوا^(٤)

أو كما قال :

تَفْتَحُ أَبْوَابَ الْمَلُوكِ لِوَجْهِهِ بَغَيْرِ حِجَابٍ دُونَهُ أَوْ تَمْلُقُ^(٥)

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في معلقته، وصدرة :

وقد أغتدى والطير في وُكُنَاتِهَا .

(٣) هو لقطري بن الفجاءة المازني، من الخوارج، وأبياته في شرح الحماسة ١ : ٦٨ ،

و « الجذع » من الخيل الذي بلغ عامين فلا يحتاج إلى الرياضة . و « القارح » الذي بلغ النهاية من الخيل .

(٤) انظر الاختلاف في نسبة الأبيات التي منها هذا البيت في الخزانة ٦ : ٧٨ - ٩٠ ، لأن

الرئيس الثعلبي أو غيره . وانظر الكامل للمبرد ١ : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) .

(٥) البيت لجرير في ديوانه ، في رثاء الفرزدق .

= وأما التعقيد ، فإنما كان مذمومًا لأجل أن اللفظ لم يرتب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض ، حتى احتاج السامع إلى أن يطلب المعنى بالحيلة ، ويسعى إليه من غير الطريق ، كقوله : [من الكامل]

ولذا آسُمُ أغطية العيون جفونُها من أنها عمَل السيوف عوامل^(١)

/ وإنما ذمُّ هذا الجنس ، لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله ، وكذلك بسوء الدلالة ، وأودع لك في قالب غير مستوٍ ولا مُملَّس ، بل خشين مُضرس^(٢) ، حتى إذا رُمَّت إخراجَه منه عَسُر عليك ، وإذا خرج خرج مُشوَّه الصورة ناقصَ الحُسن .

١٢٣ - هذا ، وإنما يزيدك الطلبُ فرحًا بالمعنى وأنسًا به ، وسرورًا بالوقوف عليه ، إذا كان لذلك أهلاً ، فأما إذا كنتَ معه كالغائص في البحر ، يحتمل المشقة العظيمة ، ويخاطر بالروح ، ثم يُخرج الخرز ، فالأمر بالضدِّ مما بدأتَ به . ولذلك كان أحقُّ أصناف التعقُّد بالذم ما يُتعبك ، ثم لا يُجدي عليك ، ويؤرِّقك ثم لا يُورق لك ، وما سبيله سبيلُ البخيل الذي يدعوه لؤمٌ في نفسه ، وفسادٌ في حسِّه ، إلى أن لا يرضى بضَعته في بُخله ، وجرمان فضله ، حتى يأتي التواضع ولين القول ، فيتبه ويشمخ بأنفه ، ويسوم المتعرِّض له بابًا ثانيًا من الاحتمال تناهيًا في سُخفه = أو كالذي لا يُؤيسك من خيره في أول الأمر فتستريح إلى اليأس ، ولكنه يُطمعك ويسحب على المواعيد الكاذبة ، حتى إذا

أحقُّ أصناف
التعقُّد بالذم

(١) هو للمتنبي في ديوانه .

(٢) « المضرس » ، الخشن الوعر ، فيه كالأضراس .

طال العناء وكثر الجهد ، تكشف عن غير طائل ، وحصلت منه على ندم لتعبك في غير حاصل . وذلك مثل ما تجده لأبي تمام من تعسُّفه في اللفظ ، وذهابه به في نحو من التركيب لا يهتدي النحو إلى إصلاحه ، وإغراب في الترتيب يعمى الإعراب في طريقه ، ويضلُّ في تعريفه ، كقوله : [من الكامل]

ثانيه في كبد السماء ، ولم يكن لاثنين ثانٍ إذ هما في الغار^(١)

وقوله : [من البسيط]

يدي لمن شاء رهنٌ لم يذُق جرْعاً من راحتك دَرَى ما الصَّابُ والعسل^(٢)

٦١

الكلام المتوقف على
دقة الفكر

١٢٤ - / ولو كان الجنس الذي يوصف من المعاني باللطافة ،

ويُعَدُّ في وسائط العقود ، لا يُحوِّجك إلى الفكر ، ولا يحرك من حرصك على طلبه = بمنج جانبه وبعض الأدلال عليك وإعطائك الوصل بعد الصد ، والقرب بعد البعد = ^(٣) لكان « باقلى حار » وبيتٌ معنًى هو عين القلادة وواسطة العقد واحداً ، ولسقط تفاضل السامعين في الفهم والتصور والتبيين ، وكان كلُّ من روى الشعر عالماً به ، وكلُّ من حفظه = إذا كان يعرف اللغة على الجملة = ناقداً في تمييز جيده من رديئه ، وكان قول من قال :

زوامِلُ للأشعار لا علمَ عندهم بجيِّدها إلا كعلمِ الأباغِرِ^(٤)

(١) هو في ديوانه ، وفي دلائل الإعجاز : ٨٤ رقم : ٧٧ ، يعنى صلب المازيار ويا بك الحرمي معاً كل إلى جنب صاحبه ، وهما مدمومان ، وأما اللذان في الغار فممدوحان ، ورواية الجرجاني في الدلائل : « كائنين ثان » ، أى كثنائ اثنين ، ويستقيم الكلام كذلك .

(٢) في ديوان أبي تمام ، وفي دلائل الإعجاز : ٨٤ ، رقم : ٧٧ .

(٣) السياق : « ولو كان الجنس الذي يوصف ... لكان ... » .

(٤) مضي البيت في رقم : ١٠٩ .

وكقول ابن الرومي : [من المنسرح]

قلتُ لمن قال لي : عرضتُ على الـ سأخْفَشُ مَا قُلْتَهُ فَمَا حَمِدَهُ ^(١)
 قَصَّرتُ بالشعر حينَ تَعْرِضُهُ على مُبِينِ العَمَى إِذَا أَنْتَقَدَهُ
 مَا قَالَ شعراً ولا رواهُ فلا ثَعْلَبَهُ كانَ لا ولا أَسَدَهُ
 فَإِنْ يُقَلُّ : إِنِّي رويْتُ ، فكالدَّفِّ ترِ جهلاً بكُلِّ ما أَعْتَقَدَهُ

= وما أشبه ذلك ، دعوى غير مسموعة ولا مؤهلة للقبول ، وإنما أرادوا بقولهم : « ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك » ، أن يجتهد المتكلم في ترتيب اللفظ وتهذيبه وصيانتته من كل ما أخلَّ بالدلالة ، وعاق دون الإبانة ، ولم يريدوا أن خير الكلام ما كان غفلاً مثل ما يتراجعه الصبيان ويتكلم به العامة في السوق .

١٢٤ - هذا ، وليس إذا كان الكلام في غاية البيان وعلى أبلغ ما يكون من الوضوح ، أغناك ذاك عن الفكرة إذا كان المعنى لطيفاً ، فإن المعاني الشريفة / اللطيفة لا بُدَّ فيها من بناءٍ ثانٍ على أول ، وردَّ تالٍ إلى سابق . أفلمست تحتاج في الوقوف على الغرض من قوله :

كالبدرِ أفرطَ في العُلُوِّ . ^(٢)

= إلى أن تعرف البيت الأول ، فتتصور حقيقة المراد منه ووجه المجاز في كونه دانياً شاسعاً ، وترقم ذلك في قلبك ، ثم تعود إلى ما يعرض البيت الثاني عليك من حال البدر ، ثم تقابل إحدى الصورتين بالأخرى ، وتردَّ البصر من هذه إلى

المعاني الشريفة
لا بُدَّ فيها من بناء
ثانٍ على أول

٦٢

(١) هو في ديوانه ، وكان ابن الرومي كثير الهجاء للأخفش الصغير .

(٢) مضى برقم : ١٠٩ ، للبحترى .

تلك ، وتنظر إليه كيف شَرَطَ في العلوِّ الإفراطَ ، ليشاكل قوله : « شاسع » ، لأنَّ الشُّسُوع هو الشديد من البُعد ، ثم قَابَلَه بما لا يشاكله من مراعاة التناهي في القرب فقال : « جِدُّ قَرِيب » ؟ فهذا هو الذي أردتُ بالحاجة إلى الفكر ، وبأنَّ المعنى لا يحصل لك إلا بعد انبعاثِ منك في طلبه ، واجتهادٍ في نيله .

ما لا يدرك إلا
بالفكر في تحصيله

١٢٥ - هذا ، وإن توقفت في حاجتك أيها السامع للمعنى إلى الفكر في تحصيله ، فهل تشكُّ في أن الشاعر الذى أذاه إليك ، ونشر بَرِّه لديك ، ^(١) قد تحمَّل فيه المشقَّة الشديدة ، وقطع إليه الشقَّة البعيدة ، وأنه لم يصل إلى ذرَّة حتى غاص ، ولم ينل المطلوب حتى كابد منه الامتناع والاعتياص ؟ ومعلوم أن الشيء إذا عُلِم أنه لم يُنَل في أصله إلا بعد التَّعب ، ولم يُدرك إلا باحتمال التَّصَب ، كان للعلم بذلك من أمره من الدعاء إلى تعظيمه ، وأخذ الناس بتفخيمه ، ما يكون لمباشرة الجهد فيه ، وملاقاة الكربِ دونه . وإذا عثرت بالهُوَيْنَا على كنزٍ من الذهب ، لم تُخرجك سهولة وجوده إلى أن تنسى جملةً أنه الذى كدَّ الطالب ، وحَمَل المتاعب ، حتى إن لم تكن فيك طبيعة من الجود تتحكَّم عليك ، ومحبةً للثناء تستخرج النفيس / من يديك = كان من أقوى حجج الضنِّ الذى يخامر الإنسان أن تقول : « إن لم يكُننى فقد كدَّ غيرى » ، كما يقول الوارث للمال المجموع عفوًا إذا ليمَ على بخله به ، وفرطِ شُحِّه عليه : « إن لم يكن كَسْبى وكُدِّى ، فهو كَسْب أبى وجدى ، ولئن لم أَلقَ فيه عناءً ، لقد عانى سَلْفى فيه الشدائد ، ولقوا في جَمْعِهِ الأمرين ، أفأضِيع ما ثَمَّرُوهُ ، وأفرِّق ما جمعوه ،

٦٣

(١) « البزُّ » ، الثياب الجياد التى يبيعها البراز .

وَأَكُونُ كَالهَادِمِ لِمَا أَنْفَقْتَ الْأَعْمَارُ فِي بِنَائِهِ ، وَالْمُبِيدِ لِمَا قَصَصْتَ الهمْمُ عَلَى إِعْمَائِهِ ؟ » .

١٢٦ - وإنك لا تكاد تجد شاعراً يعطيك في المعاني الدقيقة من

صفة شعر البحترى
من هذا الوجه

التسهيل والتقريب ، وردّ البعيد الغريب إلى المألوف القريب ، ما يُعطى البحترى ، ^(١) ويبلغ في هذا الباب مبلغه ، فإنه ليروض لك المَهْرَ الأرنَ رياضة الماهر ، ^(٢) حتى يُعْنِقَ من تحتك إعتاق القارح المذلل ، ^(٣) وينزع من شِماس الصعب الجامح ، حتى يَلِينَ لك لِينَ المنقاد الطيِّع ، ثم لا يمكن ادعاءً أن جميع شعره في قلة الحاجة إلى الفكر ، والغنى عن فضل النظر ، كقوله : [من المزج]

فُوَادِي مِنْكَ مَلَانٌ وَسِرِّي فِيكَ إِعْلَانٌ ^(٤)

وقوله : [من الكامل]

عَنْ أَيْ تُغْرِي تَبْتَسِمُ . ^(٥)

وهل ثقل على المتوكل قصائده الجياد حتى قل نشاطه لها واعتناؤه بها ، إلا لأنه لم يفهم معانيها كما فهم معاني النوع النازل الذي آنحط له إليه ؟ أترك تستجيز أن تقول : إن قوله :

(١) « ويبلغ في هذا الباب » معطوف على قوله : « يعطيك في المعاني ... » .

(٢) « المهر الأرن » ، الصعب من شدة نشاطه .

(٣) « الإعتاق » ، سير سهل سريع ، و « القارح » من الخيل ، ما بلغ النهاية في الرياضة .

و « المذلل » ، المروض حتى يلين قيادته .

(٤) في ديوان البحترى .

(٥) في ديوانه أيضاً .

« مَنَى النَّفْسِ فِي أَسْمَاءٍ لَوْ يَسْتَطِيعُهَا » (١)

من جنس المعقد الذي لا يُحمد ، وإن هذه الصَّعِيفَةَ الأَسْرَ ، الواصلة إلى القلوب من غير فكر ، أوَّل بالحمد ، وأحقَّ بالفضل .

٦٤

المعقد من الكلام
والشعر

١٢٧ - هذا ، والمعقد من الشعر والكلام / لم يُذَمَّ لأنه مما تقع حاجة فيه إلى الفكر على الجملة ، بل لأنَّ صاحبه يُعَيِّرُ فِكْرَكَ في متصرفه ، ويُشِيكُ طريقك إلى المعنى ، (٢) ويُوَعِّرُ مذهبك نحوه ، بل رُبَّمَا قَسَمَ فِكْرَكَ ، وشَعَبَ ظَنِّكَ ، حتى لا تدري من أين تتوصَّل وكيف تطلب ؟

الملخص من الكلام
وحاجته إلى الفكر

وأما الملخص ، فيفتح لفكرتك الطريق لمستوى ومهده ، وإن كان فيه تعاطف أقام عليه المنار ، وأوقد فيه الأنوار ، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته ، وتقطعهُ قَطْعَ الواثق بالنُّجْحِ في طَيْبَتِهِ ، (٣) فترِدَ الشريعة زرقاء ، والروضة غناء ، فننال الرُّبِّيَّ ، وتقطِّف الزهر الجنِّيَّ . وهل شيء أحلى من الفكرة إذا استمرت وصادفت نهجاً مستقيماً ، ومذهباً قويمًا ، وطريقةً تنقاد ، وتبينت لها الغاية فيما ترتاد ؟ فقد قيل : « قُرَّةُ العَيْنِ ، وَسَعَةُ الصِّدْرِ ، وَرَوْحُ القَلْبِ ، وَطِيبُ النَفْسِ ، مِنْ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ : الاستبانة للحجة ، والأنس بالأحبة ، والثقة بالعدَّة ، والمعانبة للغاية » . وقال الجاحظ في أثناء فصل يذكر فيه ما في الفكر والنظر من الفضيلة : « وأين تقع لذة البهيمة بالعلوفة ، ولذة السبع بلطع الدَّمِ وأكل اللحم ، من سرور

(١) مطلع قصيدة للبحرئى من جياذ قصائده ، في مدح المتوكل ، تمامه :

بها وجدُّها من عَادَة وَوَلُوعُهَا .

(٢) « يشيك » ، أى يجعل فيه الشوك .

(٣) « الطَّيِّبَةُ » ، الجهة التي يريد بلوغها .

الظفر بالأعداء ، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه . وَبَعْدُ ، فإذا مُدَّت
الحَلَبَاتُ لجرى الجياد ، وَنُصِبَتِ الأهداف لتعرف فضل الرِّمَاءِ في الإبعاد
والسُّدَادِ ، فرهانُ العُقُولِ التي تَسْتَبِقُ ، ونضالُها الذي تمتحن قواها في تعاطيه ،
هو الفِكرُ والرِويَّةُ والقياسُ والاستنباطُ » .

* * *

١٢٨ - ولن يبعد المدى في ذلك ، ولا يدق المرمى إلا بما تقدم من
تقرير الشبه بين الأشياء المختلفة ، فإن الأشياء المشتركة في الجنس ، المتفقة في
النوع ، تستغني بثبوت الشبه بينها ، وقيام الاتفاق فيها ، عن تعميل وتأمل في
إيجاب / ذلك لها وتبنيته فيها ، وإنما الصنعة والحذق ، والنظر الذي يلطف ويدق ،
في أن تُجمع أعناق المتنافرات والمتباينات في رنقة ، ^(١) وتُعد بين الأجنيات
معاقدة نسب وشبكة . وما شرفت صنعة ، ولا ذكر بالفضيلة عمل ، إلا لأنهما
يحتاجان من دقة الفكر ولطف النظر ونفاذ الخاطر ، إلى ما لا يحتاج إليه غيرهما ،
ويحتكمان على من زاولهما والطالب لهما من هذا المعنى ، ما لا يحتكم
ما عداهما ، ولا يقتضيان ذلك إلا من جهة إيجاد الائتلاف في المختلفات .

شبه الشيء مما
يخالفه في الجنس

٦٥

وذلك بين لك فيما تراه من الصناعات وسائر الأعمال التي تُنسب إلى
الدقة ، فإنك تجد الصورة المعمولة فيها ، كلما كانت أجزاؤها أشدَّ اختلافاً في
الشكل والهيئة ، ثم كان التلاؤم بينها مع ذلك أتم ، والائتلاف أبين ، كان شأنها
أعجب ، والحذق لمصورها أوجب .

وإذا كان هذا ثابتاً موجوداً ، ومعلومًا معهودًا ، من حال الصور المصنوعة

قضية التمثيل

(١) « الرنقة » ، أصلها الحبل تشدُّ به البهيمة من عنقها وتقرن إلى أخرى .

والأشكال المؤلفة ، فأعلم أنها القضية في « التمثيل » وأعمل عليها ، واعتقد صحة ما ذكرت لك من أن أخذ الشبه للشيء مما يخالفه في الجنس وينفصل عنه من حيث ظاهر الحال ، حتى يكون هذا شخصاً يملأ المكان ، وذاك معنى لا يتعدى الأفهام والأذهان = وحتى إن هذا إنساناً يعقل ، وذاك جماداً أو موات لا يتصف بأنه يعلم أو يجهل = وهذا نورٌ شمسٍ يبدو في السماء ويطلع ، وذاك معنى كلام يُوعى ويُسمع = وهذا روحٌ يحيى به الجسد ، وذاك فضل ومكرمة تؤثر وتُحمد ، كما قال :

إِنَّ الْمَكَارِمَ أَرْوَاحٌ يَكُونُ لَهَا أَلُّ الْمَهْلَبِ دُونَ النَّاسِ أَجْسَادًا^(١)

وهذا مقال متعصبٍ مُنكرٍ للفضل حَسودٍ ، وذاك نارٌ تلتهب / في عُود ، وهذا مُخلاف ، وذاك وَرَقٌ خِلاف ، كما قال ابن الرومي :

بَدَلُ الْوَعْدِ لِلْأَخْلَاءِ سَمْحًا وَأَبَى بَعْدَ ذَلِكَ بَدَلُ الْعَطَاءِ^(٢)
فَعَدَا كَالْخِلافِ يُورِقُ لِلْعَيْبِ ، وَيَأْبَى الْإِثْمَارَ كُلَّ الْإِبَاءِ

وهذا رجلٌ يروم العلوَ تصغيره والإزراء به ، فيأبى فضله إلا ظهوراً ، وقدره إلا سمواً ، وذاك شهابٌ من نارٍ نُصوبٌ وهي تعلو ، وتُخْفَضُ وهي ترتفع ، كما قال أيضاً :

ثُمَّ حَاوَلْتُ بِالْمُثْقِيلِ تَصْغِيرَ سِرِّي فَمَا زِدْتَنِي سِوَى التَّعْظِيمِ^(٣)

(١) من ثلاثة أبيات في شرح الحماسة ٤ : ١٤٧ ، وهما في أمالي القالي ٣ : ٤١ ، وفي ذيل السمط : ٢٢ ، ونسب الشعر في تاريخ بغداد ٢ : ٣٧٢ لعمر بن لجأ في يزيد بن المهلب ، وتنسب أيضاً لسليمان بن معاوية المهلي .

(٢) مضى البيت الثاني في رقم : ١١٠ ، والتعليق عليه .

(٣) في ديوانه ، ونخلها مثقالاً الواسطي (أبو جعفر : محمد بن يعقوب) ، وخبره في معجم

الشعراء : ٤٤٨ ، وقوله « مثقيل » ، تصغير « مثقال » .

كالذي طَاطَأَ الشَّهَابَ لِيخْفِيَ وهو أدنى له إلى التَّضْرِيمِ

وأخذ هذا المعنى من كلام في حكم الهند ، وهو : « إن الرجل ذا المروعة والفضل ليكونُ خاملَ المنزلةِ غامضَ الأمرِ ، فما تبرح به مُروءته وعقله حتى يستين ويُعرف ، كالشعلة من النَّار التي يصوبها صاحبها وتأبى إلا ارتفاعاً » .^(١)
هذا هو الموجب للفضيلة ،^(٢) والداعى إلى الاستحسان ، والشفيح الذى أحظى « التمثيل » عند السامعين ، واستدعى له الشَّعْفَ والولوع من قلوب العقلاء الراجحين .

ولم تأتلف هذه الأجناسُ المختلفة للممثل ، ولم تتصادف هذه الأشياء المتعادية على حكم المشبه ، إلا لأنه لم يراع ما يحضُر العين ، ولكن ما يستحضر العقل ، ولم يُعَنَ بما تنال الرؤية ، بل بما تعلق الرؤية ، ولم ينظر إلى الأشياء من حيث تُوعى فتحوها الأمكنة ، بل من حيث تَعِيها القلوب الفطنة .

١٢٩ - ثم على حسب دقة المسلك إلى ما استُخرج من الشبه ، ولطيف المذهب وبُعد التصعُّد إلى ما حصل من الوفاق ، استحقَّ مُدركُ ذلك المدح ، واستوجب التقديم ، واقتضاك العقل أن تنوّه بذكره ، وتقضى / بالحُسنى في نتائج فكره .^(٣) نَعَمْ ، وعلى حسب المراتب في ذلك أعطيته في بعض منزلة

دقة المسلك إلى ما
استخرج من الشبه

٦٧

(١) هذا في كتاب كليلة ودمنة في أوائل باب الأسد والثور ، مع اختلاف في اللفظ .

(٢) في المخطوطة ومطبوعة ريتير : « - هو الموجب » بحذف « هذا » .

(٣) في المخطوطة : « بالجنابة » ، وفي مطبوعة رشيد رضا وريتير « بالجنى » وأظنه تصحيف

الحاذق الصنَّع ، والمُلهم المؤيَّد ، والألمعي المُحدِّث ، ^(١) الذي سبق إلى اختراع نوع من الصنعة حتى يصير إمامًا ، ويكون مَنْ بعده تبعًا له وعيالًا عليه = وحتى تُعرف تلك الصنعة بالنسبة إليه ، فيقال : « صنعة فلان » ، و « عمل فلان » = ووضعتُه في بعض موضع المتعلِّم الذكيِّ ، والمقتدى المُصيب في اقتدائه ، الذي يُحسن التشبُّه بمن أخذ عنه ، ويُجيد حكاية العمل الذي استفاد ، ويجهد أن يزداد .

١٣٠ - وأعلم أني لست أقول لك إنك متى ألفت الشيء ببعيد عنه في الجنس على الجملة فقد أصبت وأحسنست ، ولكن أقوله بعد تقييد وبعد شرط ، وهو أن تصيب بين المختلفين في الجنس وفي ظاهر الأمر شبهًا صحيحًا معقولًا ، وتجد للملاءمة والتأليف السويَّ بينهما مذهبًا وإليهما سبيلًا = وحتى يكون اثتلافهما الذي يوجب تشبيهاً ، من حيث العقل والحَدس ، في وضوح اختلافهما من حيث العين والحس ، فأما أن تستكبر الوصف وتروم أن تُصوِّره حيث لا يُتصوَّر ، فلا ، لأنك تكون في ذلك بمنزلة الصانع الأخرق ، يضع في تأليفه وصوِّغه الشكل بين شكلين لا يلائمانه ولا يقبلانه ، حتى تخرج الصورة مضطربةً ، وتجيء فيها نتوءٌ ^(٢) ويكون للعين عنها من تفاوتها نُبوٌّ ^(٣) وإنما قيل : « شُبِّهت » ، ولا تعني في كونك مشبَّهاً أن تذكر حرف التشبيه أو تستعير ،

(١) « المُحدِّث » ، وهو المُلهِم الصادق الخبير .

(٢) « نُتُوٌّ » ، أي نُتُوٌّ .

(٣) « نُبوٌّ » ، أي تنبو عنها العين ولا تألفها .

القيد في تأليف
الشيء ببعيد عنه
في الجنس

إنما تكون مشبهاً بالحقيقة بأن ترى الشبّه وتبيّنه ، ولا يمكنك بيان ما لا يكون ، وتمثيل ما لا تتمثله الأوهام والظنون .

١٣١ - ولم أرد بقولي إنّ الحدق في إيجاد / الائتلاف بين المختلفات في الأجناس ، أنك تقدر أن تُحدّث هناك مشابهة ليس لها أصل في العقل ، وإنما المعنى أنّ هناك مشابهاً خفيفة يدقّ المسلك إليها ، فإذا تغلغل فكرك فأدركها فقد استحققت الفضل . ولذلك يُشبّه المدقق في المعاني بالغائص على الدرّ ، ووزان ذلك أن القطع التي يجيء من مجموعها صورة الشنّف والخاتم أو غيرها من الصور المركبة من أجزاء مختلفة الشكل ، ^(١) لو لم يكن بينها تناسب ، أمكن ذلك التناسب أن يلائم بينها الملاءمة المخصوصة ، ويوصل الوصل الخاص ، لم يكن ليحصل لك من تأليفها الصورة المقصودة . ألا ترى أنك لو جئت بأجزاء مخالفة لها في الشكل ، ثم أردتها على أن تصير إلى الصورة التي كانت من تلك الأولى ، ^(٢) طلبت ما يستحيل ؟ فإنما استحققت الأجرة على العوص وإخراج الدرّ ، لأن الدرّ كان بك ، وأكتسى شرفه من جهتك ، ولكن لما كان الوصول إليه صعباً وطلبه عسيراً ، ثم رزقت ذلك ، وجب أن يُجزل لك ، ويكبر صنيعك .

٦٨
شرط التأليف بين
مختلفي الجنس

ألا ترى أن التشبيه الصريح إذا وقع بين شيئين متباعدين في الجنس ، ثم لطف وحسن ، لم يكن ذلك اللطف وذلك الحُسن إلا لاتفاقٍ كان ثابتاً بين

(١) « الشنّف » ، القُرط الأعلى يكون في الأذن .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « الأول » ، وهو لا يستقيم .

المشبه والمشبّه به من الجهة التي بها شَبّهتْ ، إلا أنه كان خفياً لا ينجلى إلا بعد التأنيق في استحضار الصور وتذكُّرها ، وعرض بعضها على بعض ، والتقاط التُّكْتة المقصودة منها ، وتجريدها من سائر ما يتصل بها ، نحو أن تُشَبّه الشيء بالشيء في هيئة الحركة ، فطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردة من الجسم وسائر ما فيه من اللون وغيره من الأوصاف ؟ كما فعل آبن المعتز في تشبيه البرق / حيث قال :

وَكأنَّ البرقَ مُصَحَّفَ قَارٍ فَأَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَأَنْفَاقًا (١)

= لم ينظر من جميع أوصاف البرق ومعانيه إلا إلى الهيئة التي تجدها العين له من انبساط يعقبه انقباض ، وانتشار يتلوه انضمام ، ثم فلى نفسه عن هيئات الحركات لينظر أيها أشبه بها ، فأصاب ذلك فيما يفعله القارىء من الحركة الخاصة في المصحف ، إذا جعل يفتحه مرة ويطبقه أخرى . ولم يكن إعجاب هذا التشبيه لك وإيناسه إياك لأن الشيتين مختلفان في الجنس أشدَّ الاختلاف فقط ، بل لأن حَصَلَ بإزاء الاختلاف اتفاق كأحسن ما يكون وأتمه ، فبمجموع الأمرين = شدة ائتلاف في شدة اختلاف = حلا وحسن ، وراق وقتن .

ويدخل في هذا الموضوع الحكاية المعروفة في حديث عدي بن الرقاع ، قال جرير : « أنشدني عدي :

عَرَفَ الديارَ تَوَهُمًا فَأَعْتَادَهَا . (٢)

(١) هو في ديوانه ، وقوله : « قار » تسهيل « قارىء » .

(٢) هو في ديوانه ، ثم في الطرائف الأدبية لأستاذنا الراجكوتي ، تمامه :

من بَعْدَمَا درسَ البلى أَبْلَادَهَا .

فلما بلغ إلى قوله :

• تَزْجِي أَعْنَ كَأَنَّ إِبْرَةَ رُوقِهِ •

رَجْمَتُهُ ، وَقَلْتُ : قد وقع ! ما عساه يقول وهو أعرايُّ جِلْفٌ جَائِفٌ ؟

فلما قال :

• قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا •

استحالت الرَّحمة حسداً = فهل كانت الرحمة في الأولى ، والحسد في الثانية ، إلا أنه رآه حين افتتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضُر له = في أول الفكر وبدية الخاطر ، وفي القريب من محلّ الظنّ = شَبَّةٌ ، وحين أتمّ التشبيه وأداه صادفه قد ظفّر بأقرب صفةٍ من أبعد موصوف ، وعثر على خبيءٍ مكانه غير معروف ؟

وعلى ذلك استحسنوا قول الخليل / في انقباض كَفّ البخيل :

[من المتقارب]

كَمَاكَ لَمْ تُخَلِّقَا لِلنَّدَى وَلَمْ يَكْ بُخُلُهُمَا بَدْعَةٌ ^(١)
فَكَفَّ عَنِ الْخَيْرِ مَقْبُوضَةٌ كَمَا نُقِصَتْ مِئَةٌ سَبْعَةٌ
وَكَفَّ ثَلَاثَةَ آلَافِهَا وَتَسَعُ مِئِهَا لَهَا شِرْعَةٌ

وذلك أنه أراك شكلاً واحداً في اليدين ، مع اختلاف العددين ، ومع اختلاف المرتبتين في العدد أيضاً ، لأن أحدهما من مرتبة العشرات والآحاد ،

(١) هي للخليل بن أحمد في عيون الأخبار ٢ : ٣٥ ، رواها عنه الأخفش ، وهي معروفة في غيره من الكتب .

والآخر من مرتبة المئين والألوف ، فلما حصل الاتفاق كأشدّ ما يكون في كل اليد مع الاختلاف ، كأبلغ ما يوجد في المقدار والمرتبة من العدد ، كان التشبيه بديعاً . ^(١) قال المرزباني : « وهذا ما أبدع فيه الخليل ، لأنه وصف انقباض اليدين بحالين من الحسابِ مُختلفين في العدد ، متشاكلين في الصورة » ، وقوله هذا إجمال ما فصلته .

كون الشيء من
الأفعال سبباً لصدّه

١٣٢ - ومما ينظرُ إلى هذا الفصل ويُداخله ويرجع إليه حين تحصيله ، الجنسُ الذي يُراد فيه كونُ الشيء من الأفعال سبباً لصدّه ، كقولنا : « أحسن من حيث قَصَدَ الإساءة » و « نفع من حيث أراد الضّر » ، إذ لم يقنع المتشاغلُ بالعبارة الظاهرة والطريقة المعروفة ، ^(٢) وصورَ في نفس الإساءة الإحسانَ ، وفي البخلِ الجودَ ، وفي المنع العطاءَ ، وفي موجب الذمّ موجبَ الحمد ، وفي الحالة التي حقّها أن تُعدَّ على الرجل حُكْمَ ما يُعتدُّ له ، والفعل الذي هو بصفة ما يُعاب ويُنكر ، صفة ما يُقبلُ المنة ويُشكر ، فيدلُّ ذلك بما يكون فيه من الوفاقِ الحسن مع الخِلافِ البين ، على جذق شاعره ، وعلى جودة طبعه وحِدّة خاطره ، وعلوّ مصعده وبعُد غوصه ، / إذا لم يُفسده بسوء العبارة ، ولم يخطئه التوفيقُ في تلخيص الدلالة ، وكشَفَ تمام الكشف عن سرِّ المعنى وسرِّه بحسن البيان وسحره .

٧١

مثال ما كان من الشعر بهذه الصّفة قولُ أبي العتاهية : [من الكامل]

(١) هذا حساب اليد ، وقد شرّحه رشيد رضا في التعليق على مطبوعته .

(٢) في المخطوطة : « لم يقنع الشاغل » ، وفي مطبوعة ريتز كتب « الشاعر » ، وهو لا معنى له

هنا ، وفي مطبوعة رشيد رضا « المتشاغل » ، وكان الصواب ما أثبت .

جُزِيَ البَخِيلُ عَلَيَّ صَالِحَةً عَنِّي ، بِخِفَّتِهِ عَلَيَّ ظَهَرِي (١)
 أُعْلِي وَأُكْرِمُ عَنْ يَدَيْهِ يَدِي فَعَلْتُ ، وَنَزَّ قَدْرُهُ قَدْرِي
 وَرَزَقْتُ مِنْ جَدْوَاهِ عَافِيَةً أَنْ لَا يَضِيقَ بِشُكْرِهِ صَدْرِي
 وَغَنِيْتُ خِلْوًا مِنْ تَفْضُلِهِ أَحْنُو عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ الْعُنْدِ
 مَا فَاتَنِي خَيْرُ أَمْرٍ وَضَعْتُ عَنِّي يَدَاهِ مَوْوَنَةَ الشُّكْرِ

ومن اللطيف مما يُشبهه هذا قول الآخر : [من المنسرح]

أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنْ الـ رِقِّ ، فَيَا بَرِّدْهَا عَلَيَّ كَيْدِي (٢)
 فَصِرْتُ عَبْدًا لِلسُّوءِ فَيْكَ ، وَمَا أَحْسَنَ سُوءُ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

(١) هو في ديوانه طبعة بيروت ، وفي دلائل الإعجاز : ٥١٠ رقم : ٥٨٠ .

(٢) الحماسة الشجرية : ٢٩١ (طبعة عبد المعين الملوحي ، وأنساء الحمصي ، دمشق)

وشرح نهج البلاغة ١٩ : ٣٣٧ ، وابن عساكر ٢ : ٩٧ .

فصل

هذا فن آخر من القول يجمع التشبيه والتمثيل جميعاً

قول جامع بين
التشبيه والتمثيل

١٣٣ - أعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة ، غيرُ معرفته من طريق التفصيل . فنحن وإن كنا لا يُشكل علينا الفرقُ بين التشبيه الغريب وغير الغريب إذا سمعنا بهما ، فإنّ لوضع القوانين وبيان التّقسيم في كل شيء ، وتهيئة العبارة في الفروق ، فائدة لا يُنكرها المميز ، ولا يخفى أن ذلك أتمُّ للغرض وأشفى للنفس .

والمعنى الجامع في سبب الغرابية أن يكون الشبّه المقصود من الشيء هما لا يتسرّع إليه الخاطر ، ولا يقع في الوهم عند بديهية النظر إلى نظيره الذي يُشبّه به ، بل بعد تثبّت وتذكّر وفلّي للنفس عن الصور التي تعرفها ، وتحريك للوهم في استعراض ذلك واستحضار ما غاب / منه .

٧٢

تفصيل القول في
غرابية التشبيه والتمثيل

١٣٤ - بيان ذلك : أنك كما ترى الشمس ويجرى في خاطرك استدراؤها ونورها ، تقع في قلبك المرآة المجلوة ، ويتراءى لك الشبّه منها فيها .
= وكذلك إذا نظرت إلى الوشي منشوراً وتطلبت لحسنه ونقشه واختلاف الأصباغ فيه شبيهاً ، حَضَرَكَ ذَكَرُ الرّوضِ مَمْطُوراً مُفْتَرّاً عن أزهاره ، متبسّماً عن أنواره .

= وكذلك إذا نظرت إلى السيف الصّقيل عند سلّه وبريق منته ، لم يتباعد

عنك أن تذكر انعقاق البرق ، ^(١) وإن كان هذا أقل ظهوراً من الأول ، وعلى هذا القياس . ولكنك تعلم أن خاطرك لا يسرع إلى تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، كقوله :

[من الرجز]

والشمس كالمرآة في كف الأشل .^(٢)

= هذا الإسراع ولا قريباً منه .

= ولا إلى تشبيه البرق بإصبع السارق ، كقول كشاجم : [من الرجز]

أرقت أم نمت لضوء بارق مؤتلقاً مثل الفؤاد الحافق^(٣)
كأنه إصبع كف السارق .

وكقول ابن بابك :

[من الطويل]

ونضنض في حضنى سمائك بارق له جذوة من زبرج اللاذ لأمعه^(٤)
تعوّج في أعلى السحاب كأنها بنان يد من كلة اللاذ ضارعه

= ولا إلى تشبيه البرق في أنبساطه وانقباضه والتماعه وإتلافه ، بانفتاح

المصحف وانطباقه ، فيما مضى من قول ابن المعتز :

وكان البرق مصحف قار فأنطباقاً مرة وانفتاحاً^(٥)

(١) « أنعق البرق آنعقاً » ، شقّ السحاب وتسرب فيه .

(٢) هو لجبار بن جزء بن ضرار ، ابن أخي الشماخ ، وهو في ديوان الشماخ .

(٣) هو في ديوانه المطبوع ، وهو أول الرجز .

(٤) « نضنض » أي تحرك وقلق . و « الزبرج » الوشي الخفيف ، و « اللاذ » ، الحرير . و « الكلة » ،

الستر الرقيق .

(٥) مضى آنفاً برقم : ١٣١ .

= ولا إلى تشبيه سطور الكتاب بأغصان الشوك في قوله : [من الوافر]

بشكلٍ يأخذُ الحَرْفَ المحلِّيَ كأن سَطُورَهُ أغصانُ شوكٍ^(١)

= ولا إلى تشبيه الشَّقِيقِ بأعلام ياقوت على رِماحِ زَبْرَجِدٍ ، / كقول

الصَّنُوبَرِيِّ : [من الكامل]

وكأنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيقِ يَقي إذا تصوَّبَ أو تصعَّدَ^(٢)

أعلامُ ياقوتٍ نُثِرَ نَ على رماحٍ من زَبْرَجِدٍ

= ولا إلى تشبيه النجوم طالعات في السماء مفترقات مؤتلفات في

أديمها ، وقد مازجت زُرْقَةً لونها بياضَ نورها ، بَدْرٌ منشورٍ على بساطِ أزرق ،

كقول أبي طالبِ الرَّقِيِّ :

وكأنَّ أجرامَ النُّجُومِ لَوامِعًا دُرَّرَ نُثْرَنَ على بساطِ أزرقٍ^(٣)

= ولا ما جرى في هذا السبيل ، وكان من هذا القبيل . بل تعلم أن الذي

(١) هو في ديوان ابن المعتز ، وقبله ، يصف دفترًا :

دُونِكُهُ مَوْشَى نَمَمَتُهُ وَحَاكِيَتُهُ الْأَنَامِلُ أَيَّ حَوْكٍ

وفي المخطوطة ومطبوعة ريتز : « المخلَّى » بالخاء المعجمة والصواب ما أثبت بالخاء المهملة .

و « المخلَّى » ، أى حلّاه الشكل .

(٢) ليسا في ديوانه المطبوع ، لأنه يبدأ من الراء إلى القاف لا غير ، وهو في تكلمة الديوان ،

ولكن لم يقف إحسان عباس على البيتين في أسرار البلاغة منسويين إلى الصنوبري .

(٣) ذكره في بئمة الدهر ١ : ٢٤٤ ، وقال : « لم أجد ذكره إلا عند أبي بكر الخوارزمي ،

وسمعه يقول : إنه أحد المقلين المحسنين الذين يطبقون المفصل في أغراضهم ، وينظمون الدر المفصل في

معانيهم وألفاظهم ، ثم أنشدني له قوله :

ولقد ذكرْتُكَ في الظلام كأنه يومُ النوى وفؤادُ من لم يَعشِقْ

وكأن أجرامَ النجومِ لَوامِعًا دُرٌّ نثرن على زجاجِ أزرقِ

والفجرُ فيه كأنه قَطْرُ النَّدى ينهلُ من سَحِّ الغمامِ المُغْدِقِ

سَبَقَكَ إِلَى أَشْبَاهِ هَذِهِ التَّشْبِيهَاتِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى مَدَى قَرِيبٍ ، بَلْ أَحْرَزَ غَايَةً لَا يَنَالُهَا غَيْرُ الْجَوَادِ ، وَقَرَطَسَ فِي هَدَفٍ لَا يُصَابُ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْتِفَالِ وَالْإِجْتِهَادِ .

١٣٥ - وَأَعْلَمَ أَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْحَثَ بَحْثًا ثَانِيًا حَتَّى تَعْلَمَ لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الشَّيْءِ عَلَى الذِّكْرِ أَبَدًا ، وَبَعْضُهُ كَالْغَائِبِ عَنْهُ ، وَبَعْضُهُ كَالْبَعِيدِ عَنِ الْحَضْرَةِ لَا يُنَالُ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِ مَسَافَةٍ إِلَيْهِ ، وَفَضْلُ تَعَطُّفٍ بِالْفِكْرِ عَلَيْهِ = فَإِنَّ هَهُنَا ضَرِيحَيْنِ مِنَ الْعِبْرَةِ يَجِبُ أَنْ تَضْبِطَهُمَا أَوَّلًا ، ثُمَّ تَرْجِعَ فِي أَمْرِ التَّشْبِيهِ ، فَإِنَّكَ حِينَئِذٍ تَعْلَمُ السَّبَبَ فِي سُرْعَةِ بَعْضِهِ إِلَى الْفِكْرِ ، وَإِبَاءَ بَعْضٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ الْإِسْرَاعُ .

الجملة أبدًا أسبق
إلى النفوس من
التفصيل

فإحدى العبرتين : أنا نعلم أن الجملة أبدًا أسبق إلى النفوس من التفصيل ، وأنتك تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبدئية إلى التفصيل ، ولكنك ترى بالنظر الأول الوصف على الجملة ، ثم ترى التفصيل عند إعادة النظر ، ولذلك قالوا : « النظر الأول حمقاء » ، وقالوا : « لم يُنعم النظر ولم يستقص التأمل » . وهكذا الحكم في السمع وغيره / من الحواس ، فإنك تتبين من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية ، ما لم تتبينه بالسمع الأول ، وتُدرك من تفصيل طعم المذوق بأن تُعيده إلى اللسان ما لم تعرفه في الذوق الأول . وبإدراك التفصيل يقع التفاضل بين راءٍ وراءٍ ، وسماعٍ وسماعٍ ، وهكذا . فأما الجمل فتستوى فيها الأقدام . ثم تعلم أنك في إدراك تفصيل ما تراه وتسمعه أو تذوقه ، كمن ينتقى الشيء من بين جملة ، وكمن يميز الشيء مما قد اختلط به ، فإنك حين لا يهملك التفصيل ، كمن يأخذ الشيء جزأفاً وجرأفاً .^(١)

٧٤

(١) « الجرف » ، أصله اجترافك الشيء عن وجه الأرض ، وأخذك إياه أخذًا كثيرًا بلا تمييز .

وإذا كانت هذه العبرة ثابتة في المشاهدة وما يجري مجراها مما تناله الحاسة ، فالأمر في القلب كذلك : تجدُّ الجُمْلُ أبدأ هي التي تسبق إلى الأوهام وتقع في الخاطر أولاً ، وتجذ التفاصيل مغمورة فيما بينها ، وتراها لا تحضر إلا بعد إعمالٍ للروية وإستعانةٍ بالتذكر .

ويتفاوت الحال في الحاجة إلى الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته من حدّ الجملة وحدّ التفصيل ، وكلما كان أوغل في التفصيل ، كانت الحاجة إلى التوقّف والتذكر أكثر ، والفقْرُ إلى التأمل والتأمُّلُ أشدّ .

وإذ قد عرفت هذه العبرة ، فلاشتراك في الصفة إذا كان من جهة الجملة على الإطلاق ، بحيث لا يشوبه شيء من التفصيل = نحو أن كِلا الشيعين أسود أو أحمر = فهو يقلّ عن أن تحتاج فيه إلى قياس وتشبيه . فإن دخل في التفصيل شيئاً = نحو أن هذا السواد صافٍ برّاق ، والحمرة رقيقة ناصعة = احتجت بقدر ذلك إلى إدارة الفكر . وذلك مثل تشبيه حمرة الخدِّ بحمرة التفاح والورد ، فإن زاد تفصيله بخصوص تدقّ العبارة عنه ، ويُعرّف / بفضل تأمُّل ، ازداد الأمر قوة في اقتضاء الفكر ، وذلك نحو تشبيه سقَط النار بعين الديك في قوله :

٧٥

[من الطويل]

«سَقَطَ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرَتْ صُحْبَتِي»^(١)

(١) هو لذي الرمة في ديوانه ، من قصيدة جيدة ، وتَمَّام البيت :

«أَبَاهَا ، وَهَيَّانَا لَمْوَضِعِهَا وَكَرَا»

يصف الزند وناره . و «السقط» ، يعني النار حين سقطت من الزند . و «عاورت صحبتي» ، يقدر هذا مرة وهذا مرة . و «أبها» يعني الزند الأعلى ، و «هيئانها وكرًا» ، أي موضعاً يوقد فيه من قماش ونحوه ، ثم يقول بعده :

مُشَهَّرَةٌ ، لَا تُمَكِّنُ الفحلُ أمُّهَا إِذَا نَحْنُ لَمْ نُمَسِّكْ بِأَطْرَافِهَا قَسْرًا =

وذلك أن ما في لون عينه من تفصيل وخصوص ، يزيد على كون الحمرة رقيقة ناصعة والسواد صافياً براقاً . وعلى هذا تجد هذا الحد من المرتبة التي لا يستوى فيها البليد والدكي ، والمهمل نفسه والمتيقظ المستعد للفكر والتصور ، فقوله :
[من الطويل]

كَأَنَّ عَلَى أُثْيَابِهَا كُلِّ سُحْرَةٍ صِيَّاحَ الْبَوَازِي مِنْ صَرِيْفِ اللَّوَالِكِ (١)
= أرفع طبقة من قوله :
[من الطويل]

كَأَنَّ صَلِيلَ الْمَرُوِّ حِينَ تُشِيْدُهُ صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقِدْنَ بَعْبَقْرَا (٢)
= لأن التفصيل والخصوص في صوت البازي ، أئين وأظهر منه في صليل الزيوف .

= وكما أن قوله يصف الفرس :
[من البسيط]
وَلِلْفُؤَادِ وَجِيْبٌ تَحْتَ أَبْهَرِهِ لَذَمَ الْعُلَامِ وَرَاءَ الْعَيْبِ بِالْحَجْرِ (٣)
= لا يُسَوَى بِتَشْبِيهِهِ وَقَعَ الْخَوَافِرُ بِهَزْمَةِ الرَّعْدِ ، وَتَشْبِيهِهِ الصَّوْتِ الَّذِي
يَكُونُ لِعَلِيَانَ الْقَدْرِ بِنَحْوِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ :
[من الطويل]

= و « المشهرة » ، النار ، و « أمها » الزندة السفلى ، وهي لا تستوى إذا قُدِحَ بها حتى تمسك إمساكاً شديداً ، يقول : تُمَسِّكُهَا قَهْرًا .

(١) مضى في رقم : ٨٣ .

(٢) هو لامرئ القيس في ديوانه . و « المرو » حجارة بيض رفاق . و « الزيوف » جمع « زَيْف » ، وهو المهرج من النقود . و « تُشِيْدُهُ » ، نُحِّيهِ جَانِبًا .

(٣) هو تميم بن أمي بن مقل في ديوانه . و « الوجيب » شدة الخفقان . و « الأهر » عرق متصل بالقلب . و « اللذم » ، الضرب . و « الغيب » ما كان بينك وبينه حجاب . يريد أن للقلب صوتاً يسمعه ولا يراه ، كما يسمع صوت الحجر الذي يرمى به الصبي ولا يراه .

لَهَا لَعَطٌ جُنَحَ الظَّلَامِ كَأَنَّهُ عَجَارِفُ غَيْثٍ رَائِحٍ مُتَهَيِّمٌ (١)

= لَأَنَّ هُنَاكَ مِنَ التَّفْصِيلِ الْحَسَنِ مَا تَرَاهُ ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِ الصَّوْتِ مِنْ جِنْسِ اللَّغَطِ تَفْصِيلٌ يُعْتَدُّ بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَالزِّيَادَةِ وَالشَّدَّةِ فِي الْوَصْفِ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ مِثَالُ أَنْ يَكُونَ جِسْمٌ أَعْظَمَ مِنْ جِسْمٍ فِي أَنَّهُ لَا يَتَجَاوَزُ مَرْتَبَةَ الْجُمْلِ كَبِيرٌ تَجَاوَزَ ، فَإِذَا رَأَى الرَّجُلَ شَخْصًا قَدْ زَادَ عَلَى الْمَعْتَادِ فِي الْعِظَمِ وَالضَّخَامَةِ ، لَمْ يَحْتَجِ فِي تَشْبِيهِهِ بِالْفِيلِ أَوْ الْجَبَلِ أَوْ الْجَمَلِ (٢) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْفِكْرِ ، بَلْ يَحْضُرُهُ ذَلِكَ حُضُورًا مَا يُعْرَفُ بِالْبَدِيهِةِ .

٧٦

الفرق بين الجملة
والتفصيل

والمقابلات التي تُريك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة ، ومن اللطيف في ذلك أن تنظر إلى قوله :
[من المتقارب]

يَتَابِعُ لَا يَتَنَفَى غَيْرُهُ بَأَبْيَضٍ كَالْقَبَسِ الْمُتَلْتَهَبِ (٣)

= ثُمَّ تَقَابَلُ بِهِ قَوْلُهُ :

جَمَعْتُ زُدَيْتِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَّا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُحَانِ (٤)

= فَإِنَّكَ تَرَى بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ فِي الْفَضْلِ مَا تَرَاهُ ، مَعَ أَنَّ الْمَشْبَهَ بِهِ فِي

(١) هو لعمر بن أحمير الباهلي في ديوانه المجموع ، والبيت أحد أربعة أبيات اختارها أبو تمام في الحماسة (شرح الحماسة ٤ : ١٢٠) يصف القدور . و « اللغط » الأصوات المختلطة . و « جُنَحِ الظلام » ، بكسر الحاء وضمها ، جانب الليل . و « العجارف » شدة وقع المطر على الأرض ، و « الغيث الرائح » ، الذي يأتي بالعشي ، و « المتهيم » ، الذي له هزيم كهزيم الرعد .

(٢) « أو الجملة » ، أسقطها ريتير في مطبوعته اتباعاً لمطبوعة رشيد رضا ، وهي في المخطوطة .

(٣) هو لعنثة العيسى في ديوانه ، أحد أربعة أبيات قالها في مقتل ورد بن حابس بن نضلة

الأسدي ، والبيت في صفة السيف ، ورواية الديوان ، تخالف ما ههنا ، والمعنى واحد .

(٤) هو لامرئ القيس في ديوانه . و « الزُدَيْتِيُّ » ، الرمح اللدن المسوي المستقيم .

الموضعين شيء واحد وهو شُعلة النار ، وما ذاك إلا من جهة أن الثاني قَصَدَ إلى تفصيل لطيف ، ومَرَّ الأوَّل على حكم الجمل .

ومعلوم أن هذا التفصيل لا يقع في الوهم في أول وهلة ، بل لابد فيه من أن تتبَّت وتوقف وتروَّى وتنظر في حال كل واحد من الفرع والأصل ، حتى يقوم حينئذ في نفسك أن في الأصل شيئاً يقدح في حقيقة الشبه ، وهو الدخان الذى يعلو رأس الشعلة ، وأنه ليس في رأس السنان ما يُشبه ذلك . وأنه إذا كان كذلك ، كان التحقيق وما يؤدَّى الشيء كما هو ، أن تستثنى الدخان وتنفي ، وتَقْصِر التشبيه على مُجَرَّد السَّنَا ، وتصور السنان فيه مقطوعاً عن الدخان . ولو فرضت أن يقع هذا كله على حدّ البديهة من غير أن يخطر ببالك ما ذكرت لك ، قدرت محالاً لا يتصور ، كما أنك لو قدرت أن يكون تشبيه الثريا بعنقود ملاحية حين نور ، ^(١) بمنزلة تشبيهها بالنور على الإطلاق ، أو تفتح نور فقط ، كما قال :

كَأَنَّ الثُّرَيَّا فِي أَوَاخِرِ لَيْلِهَا تَفْتُحُ نَوْرٍ ^(٢)

= / حتى ترى حاجتهما إلى التأمل على مقدار واحد ، وحتى لا يُخَوِّج أحدهما من الرجوع إلى النفس وبَحْثِهَا عن الصور التى تعرفها ، إلا إلى مثل ما يُخَوِّج إليه الآخر = ^(٣) أسرفت في المجازفة ، ونَفَضْتُ يَدًا بالصَوَابِ والتَّحْقِيقِ . ^(٤)

(١) هو شعر أبن قيس بن الأسلت ، الذى مضى فى رقم : ٨٨ .

(٢) هو فى ديوان ابن المعتز ، باب الشراب ، وتمامه :

« أَوْ لِحَامٌ مُفَضَّضٌ » .

(٣) السياق : « كما أنك لو قدرت أن يكون ... أسرفت فى المجازفة » .

(٤) فى المخطوطة : « نفضت » ، وقرأها ريتز ، كما فى مطبوعة رشيد رضا : « نقصت » ، وهو

كلام فاسد ، والصواب ما أثبت .

التشبيه النادر

١٣٦ - والعبرة الثانية: ^(١) أن مما يقتضى كون الشيء على الذكر وثبوت صورته في النفس ، أن يكثُر دورانه على العيون ، ويدوم تردُّده في مواقع الأبصار ، وأن تُدرِكه الحواسُّ في كل وقت أو في أغلب الأوقات = وبالعكس ، وهو أن من سبب بُعْد ذلك الشيء عن أن يقع ذكره بالخاطر ، وتُعْرِض صورته في النفس ، قِلَّة رؤيته ، ^(٢) وأنه مما يُحَسُّ بالفئنة بعد الفئنة ، وفي الفَرَطِ بعد الفَرَطِ ، ^(٣) وعلى طريق التَّدْرَةِ ، وذلك أن العيون هي التي تحفظُ صُورَ الأشياء على النفوس ، وتجذُّدُ عهدِها بها ، وتحرسُها من أن تَدْتُر ، ^(٤) وتمنعها أن تزول ، ولذلك قالوا : « من غاب عن العين فقد غاب عن القلب » ، وعلى هذا المعنى كانت المُدارسةُ والمُنَاطرةُ في العلوم وكُرُورها على الأسماع ، سبب سلامتها من التَّسيان ، والممانع لها من التفتُّل والذَّهاب

وإذا كان هذا أمراً لا يُشكُّ فيه ، بأن منه أن كل شَيْءٍ رَجَعَ إلى وصف أو صورة أو هيئة من شأنها أن تُرى وتُبصَّرَ أبداً ، فالتشبيه المعقود عليه نازل مُبتَدَل ، وما كان بالضد من هذا وفي الغاية القُصُوى من مخالفته ، فالتشبيه المرذود إليه غريبٌ نادرٌ بديع ، ثم تتفاضل التشبيهات التي تحيى واسطةً لهذين الطَّرفين ، بحسب حالها منهما ، فما كان منها إلى الطَّرفِ الأولِ أقرب ، فهو أدنى وأنزل ، وما كان إلى الطَّرفِ الثاني أذهب ، فهو أعلى وأفضل ، وبوصف الغريبِ أجدر .

* * *

(١) انظر « العبرة الأولى » التي بدأت في رقم : ١٣٥ .

(٢) السياق : « أن من سبب بعد ذلك ... قِلَّة ... » .

(٣) « الفئنة » ، الحين والوقت من الزمان ، و « الفرط » الحين ، يكون بينه وبين الآخر أيام تكثر

أو تقل .

(٤) « تدثر » أى تنطمس وتخفى .

١٣٧ - / وأعلم أن قولنا : « التفصيل » عبارة جامعة ، ومحصولها على الجملة أن معك وصفين أو أوصافاً ، فأنت تنظر فيها واحداً واحداً ، وتفصيل بالتأمل بعضها من بعض = وأنّ بك في الجملة حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيء واحد ، وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة .

٧٨
معنى « التفصيل »

ثم إنه يقع على أوجه :

أحدها : وهو الأوّل والأحقّ بهذه العبارة : أن تفصل ، بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً ، كما فعل في اللهب حين عزل الدخان عن السنّا وجردّه ، وكما فعل الآخر حين فصل الحدق عن الجفون ، وأثبتها مفردة فيما شبهه ، وذلك قوله :

الوجه الأوّل
من التفصيل

لها حدق لم تتصل بجفون^(١) .

ويقع في هذا الوجه من التفصيل لطائف ، فمنها قول ابن المعتز :

[من الرجز]

بطارح النظر في كل أفق ذى منسر أقتى إذا شكّ حرّق^(٢)
ومقلية تصدقه إذا رمق كأنها ترجسة بلا ورق

[من المنسرح]

وقوله :

(١) هو لابن المعتز في ديوانه ، في باب الشراب ، وصدرة :

فجاءت بها في كأسها ذهبيّة .

« فجاءت » ، الضمير إلى الخمارة ، في أبيات قبله .

(٢) في ديوانه ، من أرجوزة في الطرد ، قوله : « بطارح النظر » ، يعنى البازي الذى وصفه في

الأرجوزة .

تَكْتُبُ فِيهِ أَيْدِي الْمِرَاجِ لَنَا مِيمَاتٍ سَطْرٍ بَعِيرٍ تَعْرِيقٍ (١)

الوجه الثاني
من التفصيل

والثاني : أن تُفَصِّلَ ، بأن تنظر من المشبّه في أمور لتعتبرها كُلِّهَا ، = وتطلبها فيما تُشَبِّه به ، وذلك كاعتبارك ، في تشبيه الثريا بالعنقود ، الأنجم أنفسها ، والشكل منها واللون ، وكونها مجتمعة على مقدارٍ في القرب والبعد . فقد نظرت في هذه الأمور واحدًا واحدًا ، وجعلتها بتأملك فصلًا فصلًا ، ثم جمعتها في تشبيهك ، وطلبت للهيئة الحاصلة من عدّة أشخاص الأنجم ، والأوصاف التي ذكرت لك من الشكل واللون والتقارب على وجه مخصوص = (٢) هيئةً أخرى شبيهة بها ، فأصبتها في العنقود المنور من الملاحية / ولم يقع لك وجه التشبيه بينهما إلا بأن فصلت أيضًا أجزاء العنقود بالنظر ، وعلمت أنها حُصِّلَ ببيض ، وأن فيها شكل استدارة النجم ، ثم الشكل إلى الصغر ما هو ، كما أن شكل أنجم الثريا كذلك = وأن هذه الحُصْل لا هي مجتمعة اجتماع النظام والتلاصق ،

٧٩

(١) هو لابن المعتز في ديوانه ، يذكر قَدَحِ خمر : وقبله

لَا شَيْءَ يُسَلِّي هَمِّي سِوَى قَدَحٍ تَدْمِي عَلَيْهِ أَوْ دَاحٍ إِبْرِيْقٍ

و « التعريق » في هذا البيت ، من اصطلاح أهل الخط ، وهو المد الزائد في الحروف كالميم وغيرها من الحروف ، فإن الميم دائرة مجوفة ثم تليها مدّة زائدة كالذيل ، وهذه الزائدة هو « عراقة » الميم ، والفعل من ذلك هو « التعريق » ، أقرأ أصبح الأعشى ٣ : ١٥ - ١٠٣ تجدا اصطلاح « العراقاة والتعريق » . وابن المعتز : يعنى أنه المزاج يحدث في قَدَحِ الخمر ميمات غير معرفة ، أى هي دائرة خالصة ، ويعنى بذلك الحجاب ، والحبب أيضًا ، وهو نفاخات وفتاقيع مستديرة تحدث عند المزج . وظنى أن اصطلاح « العراقاة » ، و « التعريق » مأخوذ من « عراق » الشفرة ، وهو تحزُّرها المحيط بها ، أو من « عراق الظفر » وهو ما أحاط به من اللحم ، و « عراق الأذن » أيضًا وهو كفافها الممتد المستدير . ثم أنظر ما سيأتى في رقم : ١٤٩ .

(٢) السياق : « وطلبت للهيئة الحاصلة ... هيئةً أخرى ... » .

ولا هي شديدة الافتراق ، بل لها مقادير في التقارب والتباعد في نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك الأنجم .

يُدلُّك على أن التشبيه موضوعٌ على مجموع هذه الأوصاف ، أنا لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفرق وتتباعد تباعدًا أكثر مما هي عليه الآن ، أو قُدِّر في العنقود أن يَنْتَثِر ، لم يكن التشبيه بحاله = وكذلك الحكمُ في تشبيه الثريا باللجام المفضَّض ، ^(١) لأنك راعيت الهيئة الخاصة من وقوع تلك القطع والأطراف بين اتصال وانفصال ، وعلى الشكل الذى يُوجبه موضوع اللجام ، ولو فرضت أن تُركَّب مثلًا على سننٍ واحدٍ طولًا في سِنٍّ واحدٍ مثلًا ويُلصق بعضها ببعض ، بطل التشبيه .

= وكذا قوله : [من الطويل]

... تعرَّضَ أثناءِ الوشاحِ المفصَّلِ ^(٢)

= وقد اعتبرَ فيه هيئة التفصيل في الوشاح ، والشكل الذى يكون عليه الحَرزُ المنظوم في الوشاح ، فصار اعتبار التفصيل أعجب تفصيل في التشبيه .

١٣٩ - الوجه الثالث : أن تُفصَّل بأن تنظر إلى خاصَّة في بعض الجنس ، كالتى تجدها في صوت البازي وعين الديك ، فأنت تأبى أن تمرَّ على جملة أن هذا صوت وذاك حمرة ، ولكن تفصَّل فتقول فيهما ما ليس في كل صوت وكل حمرة .

الوجه الثالث
من التفصيل

(١) انظر بيت ابن المعتز في آخر رقم : ١٣٥ .

(٢) لامرئ القيس في معلقته ، وصدوره :

◦ إذا ما الثريا في السماء تعرَّضت ◦

٨٠ / وأعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف ،
وإلا فدقائقه لا تكاد تُضبط .

١٤٠ - وما يكثر فيه التفصيل ويقوى معناه فيه ، ما كان من التشبيه
مركبًا من شيئين أو أكثر ، وهو ينقسم قسمين :

تشبيه مركب من
شيئين ، أحدهما
يقدره المشبه ولا يكون

أحدهما : أن يكون شيئًا يُقدِّره المشبه ويضعه ولا يكون .

ومثال ذلك تشبيه النرجس بمداهن دُرٍّ حشوهنَّ عقيق ، ^(١) وتشبيه
الشَّقِيق بأعلام ياقوت نُشِرت على رِماح من زَبْرَجِد ، ^(٢) لأنك في هذا النحو
تُحصِّل الشبه بين شيئين تُقدِّر اجتماعهما على وجهٍ مخصوص وبشرطٍ معلوم ،
فقد حصَّلت في النرجس من شكل المداهن والعقيق ، بشرط أن تكون المداهن
من الدُرِّ ، وأن يكون العقيق في الحَشْوِ منها = وكذلك اشترطت هيئة الأعلام ،
وأن تكون من الياقوت ، وأن تكون منشورةً على رِماح من زبرجد = فبك حاجةً
في ذلك إلى مجموع أمورٍ ، لو أخللت بواحدٍ منها لم يحصل الشبه . وكذلك
لو خالفت الوجه المخصوص في الاجتماع والاتصال بطل العَرَض ، فكما بك
حاجة إلى أن يكون الشكلُ شَكْلَ المُدْهِنِ ، وأن يكون من الدُرِّ وأن يكون معه
العقيق ، فبك أيضًا فُقِّرَ إلى أن يكون العقيقُ في حَشْوِ المداهن ، وعلى هذا
القياس .

(١) انظره في قول ابن المعتز فيما سلف رقم : ٨٨ ، وآخر رقم : ١١٧ .

(٢) للصنوبري ، في آخر رقم : ١٣٤ .

١٤١ - والقسم الثاني : أن تعتبر في التشبيه هيئةً تحصل من اقتران شيئين ، وذلك الاقتران مما يوجد ويكون ، ومثاله قوله : [من الوافر]

تشبيه مركب من
اقتران شيئين مما
يوجد ويكون

عَدَا وَالصَّبْحُ تَحْتَ اللَّيْلِ بَادٍ كَطَرْفِ أَشْهَبِ مُلْقَى الْجِلَالِ (١)

فَصَدَّ الشَّبِيهَ الْحَاصِلَ لَكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الصَّبْحِ وَاللَّيْلِ جَمِيعًا ، وَتَأَمَّلْتَ حَالَهُمَا مَعًا ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِنَظِيرٍ لِلهَيْئَةِ الْمَشَاهِدَةِ مِنْ مَقَارِنَةِ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَشَبِّهَ الصَّبْحَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَاللَّيْلَ / عَلَى الْإِنْفِرَادِ ، كَمَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَوَّلُ أَنْ يَشَبِّهَ الدَّارَةَ الْبَيْضَاءَ مِنَ النَّرْجِسِ بِمُدَّهْنِ الدَّرِّ ، ثُمَّ يَسْتَأْنَفُ تَشْبِيهًا لِلثَّانِيَةِ بِالْعَقِيقِ ، بَلْ أَرَادَ أَنْ يَشَبِّهَ الْهَيْئَةَ الْحَاصِلَةَ مِنْ مَجْمُوعِ الشَّكْلَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيِّنٌ فِي الْبَيِّنِ . ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْإِقْتِرَانَ الَّذِي وُضِعَ عَلَيْهِ التَّشْبِيهِ مِمَّا يُوجَدُ وَيُعْهَدُ ، إِذْ لَيْسَ وَجُودُ الْفَرَسِ الْأَشْهَبِ قَدْ أَلْفَى الْجُلَّ ، مِنَ الْمُعْوِزِ فَيَقَالُ إِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى التَّقْدِيرِ وَالْوَهْمِ . فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَتَعَدَّى التَّوَهُّمَ وَتَقْدِيرَ أَنْ يُصْنَعَ وَيُعْمَلَ ، فَلَيْسَ فِي الْعَادَةِ أَنْ تُتَّخَذَ صُورَةٌ أَعْلَاهَا يَاقُوتٌ عَلَى مَقْدَارِ الْعَلَمِ ، وَتَحْتَ ذَلِكَ الْيَاقُوتِ قِطْعٌ مَطَاوِلَةٌ مِنَ الزَّبْرَجَدِ كَهَيْئَةِ الْأَرْمَاحِ وَالْقَامَاتِ = وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ هَهُنَا مَدَاهِنُ تُصْنَعُ مِنَ الدَّرِّ ، ثُمَّ يَوْضَعُ فِي أَجْوَافِهَا عَقِيقٌ . وَفِي تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ زِيَادَةٌ مَعْنَى يُبَاعِدُ الصُّورَةَ مِنَ الْوُجُودِ ، وَهُوَ شَرْطُهُ أَنْ تَكُونَ أَعْلَامًا مَنْشُورَةً ، وَالتَّشَرُّفُ فِي الْيَاقُوتِ وَهُوَ حَجَرٌ ، لَا يُتَّصَرَّفُ مَوْجُودًا .

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْوَجْهَ فِي إِقْلَاءِ الْجُلِّ ، أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ أَدَارُهُ عَنْ ظَهْرِهِ ،

(١) لابن المعتز في ديوانه ، والضمير في « عَدَا » إلى الساق في البيت قبله :

وَسَاقٍ يَجْعَلُ الْمِنْدِيلَ مِنْهُ مَكَانَ حَمَائِلِ السَّيْفِ الطُّوَالِ

و « الطرف » الفرس . و « الجلال » جمع « جُلَّ » ، وهو لباسُ الفرسِ يلبسه ليسان به .

وأزاله عن مكانه ، حتى تُكشَف أكثرُ جسده ، لأنه رمى به جملةً حتى انفصل منه ، لأنه إذا أراد ذلك ، كان قد قصد إلى تشبيه الصُّبح وحده من غير أن يفكر في الليل ، ولم يشاكل قوله في أول البيت : « والصبح تحت الليل بادٍ » .

١٤٢ - وأما قوله : [من الرجز]

إِذَا تَفَرَّى الْبَرْقُ فِيهَا خِلْتَهُ بَطْنَ شُجَاعٍ فِي كَثِيبٍ يَضْطَرِبُ^(١)
وَتَارَةً تُبْصِرُهُ كَأَنَّهُ أَبْلَقُ مَالٍ جُلَّهُ حِينَ وَثَبَ

٨٢ فالأشبهه فيه أن يكون القصد إلى تشبيه البرق وحده ببياض / البلق ، دون أن يُدخل لون الجلل في التشبيه ، حتى كأنه يريد أن يُريك بياض البرق في سواد العمام ، بل ينبغي أن يكون الغرض بذكر الجلل أن البرق يلمع بعتة ، ويلوح للعين فجأة ، فصار لذلك كبياض الأبلق إذا ظهر عند وثوبه وميل جلّه عنه .

وقد قال ابن بابك في هذا المعنى : [من السريع]

لِلْبَرْقِ فِيهَا لَهَبٌ طَائِشٌ كَمَا يُعَرَّى الْفَرَسُ الْأَبْلَقُ

= إلا أن لقول ابن المعتز : « حِينَ وَثَبَ » ، من الفائدة ما لا يخفى .

وقد عني المتقدمون أيضاً بمثل هذا الاحتياط ، ألا تراه قال : [من الخفيف]

وَتَرَى الْبَرْقَ عَارِضًا مُسْتَطِيرًا مَرَحَ الْبُلْبُقِ جُلْنَ فِي الْأَجْلَالِ^(٢)

(١) لابن المعتز في ديوانه . وقوله : « تَفَرَّى الْبَرْقُ » ، تالأ في السحاب ، و « الشجاع » ، ضربٌ من الحيات دقيق لطيف ، و « الكثيب » ، قطعة مرتفعة من الرمل تنقاد مُحَلْوِدْبَة . و « الأبلق » من الخيل ما فيه سواد وبياض . وقوله : « إِذَا تَفَرَّى الْبَرْقُ فِيهَا » ، يعني السحابة .

(٢) من أبيات في ديوان كثير ، (طبعة إحسان عباس) ، وتخرجهجها هناك .

فجعلها تمزج وتجول ، ليكون قد راعى ما به يتم الشبه ، وما هو معظم الغرض من تشبيهه ، وهو هيئة حركته وكيفية لمعه .

* * *

١٤٣ - ثم أعلم أن هذا القسم الثاني الذى يدخل في الوجود يتفاوت حاله ، فمنه ما يتسع وجوده ، ومنه ما يوجد في النادر . ويبين ذلك بالمقابلة ، فأنت إذا قابلت قوله :

تفاوت القسم
الثاني الأنف

وكان أجرام النجوم لوامعاً دُررٌ تُثرن على بساط أزرق^(١)

= بقول ذى الرمة :

[من البسيط]

كأنها فضةٌ قد مسَّها ذهبٌ .^(٢)

= علمت فضل الثاني على الأول في سعة الوجود ، وتقدم الأول على الثاني في عزته وقلته ، وكونه نادر الوجود ، فإن الناس يرون أبداً في الصياغات فضةً قد أُجرى فيها ذهبٌ وطليت به ، ولا يكاد يتفق أن يوجد درٌّ قد نثر على بساط أزرق .

* * *

١٤٤ - وإذا قد عرفت انقسام المركب من التشبيه إلى هذين القسمين ، فاعتر / موضعهما من العبرتين المذكورتين ،^(٣) فإنك تراهما بحسب

ضبط التشبيه المركب

٨٣

(١) في الأصول : « والنجوم كأنها دُرر » ، وانظر ما سلف آخر رقم : ١٣٤ .

(٢) في ديوانه ، وصلته ، يصف صاحبه مياً :

« كحلاء في بَرَج ، صفراء في نَعَج .

« الكحلاء » التى تراها مكحولة وإن لم تكنحل . و « البرج » ، سعة العين . و « النعج » ،

البياض ، يعنى بياض جسمها .

(٣) العبرة الأولى مضت برقم : ١٣٥ ، والثانية برقم : ١٣٦ .

نسبتهما منهما ، وتحققهما بهما ، قد أعطتاها لطف العرابة ، ونفضتا عليهما صيغ الحُسن ، وكستاها روعة الإعجاب ، فتجدُ المقدّر الذي لا يباشِرُ الوجود ، نحو قوله :

أعلامٌ ياقوتٍ نُشِرَ نَ على رماحٍ من زبرجدٍ ^(١)

وكقوله في النيلوفر :

[من الخفيف]

كُنَّا باسطُ اليَدِ نحو نيلوفرٍ ندى ^(٢)

كدبابيسٍ عسجدٍ قُضِبها من زبرجدٍ

= قد اجتمع فيه العبرتان جميعاً ، وتجذ العبرة الثانية قد أتت فيه على غاية القوة ، لأنه لا مزيد في بُعد الشيء عن العيون على أن يكون وجوده ممتنعاً أصلاً حتى لا يُتصوّر إلا في الوهم .

وإذا تركت هذا القسم ونظرت إلى القسم الثاني الذي يدخل في الوجود

نحو قوله :

دُررٌ تُزِنُ على بساطٍ أزرقٍ . ^(٣)

= وجدت العبرة الثانية لا تقوى فيه تلك القوة ، لأنه إذا كان مما يُعلم أنه يوجد ويُعهد بحالٍ = وإن كان لا يتسع بل ينذر ويقلّ = فقد دنا من الوقوع في الفكر والتعرض للذكر ذنواً لا يدنوهُ الأول الذي لا يُطمع أن يدخل تحت الرؤية للزومه العدم ، وامتناعه أن يجوز عليه إلا التوهم . ^(٤) ولا جرم ، لما كان الأمر

(١) للصنوبري فيما مضى آخر رقم : ١٣٤ .

(٢) للصنوبري في تكملة ديوانه ، ومراجعته هناك .

(٣) انظر سلف قريباً رقم : ١٤٣ . والتعليق عليه .

(٤) في مطبوعة ريتز والمخطوطة : « يجوز عليه التوهم » ، والصواب ما أثبتته كافي مطبوعة رشيد

كذلك ، كان للضرب الأول من الرّوعة والحسن ، ولصاحبه من الفضل في قوة الذّهن ، ما لم يكن ذلك في الثاني ، وقوى الحكم بحسب قوة العلة ، وكثّر الوصف الذي هو الغرابة ، بحسب الجالب له .

١٤٥ - وفي هذا التقرير ما تعلم به الطريق إلى التشبيه من أين تَفَاوَتْ / في كونه غريباً؟ ولم تَفَاضَلْ في مجيئه عجيباً؟ وبأى سبب وجدت عند شيء منه من الهزّة ما لم تجده عند غيره؟ = علماً يُخرجك عن نقيصة التّقليد ، ويرفعك عن طبقة المقتصر على الإشارة ، دون البيان والإفصاح بالعبارة .

تفاوت التشبيه

٨٤

١٤٦ - وأعلم أن العبرة الثانية التي هي مرور الشيء على العيون ، هو معنى واحد لا يتكثّر ، ولكنه يقوى ويضعف كما مضى . وأما العبرة الأولى ، وهي التفصيل ، فإنها في حكم الشيء يتكثّر وينضمُّ فيه الشيء إلى الشيء . ألا ترى أن أحد التفصيلين يفضّل الآخر بأن تكون قد نظرت في أحدهما إلى ثلاثة أشياء ، أو ثلاث جهات ، وفي الآخر إلى شيئين أو جهتين ؟ والمثال في ذلك قول بشاره :

كَأَنَّ مُثَارَ التُّفَعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ (١)

[من الطويل] = مع قول المتنبي :

يَزُورُ الْأَعَادَى فِي سَمَاءِ عَجَاجَةٍ أَسِنَّتُهُ فِي جَانِبَيْهَا الْكَوَاكِبُ (٢)

[من الكامل] = أو قول كلثوم بن عمرو :

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه .

تَبْنَى سَنَابِكُهَا مِنْ فَوْقِ أَرْؤُسِهِمْ سَقْفًا كَوَاكِبُهُ الْبَيْضُ الْمَبَاتِيرُ^(١)
التفصيلُ في الأبيات الثلاثة كأنه شيء واحدٌ ، لأن كل واحد منهم يُشبهه
لمعان السيوف في العُبار بالكواكب في الليل ، إلا أنك تجد لبيت بشار من
الفضل ، ومن كرم الموقع ولطف التأثير في النفس ، ما لا يقبلُ مقداره ، ولا يمكن
إنكاره ، وذلك لأنه راعى ما لم يُراعه غيره ، وهو أن جعل الكواكب تهاوى ،
فأتمَّ الشَّبه ، وعبر عن هيئة السيوف وقد سُلت من الأغمام / وهي تعلقو
وترسب ، وتحمى وتذهب ، ولم يقتصر على أن يُريك لمعانها في أثناء العجاجة كما
فعل الآخرون ، وكان لهذه الزيادة التي زداها حظٌّ من الدقة تجعلها في حكم
تفصيل بعد تفصيل .

وذلك أنا وإن قلنا إن هذه الزيادة = وهي إفادة هيئة السيوف في حركاتها
= إنما أتت في جملة لا تفصيل فيها ، فإن حقيقة تلك الهيئة لا تقوم في النفس إلا
بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة ، وذلك أن تعلم أن لها في حال احتدام الحرب ،
واختلاف الأيدي بها في الضرب ، اضطراباً شديداً ، وحركاتٍ بسرعة . ثم إن
لنلك الحركات جهاتٍ مختلفة ، وأحوالاً تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض ، وأن السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاق وتداخل ، ويقع
بعضها في بعض ويصلم بعضها بعضاً ، ثم أن أشكال السيوف مستطيلة . فقد
نظّم هذه الدقائق كلها في نفسه ، ثم أحضرك صورها بلفظة واحدة ، ونبه عليها
بأحسن التشبيه وأكملها بكلمة ، وهي قوله : « تَهَاوَى » ، لأن الكواكب إذا
تهاوت اختلفت جهات حركاتها ، وكان لها في تهاويتها توافق وتداخل . ثم إنها

(١) كلثوم بن عمرو ، هو العتاني ، من ولد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة ، والبيت في أخبار

أبي تمام : ١٩ ، وغيره .

بالتهاوى تستطيل أشكالها ، فأما إذا لم تُزَلْ عن أماكنها فهي على صورة
الاستدارة .

١٤٧ - ويشبه هذا الموضع في زيادة أحد التشبيهن = مع أن
جنسهما جنس واحد ، وتركيبهما على حقيقة واحدة = بأن في أحدهما فضل
استقصاء ليس في الآخر ، قول ابن المعتز في الأذريون : [من الطويل]

استقصاء التشبيه

وطاف بها ساق أديبٍ يميزل كخنجر عيارٍ صناعته الفتك^(١)
/ وحمل أذريونة فوق أذنه ككأس عقيق في قرارتها مسك

٨٦

مع قوله : [من الرجز]

مدهن من ذهبٍ فيها بقايا غالية^(٢)

= الأول ينقص عن الثاني شيئاً ، وذلك أن السواد الذي في باطن
الأذريونة الموضوع بإزاء الغالية والمسك ، فيه أمران :

أحدهما : أنه ليس بشامل لها ، والثاني : أن هذا السواد ليس صورته
صورة الدرهم في قعرها ، أعنى أنه لم يستدر هناك ، بل ارتفع من قعر الدائرة حتى
أخذ شيئاً من سمكها من كل الجهات ، وله في منقطعها هيئة تشبه آثار الغالية في
جوانب المدهن ، إذا كانت بقية بقيت عن الأصابع . وقوله : « في قرارتها

(١) هو في ديوانه ، و « العيار » ، وقوله : « بها » أى بالخمر ، و « العيار » ، أصله النشيط في
المعاصي ، ويريد : الفتاك . و « الأذريون » ، ورد له أوراق حُر في وسطه سواد . و « القرارة » يعنى
أسفل جوفها .

(٢) هو في ديوانه . و « الغالية » . أخلاط من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن ،
لونه إلى السواد ما هو .

مسك» يُبين الأمر الأول ، ويُؤمن من دخول النقص عليه ، كما كان يدخل لو قال : « ككأس عقيق فيها مسك » ، ولم يشترط أن يكون في القرارة .
وأما الثاني من الأمرين ، فلا يدل عليه كما يدل قوله : « بقايا غالية » ، وذلك من شأن المسك والشئ اليابس إذا حصل في شئ مستدير له قعر ، أن يستدير في القعر ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي تراه في سواد الأذريونة .
وأما الغالية فهي رطبة ، ثم هي تؤخذ بالأصابع ، وإذا كان كذلك ، فلا بد في البقية منها من أن تكون قد ارتفعت عن القرارة ، وحصلت بصفة شبيهة بذلك السواد ، ثم هي لنعمتها ترق فتكون كالصبغ الذي لا جرم له يملك المكان ، وذلك أصدق للشبه .

أبلغ الاستقصاء
في التشبيه

١٤٨ - ومن أبلغ الاستقصاء وعجيبه قول ابن المعتز : [من الطويل]

كأنا وضوءُ الصُّبحِ يَسْتَعجِلُ الدُّجَى نُطِيرُ غُرَابًا ذَا قِوَادِمِ جُونٍ (١)

٨٧

/ شبه ظلام الليل حين يظهر فيه الصبح بأشخاص الغربان ، ثم شرط أن تكون قوادم ريشها بيضا ، لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشها ، من حيث تلى معظم الصبح وعموده لمع نور يتخيل منها في العين كشكل قوادم إذا كانت بيضا .

وتأم التديق والسحر في هذا التشبيه في شئ آخر ، وهو أن جعل ضوء الصبح ، لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل ، كأنه يحفز الدجى ويستعجلها

(١) هو في ديوانه . و « القوادم » في الطير عشر ريشات في مقدم الجناح . « الجون » ، هنا الأبيض وجمعه « جون » بضم الجيم ، وهو الأسود المُشترَب حمرة أيضا ، من الأضداد .

ولا يرضى منها بأن تَتَمَهَّلَ في حركتها . ثم لما بدأ بذلك أولاً اعتبره في التشبيه
 آخراً فقال : « نُطِيرُ غَرَابًا » ، ولم يقل : « غراب يطير » مثلاً ، وذلك أن الغراب
 وكل طائر إذا كان واقعاً هادئاً في مكان ، فأزعج وأخيف وأطير منه ، أو كان قد
 حُبس في يد أو قفص فأرسل ، كان ذلك لا محالة أسرع لطيرانه وأعجل وأمد له
 وأبعد لأمدّه ، فإن تلك الفزعة التي تعرض له من تنفيره ، أو الفرحة التي تُدركه
 وتحدث فيه من خلاصه وانفلاته ، ربما دعتّه إلى أن يستمرّ حتى يغيب عن
 الأفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون ، وليس كذلك إذا طار عن اختيار ، لأنه
 يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول ، وأن لا يُسرِعَ في
 طيرانه ، بل يمضي على هينته ، ويتحرك حركة غير المستعجل ، فأعرفه .

١٤٩ - ومما حقه أن يكون على فرط الاستقصاء في التشبيه وفضل
 العناية بتأكيد ما بُدئ به ، قول أبي نواس في صفة البازي : [من الرجز]

كَانَ عَيْنِيهِ إِذَا مَا أَتَا رَا فَصَّانٍ قِيضًا مِنْ عَقْبِقِ أَحْمَرًا ^(١)
 فِي هَامَةِ غَلْبَاءٍ تَهْدِي مَنْسَرًا كَعَطْفَةِ الْجِيمِ بِكْفٍ أَعْسَرًا

/ أراد أن يشبه المنقار بالجميم ، والجميم خطّان : الأول : الذي هو مبدؤه وهو
 الأعلى ، والثاني : وهو الذي يذهب إلى اليسار ، وإذا لم توصل فلها تعريق كما
 لا يخفى ، ^(٢) والمنقار إنما يشبه الخطّ الأعلى فقط . فلما كان كذلك قال :

مثال آخر في
 استقصاء التشبيه

٨٨

(١) « مضى على هينته » ، بكسر الهاء ، أى على عادته في الرفق والسكون .

(٢) هو في ديوانه : « باب الطرد » . يقال : « أثار إليه النظر » : أى أحده إليه وحققه وأتبعه
 البصر . وقوله : « قِيضًا » ، أى صيرًا قِيضِينَ ، أى مثلين . و « الغلباء » : الغليظة ، و « المنسر » ، المنقار
 و « الأعسر » والذي يعمل بشماله . وقوله : « في هامة غلباء تهدي منسرًا » ، يقول : لا يعمل المنسر ،
 وهو المنقار ، حتى تهديه الهامة وثريه ، لأن فيها العين ، والنظر أولاً ثم الصيد .

(٣) « التعريق » ، سلف القول فيه في ص : ١٦٧ ، تعليق : ١ .

« كعطفة الجيم » ولم يقل : « كالجيم » ، ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر ، لأن جيم الأعسر = قالوا = أشبه بالمنقار من جيم الأيمن . ثم إنه أراد أن يؤكد أنّ الشبه مقصورٌ على الخط الأعلى من شكل الجيم فقال :

يقول مَنْ فِيهَا بَعْقِلُ فِكْرًا لَوْ زَادَهَا عَيْنًا إِلَى فَاءٍ وَرَا^(١)

فَاتَّصَلَتْ بِالْجِيمِ صَارَتْ جَعْفَرًا .

فأراك عيانًا أنه عمد في التشبيه إلى الخط الأول من الجيم دون تعريقها ، ودون الخط الأسفل . أما أمر « التعريق » وإخراجه من التشبيه فواضح ، لأن الوصل يُسقط التعريق أصلًا ، وأما الخط الثاني فهو ، وإن كان لا بد منه مع الوصل ، فإنه إذ قال : « لو زادها عينًا إلى فاء ورا » ثم قال : « فاتصلت بالجيم » ، فقد بين أن هذا الخط الثاني خارج أيضًا من قصده في التشبيه ، من حيث كانت زيادة هذه الحروف ووصلها هي السبب في حدوثه . وينبغي أن يكون قوله : « بالجيم » ، يعني بالعطفة المذكورة من الجيم . ولأجل هذه الدقة قال : « يقول مَنْ فِيهَا بَعْقِلُ فِكْرًا » ، فمهّد لما أراد أن يقول ، وتبّه على أن المشبه حاجة إلى فضل فكر ، وأن يكون فكره فكر من يراجع عقله ويستعينه على تمام البيان .^(٢)

•••

١٥٠ - وجملة القول أنك متى زدت في التشبيه على مراعاة وصف

واحد أو جهة واحدة ، فقد دخلت في التفصيل والتركيب ، وفتحت / باب التفاضل ،^(٣) ثم تختلف المنازل في الفضل ، بحسب الصورة في استنفادك قوة الاستقصاء ، أو رضاك بالعفو دون الجهد .

(١) هو في ديوانه أيضًا من تمام الأرجوزة .

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين : « أن يكون فكره فكرة » ، والصواب المحض ما أثبت .

(٣) في المطبوعتين : « باب التفاصيل » وفي المخطوطة كتب : « باب التفاضل » ، ووضع ضمة

على الضاد المعجمة ، والذي أثبتّه هو الصواب المحض .

فصل

١٥١ - أعلم أن مما يزدادُ به التشبيهُ دقَّةً وسِحْرًا ، أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات . والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين :

التشبيه في الهيئات
التي تقع عليها
الحركات

أحدهما : أن تفتقرن بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون ونحوهما .

والثاني : أن تُجرَّدَ هيئةُ الحركة حتى لا يُراد غيرها .

فمن الأوَّلِ قوله :

« والشمسُ كالمرآة في كَفِّ الأثلِّ »^(١)

أراد أن يُريك مع الشَّكل الذي هو الاستدارة ، ومع الإشراق والتلألؤ على الجملة ، الحركة التي تراها للشمس إذا أنعمت التأمل ، ثم ما يحصل في نُورها من أجل تلك الحركة . وذلك أن للشمس حركةً متصلةً دائمةً في غاية السرعة ، ونورها بسبب تلك الحركة تموُّجٌ واضطرابٌ عَجَبٌ ، ولا يتحصل هذا الشبه إلا بأن تكون المرآة في يد الأثلِّ ، لأن حركتها تدور وتتصل ويكون فيها سرعة وقلقٌ شديد ، حتى ترى المرآة لا تقرّ في العين . وبدوام الحركة وشدة القلق فيها ، يتموِّج نور المرآة ، ويقع الاضطراب الذي كأنه يسحرُ الطرف ، وتلك حال الشمس بعينها حين تُحدُّ النظر وتنفذ البصر ، حتى تتبين الحركة العجيبة في جرمها وضوئها ، فإنك ترى شعاعها كأنه يهْمُ بأن ينسبط حتى يفيض من جوانبها ، ثم يبلو له فيرجع في الانبساط الذي بدأه ، إلى انقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط ، وحقيقة حالها في ذلك مما لا يكمل البصر

٩٠. لتقريره وتصويره في النفس ، فضلاً عن أن تكمل العبارة لتأديته ، ويبلغ البيان /
كُنْه صورته .

ومثل هذا التشبيه ، وإن صُوِّر في غير المرآة ، قول المهلبى الوزير : [من السريع]

الشمس من مشرقها قد بدت مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبُ
كَأَنَّهَا بُوْتَقَةٌ أُحْمِيَتْ يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبُ

وذلك أن الذهب الذائب يتشكل بأشكال البوتقة ، فيستدير إذا كانت البوتقة على النار ، فإنه يتحرك فيها حركةً على الحدِّ الذى وصفتُ لك ، وما فى طَبْعِ الذهب من التُّعومة ، وفى أجزاءه من شدة الاتصال والتلاحم ، يمنعهُ أن يقع فيه غليان على الصفة التى تكون فى الماء ونحوه ، مما يتخلله الهواء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً ، ولكن جُمَلته كأنها تتحرك بحركة واحدة ، ويكون فيها ما ذكرتُ من انبساط إلى الجوانب ، ثم انقباض إلى الوسط ، فأعرفه .

عجيب ما جمع فيه
بين الشكل وهيئة
الحركة

١٥٢ - ومن عجيب ما جُمع فيه بين الشكل وهيئة الحركة ، قول

الصنوبرى : [من الرجز]

كَأَنَّ فِي عُذْرَانِهَا حَوَاجِبًا ظَلَّتْ تُمَطُّ^(١)

أراد ما يبدو فى صَفْحَةِ الماء من أشكال كأنصاف دوائرٍ صغار ، ثم إنك تراها تمتد امتداداً يَنْفُص من انحنائها وتَحْدُهَا ، كما تُبَاعِد بين طرفى القوس وتنتهيما إلى ناحية الظهر ، كأنك تُقَرِّبها من الاستواءِ وتسَلِّبها بعض شكل التقوس ، الذى هو إقبال طرفيها على الآخر . ومتى حدثت هذه الصفة فى تلك

(١) هو فى ديوانه من قصيدة طويلة .

الأشكال الظاهرة على متون العُدران ، كانت أشبه شيء بالحواجب إذا مُدَّت ، لأن الحجاب لا يخفى تقويسه ، ومُدّه ينقص من تقويسه .

١٥٣ - ومن لطيف ذلك أيضاً : أعنى الجمع بين / الشكل وهيئة الحركة ، قول ابن المعتز يصف وقوع القطر على الأرض : [من الكامل]

بَكَرَتْ تُعِيرُ الْأَرْضَ ثَوْبَ شِبَابٍ رَجِيَّةً مَحْمُودَةَ الْإِسْكَابِ (١)
نَثَرَتْ أَوَائِلَهَا حَيًّا فَكَأَنَّهُ نَقَطٌ عَلَى عَجَلٍ يَبْطُنُ كِتَابٍ

١٥٤ - (٢) وأما هيئة الحركة مجردة من كل وصف يكون في الجسم ، فيقع فيها نوع من التركيب ، بأن يكون للجسم حركات في جهاتٍ مختلفة ، نحو أن بعضها يتحرك إلى يمين والبعض إلى شمال ، وبعض إلى فوق وبعض إلى قدام ونحو ذلك . وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك أبعاد الجسم إليها أشد ، كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر ، فحركة الرِّحَا والدُّوَلَاب وحركة السهم لا تركيب فيها ، لأن الجهة واحدة ، ولكن في حركة المٌصْحَف في قوله :

فَأَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَأَنْفَتَاحًا (٣)

= تركيب ، لأنه في إحدى الحالتين يتحرك إلى جهة غير جهته في الحالة الأخرى .

(١) هما في ديوانه . « رَجِيَّة » ، يعني مطر شهر رجب ، و « الْحَيَّا » ، المطر .

(٢) انظر الوجه الثاني في رقم : ١٥١ .

(٣) مضى برقم : ١٣١ .

هيئة الحركة مجردة
من كل وصف يكون
في الجسم

١٥٥ - فما جاء في التشبيه معقوداً على تجريد هيئة الحركة ،
ثم لَطْفٌ وَعَرَبٌ لما فيه من التفصيل والتركيب ، قولُ الأَعْمَشِيِّ يصف السفينةَ في
البحر وتقاذفُ الأمواج بها: [من الكامل]

يَقْصُ السِّفِينُ بِجَانِبِيهِ كَمَا يَنْزُو الرِّبَاحُ خِلالَهُ كَرَعٌ^(١)

« الرِّبَاحُ » الفصيل ، وقيل : القرد . و « الكَرَعُ » ماء السماء . شبه
السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نزوه . وذلك أن الفصيل إذا
نَزَا ، ولا سيما في الماء ، وحين يعتريه ما يعترى المَهْرُ ونحوه من الحيوانات التي
هي في أول النَّشْءِ ، كانت له حركات متفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات
مختلفة ، ويكون هناك تسفلٌ وتصعدٌ على غير ترتيب ، وبحيث تكاد تدخل
إحدى / الحركتين في الأخرى ، فلا يتبينه الطرف مرتفعاً حتى يراه منحطاً
متسفلًا ، ويَهْوَى مرّةً نحو الرأس ومرّةً نحو الذنب ، وذلك أشبهُ شيء بحال
السفينة وهيئة حركاتها حين يتدافعها الموج .

١٥٦ - ونظيره قولُ الآخر ، يصف الفصيل وهو يثبُّ على الناقة
ويعلوها ويُلقى نفسه عليها ، لأنها قد بركت فلا يتمكن من أن يرتضع ، فهو
يفعل ذلك لِثُورِ الناقة : [من الرجز]

يَقْتَاعُهَا كُلُّ فَصِيلٍ مُكْرَمٍ كَالْحَبَشِيِّ يَرْتَقِي فِي السَّلْمِ^(٢)

« يقتاعها » « يفتعل » من قولهم : « قاع البعير الناقة ، إذا ضربها ، يقوعها

(١) ليس في ديوانه المطبوع ، ولا في ديوانه المخطوط عندى . و « تقص » ، يقال : « وقصت به
راحلته » ، إذا نزت ووثبت .

(٢) هو في اللسان (قوع) ، عن ثعلب ، وقال : « يقتاعها ، يقعُ عليها ، وقال : هذه ناقة
طويلة ، وقد طال عليها فضلانها فركبها » .

قَوْعًا» ، أراد يعلوها وَيَثِبْتُ عليها ، وشبّه بالحبشي في هذه الحالة المخصوصة ، لما يكون له عند ارتقائه في السُّلَم من تَصْعُدٍ بعض أعضائه وتسفُل بعض ، على اضطراب مفرطٍ وَعَيْثَرَةٍ شديدة ، ^(١) وذلك كما ترى في أنه اختلافٌ في جهات أبعاد الجسم على غير نظام مضبوط ، كحركات الفصيل في الماء وقد خلا له . وقد عَرَّفْتُك أن الاختلاف في جهات الحركات الواقعة في أبعاد الجسم ، كالتركيب بين أوصاف مختلفة ، ليحصل من مجموعها شبه خاصّ .

١٥٧ - وأعلم أنّ هذه الهيئات يغلبُ عليها الحكم المستفاد من العبرة الثانية . ^(٢) وذلك أن كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك في جهة واحدة ، فمن شأنها أن تَقَلَّ وتَعَزَّ في الوجود ، فُبَاعِدها ذلك أيضًا من أن تقع في الفكر بسرعة ، زيادة مباحدةٍ مضمومة إلى ما يوجب حديث التركيب والتفصيل فيها . ألا ترى أن الهيئة التي اعتمدها في تشبيه البرق بالمصحف ، ليست تكون إلا في النادر من الأحوال ، وبعد عَمْدٍ من الإنسان ، وخروج عن / العادة ، وبقصدٍ خاصّ أو عَبَثٍ غالب على النفس غير معتاد ؟ وهكذا حال الفصيل في وثوبه على أمه ليثيرها واستنانه في الماء ونزوه ، ^(٣) كما توجه رؤيته الماء خاليًا .

هيئات الحركة

٩٣

(١) في المخطوطة ومطبوعة رشيد رضا « وغلثارة » وكتبها ريتز « وغيثرة » ، وأصاب . قال الأصمعي : « تركت القوم في غيثرة وغيثمة » : أى في قتالٍ واضطراب ، وقال في اللسان : « وقولهم : كانت بين القوم غيثرة شديدة ، قال ابن الأعرابي : هى مداوسة القوم بعضهم بعضًا في القتال » . ولا أستبعد أن يكون عبد القاهر قد كتب « غلثارة » ، وهو يعنى الاضطراب . وإن لم تكن كتب اللغة . قد نصّت عليه .

(٢) « العبرة الثانية » ، مضت في رقم : ١٣٦ .

(٣) « استنانه » ، يقال : « استنَّ الفرس استنأنا » ، أى قمص ونزا ووثب من نشاطه .

وطبائع الصَّغَرِ والفَصِيلِيَّةِ مما لا يُرَى إلا نادراً . وليس الأمر في هذا النحو كالأمر في حركة الدُّوَلابِ والرَّحَا والسَّهْمِ ونحو ذلك من الحركات المعتادة التي تقع في مصارفِ العيونِ كثيراً .

ومما يقوى فيه أن يكون سببُ غرابته قلةُ رؤيةِ العيونِ له ، ما مضى من تشبيهِ الشمسِ بالمرآةِ في كَفِّ الأَشْلِّ ، وذلك أن الهيئةَ التي تراها في حركةِ المرآةِ إذا كانت في كَفِّ الأَشْلِّ ، مما يُرَى نادراً وفي الأقلِّ ، فرمما قضى الرجلُ دهره ولا يتفق له أن يرى مرآةً في يد مرتعش . هذا ، وليس موضعُ الغرابةِ من التشبيهِ دوام حركةِ المرآةِ في يد الأَشْلِّ فقط ، بل النكتهُ والمقصودُ فيما يتولَّد من دوام تلك الحركةِ من الاتِّمَاعِ وتموُّج الشعاعِ ، وكونه في صورةِ حركاتٍ من جوانبِ الدائرةِ إلى وسطها . وهذه صفةٌ لا تقوم في نفس الرائي المرآةَ الدائمةَ الاضطرابِ ، إلا أن يستأنف تأملاً ، وينظر متثبِّتاً في نظره متمهلاً . فكأن ههنا هيئتين كلتاهما من هيات الحركةِ : إحداهما : حركةِ المرآةِ على الخصوص الذي يوجبه ارتعاش اليد = والثانية : حركةُ الشعاعِ واضطرابه الحادث من تلك الحركةِ . وإذا كان كون المرآةِ في يد الأَشْلِّ مما يُرَى نادراً ، ثم كانت هذه الصفةُ التي هي كائنةٌ في الشعاعِ ، إنما تُرَى وتُدرك في حال رؤيةِ حركةِ المرآةِ بجهدٍ وبعد استئنافِ /
إعمالِ للبصرِ ، فقد بُعدت عن حدِّ ما تُعتاد رؤيته مرّتين ، ودخلت في النادرِ الذي لا تألفه العيون من جهتين ، فأعرفه .

هيئة السكون
في التشبيه

١٥٤ - وأعلم أنه كما تُعتَبَرُ هيئةُ الحركةِ في التشبيهِ ، فكذلك تُعتَبَرُ هيئةُ السكونِ على الجملةِ وبحسبِ اختلافه ، نحو هيئةِ المضطجعِ وهيئةِ الجالسِ ونحو ذلك . فإذا وَقَعَ في شيءٍ من هياتِ الجسمِ في سكونه تركيبٌ وتفصيلٌ ،

لَطْفَ التشبيه وحَسُنَ . فمن ذلك قول ابن المعتز يصف سيلاً : [من المقارب]

فلما طَعَا مأوَهُ في البلادِ وَعَصَّ به كُلُّ وادٍ صِدَى (١)
تَرَى الثورَ في مَتْنِه طافياً كضَجَعَةِ ذِي التاجِ في المَرْقَدِ

وكقول المتنبي في صفة الكلب : [من الرجز]

يُقَعِي جُلوسَ البَدَوِيِّ المِصْطَلِيِّ (٢)

= فقد احتَصَّ هيئة البدوي المصطلّي ، في تشبيه هيئة سكّون أعضاء الكلب ومواقعها فيها . ولم يَنَلْ التشبيه حَظًّا من الحسن ، إلا بأنّ فيه تفصيلاً من حيث كان لكل عُضْوٍ من الكلب في إيقاعه موقعٌ خاصٌّ ، وكان مجموع تلك الجهات في حكم أشكال مختلفة تؤلّف فتجىء منها صورة خاصة .

١٥٥ - ومن لطيف هذا الجنس قوله : في صفة المصلوب :

مثال منه

[من البسيط]

كَأَنَّهُ عاشقٌ قد مَدَّ صفحَتَهُ يومَ الوداعِ إلى توديعِ مرتجِلٍ (٣)
أو قائمٌ من نُعاسٍ فيه لُوثَةٌ مُواصلٌ لتَطْيِئِهِ من الكَسَلِ

ولم يَلُطِفْ إلا لكثرة ما فيه من التفصيل ، ولو قال : « كأنه متمطٌّ من نعاسٍ » واقتصر عليه ، كان قريب المتناول ، لأن الشبّه إلى هذا القدر يقع في

(١) هو في ديوانه ، وبين البيتين قوله :

وسال بأكدرَ طافِي العُغْثاءِ عَمِيقِ الثَّرَى ، صَخِبِ مُزِيدِ

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هما للأخطل ، محمد بن عبد الله بن شعيب ، مولى بني مخزوم ، ويَلَقَّبُ : « بَرُوقًا » والشعر في طبقات الشعراء لابن المعتز : ٤١٣ ، والكامل للمبرّد : ٩٤٤ ، (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) ، وسمط اللألي : ٥٩٥ ، ومعجم الشعراء : ٤٣٢ . و « اللوثة » ، بضم اللام ، الاسترخاء والضعف .

نفس الرأي المصلوب ، لكونه من حَدِّ الجملة . فأما بهذا الشرط وعلى هذا التقييد
 الذى يفيد به استدامة تلك / الهيئة ، فلا يحضر إلا مع سَفَرٍ من الخاطر ، وقُوَّةِ
 ٩٥ من التأمل ، وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة فيقول : « هو كالمتمطى » ، ثم
 يقول : المتمطى يمدّ ظهره ويديه مدّةً ، ثم يعود إلى حالته ، فيزيد فيه أنه مواصلٌ
 لذلك ، ثم إذا أراد ذلك طلب علته ، وهى قيام اللوثة والكسل فى القائم من
 النعاس .

وهذا أصل فيما يزيد به التفصيل ، وهو أن يُثَبَّتَ فى الوصف أمرٌ زائدٌ
 على المعلوم المتعارف ، ثم يُطلب له علّةٌ وسببٌ .

= ويُشبه التشبيه فى البيت قول الآخر ، وهو مذكور معه فى الكتب :

[من السريع]

لم أرَ صَفًّا مثلَ صَفِّ الرُّطِّ تَسْعِينِ مِنْهُمْ صُلِبُوا فى حَظِّ (١)
 مِنْ كُلِّ عَالٍ جِدْعُهُ بِالشِّطِّ كَأَنَّهُ فى جِدْعِهِ المُشْتَطِّ
 أخو نَعَاسٍ جَدِّ فى التَّمْطِيِّ قد خَامَرَ النَوْمَ ولم يَغِطِّ

فقوله : « جدّ فى التمطى » ، شرط يتم التشبيه ، كما أن قوله : « مواصل »
 كذلك ، إلا أن فى اشتراط المواصلة من الفائدة ما ليس فى هذا ، وذلك أنه يجوز
 أن يبالغ ويجتهد ويجدّ فى تمطيه ، ثم يدع ذلك فى الوقت ، ويعود إلى الحالة التى
 يكون عليها فى السلامة مما يدعو إلى التمدّد . وإذا كان كذلك ، كان الاستفادة
 من هذه العبارة صورة التمطى وهيئته الخاصة ، وزيادة معنى ، وهو بلوغ الصفة

(١) هو لدعليل بن على الخزامى فى ديوانه ، وهو مذكور مع البيتين السالفين فى كتاب الكامل

للمبرّد ٢ : ٩٤٣ (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) « خامر النوم » ، خالطه ، « ولم يغط » ، من غطيط
 النائم ، وهو صوت شخيره .

غاية ما يمكن أن يكون عليها . وهذا كله مستفاد من الأول . ثم فيه زيادة أخرى ، وهو أخص ما يُقصد من صفة المصلوب ، وهي الاستمرار على الهيئة والاستدامة لها . فأما قوله بعد : « قد خامر النوم ولم يَغْطُ » ، فهو = وإن كان كأنه يحاول أن يُرينا هذه الزيادة من حيث يُقال : إنه إذا أخذ النعاس / فتمطى ثم خامر النوم ، فإن الهيئة الحاصلة له من جدّه في التمتطي تبقى له = فليس يبالغ مبلغ قوله : « مواصل لتمطيه » . وتقييده من بعد بأنه « من الكسل » ، واحتياطه قبل بقوله : « فيه لوثته »

٩٦

= وشبيه بالأول في الاستقصاء قول ابن الرومي :

كأن له في الجوّ حبلاً يُبوعه إذا ما آنقضى حبلاً أُتبع له حبلاً^(١)
يُعانق أنفاسَ الرّيح مُودّعاً وداعَ رجيل لا يُحطّ له رَحْل

= فاشترطه أن يكون له بعد الحبل الذي ينتهي ذرعه حبلاً آخر يخرج من بوع الأول إليه ، كقوله : « مواصل لتمطيه من الكسل » ، في استيفاء الشبه ، والتنبيه على استدامته ، لأنه إذا كان لا يزال يُبوع حبلاً لم يقبض باعه ولم يُرسل يده ، وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال ، فأعرفه .

الموازنة بين التشبيهين في الحاجة إلى التأمل

١٥٦ - وأعلم أن من حقك أن لا تضع الموازنة بين التشبيهين في حاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل على وقتنا هذا ، ولكن تنظر إلى حالهما في قوى العقل ولم تسمع بواحد منهما ، فتعلم أن لو أرادهما مريد ، أو آتقفا له جميعاً ولم يكن قد سمع بواحد منهما أيهما كان يكون أسهل عليه ، وأسرع إليه ،

(١) بيتان مفردان في ديوانه . « باع الحبل يُبوعه » ، مدّ يديه معه حتى صار باعاً .

وأعطى يديه ، وأيهما تجده أدلّ على ذكاء مَنْ تسمعه منه ، وأرجى لِتخرُجَ مَنْ يقوله . وذلك أن تقابل بين تشبيه النُّجُوم بالمصاييح والمصاييح بها ، وبين تشبيه سَلِّ السيف بعقائِق البرق وتشبيهها بسَلِّ السيف ، فإنك تعلم أن الأوّل يقع في نفس الصبىّ أوّل ما يُحسّ بنفسه ، وأن الثاني لا يُجيب إجابته ، ولا يُبذل طاعته = وكذلك تعلم أن تشبيه الثريا / بنور العنقود ، لا يكون في قُرب تشبيهها بتفتّح النور = وأن تشبيه الشمس بالمرآة المجلّوة كما مضى ، يقع في نفس الغرّ العامّي والصبىّ ، ولا يقع تشبيهها بالمرآة في كَفّ الأشلّ إلا في قلب المميّز الحصيف ، وتشبيهها في حركتها تلك بمرآة تضطرب على الجملة ، من غير أن تُجعل في كَفّ الأشلّ ، قد يقع لمن لا يقع له بهذا التقييد ، وذلك لما مضى من حاجته إلى الفكرة في حال الشمس ، وأن حركتها دائمة متصلة ، ثم طلب متحرّك حركة غير اختيارية ، وجعل حركة المرآة صادرة عن تلك الحركة ومأسورة في حكمها دائماً .^(١)

شيوخ التشبيه
وابتذاله

١٥٧ - وإنما اشترطت عليك هذا الشرط لأنه لا يمتنع أن يسبق الأوّل إلى تشبيه لطيف بحسن تأمله وجِدّة خاطره ، ثم يشيع ويتّسع ، ويُذكر ويُشهر حتى يخرج إلى حد المبتذل ، وإلى المشترك في أصله ، وحتى يجرى مع دقة تفصيل فيه مجرى المجل الذي تقوله الوليدة الصغيرة والعجوزة الورهاء ،^(٢) فإنك تعلم أن قولنا : « لا يُشَقُّ غُبارُه » الآن في الابتذال كقولنا : « لا يُلْحَق ولا يُدرِك » ، و« هو كالبرق » ونحو ذلك ، إلّا أنّنا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أنه

(١) أسقط ريتز قوله : « دائماً » ، وهي ثابتة في مطبوعة رشيد رضا .

(٢) « الورهاء » ، الحمقاء .

لم يكن كذلك من أصله ، وأن هذا الابتدال أتاه بعد أن قضى زمانًا بطراءة الشباب وجِدَّة الفتاء وبعزّة المنيع ، ولو قد مَنَعَكَ جانبه وطوى عنك نفسه ، لعرفتَ كيف يَشُقُّ مطلبُهُ ويصعبُ تناوله .

ومثل هذا وأظهر منه أمرًا أن قولنا : « أَمَا بَعْدُ » ، منسوبٍ في الأصل إلى واحد بعينه ، وإن كان الآن في البذلة كقولنا : « هذا بعد ذاك » ، مثلاً .

وهكذا الحكم في الطرق التي ابتدأها الأُولون ، والعبارات / التي لَحَصَهَا المتقدمون ، والقوانين التي وُضِعُوا حتى صارت في الاشتراك كالشئ المشترك من أوَّلِهِ ، والمتبدّل الذي لم يكن الصَوْنُ من شأنه ، والمبدول الذي لم يعترض دونه المنع في شيء من زمانه . ورُبَّ نَفِيسٍ جُلِبَ إليك من الأمكنة الشاسعة ، ورُكِبَ فِيهِ التَّوَى الشَّطُّونُ ، ^(١) وَقُطِعَ بِهِ عَرْضُ الْفِيَاثِ ، ثم أَخْفَى عَنْكَ فَضْلَهُ حتى جَهِلَتْ قَدْرُهُ أَنْ سَهَلَ مَرَامُهُ ، واتسع وجوده ، ولو انقطع مَدَدُهُ عَنْكَ حتى تحتاج إلى طلبه من مِظَنَّتِهِ ، لعلمت إحسان الجأئ به إليك ، والجالبِ المقربِ نَيْلَهُ عَلَيْكَ ، ولأكثرَ من شكره بعد أن أقللت ، وأخذتَ نَفْسَكَ بِتَلَاثِي مَا أَهْمَلْتَ .

وكذلك رُبَّ شَيْءٍ نَالَ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ شَعْفِ النُّفُوسِ بِهِ ، وأكثرَ مما توجه المنافع الرجعة إليه ، لأنه لا يتسع اتِّسَاعُ الْأَوَّلِ الذي فوائده أعمُّ وأكثرَ ، ووجودُ الجَوْضِ عنه عند الفقد أَعْسَرَ ، فَكَسَبَتْ عِزَّةُ الْوَجُودِ هَذَا عِزًّا لَمْ يَسْتَحِقُّهُ بِفَضْلِهِ ، كما مَنَعَتْ سَعْتُهُ الْآخَرَ فَضْلًا هُوَ ثَابِتٌ لَهُ فِي أَصْلِهِ .

(١) « الشَّطُّونُ » ، البعيلة .

خبر عبد الرحمن بن
حسان

١٥٨ - ويتصل بهذا الموضوع حديث عبد الرحمن بن حسان ، وذلك

أنه رجع إلى أبيه حسان وهو صبي ، يبكي ويقول : « لَسَعَنِي طائر » ، فقال حسان : « صِفْهُ يَا بُنَيَّ » ، فقال : « كَأَنَّهُ مُلْتَفٌّ فِي بُرْدَى حِجْرَةٍ » ، وكان لسعته زُنْبُور ، فقال حسان : « قال آبي الشَّعر وربُّ الكعبة ! » = أفلا تراه جعل هذا التشبيه مما يُستدلُّ به على مقدار قُوَّة الطبع ، ويُجعل عياراً في الفَرْق بين الذهن المستعدِّ للشعر وغير المستعدِّ له ، وسرَّهُ ذلك من ابنه كما سرَّه نفس الشعر حين قال في وقت آخر :

/ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ مُنْتَبِئًا فِي دَارِ حَسَّانَ أَصْطَاذُ الْيَعَاسِيَا (١)

٩٩

فإن قلت : إن التشبيه يُتصوَّر في مكان الصَّبغ والتَّقش العجيب ، ولم يُعجِب حسان هذا ، وإنما أعجبه قوله : « ملتف » ، وحسن هذه العبارة ، إذ لو قال : « طائر فيه كوشى الحبرة » ، لم يكن له هذا الموقع ، فهو أن يكون مشبهاً ما أنت فيه ، فمن حيث دلالته على الفطنة في الجملة .

قيل : مُسَلِّمٌ لك أن نكتة الحسن في قوله : « ملتف » ، ولكن لا يسلم أنه خارج من العَرَض ، بل هو عينُ المراد من التَّشْبِيهِ وتماؤه فيه ، وذلك أنه يفيد الهيئةَ الخاصَّةَ في ذلك الوشي والصَّبغ وصورة الزنبور في اكتسائه لهما ، ويؤدِّي الشبه كما مضى من طريق التفصيل دون الجملة ، فما ظننت أنه يُبعده عما نحن بصدده ، هو الذي يُدنيه منه ، ولقد نفيت العيب من حيث أردت إثباته .

(١) الخبر والشعر في الكامل للمبرد ١ : ٣٤٢ ، (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق)
و « الحبرة » من البرود والثياب ما كان مؤشياً مُخطَّطاً .

فصل

في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب^(١)

١٥٩ - أعلم أنني قد قدمت بيان المركب من التشبيه ، وههنا ما يذكر مع الذي عرفتك أنه مركب ويُقرن إليه في الكتب ، وهو على الحقيقة لا يستحق صفة التركيب ، ولا يشارك الذي مضى ذكره في الوصف الذي له كان تشبيهاً مركباً . وذلك أن يكون الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة ، إلا أن أحدهما لا يداخل الآخر في الشبه ، ومثاله قول امرئ القيس : [من الطويل]
 كأن قلوب الطير ، رطباً ويابساً ،
 لدى وكرها العناب والحشف البالي^(٢)

الفرق بين التشبيه
 المتعدد والتشبيه
 المركب

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً ، وإنما أراد اجتماعاً في مكانٍ فقط . كيف ؟ ولا يكون لمضامة الرطب من القلوب اليابس / هيئة يُقصد ذكرها ، أو يُعنى بأمرها ، كما يكون ذلك لتباشير الصبح في أثناء الظلماء ، وكون الشقيقة على قامتها الخضراء ، فيؤدى ذلك الشبه الحاصل من مداخلة أحد المذكورين الآخر واتصاله به ، اجتماع الحشف البالي والعناب . كيف ؟ ولا فائدة لأن ترى العناب مع الحشف ، أكثر من كونهما في مكان واحد ، ولو أن اليابسة من القلوب كانت مجموعة ناحية ، والرطوبة كذلك في ناحية أخرى ، لكان التشبيه بحاله . وكذلك لو فرقت التشبيه فقلت : « كأن الرطب من القلوب عناب ، وكأن اليابس حشف بال » ، لم تر أحد التشبيهن

١٠٠

(١) زيادة من مطبوعة رشيد رضا .

(٢) هو لامرئ القيس في ديوانه في قصيدته البالغة الجودة . و « الحشف » ، من التمر ما لم ينو ، فإذا يبس صلب وفسد ، لا طعم له ولا لِحاء ولا حلوة .

موقوفاً في الفائدة على الآخر ، وليس كذلك الحكم في المركبات التي تقدمت .
 ١٦٠ - وقد يكون في التشبيه المركب ما إذا فضضت تركيبه وجدت
 أحد طرفيه يخرج عن أن يصلح تشبيهاً لما كان جاء في مقابله مع التركيب .
 بيان ذلك أن « الجلال » في قوله :

كَطْرِفِ أَشْهَبِ مُلْقَى الْجِلَالِ (١)

= في مقابلة الليل ، وأنت لو قلت : « كأن الليل جلال » وسكتت
 لم يكن شيئاً .

وقد يكون الشيء منه إذا فضض تركيبه استوى التشبيه في طرفيه ، إلا أن
 الحال تتغير ، ومثال ذلك قوله :

وَكأن أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَّرَ نُثْرَنَ عَلَى بَسَاطِ أَرْزِقِ (٢)

فأنت وإن كنت إذا قلت : « كأن النجوم دُرَّرَ ، وكأن السماء بساطاً
 أَرْزِقِ » ، وجدت التشبيه مقبولاً معتاداً مع التفريق ، فإنك تعلم بعد ما بين
 الحالتين ، ومقدار الإحسان الذي يذهب من البين . وذلك أن المقصود من التشبيه
 أن يُرِيكَ الهَيْئَةَ التي تملأ النواظر عَجَبًا وتستوقف / العيون وتستنطق القلوب بذكر الله
 تعالى من طلوع النجوم مؤتلفة مُفْتَرَقَةً في أديم السماء وهي زرقاء زُرْقَتَهَا الصافية
 التي تخدع العين ، والنجوم تتلألأ وتبرق في أثناء تلك الزرقة ، ومن لك بهذه الصورة
 إذا فرقت التشبيه ، وأزلت عنه الجمع والتركيب ؟ وهذا أظهر من أن يخفى .

(١) مضي في رقم : ١٤١ .

(٢) مضي في آخر رقم : ١٣٤ .

١٦١ - وإذ قد عرفت هذه التفاصيل ، فأعلم أن ما كان من التركيب في صورة بيت امرئ القيس ، فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه ، لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه . ونظيره أن للجمع بين عدة تشبيهات في بيت كقوله : [من الوافر]

بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَاسَتْ حُوطَ بَابٍ ، وَفَاحَتْ عَنبْرًا ، وَرَثَتْ غَزَالًا ^(١)

= مكائناً من الفضيلة مرموقاً ، وشأواً ترى فيه سابقاً ومسبقاً = لا أن حقائق التشبيهات تتغير بهذا الجمع ، أو أن الصور تتداخل وتركب وتأتلف اثتلاف الشكلين يصيران إلى شكل ثالث . فكون قدها كحُوط البان ، لا يزيد ولا ينقص في شبه الغزال حين ترث منه العنبر . وهكذا الحكم في أنها تفوح قوَح العنبر ، ويلوح وجهها كالقمر . وليس كذلك بيت بشار : « كَأَنَّ مِثَارَ النَّعَمِ » ، ^(٢) لأن التشبيه هناك كما مضى مركب وموضوع على أن يُرِيكَ الهَيْئَةَ التي ترى عليها النَّعَمُ المظلم ، والسيوف في أثنائه تبرق وتومض وتعلو وتنخفض ، وترى لها حركات من جهات مختلفة كما يوجهه الحال حين يحمى الجِلاَد ، ^(٣) وترتكض بفرسانها الجياد .

= كما أن قول رؤبة مثلاً : [من الرجز]

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهَا فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ ^(٤)

(١) هو للمتنبي في ديوانه .

(٢) مضى في رقم : ١٤٦ .

(٣) « الجلاَد » ، التضارُب بالسيوف .

(٤) هو في ديوانه . و « البَلَقُ » ، يعني هنا البياض ، وأصله سواد وبياض . و « البَهَقُ » بياض

يعترى الجسم بخلاف لونه ، وهو دون البرص ، و « التوليع » ، أن يكون في ساض بلقه استطالة وتفرق .

١٠٢ / ليس القَصْدُ فيه أن يُرِيكَ كل لونٍ على الانفراد ، وإنما القَصْدُ أن يُرَى
الشَّبَه من اجتماع اللونين .

= وقول البحترى : [من الوافر]

ترى أَحْجَالَهُ يَصْعَدُنَ فِيهِ صُعودَ البَرِّقِ في الغَيْمِ الجَهَامِ^(١)

= لا يريد به تشبيه بياض الحُجُولِ على الانفراد بالبَرِّقِ ، بل المقصودُ
الهيئةُ الخاصةُ الحاصلةُ من مخالطة أحد اللونين الآخر .

= كذلك المقصود في بيت بشار بتشبيه النَّقْعِ والسيوفِ فيه ، بالليل
المتهاوى كواكبه ،^(٢) لا تشبيه الليل بالنَّقْعِ من جانب ، والسيوفِ بالكواكب
من جانب . ولذلك وجب الحكم ، كما كنت ذكرت في موضع ، بأن الكلام إلى
قوله : « وأسيافنا » في حكم الصلة للمصدر ، وجارٍ مجرى الاسم الواحد ، لثلا
يقع في التشبيه تفریق ويُتَوَهَّمُ أنه كقولنا : « كأن منار النقع ليل وكأن السيوف
كواكب » ، ونصبُ « الأسياف » لا يمنع من تقدير الاتصال ، ولا يوجب أن
يكون في تقدير الاستئناف ، لأن الواو فيها معنى « مع » ، كقوله : [من الطويل]

فإنى وقياراً بها لَعْرِبُ .^(٣)

= وقوله : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ،^(٤) وهي إذا كانت بمعنى « مع » ،

(١) هو في ديوانه . و « الجهام » ، السحاب الذي فرغ ماؤه .

(٢) مضى في رقم : ١٤٦ .

(٣) هو لضياء بن الحارث البرجمي ، من شعره في الأصمعيات رقم : ٦٤ ، وصدده :

من يَلِكُ أُمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ .

وهو بيت تداولته النحاة .

(٤) هو في سيبويه ١ : ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٩٧ .

لم يكن في معطوفها الانقطاع ، وأن يكون الكلام في حكم جملتين . ألا ترى أن قولهم : « لو تُرِكَت النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا » ، ^(١) لا يكون بمنزلة أن تقول : « لو تُرِكَت النَّاقَةُ وَلَوْ تُرِكَتْ فَصِيلُهَا » ، فتجعل الكلام جملتين = وكذا لا يمكنك أن تقول : « كل رجل كذا وضيعته كذا » ، فتفرق الخبر عنهما = كما يجوز في قولك : « زيد وعمرو كريمان » ، أن تقول : « زيد كريم وعمرو كريم » ، وهذا موضع غامض ، وللکلام فيه موضع آخر .

التشبيه المعقود على الجمع ، إذا فرّق لم يصلح للتشبيه

١٦٢ - وإن أردت أن تزداد تبييناً ، لأن التشبيه إذا كان معقوداً على الجمع دون التفريق ، كان حالاً / أحد الشيئين مع الآخر حال الشئ في صلة الشئ وتابعا له ومبنيًا عليه ، حتى لا يتصور إفراده بالذكر ، فالذي يُفَضَى بك إلى معرفة ذلك أنك تجد في هذا الباب ما إذا فرّق لم يصلح للتشبيه بوجه ، كقوله :

كأَنَّمَا المَرِيخُ والمُشْتَرِي قُدَامَهُ ، فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ ^(٢)
مُنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَن دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرَجَتْ قُدَامَهُ شَمْعَةٌ

= لو قلت : « كأن المريخ منصرف بالليل عن دعوة » ، وتركت حديث المشتري والشمعة ، كان تحلقاً من القول ، ^(٣) وذلك أن التشبيه لم يكن للمريخ من حيث هو نفسه ، ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه . وأنت وإن كنت تقول : « المشتري شمعة » ، على التشبيه العامي الساذج في قولهم :

(١) هو في سيبويه ١ : ١٥٠ .

(٢) هو للقاضي التنوخي ، علي بن محمد بن داود بن فهم ، والبيتان في بيتمة الدهر ٢ : ٣١٠ .

(٣) « الخلف » ، الرديء من القول ، يفتح الخاء وسكون اللام .

« كَأَنَّ التُّجُومَ مَصَابِيحَ وَشَمُوعَ » ، فإنه لم يضع التشبيه على هذا ، وإنما قصد إلى الهيئة التي يكتسبها المَرِّخُ من كون المُشْتَرَى أَمَامَهُ .

= وهكذا قولُ ابنِ المعتزِّ :

كَأَنَّهُ وَكَأَنَّ الكَأْسَ فِي فَمِهِ هَلَالٌ أَوَّلُ شَهْرٍ غَابَ فِي شَفَقِ (١)

= لم يقصد أن يشبه الكأس على الانفراد بالهلال ، والشفة بالشفق على الاستئناف ، بل أراد أن يشبه مجموع الصورتين ، ألا ترى أنك لو فرقت لم تحل من التشبيه بطائل ، إذ لا معنى لأن تقول : « كَأَنَّ الشفة شفق » وتسكت .

أترى أن قوله : [من الوافر]

بَيَاضٌ فِي جَوَانِبِهِ أَحْمَرًا كَمَا أَحْمَرَّتْ مِنَ الخَجَلِ الخُدُودُ (٢)

= استوجبت الفضل والخروج من التشبيه العامي ، وأن يقال : « قد زاد

١٠٤ زيادةً لم يُسَبِّحْ إليها » إلا بالتركيب والجمع ، وبأن ترك أن يُرَاعَى الحمرة / وخذها؟

وقال القاضي أبو الحسن رحمه الله : (٣) « لو اتفق له أن يقول : « احمرار

في جوانبه بياض ، لكان قد استوفى الحسن » = وذلك لأن خَدَّ الخَجَلِ هكذا ،

يُحَدِّقُ البَيَاضُ فِيهِ بِالْحَمْرَةِ لَا الْحَمْرَةُ بِالْبَيَاضِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَعَلَّه وَجَدَ الأَمْرَ كَذَلِكَ فِي

الوَرْدَةِ ، فَشَبَّهَ عَلَى طَرِيقِ العَكْسِ فَقَالَ : « هَذَا البَيَاضُ حَوْلَهُ الْحَمْرَةُ

(١) هي ثلاثة أبيات في ديوانه ، هذا آخرها يقول قبل البيت :

أَبَاحَ عَيْنِي لَطُولَ اللَّيْلِ والأَرْقِ وَصَاحَ إِنْسَانُهَا فِي الدَّمْعِ بِالْعَرَقِ

ظَنِّي مُخَلِّي مِنَ الأَحْزَانِ أَوْ دَعْنِي مَا يَعْلَمُ اللهُ مِنْ حُزْنٍ وَمِنْ قَلْبِ

(٢) هو لابن المعتز في ديوانه .

(٣) هو القاضي الجرجاني صاحب الوساطة ، وهذا الذي ذكره في الوساطة : ١٤٧ ، مع بعض

ههنا ، كالحمرة حولها البياض هناك » . فانظر الآن ، إن فرقت ، كيف يتفرَّق
 عنك الحسن والإحسان ، ويحضر العيُّ ويذهب البيان ؟ لأن تشبيه البياض على
 الانفراد لا معنى له ، وأما تشبيه الحمرة ، وإن كانت تصحَّح على الطريقة الساذجة
 = أعنى تشبيه الورد الأحمر بالحد = فإنه يفسد من حيث إن القصد إلى جنس
 من الورد مخصوص ، هو ما فيه بياضٌ تُحدق به حمرةٌ ، فيجب أن يكون وصف
 المشبَّه به على هذا الشرط أيضاً .

١٦٣ - وبهذا الاختصاص ولما ذكرت لك ، تجد أحد المشبَّهين في
 الأمر الأعم الأكثر وقد ذُكر في صلة الآخر ، ولم يُعطَف عليه كقوله : [من الكامل]

ضروب التشبيه
 المركب

• والشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ • (١)

• بَيَاضٌ فِي جَوَانِبِهِ أَحْمَرًا • (٢)

= وأشباه ذلك . فإن جاءت « الواو » كانت واو حال كقوله :

• كَأَنَّمَا الْمِرْيَخُ وَالْمُشْتَرِي قُدَّامَهُ • (٣)

وهي إذا كانت حاليةً ، فهي كالصفة في كونها تابعة ، وبحيث لا ينفرد
 بالذكر ، بل يُذكر في ضمن الأول ، وعلى أنه من تبعه وحاشيته .

وهكذا الحكم في الطرف الآخر ، ألا ترى قوله :

• لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ • (٤)

(١) هو للفرزدق في ديوانه ، وفي النقائض أيضاً ، تمامه :

والشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ كَأَنَّهُ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبَيْهِ نَهَارًا

(٢) سلف لابن المعتز في رقم : ١٦٢ .

(٣) مضى في رقم : ١٦٢ .

(٤) مضى في رقم : ١٤٦ .

« فتهاوى كواكبه » ، جملة من الصِّفة لليل ، وإذا كان كذلك ،
 ١٠٥ فالكواكب المذكورة على سبيل التَّبَع لليل ، ولو / كانت مستبَدَّةً بشأنها لَقُلْتُ :
 « ليل وكواكب » . وكذلك قوله :

• لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِيهِ نَهَارٌ •

١٦٤ - وأشدُّ من ذلك أن يجيء « كما » في الطَّرْفِ الثَّانِي كقولهِ :
 ضروب من التشبيه
 المركب
 • كما أَحْمَرَّتْ مِنَ الْحَجَلِ الْخُدُودُ •^(١)

وبيتٌ آمريء القيس على خلاف هذه الطريقة ، لأن أحد الشَّيْئَيْنِ فيه في
 الطرفين معطوف على الآخر ، أما في طَرَفِ الْخَبْرِ ، وهو طرف المشبَّه به ، فبيِّن
 وهو قوله :

• الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي •^(٢)

وأما في طرف المُخْبِرِ عنه ، وهو المشبَّه ، فإنك وإن كنت ترى اسمًا
 واحدًا ، هو « القلوب » ، فإن الجمع الذي تفيده الصيغة في المتفق يجرى مجرى
 العطف في المختلف ، فاجتماعُ شَيْئَيْنِ أو أشياء في لفظ تشبیه أو جمع ، لا يوجب
 أن أحدهما في حكم التابع للآخر ، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول
 أو حاله أو ما شابه ذلك . هذا ، وقد صرَّح بالعطف في البدل ، وهو المقصود
 فقال : « رطبًا ويابسًا » .

(١) مضى في رقم : ١٦٢ .

(٢) مضى في رقم : ١٥٩ .

١٦٥ - وأعلم أنه قد يجيء في هذا الباب شيء له حدٌ آخر ، وهو نحو قوله : *إني وتزيني بمدحى معشراً كمعلقٍ ذراً على خنزيرٍ* ^(١) [من الكامل]

ضرب آخر من التشبيه المركب

إني وتزيني بمدحى معشراً كمعلقٍ ذراً على خنزيرٍ ^(١)
هو على الجملة جمع بين شيئين في عقد تشبيه ، إلا أن التشبيه في الحقيقة لأحدهما . ألا ترى أن المعنى على أن فعله في التزين بالمدح ، كفعل الآخر في محاولته أن يزين الخنزير بتعليق الدرّ عليه ؟ ووجه الجمع أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر ، لأن الشيء غير قابل للتحسين . ومتى كان المشبه به « كمعلق » في البيت ، فلا شك أن التشبيه لا يرجع إلى ذات الشيء ، بل إلى المعنى / المشتق منه الصفة . وإذا رجع إليه مقروناً بصلته على ما مضى في نحو « مَا زَالَ يُفْتَلُ فِي الدَّرْوَةِ وَالْغَارِبِ » ، ^(٢) فقد شبه تزيينه بالمدح من ليس من أهله ، بتعليق الدرّ على الخنزير هكذا بجملة ، لا بالتعليق غير معدى إلى الدرّ والخنزير ، فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلته . ولا بُدّ للواو في هذا النحو أن تكون بمعنى « مع » ، وأمرها فيه أئين ، إذ لا يمكن أن يقال : « إني كذا وإن تزييني كذا » ، لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما خبراً عن ضمير المتكلم في « إني » الذي هو المعطوف عليه ، والآخر عن « تزييني » المعطوف ، كما يكون في نحو بيت بشارٍ شيئان يمكن في ظاهر اللفظ أن يجعل أحدهما خبراً عن النّقع ، والآخر عن الأسياف ، ^(٣) إلى أن تجيء إلى فساده من جهة المعنى . فأنت في نحو « إني وتزيني » مُلجأً إلى جعل « الواو » بمعنى « مع » من كل وجه ، حتى

١٠٦

(١) لم أعرف قائله .

(٢) مضى في رقم : ٩٩ .

(٣) مضى بيت بشارٍ في رقم : ١٤٦ .

لا تقدرُ على إخراج الكلام إلى صورةٍ تكون فيها « الواو » عارية من معنى « مع » ،
ويكون تشبيهاً بعد تشبيهه .

فإن قلت : إن في « مُعلّقٍ » معنى الذات والصفة معاً ، فيمكن أن يكون
أراد أن يشبه نفسه بذات الفاعل ، وتزيينه بالفعل نفسه .

أقول : لو أريد إتي « كمعلّق ذُرّاً على خنزير ، وإن تزييني بمدحى معشراً
كتعليق ذرّ على خنزير » ، كان قولاً ظاهر السقوط ، لما ذكرت من أنه لا يتصور
أن يشبه المتكلم نفسه ، من حيث هو زيّد مثلاً ، بمعلّق الدرّ على الخنزير من
حيث هو عمّرو ، وإنما يشبه الفعل بالفعل ، فأعرفه .

بيان دقائق التشبيه
المركب

١٦٦ - فإن قلت : فما تقول في قوله : [من الطويل]

وحتى حسبت الليل والصبح إذ بدا حصانين مُختالين جَوْنًا وأشقرًا (١)

= فإن ظاهره أنه من جنس المفرق ؟

أقول : نعم ، إلا أن ثمة شيئاً كالجمع ، وهو أن لاقتران الحصانين الجون
والأشقر في الاختيال ضرباً من الخصوصية / في الهيئة ، لكنه لا يبلغ مبلغ « ليل

١٠٧

تَهَاوَى كواكبُه » ، ولا مبلغ قوله : [من الرجز]

« وَالصُّبْحُ مِثْلُ غُرَّةٍ فِي أَدْهَمِ » (٢)

= كما أن قوله : [من الكامل]

(١) لم أقف عليه .

(٢) لم أقف عليه .

ذُونِ التَّعَانِقِ نَاحِلَيْنِ كَشَكَلْتِي نَصْبٍ أَدَقَّهُمَا وَضَمَّ الشَّاكِلَ (١)

= لا يكون كقوله : [من البسيط]

إِنِّي رَأَيْتُكَ فِي نَوْمِي تُعَانِقُنِي كَمَا تُعَانِقُ لَامُ الْكَاتِبِ الْأَلْفَا (٢)

= فإن هذا قد أدى إليك شكلاً مخصوصاً لا يتصور في كل واحد من المذكورين على الانفراد بوجه ، وصورة لا تكون مع التفريق = وأما المتنبي فأراك الشيعيين في مكان واحد وشدّد في القرب بينهما ، وذاك أنه لم يعرض لهيئة العناق ومخالفتها صورة الافتراق ، وإنما عمّد إلى المبالغة في فرط التحول ، واقتصر من بيان حال المعانقة على ذكر الضمّ مطلقاً = والأوّل لم يُعَنِّ بِحَدِيثِ الدَّقَّةِ والنحول ، وإنما غنى بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصّة ، من انعطاف أحد الشكلين على صاحبه ، والتفاف الحبيب بمحبّه ، كما قال : [من المتقارب]

لَفَّ الصَّبَا بِقَضِيْبٍ قَضِيْبًا (٣)

= وأجاد وأصاب الشبه أحسن إصابة ، لأن حطّى اللام والألف في

« لا » ترى رأسيهما في جهتين ، وتراهما قد تماساً من الوسط ، وهذه هيئة المعتنقين على الأمر المعروف ، فأما قصد المتنبي فليس بصفة عناق على الحقيقة ، وإنما هو تضامٌ وتلاصقٌ ، وهو بنحو قوله : [من البسيط]

(١) هو للمتنبي في ديوانه .

(٢) مختلف في نسبه لبكر بن النطاح في الأغاني ١٩ : ١١٠ ، ولأبي نواس في التشبيهات لابن عون : ٢٣٨ ، ولأبي بكر الموسوس في العقد الفريد ٦ : ١٧٣ ، ولبكر بن خارجة في السمط : ٥١٨ ، وهذا البيت في الأمالي : ٢٢٦ .

(٣) هو للبحتري في ديوانه ، وتمامه :

ولم أنس ليلتنا في العناق لَفَّ الصَّبَا بِقَضِيْبٍ قَضِيْبًا

ضَمَّمْتُهُ ضَمَّةً عُدْنَا بِهَا جَسَدًا فَلَوْ رَأَيْنَا عُيُونَ مَا حَشِينَاهَا (١)

= أشبهه ، لأن القصد في مثله شدة الالتصاق ، من غير تعريج على هيئة

الاعتناق .

١٠٨ وذهب القاضى فى بيت المتنبى إلى أنه كأنه معنى مُفرد / غير مأخوذ من

قوله : (٢)

كَمَا تُعَانِقُ لَامُ الْكَاتِبِ الْأَلْفَا .

وقال : « ولئن كان أخذه ، كما يقولون ، فليس عليه مَعْتَب ، لأنَّ التعب في

نقله ليس بأقلَّ من التعب في ابتدائه » . (٣)

وهذا التفصيل والتفصيل من قول القاضى ليس قادحاً فى غرضى ، لأننى

أردتُ أن أريك مثلاً فى وضع التشبيه على الجمع والتفريق ، وأجعل البيتين معياراً

فيما أردت . ولئن كان المتنبى قد زاد على الأول ، فليس تلك الزيادة من حيث

وضع الشبه على تركيب شكلين ، ولكن من جهة أخرى ، وهى الإغراق فى

الوصف بالنحول وجمع ذلك للخيلين معاً ، ثم إصابة مثال له ونظير من الخط .

فأعرف ذلك ، ولا تظن أن قصدى المفاضلة بين البيتين من حيث القول فى

السابق والمسبوق ، والأخذ والسرقة ، فتحسب أنى خالفت القاضى فيما حكم به .

(١) لم أعرف قائله ، وإن ناشر الوساطة قد نسبه لأنى إسحق الفارسى ، ولا أدرى من أين جاء

بهذه النسبة ؟

(٢) هو القاضى الجرجانى صاحب الوساطة ، وهو فى كتابه : ١٨٤ .

(٣) هذه مقالة الجرجانى فى الوساطة : ١٨٤ .

فصل

هذا فنٌ غير ما تقدّم في الموازنة بين التشبيه والتمثيل

١٦٧ - أعلم أنّي قد عرّفك أن كل تمثيل تشبيهيّ، وليس كل تشبيه تمثيلاً، وثبّت وجه الفرق بينهما.

فصل في الموازنة بين التشبيه والتمثيل

وهذا أصلٌ إذا اعتبرته وعرضت كلّ واحدٍ منهما عليه فوجدته يجيء في التشبيه مجيئاً حسناً، وينقاد القياس فيه انقياداً لا تعسّف فيه، ثم صادفته لا يطاوعك في التمثيل تلك المطاوعة، ولا يجري في عِنان مرادك ذلك الجري = (١) ظهر لك نوعٌ من الفرق والفصل بينهما غير ما عرفت، وأنفتح منه بابٌ إلى دقائق وحقائق، وذلك جعلُ الفرع أصلاً والأصل فرعاً، وهو إذا استقرت التشبيهات الصريحة وجدته يكثر فيها. وذلك نحو أنهم يشبهون / الشيء فيها بالشيء في حال، ثم يعطفون على الثاني، فيشبهونه بالأول، فترى الشيء مُشبهاً مرّةً، ومشبّهاً به أخرى.

١٠٩

١٦٨ - فمن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم: « كأنها مصاييح »، ثم تقول في حالة أخرى في المصاييح: « كأنها نجوم » = ومثله في الظهور والكثرة تشبيهُ الخدّ بالورد، والورد بالخدّ = وتشبيه الرّوض المنور بالوشى المنمّم ونحو ذلك، ثم يُشبهه النقش والوشى في الحُلل بأنوار الرياض = وتُشبهه العيون بالنرجس، ثم يُشبهه النرجس بالعيون، كقول أبي نواس: [من الطويل]

قلب التشبيه

لدى نرجسٍ غَضَّ القِطَافِ كأنه إذا ما منحنَاهُ العُيونَ عُيونُ (٢)

(١) السياق: « وهذا أصلٌ إذا اعتبرته ... ظهر على ... »

(٢) هو في ديوانه.

= وكذلك تشبيه الثغر بالأقاحى ، ثم تشبيهها بالثغر ، كقول ابن المعتز :

[من السريع]

والأفحوان كالثنايا العُرِّ قد صُقِلتْ أنواره بِالْفَطْرِ (١)

وقول التَّنُوخِي :

[من الخفيف]

أفحوانٌ مُعانقٌ لَشَقِيْقٍ كَثُغورٍ تَعَضُّ وَرَدَ الخُدودِ (٢)

وبعده ، وهو تشبيه النرجس بالعيون :

وَعُيُونٌ مِنْ نَرْجِسٍ تَتَرَايَ كَعُيُونٍ مَوْصُولَةٍ التَّسْهِيدِ (٣)

١٦٩ - = وكما يشبهون السيوف عند الانتضاء بعقائق البروق ،

[من الوافر]

كما قال :

وَسَيْفِي كَالْعَقِيْقَةِ وَهُوَ كِمَعِي سِلَاحِي ، لَا أَفَلٌّ وَلَا فُطَارًا (٤)

ثم يعودون فيشبهون البرق بالسيوف المنتضأة ، كما قال ابن المعتز يصف

[من المنقارب]

سحابة :

وَسَارِيَةٍ لَا تَمَلُّ البِكَاءَ جَرَى دَمْعَهَا فِي حُدُودِ النَّرِيِّ (٥)
سَرَّتْ تَقْدَحُ الصُّبْحَ فِي لَيْلِهَا - بِيَرِقٍ كَهِنْدِيَةٍ تُنْضَى

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو له من أبيات في يتيمة الدهر ٢ : ٣١٣ في صفة الروض .

(٣) هو للتنوخي في أبياته السالفة الذكر .

(٤) هو لعنتره العيسى في ديوانه : « العقيقة » ، السحابة تنشق عن البرق . و « الكمُع » ،

الضجيع . و « الأفل » من السيوف الذي فيه فلل ، وهي الكسور في حده . و « سيف فطار » ، فيه صلوع وشقوق لا يقطع .

(٥) هما في ديوانه ، من أول قضيدة في الفخر .

وكقول الآخر يصف نار السّدق : [من المتقارب]

وما زال يعلو عجاجُ الدُخانِ إلى أن تَلَوْنَ منه زُحَلٌ ^(١)
 وكنا نرى الموجَ من فضةٍ فذهَبُهُ النُّورُ حتى أَشْتَعَلَ
 / شراراً يُحاكي أنفِضاضَ النجومِ ، وبرقاً كإيماضِ بِيضِ نُسَلِ

ومن لطيفه قول علي بن محمد بن جعفر : [من الكامل]

دِمْنٌ كَانَ رِياضَهَا يُكْسِنُ أَعْلَامَ الْمَطَارِفِ ^(٢)
 وكأتما غُدرائِها فيها عُشورٌ من مَصاحِفِ
 وكأتما أنوارِها تَهْتَرُ في نِكبَاءِ عاصِفِ
 طُرُرِ الوصائِفِ يَلْتَقِـنَ بينَها إلى طُرُرِ الوصائِفِ
 وكانَ لَمَعَ بُروقِها في الجِوِّ أسِيفُ المُثاقِفِ

المقصود البيت الأخير ، ولكن البيت إذا قُطِعَ عن القطعة كان كالكَعاب تُفَرَّدُ عن الأتراب ، فيظهر فيها ذُلُّ الاغتراب ، والجوهرة الثمينة مع أخواتها في العقد أبهى في العين ، وأملاً بالزین ، منها إذا أفردت عن النظائر ، وبَدَت فِدَّةً للناظر .

(١) لأن الحسن السلامي ، محمد بن عبد الله ، في اليتيمة ٢ : ٣٨٧ ، وليس فيها البيت الثالث . و « السّدق » ، هو ليلة وقود النار عند الفرس المحوس .
 (٢) « علي بن محمد بن جعفر » ، هو أبو الحسن العلوي الحماني ، والشعر في أمالي القالي ١ : ١٧٧ ، والسمط : ٤٣٩ ، ٤٤٠ . « المطارف » جمع « مُطْرَف » ، وهو رداء من الفز فيه أعلام . و « الطرر » جمع « طُرّة » ، وهو أن يُقَطع للجارية من مقدّم ناصيتها كالطّرة تحت التاج ، لا تبلغ حاجبها و « المثاقف » ، هو الذي يحسن المثاقفة بالسيف في الخصام والجلاد ، أي العمل به .

١٧٠ - ويشبّهون الجواشن والدروع بالغدير يضرب الريح متنه عكس التشبيه
فيتكسر، ويقع فيه ذلك الشنَج المعلوم، ^(١) كقوله: [من الطويل]

وبيضاء زَغِفِ نَثْلَةٍ سُلْمِيَّةٍ لها رُفْرُفٌ فوق الأنايل من عَلٍ ^(٢)
وأشْبَرْنِيهَا الهالكِي، كأنها غَدِيرٌ جَرَّتْ في متنه الرِّيحُ سَلْسَلُ

وقال: [من المقارب]

وسابغة من جِياد الدُّروع تَسْمَعُ للسيف فيها صِلِيلًا ^(٣)
كَمَتْنِ الغَدِيرِ زَفْتُهُ الدَّبُورُ يَجْرُ المُدَجِّحُ منها فُضُولًا

وقال البحترى: [من الكامل]

يَمْشُونَ في زَغِفٍ كَأَنَّ مُتُونَهَا في كل مَعْرَكَةٍ مُتُونُ نِهَاءٍ ^(٤)
وهو من الشهرة بحيث لا يخفى .

١١١

ثم إنهم يعكسون هذا التشبيه فيشبّهون / الغُدران والبِرْك بالدروع
والجواشن، كقول البحترى يصف البركة: [من البسيط]

(١) «الجواشن» جمع «جوشن»، درع من الزرد، يُلبَسُه الصدرُ والحيزوم. و«الشنَج»
التقبُّض.

(٢) هو لأوس بن حجر في ديوانه المجموع. و«بيضاء» يعنى الدرع. «زَغِفِ»، درع محكمة
واسعة طويلة حسنة السلاسل. و«نَثْلَةٌ»، الدرع السابغة. و«سُلْمِيَّةٌ» منسوبة إلى سليمان عليه
السلام، وهو صانع الدروع. و«الرُّفْرُفُ»، ما تدلَّى من زرد الدرع على جوانبها. و«أشْبَرْنِيهَا»
أعطانها. و«الهالكِي»، هو الحداد، وهو هنا الصَّيْقَلُ.

(٣) هو لعبد قيس بن خُفَاف البرجمي، من قصيدته في المفضليات. و«الصِّلِيلُ»، صوت قرع
السيف في الدرع. و«زفته الريح»، طردته واستخففته.

(٤) هو في ديوانه. و«النَّهَاءُ» جمع «نَهْيٍ»، وهو الغدير حيث ينتهي ماء السيل ويتحير
ويضطرب بعصف الرياح.

إِذَا عَلَّتْهَا الصَّبَا أَبَدَتْ لَهَا حُبُّكَا مِثْلَ الْجَوَاشِينِ مَصْقُولًا حَوَاشِيهَا (١)
ومن فاتن ذلك وفاخره ، لاستواء أوله في الحسن وآخره ، قول أبنى فراس
الحمداى : [من الكامل]

أَنْظُرْ إِلَى زَهْرِ الرِّيْعِ وَالْمَاءِ فِي بَرَكِ الْبَدْيِجِ (٢)
وَإِذَا الرِّيحُ جَرَتْ عَلَيْهِ فِي الدَّهَابِ وَفِي الرَّجْوِجِ
تَثَّرَتْ عَلَى بَيْضِ الصَّفَا نَحْ بَيْنَنَا حَلَقُ الدَّرْوِجِ

١٧١ - وَتُشَبَّهُ أَنْوَارُ الرِّيَاضِ بِالنَّجْمِ ، كَقَوْلِهِ : [من الكامل]

بَكَتِ السَّمَاءُ بِهَا رَذَاذَ دُمُوعِهَا فَعَدَّتْ تَبَسُّمٌ عَنِ نَجُومِ سَمَاءِ (٣)
ثم تُشَبَّهُ النُّجُومُ بِالنُّورِ كَقَوْلِهِ : [من البسيط]

قَدْ أَقْدِفُ الْعَيْسَ فِي لَيْلٍ كَأَنَّ بِهِ وَشِيًّا مِنَ النَّوْرِ أَوْ رَوْضًا مِنَ الْعُشْبِ (٤)
وكقول ابن المعتز : [من الطويل]

كَأَنَّ الثُّرَيَّا فِي أَوَاخِرِ لَيْلِهَا تَفْتُحُ نَوْرًا أَوْ لَجَامًا مُفَضَّضًا (٥)
وقال : [من الكامل]

(١) هو للبحترى فى ديوانه . و « الحُبُّك » ، الطرائق فى الماء وغيره .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو للبحترى فى ديوانه .

(٤) هو للبحترى أيضًا فى ديوانه .

(٥) مضى فى آخر رقم : ١٣٥ .

وَتَوَقَّدُ الْمَرِيخُ بَيْنَ نُجُومِهَا كِبَهَارَةَ فِي رَوْضَةٍ مِنْ نَرْجِسٍ^(١)

وكذلك تُشَبِّهُ غُرَّةَ الْفَرَسِ الْأَدْهَمِ بِالْتَّجْمِ أَوْ الصَّبْحِ ، وَيَجْعَلُ جِسْمَهُ كَاللَّيْلِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ :
[من الرجز]

جَاءَ سَلِيلًا مِنْ أَبِي وَأُمِّ أَدْهَمَ مَصْقُولَ ظِلَامِ الْجِسْمِ^(٢)
. قَدْ سُمِّرَتْ جِهَتُهُ بِنَجْمٍ .

وكما قال كاتب المأمون يصف فرساً :
[من الرمل]

قَدْ بَعَثْنَا بِجَوَادٍ مِثْلِهِ لَيْسَ يُرَامُ^(٣)
فَرَسٌ يُزْهَى بِهِ لِلْحُ سَنَنِ سَرْجٍ وَلِجَامٍ
وَجْهُهُ صَبْحٌ ، وَلَكِنْ سَائِرُ الْجِسْمِ ظِلَامٌ
/ وَالَّذِي يَصْلِحُ لِلْمَوْ لِي ، عَلَى الْعَبْدِ حَرَامٌ

١١٢

وقال ابن نباتة :
[من الوافر]

وَأَدْهَمَ يَسْتَمُدُّ اللَّيْلُ مِنْهُ وَتَطَّلِعُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ الثُّرَيَّا^(٤)

ثم يُعَكِّسُ فَيَشَبِّهُ النَّجْمُ أَوْ الصَّبْحُ بِالْغُرَّةِ فِي الْفَرَسِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْمُعْتَزِّ :

[من الرجز]

(١) في ديوان المعتز ، و « البهارة » واحدة « البهار » ، وهو نبت طيب الرائحة ينبت في الربيع ، وهو النرجس البري .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو عمرو بن مسعدة الصولي ، كاتب المأمون ، والشعر في ترجمته في معجم الأدباء .

(٤) من ثلاثة أبيات له في يتيمة الدهر ٢ : ٣٦٢ .

والصُّبحُ في طَرَّةٍ ليلٍ مُسْفِرٍ كأنه غُرَّةٌ مُهِرٍ أَشْقَرٍ (١)

أمثلة لعكس التشبيه ١٧٣ - وَتُشَبِّهُ الجَوَارِي في قُدُودِهِنَّ بِالسَّرْوِ تَشْبِيهًا عَامِيًّا مُبْتَدَأً ، ثُمَّ إِنَّهُنَّ قَدْ جَعَلُوا فِيهِ الْفَرْعَ أَصْلًا ، فَشَبَّهُوا السَّرْوَ بِهِنَّ ، (٢) كَقَوْلِهِ : [من الكامل]

حُفَّتْ بِسَرْوٍ كَالْقِيَانِ تَلَحَّفَتْ حُضْرُ الحَرِيرِ عَلَى قَوَامٍ مُعْتَدِلٍ (٣)
فَكَأَنَّهَا وَالرَّيْحَ حِينَ تُمِيلُهَا تَبْغِي التَّعَانُقَ ثُمَّ يَمْنَعُهَا الحَجَلُ

= المقصود من البيت الأول ظاهر ، وفي البيت الثاني تشبيه من جنس الهيئة المجردة من هيئات الحركة ، وفيه تفصيل طريف فائق ، فقد راعى الحركتين حركة التهبؤ للدنو والعناق ، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق ، وأدَّى ما يكون في الحركة الثانية من سرعة زائدة تأدية تحسب معها السمع بصراً ، تبييناً للتشبيه كما هو وتصوراً ، لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال ، وكذلك حركة من يدركه الحجل فيرتدع ، أسرع أبداً من حركته إذا همَّ بالدنو ، فإزعاج الخوف والوجل أبداً أقوى من إزعاج الرجاء والأمل ، فمع الأول تمهّل الاختبار ، وسعة الجوار ، ومع الثاني حفز الاضطرار ، وسلطان الوجوب .

= وأعود إلى العَرَض .

ومن تشبيهه السَّرْو بالنساء قول ابن المعتز : [من الطويل]

(١) هو في ديوانه .

(٢) « السَّرْو » ، شجر من كبار الشجر ينبت في الجبال .

(٣) في وصف روضة ، نسبها ياقوت في معجم الأدباء لأحمد بن سليمان بن وهب في ترجمته ،

وقال : « ربما نسبوه إلى غيره » ، كأنه يعني نسبتها إلى سعيد بن حميد ، كما في التشبيهات لابن عون :

١٩٧ ، وحماسة ابن الشجرى : ٧٦٢ .

١١٣ / ظَلَلْتُ بِمَلَهَى خَيْرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ / تَدُورُ عَلَيْنَا الْكَأْسُ فِي فِتْيَةِ زُهْرٍ (١)
 بِكَفِّ غَزَالٍ ذِي عِذَارٍ وَطَرَّةٍ / وَصُدَّعَيْنِ كَالْقَافَيْنِ فِي طَرْفِي سَطْرِ
 لَدَى نَرَجِسٍ غَضٌّ وَسُرٌّ كَأَنَّهُ / قُدُودُ جَوَارٍ مِلَنَ فِي أُرْرِ حُضْرٍ

١٧٤ - وَتُشَبَّهُ تُدِيُّ الْكَوَاعِبِ بِالرُّمَانِ كَقَوْلِهِ : [من الكامل]

وَبِمَا تَبَيْتُ أَنَامِلِي / يَجْنِينِ رُمَانَ النُّحُورِ (٢)

وقول المتبني : [من الطويل]

وقابلني رُمَانَتَا غُصْنٍ بَانَةٍ / يَمِيلُ بِهِ بَدْرٌ وَيُمْسِكُهُ حَقْفٌ (٣)

وقوله : [من الطويل]

يَخْطُطْنَ بِالْعِيدَانِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ / وَيَحْبَبَانِ رُمَانَ التُّدِيِّ النَّوَاهِدِ (٤)

ثم يُقَلَّبُ فَيُشَبَّهُ الرُّمَانُ بِالتُّدِيِّ ، كَقَوْلِ الْقَاتِلِ : [من الطويل]

وَرُمَانِيَّةٌ شَبَّهْتُهَا إِذْ رَأَيْتُهَا / بِتُدِيِّ كَعَابٍ أَوْ بِحَقْفَةٍ مَرْمِرٍ (٥)
 مُنْمَنَةٌ صَفْرَاءُ نُضِّدُ حَوْلَهَا / يَوَاقِيتُ حُمْرٌ فِي مُلَاءٍ مُعْصَفِرٍ

(١) هي في ديوانه .

(٢) آخر ثلاثة أبيات للنميري ، محمد بن عبيد الله ، في ديوان المعاني ١ : ٢٥٣ .

(٣) هو في ديوانه ، يريد بالبدر وجهها ، وبالحقف رذفها ، وأصل « الحقف » كل ما طال واعوج من الرمل .

(٤) هو للناطقة الذبياني في ديوانه .

(٥) من ثلاثة أبيات في محاضرات الأدباء ١ : ٣٨٤ ، لابن شاه ، (أبو نصر سعيد بن الشاه) .

١٧٥ - وتُشَبَّه الجداول والأنهار بالسيوف ، يراد بياض الماء الصافي
وبصيصه ، مع شكل الاستطالة الذي هو شكل السيف ، كقول ابن
المعتز : [من السريع]

أعددتُ للجارِ وللعفاة كُومَ الأعالى مُتسامياتٍ ^(١)
رَوازِقاً في المَحَلِّ مُطعماتٍ .

يعنى نخلاً ، ثم قال بعد أبيات :

تُسَقَى بأنهارٍ مُفجَّراتٍ على حَصَى الكافورِ فائضاتٍ
برِيئةِ الصَّفْوِ من القَدَاةِ مثلِ السُّيُوفِ المتعْرِباتِ

[من الوافر] ابن بابك :

فما سَبَلٌ تُخَلِّصُهُ المَحانِ كما سَلَّتْ من الخِلَلِ المناصِلُ ^(٢)

[من الكامل] أبو فراس :

والماءُ يفصلُ بينَ زَهْفِ الرُّوضِ في الشَّطِّينِ فَصلاً ^(٣)
/ كِبَساطٍ وشي جَرَّدتْ أيدى القِيُونِ عليه نَصلاً

[من الكامل] كشاجم :

وتَرى الجداولِ كالسُّيُوفِ في لَها سَواقٍ كالمباردِ ^(٤)

(١) هي في ديوانه ، وقوله : « كُومَ الأعالى » أصله ضخامة سنامها ، وهي النوق وعنقها هنا

النخل .

(٢) « المحان » ، حيث تعطف الأودية وتنحني ، واحداها « مَحَنَى » ، و « الخِلَل » جمع « خِلَّة »

وهي غمد السيف الموشى .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه .

آخر:

[من البسيط]

وفي الجداول أسيافٌ مُحَادَّةٌ والطير تَسْجَعُ أَهْزَاجًا وَأَرْمَالًا (١)

وقال ذو الرمة:

[من الطويل]

فَمَا أَنْشَقَ ضَوْءُ الصُّبْحِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ جَدَاوِلُ أَمْثَالِ السُّيُوفِ الْقَوَاطِعِ (٢)

ابن الرومي:

[من الرجز]

عَلَى حِجَافِي جَدَوِلٍ مَسْجُورٍ أَيْضَ مِثْلِ الْمُهْرَقِ الْمَشْهُورِ (٣)

أو مثل متن الصَّارِمِ الْمَشْهُورِ

ثم يقلبون أحد طرفي التشبيه على الآخر، فيشبهون السيوف بالجداول،

كقوله:

[من الكامل]

وَتَحَالَ مَا ضَرَبُوا بِهِنَّ جَدَاوِلًا وَتَحَالَ مَا طَعَنُوا بِهِ أَشْطَانَا (٤)

ابن بابك:

[من الطويل]

وَأَهْدِي إِلَى الْغَارَاتِ عَزْمًا مَشِيعًا وَبَاسًا وَبَاعًا فِي اللَّقَاءِ وَمَقْصَلًا

سَفِيهَ مَقَطِّ الطُّرَّتَيْنِ أَشِيمُهُ فَيُوحِي إِلَى الْأَعْضَاءِ أَنْ تَنْزِيلًا

أَعْرَ كَأَنِّي حِينَ أُخْضِبُ حَدَّهُ خَرَقْتُ بِهِ فِي مُلْتَقَى الرُّوضِ جَدَوِلًا

(١) لم أقف على قائله: و «الأسياف المحادثة»، هي المصقولة، و «الأهزاج» جمع «هزج» و «الأرمال» جمع «رمل»، وهما من أوزان الشعر وأوزان الغناء أيضًا.

(٢) هو في ديوانه.

(٣) هو في ديوانه.

(٤) هو محمد بن الحارث التميمي المصري، وهو في معجم الشعراء: ٤٢٢.

[من الوافر]

السرى :

وكم حرقَ الحجابِ إلى مَقامِ تَوَارَى الشمسُ فيه بالحجابِ (١)
كأنَّ سِوْفَه بين العَوالي جَدَاوِلُ يَطْرِدُنَ حِلَالَ غَابِ

[من الطويل]

وله أيضًا :

كأنَّ سِوْفَ الهِنْدِ بين رِمَاحِه جَدَاوِلُ في غَابِ سَمَا فَتَأَشَّبَا (٢)

١٧٦ - وتُشَبِّه الأَسِنَّةَ ، كما لا يُخْفَى ، بالنجوم ، كما قال : [من الكامل]

« وَأَسِنَّةٌ زُرْقًا تُخَالُ نَجُومًا » (٣)

[من الكامل]

وقال البحتري :

/ وتراه في ظلم الوغى فتحاله قمرًا يكرُّ على الرجالِ بكَوَكِبِ (٤)

١١٥

[من الكامل]

يعنى السنان ، وقال ابن المعتز :

وتراه يُصغِي في القنَاة بِكفِّه نَجْمًا ونَجْمًا في القنَاة يَجْرُه (٥)

[من السريع]

ومثله سواءً قوله :

كأنما الحربَةُ في كَفِّه نَجْمٌ دُجِّي شِعْه البَنَرُ (٦)

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوان السرى الرفاء أيضًا .

(٣) هو لليلي الأخيلية في ديوانها المجموع ، من أبيات ، والمراجع هناك ، وصدده :

قوم رباط الخيل وسط بيوتهم وأسننة زرق

(٤) هو في ديوانه .

(٥) هو في ديوانه .

(٦) في ديوان البحتري .

ثم قد شبهوا الكواكب بالسنان ، كقول الصنوبري : [من المسرح]

بشَّر بالصُّبح كوكبُ الصُّبحِ فاضَ وجنحُ الدُّجى كلاجِنجٍ ^(١)
فَهوَ على الفَجْرِ كالسَّنانِ هَوَى للعينِ لَمَّا هَوَى على رُمحٍ

ابن المعتز : [من السريع]

شربتها والديك لم يتَّبه سكرانُ من نؤمته طافحُ ^(٢)
ولاحت الشعري وجوزأها كمثل رُجِّ جرَّه رامحُ

وهذه إن أردت الحق ، قضية قد سبقت وقدمت ، فقد قالوا : « السماك الرامح » ، على معنى أن كوكبا يتقدمه وهو رمحه ، ولاشك أن جُل الغرض في جعل ذلك الكوكب رمحا أن يقدره سنانا ، فالرمح رُمحٌ بالسنان ، وإذا لم يكن السنان فهو قناة ، ولذلك قال : [من المقارب]

ورمحا طويل القناة عسولا ^(٣)

١٧٧ - ومن ذلك أن الدموع تُشبهه إذا قطرت على خدود النساء عكس التشبيه

(١) ليس في تلمة ديوانه التي صنعها إحسان عباس ، وفي المطبوعتين : « كما هوى » ، والصواب ما في المخطوطة ، وبه يستقيم الميزان .

(٢) هو في ديوانه . و « الرُّج » ، الحديدلة تتركب في أسفل الرمح ، والسنان يركب في عاليته .

(٣) هو لعبد قيس بن خفاف في المفضليات رقم : ١١٧ ، وهو في الشعر :

وأصبحتُ أعددتُ للنائباتِ عرضاً بريئاً ونضباً صقيلاً
ووقعَ لسانِ كحدِّ السَّنانِ ورمحاَ طويلَ القنَاةِ عَسولاً

و « العضب » السيف القاطع . و « الصقيل » المصقول . و « الرمح العسول » ، الذي

يضطرب للينه .

بِالطَّلِّ وَالْقَطْرِ عَلَى مَا يُشْبِهُ الْخُدُودَ مِنَ الرِّيحَيْنِ ، كَقَوْلِ النَّاشِئِ : [من المتقارب]

بَكَتَ لِلْفِرَاقِ وَقَدْ رَاعَهَا بُكَاءُ الْحَبِيبِ لُبْعَدِ الدِّيَارِ ^(١)
كَأَنَّ الدَّمُوعَ عَلَى حَدِّهَا بَقِيَّةُ طَلٍّ عَلَى جُلْنَارِ

وشبيهه به قول ابن الرومي :

116 / لو كُنْتَ يَوْمَ الْوَدَاعِ حَاضِرًا وَهَنَّ يُطْفِئْنَ غَلَّةَ الْوَجْدِ ^(٢)
لَمْ تَرَ إِلَّا الدَّمُوعَ سَاكِبَةً تَقْطُرُ مِنْ مُقْلَةٍ عَلَى حَدِّ
كَأَنَّ تِلْكَ الدَّمُوعَ قَطُرٌ نَدَى يَقْطُرُ مِنْ تَرْجِسٍ عَلَى وَرْدِ

= ثم يعكس ، كقول البحترى :

شَفَائِقُ يَحْمِلُنَ النَّدَى فَكَأَنَّهُ دُمُوعُ التَّصَالِي فِي مُحْدُودِ الْحَرَائِدِ ^(٣)

وشبيهه به قول ابن المعتز ، بعد قوله في النرجس :

كَأَنَّ عَيُونَ النَّرْجِسِ الْغَضُّ حَوْلَهَا مِدَاهِنُ دُرٍّ حَشْوُهِنَّ عَقِيقُ ^(٤)
إِذَا بَلَّهِنَّ الْقَطْرُ خِلَّتْ دُمُوعَهَا بُكَاءُ عَيُونٍ كُحْلُهِنَّ خَلُوقُ

١٧٨ - وفي فن آخر منه خارج عن جنس ما مضى ، يُشَبِّهُ الشَّيْخَ

إِذَا أَفْنَاهُ الْهَرَمَ ، وَحَنَاهُ الْقَدَمَ ، حَتَّى يَدْخُلَ رَأْسُهُ فِي مَنْكَبِيهِ ، بِالْفَرِّخِ ، كَمَا

قال :

[من الطويل]

(١) هما للناشئ الأكبر ، كما في زهر الآداب ٢ : ٢١٦ .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه ، وقد مضى البيت الأول في رقم : ٨٨ .

ثلاثٌ مِئِينٍ قَدْ مَضَيْنَ كَوَامِلًا وَهَذَا أَنَا هَذَا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْبَعٍ (١)
فَأَصْبَحْتُ مِثْلَ الْفَرْخِ فِي الْعُشِّ ثَاوِيًا إِذَا رَامَ تَطْيَارًا يُقَالُ لَهُ قَعٍ
= وهو كثير ، ثم يُعكس فُيَشَبَّهُ بِالشَّيْخِ ، كما قال أبو نواس يَرْتِي خَلْفًا

الأحمر :

[من الرجز]

لو كان حَيٌّ وَأَثَلًا مِنَ التَّلَفِ لَوَأَلْتِ شَعْوَاءُ فِي أَعْلَى شَعْفٍ (٢)
أَمْ فُرَيْحٍ أَحْرَزْتَهُ فِي لَجْفٍ مُزْعَبِ الْأَلْعَادِ لَمْ يَأْكُلْ بِكَفِّ
كَأَنَّهُ مُسْتَقْعَدٌ مِنَ الْحَرْفِ .

وأعاده في قصيدة أخرى في مرثيته أيضًا :

[من المنسرح]

لَا تَكِلُ الْعُضْمُ فِي الْهَضَابِ ، وَلَا شَعْوَاءُ تَغْدُو فَرْحِينَ فِي لَجْفٍ (٣)
تَحْنُو بِجُوشُوشِهَا عَلَى ضَرِمٍ كَقَعْدَةِ الْمُنْحَنِى مِنَ الْحَرْفِ

(١) هو لكعب ، أو عمرو ، بن حُمَمة اللوسى من المعمرين ، وشعره مذكور في كتاب المعمرين : ٢٢ ، وحماسة البحترى : ٢٠٥ ، ومعجم الشعراء ٢٠٩ والبيت الثاني في تفسير الطبرى ٢ : ٥٤٦ ، والشطر الأول من البيت الثاني رواه في المعمرين ، وفي تفسير الطبرى ، وحماسة البحترى : « وأصبحت مثل النَّسْرِ طارت فرائحه » .

ولا شاهد فيه ، وفي معجم الشعراء :

« فأصبحت بين الفخ في العُشِّ ثَاوِيًا » .

وهو مصحف ، وفي أصول أسرار البلاغة : « مثل الفرج في العين » ، وهو تصحيف أيضًا ،

صوابه ما أثبت ، بدلالة كلام الشيخ رحمه الله .

(٢) في ديوانه ، وقوله : « وَأَثَلًا » ، أى ناجيًا . « الشَّعْوَاءُ » ، العقاب ، وسميت بذلك لشقا منقارها ، أى انعطاف المنقار الأعلى على الأسفل . و « الشَّعْفُ » رأس الجبل . و « اللجف » شبه لحد في قعر البئر ، وقوله : « مُزْعَبِ » ، أى عليه الرِّغَب ، وهو ريش الفرخ أول ما يبدو . و « الألعاد » ، جمع « لُغْد » ، وهو ما بين الحنك وجانب العنق . « لَمْ يَأْكُلْ بِكَفِّ » ، أى لم يمسك صيدًا يأكله ، ولم يطر ، وإنما هو في عش أبويه يُزْقَانَهُ . و « مُسْتَقْعَدٌ » ، مُقْعَدٌ زَمِنٌ .

(٣) هو في ديوانه أيضًا . و « الجُوشُوشِ » ، الصلر . وقوله : « ضَرِمٍ » ، أى على فروج جائع ، =

١٧٩ - وَيُشَبِّهُ الظَّلِيمَ فِي حَرَكَةِ جَنَاحِيهِ ، مَعَ إِسْرَائِلَ لَهَا ، بِالْحَبَاءِ الْمُقَوَّضِ ، أَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ لَعَلْمَةَ : [من البسيط]

/ صَعَلٌ كَأَنَّ جَنَاحِيهِ وَجُوجُهُهُ بَيْتٌ أَطَافَتْ بِهِ حَرَقَاءُ مَهْجُومٌ ^(١) ١١٧

اشترط أن تتعاطى تقويضه حرقاء ، ليكون أشد لتفاوت حركاته ، وخروج اضطرابه عن الوزن ، وقال ذو الرمة : [من الطويل]

وَيَبِيضُ رَفَعْنَا بِالضُّحَى عَنْ مُتُونِهَا سَمَاوَةَ جَوْنٍ كَالْحَبَاءِ الْمُقَوَّضِ ^(٢)
هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرٌ أَنَّهُ مَتَى يُرَمَ فِي عَيْنِيهِ بِالشَّبَّحِ يَنْهَضُ

= قالوا في تفسيره : يعنى بالبيض ببيض النعام ، و « رفعا » ، أى : أثرتنا عن ظهورها . و « سماوة جون » أى : شخص نعام جون ، و « سماوة الشيء » ، شخصه . و « الجون » الأسود ههنا ، لأنه قابل بين البياض والسواد . ثم شبه النعام في حال إثارته عن البيض بالحباء المقوَّض ، وهو الذى نُزعت أطنابه للتحويل . والبيت الثانى من أبيات الكتاب ، ^(٣) أنشده شاهداً على إعمال « فعول » عمل الفعل ، وذلك قوله : « هجوم عليها نفسه » ، فنفسه منصوب بهجوم ، على أنه من « هجم » متعدياً نحو : « هجم عليها نفسه » ، أى : طرحها عليها ، كأنه أراد أن يصف الظلِيمَ في خوفه بأمرين متضادين ، بأن يبالغ في الانكباب على البيض

= اشتد حُرُّ جوفه من الجوع . و « العصم » جمع « أعصم » ، وهو الوعل يسكن أعالي الجبال . (١) « أبو العباس » يعنى المبرد فى الكامل ٢ : ٩٢٦ . (طبعة محمد أحمد الدالى ، دمشق) وهو لعلمة بن عبدة الفحل فى ديوانه . وقال أبو العباس : « الصَّعَلُ » ، الصغير الرأس . و « الحرقاء » التى لا تحسن شيئاً ، فهى تفسد ما صنعت وما عرضت له . و « مهجوم » ، مهلوم .

(٢) هو فى ديوانه . و « الشَّبَّحُ » بسكون الباء ، كالشَّبَّحِ بفتحها ، وهو الشخص .

(٣) هو فى كتاب سيبويه ١ : ٥٦ .

فَعَلَ مَنْ شَأْنُهُ اللزوم والثبات = وَأَنْ يُثِيرَهُ عَنْهَا الشَّيْءَ اليسير ، نحو أن يقع بصره على الشخص من بُعد ، فَعَلَ مَنْ كَانَ مستوفِزًا في مكانه غير مطمئن ولا موطن نفسه على السكون ، وقوله : « يُرَمِّمُ فِي عَيْنِيهِ بِالشَّبَّحِ » ، كلام ليس لحسنه نهاية .

= وقد قال ابن المعتز ، فعكس هذا التشبيه ، فشبه حركة الخباء بالطائر ، إلا أنه راعى أن يكون هناك صفة مخصوصة ، فشرط في الطائر أن يكون مقصوفاً ، وذلك قوله : [من الخفيف]

ورفعنا خبَاءَنَا تَضْرِبُ الرِّيدَ حُحَّ حَشَائِهِ كَالجَادِفِ المَقْصُوفِ (١)

١١٨ / وأخرجه إلى هذا الشرط : أنه أراد حركة خبَاءٍ ثابتٍ غير مُقْوَضٍ ، إلا أن الريح تقع في جوفه فيتحرك جانباه على تَوَالٍ ، كما يفعل المقصوص إذا جدف ، (٢) وذلك أن يرد جناحيه إلى خلفه . فحصل له أمران : أحدهما أن الموفور الجناح يبسط جناحيه في الأكثر ، وذلك إذا صف في طيرانه ، فلا يدوم ضربه بجناحيه ، والمقصوف لقصوره عن البسط يُدِيمُ ضَرْبَهُمَا = والثاني تحريك الجناحين إلى خلف .

وهذا كثير جداً ، وتتبُّعه في كل باب ونوع من التشبيه يشغل عن الغرض من هذه الموازنة .

١٨٠ - وإنما يمتنع هذا القلب في طرفي التشبيه ، لسبب يعرض في ما يجمع عكس التشبيه

(١) هو في ديوانه . و « الجادف » بالدال المهملة ، من قولهم : « جدف الطائر يجديف جُدُوفًا » ، إذا كان مقصوص الجناحين ، فرأيت إذا طار كأنه يردُّهما إلى خلفه . وفي المطبوعتين : « الجادف » بالذال المعجمة ، وهو تصحيف ، والصواب ما في المخطوطة .

(٢) في المطبوعتين : « إذا جدف » بالذال المعجمة ، والصواب ما في المخطوطة كما أسلفْتُ .

البين فَيَمْنَعُ منه ، ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين الشئيين المشبه
أحدهما بالآخر .

فمن ذلك ، وهو أقواه فيما أظنُّ ، أن يكون بين الشئيين تفاوتٌ شديد في
الوصف الذي لأجله تُشَبَّه ، ثم قصدتُ أن تُلحِقَ الناقصَ منهما بالزائد ، مبالغةً
ودلالةً على أنه يفضلُ أمثاله فيه .

بيانُ هذا : أن ههنا أشياءً هي أصولٌ في شدة السواد كخافية الغراب ،
والقارِ ، ونحو ذلك ، فإذا شَبَّهتَ شيئاً بها كان طلبُ العكس في ذاك عكساً لما
يُوجبه العقل ونقضاً للعادة ، لأن الواجب أن يُثَبَّتَ المشكوك فيه بالقياس على
المعروف ، لا أن يُتَكَلَّفَ في المعروف تعريفٌ بقياسه على المجهول وما ليس بموجود
على الحقيقة . فأنت إذا قلت في شيء : « هو كخافية الغراب » ، فقد أردت أن
تُثَبَّتَ له سواداً زائداً على ما يُعَهَّدُ في جنسه ، وأن تصحَّحَ زيادةً هي مجهولة له ،
وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على خافية الغراب في السواد ، فليت شعري ما الذي /
تريد من قياسه على غيره فيه ، ولهذا المعنى ضَعُفَ بيت البحرى : [من الطويل]

على باب فَنَسْرِينِ وَاللَّيْلِ لَأَطْحَحُ جَوَانِبَهُ مِنْ ظُلْمَةٍ بِمَدَادٍ (١)

وذاك أن « المداد » ليس من الأشياء التي لا مزيد عليها في السواد ،
كيف ؟ ورُبَّ مِدَادٍ فَاقَدَ اللونَ ، واللَّيْلُ بالسواد وشِدَّتْهُ أَحَقُّ وَأَحْرَى أن يكون
مثلاً ، ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال :

حَبْرٌ أَيْ حَفْصِ لُعَابِ اللَّيْلِ يَسِيلُ لِلْإِخْوَانِ أَيْ سَيْلٌ (٢)

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه ، في خبر أَيْ حَفْصِ الْوَرَاقِ .

فبالغ في وصف الخبر بالسواد حين شبهه بالليل ، وكأن البحترى نظر إلى قول العامة في الشيء الأسود « هو كالتقسى » ، ثم تركه للقافية إلى « المداد » .

ردّ اعتراض

١٨١ - فإن قلت : فينبغي على هذا أن لا يجوز تشبيه الصُّبح بَعْرَة الفرس ، لأجل أن الصبح بالوصف الذي لأجله شبه العرّة به أخصّ ، وهو فيه أظهر وأبلغ ، والتفاوت بينهما كالتفاوت بين خافية الغراب والقار وبين ما يشبهه بهما .

= فالجواب : أن الأمر ، وإن كان كذلك ، فإن تشبيه عُرّة الفرس بالصبح حيث ذُكرت ، لم يقع من جهة المبالغة في وصفها بالضياء والانبساط وفرط التألُّو ، وإنما قصد أمر آخر : وهو وقوع مُنيرٍ في مُظلمٍ ، وحصولُ بياضٍ في سوادٍ ، ثم البياضُ صغيرٌ قليلٌ بالإضافة إلى السواد ، وأنت تجد هذا الشبه على هذا الحدّ في الأصل ، فإذا عكست فقلت : « كأنّ الصُّبح عند ظهور أوله في الليل عُرّة في فرس أدهم » ، لم تقع في مناقضة ، كما أنك لو شبهت الصُّبح في الظلام بعلم بياض على ديباج أسود ، لم تخرج عن الصواب ، وعلى نحو من ذلك قول / ابن المعتزّ :

١٢٠ [من الطويل]

فخلتُ الدُّجى والفَجْرُ قد مدَّ حَيْطُهُ رِداءً مُوشَى بالكواكب مُعلَمًا^(١)

فالعلم في هذا الرداء هو الفجر بلا شبهة . وله ، وهو صريح ما أردت :

[من البسيط]

والليلُ كالحلّة السّوداءِ لآح به من الصُّباح طِرارٌ غيرُ مرقومٍ^(٢)

(١) ليس في ديوانه ، وهو له في ديوان المعاني ١ : ٣٤٤ .

(٢) ليس في ديوانه . و « المرقوم » ، الذي عليه الرُّقم ، وهو الوشَى .

وإن كان التفاوت في المقدار بين الصُّبح والطرَّاز في الامتداد والانبساط شديدًا .

وكذلك تشبيه الشَّمس بالمرآة المجلَّوة ، وبالدينار الخارج من السِّكَّة ، كما قال ابن المعتزّ :

وكانَّ الشَّمسَ المُنيرةَ دِينًا رَّ جَلَّتْهُ حَدَائِدُ الضَّرَابِ ^(١)

= حَسَنٌ مقبول ، وإن عَظُمَ التفاوتُ بين نُورِ الشَّمسِ ونورِ المرآةِ والدِّينارِ أو الجِزْمِ والحِرمِ ، لأنك لم تضع التشبيه على مجردِ النُّورِ والائتلاقِ ، وإنما قصدت إلى مستدير يتلأأ ويلمع ، ثم خصوص في جنس اللون يوجد في المرآة المجلَّوة والدينار المتخلَّص من حَمِي السِّكَّة ، كما يوجد في الشمس . فأما مقدار النور ، وأنه زائد أو ناقص ومتناهٍ ، أو متقاصر ، والجِزْمُ : أعْظِيمٌ هو أم صغير ؟ فلم تتعرَّض له ، ويستقيم لك العكس في هذا كله ، نحو أن تشبَّه المرآة بالشمس ، وكذلك لو قلت في الدينار : « كأنه شمس » ، أو قلت : « كأن الدينار المنثور شمسٌ صغار » = لم تتعدَّ .

١٨٢ - وجملَةُ القول أنه متى لم يُقصد ضَرْبٌ من المبالغة في إثبات الصفة للشيء ، والقصد إلى إيهامٍ في الناقص أنه كالزائد ، واقتصر على الجمع بين الشئيين في مطلق الصورة والشكل واللون ، أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدّه أو قريب منه في الأصل ، فإنَّ العكس يستقيم / في التشبيه ، ومتى أُريد شيء من ذلك لم يستقيم .

متى يستقيم عكس التشبيه

١٢١

(١) هو في ديوانه ، و « الضَّرَاب » ، الذين يضربون الدراهم والدينار .

١٨٣ - وقد يقصِدُ الشاعر ، على عادة التخييل ، أن يُوهِم في الشيء هو قاصرٌ عن نظيره في الصفة أنه زائد عليه في استحقاقها ، واستيجاب أن يُجعل أصلاً فيها ، فيصحُّ = على موجب دعواه وسرفه = أن يجعل الفرع أصلاً ، وإن كُنَّا إذا رجعنا إلى التحقيق ، لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه ، ومثاله قول محمد بن وهيب :

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ عُرَّتَهُ وَجْهَ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ ^(١)

فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور والضياء من الصباح ، فاستقام له بحكم هذه النية أن يجعل الصباح فرعاً ، ووجه الخليفة أصلاً .

وأعلم أن هذه الدعوى = وإن كنت تراها تُشبه قولهم : « لا يُدرى أوجهُ أنور أم الصُّبح ، وعُرَّتُهُ أضوأ أم البدر » ، وقولهم إذا أفرطوا : « نور الصباح يَخْفَى في ضوء وجهه » ، أو « نور الشمس مسروق من جبينه » ، وما جرى في هذا الأسلوب من وجوه الإغراق والمبالغة = فإن في الطريقة الأولى خلافةً وشيئاً من السحر ، وهو أنه كأنه يستكثر للصباح أن يُشبه بوجه الخليفة ، ويوهم أنه قد احتشد له ، وأجتهد في طلب تشبيه يُفخِّمُ به أمره ، وجهته الساحرة أنه يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر ، ويُفيدُكها من غير أن يظهر ادِّعَاؤُها لها ، لأنه وضع كلامه وضع مَنْ يقيس على أصل متفق عليه ، ويُزجِّي الخبر عن أمرٍ مسلم لا حاجة فيه إلى دعوى ، ولا إشفاق من خلاف مخالف وإنكار منكر ، وتجهُّم / معترض ، وتهكُّم قائل : « لِمَ ؟ » ، و « من أين لك ذلك ؟ » . والمعاني إذا

(١) هو له في ترجمته في الأغاني ١٩ : ٨٩ ، بقوله في المأمون ، ومعجم الشعراء : ٤٢١ .

وردت على النَّفس هذا الموردَ ، كان لها ضربٌ من السُّرورِ خاصٌّ ، وحدث بها من الفرح عَجيبٌ ، فكانت كالنعمة لم تُكدرها المِنَّة ، والصَّنِيعَةُ لم يُنْعَصِها اعتداد المُصْطَبِعِ لها .

وفي هذا الموضع شبيهة بالنكتة التي ذكرتها في التجنيس ، ^(١) لأنك في الموضوعين تنال الربح في صورة رأس المال ، وترى الفائدة قد ملأت يدك من حيث حَسِبْتَهَا قد جازتُك وأخلتُك ، وتجد على الجملة الوجودَ من حيث توَهَّمت العدمَ .

ولطيفةٌ أخرى ، وهي أن من شأن المدح إذا ورد على العاقل أن يَقْفَه بين أمرين يصعب الجمع بينهما وتوفية حَقِّهما : معرفة حقِّ المادح على ما احتشد له من تزيينه ، وقصده من تفخيم شأنه في عيون الناس بالإصغاء إليه والارتياح له ، والدلالة بالبشر والطلاقة على حُسن موقعه عنده = ^(٢) ومَلِكِ النفس حتى لا يغلبها السرور عليه ، ويخرج بها إلى العُجب المذموم وإلى أن يقول : « أنا » ، فيقع في ضَعَّة الكِبَر من حيث لا يشعر ، ويظهر عليه من أمارته ما يُذَمُّ لأجله ويُحَقَّر ، فما كَبُرَ أحد في نفسه إلا غان الكِبَرُ على عقله ، ^(٣) وفسخ عُقدَةً من حلمه . وهذا موقفٌ تزلُّ فيه الأقدام ، بل تخفُّ عنده الحلوم ، حتى لا يسلم من خُدَع النفس هناك إلا أفرادُ الرجال ، وإلا مَنْ أدام التوفيقَ صُحْبَتَهُ ، ومن أين

(١) انظر آخر رقم : ٦ .

(٢) هو ثاني الأمرين ، وسياق الكلام « ... معرفة حقِّ المادح ... ومَلِكِ النفس ... » .
 (٣) في المطبوعتين « أغان الكبر عقله » ، وفي المخطوطة « أعان الكبر على عقله » وكلاهما لا يصح ، وإنما الصواب ما أثبت . يقال : « غين على قلبه » . بالبناء للمجهول ، أي غطى عليه وتغشته الشهرة ، وفعلها الثلاثي « غان » منبئاً للمعلوم ، وفي الحديث : « إنه ليُغانُ على قلبي ، وإني لأستغفر الله في اليوم مئة مرَّة » ، رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء ، « باب استحباب الاستغفار والإكثار منه » .

ذلك وأتَى ! فإذا كان المدح على صورة قوله : « وجه الخليفة حين يمتدح » ، حَفَّ عنه الشطرُ من تكاليف هذه الخصلة .

التمثيل ، وجعل الفرع
أصلاً والأصل فرعاً

١٨٤ - وإذا قد تبين كيف يكون جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً

١٢٣ في التشبيه الصريح ، فأرجع إلى « التمثيل » ، وانظر هل تحيىء فيه هذه / الطريقة على هذه السعة والقوة ؟ ثم تأمل ما حمل من « التمثيل » عليها كيف حكمه ؟ وهل هو مُساوٍ لما رأيت في التشبيه الصريح ، وحاذِ حذوه على التحقيق ، أم الحال على خلاف ذلك ؟

والمثال فيما جاء من التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل ، والأصل إلى محل الفرع ، قوله : [من الخفيف]

وكأنَّ النجومَ بين دُجَاهِ سُننٍ لآحَ يَبِينُهُنَّ آبتِدَاعُ (١)

وذلك أن تشبيه السُنن بالنجوم ، تمثيل ، والشبه عقلي ، وكذلك تشبيهه بخلافها من البدعة والضلالة بالظلمة . ثم إنه عكس فشبه النجوم بالسُنن ، كما يُفعل فيما مضى من المشاهدات ، إلا أننا نعلم أنه لا يجري مجرى قولنا : « كأن النجوم مصاييح » تارةً « وكأن المصاييح نجوم » أخرى ، ولا مجرى قولك : « كأن السيوف بُروق تُنَعَّق » ، و « كأن البروق سيوف تُسَلُّ من أعمادها فَتَبْرُق » ، ونظائر ذلك مما مضى . وذلك أن الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة ، وتجدد العين في الموضوعين ، وليس هو في هذا مشاهدًا محسوسًا ، وفي الآخر معقولًا متصورًا بالقلب ممتنعًا فيه الإحساس . فأنت تجد

(١) من أبيات للقاضي التنوخي في بيتمة الدهر ٢ : ٣١٠ ، وانظر تمام الشعر فيما سيأتي في آخر

في السيوف كَمَعَانًا على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة ، تجده بعينه أو قريباً منه في البروق ، وكذلك تجد في المداهن من الدرّ حَشَوُهِن عَقِيْقٌ ، (١) من الشكل واللون والصورة ما تجده في النرجس ، حتى يُتَصَوَّر أن يشتهبه الحال في الشيء من ذلك ، فَيُظَنُّ أن أحدهما الآخر: فلو أن رجلاً رأى من بعيد بريق سيوف تُتَنَتَضَى من العُموْد ، لم يَبْعُد أن يغلط فيحسب أن بروقاً انعقت ، وما لم يقع فيه الغلط كان حاله قريباً مما يجوز وقوع / الغلط فيه . ومحال أن يكون الأمر كذلك في التمثيل ، لأن « السنن » ليست بشيء يترأى في العين فيشتبه بالنجوم ، ولا ههنا وصف من الأوصاف المشاهدة يجمع السنن والنجوم ، وإتّما يُقصد بالتشبيه في هذا الضرب ما تقدّم من الأحكام المتأولة من طريق المقتضى . فلمّا كانت « الضلالة والبدعة » وكل ما هو جهل ، تجعل صاحبها في حكم من يمشى في الظلمة فلا يهتدى إلى الطريق ، ولا يفصل الشيء من غيره حتى يتردى في مهوأة ، ويعثر على عدوّ قاتل وآفة مهلكة ، لزم من ذلك أن تُشَبَّه بالظلمة ، ولزم على عكس ذلك أن تُشَبَّه « السنّة والهدى والشرعة وكل ما هو علم » بالنور .

١٢٤

١٨٥ - وإذا كان الأمر كذلك ، علمت أن طريقة العكس لا تجيء في « التمثيل » على حدّها في التشبيه الصريح ، وأنها إذا سلكت فيه كان مبنياً على ضرب من التأويل والتخيّل يخرج عن الظاهر خروجاً ظاهراً ، ويبعد عنه بُعداً شديداً .

العكس في التمثيل غير
العكس في التشبيه
وعلاقته بالتأويل

= فالتأويل في البيت : أنه لما شاع وتُعرف وشهر وصف « السنّة »

ونحوها بالبياض والإشراق ، و « البدعة » بخلاف ذلك ، كما قال النبي ﷺ : « أتيتكم بالحنيفية البيضاء ليلاً كنهارها » ، ^(١) وقيل : « هذه حجة بيضاء » ، وقيل للشبهة وكل ما ليس بحق : « إنه مُظلم » ، وقيل « سواد الكفر » و « وظلمة الجهل » ، يُخَيَّلُ أن « السنن » كلها جنسٌ من الأجناس التي لها إشراقٌ ونورٌ وابتداءٌ في العين ، وأن « البدعة » نوع من الأنواع التي لها فضلٌ اختصاص بسواد اللون ، فصار تشبيهه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء / ، على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب ، أو بالأنوار واتلاقها بين التبات الشديد الخضرة ، فهذا كله ههنا ، كأنه ينظر إلى طريقة قوله :

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ . ^(٢)

= في بناء التشبيه على تأويل هو غير الظاهر ، إلا أن التأويل هناك أنه جعل في وجه الخليفة زيادةً من النور والضياء يبلغ بها حال الصباح أو يزيد = والتأويل ههنا أنه خَيَّلَ ما ليس بمتلون كأنه متلون ، ثم بنى على ذلك .

ومن هذا الباب قول الآخر :

ولقد ذكرْتُكَ وَالظَّلَامُ كَأَنَّهُ يَوْمُ النَّوَى وَقُوَادُ مَنْ لَمْ يَعِشِقِ ^(٣)

لما كانت الأوقات التي تحدث فيها المكاره توصف بالسواد فيقال : « آسودَّ النهار في عيني » ، و « أظلمت الدنيا عليَّ » ، جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر بالسواد من الظلام ، فشبه به ، ثم عطف عليه « قواد من لم يعشق » ،

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ .

(٢) مضى بيت محمد بن وهيب في رقم : ١٨٣ .

(٣) هو من شعر أبي طالب الرقي في يتيمة الدهر ١ : ٢٤٤ .

تظرفاً وإتماماً للصنعة . وذلك أن العزل يدعى القسوة على من لم يعرف العشق ، والقلب القاسى يُوصف بشدة السواد ، فصار هذا القلب عنده أصلاً في الكدرة والسواد ففاس عليه . وعلى ذلك قول العامة : « ليل كقلب المنافق » أو « الكافر » ، إلا أن في هذا شوباً من الحقيقة ، من حيث يتصور في القلب أصل السواد ، ثم يدعى الإفراط ، ولا يدعى في « البدعة » نفس السواد ، لأنها ليس مما يتلون ، لأن اللون من صفات الجسم . فالذى يساويه في الشبه المساواة التامة قولهم : « أظلم من الكفر » ، كما قال ابن العميد في كتاب يُداعب فيه ، ويُظهر التظلم من هلال الصوم ، ويدعو على القمر فقال : « وأرغب إلى الله تعالى في أن يقرب على القمر دَوْرَه ، وينقص / مسافة فلّكه » ، ثم قال بعد فصل : « ويُسمى الثعرة في قفا شهر رمضان ، ويعرض على هلاله أخفى من السحر وأظلم من الكفر » .^(١)

١٢٦

وإن تأولت في قوله :

« سنن لاح بينهنّ آبتداع » .^(٢)

= أنه أراد معنى قولهم : إن سواد الظلام يزيد النجوم حسناً وبهاءً ، كان له مذهبٌ ، وذلك أنه لما كان وقوف العاقل على بطلان الباطل ، وأطلاعه على عوار البدعة ، وخرقه الستر عن فضيحة الشبهة ، يزيد الحق نبلاً في نفسه ، وحسناً في مرآة عقله ، جعل هذا الأصل من المعقول مثلاً للمُشاهد المُبصر هناك ، إلا أنه على ذلك لا يخرج من أن يكون خارجاً عن الظاهر ، لأن الظاهر أن يُمثل المعقول في ذلك بالمحسوس ، كما فعل البحترى في قوله : [من الطويل]

(١) كلام ابن العميد في بيتمة الدهر ٣ : ١٤٤ من رسالة في شهر رمضان .

(٢) مضى في رقم : ١٨٤ .

وقد زَادَهَا إِفْرَاطٌ حُسْنٍ جَوَازُهَا خَلَائِقُ أَصْفَارٍ مِنَ الْمَجْدِ حُيِّبٍ ^(١)
وَحُسْنٌ دَرَارِيّ النُّجُومِ بَأَنَّ تُرَى طَوَالِعَ فِي دَاخٍ مِنَ اللَّيْلِ غَيْهَبٍ

فبك مع هذا الوجه حاجة إلى مثل ما مضى من تنزيل السنّة والبدعة منزلة ما يقبل اللون ، ويكون له في رأي العين منظر المشرق المتبسّم ، والأسود الأقم ، حتى يُراد أنّ لَوْنَ هذا يزيد في بريق ذاك وبهائه وحسنه وجماله ، وفي القطعة التي هذا البيت منها غيرها مما مذهبه المذهب الأول ، وهو :

رُبَّ لَيْلٍ قَطَعْتُهُ كَصُدُودٍ أَوْ فِرَاقٍ مَا كَانَ فِيهِ وَدَاعٌ ^(٢)
مُوحِشٌ كَالثَّقِيلِ تَقْدَى بِهِ الْعِي نُنُوتًا بِي حَدِيثِهِ الْأَسْمَاعُ

وكأنّ النجوم = البيت ، وبعده :

مُشْرِقَاتٌ كَأَنَّهُنَّ حِجَاجٌ يَقْطَعُ الْحَصْمَ وَالظَّلَامَ أَنْقِطَاعُ

١٢٧ ١٨٦ - / وما حقه أن يُعدّ في هذا الباب قول القائل : [من الطويل]

كَأَنَّ أَنْتِضَاءَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمَةٍ نَجَاءً مِنَ الْبِأْسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ ^(٣)

وذلك أن العادة أن يُشبه المتخلص من البأساء بالبدْرِ الذي ينحسر عنه الغمام ، والشبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل ، لا من طريق الحسّ .

وأوضح منه في هذا قول ابن طباطبا : [من الرجز]

(١) هو في ديوانه .

(٢) انظر ما سلف رقم : ١٨٤ ، والتعليق عليه هناك .

(٣) في كتب البلاغة أنه لابن طباطبا نقيب الأشراف بمصر .

صَحْوٌ وَعَيْمٌ وَضِيَاءٌ وَظَلَمٌ مثل سُورٍ شَابِهٍ عَارِضٌ عَمٌ (١)

١٨٧ - ومن جيد ما يقع في هذا الباب قول التنوخي في قطعة ، وهي

ضرب من تشبيه
المحسوس بالمعقول

قوله : [من البسيط]

أما ترى البردَ قد وافتَ عساكره وعسكرُ الحرِّ كيف أنصاعٌ مُنطلقاً (٢)
فالأرضُ تحتَ ضريبِ الثلجِ تحسبُها قد ألبست حُبُكاً أو عُشيتَ ورقاً
فأنهضُ بنارٍ إلى فحمٍ كأنهما في العينِ ظلمٌ وإنصافٌ قد أتفقاً
جاءت ونحن كقلب الصبِّ حين سلا برداً فصرنا كقلب الصبِّ إذ عشيقتا

المقصود : « فانهض بنار إلى فحم » ، فإنه لما كان يقال في « الحق » :

« إنّه منير واضح لائح » ، فتستعار له أوصاف الأجسام المنيرة ، وفي « الظلم »
خلاف ذلك ، تخيلهما شيئين لهما ابيضاضٌ واسودادٌ ، وإنارةٌ وإظلامٌ ، فشبّه
النَّارَ والفحمَ بهما .

١٨٨ - ومن الباب قول ابن بابك : [من الطويل]

وأرضٌ كأخلاقِ الكريمِ قَطَعَتْهَا وقد كَحَلَ اللَّيْلُ السَّمَكَ فَأَبْصَرَ (٣)

لما كانت الأخلاق توصف بالسعة والضيق ، وكثر ذلك واستمر ، توهّمه

حقيقةً ، فقابل بين سعة الأرض التي هي سعة حقيقية وأخلاق الكريم .

(١) هو لابن طباطبا العلوي الأصفهاني في ديوان المعاني ١ : ٣٥١ من أبيات كثيرة .

(٢) هو للفاضل التنوخي في بيتمة الدهر ٢ : ٣١٣ . وقوله : « انصاع » ، أي انفتل راجعاً ومرّ
مسرّعاً . و « الضريب » ، الصقيع الذي يقع على الأرض . و « الحبك » ، تكسر كل شيء ، كالرملة إذا
مرّت عليها الريح الساكنة ، فتجعّد وظهرت فيه طرائق . و « الورق » الفضة ، بكسر الراء .

(٣) لم أقف عليه .

ومثله قول أبي طالب المأموني : [من الكامل]

وَفَلَا كَأَمَالٍ يَضِيقُ بِهَا الْفَتَى لَا تَصْدُقُ الْأَوْهَامُ فِيهَا قِيَلًا (١)
أَقْرَبُهَا بِشِمْلَةٍ تَقْرَى الْفَلَا عَنَقًا ، وَتَقْرِبُهَا الْفَلَاةُ نُحُولًا (٢)

١٢٨ / قاسَ الفلا في السعة وهي حقيقة فيها ، على الآمال ، وهي إذا وُصفت بالسعة كان مجازًا بلا شبهة ، ولكن لما كان يقال : « آمالٌ طَوَالٍ » و « وآمالٌ لا نهاية لها » و « واتسعت آماله » ، وأشبه ذلك ، صارت هذه الأوصاف كأنها موجودةٌ فيها من طريق الحسّ والعيان .

١٨٩ - وعلى ذكر « الأمل » ، فمن لطيف ما جاء في التشبيه به على هذا الحدّ ، إن لم يكن في معنى السعة والامتداد ، ولكن في الظلمة والاسوداد ، قول ابن طباطبا : [من الخفيف]

رُبَّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ أَمَلِي فِيهِ سَكَ وَقَدْ رُحْتُ عَنْكَ بِالْجِرْمَانِ (٣)
جُبَّتْهُ وَالتُّجُومُ تَنْعَسُ فِي الْأَفْدِ سَقِ وَيَطْرِفُنَ كَالْعَيُونِ الرَّوَانِي
هَارِبًا مِنْ ظِلَامِ فِعْلِكَ بِي نَحْ سَوَ ضِيَاءِ الْفَتَى الْأَغْرَّ الْهَيْجَانِ

(١) لم أقف عليه .

(٢) في المطبوعتين : « أقربتها » ، كما هو ثابت هنا ، وفي المخطوطة « أفرشتها » ، وكلاهما لا معنى له فيما أعلم ، والمعنى على كل حال يراد به قطعها ، أى الفلاة . و « الشِّمْلَةُ » ، الناقة السريعة و « العنق » ، سير فسيح واسع . و « تقرى » أى يكون قرى الفلاة عنقًا ، ويكون قرى الفلاة للإبل نحوًا ، مما تقاسيه ولو قرئت : « قربتها بشملة » ، أى قربت مسافتها البعيدة ، لكان جيدًا .

(٣) لم أقف على شعر ابن طباطبا . وقوله : « كالعيون الرواني » ، جمع « رانية » ، من « رنالي الشيء يرنو » ، أى أدام النظر ، وفي المطبوعتين : « الزواني » ، بالزاي المعجمة ، وهو في المخطوطة كما أثبتته ، وعلى الرأء علامة الإهمال . و « طرفت العين » ، تحركت .

لما كان يقال في الأمر لا يُرجى له نجاح : « قد أظلم علينا هذا الأمر » ،
و « هذا أمر فيه ظلمة » ، ثم أراد أن يبالغ في آلتباس وجه التّجح عليه في أمره ،
تخيّل كأنّ أمره شخصٌ شديد السواد ففاس ليله به ، كأنه يقول : « تفكّرتُ
فيما أعلمه من الأشياء السود ، فرأيتُ صورةً أُملى فيك زائدةً على جميعها في
شدة السّواد ، فجعلته قياساً في ظلمة ليلي الذي جُبته » .

١٩٠ - ومن الباب ، وهو حسنٌ ، قول ابن المعتزّ : [من الكامل]

ضرب آخر منه

لَا تَخْلُطُوا الدُّوْشَابَ فِي قَدَحٍ بِصَفَاءِ مَاءٍ طَيِّبِ البَرْدِ (١)
لَا تَجْمَعُوا بِاللَّهِ وَيَحْكُمُ غَلْظَ الوَعِيدِ وَرِقَّةَ الوَعْدِ

لما كان يقال : « أغلظ له القول » ، ويوصف الجافي وكل من أساء وقال
ما يُكره بالغلظ ، ويوصف كلامُ المحسن ومن يَعمد إلى الجميل باللطافة ، جعلَ
الوَعْدِ والوعد أصلاً في الصفتين ، وقاس عليهما .

١٩١ - فأما قول الآخر : [من الوافر]

شَرِبْتُ عَلَى سَلَامَةٍ أَفْتَكِينِ شَرَابًا صَفْوُهُ صَفْوُ اليَقِينِ (٢)

/ فهو على الحقيقة لا يدخل في تشبيه الحقيقة بالمجاز ، لأن الصفاء
محلوص الشيء وخلوه من شيء يغيّره عن صفته ، إلا أنه من حيث يقع في الأكثر
لِمَا له بَرِيقٌ وَبَصِيصٌ ، كان كأنه حقيقةً في المحسوسات ، ومجازٌ في المعقولات .

١٢٩

١٩٢ - وأما قولهم : « هواءٌ أرقٌ من تشاكي الأحياب » ، فمن

(١) هو في ديوانه : و « الدُّوْشَاب » ، نبيذ التمر .

(٢) لم أحده .

الباب ، لأن الرقة في الهواء حقيقة وفي التشاكي مجاز . وهكذا قول أبي نواس في خلاعته : [من الرمل]

حَتَّى هِيَ فِي رِقَّةٍ دِينِي ^(١) .

لأن الرقة من صفات الأجسام ، فهي في الدين مجاز .

١٩٣ - ومما كأنه يدخل في هذا الجنس قول المتنبي : [من الخفيف]

يَتَرَشَّفَنَّ مِنْ فَمِي رَشَفَاتٍ هُنَّ فِيهِ أَحْلَى مِنَ التَّوْحِيدِ ^(٢)

والنفس تنبو عن زيادة القول عليه . وقد اقتدى به بعض المتأخرين في

هذه الإساءة فقال : [من البسيط]

سَوَادٌ صُدُغِينَ مِنْ كَفْرِ يُقَابِلُهُ بِيَاضِ خَدَّيْنِ مِنْ عَدْلِ وَتَوْحِيدِ

وأبعد ما يكون الشاعر من التوفيق ، إذا دعت شهوة الإغراب إلى أن

يستعير للهزل والعبث من الجِدِّ ، ويتغزل بهذا الجنس .

١٩٤ - ومما هو حسن جميل من هذا الباب ، قول صاحب كَتَبَ

به إلى القاضي أبي الحسن : رُوي عن القاضي أنه قال : أنصرفت عن دار

الصاحب قبيل العيد ، فجاءني رسوله بعطر الفطر ، ومعه رُقعة فيها هذان

البيتان : [من الكامل]

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الَّذِي نَفْسِي لَهُ مَعَ قُرْبِ عَهْدِ لِقَائِهِ مُشْتَاقَةٌ ^(٣)

أَهْدِيْتُ عِطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثَنَائِهِ ، فَكَأَنَّمَا أَهْدَى لَهُ أَخْلَاقَهُ

(١) هو في ديوانه ، والبيت بتمامه : يعني الخمر :

عُتِّقْتُ فِي الدَّنِّ حَتَّى هِيَ فِي رِقَّةٍ دِينِي

(٢) هو في ديوانه .

(٣) القاضي هو الجرجاني صاحب الوساطة ، والقصة في نبتة الدهر ١ : ١٧٨ ، ١٧٩ .

وَكُونُ هذا التشبيه مما نحن فيه من أوضح ما يكون ، فليس بخافٍ أن العادة أن يشبّه الشئ بالعطر ونحوه ويُستق منه ، وقد عكس / كما ترى ، وذلك على ادّعاء أن ثناءه أحقُّ بصفة العطر وطيبه من العطر وأخصُّ به ، وأنه قد صار أصلاً حتى إذا قيس نوعٌ من العطر عليه ، فقد يُولغ في صفته بالطيب ، وجُعِل له في الشرف والفضل على جنسه أوفر نصيب .

١٣٠

١٩٥ - وإذ قد عرفت الطريقة في جعل الفرع أصلاً في « التمثيل » فأرجع وقابل بينه وبين التشبيه الظاهر ، تعلّم أن حاله في الحقيقة مخالفة للحال ثم . وذلك أنك لا تحتاج في تشبيه البرق بالسيوف والسيوف بالبرق إلى تأويل أكثر من أن العين تؤدّي إليك من حيث الشكل واللون وكيفية اللعان ، صورةً خاصّةً تجدها في كل واحد من الشيئين على الحقيقة . ولا يُمكننا أن نقول إن الثريا شبّهت باللجام المفضّض ، ^(١) وبعنقود الكرم المنور ، ^(٢) وبالوشاح المفصل ، ^(٣) لتأويل كذا ، بل ليس بأكثر من أن أنجم الثريا لونها لون الفضة ، ثم إن أجزامها في الصغر قريبة من تلك الأطراف المركّبة على سيور اللجام ، ثم إنها في الاجتماع والافتراق على مقدارٍ قريبٍ من مواقع تلك الأطراف = وكذا القول في : « العنقود » ، فإن تلك الأنوار مشاكلةٌ لها في البياض ، وفي أنها ليست متضامّة تضامّ التلاصق ، ولا هي شديدة التباين ، حتى يبعد الفصل بين بعضها وبعض ، بل مقاديرها في القرب والبعد على صفةٍ قريبةٍ مما يتراءى في العين من مواقع تلك الأنجم .

مقابلة بين جعل
الفرع أصلاً في
التمثيل ، وبين التشبيه
الظاهر

(١) يعني في شعر ابن المعتز ، مضى في آخر رقم : ١٣٥ .

(٢) يعني في شعر أبي قيس بن الأسلت ، مضى في رقم : ٨٨ .

(٣) يعني قول امرئ القيس ، مضى في رقم : ١٣٨ .

وإذا كان مدارُّ الأمر على أن العين تصف من هذا ما تصف من ذلك ، لم يكن تشبيه اللجام المفضَّض بالثريا إلا كتشبيه الثريا به ، والحكم على أحدهما بأنه فرعٌ أو أصلٌ ، يتعلق بقصد المتكلم ، فما بدأ به في الذكر فقد جعله فرعًا وجعل الآخر / أصلًا .

١٣١

وليس كذلك قولنا : « له خلُق كالمسك » ، و « هو في دُنُوّه بعطائه ، ويُعبده بعزّه وعلائّه ، كالبدر في ارتفاعه ، مع نزول شعاعه » ، ^(١) لأن كون الخُلُق فرعًا والمسك أصلًا ، أمرٌ واجب من حيث كان المعلوم من طريق الإحساس والعيان متقدمًا على المعلوم من طريق الرويَّة وهاجس الفكر .

* * *

الفرع لا يخرج عن
كونه فرعًا على
الحقيقة

١٩٦ - وحُكِّم هذا في أن الفرع لا يخرج عن كونه فرعًا على الحقيقة ، حكمٌ ما طريق التشبيه فيه المبالغة من المشاهدات والمحسوسات ، كقولك : « هو كحنك الغراب في السواد » ، ^(٢) لما هو دونه فيه ، وقولك في الشيء من الفواكه مثلا : « هو كالعسل » . فكما لا يصحّ أن يُعكَّس فيشبهه حنك الغراب بما هو دونه في السواد ، والعسل بما لا يساويه في صِدق الحلاوة ، كذلك لا يصحّ أن تقول : « هذا مسك كخلُق فلان » ، إلا على ما قدّمت من التخييل . ألا ترى أنه كلامٌ لا يقوله إلا من يُريد مدح المذكور ؟ فأما أن يكون القصدُ بيانُ حال المسك ، على حدِّ قَصْدِكَ أن تبين حال الشيء المشبّه بحنك الغراب

(١) يعنى قول البحرى فى رقم : ١٠٩ .

(٢) فى المطبوعتين والمخطوطة : « كحللك الغراب » ، وهو صواب ، لأن « الحللك » السواد . و « الحنك » منقار الغراب ، وهو الأشهر فى التشبيه ، وسيأتى أيضًا فى الأسطر الآتية « حللك الغراب » فقيرتها جميعًا .

في السواد والمشبه بالعتسل في الخلاوة ، فما لا يكون . كيف ؟ ولولا سبق المعرفة من طريق الحس بحال المسك ، ثم جريان العرف بما جرى من تشبيه الأخلاق به ، واستعارة الطيب لها منه ، لم يتصور هذا الذي تريد تخييله من أنا نبالغ في وصف المسك بالطيب بتشبيها له بخلق المملوح . وعلى ذلك قولهم : « كأنما سرق المسك عرفة من خلقك ، والعتسل حلاوته من لفظك » ، هو مبنى على العرف السابق ، من تشبيه الخلق بالمسك واللفظ بالعتسل . ولو لم يتقدم ذلك ولم يتعارف ولم يستقر في العادات ، لم يعقل لهذا النحو / من الكلام معنى ، لأن كل مبالغة ومجاز فلا بد من أن يكون له استناد إلى حقيقة .

١٣٢

* * *

١٩٧ - وإذا ثبتت هذه الفروق والمقابلات بين التشبيه الصريح الواقع في العيان وما يُدرکه الحس ، وبين التمثيل الذي هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس التي تجمع بين الشئيين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة لا في نفس الصفة = كما بينت لك في أول قول ابتدأته في الفرق بين التشبيه الصريح وبين التمثيل ، من أنك تشبه اللفظ بالعتسل على أنك تجمع بينهما في حكم توجهه الخلاوة دون الخلاوة نفسها .^(١)

الفرق بين التمثيل
والتشبيه

= فهنا لطيفة أخرى تعطيك للتمثيل مثلاً من طريق المشاهدة ، وذلك أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة ، إلا أنه يراها تارة في المرأة ، وتارة على ظاهر الأمر ، وأما في التشبيه الصريح ، فإنك ترى صورتين على الحقيقة .
يبين ذلك : أننا لو فرضنا أن نزول عن أوها منا ونفوسنا صور الأجسام

(١) مضى ذلك في رقم : ٩٥ .

من القرب والبعد وغيرها من الأوصاف الخاصة بالأشياء المحسوسة ، لم يمكننا تخيلُ شيءٍ من تلك الأوصاف في الأشياء المعقولة . فلا يُتصوَّرُ معنَى كونِ الرجل بعيدًا من حيث العزّة والسلطان ، قريبًا من حيث الجود والإحسان ، حتى يخطر ببالك وتطمح بفكرك إلى صورة البدر ويُعدّ جرمه عنك ، وقرب نوره منك . وليس كذلك الحال في الشيئين يُشبه أحدهما الآخر من جهة اللون والصورة والقدر ، فإنك لا تفتقر في معرفة كونِ التّرجس وخرطه واستدارته وتوسط أحمره لأبيضه إلى تشبيهه بمداهن دُرٍّ حشوهن عقيق ، ^(١) كيف ؟ وهو شيء تعرضه عليك العينُ ، وتضعه في قلبك المشاهدة ، وإنما يزيدك / التشبيهُ صورةً ثانيةً مثل هذه التي معك ، ويجتلبها لك من مكان بعيد حتى تراهما معًا وتجدهما جميعًا . وأما في الأول ، فإنك لا تجد في الفرع نفس ما في الأصل من الصفة وجنسه وحقيقته ، ولا يُحضرك التمثيلُ أوصافَ الأصل على التعيين والتحقيق ، وإنما يُخيّلُ إليك أنه يحضرك ذلك ، فإنه يُعطيك من الممدوح بدرًا ثانيًا ، فصار وزانُ ذلك وزانُ المرأة تُخيّلُ إليك أنّ فيها شخصًا ثانيًا صورته صورة ما هي مقابلةٌ له ، ومتى ارتفعت المقابلة ، ذهب عنك ما كنت تختيئه ، فلا تجد إلى وجوده سبيلًا ، ولا تستطيع له تحصيلًا ، لا جملةً ولا تفصيلًا .

١٣٣

(١) في شعر ابن المعتز رقم : ٨٨ .

فصل

في الفرق بين الاستعارة والتمثيل^(١)

١٩٨ - أعلم أن من المقاصد التي تقع العناية بها أن نُبين حال
« الاستعارة » مع « التمثيل » ، أهي هو على الإطلاق حتى لا فرق بين العبارتين ،
أم حدها غير حده إلا أنها تتضمنه وتتصل به ؟ فيجب أن نُفرد جملة من القول
في حالها مع التمثيل .

الفرق بين الاستعارة
والتمثيل

قد مضى في « الاستعارة » أن حدها يكون للفظ اللغوي أصل ، ثم يُنقل
عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم .^(٢) وهذا الحد لا يجيء في الذي تقدم في
معنى التمثيل ، من أنه الأصل في كونه مثلاً وتمثيلاً ، وهو التشبيه المنتزع من
مجموع أمور ، والذي لا يُحصّله لك إلا جملة من الكلام أو أكثر ،^(٣) لأنك قد
تجد الألفاظ في الجمل التي يُعقد منها جارية على أصولها وحقائقها في اللغة .
وإذا كان الأمر كذلك ، بان أن « الاستعارة » يجب أن تُفيد حكماً زائداً
على المراد بالتمثيل ، إذ لو كان مرادنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل ، لوجب أن
يصح إطلاقها في كل شيء يقال فيه / إنه تمثيل ومثل .

١٣٤

والقول فيها أنها دلالة على حكم يثبت للفظ ، وهو نقله عن الأصل
اللغوي وإجراؤه على ما لم يوضع له . ثم إن هذا النقل يكون في الغالب من أجل
شبه بين ما نُقل إليه وما نُقل عنه .

(١) زيادة في مطبوعة رشيد رضا وحدها .

(٢) انظر ما تقدم في رقم : ٢٥ .

(٣) انظر ما تقدم في رقم : ١٠٢ .

وبيان ذلك ما مضى من أنك تقول: ^(١) « رأيت أسداً » ، تريد رجلاً شبيهاً به في الشجاعة = و « ظبية » تريد امرأة شبيهة بالظبية . فالتشبيه ليس هو « الاستعارة » ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه ، وهو كالغرض فيها ، وكالعلّة والسبب في فعلها .

التشبيه يحصل
بالاستعارة على وجه
المبالغة والاختصار
والإيجاز

١٩٩ - فإن قلت : كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه ، والتشبيه يكون ولا استعارة ؟ وذلك إذا جئت بحرفه الظاهر فقلت : « زيد كالأسد ؟ » .

فالجواب : أن الأمر كما قلت ، ولكن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص وهو المبالغة . فقولى : « من أجل التشبيه » ، أردتُ به من أجل التشبيه على هذا الشرط ، وكما أن التشبيه الكائن على وجه المبالغة غرضٌ فيها وعلّة ، كذلك الاختصار والإيجاز غرضٌ من أغراضها . ألا ترى أنك تُفيد بالاسم الواحد الموصوف والصفة والتشبيه والمبالغة ، لأنك تُفيد بقولك : « رأيت أسداً » ، أنك رأيت شجاعاً شبيهاً بالأسد ، وأن شَبَّهه به في الشجاعة على أتم ما يكون وأبلغه ، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها . وإذا ثبت ذلك ، فكما لا يصح أن يقال : « إن الاستعارة هي الاختصار والإيجاز على الحقيقة ، وأن حقيقتها وحقيقتها واحدة » ، ولكن يقال : إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها ، أو هما غرضان فيها ، ومن جملة ما دعا إلى فعلها ، كذلك حكم التشبيه معها . فإذا ثبت أنها ليست التشبيه على الحقيقة ، كذلك لا تكون التمثيل / على الحقيقة ، لأن التمثيل تشبيهٌ إلا أنه تشبيهٌ خاصٌ ، فكلُّ تمثيل تشبيهٌ ، وليس كلُّ تشبيهٍ تمثيلاً .

٢٤٠ المستعير ينقل اللفظ عن أصله في اللغة ، والضارب للمثل لا يفعل ذلك

وإذ قد تقررَتْ هذه الجملة ، فإذا كان الشَّبَه بين المستعار منه والمستعار له من المحسوس والغرائز والطِّباع وما يجري مجراها من الأوصاف المعروفة ، كان حقَّها أن يقال إنها تتضمَّن التشبيه ، ولا يقال إنَّ فيها تمثيلاً وضربَ مَثَل . وإذا كان الشَّبَه عقلياً جاز إطلاق التمثيل فيها ، وأنَّ يقال : ضُربَ الاسمُ مثلاً لكذا ، كقولنا : « ضُربَ النور مثلاً للقرآن » ، و « الحياةُ مثلاً للعلم » .

٢٠٠ - فقد حصلنا من هذه الجملة على أن المستعير يعمد إلى نقل اللفظ عن أصله في اللغة إلى غيره ، ويجوز به مكانه الأصلي إلى مكان آخر ، لأجل الأغراض التي ذكرنا من التشبيه والمبالغة والاختصار ، والضَّارِب للمثل لا يفعل ذلك ولا يقصده ، ولكنه يقصد إلى تقرير الشَّبَه بين الشئين من الوجه الذي مضى . ثم إنَّ وقع في أثناء ما يُعقَد به المثل من الجملة والجملتين والثلاث لفظة منقولة عن أصلها في اللغة ، فذاك شيء لم يعتمد من جهة المَثَل الذي هو ضاربه . وهكذا كل متعاطٍ لتشبيهٍ صريح ، لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مُقتضى غرضه . فإذا قلت : « زيد كالأسد » ، و « هذا الخبز كالشمس في الشهرة » ، و « له رأي كالسيف في المضاء » ، لم يكن منك نقل اللفظ عن موضوعه . ولو كان الأمر على خلاف ذلك ، لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز ، وهذا مُحالٌ ، لأن التشبيه معنًى من المعاني وله حروف وأسماء تدلُّ عليه ، فإذا صرَّح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه ، كان الكلام حقيقةً كالحكم في سائر المعاني ، فأعرفه .

المستعير ينقل اللفظ عن أصله في اللغة ، للتشبيه والمبالغة والاختصار ، وضارب المثل يقصد إلى تقرير الشبه بين الشئين

الاستعارة تكون اسماً أو فعلاً وبيان ذلك

٢٠١ - وأعلم أن اللفظة المستعارة / لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً ، فإذا كانت اسماً كان اسم جنس أو صفة . فإذا كان اسم جنس فإنك

تراه في أكثر الأحوال التى تُنقل فيها محتملاً مُتَكَفِّفاً بين أن يكون للأصل ، وبين أن يكون للفرع الذى من شأنه أن يُنقل إليه . فإذا قلت : « رأيت أسداً » ، صلح هذا الكلام لأن تريد به أنك رأيت واحداً من جنس السَّبُع المعلوم ، وجاز أن تريد أنك رأيت شجاعاً بأسلاً شديد الجرأة ، وإنما يفصل لك أحد العَرَضِينَ من الآخر شاهدُ الحال ، وما يتصل به من الكلام من قبل وبعد .

وإن كان فعلاً أو صفةً ، كان فيهما هذا الاحتمال فى بعض الأحوال ، وذلك إذا أسندت الفعل وأجريت الصفة على اسم مُبْهَم يقع على ما يكون أصلاً فى تلك الصفة وذاك الفعل ، وما يكون فرعاً فيهما ، نحو أن تقول : « أنار لى شىءٌ » و « هذا شىءٌ مُبِيرٌ » . فهذا الكلام يحتمل أن يكون « أنار » و « مُبِيرٌ » فيه واقعين على الحقيقة ، بأن تعنى بالشىء بعض الأجسام ذوات النور = وأن يكونا واقعين على المجاز ، بأن تريد بالشىء نوعاً من العلم والرأى وما أشبه ذلك من المعانى التى لا يصح وجود النور فيها حقيقةً ، وإنما توصف به على سبيل التشبيه .

= وفى الفعل والصفة شىء آخر ، وهو أنك كأنك تدعى معنى اللفظ المستعار للمستعار له ، فإذا قلت : « قد أنارت حُجَّتُهُ » ، و « هذه حُجَّةٌ منيرة » ، فقد ادَّعيت للحُجَّة النور ، ولذلك تجيء فتضيفه إليه ، كما تضاف المعانى التى يُشتق منها الفعل والصفة إلى الفاعل والموصوف فتقول : « نُورٌ هذه الحُجَّة جَلاً بَصْرِي ، وشرح صَدْرِي » ، كما تقول : « ظهر نُورُ الشمس » . والمثل لا يوجب شيئاً من هذه الأحكام ، فلا هو يقتضى تردُّد اللفظ بين احتمال شيئين ولا أن / يدعى معناه للشىء ، ولكنه يدعُ اللفظ مستقراً على أصله .

الاستعارة من شأنها
أن تسقط ذكر المشبه

٢٠٢ - وإذا قد ثبت هذا الأصل ، فأعلم أن ههنا أصلاً آخر يُبنى عليه ، وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيهة والتمثيل = وكان التشبيه يقتضى شيئين مشبَّهًا ومشبَّهًا به ، وكذلك التمثيل ، لأنه كما عرفت تشبيهة إلا أنه عقليٌّ = فإن الاستعارة من شأنها أن تُسقط ذكر المشبه من اللَّيْن وتطرحة ، وتدعى له الاسم الموضوع للمشبَّه به ، كما مضى من قولك : « رأيت أسدًا » ، تريد رجلًا شجاعًا = و « وردت بحرًا زاخرًا » ، تريد رجلًا كثير الجود فائض الكف = و « أبديت نورًا » ، تريد علمًا وما شاكل ذلك . فاسم الذي هو المشبه غير مذکور بوجه من الوجوه كما ترى ، وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به ، لقصدك أن تبلغ ، فتضع اللفظ بحيث يُخيّل أن معك نفس الأسد والبحر والنور ، كي تُقوى أمر المشابهة وتشدده ، ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم المستعار فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً بحرف الجرّ أو مضافاً إليه ، فالفاعل كقولك : « بدا لي أسدٌ » و « أنبى لي لَيْثٌ » و « بدا نورٌ » و « ظهرت شمسٌ ساطعة » و « فاض لي بالمواهب بحرٌ » ، كقوله : [من الطويل]
وَفِي الْحِجْرَةِ الْعَادِينَ مِنْ بَطْنِ وَجْرَةَ غَزَالٌ كَجِيلِ الْمُقْلَتَيْنِ رَبِيبٌ ^(١)
والمفعول كما ذكرت من قولك : « رأيت أسدًا » ، والمجرور نحو قولك :
« لا عَارَ إِنْ قَرَّ مِنْ أَسَدٍ يَزَارُ » ، والمضاف إليه كقوله : [من الكامل]
يَا آبِنَ الْكَوَاكِبِ مِنْ أُمَّةٍ هَاشِمٍ وَالرُّجَّحِ الْأَحْسَابِ وَالْأَحْلَامِ ^(٢)

(١) هو لابن الدمينية في سمط اللآل لأبي عبيد البكري : ٤٥٨ ، وفي الأملال ١ : ١٨٧ لأعرابي ، وفي شرح الحماسة ٣ : ١٥٧ غير معزو ، وهو في ديوان ابن الدمينية في القسم الرابع « صلة الديوان الزيادات » : ٢٠٠ (تحقيق أحمد راتب النفاخ) وبعد البيت :

وَلَا تُحْسِبْنِي أَنْ الْغَرِيبَ الَّذِي نَأَى وَلَكِنْ مَنْ تَنَأَيْنَ عَنْهُ غَرِيبٌ

و « بطن وجرّة » ، اسم مكان تكثر فيه الغزلان . و « ريبٌ » مُرْبِي .

(٢) هو لأبي تمام في ديوانه .

١٣٨

٢٠٣ - وإذا جاوزت هذه الأحوال ، كان أسم المشبه مذكورًا وكان /
 مبتدأ ، واسم المشبه به واقعًا في موضع الخبر ، كقولك : « زيد أسد » ، أو على
 هذا الحد ، وهل يستحق الاسم في هذه الحالة أن يوصف بالاستعارة أم لا ؟ فيه
 شبهة وكلامٌ سيأتيك إن شاء الله تعالى .^(١)

ليس كل مشبه به
 يجوز تسليط
 الاستعارة عليه

٢٠٤ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فينبغي أن تعلم أنه ليس كل
 شيء يجيء مشبهًا به بكافٍ أو بإضافة « مثل » إليه ، يجوز أن تسلط عليه
 الاستعارة ، وتنفذ حكمها فيه ، حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبه على حدّ
 قولك : « أبيت نورًا » تريد علمًا ، و « سللت سيفًا صارمًا » ، تريد رأيًا نافذًا
 = وإنما يجوز ذلك إذا كان الشبه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل
 متناوله ، ويكون في الحال دليل عليه ، وفي العرف شاهد له ، حتى يمكن
 المخاطب إذا أطلقت له الاسم أن يعرف العرض ويعلم ما أردت .

فكل شيء كان من الضرب الأول الذي ذكرت أنك تكتفي فيه بإطلاق
 الاسم داخلًا عليه حرف التشبيه نحو قولهم : « هو كالأسد » ، فإنك إذا أدخلت
 عليه حكم الاستعارة وجدت في دليل الحال ، وفي العرف ما يُبين غرضك ، إذ
 يُعلم إذا قلت : « رأيت أسدًا » ، وأنت تريد الممدوح ، أنك قصدت وصفه
 بالشجاعة = وإذا قلت : « طلعت شمس » ، وأنت تريد امرأة ، عُلم أنك تريد
 وصفها بالحسن ، وإن أردت الممدوح عُلم أنك تقصد وصفه بالنباهة والشرف .

فأما إذا كان من الضرب الثاني الذي لا سبيل إلى معرفة المقصود من
 الشبه فيه إلا بعد ذكر الجمل التي يعقد بها التمثيل ، فإن الاستعارة لا تدخله ،

(١) انظر ما سيأتي رقم : ٢٧١ .

لأن وجه الشبه إذا كان غامضاً لم يُجز أن تقتصر الاسم وتُغصب / عليه موضعه ،
وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهدٌ يُنبئ عن الشبه .

٢٠٥ - فلو حاولت في قوله :

فإنك كالليل الذي هو مُدركي .^(١)

من مثال ذلك
بيت النابغة

= أن تُعامل الليل معاملة الأسد في قولك : « رأيت أسداً » ، أعنى أن
تُسقط ذكر الممدوح من البين ، لم تجد له مذهباً في الكلام ، ولا صادفت طريقةً
تُوصلك إليه ، لأنك لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تحذف الصفة وتقتصر على
ذكر الليل مجرداً فتقول : « إن فررتُ أظلني الليل » ، وهذا محال ، لأنه ليس في
الليل دليل على النكته التي قصدها من أنه لا يفوته وإن أبعده في الهرب ، وصار
إلى أقصى الأرض ، لسعة ملكه وطول يده ، وأن له في جميع الآفاق عاملاً
وصاحب جيش ومطيعاً لأوامره يرُدُّ الهارب عليه ويستوقه إليه = وغاية ما يتأتى في
ذلك أن يريد أنه إن هرب عنه أظلمت عليه الدنيا ، وتحير ولم يهتد ، فصار كمن
يحصّل في ظلمة الليل . وهذا شيء خارج عن العَرَض ، وكلامنا على أن تستعير
الاسم ليؤدى به التشبيه الذي قصد في البيت = ولم أريد أنه لا تُمكن استعارته
على معنى ما ، ولا يصلح في غرض من الأغراض .

وإن لم تحذف الصفة ، وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدى إلى تعسّف ،
إذ لو قلت : « إن فررتُ منك وجدتُ ليلاً يُدركني ، وإن ظننتُ أن المنتأى واسعٌ
والمهرب بعيدٌ » = قلتُ ما لا تقبله الطباع ، وسلكت طريقةً مجهولةً ، لأن العرف
لم يَجْرِ بأن يُجعل الممدوح ليلاً هكذا .

٢٠٦ - فأما قوهم: إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سُخْطه ،
فإنه لا يُفسح في أن يجرى أسم الليل على الممدوح جَرَى / الأسد والشمس
ونحوهما ، وإنما تصلح استعارة الليل لمن يُقصد وصفه بالسَّواد والظلمة ، كما قال
ابن طباطبا : [من الطويل]

« بَعَثْتُ مَعِيَ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلَمًا »^(١)

يعنى زنجياً قد أنفذه المخاطبُ معه حين انصرف عنه إلى منزله . هذا ،
وربما - بل كلما - وجدت ما إن رُمّت فيه طريقة الاستعارة ، لم تجد فيه هذا
القدر من التمثل والتكلف أيضاً ، وهو كقول النبي ﷺ : « الناس كإبل مئة
لا تجد فيها راحلة » ،^(٢) قل الآن من أىّ جهة تصل إلى الاستعارة ههنا ، وبأى
ذريعة تنذرع إليها ؟ هل تقدر أن تقول : « رأيت إبلاً مئة لا تجد فيها راحلة » في
معنى : « رأيت ناساً » أو « الإبل المئة التي لا تجد فيها راحلة » ، تريد الناس ، كما
قلت : « رأيت أسداً » على معنى « رجلاً كالأسد » أو « الأسد » ، على معنى :
« الذى هو كالأسد ؟ » وكذا قول النبي ﷺ : « مثل المؤمن كمثل النخلة
= أو مثل الخامة » ،^(٣) لا تستطيع أن تتعاطى الاستعارة في شيء منه فتقول :

(١) ليس لابن طباطبا ديوان ولا شعرٌ مجموع ، ولم أعرف تمام البيت .

(٢) سلف تخرج الحديث في رقم : ١٠٦ .

(٣) حديث « مثل المؤمن كمثل النخلة » بالخاء المعجمة . تمامه : « ما أخذت منها من شيء
نفعلك » ، ذكره في فتح التقدير ، عن الطبراني عن ابن عمر : وأشار إلى أنه حسن .
وحديث « إن مثل المؤمن كمثل النخلة ، أكلت طيباً ، ووضعت طيباً ، ووقعت فلم تُكسر
ولم تُفسد » ، بالخاء المهملة ، رواه أحمد في المسند ، عن عبد الله بن عمرو ، برقم : ٦٨٧٢ ، (طبعة أخى
أحمد محمد شاكر رحمه الله) ، وهو حديث طويل ، وقال : « إسناده صحيح » .

وأما حديث الخامة ، فهو : « مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع ، من حيث أتتها الريح
كفأتها ، فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء » ، رواه البخارى في كتاب المرضى في أوله ، عن أبى هريرة ، ثم رواه
في كتاب التوحيد ، في « باب في المشيئة والإرادة » .

« رأيت نخلة » أو « خامئة » على معنى « رأيت مؤمناً » . إنَّ من رام مثل هذا كان كما قال صاحب الكتاب : « مُلغِزًا تاركًا لكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدتهم » ، ^(١) وقد قَدِّمْتُ طرفًا من هذا الفصل فيما مضى ، ^(٢) ولكننى أعدته ههنا لاتصاله بما أريد ذكره .

فقد ظهر أنه ليس كل شيء يجيء فيه التشبيه الصريح بذكر الكاف ونحوها ، يستقيم نُقلُ الكلام فيه إلى طريقة الاستعارة ، وإسقاطِ ذكر المشبَّه جملةً ، والاقتصار على المشبَّه به .

التشبيه الصريح
يكون المشبَّه به
معرفة لا نكرة

٢٠٧ - وبقي أن نتعرّف الحكم في الحالة الأخرى ، وهى التى يكون كل واحدٍ / من المشبَّه والمشبَّه به مذكورًا فيه ، نحو : « زيدٌ أسدٌ » و « وجدته أسدًا » ، هل تُساوِقُ صريحَ التشبيه حتى يجوز فى كل شيئين قَصِدَ تشبيهه أحدهما بالآخر أن تحذف الكاف ونحوها من الثانى ، وتجعله خبرًا عن الأول أو بمنزلة الخبر ؟ والقول فى ذلك أن التشبيه إذا كان صريحًا بالكاف و « مثل » ، كان الأعرَفُ الأشهر فى المشبَّه به أن يكون معرفةً ، كقولك : « هو كالأسد » و « هو كالشمس » و « هو كالبحر » و « كليث العرين » و « كالصبح »

١٤١

= ورواه مسلم فى كتاب صفات المنافقين ، « باب مثل المؤمن كالزرع » ، من حديث أنى هريرة ، ومن حديث كعب بن مالك .

ثم راجع فتح القدير ٥ : ٥١١ ، ٥١٢ .

وفى مطبوعة ريتر « النحلة » بالحاء المهملة ، وهى فى المخطوطة وفى مطبوعة رشيد رضا ،

بالحاء المعجمة .

(١) هو فى كتاب سيبويه ١ : ١٥٦ (بولاق) / ١ : ٣٠٨ (تحقيق عبد السلام هارون) فى :

« هذا بابٌ منه ، يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُجِلَ آخره على أوله » .

(٢) سلف فى رقم : ١٠٦ .

و « كالنجم » وما شاكل ذلك ، ولا يكاد يجيء نكرةً مجيئاً يُرتضى نحو : « هو كأسد » و « كبحر » و « كغيث » ، إلا أن يُخصَّص بصفة نحو « كبحر زاخر » ، فإذا جعلت الاسم المجرور بالكاف مُعرَّباً بالإعراب الذى يستحقه الخبر من الرفع أو النصب ، كان كلا الأمرين = التعريف والتكبير = فيه حسناً جميلاً ، تقول : « زيد الأسد » و « الشمس » و « البحر » و « زيد أسد » و « شمس » و « بلر » و « بحر » .

٢٠٨ - وإذ قد عرفت هذا ، فأرجع إلى نحو :

« فإنك كالليل الذى هو مدركى »^(١)

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تَحْذِفَ الْكَافَ وَتَجْعَلَ الْمَجْرُورَ كَانَ بِهِ ، خَبْرًا ، فَتَقُولُ : « فَإِنَّكَ اللَّيْلَ الَّذِي هُوَ مَدْرَكِي » ، أَوْ « أَنْتَ اللَّيْلَ الَّذِي هُوَ مَدْرَكِي » ، وَتَقُولُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مَثَلُ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ » =^(٢) « الْمُؤْمِنُ الْخَامَةُ مِنَ الزَّرْعِ » ، وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « النَّاسُ كِأَيْلِ مِئَةٍ » :^(٣) « النَّاسُ إِبِلُ مِئَةٍ » ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ عَلَى أَنَّكَ قَدَّرْتَ مِضَافًا مَحذُوفًا عَلَى حَدِّ : (وَاسْتَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) ، [سورة يوسف : ٨٢] .

تجعل الأصل : « فإنك مثل الليل » ثم تحذف « مثلاً » .

٢٠٩ - والنكتة في الفرق بين هذا الضرب الذى لا بُدَّ للمجرور بالكاف ونحوها من وصفه بجملة من الكلام أو نحوها ، وبين الضرب / الأول

حذف أداة التشبيه
وحدها
١٤٢

(١) سلف في رقم : ٢٣ .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٢٠٧ .

(٣) انظر ما سلف رقم : ٢٠٦ ، والتعليق عليه .

الذى هو نحو « زيد كالأسد » = أنك إذا حذفَت الكاف هناك فقلت : « زيد الأسد » ، فالقصد أن تبالغ في التشبيه فتجعل المذكور كأنه الأسد ، وتشير إلى مثل ما يحصلُ لك من المعنى إذا حذفت ذكر المشبه أصلاً فقلت : « رأيت أسداً » أو « الأسد » ، فأما في نحو : « فإنك كالليل الذى هو مدركى » ، فلا يجوز أن تقصد جعل الممدوح الليل ، ولكنك تنوى أنك أردت أن تقول : « فإنك مثل الليل » ، ثم حذفت المضاف من اللفظ ، وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف . وأما هناك ، فإنه = وإن كان يقال أيضاً إن الأصل « زيد مثل أسد » ثم تحذف = فليس الحذف فيه على هذا الحد ، بل على أنه جعل كأن لم يكن لقصد المبالغة . ألا تراهم يقولون : « جعله الأسد » ؟ وبعيد أن تقول : « جعله الليل » ، لأن القصد لم يقع إلى وصف في الليل كالظلمة ونحوها ، وإنما قصد الحكم الذى له ، من تعميمه الآفاق ، وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكان لا يدركه الليل فيه .

٢١٠ - وإن أردت أن تزداد علماً بأن الأمر كذلك = أعنى أن ههنا ما يصلح فيه التشبيه الظاهر ولا تصلح فيه المبالغة والاستعارة

إلى ما تجد الاسم الذى افتتح به المثل فيه غير محتمل لضرب من التشبيه إذا أفرد وقطع عن الكلام بعده ، كقوله تعالى : (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ) [سورة يونس : ٣٤] ، لو قلت : « إنما الحياة الدنيا ماء أنزلناه من السماء » أو « الماء ينزل من السماء فتحضر منه الأرض » ، لم يكن للكلام وجه غير أن تقدر حذف مثل نحو : « إنما الحياة الدنيا مثل ماء ينزل من السماء

ما يصلح فيه التشبيه
الظاهر ولا تصلح فيه
المبالغة والاستعارة

١٤٣ فيكون كيت وكيت»، (١) إذ لا / يُتصوَّر بين الحياة الدنيا والماء شبهة يصحُّ قصده وقد أُفرد، كما قد يُتخيَّل في البيت أنه قصد تشبيه الممدوح بالليل في السُّخط .

وهذا موضعٌ في الجملة مُشكِّلٌ ، ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل ، ولكن لا سبيل إلى جحد أنك تجد الاسم في الكثير وقد وُضِع موضعاً في التشبيه بالكاف ، لو حاولت أن تُخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة ، وجعل هذا ذاك ، لم يَنقُدْ لك ، كالنكرة التي هي « ماء » في الآية وفي الآي الأخر نحو قوله تعالى : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) [سورة البقرة : ١٩] ، ولو قلت : « هم صيَّبٌ » ، ولا تُضمَر « مثلاً » ألبتة ، على حدّ « هو أسد » لم يجز ، لأنه لا معنى لجعلهم صيَّباً في هذا الموضع ، وإن كان لا يمتنع أن يقع « صيَّبٌ » = في موضع آخر ليس من هذا الغرض في شيء = استعارةً ومبالغةً ، كقولك : « فاض صيَّبٌ منه » ، تريد جوده ، و « هو صيَّبٌ يفيض » ، تريد مندفق في الجود . فلسنا نقول إن ههنا اسم جنس وأسمًا صفةً لا يصلح للاستعارة في حال من الأحوال . وهذا شعب من القول يحتاج إلى كلام أكثر من هذا ويدخل فيه مسائل ، ولكن استقصاءه يقطع عن الغرض .

٢١١ - فإن قلت : فلا بد من أصلٍ يُرجع إليه في الفرق بين ما يحسن ما يصلح أن يصرف إلى الاستعارة وما لا يصلح أن يُصرف وجهه إلى الاستعارة والمبالغة ، وما لا يحسن ذلك فيه ، ولا يُجيبك المعنى إليه ، بل يصدُّ بوجهه عنك متى أردته عليه .

= فالجواب : إنه لا يمكن أن يقال فيه قول قاطع . ولكن ههنا نكتة يجب
الاعتماد عليها والنظر إليها ، وهي أن الشبّه إذا كان وصفاً معروفاً في الشيء قد
جرى العُرف بأن يُشبّه من أجله / به ، وتُعرف كونه أصلاً فيه يقاسُ عليه =
كالنور والحسن في الشمس ، أو الأشتهار والظهور ، وأنها لا تُخفى فيها أيضاً =
وكالطيب في المسك ، والحلاوة في العسل ، والمرارة في الصاب ، والشجاعة في
الأسد ، والفيض في البحر والغيث ، والمضاء والقَطْع والحِدَّة في السيف ،
والنفاذ في السنان ، وسرعة المرور في السهم ، وسرعة الحركة في شعلة النار ، وما
شاكل ذلك من الأوصاف التي لكل وصف منها جنسٌ هو أصل فيه ، ومُقَدِّمٌ
في معانيه = فاستعارة الاسم للشيء على معنى ذلك الشبّه تحيىء سهلةً مُنقّادةً ،
وتقع مألوفةً معتادة . وذلك أنّ هذه الأوصاف من هذه الأسماء قد تعرف كونها
أصولاً فيها ، وأنها أخصُّ ما توجد فيه بها ، فكل أحد يعلم أن أخصَّ المنيرات
بالنور الشمسُ ، فإذا أُطلقت ودلّت الحال على التشبيه ، لم يخف المراد . ولو أنك
أردت من الشمس الاستدارة ، لم يَجْزُ أن تدلّ عليه بالاستعارة ، ولكن إن أردتها
من الفلك جاز ، فإن قصدتها من الكرة كان أئين ، لأن الاستدارة من الكرة
أشهر وصيغ فيها . ومتى صلحت الاستعارة في شيء ، فالمبالغة فيه أصلح ،
وطريقها أوضح ، ولسان الحال فيها أفصح ، أعنى أنك إذا قلت :

• يا ابن الكواكب من أئمة هاشم .^(١)

• وَ : يا ابن الليوث العُرّ .^(٢)

= فأجريت الاسم على المشبّه إجراءه على أصله الذي وُضع له وادّعيته

(١) سلف في رقم : ٢٠٢ .

(٢) لم أقف عليه ، وإن كان يجيك في صدرى أنى قرأته .

له ، كان قولك : « هم الكواكب » و « هم الليوث » أو « هم كواكب وليوث » ،
أخرى أن تقوله ، وأخف مؤونةً على السامع في وقوع العلم له به .

الاستعارة والمبالغة

وتفسيرهما

١٤٥

٢١٢ - وأعلم أن المعنى في المبالغة وتفسيرنا / لها بقولنا : « جعل هذا
ذاك » ، و « جعله الأسد » و « ادعى أنه الأسد حقيقة » ، أن المشبه الشيء
بالشيء من شأنه أن ينظر إلى الوصف الذي به يجمع بين الشيعين ، وينفى عن
نفسه الفكر فيما سواه جملةً ، فإذا شبه بالأسد ، ألقى صورة الشجاعة بين
عينيه ، وألقى ما عداها فلم ينظر إليه . فإن هو قال : « زيد كالأسد » ، كان قد
أثبت له حظاً ظاهراً في الشجاعة ، ولم يخرج عن الاقتصاد . وإذا قال : « هو
الأسد » ، تناهى في الدعوى ، إما قريباً من المحق لفرط بسالة الرجل ،
وإما متجاوزاً في القول ، فجعله بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد
ولا يعدم منها شيئاً . وإذا كان = بحكم التشبيه ، وبأنه مقصوده من ذكر الأسد =
في حكم من يعتقد أن الاسم لم يوضع على ذلك السبع إلا للشجاعة التي فيه ،
وأن ما عداها من صورته وسائر صفاته عيالٌ عليها وتبع لها في استحقاقه هذا
الاسم ، ثم أثبت لهذا الذي يشبهه به تلك الشجاعة بعينها حتى لا اختلاف
ولا تفاوت ، فقد جعله الأسد لا محالة ، لأن قولنا : « هو هو » على معنيين :
أحدهما : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطب بأحدهما دون الآخر ،
فإذا ذكر باسمه الآخر توهم أن معك شيئين ، فإذا قلت : « زيد هو أبو عبد الله » ،
عرّفته أن هذا الذي تذكر الآن بزيد هو الذي عرفه بأبي عبد الله .

والثاني : أن يراد تحقيق التشابه بين الشيعين ، وتكميله لهما ، ونفى
الاختلاف والتفاوت عنهما ، فيقال : « هو هو » ، أى : لا يمكن الفرق بينهما ،

لأن الفرق يقع إذا آخِضَ أحدهما بصفةٍ لا تكون في الآخر . وهذا المعنى الثاني فرغ / على الأول ، وذلك أن المتشابهين التشابه التام ، لما كان يُحسبُ أحدهما الآخر ، ويتوهم الرأى لهما في حالين أنه رأى شيئاً واحداً ، صاروا إذا حققوا التشابه بين الشيعين يقولون : « هو هو » . والمشبه إذا وقف وهمه كما عرفتُك على الشجاعة دون سائر الأمور ، ثم لم يُثبت بين شجاعة صاحبه وشجاعة الأسد فرقا ، فقد صار إلى معنى قولنا : « هو هو » بلا شبهة .

١٤٦

٢١٣ - وإذا تقررت هذه الجملة فقوله :

فإنك كالليل الذى هو مدركى

بيت النابعة وغيره
في باب الاستعارة
والمبالغة

= إن حاولت فيه طريقة المبالغة فقلت : « فإنك الليل الذى هو مدركى » ، لزمك لا محالة أن تعتمد على صفة من أجلها تجعله الليل ، كالشجاعة التى من أجلها جعلت الرجل الأسد .

فإن قلت : تلك الصفة الظلمة ، وإنه قصد شدة سخطه ، وراعى حال المسخوط عليه ، وتوهم أن الدنيا تُظلم في عينيه حسب الحال في المستوحش الشديد الوحشة ، كما قال :

أعيدوا صباحى فهو عند الكواعب (١)

= قيل لك : هذا التقدير ، إن استجزناه وعملنا عليه ، فإننا نحتمله ، والكلام على ظاهره ، وحرف التشبيه مذكور داخل على الليل كما تراه في البيت .

(١) هو للمتنبي في ديوانه ، مطلع قصيدة ، وتمامه :

وردوا رقادى فهو لحظ الحباب

فأما وأنت تريد المبالغة ، فلا يجيء لك ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يُواجه بها المدوحون ، ولا تُستعار الأسماء الدالة عليها لهم إلا بعد أن يُتدارك وتُقرن إليها أصدادها من الأوصاف المحبوبة ، كقوله : [من البسيط]

« أنت الصَّابُّ والعَسَلُ »^(١)

ولا تقول وأنت مداح : « أنت الصَّابُّ » وتسكت ، وحتى إن الحاذق لا يرضى بهذا الاحتراز وحده حتى يزيد ويحتال في دفع ما يَعشى النفس من الكراهة بإطلاق الصفة التي / ليست من الصفات المحبوبة ، فيصل بالكلام ما يُخرَج به إلى نوع من المدح ، كقول المتنبي : [من الخفيف]

حَسَنٌ ، في وُجوه أعدائه أَقْدَحٌ سِيحٌ من ضَيْفِهِ ، رَأَتْهُ السَّوَامُ^(٢)

بدأ فجعله حسناً على الإطلاق ، ثم أراد أن يجعله قبيحاً في عيون أعدائه ، على العادة في مدح الرجل بأن عدوه يكرهه ، فلم يُقنعه ما سبق من تمهيده وتقدم من احترازه في تلافى ما يجنيه إطلاق صفة القبح ، حتى وصل به هذه الزيادة من المدح ، وهي كراهة سواميه لرؤية أضيافه ، وحتى حصل ذكر القبح مغموراً بين حسنين ، فصار كما يقول المنجمون : « يقع النحس مضغوطاً بين سعدين ، فيبطل فعله وينمحق أثره » .

خطأ أى تمام وعدم
مبالاته بتحسين
ظاهر اللفظ

وقد عرفت ما جناه التهاون بهذا النحو من الاحتراز على أى تمام ، حتى صار ما يُنعى عليه منه أبلغ شيء في بسط لسان القادح فيه والمُنكر لفضله ، وأحضر حُجَّةً للمتعبِّب عليه . وذلك أنه لم يُبال في كثير من مخاطبات

(١) لا أدري أهو شعر أم نثر .

(٢) مضى في رقم : ١١٨ .

المملوح بتحسين ظاهر اللفظ ، واقتصر على صميم التشبيه ، وأطلق اسم الجنس الخسيس كإطلاق الشريف التَّيبه ، كقوله : [من الخفيف]

وإذا ما أردتُ كنتَ رِشَاءً وإذا ما أردتُ كنتَ قَلِيبًا^(١)

فصنك وجه المملوح كما ترى بأنه رِشَاءٌ وقَلِيبٌ ، ولم يحتشم أن قال :

[من الكامل]

ما زال يهذى بالمكارم والعُلَى حتى ظننا أنه مَحْمُومٌ^(٢)

فجعله يهذى وجعل عليه الحُمَى ، وظن أنه إذا حصل له المبالغة في إثبات المكارم له ، وجعلها مستبدةً بأفكاره وخواطره ، حتى لا يصدر عنه غيرها ، فلا ضير أن يتلقاه بمثل هذا الخطاب الجافي ، والمدح المتناقض .

فكذلك أنت ، هذه قصتك ، وهذه قضيتك ، في اقتراحك / علينا أن

١٤٨

نسلك بالليل في البيت طريق المبالغة على تأويل السُّخْط .^(٣)

٢١٤ - فإن قلت : أفترى أن تأبى هذا التقدير في البيت أيضاً حتى

عودة إلى بيت النابغة

يُقَصَّر التشبيه على ما تُفِيدُه الجملة الجارية في صلة « الذي ؟ » .

قلت : إن ذلك الوجه فيما أظنه ، فقد جاء في الخبر عن النبي ﷺ :

« ليدخلن هذا الدين ما دخل عليه الليل » ،^(٤) فكما تجرَّد المعنى ههنا للحكم

(١) هو في ديوانه . و « الرشاء » جبل الدلو ، جعله واسطة لنيل المعروف . و « القليب » ،

البئر ، يعترف منه المعروف .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) يعني بيت النابغة :

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي .

(٤) لم أعرف هذا الخبر .

الذى هو الليل من الوصول إلى كل مكان ، ولم يكن لاعتبار ما اعتبروه من شبه ظلمته وجه ، كذلك يجوز أن يتجرد في البيت له ، ويكون ما ادّعوه من الإشارة بظلمة الليل إلى إدراكه له سائخاً ، ضرباً من التعمق والتطلب لما لعل الشاعر لم يقصده . وأحسن ما يمكن أن ينتصر به لهذا التقدير أن يقال : إن النهار بمنزلة الليل في وصوله إلى كل مكان ، فما من موضع من الأرض إلا ويدركه كل واحد منهما ، فكما أن الكائن في النهار لا يمكنه أن يصير إلى مكان لا يكون به ليل ، كذلك الكائن في الليل لا يجد موضعاً لا يلحقه فيه نهار ، فاخصاصه الليل دليل على أنه قد روى في نفسه ، فلما علم أن حالة إدراكه وقد هرب منه حالة سخط ، رأى التمثيل بالليل أولى ، ويُمكن أن يزداد في نصرته بقوله : [من الرمل]

نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل بلد (١)

وذاك أنه قصد ههنا نفس ما قصده النابغة في تعميم الأقطار ، والوصول إلى كل مكان ، إلا أن النعمة لما كانت تسر وتونس ، أخذ المثل لها من الشمس . ولو أنه ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقاصى البلاد ، وانتشارها في العباد ، بالليل ووصوله إلى كل بلد ، وبلوغه / كل أحد ، لكان قد أخطأ خطأ فاحشاً ، إلا أن هذا وإن كان يجيء مستويًا في الموازنة ، ففرق بين ما يكره من الشبه وما يحب ، لأن الصفة المحبوبة إذا اتصلت بالعرض من التشبيه ، نالت من العناية بها والمحافظة عليها قريباً مما يناله العرض نفسه . وأما ما ليس بمحبوب ، فيحسُن أن يُعرض عنها صفحاً ، ويدع الفكر فيها .

(١) هو في زيادات ديوان العباس بن الأحنف ، وهو في الوساطة : ٢٠١ منسوباً إليه ، وفي المخطوطة ومطبوعة ريت : « ثبت الإشراق » وفي مطبوعة رشيد رضا والوساطة ما أثبت .

وأما تركه أن يمثّل بالنهار ، وإن كان بمنزلة الليل فيما أراده ، فيمكن أن يُجاب عنه بأنّ هذا الخطاب من النابغة كان بالنهار لا محالة ، وإذا كان يكلمه وهو في النهار ، بعد أن يضرب المثل بإدراك النهار له ، وكان الظاهر أن يمثّل بإدراك الليل الذي إقباله منتظر ، وطريانه على النهار متوقع ، ^(١) فكأنه قال وهو في صدر النهار أو آخره : « لو سرّث عنك لم أجد مكاناً يقيني الطلب منك ، ولكن إدراكك لي وإن بعدت واجباً ، كإدراك هذا الليل المقبل في عقب نهارى هذا إيأى ، ووصوله إلى أى موضع بلغت من الأرض » .

٢١٥ - وههنا شيء آخر : وهو أنّ تشبيه « النعمة » في البيت بالشمس ، ^(٢) وإن كان من حيث الغرض الخاص ، وهو الدلالة على العموم ، فكان الشبه الآخر من كونها مؤنسة للقلوب ، وملبسة العالم البهجة والبهاء كما تفعل الشمس ، حاصلًا على سبيل العرض ، وبضرب من التطفل . فإن تجريد التشبيه لهذا الوجه الذي هو الآن تابع ، وجعله أصلاً ومقصوداً على الانفراد ، مألوف معروف كقولنا : « نعمتك شمس طالعة » ، وليس كذلك الحكم في « الليل » ، لأن تجريده لوصف الممدوح بالسُّخْط مُستكبر ، حتى لو قلت : « أنت في حال السخط ليل وفي الرضى نهار » ، فكافحت هكذا تجعله ليلاً لسخطه ، ^(٣) / لم يحسن ، وإنما الواجب أن تقول : « النهار ليل على من تغضب عليه ، والليل نهار على من ترضى عنه ، وزمانُ عدوك ليل كله ، وأوقات وليك نهار

(١) قوله : « وطريانه » يعني طرّوه ، فهو المصدر الثابت في المعاجم « طراً عليهم طرّوا » و « طرا عليهم طرّوا » ، وأصله الهمز ، أتى من مكان بعيد ، أو أتى فجأة .

(٢) انظر بيت العباس بن الأحنف في رقم : ٢١٤ .

(٣) قوله : « فكافحت » كأنه يعنى عملت وتكلفت . وفي مطبوعة رشيد رضا : « فطفقتا » وهى أيضاً تحتاج إلى تأويل كالذى سلف .

كلها» ، كما قال : [من الكامل]

أَيَّامَنَا مَصْقُولَةٌ أَطْرَافُهَا بِكَ ، وَاللَّيَالِي كُلُّهَا أَسْحَارُ^(١)

وقد يقول الرجل لمحبيه : « أنت ليلي ونهاري » ، أى : بك تُضىء على الدنيا وتُظلم ، فإذا رضيت فدهرى نهاراً ، وإذا غضبت فليلٌ = كما تقول : « أنت ذائى ودوائى ، وبُرئى وسقامى » ، ولا تكاد تجد أحداً يقول : « أنت ليل » ، على معنى أن سخطك تُظلم به الدنيا ، لأن هذه العبارة بالذم ، وبالوصف بالظلمة وسواد الجلد ، وتَجْهَمُ الوجه ، أخص ، وبأن يُراد بها أخلق ، وهذا المعنى منها إلى القلب أسبق ، فأعرفه .

(١) هو لأبي تمام في ديوانه .

فصل

الفرق بين التمثيل
والاستعارة

٢١٦ - أعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام الموقَّع الذي يقتضى كونه مستعاراً، ثم لا يكون مستعاراً. وذلك لأن التشبيه المقصود منوطٌ به مع غيره، وليس له شبهةٌ ينفردُ به، على ما قدِّمتُ لك من أن الشبه يجرى مُنتزِعاً من مجموع جملة من الكلام، فمن ذلك قول داود بن عليّ حين خطب فقال:

« شُكْرًا شُكْرًا، إِنَّا وَاللَّهِ مَا خَرَجْنَا لِنُحْفِرَ فِيكُمْ نَهْرًا، وَلَا لِنَبْنِيَّ فِيكُمْ قَصْرًا، أَظَنَّ عَدُوُّ اللَّهِ أَنْ لَنْ يُظْفَرُ بِهِ، أُرْجِي لَهُ فِي زِمَامِهِ، حَتَّى عَثَرَ فِي فَضْلِ خِطَامِهِ، فَالآنَ عَادَ الْأَمْرُ فِي نِصَابِهِ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَطْلَعِهَا، وَالآنَ قَدْ أَخَذَ الْقَوْسَ بَارِيهَا، وَعَادَ التَّنْبُلُ إِلَى النَّزْعَةِ، وَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَسْتَقَرِّهِ فِي أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، أَهْلِ بَيْتِ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ »^(١).

فقوله: « الآن أخذ القوسَ باريها »، وإن كان / القوس تقع كنايةً عن الخلافة، والبارى عن المستحق لها، فإنه لا يجوز أن يقال إن القوس مستعارٌ للخلافة على حدِّ استعارة النور والشمس، لأجل أنه لا يتصوَّر أن يخرج للخلافة شبهةٌ من القوس على الانفراد، وأن يقال: « هي قوس »، كما يقال: « هي نور » و « شمس »، وإنما الشبهة مؤلِّفٌ لحال الخلافة مع القائم بها، من حال القوس مع الذى بَرَّأها، وهو أن البارى للقوس أعرفٌ بخيرها وشرِّها، وأهدى إلى توتيرها وتصريفها، إذ كان العامل لها = فكذلك الكائنُ على الأوصاف المعبَّرة في الإمامة والجامع لها، يكون أهدى إلى توفية الخلافة حقَّها،

١٥١

(١) خطبة داود بن عليّ في تاريخ الطبرى بغير هذا اللفظ ٩: ١٢٦، ومثل ذلك في شرح نهج

وأَعْرَفَ بما يحفظ مَصَارِفَهَا عن الحَلَلِ ، وأن يراعَى في سياسة الخلق بالأمر والتَّهْيِي التي هي المقصودُ منها ترتيبًا ووزنًا تقع به الأفعالُ مواقعها من الصواب ، كما أنَّ العارف بالقوس يراعَى في تسوية جوانبها ، وإقامة وترها ، وكيفية نزعها ووضع السهم الموضع الخاصَّ منها ، ما يوجب في سهامه أن تصيب الأغراض ، وتقرطس في الأهداف ، وتقع في المقاتل ، وتُصيب شاكلة الرَّمِي .^(١)

٢١٧ - وهكذا قول القائل وقد سمع كلامًا حسنًا من رجلٍ دميم :
 « عَسَلٌ طَيِّبٌ فِي ظَرْفِ سَوِيءٍ » ، ليس « عَسَلٌ » ههنا على حدِّه في قولك :
 « ألفاظه عسل » ، لأجل أنه لم يقصد إلى بيان حال اللَّفْظِ الحسن وتشبيهه بالعسل في هذا الكلام ، وإن كان ذلك أمرًا معتادًا ، وإنما قصد إلى بيان حال الكلام الحسن من المتكلم المَشْنُوءِ في منظره ، وقياس اجتماع فَضْلِ المخبر مع نَقْصِ المنظر ، بالشبه المؤلَّف من العَسَلِ وَالظَّرْفِ . ألا ترى أن الذي يقابل الرجل هو « ظَرْفٌ سَوِيءٌ » ؟ وظَرْفٌ سَوِيءٌ لا يصلح تشبيه الرجل به / على الانفراد ، لأن الدَّمَامَةَ لا تُعْطِيه صفة الظَّرْفِ من حيث هي دمامةٌ ، ما لم يتقدم شيءٌ يُشْبِهُ مَا فِي الظرف من الكلام الحسن أو الخُلُقِ الجميل ، أو سائر المعاني التي تُجْعَلُ الأشخاصُ أوعيةً لها .

١٥٢

٢١٨ - فمن حَقَّك أن تحافظ على هذا الأصل ، وهو أن الشَّبه إذا كان موجودًا في الشيء على الانفراد = من غير أن يكون نتيجةً بينه وبين شيء

(١) « قرطس الرامي » ، أصاب الهدف . و « الشاكلة » ، الخاصرة يكون فيها المقتل . و « الرمي »

هي الطريدة التي يرميها الصائد بسهمه .

آخر = فالاسم مستعار لما أخذ له الشبه منه ، كالنور للعلم ، والظلمة للجهل ، والشمس للوجه الجميل ، أو الرجل النبيه الجليل . وإذا لم تمكن نسبة الشبه إلى الشيء على الانفراد ، وكان مركباً من حاله مع غيره ، فليس الاسم بمستعار ، ولكن مجموع الكلام مثل .

٢١٩ - وأعلم أن هذه الأمور التي قصدتُ البحث عنها أموراً كأنها معروفة مجهولة ، وذلك أنها معروفة على الجملة ، لا ينكر قيامها في نفوس العارفين ذوق الكلام ، والمتمهمين في فصل جيده من رديئه = ومجهولة من حيث لم يتفق فيها أوضاع تجرى مجرى القوانين التي يرجع إليها ، فتستخرج منها العلة في حُسن ما استُحسن وقبح ما استُهجن ، حتى تُعلم علم اليقين غير الموهوم ، وتُضبط ضبط المزموم المخطوم . ولعل الملال إن عرض لك ، أو النشاط إن فتر عنك ، قلت : « ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة ؟ وإنما يكفي أن يقال : الاستعارة مثل كذا ، فتعدُّ كلمات ، وتُنشدُ أبيات ، وهكذا يكفي المؤونة في التشبيه والتمثيل يسير من القول » .

بيان آخر في الفرق بين التمثيل والاستعارة

= فإنك تعلم أن قائلاً لو قال : « الخير مثل قولنا : زيد منطلق » ، ورضى به وقنع ، ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حدًّا للخير ، إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام ، حتى يمكنه أن يعلم ههنا كلاماً / لفظه لفظ الخير ، وليس هو بخير ، ولكنه دعاءً كقولنا : « رحمة الله عليه » و « غفر الله له » = ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخير هل ينقسم أو لا ينقسم ، وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وأن ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف .

نعم ، ولم يُحِبَّ أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكد كونها خبراً ، وبعضها يُحدِث فيها معاني تُخْرِجُ بها عن الخَبَرِيَّةِ واحتمال الصدق والكذب .

وهكذا يقول إذا قيل له : « الاسم مثل زيد وعمرو » ، اكتفيتُ ولا أحتاج إلى وصِفِ أو حدٍّ يميِّزه من الفعل والحرف أو حدٍّ لهما ، إذا عرفتهما عرفتُ أن ما خالفهما هو الاسم ، على طريقة الكُتَّاب ، ويقول : « لا أحتاج إلى أن أعرف أن الاسم ينقسم فيكون متمكِّناً أو غير متمكِّن ، والمتمكن يكون منصرفاً وغير منصرف ، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف ، والأسباب التسعة التي يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرر سببٍ في الاسم = ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والنكرة ، وأن « النكرة » ما عمَّ شيئين فأكثر ، وما أريدُ به واحدٌ من جنس لا بعينه ، و « المعرفة » ما أريدُ به واحدٌ بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق = ولا إلى أن أعلم شيئاً من الانقسامات التي تجيء في الاسم = ^(١) كان قد أساء الاختيار ، وأسرف في دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم .

٢٢٠ - ولئن كان الذي نتكلّف شرحه لا يزيد على مؤدَى ثلاثة أسماء ، وهي « التمثيل » و « التشبيه » و « الاستعارة » ، فإن ذلك يستدعى جُملاً من القول يصعبُ استقصاؤها ، وشُعَباً من الكلام لا يستبين لأول النظر أنحاءها ، إذ قولنا : ^(٢) « شيء » ، يحتوى على ثلاثة أحرف ، ولكنك إذا مددت يداً إلى

(١) سياق الكلام من حيث قال قديماً : « فإنك تعلم أن قائلاً لو قال : الخبر مثل قولنا كان قد أساء الاختيار ... » .

(٢) من أول قوله : « فإن ذلك يستدعى » إلى قوله « أنحاءها » ، ساقط في المخطوطة ومطبوعة ريتز ، وهو ثابت في إحدى نسخه ، ومطبوعة رشيد رضا .

القِسْمَة / وأخذت في بيان ما تحويه هذه اللفظة ، احتجت إلى أن تقرأ أوراقاً لا تُحصَى ، وتتجشَّم من المَشَقَّة والنظير والتفكير ما ليس بالقليل النزر . و « الجزء الذي لا يتجزأ » ، يفوت العين ، ويدقُّ عن البصر ، والكلام عليه يملاً أجلاً عظيمة الحجم . فهذا مثلك إن أنكرت ما عُنيْتُ به من هذا التتبع ، ورأيتُه من البحث ، وآثرته من تجشُّم الفكرة وسومها أن تدخل في جوانب هذه المسائل وزواياها ، وتستثير كوامنها وخفاياها ، فإن كنت ممن يرضى لنفسه أن يكون هذا مثله ، وههنا محلُّه ، فعِبْ كيف شئت ، وقل ما هويت ، وثق بأن الزمان عونك على ما آبتغيت ، وشاهدك فيما ادَّعيت ، وأنتك واجدٌ من يصوب رأيك ويحسن مذهبك ، ويخاصم عنك ، ويُعادي المخالف لك .

فصل

في الأخذ والسرقة وما في ذلك من التعليل ، وضروب الحقيقة والتخيل
القسم العقلي^(١)

٢٢١ - أعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق ،
واقترى بمن تقدم سبق ، لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً ، أو في صيغة
تتعلق بالعبارة . ويجب أن نتكلم أولاً على المعاني ، وهي تنقسم أولاً قسمين :
عقلي وتخيلي ، وكل واحد منهما يتنوع .
فالذي هو « العقلي » على أنواع :

المعاني تنقسم إلى
عقل وتخيل ،
والأخذ والسرقة

أولها : عقلي صحيح مجراه في الشعر والكتابة والبيان والخطابة ، مجرى
الأدلة التي تستنبطها العقلاء ، والفوائد التي تُثيرها الحكماء ، ولذلك نجد الأكثر
من هذا الجنس مُنتزَعاً من أحاديث النبي ﷺ وكلام الصحابة رضي الله عنهم ،
ومنقولاً من آثار السلف الذين شأنهم الصدق ، وقصدُهم الحق = أو ترى له
أصلاً في / الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء ، فقله : [من الطويل]

١٥٥

وَمَا الْحَسْبُ الْمُرُوثُ لَا دَرَّ دَرُّهُ بِمُحْتَسَبٍ إِلَّا بَأَخَرٍ مُكْتَسَبٍ^(٢)

ونظائره ، كقله : [من الطويل]

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ آيَنَ سَيِّدِ عَامِرٍ وَفِي السَّرِّ مِنْهَا وَالصَّرِيحِ الْمَهْدَبِ^(٣)
لَمَّا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَن وِرَاثَةٍ أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمِّ وَلَا أَبِ

(١) زيادة من مطبوعة رشيد رضا ، ثم انظر ما سيأتي ص : ٣٣٨ .

(٢) هو لابن الرومي في ديوانه .

(٣) هو لعامر بن الطفيل في ديوانه .

= معنى صريح محض يشهد له العقل بالصحة ، ويُعطيه من نفسه أكرم النسبة ، وتتفق العقلاء على الأخذ به ، والحكم بموجبه ، في كل جيل وأمة ، ويوجد له أصل في كل لسان ولغة ، وأعلى مناسبه وأنورها ، وأجلها وأفخرها ، قول الله تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) [سورة الحجرات : ١٣] ، وقول النبي ﷺ : « من أبطأ به عمله لم يُسرِع به نسبه » ، ^(١) وقوله عليه السلام : « يا بني هاشم ، لا تحببني الناس بالأعمال وتحببوني بالأنساب » . ^(٢)

وذلك أنه لو كانت القضية على ظاهرٍ يُعْتَرُّ به الجاهل ، ويعتمده المنقوص ، لأدَّى ذلك إلى إبطال النسب أيضاً ، وإحالة التكثر به ، والرجوع إلى شرفه ، فإن الأول لو عَدِمَ الفضائل المكتسبة ، والمساعي الشريفة ، ولم يَبْنِ من أهل زمانه بأفعالٍ تُؤَثِّرُ ، ومناقب تُكُونُ وتُسَطَّرُ ، لما كان أولاً ، ولكان المعلم من أمره مَجْهَلاً ، ولما تُصَوِّرُ آفتخار الثاني بالانتماء إليه ، وتحويله في المفاضلة عليه ، ولكان لا يُتصَوَّرُ فَرْقٌ بين أن يقول : « هذا أبي ، ومنه نسبي » ، وبين أن يُنسَبَ إلى الطين ، الذي هو أصل الخلق أجمعين ، ولذلك قال ﷺ : « كلُّكم لآدم ، وآدم من التراب » ، ^(٣) وقال محمد بن الربيع الموصلي : [من البسيط]

(١) رواه أبو داود في كتاب العلم « باب الحث على طلب العلم » ، عن أبي هريرة ، ورواه الترمذي عنه أيضاً في أبواب القرآن عن رسول الله ﷺ « باب » وهو العاشر منها .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، ولكن مثله في الجامع الكبير للسيوطي : « يا بني عبد مناف ، يا بني عبد المطلب ، يا فاطمة بنت محمد ، يا صفية بنت عبد المطلب ... لا يأتيني الناس بالأعمال ، وتأتوني بالدينيا تحمّلونها ... » عن أبي هريرة ، رواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول .

(٣) رواه الترمذي في تفسير سورة الحجرات عن ابن عمر أنه خطب الناس يوم فتح مكة ، فمِن قوله : (... والناس بنو آدم ، وخلق الله آدم من تراب) . ورواه أبو داود في كتاب الأدب : « باب في التفاخر بالأنساب » عن أبي هريرة بلفظ : « أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب » ، ورواه ابن إسحق في سيرته ، في فتح مكة لما قام رسول الله ﷺ على باب الكعبة ، فكان فيما قال : « ... الناس من آدم ، وآدم من تراب » ، وهو خير مرسل ، السيرة ٤ : ٥٤ .

الناس في صورة التشبيه أكفاء أبوهم آدم والأم حواء^(١)
 / فإن يكن لهم في أصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء
 ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
 ووزن كل أمرى ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

١٥٦

فهذا كما ترى باب من المعاني التي تُجمَع فيها النظائر ، وتُذَكَّر الأبيات
 الدالة عليها ، فإنها تتلاقى وتتناظر ، وتتشابه وتتشاكل ، ومكانه من العقل ما ظهر
 لك واستبان ، ووضح وأستتار .

٢٢٢ - وكذلك قوله : [من الطويل]

• وكل أمرى يُولى الجميل محبب^(٢) .

صريح معنى ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب ، وإنما له ما يُلبسه من
 اللفظ ، ويكسوه من العبارة ، وكيفية التأدية من الاختصار وخلافه ، والكشف
 أو ضده ، وأصله قول النبي ﷺ : « جُبلت القلوبُ على حُبِّ من أحسن
 إليها » ،^(٣) بل قول الله عز وجل : (آذَقْ بِالنِّبِيِّ هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ
 وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) [سورة فصلت : ٣٤] .

٢٢٣ - وكذا قوله : [من الكامل]

لَا يَسْلَمُ الشَّرْفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُّ^(٤)

(١) هذا في الشعر الذى ينسب إلى علي بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٢) هو لأبى الطيب المتنى في ديوانه ، وتمامه :

• وكل مكانٍ ينبتُ العزَّ طيبٌ •

(٣) ذكره في فتح القدير ، ونسبه لخلية أبى نعيم ، وشعب الإيمان للبيهقى وابن عدى في الكامل ،

وهو حديث باطل .

(٤) هو للمتنى في ديوانه .

= معنى معقول لم يزل العقلاء يقضون بصحته ، ويرى العارفون بالسياسة الأخذ بسنته ، وبه جاءت أوامر الله سبحانه ، وعليه جرت الأحكام الشرعية والسُنن النبوية ، وبه استقام لأهل الدين دينهم ، وانتفى عنهم أذى من يفتنهم ويضيرهم . إذ كان موضوع الجبلة على أن لا تخلو الدنيا من الطغاة الماردين ، والثواة المعاندين ، الذين لا يعون الحكمة فتردعهم ، ولا يتصورون الرشد فيكفهم التصح ويمنعهم ، ولا يحسون بنقائص العمى والضلال ، وما في الجور والظلم من الضعة والخبال ، فيجدوا لذلك مسألم يجسئهم على الأمر ، / ويقف بهم عند الزجر ، بل كانوا كالبهائم والسباع ، لا يوجعهم إلا ما يحرق الأبخار من حد الحديد ، وسطو البأس الشديد ، فلو لم تطبع لأمثالهم السيوف ، ولم تطلق فيهم الختوف ، لما استقام دين ولا دنيا ، ولا نال أهل الشرف ما نالوه من الرتبة العليا ، فلا يطيب الشرب من منهل لم تنف عنه الأقاء ، ولا تقر الروح في بدن لم تدفع عنه الأدواء .

١٥٧

[من الطويل]

٢٢٤ - وكذلك قوله :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا^(١)
 ووضع الندى في موضع السيف بالعلی مضرب ، كوضع السيف في موضع الندى

القسم التخيل (١)

٢٢٥ - وأما القسم التخيل ، فهو الذى لا يمكن أن يقال إنه القسم التخيل من المعاني صدق ، وإن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي . وهو مفتن المذاهب ، كثير المسالك ، لا يكاد يُحصَر إلا تقريباً ، ولا يُحاط به تقسيماً وتبويباً . ثم إنه يجيء طبقات ، ويأتى على درجات ، فمنه ما يجيء مصنوعاً قد تُلطف فيه ، واستعين عليه بالرفق والحذق ، حتى أعطى شَبَّهاً من الحق ، وغشَّى رَوْنَقاً من الصدق ، باحتجاج مُمَحَّل ، وقياس تُصنَع فيه وتُعمَل ، ومثاله قول أبى تمام : [من الكامل]
لا تُنكرى عَظَل الكَرِيم من الغنى فالسَّيْلُ حَرْبٌ للمكانِ العالى (٢)

فهذا قد خيَّل إلى السامع أن الكريم إذا كان موصوفاً بالعلو ، والرِّفعة في قدره ، وكان الغنى كالغيث في حاجة الخلق إليه وعِظَم نفعه ، وجب بالقياس أن يزلَّ عن الكريم ، زَلِيل السَّيْل عن الطُّود العظيم . ومعلوم أنه قياسُ تخييل وإيهام ، لا تحصيل وإحكام ، فالعلة في أن السيل لا يستقرَّ على الأمكنة العالية ، أن الماء سيال لا يثبت / إلا إذا حصل في موضع له جوانب تُدفعه عن الانصباب ، وتمنعه عن الانسياب ، وليس في الكريم والمال ، شىء من هذه الخلال .

١٥٨

٢٢٦ - وأقوى من هذا في أن يُظنَّ حقاً وصدقاً ، وهو على التخيل قوله : [من البسيط]

الشيْبُ كُرَّةٌ ، وكُرَّةٌ أن يفارقنى أُعجِبُ بشيءٍ على البَعْضاءِ مَوْدودِ (٣)

(١) هذه زيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها ، وانظر ما سلف أول رقم : ٢٢١ .

(٢) هو لأبى تمام في ديوانه .

(٣) هو في ديوان ابن المعتز ، باب الزهد والشيب ، وينسب أيضاً لمسلم بن الوليد في ذيل ديوانه ، ومراجعته هناك ، ونسبته لمسلم أكثر .

= هو من حيث الظاهر صدق وحقيقة ، لأن الإنسان لا يُعجبه أن يُلرَكه الشيب ، فإذا هو أدركه كره أن يفارقه ، فتراه لذلك يُنكره ويتكرَّهه على إرادته أن يدومَ له ، إلا أنك إذا رجعت إلى التحقيق ، كانت الكراهة والبغضاء لاحقةً للشيب على الحقيقة ، فأما كونه مرادًا ومودودًا ، فمتخيَّل فيه ، وليس بالحقِّ والصدق ، بل المودود الحياة والبقاء ، إلا أنه لما كانت العادة جاريةً بأنَّ في زوال رؤية الإنسان للشيب ، زواله عن الدنيا وخروجه منها ، وكان العيش فيها محببًا إلى النفوس ، صارت محبته لما لا يَبْقَى له حتى يبقى الشيب ، كأنها محبةٌ للشيب .

٢٢٧ - ومن ذلك صَنِيعهم إذا أرادوا تفضيلَ شيءٍ أو نَقْصَه ، ومدحه أو ذمَّه ، فتعلَّقوا ببعض ما يشارِكُه في أوصافٍ ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة ، وظواهرِ أمورٍ لا تُصَحِّح ما قصدوه من التهجين والتزيين على الحقيقة ، كما تراه في باب الشيب والشباب ، كقول البحتری : [من الخفيف]
وَيَبَاضُ الْبَازِيُّ أَصْدَقُ حُسْنًا إِنْ تَأَمَّلْتِ مِنْ سَوَادِ الْغُرَابِ (١)

وليس إذا كان البياضُ في البازي آتقُ في العين وأخلق بالحسن من السواد في الغراب ، وجب لذلك أن لا يُدَمَّ الشيبُ ولا تَنفِرَ منه طباع ذوى الألباب ، لأنه ليس الذنب كلُّه لتحوُّل / الصبغ وتبدُّل اللون ، ولا أتت الغواني ما أتت من الصدِّ والإعراض لمجرَّد البياض ، فإنَّهن يرينه في قباطي مصر فيأنسن ، (٢) وفي أنوار الرُّوض وأوراق النرجس الغضَّ فلا يعيسن ، فما أنكرن ايضاض شَعْر الفتى

١٥٩

(١) هو في ديوانه ، وقبله :

عَيَّرْتَنِي الْمَشِيبَ وَهِيَ بَدَتْهُ فِي عَذَارَى بِالصَّدِّ وَالْاجْتِنَابِ

لَا تَرِيهِ عَارًا ، فَمَا هُوَ بِالشِّيبِ ، وَلَكِنَّهُ جَلَاءُ الشَّبَابِ

(٢) « القباطي » ، ثياب كانت تُصنع بمصر ، هي إلى الرقة والدقة والبياض .

لنفس اللون وذاته ، بل لذهاب بهجاته ، وإدباره في حياته . وإنك لترى الصُفرة الخالصة في أوراق الأشجار المتناثرة عند الخريف وإقبال الشتاء وهبوب الشمال ، فتكرهها وتنفر منها ، وتراها بعينها في إقبال الربيع في الزهر المفتق ، وفيما ينشئه ويشبهه من الديباج الموثق ، فتجد نفسك على خلاف تلك القضية ، وتمتلىء من الأريحية ، ذاك لأنك رأيت اللون حيث النماء والزيادة ، والحياة المستفادة ، وحيث أبشرت أرواح الرياحين ، وبشّرت أنواع التحاسين ، ورأيت في الوقت الآخر حين ولّت السعود ، واقشعرّ العود ، وذهبت البشاشة والبشر ، وجاء العبوس والعُسر .

هذا ، ولو عدم البازي فضيلة أنه جارح ، وأنه من عتيق الطير ، لم تجد لبياضه الحسن الذي تراه ، ولم يكن للمحتج به على من يُنكر الشيب وبذمه ما تراه من الاستظهار ، كما أنه لولا ما يُهدى إليك المسك من رِيّاه التي تتطلع إليها الأرواح ، وتَهشُّ لها النفوس وترتاح ، لضعفت حُجّة المتعلق به في تفضيل الشَّبَاب . وكما لم تكن العلة في كراهة الشيب بياضه ، ولم يكن هو الذي غَضَّ عنه الأبصار ، ومنحه العيب والإنكار ، كذلك لم يحسن سواد الشعر في العيون لكونه سوادًا فقط ، بل لأنك رأيت رَوْنق الشباب ونضارته ، وبَهْجته وطلّأوته / ورأيت بريقه وبصيصه يعيدانك الإقبال ، ويريانك الاقبال ، ويُحضِرانك الثقة بالبقاء ، ويُبعِدان عنك الخوف من الفناء . وإنك لترى الرُّجُل وقد طَعَن في السنّ وشعره لم يبيض ، وشبهه لم ينقض ، ولكنه على ذلك قد عدم إبهاجه الذي كان ، وعاد لا يزين كما زان ، وظهر فيه من الكمود والجمود ، ما يُريكه غير محمود .

١٦٠

والصَّارِمُ المَصْنُوقُ أَحْسَنُ حَالَةً يَوْمَ الوَغَى من صَارِمٍ لم يُصْنَفَ (١)
 = احتجاج على فضيلة الشيب ، وأنه أحسن منظرًا من جهة التعلق
 باللون ، وإشارة إلى أن السواد كالصنل على صفحة السيف ، فكما أن السيف
 إذا صُفِلَ وجلى وأزيل عنه الصدا وتقى كان أبهى وأحسن ، وأعجب إلى الرأى وفي
 عينه أزين ، كذلك يجب أن يكون حُكْمُ الشَّعْر في انجلاء صلب السواد عنه ،
 وظهور بياض الصُّقَالِ فيه ، وقد ترك أن يفكر فيما عدا ذلك من المعانى التى لها
 يُكره الشيب ، ويُناط به العيب .

٢٢٨ - وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة ، أن يجعلوا اجتماع
 الشيعين في وصفِ عِلَّةٍ لحكم يريدونه ، وإن لم يكن كذلك في المعقول
 ومقتضيات العقول ، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحح كون ما جعله أصلاً وعلة كما
 ادَّعاه فيما يُبرم أو ينقض من قضية ، وأن يأتي على ما صيره قاعدةً وأساساً بينة
 عقلية ، بل تُسلم مقدمته التى اعتمدها بينة ، كتسليمنا أن عائب الشيب
 لم يُنكر منه إلا لونه ، وتناسينا سائر المعانى التى لها كره ، ومن أجلها عيب .

بناء الشعر والخطابة
 على التخيل
 لا المعقول

وكذلك قول البحترى :

كَلَّفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُمْ فِي الشَّعْرِ ، يَكْفِي عن صِدْقِهِ كَذِبُهُ (٢)

/ أراد كلفتمونا أن نُجرى مقاييس الشعر على حدود المنطق ، ونأخذ
 نفوسنا فيه بالقول المحقق ، حتى لا ندعى إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع
 به ، ويُلجىء إلى موجهه . ولاشك أنه إلى هذا النحو قصد ، وإيائه عمد ،

١٦١

(١) هو للبحترى في ديوانه ، من خمسة أبيات في مدح الشيب .

(٢) هو في ديوانه .

إذ يُعَدُّ أن يريد بالكذب إعطاء المدوح حظًا من الفضل والسُّودد ليس له ،
ويُلَبِّغُه بالصفة حظًا من التعظيم ليس هو أهله ، وأن يجاوز به من الإكثار محلّه ، لأن
هذا الكذب لا يُبين بالحجج المنطقية ، والقوانين العقلية ، وإنما يكذب فيه القائل
بالرجوع إلى حال المذكور واختباره فيما وُصف به ، والكشف عن قدره وخسسته ،
ورفعته أو ضَعَفته ، ومعرفة محلّه ومرتبته .

* * *

٢٢٩ - وكذلك قول من قال : « خير الشعر أكذبه » ، فهذا مراده ، تفسير قولهم : « خير

الشعر أكذبه »

لأن الشعر لا يكتسب من حيث هو شعرٌ فضلًا ونقصًا ، وانحطاطًا وارتفاعًا ،
بأن ينحل الوضيع صفةً من الرفعة هو منها عارٍ ، أو يصف الشريف بنقص
وعار ، فكم جواد بخله الشعر وبخيل سخاه ؛ وشجاع وممه بالجبن وجبان
ساوى به الليث ؛ وذئبٍ أوطاه قَمّة العيوق ، وغبيّ قضى له بالفهم ، وطائش
ادعى له طبيعة الحُكم ، ثم لم يُعتبر ذلك في الشعر نفسه حيث تُنتقد دنانيره
وتُنشر دبايجه ، ويُفتق مسكه فيضوعُ أريجُه .

= وأما من قال في معارضة هذا القول : « خير الشعر أصدقه » ، كما

قال :

وإنَّ أَحْسَنَ بَيْتٍ أَنْتَ قَائِلُهُ بَيِّنٌ يَقَالُ إِذَا أَنْشَدْتَهُ صَدَقًا ^(١)

فقد يجوز أن يراد به أن خير الشعر ما دلّ على حكمة يقبلها العقل ،

وأدبٍ يجب به الفضل ، وموعظةٍ تُروِّض جِماح الهوى / وتبعث على التقوى ،

(١) ينسب إلى حسان بن ثابت في ديوانه ، وإلى زهير ، وإلى بقيلة الأشجعي في الإصابة في

ترجمته ، وفي المؤلف والمختلف للآمدى : ٦٣ .

وثبّين موضع القبح والحسن في الأفعال ، وتفصيل بين الحمود والمذموم من الخصال ، وقد يُنحَى بها نحو الصدق في مدح الرجال ، كما قيل : « كان زهير لا يمدح الرجل إلا بما فيه » ، والأول أولى ، لأنهما قولان يتعارضان في اختيار نوعي الشعر .

فمن قال : « خيره أصدقه » كان ترك الإغراق والمبالغة والتجوّز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتماد ما يجرى من العقل على أصل صحيح ، أحب إليه وآثر عنده ، إذ كان ثمره أحلى ، وأثره أبقى ، وفائدته أظهر ، وحاصله أكثر = ومن قال : « أكذبه » ، ذهب إلى أن الصنعة إنما تُمَدُّ باعها ، وتنتشر شعاعها ، ويتسع ميدانها ، وتنتفّرع أفرانها ، حيث يعتمد الاتساع والتخييل ، ويُدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتمثيل ، وحيث يُقصد التلطّف والتأويل ، ويُذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدح والذم والوصف والنعته والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض ، وهناك يجد الشاعر سبيلاً إلى أن يُبدع ويزيد ، ويُبدى في اختراع الصُّور ويُعيد ، ويصادف مضطرباً كيف شاء واسعاً ، ومددًا من المعاني متتابعاً ، ويكون كالمغترف من عدّ لا ينقطع ، ^(١) والمُستخرج من معدنٍ لا ينتهى .

وأما القبيل الأول فهو فيه كالمقصور المُدائى قَيْدُهُ ، ^(٢) والذي لا تتسع كيف شاء يَدُهُ وأَيْدُهُ ، ^(٣) ثم هو في الأكثر يسرد على السامعين معاني معروفةً وصوراً مشهورةً ، ويتصرّف في أصول هي وإن كانت شريفةً ، فإنها

(١) « العِدُّ » ، الماء الدائم الذى له مادّة لا انقطاع لها .

(٢) « داني قيد الدابة » ، ضيقه .

(٣) « الأيد » ، القوة .

كالجواهر تُحفظ أعدادها ، ولا يُرجى ازديادها ، وكالأعيان الجامدة التي لا تُنمى ولا تزيد ، ^(١) ولا تريح ولا تُفيد ، وكالحسناء / العقيم ، والشجرة الرائقة لا تُمتع بجنى كريم .

نصرة التخييل
وتفضيله

٢٣٠ - هذا ونحوه يمكن أن يُتعلّق به في نصرة التخييل وتفضيله ، والعقل بعدد على تفضيل القبيل الأول وتقديمه ، وتفخيم قدره وتعظيمه ، وما كان العقل ناصره ، والتحقيق شاهده ، فهو العزيز جانبه ، المنيع منأكبه ، وقد قيل : « الباطل مخصوم وإن قضى له ، والحق مُفليح وإن قضى عليه » . هذا ، ومن سلّم أنّ المعاني المُعرّفة في الصدق ، المستخرجة من معدن الحق ، في حكم الجامد الذي لا ينمى ، والمحصور الذي لا يزيد ؟ وإن أردت أن تعرف بطلان هذه الدعوى فانظر إلى قول أبي فراس :

وكنّا كالسهام إذا أصابت مراميهها فراميهها أصابا ^(٢)

ألست تراه عقلياً عريقاً في نسبه ، معترفاً بقوة سببه ، وهو على ذلك من فوائده أبي فراس التي هو أبو عُذْرها ، والسابق إلى إثارة سِرّها .

الاستعارة ليست من
التخييل

٢٣١ - وأعلم أنّ « الاستعارة » لا تدخل في قبيل « التخييل » ، لأنّ المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة ، وإنما يعمد إلى إثبات شبهه هناك ، فلا يكون مخبره على خلاف خبره . وكيف يعرض الشك في أنّ

(١) « تنمى » تزداد .

(٢) هو في ديوانه .

لا مدخل للاستعارة في هذا الفن ، وهي كثيرة في التنزيل على ما لا يخفى ، كقوله عز وجل : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤] ؟ ثم لا شبهة في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهرًا ، وإنما المراد إثبات شبهه . وكذلك قول النبي ﷺ : « المؤمن مرآة المؤمن » ، ^(١) ليس على إثباته مرآة من حيث الجسم الضئيل ، لكن من حيث الشبه المعقول ، وهو كونها سببًا للعلم بما لولاها / لم يُعلم ، لأن ذلك العلم طريقه الرؤية ، ولا سبيل إلى أن يرى الإنسان وجهه إلا بالمرآة وما جرى مجراها من الأجسام الضئيلة ، فقد جمع بين المؤمن والمرآة في صفة معقولة ، وهي أن المؤمن ينصح أخاه ويُرِيه الحسن من القبيح ، كما تُرى المرآة الناظر فيها ما يكون بوجهه من الحسن وخلافه . وكذا قوله ﷺ : « إياكم وحُضْرَاءُ الدِّمَنِ » ، ^(٢) معلوم أن ليس القصد إثبات معنى ظاهر اللفظين ، ولكن الشبه الحاصل من مجموعهما ، وذلك حُسن الظاهر مع حُبِّهِ الأصل .

١٦٤

٢٣٢ - وإذا كان هذا كذلك ، بأن منه أيضًا أن لك مع لزوم الصدق ، والثبوت على محض الحق ، الميدان الفسيح والمجال الواسع ، وأن ليس الأمر على ما ظنّه ناصر الإغراق والتخيل الخارج إلى أن يكون الخبر على خلاف المخبر ، من أنه إنما يتسع المقال ويفتقر ، وتكثر موارد الصنعة ويفزُر يَتَّبِعُهَا ، وتكثر أغصانها وتتشعب فروعها ، إذا بُسِط من عنان الدعوى ، فادّعى ما لا يصحّ دعواه ، وأثبت ما ينفيه العقل ويأباه .

(١) رواه أبو داود في كتاب الأدب ، في « باب في النصيحة والحياطة » ، من حديث أبي هريرة ، ورواه الترمذى في كتاب البر ، « باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم » من حديث أبي هريرة ، بلفظ : « إن أحدكم مرآة أخيه » . وراجع فتح القدير .

(٢) مضى في رقم : ٦٦ .

٢٣٣ - وجملته الحديث أن الذى أريده بالتخييل ههنا ، ما يُثبت فيه مرآة بالتخييل الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً ، ويدعى دعوى لا طريق إلى تحصيلها ، ويقول قولاً يخدم فيه نفسه ويربها ما لا ترى .

فأما الاستعارة ، فإن سبيلها سبيل الكلام المخلوف ، فى أنك إذا رجعت إلى أصله ، وجدت قائله وهو يُثبت أمراً عقلياً صحيحاً ، ويدعى دعوى لها سنخ فى العقل . وستمُّ بك ضروب من « التخييل » هى أظهرُ أمراً فى البعد عن الحقيقة ، وأكشَفُ وجهها فى أنه خداعٌ للعقل ، وضربٌ من التزييق ، فتزداد استبانةً للغرض / بهذا الفصل ، وأزِيدُك حيثُذا إن شاء الله ، كلاماً فى الفرق بين ما يدخل فى حيز قولهم : « خير الشعر أكذبه » ، وبين ما لا يدخل فيه مما يشاركه فى أنه اتساع وتجوُّز ، فأعرفه .

وكيف دار الأمر ، فإنهم لم يقولوا : « خير الشعر أكذبه » ، وهم يريدون كلاماً غفلاً ساذجاً يكذب فيه صاحبه ويُفِرط ، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة ، ويقول للبائس المسكين : « إنك أمير العرَاقين » ، ولكن ما فيه صنعةٌ يتممُّ لها ، وتدقيقٌ فى المعانى يحتاج معه إلى فطنة لطيفة وفهم ثاقب وغوص شديد ، والله الموافق للصواب .

٢٣٤ - وأعود إلى ما كنت فيه من الفصل بين المعنى الحقيقى وغير الحقيقى .

الفعل بين المعنى
الحقيقى وغير
الحقيقى

وَأَعْلَمُ أن ما شأنه « التخييل » ، أمره فى عِظَم شجرته إذا تُؤْمَل نَسْبُهُ ، وعُرِفَت شُعوبه وشُعْبُهُ ، على ما أشرت إليه قُبَيْلُ ، لا يكاد تحيى فيه قِسْمَةٌ تستوعبه ، وتفصيل يستغرقه ، وإنما الطريق فيه أن يُتَّبَعَ الشئ بعد الشئ ، ويُجمَع ما يحصره الاستقراء .

فالذي بدأت به من دعوى أصلٍ وعلّةٍ في حُكْمٍ من الأحكام ، هما كذلك ما تُركت المضايقة ، وأخذ بالمساحة ، ونُظر إلى الظاهر ، ولم يُنقَر عن السرائر ، وهو النمط العَدْل والنمُرقَة الوُسْطَى ، وهو شيءٌ تراه كثيراً بالآداب والحكم البريئة من الكذب .

ومن الأمثلة فيه قول أبي تمام :

إِنَّ رَبَّ الزَّمَانِ يُحْسِنُ أَنْ يُهَى الرِّزَايَا إِلَى ذَوِي الْأَحْسَابِ (١)
فَلِهَذَا يَجِفُّ بَعْدَ آخْضِرَارٍ قَبْلَ رَوْضِ الْوَهَادِ رَوْضُ الرَّوَابِي

وكذا قوله يذكر أنّ الممدوح قد زاده ، مع بعده عنه وغيبته ، في العطايا

على الحاضرين عنده اللّازمين خِدْمَتِهِ :

الرِّمُوا مَرَكَزَ النَّدى وَذَرَاهُ وَعَدَّتْنَا عَنْ مِثْلِ ذَاكَ الْعَوَادِي (٢)
غَيْرَ أَنَّ الرَّبِّيَّ إِلَى سَبَلِ الْأَنْدِ سَوَاءٍ أَدْنَى ، وَالْحَطُّ حَطُّ الْوَهَادِ

لم يقصد من الربّي ههنا إلى العلوّ ، ولكن إلى الدنو فقط ، وكذلك لم يُرد

بذكر الوهاد الضّعة والتّسفل والهبوط ، كما أشار إليه في قوله :

وَالسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي . (٣)

وإنما أراد أن الوهاد ليس لها قُربُ الرُّبِّي من فيض الأنواء ، ثم إنها تتجاوز

الرُّبِّي التي هي دانية قريبة إليها ، إلى الوهاد التي ليس لها ذلك القُرب .

ومن هذا النمط ، في أنه تخييل شبيهة بالحقيقة لاعتدال أمره ، وأن ما تعلق

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) مضى في رقم : ٢٢٥ .

به من العلة موجود على ظاهرٍ ما ادعى ، قوله : [من البسيط]

لَيْسَ الْحِجَابُ بِمُقْصٍ عَنْكَ لِي أَمَلًا إِنَّ السَّمَاءَ تُرَجِّي حِينَ تَحْتَجِبُ (١)

فاستأر السماء بالغميم هو سبب رجاء الغيث الذي يُعدُّ في مجرى العادة

جوداً منها ، ونعمة صادرة عنها ، كما قال ابن المعتز : [من الخفيف]

مَا تَرَى نِعْمَةَ السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْضِ ضِيٌّ وَشُكْرُ الرِّيَاضِ لِلْأَمْطَارِ (٢)

٢٣٥ - وهذا نوع آخر ، وهو دعواهم في الوصف هو خِلقة في التخييل الشبيه بالحقيقة مما أصله التشبيه

الشيء وطبيعة ، أو واجب على الجملة ، من حيث هو أن ذلك الوصف حصل له من الممدوح ومنه استفادته . وأصل هذا التشبيه ، ثم يتزايد فيبلغ هذا الحد ، ولهم فيه عبارات منها قولهم : « إن الشمس تستعير منه النور وتستفيد ، أو تتعلم منه الإشراق وتكتسب منه الإضاءة » . وألطف ذلك أن يقال : « تَسْرِقُ » ، و « أن نورها مسروق من الممدوح » . وكذلك يقال : « الْمِسْكُ يَسْرِقُ مِنْ عَرْفِهِ ، وَأَنَّ طِيْبَهُ مُسْتَرْقٍ مِنْهُ وَمِنْ أَخْلَاقِهِ » ، قال ابن بابك : [من الطويل]

أَلَا يَا رِيَاضَ الْحَزْنِ مِنْ أَبْرِقِ الْجَمَى نَسِيْمُكَ مَسْرُوقٌ وَوَصْفُكَ مُنْتَحَلٌ

١٦٧

/ حَكِيَّتِ أبا سَعْدٍ ، فَتَشْرِكُ نَشْرُهُ وَلَكِنْ لَهُ صِدْقُ الْهَوَى ، وَلِكَ الْمَلَلُ

٢٣٦ - ونوع آخر ، وهو أن يدعى في الصفة الثابتة للشيء أنه إنما كان لعلة يضعها الشاعر ويخلقها ، إما لأمرٍ يرجع إلى تعظيم الممدوح ، أو تعظيم

وجه آخر من التخييل

(١) هو في ديوان أبي تمام .

(٢) هو في ديوانه .

أمرٍ من الأمور ، فمن الغريب في ذلك معنى بيت فارسيّ ترجمتهُ : [من البسيط]
 لو لم تكن نيةُ الجوزاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ
 فهذا ليس من جنس ما مضى ، أعنى ما أصله التشبيه ، ثم أريد التناهي
 في المبالغة والإغراق والإغراب .

ويدخل في هذا الفن قول المتنبي :

[من الكامل]

لم تحك نائلك السحاب ، وإنما حمت به فصبيها الرخصاء^(١)

= لأنه وإن كان أصله التشبيه ، من حيث يشبه الجواد بالغيث ، فإنه
 وضع المعنى وضعا وصوره في صورة خرج معها إلى ما لا أصل له في التشبيه ،
 فهو كالواقع بين الضربين . وقريب منه في أن أصله التشبيه ثم باعده بالصنعة في
 تشبيهه وخلع عنه صورته خلعا ، قوله :

[من الوافر]

وما ريح الرياض لها ، ولكن كساها دفنهم في التراب طيبا^(٢)

ومن لطيف هذا النوع قول أبي العباس الضبي :

[من الكامل]

لا تركزن إلى الفرا قِ وإن سكنت إلى العناق^(٣)

فالشمس عند غروبها تصفر من فرق الفراق

= ادعى لتعظيم شأن الفراق أن ما يرى من الصفرة في الشمس حين
 يرق نورها بدنوها من الأرض ، إنما هو لأنها تفارق الأفق الذي كانت فيه ،

(١) هو في ديوانه . « الصيب » المصوب . و « الرخصاء » ، عرق الحصى .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو له في البيمة ٣ : ٢٦٥ .

أو الناس الذين طلعت عليهم وأنست بهم وأنسوا بها وسررتهم رؤيتها .

٢٣٧ - ونوع منه قول الآخر :

[من الوافر]

١٦٨ / قضيب الكرم نقطعه فينكي ولا تبكي وقد قطع الحيب^(١)

وهو منسوب إلى إنشاد الشبلي ، ويقال أيضاً أن أبا العباس أخذ معناه في بيته من قول بعض الصوفية وقيل له : « لِمَ تصفرُ الشمس عند الغروب ؟ فقال من حذر الفراق » .

٢٣٨ - ومن لطيف هذا الجنس قول الصولي :

[من الكامل]

الريح تحسُدني عليـك ، ولم أخلها في العدا^(٢)
لما هممت بقبلية ردت على الوجه الردا

وذلك أن الريح إذا كان وجهها نحو الوجه ، فواجب في طباعها أن تردّ الرداء عليه ، وأن تلّف من طرفيه ، وقد ادّعى أن ذلك منها لحسدٍ بها وغيره على المحبوبة ، وهي من أجل ما في نفسها تحول بينه وبين أن ينال من وجهها .

وفي هذه الطريقة قوله :

[من المتقارب]

وحاربتني فيه ربّ الزمان كأنّ الزمان له عاشق^(٣)

(١) لم أفق عليه في كثير مما أنشده الشبلي . وهو صوفي كبير من الطبقة الرابعة .

(٢) ليس فيما نشره أستاذ الراجكوتي من شعر الصولي ، ولا في زياداته هو .

(٣) هو لحمد بن وهيب من أربعة أبيات في ترجمته في الأغاني ١٩ : ٧٧ .

= إلا أنه لم يضع علة ومعلولاً من طريق النصّ على شيء ، بل أثبت محاربة من الزمان في معنى الحبيب ، ثم جعل دليلاً على علتها جواز أن يكون شريكاً له في عشقه . وإذا حقّقنا لم يجب = لأجل أن جعل العشق علة للمحاربة ، وجمع بين الزمان والريح ، في آداء العداوة لهما = أن يتناسب البيتان من طريق الخصوص والتفصيل .

وذاك أن الكلام في وضع الشاعر للأمر الواجب علة غير معقول كونها علة لذلك الأمر .^(١) وكون العشق علة للمعاداة في المحبوب معقول معروف غير بدع ولا منكر . فإذا بدأ فادّعى أن الزمان يعاديه ويحاربه فيه ، فقد أعطاك أن ذلك لمثل هذه العلة = وليس إذا ردّت الريح الرداء ، فقد وجب أن يكون ذلك لعلّة الحسد أو غيرها ، لأن ردّ الرداء / شأنها ، فأعرفه ، فإن من شأن حكم المحصل أن لا ينظر في تلاق المعاني وتناظرها إلى جمل الأمور ، وإلى الإطلاق والعموم ، بل ينبغي أن يدقق النظر في ذلك ، ويراعى التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل . فانت في نحو بيت آبن وهيب تدعى صفة غير ثابتة ، هي إذا ثبتت اقتضت مثل العلة التي ذكرها ، وفي نحو بيت الريح ، تذكر صفة غير ثابتة حاصلة على الحقيقة ، ثم تدعى لها علة من عند نفسك وضعا واختراعاً ، فأفهمه .

١٦٩

= وهكذا قول المتنبي :

[من الطويل]

ملامي التوى في ظلّمها غاية الظلم لعلّ بها مثل الذي يبى من السقم^(٢)
فلو لم تعرّ لم تزو عني لقاءكم ولو لم تردكم لم تكن فيكم خصمي

(١) في المخطوطة ومطبوعة ريتير : « وذاك أنا في وضع ... » ، والذي أثبتّه في أحد مخطوطاته ،

وفي مطبوعة رشيد رضا .

(٢) هو في ديوانه .

= الدعوى في إثبات الخصومة ، وجعل التوى كالشئ الذى يعقل ويميز ويريد ويختار ، وحديث العبرة والمشاركة في هوى الحبيب ، يثبت بثبوت ذلك من غير أن يفتقر منك إلى وضع وأختراع .

٢٣٩ - ومما يلحق بالفن الذى بدأت به قوله : [من الطويل]

بِنَفْسِي مَا يَشْكُوهُ مَنْ رَاحَ طَرْفُهُ وَنَزَجِسُهُ مِمَّا دَهَى حُسْنَهُ وَرُدُّ^(١)
أَرَأَيْتَ دَمِي عَمْدًا مَحَاسِنُ وَجْهِهِ فَأَضْحَى فِي عَيْنِيهِ آثَارُهُ تَبْدُو

= لأنه قد أتى لحمرة العين = وهى عارض يعرض لها من حيث هى عين
= بعلة يعلم أنها مخترعة موضوعة ، فليس ثم إراقة دم . وأصل هذا قول ابن
المعتز : [من المنسرح]

قَالُوا أَشْتَكْتُ عَيْنَهُ فَقُلْتُ لَهُمْ مِنْ كَثْرَةِ الْقَتْلِ نَالَهَا الْوَصْبُ^(٢)
حُمُرُهَا مِنْ دِمَائٍ مَنِ قَتَلْتُ وَالِدَمُّ فِي النَّصْلِ شَاهِدٌ عَجَبُ

= وبين هذا الجنس وبين نحو : « الرّيح تحسدنى » ، فرق ، وذلك أن لك
هناك / فعلاً هو ثابت واجب فى الرّيح ، وهو ردُّ الرّداء على الوجه ، ثم أحببت أن
تتطرف ،^(٣) فادّعت لذلك الفعل علة من عند نفسك . وأما ههنا فنظرت إلى
صفة موجودة ، فتأولت فيها أنها صارت إلى العين من غيرها ، وليست هى التى
من شأنها أن تكون فى العين ، فليس معك هنا إلا معنى واحد ، وأما هناك

(١) لأبى الفرج البغاء ، من أربعة أبيات فى يتيمة الدهر ١ : ٢٢٣ .

(٢) همالابن الرومى فى ديوانه ، وفى حماسة ابن الشجرى : ٨٨٤ ، وينسبنا أحياناً لابن المعتز ،

وليسا فى ديوانه .

(٣) فى المخطوطة : « تتطرق » ، بالقاف .

فمعك معنيان : أحدهما موجود معلوم ، والآخر مُدعى موهوم ، فأعرفه .

٢٤٠ - ومما يشبه هذا الفن الذي هو تأوّل في الصفة فقط ، من غير أن يكون معلولٌ وعلّة ، ما تراه من تأوّلهم في الأمراض والحُمّيات أنها ليست بأمراض ، ولكنها فطرٌّ ثاقبة وأذهانٌ متوقّدة وعزّمات ، كقوله : [من الطويل]
وحوشيت أن تضرى بجسمك علةً ألاّ إنّها تلك العزوم الثواقب^(١)

التعليل التخيلي
والتأول في الصفة

وقال ابن بابك :
فترت وما وجدت أبا العلاء سوي فرط التوقد والصدكاء

ولكشاجم ، يقوله في علي بن سليمان الأنخفش : [من الرمل]

ولقد أخطأ قومٌ زعموا أنها من فضل برّد في العصب^(٢)
هو ذاك الذهن أذكى ناره والمزاج المفرط الحرّ آتته

= ولا يكون قول المتنبي : [من الكامل]

ومنازل الحمى الجسوم ، فقل لنا : ما عذرها في تركها خيرايتها^(٣)
أعجبتها شرفاً فطال وقوفها لتأمل الأعضاء لا لإذاتها

= من هذا في شيء ، بأكثر من أن كلا القولين في ذكر الحمى ، وفي تطييب النفس عنها ، فهو اشتراك في الغرض والجنس ،^(٤) فأما في عمود المعنى

(١) بيت من قصيدة طويلة ، لأبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد الشاشي العامري ، ذكر فيها مرضاً أَلَمَ
بالصاحب بن عباد ، بيتة الدهر ٣ : ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٢) البيت الأول في ديوانه المطبوع ، ولس فيه البيت الثاني .

(٣) هما في ديوانه .

(٤) في النسخ جميعاً : « العرض » بالعين المهملة ، وكان الصواب ما أثبت .

١٧١ وصورته الخاصة فلا ، لأن المتنبى لم ينكر أن ما يجده المملوح / حُمى كما أنكره الآخر ، ولكنه كأنه سأل نفسه : كيف اجترأت الحمى على المملوح ، مع جلالته وهيبته ، أم كيف جاز أن يقصد شيئاً إلى أذاه مع كرمه وتبيله ، وأن المحبة من النفوس مقصورة عليه ؟ فتمحلّ لذلك جواباً ، ووضع للحمى فيما فعلته من الأذى عُذراً ، وهو تصريح ما اقتصر فيه على التعجب في قوله : [من الوافر]

أَيْدِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرِيْبُ ؟ وَهَل تَرْقَى إِلَى الْفَلَكَ الْخَطُوبُ ؟ (١)
وَجِسْمُكَ فَوْقَ هِمَّةِ كُلِّ دَاءٍ فَقُرْبُ أَقْلِهَا مِنْهُ عَجِيبُ !

= إلا أن ذلك الإيهام أحسن من هذا البيان ، وذلك التعجب موقوفاً غير محاب ، أولى بالإعجاب ، وليس كل زيادة تُفلح ، وكل استقصاء يملح .

أمثلة في التعليل
التخيلي والتأول
في الصفة

٢٤١ - ومن واضح هذا النوع وجيده قول ابن المعتز : [من الكامل]

صَدَّتْ شُرَيْرٌ وَأَزْمَعَتْ هَجْرِي وَصَعَتْ ضَمَائِرُهَا إِلَى الْعَلْرِ (٢)
قَالَتْ : كَبِرَتْ وَشَبِتَتْ ! قَلْتُ لَهَا : هَذَا غُبَارُ وَقَائِعِ الدَّهْرِ

= ألا تراه أنكر أن يكون الذي بدا به شيئاً ، ورأى الاعتصام بالبحمد أخصر طريقاً إلى نفي العيب وقطع الخصومة ، ولم يسلك الطريقة العامية فيثبت المشيب ، ثم يمنع العائب أن يعيب ، ويريه الخطأ في عيبه به ، ويلزمه المناقضة في مذهبه ، كنعو ما مضى ، أعنى كقول البحترى : « وبياضُ البازي » . (٣)

(١) هو في ديوان المتنبى .

(٢) هو في ديوانه . « شُرَيْرٌ » ، تصغير اسم صاحبه . و « صَعَتْ » ، مالت .

(٣) انظر بيت البحترى في رقم : ٢٢٧ .

وهكذا إذا تأوّلوا في الشيب أنه ليس بابيضاض الشعر الكائن في مجرى العادة وموضوع الخلقه ، ولكنه نور العقل والأدب قد انتشر ، وبان من وجهه وظهر ، كقول الطائي الكبير :
[من البسيط]

ولا يُروّعك إِمَاضُ القَتِيرِ به فَإِنَّ ذَاكَ ابْتِسامُ الرّأى والأدبِ ^(١)

٢٤٢ - / وينبغي أن تعلم أن باب التشبيهات قد حظي من هذه الطريقة بضرب من السحر ، لا تأتي الصفة على غرابته ، ولا يبلغ البيان كنهه ما ناله من اللطف والظرف ، فإنه قد بلغ حدًا يردُّ المعروف في طباع الغزل ، ^(٢) ويُلهى الثكلان عن الثكل ، وينفث في عقد الوحشة ، وينشد ما ضلّ عنك من المسرة ، ويشهد للشعر بما يُطيل لسانه في الفخر ، ويُبين جملة ما للبيان من القدرة والقدر .

١٧٢

فمن ذلك قول ابن الرومي :

[من الكامل]

خَجَلْتُ خلودُ الورد من تفضيله خَجَلًا تورَّدُها عليه شاهدُ ^(٣)
لم يَخْجَلِ الوردُ المورَّدُ لوئه إلَّا وناحله الفضيلةَ عاندُ
للنرجس الفضلُ المُبينُ وإن أبقى أبٍ وحادٍ عن الطريقة حائدُ
فَصَلُّ القضية أن هذا قائدُ زَهَرَ الرياضِ وأنَّ هذا طاردُ

(١) هو في ديوانه ، ورواية الديوان : « ولا يُورِّقك » ، من الأرق . و « إِمَاضُ القَتِيرِ » ، لمعان أول الشيب في رأسه .

(٢) في المخطوطة ومطبوعة ريتز : « يردُّ العُزوف » ، وهي قليلة المعنى ، وفي مطبوعة رشيد رضا : « يبرُّ المعروف » ، ولا بأس بها ، والأجود ما أثبت .

(٣) هي في ديوانه ، أربعة عشر بيتا بزيادة أربعة أبيات ، ومع اختلاف يسير في الترتيب .

شَتَانٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ : هَذَا مُوعِدٌ بَتَسْلُبِ الدُّنْيَا ، وَهَذَا وَاعِدٌ
يُنْهَى النَّدِيمَ عَنِ القَّبِيحِ بِلِحْظِهِ ، وَعَلَى المُدَامَةِ وَالسَّمَاعِ مُسَاعِدٌ
أُطْلِبُ بِعَفْوِكَ فِي المِلَاحِ سَمِيَّهُ أَبَدًا ، فَإِنَّكَ لَا مَحَالَةَ وَاجِدُ
وَالوَرْدُ إِنْ فَكَّرْتَ فَرَدُّ فِي اسْمِهِ مَا فِي المِلَاحِ لَهُ سَمِيٌّ وَاحِدٌ ^(١)
هَذِي النُّجُومُ هِيَ الَّتِي رَبَّتُهُمَا بِحَيَا السَّحَابِ كَمَا يُرَبِّي الوَالِدُ
فَأَنْظُرْ إِلَى الأَخْوَيْنِ مَنْ أَدْنَاهُمَا شَبَّهَا بِوَالِدِهِ ، فَذَلِكَ المَاجِدُ ^(٢)
أَيْنَ الخُدُودُ مِنَ العَيُونِ نَفَاسَةٌ وَرِثَاسَةٌ ، لَوْلَا القِيَاسُ الفَاسِدُ ^(٣)

وترتيب الصنعة في هذه القطعة ، أنه عمل أولاً على قلب طرفي التشبيه ،
كما مضى في فصل التشبيهات ، فشبّه حُمرةَ الورد بحمرة الخجل ، ثم تناسى ذلك
وخذع عنه نفسه ، وحملها على أن تعتقد أنه خَجَلٌ على الحقيقة . ثم لما اطمأنَّ
ذلك في قلبه واستحكمت صورته ، طَلَبَ لذلك الخجل عِلَّةً ، فجعل / عِلَّتَهُ أَنْ
فُضِّلَ عَلَى النُّرْجِسِ ، وَوُضِعَ فِي مَنْزِلَةٍ لَيْسَ يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لَهَا ، فَصَارَ يَتَشَوَّرُ مِنْ
ذَلِكَ ، ^(٤) وَيَتَخَوَّفُ عَيْبَ العَائِبِ ، وَغَمِيزَةَ المَسْتَهْزِئِ . وَيَجِدُ مَا يَجِدُ مِنْ مُدِحٍ
مُدْحَةً يَظْهَرُ الكَذْبَ فِيهَا وَيُفْرِطُ ، حَتَّى تَصِيرُ كَالهُزْءِ بِمَنْ قُصِدَ بِهَا . ثُمَّ زَادَتْهُ
الفِطْنَةُ الثَّاقِبَةُ وَالتَّطَبُّعُ المُثْمَرُ فِي سِحْرِ البَيَانِ ، مَا رَأَيْتَ مِنْ وَضْعِ حِجَاجٍ فِي
شَأْنِ النُّرْجِسِ ، وَجِهَةِ اسْتِحْقَاقِهِ الفَضْلَ عَلَى الوَرْدِ ، فَجَاءَ بِحُسْنِ وَإِحْسَانٍ
لَا تَكَادُ تَجِدُ مِثْلَهُ إِلَّا لَهُ .

(١) في الديوان : « والورد لوقشتت » .

(٢) في الديوان : « فتأمل الإثنين ... » .

(٣) في الديوان : « أين العيون من الخدود » .

(٤) « يتشور » ، أي يخجل ، وفي مطبوعة رشيد رضا « يثوب » وشرحها بأنه يعني يرجع إلى

نفسه ، والأولى أجود .

٢٤٣ - ومما هو خليق أن يوضع في منزلة هذه القطعة ، ويلحق بها في لطف الصنعة ، قول أبي هلال العسكري : [من الكامل]

زَعَمَ الْبَنْفَسُجُ أَنَّهُ كَعِذَارِهِ حُسْنًا ، فَسَلُّوا مِنْ قَفَاهُ لِسَانَهُ ^(١)
لَمْ يَظْلِمُوا فِي الْحُكْمِ إِذْ مَثَلُوا بِهِ ، فَلَشَدْمًا رَفَعَ الْبَنْفَسُجُ شَانَهُ

٢٤٤ - وقد اتفق للمتأخرين من المحدثين في هذا الفن نُكْتُ ولطائف ، وبدع وظرائف ، لا يُستكثر لها الكثير من الثناء ، ولا يضيق مكانها من الفضل عن سعة الإطراء ، فمن ذلك قول ابن نباتة في صفة الفرس : [من الوافر]

وَأَدْهَمُ يَسْتَمِدُّ اللَّيْلُ مِنْهُ وَتَطْلُعُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ الثُّرَيَّا ^(٢)
سَرَى خَلْفَ الصَّبَاحِ يَطِيرُ مَشِيًّا وَيَطْوِي خَلْفَهُ الْأَفْلَاكَ طَيًّا
فَلَمَّا خَافَ وَشَكَ الْفُوتِ مِنْهُ تَشَبَّثَ بِالْقَوَائِمِ وَالْمُحَيَّا

وأحسن من هذا وأحكم صنعة قوله في قطعة أخرى : [من الكامل]

فَكَأَنَّمَا لَطَمَ الصَّبَاحُ جَبِينَهُ فَاقْتَصَّ مِنْهُ وَخَاضَ فِي أَحْشَائِهِ ^(٣)

وأول القطعة :

قَدْ جَاءَنَا الطَّرْفُ الَّذِي أَهْدَيْتَهُ هَادِيَهُ يَعْقِدُ أَرْضَهُ بِسَمَائِهِ
أَوْلَايَةً وَلَيْتِنَا فَبَعَثْتَهُ رُمَحًا سَبِيْبُ الْعُرْفِ عَقْدُ لَوَائِهِ
/ نَخْتَالُ مِنْهُ عَلَى أَغْرٍ مَحْجَلٍ مَاءُ الدِّيَاجِي قَطْرَةٌ مِنْ مَائِهِ
وَكَأَنَّمَا لَطَمَ الصَّبَاحُ جَبِينَهُ فَاقْتَصَّ مِنْهُ وَخَاضَ فِي أَحْشَائِهِ

١٧٤

(١) هما في ديوانه المجموع : ١٥٧ ، ومراجعته هناك : (جمع محسن غياض ، بغداد) ، وقدم أبو هلال لشعره هذا بقوله : « وقلْتُ في الهَيَّةِ النَادِرَةِ تَحْتَ وَرَقَةِ الْبَنْفَسِجِ ، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهَا مِنَ الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ شَيْئًا » . وقوله : « مثلوا به » ، أى نكلوا به .

(٢) مضى البيت الأول في رقم : ١٧٢ .

(٣) هو في اليتيمة ٢ : ٣٦١ ، وفي مختارات البارودي ٤ : ١٣٦ . بزيادة بيت .

متمهلاً والبرق من أسمائه ، متبرقاً والحسن من أكفائه
 ما كانت النيران يكمن حرها لو كان للنيران بعض ذكائه
 لا تعلق الأخطاف في أعطافه إلا إذا كفكفت من غلوائه
 لا يكمل الطرف المحاسن كلها حتى يكون الطرف من أسرائه

٢٤٥ - وما له في التفضيل الفضل الظاهر لحسن الإبداع ، مع
 السلامة من التكلف ، قوله : [من الطويل]

وماء على الرضراض يجرى كأنه صحائف تبر قد سبكن جداولاً (١)
 كأن بها من شدة الجري جنة وقد ألبستهن الرياح سلاسل

وإنما ساعده التوفيق ، من حيث وطىء له من قبل الطريق ، فسبق
 العرف بتشبيه الحُبك على صفحات العُدران بخلق الدروع ، فتدرج من ذلك
 إلى أن جعلها سلاسل ، كما فعل ابن المعتز في قوله : [من الطويل]

وأنهار ماء كالسلاسل فجزت لترضع أولاد الرياحين والزهر (٢)
 ثم أتم الحدق بأن جعل للماء صفة تقتضى أن يسلسل ، وقرب مأخذ
 ما حاول عليه ، فإن شدة الحركة وفرط سرعتها من صفات الجنون ، كما أن التمهّل
 فيها والتأبى من أوصاف العقل .

٢٤٦ - ومن هذا الجنس قول ابن المعتز في السيف ، في أبيات قالها في
 الموفق ، وهى : [من السريع]

(١) هو لأبي سعيد الرستمي ، من قصيدة له طويلة ذكرها صاحب يتيمة الدهر ٣ : ١٨٥ -
 ١٨٧ . وكان البيت الأول في المخطوطة والمطبوعتين ناقصاً هكذا :

« وماء على الرضراض يجرى »

(٢) هو في ديوانه .

وفارس أغمَد في جُمَّة تُقَطِّع السيف إذا ما ورَدَ (١)
 كأنها ماءٌ عليه جرى حتى إذا ما غاب فيه جمَدٌ
 في كفه عَضْبٌ إذا هزَّهُ حَسْبَتُهُ من خَوْفه يَرْتَعِدُ
 فقد أراد أن يَخْتَرع لهزَّةَ السيفِ عِلَّةً ، فجعلها رِعْدَةً تناله من خوف
 الممدوح / وهَيْبَتِهِ . ١٧٥

ويُشبهه أن يكون ابن بابك نظر إلى هذا البيت وعلَّقَ منه الرعدة في
 قوله : [من المتقارب]

فإن عَجَمْتَنِي نِيوبُ الخطوبِ وأوهى الزمانُ قَوِي مُنْتِنِي
 فما اضطرب السيفُ من خِيفَةٍ ، ولا أُرْعِدُ الرمحُ من قِرَّةٍ
 = إلا أنه ذهب بها في أسلوب آخر ، وقصد إلى أن يقول : إن كون
 حركات الرمح في ظاهر حركة المرتعد ، لا يوجب أن يكون ذلك من آفة وعارض ،
 وكأنه عكس القضية فأبى أن تكون صفة المرتعد في الرمح للعلل التي لمثلها تكون
 في الحيوان .
 وأمَّا ابن المعتز فحَقَّق كونها في السيف على حقيقة العلة التي لها تكون في
 الحيوان ، فأعرفه .

وقد أعاد هذا الارتعادَ على الجملة التي وصفتُ لك ، فقال : [من السريع]
 قالوا : طواه حُرْزُهُ فَأَنَحْنِي فقلتُ ، والشكُّ عدُوُّ اليقين (٢)
 ما هَيْفُ التَّرْجِسِ من صَبْوَةٍ ولا الضننى في صُفْرةِ الياسمينِ
 ولا آرتعادُ السَّيفِ من قِرَّةٍ ولا آنعطافُ الرمحِ من قَرَطِ لِينِ

(١) هو في ديوانه .

(٢) كأنه يعنى أنه من شعر ابن بابك .

٢٤٧ - وما حقّه أن يكون طرازًا في هذا النوع قول البحترى :

[من الخفيف]

يَتَعَثَّرْنَ فِي التُّحُورِ وَفِي الْأَوْجِ سَكْرًا لَمَّا شَرِبْنَ الدَّمَاءَ (١)

جعل فِعْلَ الطاعِن بالرماح تَعَثَّرًا منها ، كما جعل ابن المعتز تحريكه للسيف وهزّه له ارتعادًا ، ثم طلب للتعثّر عِلَّةً ، كما طلب هو للارتعاد ، فأعرفه .

٢٤٨ - ومن هذا الباب قول عُلبَة : (٢)

[من الخفيف]

وَكأن السَّمَاءُ صَاهَرَتِ الْأُزَّ ضَ فَصَارَ النَّثَارُ مِنْ كَافُورٍ

وقول أبي تمام :

[من الطويل]

كَأن السحاب العرّغيّين تَحْتَهَا حَبِيْبًا فَمَا تَرَقَّا لَهْنٌ مَدَامِعُ (٣)

١٧٦

[من المنسرح]

/وقول السريّ يصف الهلال :

جَاءَكَ شَهْرُ السُّرُورِ شَوَّالٌ وَغَالِ شَهْرَ الصِّيَامِ مَغْتَالٌ (٤)

ثم قال :

(١) من قصيدة للبحترى في ديوانه .

(٢) قوله : « قول عُلبَة » ، خطأ لاشك فيه وتصحيح ، والبيت للمصاحب بن عباد ، كما في بيتمة

الدهر ٣ : ٢٣٧ ، في ثلاثة أبيات ، وجاء البيت مفردًا فيها أيضًا ٣ : ٢٥٠ .

(٣) هو في ديوانه ، وقبله :

أَلَا إِنَّ صَدْرِي مِنْ بِلَائِي بِبَلَّاقِعِ عَشِيَةِ شَاقَتْنِي الدِّيَارُ البَلَّاقِعِ

و « تحتها » ، أي تحت الديار البلاقع .

(٤) هو في ديوانه ، ثلاثة أبيات ، منها التالي ، وقبله :

أَمَا رَأَيْتَ الهَلَالَ يَلْحَظُهُ قَوْمٌ لَهْمٌ مَا رَأَوْهُ إِهْلَالَ

وقوله : « كأنه قيدُ فضة » ، يعني الهلال ، و « الحرج » ، الضيق .

كَأَنَّهُ قَيْدٌ فِضَّةٌ حَرَجٌ فَضٌّ عَنِ الصَّائِمِينَ فَأَحْتَالُوا

كل واحد من هؤلاء قد خدع نفسه عن التشبيه وغالطها ، وأوهم أن الذى جرى العرف بأن يؤخذ منه الشبه قد حضر وحصل بحضرتهم على الحقيقة ، ولم يقتصر على دعوى حصوله حتى نصب له علة ، وأقام عليه شاهداً . فأثبت علة زفافاً بين السماء والأرض ، ^(١) وجعل أبو تمام للسحاب حبيباً قد غيب في التراب ، وأدعى السرى أن الصائمين كانوا في قيد ، وأنه كان حرجاً ، فلما فض عنهم انكسر بنصفين ، أو اتسع فصار على شكل الهلال . والفرق بين بيت السرى وبيتى الطائيين ، ^(٢) أن تشبيه الثلج بالكافور معتاد عامي جاري على الألسن ، وجعل القطر الذى ينزل من السحاب دموعاً ، ووصف السحاب والسماء بأنها تبكى ، كذلك . فأما تشبيه الهلال بالقيد فغير معتاد نفسه إلا أن نظيره معتاد ، ومعناه من حيث الصورة موجود ، وأعنى بالنظير ما مضى من تشبيه الهلال بالسوار المنفصم ، كما قال : [من الرمل]

حَاكِيَا نِصْفَ سِوَارٍ مِنْ نُضَارٍ يَتَوَقَّدُ ^(٣)

وكما قال السرى نفسه :

وَلَا حَ لَنَا الْهَلَالَ كَشَطْرِ طَوِّقٍ عَلَى لَبَاتٍ زَرْقَاءِ اللَّبَاسِ ^(٤)

إلا أنه ساذج لا تعليل فيه يجب من أجله أن يكون سواراً أو طوقاً ،

فأعرفه .

(١) ذكر « علة » ، خطأ لما رأيت في ص ٢٨٩ ، تعليق : ٢ .

(٢) قوله « وبيتى الطائيين » - كأنه سهو ، والصواب : « بيت الطائي » .

(٣) لم أهد إلى قائله .

(٤) هو في ديوانه .

ورأيت بعضهم ذكر نيت السرى الذى هو :

كَأَنَّهُ قَيْدُ فِضَّةٍ حَرَجٌ .

مع أبيات شعر جمعه إليها ، أنشد قطعة ابن الحجاج : [من الكامل]

١٧٧

/ يَا صَاحِبَ النِّيْتِ الَّذِي قَد مَاتَ ضَيْفَاهُ جَمِيعًا ^(١)

مَالِي أَرَى فَلَكَ الرَّغِيءُ فِي لَدَيْكَ مُشْتَرَفًا رَفِيعًا

كَالْبَدْرِ لَا نَرَجُو إِلَى وَقْتِ الْمَسَاءِ لَهُ طُلُوعًا

ثم قال : إنه شبهه الرغيف بالبدر ، لعلتين : إحداهما : الاستدارة ،

والثانية : طلوعه مساءً ، قال : وخير التشبيه ما جمع معنيين ، كقول ابن

الرومى : [من الرمل]

يَا شَبِيهَ البَدْرِ فِي الحُسَدِ سِوَى وَفِي بُعْدِ المَنَالِ ^(٢)

جُدُّ فَقَدْ تَنفَجِرُ الصَّدَّ خَرَّةً بِالمَاءِ الرُّلَالِ

وأنشد أيضاً لإبراهيم بن المهدي : [من الكامل]

وَرَحِمَتْ أَطْفَالًا كَأَفْرَاحِ القَطَا وَحَنِينِ وَالِهَةِ كَقَوْسِ النَّازِعِ ^(٣)

ثم قال : ومثله قول السرى :

كَأَنَّهُ قَيْدُ فِضَّةٍ حَرَجٌ .

وهو لا يشبه ما ذكره ، إلا أن يذهب إلى حديث أنه أفاد شكل الهلال

بالقيد المفضوض ، ولونه بالفضة ، فأما إن قصد النكتة التي هي موضع

(١) هو في بئمة الدهر ٣ : ٦٨ .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) من قصيدة له في ترجمته في الأغاني ١٠ : ١١٧ ، وروايته : « وحنين عانسية » .

الإغراب ، فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنشد ، لأن شيئاً من تلك الأبيات لا يتضمّن تعليلاً ، وليس فيها أكثر من ضمّ شبه إلى شبه ، كالحنين والانحناء من القوس ، والاستدارة والطلوع مساءً من البدر ، وليس أحد المعنيين بعلة للآخر ، كيف ؟ ولا حاجة بواحد من الشبهين المذكورين إلى تصحيح غيره له .

٢٤٩ - ومما هو نظيرٌ لبيت السرى وعلى طريقة قول ابن المعتز :

[من المقارب]

سَقَانِي وَقَدْ سُلَّ سَيْفُ الصَّبَا ح ، واللَّيْلُ مِنْ خَوْفِهِ قَدْ هَرَبَ ^(١)

لم يقنع ههنا بالتشبيه الظاهر والقول المرسل ، كما اقتصر في قوله :

[من السريع]

حتى بدا الصبّاح من نقابٍ كما بدا المُنْصَلُّ من قِرابٍ ^(٢)

[من الكامل]

وقوله :

/ أَمَا الظَّلَامُ فَجِينَ رَقٌّ قَمِيصُهُ وَأَتَى بِيَاضُ الصُّبْحِ كَالسَّيْفِ الصِّدْيِ ^(٣)

١٧٨

= ولكنه أحبّ أن يحقّق دعواه أنّ هناك سيفاً مسلولاً ، ويجعل نفسه كأنها لا تعلم أن ههنا تشبيهاً ، وأنّ القصد إلى لونِ البياض في الشكل المستطيل ، فتوصل إلى ذلك بأن جعل الظلام كالعدو المنهزم الذي سلّ السيف في قفاه ، فهو يهرب مخافة أن يُضْرَبَ به .

ومثل هذا في أن جعل الليل يخاف الصبح ، لا في الصنعة التي أنا في

(١) هو في ديوانه ، باب المديح والتهاى .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو في ديوانه ، وروايته ، و « وأرى بياضَ الفجر » .

سياقها، قوله: [من الطويل]

سَبَقْنَا إِلَيْهَا الصُّبْحُ وَهُوَ مُقَنَّعٌ كَمِينٌ ، وَقَلْبُ اللَّيْلِ مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ^(١)

وقد أخذ الخالديُّ بيته الأولَ أخذًا ، فقال: [من المنسرح]

وَالصُّبْحُ قَدْ جُرِدَتْ صَوَارِمُهُ وَاللَّيْلُ قَدْ هَمَّ مِنْهُ بِالْهَرَبِ^(٢)

٢٥٠ - وهذه قطعة لابن المعتز ، بيتٌ منها هو المقصود : [من الكامل]

وَأَنْظُرُ إِلَى دُنْيَا رَيْبِجٍ أَقْبَلْتُ مِثْلَ الْبَغْيِ تَبَرَّجْتُ لُرْنَاةٍ^(٣)

جَاءَتْكَ زَائِرَةٌ كَعَامٍ أَوَّلٍ وَتَلَبَّسَتْ وَتَعَطَّرَتْ بِنَبَاتٍ^(٤)

وَإِذَا تَعَرَّى الصُّبْحُ مِنْ كَافُورِهِ نَطَقَتْ صُنُوفٌ طُيُورِهَا بِلُغَاتٍ

وَالْوَرْدُ يَضْحَكُ مِنْ نَوَاطِرِ تَرْجِسٍ قَدَيْتِ ، وَأَذَنَ حَيْثُهَا بِمَمَاتٍ

هذا البيت الأخير هو المراد ، وذلك أن الضحك في الورد وكل ربحان ونورٍ يفتتح ، مشهور معروف ، وقد علله في هذا البيت ، وجعل الورد كأنه يعقل ويميز ، فهو يشمت بالترجس لانقضاء مدته وإدبار دولته ، ويبدو أمارات الفناء فيه ، وأعاد هذا الضحك من الورد فقال: [من الخفيف]

ضَحِكَ الْوَرْدُ فِي قَفَا الْمُنْثُورِ وَأَسْتَرْحَنَا مِنْ رِعْدَةِ الْمَقْرُورِ^(٥)

(١) هو لابن المعتز أيضًا في ديوانه .

(٢) أحد خمسة أبيات له في بيمة الدهر ٢ : ١٨٠ .

(٣) من قصيدة له في ديوانه ، مرّ مطلعها في رقم : ١١٦ .

(٤) « نبات » ، هكذا في الديوان ، ولا معنى له ، والصواب المحض إن شاء الله : « لبيبات » ،

يعنى للمبيت عنده .

(٥) هو في ديوان ابن المعتز .

/ أراد إقبال الصيف وحرّ الهواء ، ألا تراه قال بعده :

وَأَسْتَظِنُّنَا الْمَقِيلَ فِي بَرْدِ ظِلِّ
فَالرَّحِيلِ الرَّحِيلَ يَا عَسْكَرَالدِّ ذَاتِ عَن كُلِّ رَوْضَةٍ وَعَدِيرِ

فهذا من شأنِ الورد الذي عابه به ابن الرومي في قوله :

فَصَلَّ الْقَضِيَّةَ أَنْ هَذَا قَائِدُ زَهْرِ الرِّيَاضِ وَأَنْ هَذَا طَارِدٌ (١)

وقد جعله ابن المعتز لهذا الطَّردِ ضاحكاً ضحكاً من آستولى وظفر وابتزَّ غيره على ولاية الرِّمان واستبدَّ بها .

ومما يشوب الضحك فيه شيءٌ من التعليل قوله أيضاً : [من الكامل]

مَاتَ الْهَوَى مَنَى وَضَاعَ شَبَابِي وَقَضَيْتُ مِنْ لَذَاتِهِ آرَانِي (٢)
وَإِذَا أَرَدْتُ تَصَايَا فِي مَجْلِسِ فَالْشَّيْبُ يَضْحَكُ بِي مَعَ الْأَحْبَابِ

لاشكَّ أن لهذا الضحك زيادةً معنيً ليست للضحك في نحو قول

دعبل : [من الكامل]

ضَحِكَ الْمَشَيْبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى (٣)

وما تلك الزيادة إلا أنه جعل المشيب يضحك ضحك المتعجب من تعاطى الرجل ما لا يليق به ، وتكلفه الشيء ليس هو من أهله ، وفي ذلك ما ذكرتُ من إخفاء صورة التشبيه ، وأخذ النفس بتناسيه ، وهكذا قوله :

[من الرجز]

(١) مضى في أبياته في رقم : ٢٤٢ .

(٢) في ديوانه ، والذي في الديوان : « مع الأصحاب » .

(٣) في المجموع من شعر دعبل ، وصدر البيت :

« لَا تَعَجَّبِي يَا سَلَمَ مِنْ رَجُلٍ » .

لَمَّا رَأَوْنَا فِي غَمِيسِي يَلْتَهَبُ فِي شَارِقِ يَضْحَكُ مِنْ غَيْرِ عَجَبٍ ^(١)
 كَأَنَّهُ صَبَّ عَلَى الْأَرْضِ ذَهَبٌ وَقَدْ بَدَتْ أَسْيَافُنَا مِنَ الْقُرْبِ
 حَتَّى تَكُونَ لِمَنَايَاهُمْ سَبَبٌ نَرْفُلُ فِي الْحَدِيدِ وَالْأَرْضُ تَجِبُ
 وَحَنَّ شَرِيَانٌ وَنَبَعٌ فَاصْطَخَبَ تَتَرَسُّوْا مِنَ الْقِتَالِ بِالْهَرَبِ

المقصودُ قوله: « يضحك من غير عجب » ، وذلك أن نفيه العلة إشارة

إلى أنه من جنس ما يُعلَّل ، وأنه ضحك قطعاً وحقيقة . ألا ترى أنك لو /
 رجعت إلى صريح التشبيه فقلت : « هيئته في تلالؤه كهية الضاحك » ، ثم
 قلت : « من غير عجب » ، قلت قولاً غير مقبول . وأعلم أنك إن عددت قول
 بعض العرب :

وَنَثْرَةَ تَهْرَأُ بِالنِّصَالِ كَأَنَّهَا مِنْ خِلْعِ الْهَلَالِ ^(٢)

= الهلال الحية ههنا ، واللام للجنس = في هذا القبيل ، ^(٣) لم يكن لك

ذلك .

(١) في ديوان ابن المعتز ، باب الفخر .

(٢) هو في اللسان (هلال) ، والمعاني الكبير : ٦٧٣ ، ورواية اللسان : « في نثلة » ، و « النثرة »
 و « النثلة » ، الدرع الواسعة السلسلة ، وهزؤها بالنصال ، رُدُّها إياها . و « الهلال » الذكر من الحيات ،
 أو الحية إذا سلخت . يصف درعاً ، شبهها في صفاتها بسليخ الحية ، وهو جلدها الذي انسلخت عنه .

(٣) السياق : « واعلم أنك إن عددت في هذا القبيل » .

فصل

نوع آخر في التعليل

٢٥١ - وهذا نوع آخر في التعليل .

نفى علة مشهورة
وادعاء علة أخرى

وهو أن يكون للمعنى من المعاني والفعل من الأفعال علة مشهورة من طريق العادات والطباع ، ثم يجيء الشاعر فيمنع أن تكون لتلك المعروفة ، ويضع له علة أخرى . مثاله قول المتنبي :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ (١)

= الذى يتعارفه الناس أن الرجل إذا قتل أَعَادِيهِ فلإرادته هلاكهم ، وأن يدفع مضارهم عن نفسه ، وليسلم ملكه ويصفو من منازعاتهم ، وقد ادعى المتنبي كما ترى أن العلة في قتل هذا المدوح لأعدائه غير ذلك .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ حَتَّى يَكُونَ فِي اسْتِنَافِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْمُدَّعَاةِ فَائِدَةً شَرِيفَةً فِيمَا يَتَّصِلُ بِالْمَدْحِ ، أَوْ يَكُونُ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الذَّمِّ ، كَقَصْدِ الْمَتَنِيبِيِّ هَهُنَا فِي أَنَّ يَبَالِغُ فِي وَصْفِهِ بِالسُّخَاءِ وَالْجُودِ ، وَأَنَّ طَبِيعَةَ الْكِرْمِ قَدْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ ، وَمَحَبَّتَهُ أَنَّ يُصَدِّقَ رَجَاءَ الرَّاجِينَ ، وَأَنَّ يَجْنِبُهُمُ الْخِيْبَةَ فِي آمَالِهِمْ ، قَدْ بَلَغَتْ بِهِ هَذَا الْحَدَّ . فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا غَدَا لِلْحَرْبِ غَدَّتْ الذَّنَابُ تَتَوَقَّعُ أَنْ يَتَسَّعَ عَلَيْهَا الرِّزْقُ ، وَيُخْصِبَ لَهَا الْوَقْتَ مِنْ قَتْلَى عِدَائِهِ ، كَرِهَ أَنْ يُخْلِفَهَا ، وَأَنَّ يَخْيِبَ رَجَاءَهَا وَلَا يُسَعِفَهَا . وَفِيهِ نَوْعٌ آخَرَ مِنَ الْمَدْحِ / ، وَهُوَ أَنَّهُ يَهْزِمُ الْعَدَى وَيَكْسِرُهُمْ كَسْرًا لَا يَطْمَعُونَ بَعْدَهُ فِي الْمَعَاوَدَةِ ، فَيَسْتَعْنِي بِذَلِكَ عَنْ قَتْلِهِمْ وَإِرَاقَةِ دِمَائِهِمْ ، وَأَنَّهُ

١٨١

(١) هو في ديوانه .

ليس ممن يُسْرِف في القتل طاعةً للغيظ والحنق ، ولا يعفو إذا قدر ، وما يُشبه
هذه الأوصاف الحميدة ، فأعرفه .

٢٥٢ - ومن الغريب في هذا الجنس على تعمق فيه ، قول أبي طالب
التعمق في ادعاء العلة
ثم إخلاله بالمعنى
[من الخفيف]
المأموني في قصيدة يمدح بها بعض الوزراء ببخارى :

مُغْرَمٌ بالثناء ، صَبَّ بِكسب الـ مَجْدٍ ، يَهْتَرُ للسَّمَّاحِ آرْتِيَاخَا (١)
لا يَذُوقُ الإِغْفَاءَ إِلَّا رَجَاءً أَنْ يَرَى طَيْفَ مُسْتَمِيعِ رَوَّاحَا

وكأنه شَرَطَ الرُّوَّاحَ على معنى أن العُفَاةَ والرَّاجِينَ إِنَّمَا يَحْضُرُونَهُ فِي صَدْرِ
النَّهَارِ على عادة السلاطين . فإذا كان الرواح ونحوه من الأوقات التي ليست من
أوقات الإذن قَلُّوا ، فهو يشْتاق إليهم فينام ليأنس برؤية طيفهم . والإفراط في
التعمق ربما أخلَّ بالمعنى من حيث يُراد تأكيدُه به ، ألا ترى أن هذا الكلام قد
يُوهم أنه محتج له أنه ممن لا يرغب كل واحد في أخذ عطائه ، وأنه ليس في طبقة
من قيل فيه : [من الطويل]

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لَأَمْرِي؛ إِنْ أَصَبْتَهُ بِخَيْرٍ ، وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ (٢)

ومما يدفع عنه الاعتراض ويوجب قلة الاحتفال به ، أن الشاعر يُهَمُّه أبدأ
إثبات ممدوحه جواداً أو تواقفاً إلى السؤال فرحاً بهم ، وأن يُبرِّئه من عبوس البخيل
وقطوب المتكلف في البذل ، الذي يقاتل نفسه عن ماله حتى يُقال : « جواداً » ،
ومن يهوى الثناء والثراء معاً ، ولا يتمكن في نفسه معنى قول أبي تمام : [من الطويل]

(١) من قصيدة له طويلة في تيممة الدهر ٤ : ١٥٧ - ١٥٩ .

(٢) من أبيات لأمية بن أبي الصلت في ديوانه .

/ وَلَمْ يَجْتَمِعْ شَرْقٌ وَغَرْبٌ لِقَاصِدٍ وَلَا مَجْدٌ فِي كَفِّ أَمْرِيٍّ وَالِدِرَاهِمُ^(١)

فهو يُسرع إلى استماع المدائح ، ويُبطئ عن صيلة المادح . نعم ، فإذا سلّم للشاعر هذا الغرض ، لم يفكر في حَطرات الظنون .

٢٥٣ - وقد يجوز شيء من الوهم الذي ذكرته على قول المتنبي :

[من البسيط]

يُعْطَى الْمُبَشِّرَ بِالْقَصَادِ قَبْلَهُمْ كَمَنْ يُبَشِّرُهُ بِالْمَاءِ عَطْشَانًا

وهذا شيء عَرَضَ ، ولاستقصائه موضع آخر ، إن وفق الله .

وأصل بيت « الطيف المستميح » ، من نحو قوله : [من الطويل]

وَإِنِّي لِأَسْتَعْشِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ لَعَلَّ خِيَالًا مِنْكَ يَلْقَى خِيَالِيَا^(٢)

وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضًا من باب ما استؤنف له علة غير معروفة ، إلا أنه لا يبلغ في القوة ذلك المبلغ في الغرابة والبعد من العادة ، وذلك أنه قد يُتصور أن يُريد المُعْرَمُ المتيم ، إذا بُعد عهده بحبيبه ، أن يراه في المنام ، وإذا أراد ذلك جاز أن يريد النوم له خاصة ، فأعرفه .

٢٥٤ - ومما يلحق بهذا الفصل قوله : [من الكامل]

رَحَلَ الْعَزَاءُ بِرَحَلَتِي فَكَأَنِّي أَتَبَعْتُهُ الْأَنْفَاسَ لِلتَّشْيِيعِ^(٣)

(١) في ديوانه .

(٢) هو للمجنون في ديوانه .

(٣) هو للمتنبي في ديوانه .

وذلك أنه علل تصعّد الأنفاس من صدره بهذه العلة الغريبة ، وترك ما هو المعلوم المشهور من السبب والعلة فيه ، وهو التحسّر والتأسّف . والمعنى : رحل عني العزاء بارتحالي عنكم ، أي : عنده ومعه أو به وبسببه ، فكأنه لما كان محلّ الصبر الصنّدر ، وكانت الأنفاس تتصعّد منه أيضاً ، صار العزاء وتنفس الصعداء كأنهما نزيلان ورفيقان ، فلما رحل ذلك ، كان حقّ هذا أن يشيعه قضاءً لحقّ الصّحبة .

أنواع من التعليل
١٨٣

٢٥٥ - وما يلاحظ هذا النوع ، ويجرى في مسلكه ويتنظم في /
سلكه ، قول ابن المعتز :
[من المسرح]

عاقبت عيني بالدمع والسهر إذ غار قلبي عليك من بصري^(١)
وأحتملت ذلك وهي رابحة فيك ، وفازت بلذة النظر

وذلك أن العادة في دمع العين وسهرها أن يكون السبب فيه إعراض الحبيب ، أو اعتراض الرقيب ، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب . وقد ترك ذلك كله كما ترى ، وآدعى أن العلة ما ذكره من غيرة القلب منها على الحبيب وإيثاره أن يتفرد برؤيته ، وأنه بطاعة القلب وامثال رسمه ، رام للعين عقوبةً ، فجعل ذلك أن أبكاها ، ومنعها النوم وحماها .

وله أيضاً في عقوبة العين بالدمع والسهر ، من قصيدة أولها : [من الخفيف]

قل لأحلى العباد شكلاً وقدأ أبجد ذا الهجر أم ليس جدًا^(٢)

(١) ليسا في ديوان ابن المعتز .

(٢) هو في ديوانه . و « الشكّل » بكسر الشين ، الدل .

ما بَدَا كانت المُنَى حَدَّثْتَنِي لَهْفَ نَفْسِي أَرَاكَ قَدْ حُنْتٌ وَدَا
 ما تَرَى فِي مُتَيِّمٍ بِكَ صَبٌّ خَاضِعٌ لَا يَرَى مِنَ الذُّلِّ بُدَا
 إِنْ زَنْتَ عَيْنُهُ بِغَيْرِكَ فَأَضْرَبْهَا بِطُولِ السُّهَادِ وَالذَّمْعِ حَدَا
 قد جعل البكاء والسهاد عقوبةً على ذنب أثبتته للعين ، كما فعل في البيت
 الأول ، إلا أن صورة الذنب ههنا غير صورته هناك . فالذنب ههنا نظرُها إلى غير
 الحبيب ، واستجازتها من ذلك ما هو محرمٌ محظور = والذنب هناك نظرُها إلى
 الحبيب نفسه ، ومزاحمتها القلب في رؤيته ، وغيرُ القلب من العين سببُ العقوبة
 هناك ، فأما ههنا فالغيرة كائنة بين الحبيب وبين شخصٍ آخر ، فأعرفه .
 ولا شُبْهة في قصور البيت الثاني عن الأول ، وأن للأول عليه فضلاً
 كبيراً ، وذلك بأن جعل بعضه يغار من بعض ، وجعل الخصومة في / الحبيب
 بين عينيه وقلبه ، وهو تمام الظرف واللفظ . فأما الغيرة في البيت الآخر ، فعلى
 ما يكون أبداً . هذا ، ولفظ « زَنْتَ » ، وإن كان ما يتلوها من أحكام الصنعة
 يُحَسِّنُهَا ، وورودها في الخبر « العينُ تزني » ، ^(١) يؤنس بها ، فليست تدعُ ما هو
 حكمها من إدخال نُفرةٍ على النفس .

١٨٤

وإن أردت أن ترى هذا المعنى بهذه الصنعة في أعجب صورة وأظرفها ،
 فأنظر إلى قول القائل :

أَتَتْنِي تُؤْتِنِي بِالْبِكَاءِ فَأَهْلًا بِهَا وَبِتَأْنِينِهَا ^(٢)
 تقول ، وفي قولها حِشْمَةٌ : أتبكي بعين تراني بها ؟
 فقلت : إذا استحسنت غيركم أمرتُ الدُموع بتأديبها

(١) جزء من حديث أنس بن مالك ، رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح ، غير واحد ،
 وهو ثقة ، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ : ٢٥٦ .
 (٢) هي في معاهد التنصيص : ٣٧٦ ، لبعضهم ، بلا نسبة .

= أعطاك بلفظة التأديب ، حُسْنُ أدب اللبيب ، في صيانة اللَّفْظِ عما يُحوج إلى الاعتذار ، ويؤدّي إلى النَّفَارِ ، إلا أن الأُستاذية بعدُ ظاهرةٌ في بيت ابن المعتز .^(١) وليس كل فضيلة تبئو مع البديهة ، بل بعقب النَّظَرِ والرَّوْيَةِ ، وبأن يفكرَ في أول الحديث وآخره . وأنت تعلم أنه لا يكون أبلغ في الذي أراد من تعظيم شأن الذنب ، من ذكر الحدِّ ، وأن ذلك لا يتم له إلا بلفظة « زنت » ، ومن هذه الجهة يلحق الضَّيْمُ كثيرًا من شأنه وطريقه طريقُ أُنَى تمام ، ولم يكن من المطبوعين .

وموضعُ البَسْطِ في ذلك غير هذا ، فَعَرَضِي الآن أن أريك أنواعًا من التخييل ، وأضع شبهة القوانين لِيُستعان بها على ما يُراد بعدُ من التفصيل والتبيين .

فصل

في تخييل بغير تعليل

التخييل بغير تعليل ٢٥٧ - وهذا نوع آخر من التخييل ، وهو يرجع إلى ما مضى من ١٨٥ تناسي التشبيه وصرف النفس عن / توهمه ، إلا أن ما مضى مُعلَّل ، وهذا غير مُعلَّل .

بيان ذلك أنهم يستعيرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المعقولة ، ثم تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها ، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها ، وكأن حديث الاستعارة والقياس لم يحجر منهم على بال ، ولم يروه ولا طيف خيال .

تناسي التشبيه ومثاله استعارتهم « العلو » لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر والسلطان ، ثم وضَّعهم الكلام وضع من يذكر علواً من طريق المكان . ألا ترى إلى قول أبي تمام :

وَيَصْنَعُدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُ بَانَ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ (١)

فلولا قصده أن يُنسى التشبيه ويرفعه بجهد ، ويصمّم على إنكاره وجحده ، فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية ، لَمَا كان لهذا الكلام وجه .

ومن أبلغ ما يكون في هذا المعنى قول ابن الرومي :

[من الخفيف]

(١) هو في ديوانه .

أَعْلَمُ النَّاسِ بِالنُّجُومِ بَنُو نُوحٍ بَحَّتْ عَلِمًا لَمْ يَأْتِهِمُ بِالْحِسَابِ (١)
 بَلْ بَأْنَ شَاهَلُوا السَّمَاءَ سُمُورًا بَتَرَقَّ فِي الْمَكْرَمَاتِ الصَّعَابِ
 مَبْلَغٌ لَمْ يَكُنْ لِيَبْلُغَهُ الطَّاءُ لِبْ إِلَّا يَتَلَكُّمُ الْأَسْيَابِ

وأعاده في موضع آخر ، فزاد الدعوى قُوَّةً ، ومرَّ فيها مروراً من يقول

صِدْقًا ، ويذكر حقًا :

[من المنسرح]

يَا آلَ نُوحٍ لَا عَدِمْتُكُمْ وَلَا تَبَدَّلْتُ بَعْدَكُمْ بَدَلًا (٢)
 إِنْ صَحَّ عِلْمُ النُّجُومِ ، كَانَ لَكُمْ حَقًّا ، إِذَا مَا سَوَاكُمْ أَنْتَحَلَا
 كَمْ عَالِمٍ فِيكُمْ وَلَيْسَ بَأْنَ قَاسٍ ، وَلَكِنْ بَأْنَ رَقِي فَعَلَا
 أَعْلَاكُمْ فِي السَّمَاءِ مَجْدُكُمْ فَلَسْتُمْ تَجْهَلُونَ مَا جُهِلَا
 / شَافَهُتُمْ الْبَدْرَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْ سَأْمِرِ إِلَى أَنْ بَلَّغْتُمْ زَحَلَا

١٨٦

تناسي التشبيه
والاستعارة

وهكذا الحكم إذا استعاروا أسم الشيء بعينه من نحو شمس أوبدر أو بحر

أو أسد ، فإنهم يبلغون به هذا الحد ، ويصوغون الكلام صياغاتٍ تقضى بأن
 لا تشبيه هناك ولا استعارة ، ومثاله قوله :

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي (٣)
 قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

فلولا أنه أنسى نفسه أن ههنا استعارةٌ ومجازًا من القول ، وعَمِلَ على

دعوى شمس على الحقيقة ، لما كان لهذا التعجب معنى ، فليس يبدع ولا مُنكر

أن يظلل إنساناً حسن الوجه إنساناً وبقية وهجاً بشخصه .

(١) هو في ديوانه .

(٢) من أبياتٍ في ديوانه .

(٣) هـالابن العميد في يتيمة الدهر ٣ : ١٦٠ ، مع اختلاف في اللفظ ، وهي أربعة أبيات في

معاهد التنصيص : ٢٣١ .

= وهكذا قول البحترى : [من الطويل]

طَلَعَتْ لَهُمْ وَقَتَ الشُّرُوقِ فَعَايَنُوا سَنَا الشَّمْسِ مِنْ أَفْقٍ وَوَجْهَكَ مِنْ أَفْقٍ^(١)
وما عاينوا شمسين قبلهما أَلْتَقَى ضِيَاؤُهُمَا وَقَفًا ، مِنْ الْعَرَبِ وَالشَّرْقِ

معلوم أن القصد أن يُخرج السامعين إلى التعجب لرؤية ما لم يروه قط ، ولم تَجْرِ العادة به . ولم يتم للتعجب معناه الذي عناه ، ولا تظهر صورته على وصفها الخاص ، حتى يجترىء على الدَّعوى جُرْأةً من لا يتوقف ولا يخشى إنكار مُنكرٍ ، ولا يَحْفَل بتكذيب الظاهر له ، ويسوم النفس ، شاءت أم أبت ، تصور شمس ثانية طلعت من حيث تغرب الشمس ، فالتقتا وَقَفًا ، وصار غُرب تلك القديمة لهذه المتجددة شرقًا .

ومدارُ هذا النوع في الغالب على التعجب ، وهو وإلى أمره ، وصانع سِحره ، وصاحب سرّه ، وتراه أبدًا وقد أفضى بك إلى خِلاية لم تكن عندك ، وبرز لك في صورة ما حسبتها تظهر لك ، ألا ترى أن صورة قوله : « شمس / تظللني من الشمس » ، غير صورة قوله : « وما عاينوا شمسين » ، وإن اتَّفَق الشعراء في أنهما يتعجبان من وجود الشيء على خلاف ما يُعقل ويُعرف .

١٨٧

= وهكذا قول المتنبي : [من الكامل]

كَبُرْتُ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لَمَّا بَدَتْ مِنْهَا الشُّمُوسُ وَلَيْسَ فِيهَا الْمَشْرِقُ^(٢)
= له صورةٌ غير صورة الأولين .

= وكذا قوله : [من الطويل]

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه .

ولم أر قبلي من مَشَى البدرُ نحوهُ ولا رجلاً قامت تُعانقهُ الأسدُ (١)

= يعرض صورة غير تلك الصُّور كلها ، والاشتراك بينها عامٌّ لا يدخل في السَّرِقَة ، إذ لا اتفاق بأكثر من أن أثبت الشيء في جميع ذلك على خلاف ما يعرفه الناس . فأما إذا جئت إلى خصوص ما يخرج به عن المتعارف ، فلا اتفاق ولا تناسب ، لأن مكان الأعجوبة مرّة أن تظلل شمسٌ من الشمس ، وأخرى أن يُرى للشمس مثلٌ لها يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق ، وثالثة أن تُرى الشموس طالعةً من ديارهم . وعلى هذا الحد قوله : « ولم أر قبلي من مَشَى البدر نحوه » ، العجب من أن يمَشَى البدر إلى آدمي ، وتُعانق الأسد رجلاً .

٢٥٩ - وأعلم أن في هذا النوع مذهباً هو كأنه عكس مذهب التعجب ونقيضه ، وهو لطيف جداً . وذلك أن يُنظر إلى خاصية ومعنى دقيق يكون في المشبه به ، ثم يُثبت تلك الخاصية وذلك المعنى للمشبه ، ويُتوصّل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من اليقين ، وزال عن الوهم والعين = أحسن توصّل وألطفه ، ويقام منه شبه الحجة على أن لا تشبيه ولا مجاز ، ومثاله قوله : [من المنسرح]

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غِلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ أَرْزَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ (٢)

١٨٨ / = قد عمد ، كما ترى ، إلى شيء هو خاصية في طبيعة القمر ، وأمرٌ غريب من تأثيره ، ثم جعل يُرى أن قومًا أنكروا بلَى الكَتَّان بسرعة ، وأنه قد أخذ

(١) هو في ديوانه .

(٢) نسبه صاحب معاهد التنصيص : ٢٣٧ ، لأبي الحسن بن طباطبا العلوي ، أحد ثلاثة أبيات .

ينهاهم عن التعجب من ذلك ويقول : « أما ترونه قد زرَّ أزراره على القمر ، والقمرُ من شأنه أن يُسرِّع بلى الكتان » ، وغرضه بهذا كله أن يُعلم أن لاشك ولا مريّة في أن المعاملة مع القمر نفسه ، وأن الحديث عنه بعينه ، وليس في البين شيءٌ غيره ، وأن التشبيه قد نُسى وأُنسى ، وصار كما يقول الشيخ أبو عليّ فيما يتعلق به الظرف : ^(١) « إنّه شريعةٌ منسوخة » .

وهذا موضعٌ في غاية اللطيف ، لا يبين إلا إذا كان المتصفح للكلام حساسًا ، يعرف وحي طبع الشعر ، وخفى حركته التي هي كالحلَس ، وكَمَسْرَى النَّفْسِ في النَّفْسِ .

وإن أردت أن تظهر لك صحّة عزيمتهم في هذا النحو على إخفاء التشبيه ومخو صورته من الوهم ، فأبرز صفحة التشبيه ، واكشف عن وجهه ، وقُل : « لا تعجبوا من بلى غلّالته ، فقد زرَّ أزراره على مَنْ حُسنته حسنُ القمر » ، ثم أنظر هل ترى إلا كلامًا فاترًا ومعنى نازلًا ، وأخبر نفسك هل تجد ما كنت تجده من الأريحية ؟ وأنظر في أعين السامعين هل ترى ما كنت تراه من ترجمة عن المسرّة ، ودلالة على الإعجاب ؟ ومن أين ذلك وأنى وأنت بإظهار التشبيه تُبطل على نفسك ما له وُضِعَ البيت من الاحتجاج على وجوب البلى في الغلالة ، والمنع من العجب فيه بتقرير الدلالة ؟

وقد قال آخر في هذا المعنى بعينه ، إلا أن لفظه لا يُبنى عن القوة التي

لهذا البيت في دعوى القمر ، وهو قوله : [من البسيط]

تَرَى الثَّيَابَ مِنَ الْكَتَّانِ يَلْمَحُهَا نُورٌ مِنَ الْبَدْرِ أحيانًا فَيُلبِهَا ^(٢)

(١) هو أبو علي الفارسي ، ولم أهتمد إلى قوله هنا في شيء من كتبه .

(٢) هو في بيتمة الدهر ١ : ٧٤ ، لأبي المطاع ذي القرنين بن ناصر الدولة الحمداني . =

/ فكيف تُعكر أن تبلى معاجرها ، والبدر في كل وقت طالغ فيها

٢٦٠ - وما ينظر إلى قوله : « قد زر أزراره على القمر » ، في أنه بلغ إخفاء التشبيه وادعاء الحقيقة في المجاز بدعواه ، مبلغ الاحتجاج به كما يُحتج بالحقيقة ، قول العباس بن الأحنف :

[من المتقارب]

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفَوَادِ عَزَاءً جَمِيلاً (١)
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ التُّزُولَ

صورة هذا الكلام ونصيبته والقالب الذي فيه أفرغ ، يقتضى أن التشبيه لم يَجْرِ في خَلده ، وأنه معه كما يقال : « لستُ منه وليسَ مِنِّي » ، وأن الأمر في ذلك قد بلغ مبلغاً لا حاجة معه إلى إقامة دليل وتصحيح دعوى ، بل هو في الصِّحَّة والصدق بحيث تُصَحِّح به دعوى ثانية . ألا تراه كأنه يقول للنفس : « ما وَجَّهَ الطَّمَعُ فِي الْوَصُولِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ حَدِيثَكَ مَعَ الشَّمْسِ ، وَمَسْكَنُ الشَّمْسِ السَّمَاءُ ؟ » أفلا تراه قد جعل كونها الشَّمْسُ حُجَّةً لَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، يَصْرِفُهَا بَهَا عَنْ أَنْ تَرْجُو الْوَصُولَ إِلَيْهَا ، وَيُلْجِئُهَا إِلَى الْعَزَاءِ ، وَرَدَّهَا فِي ذَلِكَ إِلَى مَا لَا تَشْكُ فِيهِ ، وَهُوَ مُسْتَقَرٌّ ثَابِتٌ ، كَمَا تَقُولُ : « أَوْ مَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ؟ » و « أليسَ قد عَلِمْتَ ؟ » ، وَيُبَيِّنُ لَكَ هَذَا التَّفْسِيرَ وَالتَّقْرِيرَ فَضَّلَ بَيَانِ بِأَنَّ تُقَابِلَ هَذَا الْبَيْتِ بِقَوْلِ الْآخِرِ :

[من الطويل]

فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي : هِيَ الشَّمْسُ ضَوْؤُهَا قَرِيبٌ ، وَلَكِنْ فِي تَنَاوُلِهَا بُعْدٌ (٢)

= و « المعاجر » جمع « معجر » ، وهو ثوبٌ تلفه المرأة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك ، ثم تجلببُ فوقه بجلبابها .

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو لمحمد بن أبي عينية بن المهلب بن أبي صفرة ، والبيت من أبيات له في الأغاني ٢٠ : ٩٣ ،

في ترجمته .

وتتأمل أمر التشبيه فيه ، فإنك تجده على خلاف ما وصفتُ لك . وذلك أنه في قوله : « فقلت لأصحابي هي الشمس » ، غيرُ قاصد أن يجعل كَوْنَهَا الشمسَ حُجَّةً على ما ذكر بعدُ ، من قرب شخصها ومثالها في العين ، مع بُعد منالها بل قال : « هي الشمس » ، هكذا قولاً مرسلًا يَوْمِيءُ فيه بل / يُفصح بالتشبيه ، ولم يُرد أن يقول : « لا تعجبوا أن تَقْرُب وتَبْعُد بعد أن علمتم أنها الشمس » ، حتى كأنه يقول : « ما وَجْه شَكِّكُمْ في ذلك ؟ » ، ولم يشك عاقلٌ في أن الشمس كذلك ، كما أراد العباس أن يقول : كيف الطمع في الوصول إليها مع علمك بأنها الشمس ، وأن الشمسَ مَسْكُنُهَا السَّمَاءُ . فبيت ابن أبي عيينة في أن لم ينصرف عن التشبيه جملةً ، ولم يبرز في صورة الجاحد له والمتبري منه ، كبيت بشَّار الذي صرَّح فيه بالتشبيه ، وهو :

أو كبدر السماء ، غير قريب حين يوفى ، والضوء فيه اقتراب^(١)

[من البسيط]

وكبيت المتنبي :

كأنها الشمس يعي كف قابضه شعاعها ويراه الطرفُ مُقْتَرِبًا^(٢)

٢٦١ - فإن قلت : فهذا من قولك يؤدِّي إلى أن يكون العَرَض من

اعتراض الورد عليه

ذكر الشمس ، بيان حال المرأة في القرب من وجهه ، والبعد من وجهه آخر ، دون المبالغة في وصفها بالحسن وإشراق الوجه . وهو خلاف المعتاد ، لأن الذي يسبق إلى القلوب ، أن يُقصد من نحو قولنا : « هي كالشمس أو هي شمس » ، الجمال والحسن والبهاء .

(١) هو في ديوانه ، في قصيدة أولها :

طرقتنا بالزَّائِبِينَ الرِّبَابُ رُبَّ زَوْرٍ عَلَيْكَ مِنْهُ اِكْتِثَابُ

ورواية الديوان : « حين أوفى » .

(٢) هو في ديوانه .

= فالجواب : إن الأمر وإن كان على ما قلت ، فإنه في نحو هذه الأحوال التي يُقصد فيها إلى بيان أمر غير الحُسن ، يصير كالشيء الذي يُعقل من طريق العُرف ، وعلى سبيل التَّبَع ، فأما أن يكون الغرض الذي له وُضع الكلام ، فلا .

وإذا تأملت قوله : « فقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها قريب » ، وقولُ بشار : « أو كبلر السماء » ، وقولُ المتنبي : « كأنها الشمس » ، علمت أنهم جعلوا جُلَّ غرضهم أن / يُصيِّبوا لها شيئاً في كونها قريبةً بعيدةً . فأما حديث الحُسن ، فدخل في القصد على الحدِّ الذي مضى في قوله ، وهو للعباس أيضاً :

نِعْمَةٌ كَالشَّمْسِ لَمَّا طَلَعَتْ بَثَّتِ الْإِشْرَاقَ فِي كُلِّ بَلَدٍ (١)

فكما أن هذا لم يضع كلامه لجعل النعمة كالشمس في الضياء والإشراق ، ولكن عمَّت كما تعمُّ الشمس بإشراقها = كذلك لم يضع هؤلاء أبياتهم على أن يجعلوا المرأة كالشمس والبلد في الحسن ونور الوجه ، بل أموا نحو المعنى الآخر ، ثم حصل هذا لهم من غير أن احتاجوا فيه إلى تجشُّم . وإذا كان الأمر كذلك ، فلم يقل إن النعمة إنما عمَّت لأنها شمس ، ولكن أراك لعمومها وشمولها قياساً ، وتحجّر أن يكون ذلك القياس من شيء شريف له بالنعمة شبهة من جهة أوصافه الخاصة ، فاخترت الشمس . وكذلك لم يُرد ابن أبي عيينة أن يقول إنها إنما دنت وتأت لأنها شمس ، أو لأنها الشمس ، بل قاس أمرها في ذلك كما عرفتك .

وأما العباس فإنه قال : إنها إنما كانت بحيث لا تُنال ، ووجب اليأس من الوصول إليها ، لأجل أنها الشمس ، فأعرفه فرقاً واضحاً .

(١) مضي البيت في رقم : ٢١٤ ، وانظر التعليق عليه ، وهو هنا على الصواب .

٢٦٢ - ومما هو على طريقة بيت العباس في الاحتجاج ، وإن
خالفه فيما أذكره لك ، قول الصابي في بعض الوزراء يهتفه بالتخلص من
الاستتار : (١)

أنواع من ادعاء
الحقيقة في الجواز

[من الخفيف]

صَحَّ أَنَّ الْوَزِيرَ بَدْرٌ مُنِيرٌ إِذِ تَوَارَى كَمَا تَوَارَى الْبَدْرُ
غَابَ ، لَا غَابَ ، ثُمَّ عَادَ كَمَا كَانَ عَلَى الْأَفْقِ طَالِعًا يَسْتَنِيرُ
لَا تَسَلَّنِي عَنِ الْوَزِيرِ فَقَدْ يَبِّئْتُ بِالْوَصْفِ أَنَّهُ سَابِرٌ
لَا تَحَلَّا مِنْهُ صَدْرٌ دَسَّتْ ، إِذَا مَا قَرَّ فِيهِ تَقَرَّ مِنْهُ الصُّورُ

/ فهو كما نراه يحتج أن لا مجاز في البين ، وأن ذكر البدر وتسمية الممدوح
به حقيقة ، واحتجاجه صريح لقوله : « صح » أنه كذلك . وأما
احتجاج العباس وصاحبه في قوله : « قد زرَّ أزراره على القمر » ، فعلى طريق
الفحوى . (٢) فهذا وجه الموافقة ، وأما وجه المخالفة ، فهو أنّهما ادعيا الشمس
والقمر بأنفسهما ، وادعى الصابي بدراً ، لا البدر على الإطلاق .

١٩٢

ومن ادعاه الشمس على الإطلاق قولُ بشار :

[من الوافر]

بَعَثْتُ بِذِكْرِهَا شِعْرِي وَقَدَّمْتُ الْهَوَى شَرَكَا (٣)
فَلَمَّا شَاقَهَا قَوْلِي وَشَبَّ الْحُبُّ فَاحْتَنَكَا
أَتَتْنِي الشَّمْسُ زَائِرَةً وَلَمْ تَكُ تَبْرَحُ الْفَلَكََا
وَجَدْتُ الْعَيْشَ فِي سَعْدِي وَكَانَ الْعَيْشُ قَدْ هَلَكََا

(١) الوزير ، هو أبو نصر سابور بن أردشير ، انظر البيهقي ٣ : ١٠٩ - ١١٦ ، ولم أفق على

أبيات الصابي .

(٢) مضى في رقم : ٢٥٩ .

(٣) هو في ملحقات ديوان بشار خمسة أبيات ، ومراجعته هناك .

فقوله : « ولم تلك تَبْرُحُ الْفَلَكَا » ، يريك أنه ادَّعى الشمس نفسها .

٢٦٢ - وقال أشجع يريث الرشيد ، فبدأ بالتعريف ، ثم نكّر فخلط

إحدى الطريقتين بالأخرى ، وذلك قوله : [من الرمل]

غَرَبْتُ بِالْمَشْرِقِ الشَّمْسُ — سُنُّ قَقْلٍ لِلْعَيْنِ تَدْمَعُ ^(١)
 مَا رَأَيْنَا قَطُّ شَمْسًا غَرَبَتْ مِنْ حَيْثُ تَطْلَعُ

فقوله : « غربت بالمشرق الشمس » على حدّ قول بشار : « أتنتني

الشمس زائرة » ، في أنه خيّل إليك شمس السماء . وقوله بعد : « ما رأينا قطُّ

شمسًا » ، يُفْتَرُ أمر هذا التخيل ، ويميل بك إلى أن تكون الشمس في قوله :

« غربت بالمشرق الشمس » ، غير شمس السماء ، أعنى غير مدّعى أنها هي ،

وذلك مما يضطرب عليه المعنى وَيَقْلَقُ ، لأنه إذا لم يدّع الشمس نفسها ، لم يجب

١٩٣

أن تكون جهة خراسان مشرقًا لها ، وإذا لم يجب / ذلك ، لم يحصن ما أراحه من

الغربة في غروبها من حيث تطلع . وأظنّ الوجه فيه أن يُتَأَوَّلَ تنكيره للشمس في

الثاني على قولهم : « خرجنا في شمس حارة » ، يريدون في يوم كان للشمس فيه

حرارة وفضلُ توقّد ، فيصير كأنه قال : « ما عهدنا يوما غرّبت فيه الشمس من

حيث تطلع ، وهوت في جانب المشرق » . وكثيرًا ما يتفق في كلام الناس ما يُوهَم

ضربًا من التنكير في الشمس كقولهم : « شمسٌ صيفية » ، وكقوله : [من البسيط]

والله لا طلّعت شمسٌ ولا غربت ^(٢) .

ولا فرق بين هذا وبين قول المتنبي :

[من السريع]

(١) ما لأبي الشيص ، يريث هارون الرشيد ، في ديوانه المجموع ، والمراجع هناك .

(٢) كأنى أعرفه ، لكن نسيت ونسيت تمامه ، ولم أعرف صاحبه .

لم يُرَ قَرْنُ الشَّمْسِ فِي شَرْقِهِ فَشَكَّتْ الأَنْفُسُ فِي غَرْبِهِ (١)

ويجىء التنكير في القمر والهلل على هذا الحد، فمنه قول بشر: [من المديد]

أَمْلى لا تَأْتِ فِي قَمَرٍ بِحَدِيثٍ وَأَتَقَ اللُّرْعَا (٢)

وَتَوَقَّ الطَّيْبَ لَيْلَتِنَا إِنَّهُ وَاشِ إِذَا سَطَعَا

فهذا بمعنى: لا تأت في وقت قد طلع فيه القمر. وهكذا قول عمر بن

أبي ربيعة: [من الطويل]

وَعَابَ قَمِيرٌ كُنْتُ أَرْجُو غُيُوبَهُ وَرَوَّحَ رُغَيَانٌ وَنَوَّمَ سَمْرُ (٣)

= ظاهره يوهم أنه كقولك: « جاءني رجل » ، وليس كذلك في

الحقيقة ، لأن الاسم لا يكون نكرة حتى يعم شيئين وأكثر ، وليس هنا شيئان يعمهما اسم القمر .

وهكذا قول أبي العتاهية: [من الوافر]

تُسِّرُ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى هَلَالٍ وَنَقْصُكُ إِذْ نَظَرْتَ إِلَى الْهَلَالِ (٤)

= ليس المنكر غير المعرف ، على أن للهلل في هذا التنكير فضل تمكّن

ليس للقمر ، ألا تراه قد جمع في قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهْلِلةِ قُلْ هِيَ) /

[سورة البقرة: ١٨٩] ، ولم يجمع القمر على هذا الحد .

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ملحقات ديوانه ، ومراجعته هناك . و « الليالي اللُرْع » ، هي السود الصلور البيض

الأعجاز من آخر الشهر ، والليالي البيض الصلور السود الأعجاز من أول الشهر .

(٣) هو في ديوانه في قصيدته البارعة .

(٤) هو من قصيدة في ديوانه ، (نشره شكري فيصل ، دمشق) .

ومن لطيف هذا التنكير قول البحرى : [من الطويل]

وَبَدْرَيْنِ أَنْضَيْنَاهُمَا بَعْدَ ثَالِثٍ أَكَلْنَاهُ بِالْإِيجَافِ حَتَّى تَمَحَّقًا^(١)

٢٦٣ - وما أتى مستكرها نايًا ينظلم منه المعنى وينكره ، قول أبى

[من الطويل]

تمام :

قَرِيبُ النَّدى نَائِي المَحَلِّ كَأَنَّهُ هَلَالٌ قَرِيبُ النُّورِ نَائِي مَنَازِلُهُ^(٢)

سبب الاستكراه ، وأن المعنى ينبو عنه : أنه يُوهم بظاهرة أن ههنا أهلة ليس لها هذا الحكم ، أعنى أنه ينأى مكانه ويدنو نوره . وذلك مُحَالٌّ = فالذى يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرفًا على حدّه فى بيت البحرى : [من الكامل]

كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فى العُلُوِّ وضوءُهُ لِلعُصْبَةِ السَّارِينِ جِدُّ قَرِيبٍ^(٣)

فإن قلت : أقطعُ وأستانفُ فأقول : « كأنه هلال » وأسكتُ ، ثم أبتدىءُ وأخذ فى الحديث عن شأنِ الهلال بقولى : « قريب النور ناءٍ منازلهُ » =^(٤) أمكنك ، ولكنك تعلم ما يشكوه إليه المعنى من نبو اللفظ به وسوء ملاءمة العبارة . واستقصاءُ هذا الموضوع يَقطع عن الغرض ، وحقه أن يُفرد له فصل .

٢٦٤ - وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه ، ودعوى الحقيقة وحمل

النفس على تحيّلها .

(١) هو فى ديوانه .

(٢) ليس فيما بين أيدينا من ديوان أبى تمام .

(٣) مضى فى رقم : ١٠٩ .

(٤) السياق : « فإن قلت : أقطع أمكنك » ، أى أمكنك ذلك .

فمما يدخل في هذا الفن ويجب أن يُوازن بينه وبين ما مضى ، قول سعيد

ابن حميد : [من الخفيف]

وَعَدَ الْبَدْرُ بِالزِّيَارَةِ لَيْلًا فَإِذَا مَا وَفَى قَصَيْتُ نُتُورِي (١)
 قَلْتُ : يَا سَيِّدِي ، وَلِمَ تُؤَثِّرُ اللَّيْلَ لَمْ عَلَى بَهْجَةِ النَّهَارِ الْمُنِيرِ
 قَالَ لِي : لَا أَحِبُّ تَغْيِيرَ رَسْمِي هَكَذَا الرَّسْمُ فِي طُلُوعِ الْبُدُورِ

قالوا : وله في ضده : [من الخفيف]

قَلْتُ زُورِي ، فَأَرْسَلْتُ أَنَا آتِيكَ سُحْرَةَ (٢)
 / قَلْتُ : فَالليل كان أخذ فَي وَأَدْنَى مَسْرَةَ
 فَأَجَابْتَ بِحُجَّةٍ زَادَتْ الْقَلْبَ حَسْرَةَ
 أَنَا شَمْسٌ ، وَإِنَّمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ بُكْرَةَ

١٩٥

وينبغي أن تعلم أن هذه القطعة ضد الأولى ، من حيث اختار النهار وقتاً للزيارة في تلك ، والليل في هذه ، فأما من حيث يختلف جوهر الشعر ويتفق ، وخصوصاً من حيث ننظر الآن ، فمثل وشبيهة ، وليس بضد ولا نقيض .

٢٦٥ - ثم أعلم أننا إن وازننا بين هاتين القطعتين وبين ما تقدم من

بيت العباس : « هي الشمس مسكنها في السماء » ، (٣) وما هو في صورته ، وجدنا أمراً يبين أمرين : بين ادعاء البدر والشمس أنفسهما ، وبين إثبات بدر ثانٍ وشمس ثانية ، ورأينا الشاعر قد شاب في ذلك الإنكار بالاعتراف ،

ادعاء الحقيقة في
 الجواز في عقد التشبية

(١) لم أقف عليه .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) مضى في رقم : ٢٦٠ .

وصادفت صورة المجاز تُعرضُ عنك مرةً ، وتعرضُ لك أخرى . فقوله : « البدرُ »
 بالتعريف مع قوله : « لا أحبّ تغييرَ رسمى » ، وتركه أن يقول : « رَسَمَ مثلي » ،
 يُخيّلُ إليك البدرَ نَفْسَه . وقوله : « في طلوعِ البدرِ » بالجمع دون أن يفرد
 فيقول : « هكذا الرسم في طلوعِ البدرِ » يلتفت بك إلى بدرٍ ثانٍ ، ويُعطيك
 الاعترافَ بالمجاز على وجه . وهكذا القول في القطعة الثانية لأنّ قوله : « أنا شمس »
 بالتكثير ، اعترافٌ بشمسٍ ثانية أو كالاعتراف .

٢٦٦ - وما يدلُّ دلالةً واضحةً على دعوى الحقيقة ، ولا يستقيم إلا
 عليها قولُ المتنبي :

وَأَسْتَقْبَلْتُ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَارْتَبَى الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعًا ^(١)

أراد : فارتبى الشمسَ والقمرَ ، ثم غلبَ اسمَ القمرِ كقولِ الفرزدق :

[من الطويل]

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومِ الطَّوَالِعُ ^(٢)

١٩٦ / لولا أنه يُخيّلُ الشمسَ نَفْسَهَا ، لم يكن لتغليبِ اسمِ القمرِ والتعريفِ
 بالألف واللام معنىً . وكذلك لولا ضبطه نفسه حتى لا يُجرىَ المجازَ والتشبيهَ في
 وَهْمه ، لكان قوله : « في وقتٍ مَعًا » ، لغوًا من القول ، فليس بعجيبٍ أن
 يتراءى لك وَجْهٌ غَادِةٍ حَسَنَاءَ في وقتِ طلوعِ القمرِ وتوسُّطه السماءَ ، وهذا
 أظهر من أن يخفى .

وأما تشبيهه أبى الفتح لهذا البيت بقول القائل : ^(٣)

[من الكامل]

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه ، وفي النقاظ .

(٣) أبو الفتح ، يعنى ابن جنّى ، عند تفسير هذا البيت .

وإذا الغزاة في السماء ترفعتُ وبدا النهار لوقته يترجّل^(١)
أبدت لوجه الشمس وجهها مثله تلقى السماء بمثل ما تستقبلُ

= فتشبيهة على الجملة ، ومن حيث أصل المعنى وصورته في المعقول ، فأما
الصورة الخاصة التي تحدث له بالصنعة ، فلم يعرض لها .

وبما له طبقة عالية في هذا القبيل وشكل يدل على شدة الشكيمة وعلو
المأخذ ، قول الفرزدق :

أبى أحمد الغيثين صعصعة الذي متى تُخلِف الجوزاء والدُّلُو يُمطر^(٢)
أجلر بنات الوائدين ومن يُجرُّ على الموتِ يعلم أنه غير مُخفر

أفلا تراه كيف ادعى لأبيه اسم الغيث ادعاءً من سلم له ذلك ، ومن
لا يخطر بباله أنه مجاز فيه ، ومتناول له من طريق التشبيه ، وحتى كأن الأمر في
هذه الشهرة بحيث يقال : « أبى الغيثين أجود ؟ » فيقال : « صعصعة » ، أو
يقال : « الغيثان » ، فيعلم أن أحدهما صعصعة ، وحتى بلغ تمكن ذلك في
العُرف إلى أن يتوقف السامع عند إطلاق الاسم ، فإذا قيل : « أتاك الغيث ! » ،
لم يعلم أيراد صعصعة أم المطر .

وإن أردت أن تعرف مقدار ما له من القوة في هذا التخيل ، وأن مصدره
/ مصدرُ الشيء المُتعارف الذي لا حاجة به إلى مقدمة يُبنى عليها = نحو أن
تبدأ فتقول : « أبى نظير الغيث وثان له ، وغيث ثانٍ » ، ثم تقول : « وهو خير

١٩٧

(١) لم أعرف قائل البيتين ، وهما في شرح الواحدي لديوان المتنبي : ١٨٣ ، وقوله : « يترجّل » ،
ترجّل النهار ، ارتفع .

(٢) هو في ديوانه : « أبى أحمد الغيثين » ، ورواية الديوان أيضاً : « ومن يُجرُّ على الفقر »
و « أخفر ذمته يُخفرها » ، نقض عهده ولم يف بالذمة .

الغيثين « لأنه لا يُخْلَفُ إذا أُخْلِفَت الأنواءُ = ^(١) فأنظر إلى موقع الاسم ، فإنك تراه واقعا موقعا لا سبيل لك فيه إلى حلِّ عَقْدِ التثنية ، ^(٢) وتفريق المذكورين بالاسم . وذلك أن « أفعال » لا تصحَّ إضافته إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر ، فلا يقال : « جاءني أفضل زيد وعمرو » ، ولا : « إنَّ أعلم بكرٍ وخالدٍ عندي » ، بل ليس إلا أن تُضيف إلى اسمٍ مثني أو مجموع في نفسه ، نحو : « أفضل الرجلين » ، و « أفضل الرجال » . وذلك أن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه أبداً ، فحقه أن يُضاف إلى اسمٍ يحويه وغيره . وإذا كان الأمر كذلك ، علمت أن اللفظ بالتشبيه ، والخروج عن صريح جعل اللفظ للحقيقة متعذرٌ عليك ، إذ لا يمكنك أن تقول : « أحمَدُ الغيثِ والثاني له والشبيه به » ، ولا شيئاً من هذا النحو ، لأنك تقع بذلك في إضافة « أفعال » إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر .

٢٦٧ - وإذا قد عرفتَ هذا ، فانظر إلى قول الآخر : [من المسرح]

قد أقطط الناس في زمانهم حتى إذا جئت جئت بالدرر ^(٣)
عَيْنان في ساعة لنا آتفقا ، فمرحبا بالأمير والمطر

= فإنك تراه لا يبلغ هذه المنزلة ، وذلك أنه كلامٌ من يُثبته الآن غيثاً ولا يدعى فيه عرفاً جارياً ، وأمرًا مشهوراً متعارفاً ، يعلم كل واحدٍ منه ما يعلمه ،

(١) السياق : « فإذا أردت أن تعرف فانظر ... » .

(٢) في إحدى نسخ الشيخ رشيد : « عَقْدِ البَيْتَةِ » ، وهي كلاً شيء ، وانظر ما سيأتى في رقم :

(٣) لم أعرف قائلهما . و « الدرر » ، يعنى المطر يدرُّ . وكان في المخطوطة والمطبوعتين : « قُحط

الناس » والثلاثي منه يقال : قُحطَ المطر ، أى احتبس ، و « أقطط الناس » ، لم يحطوا .

وليس بمتعذر أن تقول : « غَيْثٌ وَثَانٌ لِلغَيْثِ اتْفَقَا » ، أو تقول : « الأَمِيرُ ثَانِي الغَيْثِ وَالغَيْثُ اتْفَقَا » .

فقد حصل من هذا الباب : أن الاسم المستعار كلما كان قَدَمُهُ أثبت في مكانه ، وكان / موضعه من الكلام أَضَنُّ به ، وأشدُّ محاماةً عليه ، وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى الظاهر وتصرح بالتشبيه ، فأمر التخييل فيه أقوى ، ودعوى المتكلم له أظهر وأتم .

٢٦٨ - وأعلم أن نحو قول البحترى :

[من الكامل]

غَيْثَانِ إِنْ جَدَّبْتَ تَتَابِعْ أَقْبَلَا وَهَمَا رَيْبِعُ مُؤَمِّلٍ وَخَرِيفُهُ ^(١)

= لا يكون مما نحن بصدده في شيء ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الغيثن في هذا البيت مجازٌ ، لأنه أراد أن يشبّه كل واحد من المملوحين بالغيث ، والذي نحن بصدده هو أن يُضَمَّ المجاز إلى الحقيقة في عقد التشبية ، ^(٢) ولكن إن ضمنت إليه قوله :

فلم أرَ ضرغامين أصدق منكما عِرَاكَمَا ، إِذَا الْهَيَّابَةُ الْنِكْسُ كَذَّبَا ^(٣)

[من الطويل]

= كان لك ذلك ، لأن أحد الضرغامين حقيقةً والآخر مجازاً .

٢٦٩ - فإن قلت : فهنا شيء يردُّك إلى ما أبيتُه من بقاء حكم

التشبيه في جعله أباه الغيث ، وذلك أن تقدير الحقيقة في المجاز إنما يتصور في نحو

بيت البحترى :

(١) هو في ديوانه .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٢٦٦ ، ص : ٣١٧ ، تعليق : ٢ .

(٣) هو للبحترى في ديوانه .

• فلم أرَ ضيرَ غامين •

من حيث عمَد إلى واحدٍ من الأسود ، ثم جعل المملوح أسدًا على الحقيقة قد قارنهُ وضامهُ . ولا سبيل للفردق إلى ذلك ، لأن الذي يقرنه إلى أبيه هو الغيث على الإطلاق ، وإذا كان الغيث على الإطلاق ، لم يبق شيء يستحق هذا الاسم إلا ويدخل تحته . وإذا كان كذلك ، حصل منه أن لا يكون أبو الفردق غيثًا على الحقيقة .

= فالجواب أن مذهب ذلك ليس على ما تتوهمه ، ولكن على أصل في التشبيه ، وهو أن يقصد إلى المعنى الذي من أجله يشبه الفرع بالأصل كالشجاعة في الأسد ، والمضاء في السيف ، وينحى سائر الأوصاف جانبًا . وذلك المعنى في الغيث / هو النَّفْع العام ، وإذا قُدِّر هذا التقدير ، صار جنس الغيث كأنه عينٌ واحدة وشيءٌ واحد . وإذا عاد بك الأمر إلى أن تتصورهُ تصوُّر العين الواحدة دون الجنس ، كان ضمُّ أبى الفردق إليه بمنزلة ضمِّك إلى الشمس رجلاً أو امرأة تريد أن تبلغ في وصفهما بأوصاف الشمس ، وتنزيلهما منزلتها ، كما تجده في نحو قوله :

[من البسيط]

فَلَيْتَ طالعةَ الشَّمْسِينِ غَائِبَةً وَلَيْتَ غَائِبَةَ الشَّمْسِينِ لم تَغِبِ (١)

(١) هو للمتنبي في ديوانه .

فصل

في الفرق بين التشبيه والاستعارة^(١)

٢٧٠ - أعلم أن الاسم إذا قُصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما ، كان ذلك على ما مضى من الوجهين :

الفرق بين التشبيه
والاستعارة
الفرق الأول

أحدهما : أن تُسقط ذكر المشبّه من البيّن ، حتى لا يُعلم من ظاهر الحال أنك أردته ، وذلك أن تقول : « عنت لنا ظبية » ، وأنت تريد امرأة ، و « وردنا بحراً » ، وأنت تريد الممدوح . فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسمُ موضوعٌ له في أصل اللغة ، بدليل الحال ، أو إفصاح المقال بعد السؤال ، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف .

مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله : [من البسيط]

تَرَنَحَ الشَّرْبُ وَأَغْتَالَتْ حُلُومُهُمْ شَمْسٌ تَرَجَّلَ فِيهِمْ ثُمَّ تَرَحَّلُ^(١)

= استدلتّ بذكر الشرب ، واغتيال الحلوم ، والارتحال ، أنه أراد قينةً . ولو قال : « ترجلت شمس » ، ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الآدميين ، لم يُعقل قط أنه أراد امرأة إلا بإخبارٍ مُستأنفٍ ، أو شاهدٍ آخر من الشواهد .

ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة ، كما روى أن عدى ابن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قوله تعالى : (حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ) [سورة البقرة : ١٨٧] وحمله على ظاهره . فقد

٢٠٠

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا .

(٢) هو للبحترى في ديوانه .

رُوى أنه قال لما نزلت هذه الآية : « أخذت عقلاً أسودَ وعقلاً أبيض ، فوضعتهما تحت وسادتي ، فنظرت فلم أتبين ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : إن وسادك لطويل عريض ، إنما هو الليل والنهار » .^(١)

الفرق الثاني

٢٧١ - والوجه الثاني : أن تذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول : « زيدٌ أسدٌ » ، و « هندٌ بدرٌ » ، و « هذا الرجل الذي تراه سيفٌ صارمٌ على أعدائك » . وقد كنتُ ذكرتُ فيما تقدم ، أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعضُ الشبهة ، ووعدتُك كلاماً يجيء في ذلك ، وهذا موضعه .^(٢)

أعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس ، وعليه يدل كلام القاضى فى الوساطة ،^(٣) أن لا تُطلق الاستعارة على نحو قولنا : « زيدٌ أسدٌ » و « هندٌ بدرٌ » ، ولكن تقول : هو تشبيه ، وإذا قال : « هو أسدٌ » ، لم تقل : « استعار له اسم

(١) خير عدى بن حاتم ، رواه عنه الشعبي . رواه البخارى فى كتاب الصيام ، « باب فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » (الفتح ٤ : ١١٣) ، ثم فى كتاب التفسير عند تفسير الآية (الفتح ٨ : ١٣٧) ، ورواه أحمد فى المسند : ٣٧٧ (حلى) ، وانظر تفسير الطبرى ٣ : ٥١١ ، والتعليق رقم : ١ ، ثم انظر رقم : ٢٩٨٦ - ٢٩٨٩ من التفسير (طبع المعارف) .
(٢) انظر ما سلف آخر رقم : ٢٠٣ .

(٣) هو إشارة إلى قول القاضى الجرجانى فى الوساطة : ٤٠ ، « وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة ، وهو تشبيه أو مثل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعاً من الاستعارة ، عد فيها قول أبى نواس :

والحُبُّ ظَهْرٌ أَنْتَ رَاكِبُهُ إِذَا صَرَفَتْ عِنَانَهُ أَنْصَرَفَا

ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة ، وإنما معنى البيت : أن الحُبَّ مثل ظَهْرٍ ، أو الحُبِّ كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه ، فهو إما ضَرْبٌ مثل ، أو تشبيه شيء بشيء ، وإنما الاستعارة ما كُتِفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونُقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها . وملاكها تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار له للمستعار منه ، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة ، ولا يتبين فى أحدهما إعراضٌ عن الآخر ، انتهى كلام القاضى ، ثم انظر دلائل الإعجاز رقم : ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

الأسد» ، ولكن تقول : « شَبَّهه بالأسد » وتقول في الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاشى البتة . وإن قلت في القسم الأول : إنه تشبيه كنت مصيباً ، من حيث تُخبر عمّا في نفس المتكلم وعن أصل الغرض ، وإن أردت تمام البيان قلت : أراد أن يشبّه المرأة بالظبية فاستعار لها اسمها مبالغةً .

٢٧٢ - فإن قلت : فكذلك فقل في قولك : « زيد أسد » ، إنه أراد تشبيهه بالأسد ، فأجرى اسمه عليه ، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التّكثير فقلت : « زيد أسد » ، كما تقول : « زيد واحد من الأسود » ، فما الفرق بين الحالين ، وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبّه ؟

رد اعتراض

= فالجواب أن الفرق بين ، وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه واطّرحته ، وجعلته كأن ليس هو باسم له ، وجعلت الثاني هو الواقع عليه والمتناول / له ، فصار قصدك التشبيه أمراً مطوّباً في نفسك مكنوناً في ضميرك ، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام ونصيبته ، كأنه الشيء الذي وُضع له الاسم في اللغة وتُصوّر - إن تعلقه الوهم - كذلك . وليس كذلك القسم الثاني ، لأنك قد صرّحت فيه بذكر المشبّه ، وذكرك له صريحاً يأتي أن تتوهم كونه من جنس المشبّه به . وإذا سمع السامع قولك : « زيد أسد » و « هذا الرجل سيف صارم على الأعداء » ، استحال أن يظنّ = وقد صرّحت له بذكر زيد = أنك قصدت أسداً وسيفاً ، وأكثر ما يمكن أن يدعى تخيُّله في هذا : أن يقع في نفسه من قولك : « زيد أسد » ، حال الأسد في جرائته وإقدامه وبطشه ، فأما أن يقع في وهمه أنه رجل وأسدّ معاً بالصورة والشخص ، فمحال .

٢٠١

٢٧٣ - ولما كان كذلك ، كان قصد التشبيه من هذا النحو بيننا لائحاً ، وكائنًا من مقتضى الكلام ، وواجبًا من حيث موضوعه ، حتى إن لم

يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَانَ مُحَالًا . فالشيء الواحد لا يكون رجلًا وأسدًا ، وإنما يكون رجلًا وبصفة الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق ، أو خصوص في الهيئة كالكرهه في الوجه . وليس كذلك الأول ، لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة ، فليست بمنوع من أن تقول : « عَنَّتْ لَنَا ظَبِيَّةٌ » ، وأنت تريد الحيوان = و « طلعت شمس » ، وأنت تريد الشَّمْسَ ، كقولك : « طلعت اليوم شمسٌ حارّةٌ » = وكذلك تقول : « هزرتُ على الأعداء سيفًا » وأنت تريد السيف ، كما تقوله وأنت تريد رجلًا بأسلًا استعنت به ، أو رأيا ماضيًا وقفت فيه ، وأصبت به من العدو فأرهبته وأثرت فيه .

٢٧٤ - وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يُفصَلَ بين القسمين ، الفصل بين التشبيه والاستعارة ٢٠٢ .
فيسمى / الأول : « استعارة » على الإطلاق ، ويقال في الثاني إنه : « تشبيه » .
فأما تسمية الأول تشبيهاً فغير ممنوع ولا غريب ، إلا أنه على أنك تُخبر عن الغرض وتنبئ عن مضمون الحال ، فأما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجبا له صريحا ، فلا .

فإن قلت : فكذلك قولك : « هو أسد » ، ليس في ظاهره تشبيه ، لأن التشبيه يحصل بذكر الكاف أو « مثل » أو نحوهما .

= فالجواب أن الأمر وإن كان كذلك ، فإن موضوعه من حيث الصورة يوجب قصدك التشبيه ، لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره .

٢٧٥ - وله مثال من طريق العادة ، وهو أن مثل الاسم مثل الهيئة مثال آخر في الفصل بين التشبيه والاستعارة
التي يُستدل بها على الأجناس ، كزبي الملوكة وزبي السوق ، فكما أنك لو خلعت من الرجل أثواب السوق ، ونفقت عنه كل شيء يختص بالسوق ، وألبسته زبي الملوكة ، فأبديته للناس في صورة الملوكة حتى يتوهموه ملكا ، وحتى لا يصلوا إلى

معرفة حاله إلا بإخبار أو اختبار واستدلال من غير الظاهر ، كنت قد أعرته هيئة المَلِكِ وزِيَّه على الحقيقة . ولو أنك أَلْقَيْت عليه بعض ما يلبسه المَلِك من غير أن تُعَرِّيه من المعاني التي تدل على كونه سُوْقَةً ، لم تكن قد أعرته بالحقيقة هيئة المَلِك ، لأن المقصود من هيئة المَلِك أن يحصل بها المَهَابَةُ في النفس ، وأن يُتَوَهَّم العظمة ، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالة على أن الرجل سُوْقَةٌ .

افترض هذه الموازنة في الشيء الواحد ، كالثوب الواحد يُعَارَهُ الرجل فيلبسه على ثوبه أو منفردًا ، وإنما اعتبر الهيئة وهي تحصل بمجموع أشياء ، وذلك أن الهيئة هي التي يُشَبَّه حالها حال الاسم ، لأن الهيئة تخصُّ جنسًا دون جنس ، كما أن الاسم كذلك ، والثوب على الإطلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تقترب به وتُرَاعَى معه ، فإذا كان السامع قولك : « زيد أسدٌ » لا يتوهم / أنك قصدت أسدًا على الحقيقة ، لم يكن الاسم قد لحقه ، ولم تكن قد أعرته إياه إعارةً صحيحةً ، كما أنك لم تُعر الرجل هيئة المَلِك حين لم تُزل عنه ما يُعَلِّم به أنه ليس بملك .

٢٠٣

٢٧٦ - هذا ، وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة ، كان في ذلك أيضًا بيانٌ لصحة هذه الطريقة ، ووجوب الفرق بين القسمين . وذلك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منفعته على الحد الذي يحصل للمالك ، فإن كان ثوبًا لبسه كما لبسه ، وإن كان أداة استعمالها في الشيء تصلح له ، حتى إن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو ملكٌ يدليس بعاريه ، وإنما يفضلهُ المالك في أن له أن يُتلف الشيء جملةً ، أو يُدخِل التلف على بعض أجزائه قصدًا ، وليس للمستعير ذلك . ومعلومٌ أن ما هو كالمنفعة من الاسم أن

حقيقة الاستعارة في
اللغة والعادة

يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه . فإذا قلت : « زيد » ، علم أنك أردت أن تُخبر عن الشخص المعلوم ، وإذا قلت : « لقيت أسداً » ، علم أنك علقت اللقاء بواحد من هذا الجنس .

وإذا كان الأمر كذلك ، ثم وجدنا الاسم في قولك : « عنت ظبية » ، يُعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ولا يُعلم أنك قصدت امرأة ، فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه من ذلك الحيوان على الصحة ، فكان ذلك بمنزلة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع مالكه ، فيلبسه لبسه ، ويتجمل به تجملته ، ويكون مكانه عنده مكان الشيء المملوك ، حتى يعتقد من ينظر إلى الظاهر أنه له .

ولما وجدنا الاسم في قولك : « زيد أسد » ، لا يقع من زيد ذلك الموقع ، من حيث إن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقاً عليه ، ومتناولاً له على حد تناوله / ما وضع له ، كان وزان ذلك وزان أن تضع عند الرجل ثوباً وتمنعه أن يلبسه ، أو بمنزلة أن تطرح عليه طرف ثوب كان عليك ،^(١) فلا يكون ذلك عاريةً صحيحة ، لأنك لم تدخله في جملة ، ولم تُعطه صورة ما يختص به ويصير إليه ، ويخفى كونه لك دونه . فأعرفه .

٢٧٧ - وههنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام ، يُبين وجوب فصل آخر في الفرق بين التشبيه والاستعارة الفرق بين القسمين :

(١) في المخطوطة ومطبوعة ريتز : « كافته عليه » ، وهو غير واضح ، وأثبت ما في مطبوعة رشيد

وهو أن الحالة التي يُخْتَلَفُ في الاسم إذا وقع فيها ، أُيسمى استعارة أم لا يسمّى ؟ هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدئاً أو منزلاً منزلته ، أعنى أن يكون خبر « كان » ، أو مفعولاً ثانياً لباب « علمت » ، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر = أو يكون « حالاً » ، لأن الحال عندهم زيادة في الخبر . فحكمها حكم الخبر فيما قصدته ههنا خصوصاً ، والاسم إذا وقع في هذه المواضع ، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات معناه ، وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه .

تفسير هذه الجملة : أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد . ولو نفيت فقلت : « ما زيد منطلقاً » ، كنت نفيت الانطلاق عن زيد . وكذلك : « أكان زيد منطلقاً » ، و « علمتُ زيداً منطلقاً » ، و « رأيتُ زيداً منطلقاً » ، أنت في ذلك كله واضعٌ كلامك ومُزجٌ له لتثبت الانطلاق لزيد ، ولو تحولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته له . وإذا كان الأمر كذلك ، فأنت إذا قلت : « زيد أسدٌ » و « رأيتُه أسداً » ، فقد جعلت اسم المشبه به خبراً عن المشبه . والاسم إذا كان خبراً عن الشيء كان خبراً عنه ، إما لإثبات وصيفٍ هو مشتقٌ منه لذلك الشيء ، كالانطلاق في قولك : « زيد منطلقٌ » ، أو إثباتٍ / جنسيةٍ هو موضوعٌ لها كقولك : « هذا رجل » . فإذا امتنع في قولنا : « زيد أسدٌ » أن تُثبت الجنسية لزيد على الحقيقة ، كان لإثبات شبه من الجنس له . وإذا كنّا إنما نُثبت شبه الجنس ، فقد اجتلبنا الاسم لتحدث به التشبيه الآن ، ونقرره في حيز الحصول والثبوت . وإذا كان كذلك ، كان خليقاً بأن تسميه تشبيهاً ، إذ كان إنما جاء ليفيده ويوجهه .

من غير خلافٍ ، فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلباً لإثبات معناه للشيء ، ولا الكلام موضوعاً لذلك ، لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخير من المبتدأ . فأمّا إذا لم يكن كذلك ، وكان مبتدأً بنفسه ، أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات أمرٍ آخر غير ما هو معنى الاسم .

بيان ذلك : أنك إذا قلت : « جاءني أسدٌ » و « رأيت أسداً » و « مررت بأسدٍ » ، فقد وضعت الكلام لإثبات المحيى واقعاً من الأسد ، والرؤية والمرور واقعين منك عليه . وكذلك إن قلت : « الأسدُ مُقبِلٌ » ، فالكلام موضوعٌ لإثبات الإقبال للأسد ، لا لإثبات معنى الأسد . وإذا كان الأمر كذلك ، ثم قلت : « عنت لنا ظبيةٌ » ، و « هزرت سيفاً صارماً على الأعداء » = وأنت تعنى بالظبية امرأة ، وبالسيف رجلاً = لم يكن ذكرك للاسمين في كلامك هذا لإثبات الشبه المقصود الآن . وكيف يتصور أن تقصد إلى إثبات الشبه منهما بشيء ، وأنت لم تذكر قبلهما شيئاً ينصرف إثبات الشبه إليه ، وإنما ثبتت / الشبه من طريق الرجوع إلى الحال ، والبحث عن تحيى في نفس المتكلم ؟

٢٠٦

وإذا كان كذلك ، بان أن الاسم في قولك : « زيد أسدٌ » ، مقصودٌ به إيقاع التشبيه في الحال وإيجابه = وأما في قولك : « عنت لنا ظبيةٌ » و « سللت سيفاً على العدو » ، فوضع الاسم هكذا انتهازاً واقتضاباً على المقصود ، وادعاء أنه من الجنس الذى وضع له الاسم في أصل اللغة .

وجوب الفرق بين
التشبيه والاستعارة في
الاصطلاح

٢٧٩ - وإذا افترقا هذا الافتراق ، وجب أن نفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة ، كما أننا نفرق بين الخبر والصفة في العبارة ، لاختلاف الحكم فيهما ، بأن الخبر إثباتٌ في الوقت للمعنى ، والصفة تبيينٌ وتوضيحٌ

وتخصيصُ بأمْرِ قد ثبت واستقرَّ وعُرِفَ . فكما لم نرضَ لاتِّفاق العَرَضِ في الخبر والصفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت : « زيد ظريفٌ » و « جاءني زيد الظريف » ، في التباس زيد في الظرف واكتسائه له ، أن نجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً ، ولا نفرق بتسميتنا هذا خبراً وذاك صفةً = كذلك ينبغي أن لا يدعونا اتفاق قولنا : « جاءني أسدٌ » و « هزرت سيفاً صارماً » وقولنا : « زيد أسدٌ » و « سيف صارمٌ » ، في مطلق التشبيه = ^(١) إلى التسوية بينهما ، وترك الفرق من طريق العبارة ، بل وجب أن نفرق ، فنسَمِّي ذاك « استعارةً » وهذا « تشبيهاً » .

٢٨٠ - فإن أبيتَ إلا أن تُطلق الاستعارة على هذا القسم الثاني ، فينبغي أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه فيه بسهولة ، وذلك نحو قولك : « هو الأسد » و « هو شمسُ النهار » و « هو البدر حسناً وبهجةً ، والقضيبُ عطفاً » ، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف . فإن قلت : « هو بحرٌ » و « هو لَيْثٌ » و « وجدته / بحرًا » ، وأردت أن تقول إنه استعارة ، كنت أعذرُ وأشبهه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبهًا بطرفٍ من الصواب . وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه ، فلو قلت : « هو كأسدٌ » و « هو كبحر » ، كان كلاماً نازلاً غير مقبول ، كما يكون قولك : « هو كالأسد » ، إلا أنه وإن كان لا يحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه « كأن » كقولك : « كأنه أسدٌ » ، أو ما يجري مجرى « كأن » في نحو « تحسبه أسداً » و « تخاله سيفاً » .

إطلاق الاستعارة لا يجوز في كل موضع

٢٠٧

(١) السياق : « كذلك ينبغي أن لا يدعونا ... إلى التسوية ... » .

٢٨١ - فَإِنْ غَمَضَ مَكَانَ الْكَافِ وَ «كَأَنَّ» ، بَأَنَّ يوصف الاسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس ، وأمرٍ خاصٍّ غريبٍ فقيل : « هو بحر من البلاغة » ، و « هو بدر يسكن الأرض » ، و « هو شمس لا تغيب » ، وكقوله :

شَمْسٌ تَأْتِي وَالْفِرَاقُ غُرُوبُهَا عَنَّا ، وَبَدْرٌ وَالصُّلُودُ كُسُوفُهُ^(١)

فهو أقرب إلى أن نسميه استعارة ، لأنه قد غمضَ تقدير حرف التشبيه فيه ، إذ لا تصل إلى الكاف حتى تُبطل بنية الكلام وتُبدل صورته فتقول : « هو كالشمس المتألقة » ، إلا أن فراقها هو الغروب ، وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف .

ما تجوز تسميته
استعارة وما لا تجوز

٢٨٢ - وقد يكون في الصفات التي تحيىء في هذا النحو ، والصلوات التي تُوصَل بها ، ما يختلج به تقدير [حرف] التشبيه ،^(٢) فيقرب حينئذٍ من القبيل الذي تُطلق عليه « الاستعارة » من بعض الوجوه ، وذلك مثل قوله : [من الكامل]

أَسَدٌ دُمُ الْأَسَدِ الْهَزْبِ بِحِضَابِهِ مَوْتُ فَرِيصُ الْمَوْتِ مِنْهُ تُرْعَدُ^(٣)

= لا سبيل لك إلى أن تقول : « هو كالأسد » و « هو كالموت » ، لما يكون في ذلك من التناقض ، لأنك إذا قلت : « هو كالأسد » فقد شَبَّهته بجنس / السبع المعروف ، ومُحال أن تجعله محمولاً في الشبه على هذا الجنس أولاً ،

٢٠٨

(١) هو للبحترى في ديوانه .

(٢) ما بين القوسين ، زاده ريتز في مطبوعته ، وقد أصاب ، لأنه أوضح .

(٣) هو للمتنبي في ديوانه .

ثم تجعل دَمَ الهَزْبِرِ الذى هو أقوى الجنس ، خضابَ يده ، لأنَّ حملك له عليه فى الشَّبه دليل على أنه دونه ، وقولك بَعْدُ « دَمُ الهَزْبِرِ مِنَ الأسودِ خضابه » ، دليل على أنه فوقها . وكذلك محالٌ أن تشبَّهه بالموت المعروف ، ثم تجعله يخافه ، وترتعد منه أكتافه .

٢٨٣ - وكذا قوله : [من الطويل]

مثال آخر

سَحَابٌ عَدَانِي سَيْلُهُ وَهُوَ مُسْبِلٌ وَيَحْرُ عَدَانِي فَيْضُهُ وَهُوَ مُفْعَمٌ (١)
وبدرٌ أضياءَ الأرضِ شرقاً ومغرباً ومَوْضِعُ رَحْلِي مِنْهُ أَسْوَدٌ مُظْلَمٌ

= إن رجعت فيه إلى التشبيه الساذج فقلت : « هو كالبدر » ، ثم جئت تقول : « أضياء الأرض شرقاً ومغرباً ومَوْضِعُ رَحْلِي مُظْلَمٌ لم يضيء به » ، كنت كأنك تجعل البدر المعروف يُلبس الأرض الضياءَ ويمنعه رحلك ، وذلك مُحالٌ ، وإنما أردت أن تُثبت من الممدوح بدرًا مفردًا له هذه الخاصَّة العجيبة التى لم تُعرَف للبدر . وهذا إنما يَتَأْتَى بكلام بعيدٍ من هذا النظم ، وهو أن يقال : « هل سمعت بأن البدر يطلع فى أفقٍ ، ثم يمنع ضوءه موضعًا من المواضع التى هى مُعرَّضة له وكائنه فى مقابلته ، حتى ترى الأرض الفضاء قد أضاءت بنوره وفيما بينهما قدرٌ رحلٍ مظلمٍ يتجافى عنه ضوءه ؟ » . ومعلومٌ بَعْدُ هذا من طريقة البيت ، فهذا النحو موضوع على تخييل أنه زاد فى جنس البدر واحدٌ له حُكْمٌ وخاصةٌ لم تُعرَف .

وإذا كان الأمر كذلك ، صار كلامك موضوعًا لا لإثبات الشبه بينه وبين / البدر ، ولكن لإثبات الصِّفة فى واحد متجدِّدٍ حادثٍ من جنس البدر ،

٢٠٩

لم تُعرَف تلك الصفة للبدر ، فيصير بمنزلة قولك : « زيد رجل يقرى الضيوف ويفعل كيت وكيت » ، فلا يكون قصدك إثبات زيد رجلاً ، ولكن إثبات الصفة التي ذكرتها له . فإذا خرج الاسم الذي يتعلق به التشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات ، تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم ، من كون الاسم لإثبات الشبه . فالبحتري في قوله :

شبهت بدر أضاء الأرض . وبدر أضاء الأرض .

= قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدرًا ، أمر قد استقر وثبت ، وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة ، والحالة التي هي موضع التعجب . وكما يمتنع دخول « الكاف » في هذا النحو ، كذلك يمتنع دخول « كأن » و « تحسب » و « تخال » . فلو قلت : « كأنه بدر أضاء الأرض شرقًا ومغربًا وموضع رحلى منه مظلم » ، كان تخلفًا من القول .

وكذلك إن قلت : « تحسبه بدرًا أضاء الأرض ورحلى منه مظلم » ، كان كالأول في الضعف . ووجه بعده من القبول بين ، وهو أن « كأن » و « حسبت » و « خلت » و « ظننت » تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمرًا معقولًا ثابتًا في الجملة ، إلا أنه في كونه متعلقًا بما هو اسم « كأن » أو المفعول الأول من « حسبت » مشكوك فيه ، كقولنا : « كأن زيدًا منطلق » ، أو مجازًا يُقصد به خلاف ظاهره ، نحو : « كأن زيدًا أسد » ، فالأسد على الجملة ثابت معروف ، والغريب هو كون زيد إياه ومن جنسه . والنكرة في نحو هذه الآيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تُخبر بظهور شيء لا يُعرف ولا يُتصور . وإذا كان كذلك ، كان إدخال « كأن » و « حسبت » عليه ، كالتقياس / على المجهول .

على هذا النحو أيضاً ، لأن موضوع الاستعارة = كيف دارت القضية = على التشبيه . وإذا بانَ بما ذكرتُ أن هذا الجنس إذا فليته عن سيره ، ^(١) ونقرت عن خبيثه ، ^(٢) فمحصوله أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور ، إلا أنه اختصَّ بصفة غريبة وخاصة بديعة ، لم يكن يُتوهم جوازها على ذلك الجنس ، كأنك تقول : « ما كنا نعلم أن ههنا بدرًا هذه صفته » = ^(٣) كان تقدير التشبيه فيه نقصًا لهذا الغرض ، لأنه لا معنى لقولك : « أشبهه بيدرٍ حَدِيثٍ خلافِ البدر ما كان يُعرَف » .

وهذا موضع لطيف جدًا لا تنتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه ، ولا يمكن توفية الكشف فيه حقَّه بالعبارة ، لدقَّة مسلكه .

٢٨٥ - ويتصل به أن في « الاستعارة » الصحيحة : ما لا يحسن دخول كليم التشبيه عليه . وذلك إذا قوى الشبهُ بين الأصل والفرع ، حتى يتمكن الفرعُ في النفس بمداخلة ذلك الأصل والاتحاد به ، وكونه إياه . وذلك في نحو « النور » إذا استعير للعلم والإيمان ، و « الظلمة » للكفر والجهل . فهذا النحو لتمكُّنه وقوَّة شَبْهه ومِثَالته سببه ، قد صار كأنه حقيقة ، ولا يحسن لذلك أن تقول في العلم : « كأنه نور » ، وفي الجهل : « كأنه ظلمة » ، ولا تكاد تقول

الاستعارة الصحيحة
ما لا يحسن دخول
أداة التشبيه عليه

(١) في المخطوطة والمطبوعتين : « قلبته » ، بالقاف والباء ، وهو تصحيف لا معنى له . يقال : « فليت الشَّعر » ، إذا تدبرته واستخرجت معانيه وغريبه ، وكذلك كلُّ أمر تتأمله وتنظر في وجوهه وعواقبه .

(٢) « نقر عن خبيثه » . فقتش وبحث .

(٣) السياق : « وإذا بانَ بما ذكرتُ أن هذا الجنس كان تقدير التشبيه ... » .

للرجل في هذا الجنس: « كأنك قد أوقعتني في ظلمة » بل تقول: « أوقعتني في ظلمة ». وكذلك الأكثرُ على الألسُن والأسبقُ إلى القلوب أن تقول: « فهمت المسألة فانشرح صدري وحصل في قلبي نور » ، ولا تقول: « كأن نوراً حصل في قلبي » .

ولكن إذا تجاوزت هذا النوع إلى نحو قولك: / « سللت منه سيفاً على الأعداء » ، وجدت « كأن » حسنةً هناك كثيرةً ، كقولك: « بعثته إلى العدو فكأنني سللت سيفاً » وكذلك في نحو: « زيداً أسد » و « كأن زيداً أسد » . وهكذا يتدرج الحكمُ فيه ، حتى كلما كان مكان الشبه بين الشيئين أخفى وأغمض وأبعد من العُرف ، كان الإتيان بكلمة التشبيه أئين وأحسن وأكثر في الاستعمال .

فرق شاف بين التشبيه والاستعارة

٢٨٦ - ومما يجب أن تجعله على ذكر منك أبداً ، وفيه البيان الشافي: أن بين القسمين تبايناً شديداً = أعنى بين قولك: « زيد أسد » وقولك: « رأيت أسداً » وهو ما قدمته لك = من أنك قد تجد الشيء يصلح في نحو: « زيد أسد » حيث تذكر المشبه باسمه أولاً ، ثم تُجرى اسم المشبه به عليه ، ولا يصلح في القسم الآخر الذي لا تذكر فيه المشبه أصلاً وتطرُحه .

ومن الأمثلة البيّنة في ذلك قول أبي تمام:

وَكَانَ الْمَطَّلُ فِي بَدْيٍ وَعَوْدٍ دُخَانًا لِلصَّنِيعَةِ وَهِيَ نَارٌ (١)

= قد شبه المظل بالدخان ، والصنعة بالنار ، ولكنه صرح بذكر المشبه ،

وأوقع المشبه به خبيراً عنه ، وهو كلام مستقيم .

(١) هو في ديوانه .

ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت مثلاً: « أقبستنى ناراً لها دخان » ، كان ساقطاً . ولو قلت : « أقبستنى نوراً أضاء أفقى به » ، تريد علماً ، كان حسناً ، حسنه إذا قلت : « علمك نور في أفقى » . والسبب في ذلك أن أطراح ذكر المشبه والافتصار على اسم المشبه به ، وتنزيله منزله ، وإعطاءه الخلافة على المقصود ، إنما يصح إذا تقرر الشبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له ، وتستبينه في الدلالة . وقد تقرر في العرف الشبه بين النور والعلم وظهر وأشتهر / ، كما تقرر الشبه بين المرأة والطيبة ، وبينها وبين الشمس = ولم يتقرر في العرف شبه بين الصنعة والنار ، وإنما هو شيء يضعه الآن أبو تمام ويتمحله ، ويعمل في تصويره ، فلا بُد له من ذكر المشبه والمشبه به جميعاً حتى يُعقل عنه ما يريد ، ويبين الغرض الذي يقصده ، وإلا كان بمنزلة من يريد في إعلام السامع أن عنده رجلاً هو مثل زيد في العلم مثلاً ، فيقول له : « عندي زيد » ، ويسومه أن يعقل من كلامه أنه أراد أن يقول : « عندي رجل مثل زيد » ، أو غيره من المعاني . وذلك تكليف علم الغيب .

فأعرف هذا الأصل وتبينه ، فإنك تزداد به بصيرةً في وجوب الفرق بين الضريين ، وذلك أنهما لو كانا يجريان مجرى واحدًا في حقيقة الاستعارة ، لوجب أن يستويا في القضية ، حتى إذا استقام وضع الاسم في أحدهما استقام وضعه في الآخر ، فأعرفه .

٢٨٧ - فإن قلت : فما تقول في نحو قولهم : « لقيتُ به أسداً »

بيان آخر

و « رأيت منه ليثاً » .

= (١) فإنه مما لا وجه لتسميته استعارة ، ألا تراهم قالوا : « لعن لقيثُ فلاتاً ليلقيَنَّ منه الأسدُ » ، فأتوا به معرفةً على حدّه إذا قالوا : « احذرِ الأسد ! » ، وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يتصوّر فيه التشبيه ، فيُظنّ أنّه استعارة ، وهو قوله عز وجل : (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ) [سورة نعت : ٢٨] ، والمعنى : - والله أعلم - أن النار هي دار الخلد ، وأنت تعلم أن لا معنى ههنا لأن يقال : « إن النار شُبّهت بدار الخلد » ، إذ ليس المعنى على تشبيه النار بشيء يسمّى « دار الخلد » ، كما تقول في زيد : « إنه مثل الأسد » ، ثم تقول : « هو الأسد » ، وإنما هو كقولك : « النار منزلهم ومسكنهم » ، نعوذ بالله منها .

= وكذا قوله :

/ يَا أَيُّ الظُّلَمَةِ مِنْهُ التَّوْفَلُ الرَّفْرُ (٢)

٢١٣

المعنى على أنه « التَّوْفَلُ الرَّفْرُ » ، وليس الرفر باسمٍ لجنس غير جنس الممدوح كالأسد ، فيقال إنه شبّه الممدوح به ، وإنما هو صفة كقولك : « هو الشجاع » و « هو السيّد » و « هو النهّاض بأعباء السيادة » .

= وكذا قوله :

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطَى وَلَا يَشْرِبُ كَأَسَا بَكْفٍ مَنْ بَخِلَا (٣)

= لا يتصور فيه التشبيه ، وإنما المعنى : أنه ليس ببخيل .

(١) قوله : « فإنه مما لا وجه لتسميته استعارة » ، هو جواب قوله : « فإن قلت » .

(٢) هو عجز بيت لأعشى باهلة ، (في ديوان الأعشى) ومراجعته هناك ، و صدره :

أَخْوَرَ غَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا

و « الرغائب » ، العطايا الكثيرة . و « الظُّلَمَةُ » ، هو ما تطلبه عند الظلم ، وهو اسم ما أخذ منك . و « التَّوْفَلُ » ، العريز الذي يدفع الضيم . و « الرَّفْرُ » هو السيّد ، لأنه يزدفر ، أى يتحمّل بالأموال في الحملات من دين ودية .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه .

ما لا يجوز أن
يسمى استعارة

٢٨٨ - هذا ، وإنما يُتصوّر الحكمُ على الاسم بالاستعارة ، إذا جرى بوجهٍ على ما يُدعى أنه مستعارٌ له ، والاسمُ في قولك : « لقيتُ به أسدًا » أو « لقيني منه الأسد » ، لا يُتصوّر جزيه على المذكور بوجه ، لأنه ليس بخبرٍ عنه ، ولا صفةٍ له ، ولا حالٍ ، وإنما هو بنفسه مفعولٌ « لقيتُ » وفاعلٌ « لقيني » .
ولو جاز أن يجرى الاسم ، ههنا مجرى المستعارِ المتناولِ المستعار له ، لوجب أن نقول في قوله :
[من الرجز]

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَطُ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتِ الذَّبَّ قَطُ^(١)
= إنه استعار اسم الذئب للمذق ، وذلك بين الفساد .

= وكذا نحو قوله :
[من البسيط]

بُنْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسَ أُوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ^(٢)

= لا يكون استعارة ، وإن كنت تجد من يفهم البيت قد يقول : أراد بالأسد النعمان ، أو شبهه بالأسد ، لأن ذلك بيانٌ للغرض . فأما القضية

(١) البيت يدور في كتب النحاة ، وينسب للعجاج ولا يصح . وأنشده المبرد في الكامل لأحد الرجاز ، أربعة أبيات . وقال : « والعرب تختصر التشبيه ، وربما أوأمت إليه إيماءً ، قال أحد الرجاز :
بِتْنَا بِحَسَانٍ وَمِعْزَاهُ تَحِطُّ مَازَلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمُ وَالْتَبِطُ
حتى إذا كاد الظلام

(الكامل : ١٠٥٤ ، طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) . و « حَسَان » ، اسم رجل . و « المعزى » من الغنم . و « تحطُّ » ، يصوت جوفها من الجوع . و « التبطُّ » ، أسعى هنا وهناك . و « المذق » ، اللين المزوج ، قال المبرد : « يقول : في لون الغبرة ، واللين إذا جهد (أى إذا أخرج زبده) ومخلط بالماء ، ضرب إلى الغبرة » ، وقوله : « هل رأيت الذئب قط » صفة المذق ، والذئب يضرب لونه إلى الغبرة .

(٢) هو للناطقة الديباني في ديوانه ، و « أبو قابوس » ، هو النعمان بن المنذر .

الصحيحة وما يقع في نفس العارف ، ويوجبُه نقد الصَّيرَف ، فإنَّ الأسد واقع على حقيقته حتى كأنه قال : « ولا قَرَار على زَارٍ هذا الأسد » ، وأشار إلى الأسد خارجًا من عَرِينِه مُهَدِّدًا مُوعِدًا بزَيْرِه . وأى / وَجِهٍ للشكِّ في ذلك ، وهو يُؤدِّي ٢١٤ إلى أن يكون الكلام على حدِّ قولك : « ولا قَرَار على زَارٍ مَنْ هُوَ كالأسد » ؟ وفيه من العيِّ والفجاجة شيءٌ غير قليل .

هذا ، ومن حقِّ غَالِطٍ غِلْطٍ في نحو ما ذكرْتُ = على قَلَّةِ عُدْرِه = أن لا يغلط في قول الفرزدق :

[من الوافر]

قِيَامًا يَنْظُرُونَ إِلَى سَعِيدٍ كَأَنَّهُمْ يَرُونَ بِهِ هِلَالًا (١)

ولا يُتَوَهَّمُ أن « هِلَالًا » استعارة لسعيد ، لأن الحكم على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح ، محالٌّ جارٍ مجرى أن يكون كلُّ اسم دخل عليه كاف التشبيه مستعارًا . وإذا لم يغلط في هذا فالباقي بمنزلة ، فأعرفه .

(١) هو له في ديوانه . و « قِيَامًا » مفعول « تَرَى » في بيتين قبله ، هما :

تَرَى الشَّمَّ الْجَحَاجِجَ مِنْ قُرَيْشٍ إِذَا مَا الْأَمْرُ فِي الْحَدَثَانِ عَالًا
بَنِي عَمِّ الرَّسُولِ وَرَهْطَ عَمْرٍو وَعُثْمَانَ الَّذِينَ عَلَوْا فَعَالًا

فصل

« في الاتفاق في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة »^(١)

٢٨٩ - أعلم أنّ الشعراء إذا اتفقا ، لم يخجل ذلك من أن يكون في الغرض على الجملة والعموم ، أو في وجه الدلالة على ذلك الغرض .
والاشتراك في الغرض على العموم : أن يقصد كل واحد منهما وصف مدح بالشفاعة والسخاء ، أو حُسن الوجه والبهاء ، أو وصف فرسه بالسرعة ، أو ما جرى هذا المجرى .

الأخذ والسرقة
وبيان أمرهما

وأما وجه الدلالة على الغرض ، فهو أن يذكر ما يُستدل به على إثباته له الشفاعة والسخاء مثلاً . وذلك ينقسم أقساماً :

= منها التشبيه بما يوجد هذا الوصف فيه على الوجه البليغ والغاية البعيدة ، كالتشبيه بالأسد ، وبالبحر في البأس والجود ، والبئر والشمس في الحسن والبهاء والإنارة والإشراق .

= ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة من حيث كانت لا تكون إلا فيمن له الصفة ، كوصف الرجل في حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر ، كقوله :

/ كَأَنَّ دَتَانِيْرًا عَلَى قَسِمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوْهَ لِقَاءِ^(٢)

٢١٥

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها ، وانظر ما سلف ص : ٢٦٣ وما بعدها .

(٢) هو محرز بن المُكْتَفِر الضبي ، جاهلي ، من أبيات رواها أبو تمام في شرح الحماسة ٤ : ١٥ ،

١٦ ، ورواها أبو العباس المبرد في الكامل ١ : ١٠٧ ، ١٠٨ (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) .

و « القَسِمَات » ، هي مجارى الدموع في أعلى الوجه . « شَفَّ الوجوه » ، أذهب نضرتها ، و « اللقاء » ،

لقاء الأعداء في الحرب .

= وكذلك الجوادُ يوصف بالتَهْلُل عند ورود العُفاة ، والارتياح لرؤية المُجْتَدِينَ ، ^(١) والبخيلُ بالعبوس والقُطوب وقلة البشر ، مع سعة ذات اليد ومُساعدة الدهر .

٢٩٠ - فأما الاتفاق في عموم الغرض ، فما لا يكون الاشتراك فيه داخلاً في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة ، لا ترى مَنْ به حسٌ يدعى ذلك ، ويأبى الحكم بأنه لا يدخل في باب الأخذ ، وإنما يقع الغلط من بعض مَنْ لا يُحسن التحصيل ، ولا يُنعم التأمل ، فيما يؤدي إلى ذلك ، حتى يدعى عليه في المُحاجة أنه بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشعاعين عيالاً على الآخر في تصوّر معنى الشجاعة ، وأنها مما يُمدح به ، وأن الجهل مما يُدّم به ، فأما أن يقوله صريحاً ، ويرتكبه قصداً ، فلا .

اتفاق وجه الدلالة
في الأخذ والسرقة

٢٩١ - وأما الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض ، فيجب أن يُنظر ، فإن كان مما اشترك الناس في معرفته ، وكان مستقراً في العقول والعادات ، فإنَّ حُكْمَ ذلك ، وإن كان خصوصاً في المعنى ، حُكْمُ العموم الذي تقدّم ذكره .

من ذلك التشبيه بالأسد في الشجاعة ، وبالبحر في السخاء ، وبالبدري في النور والبهاء ، وبالصبح في الظهور والجلال ونفى الالتباس عنه والخفاء . وكذلك قياس الواحد في حَصْلة من الخِصال على المذكور بذلك والمشهور به والمشار إليه ، سواءً كان ذلك ممن حضرك في زمانك ، أو كان ممن سبق في الأزمنة الماضية والقرون الخالية ، لأن هذا مما لا يُحْتَصَّ بمعرفته قومٌ دون قوم ، ولا يحتاج في العلم به إلى رَوِيَّةٍ واستنباط وتدبُّرٍ وتأمُّل ، وإنما هو في حكم الفرائز المركوزة في النفوس ، والقضايا التي وُضع العلم / بها في القلوب .

وإن كان مما ينتهي إليه المتكلم بنظرٍ وتدبيرٍ، ويتأله بطلبٍ واجتهادٍ، ولم يكن كالأول في حضوره إياه، وكونه في حكم ما يقابله الذي لا معاناة عليه فيه، ولا حاجة به إلى المحاولة والمزاولة والقياس والمباحثة والاستنباط والاستشارة، بل كان من دونه حجابٌ يحتاج إلى خرقه بالنظر، وعليه كم يفتقر إلى شقه بالتفكير،^(١) وكان ذرًّا في قعر بحر لا بد له من تكلف العوص عليه، وممتنعًا في شاقه لا يناله إلا بتجشم الصعود إليه، وكامنا كالنار في الزند، لا يظهر حتى تقتدحه، ومُشابهًا لغيره كعروق الذهب التي لا تُبدي صفحتها بالهويئنا، بل تُنال بالحفر عنها وتعريق الجبين في طلب التمكن منها.

نعم، إذا كان هذا شأنه، وههنا مكانه، وبهذا الشرط يكون إمكانه، فهو الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاصُ والسبقُ والتقدمُ والأولية، وأن يجعل فيه سلفٌ وخلفٌ، ومفيدٌ ومستفيدٌ، وأن يقضى بين القائلين فيه بالتفاضل والتباين، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه،^(٢) وترقى إلى غاية أبعد من غايته، أو انحط إلى منزلة هي دون منزلته.

٢٩٢ - وأعلم أن ذلك الأول الذي هو المشترك العامي، والظاهر الجلي، والذي قلت إن التفاضل لا يدخله، والتفاوت لا يصح فيه، إنما يكون كذلك ما كان صريحًا ظاهرًا لم تلحقه صنعة، وساذجًا لم يعمل فيه نقش. فأما إذا ركب عليه معنى، ووصل به لطيفة، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض، والرزم والتلويح، فقد صار بما غير من طريقتة، واستؤنف من صورته،

الصنعة الساحرة في
التشبيه الساذج

(١) « الكيم » بكسر الكاف، هو غلاف الثمر والحب قبل أن يظهر أو يتفتح، وجمعه

« أكيم ».

(٢) في المخطوطة والمطبوعتين: « ونقص عنه » بالواو، والصواب ما أثبت.

واستجِدَّ له من المِعْرَضِ ، ^(١) وكُسى من دَلَّ التعرض ، / داخلًا في قبيل الخاصّ
الذى يُتملِّك بالفكرة والتعمُّل ، ويُتوصَّل إليه بالتدبُّر والتأمُّل : وذلك كقولهم ،
وهم يريدون التشبيه : « سلنن الطِّبَاءَ العيونَ » ، كقول بعض العرب : [من الوافر]
سَلْبَنَ طِبَاءَ ذِي نَفْرِ طَلاهَا وَنَجَلَ الأَعْيُنَ البَقَرَ الصَّوَارَا ^(٢)

وكقوله : [من البسيط]

إِنَّ السَّحَابَ لَتَسْتَحْيِي إِذَا نَظَرْتَ إِلَى نَدَاكَ ، ففَاسْتَه بِمَا فِيهَا ^(٣)

وكقوله : [من الكامل]

لَمْ تَلَقْ هَذَا الوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بوجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ ^(٤)

وكقوله : [من الكامل]

وَاهْتَزَّ فِي وَرَقِ النَّدى فَتَحِيَّرْتُ حَرَكَاتُ غُصْنِ البَائِنَةِ المُتَأَوِّدِ ^(٥)

وكقوله : [من الطويل]

فَأَفْضَيْتُ مِنْ قُرْبٍ إِلَى ذِي مَهَابَةٍ أَقَابِلُ بَدَرَ الأَفْقِ حِينَ أَقَابِلُهُ ^(٦)
إِلَى مُسْرِفٍ فِي الجُودِ ، لَوْ أَنَّ حَاتِمًا لَدَيْهِ ، لَأَمْسَى حَاتِمٌ وَهُوَ عَاذِلُهُ

(١) « المِعْرَضُ » ، بكسر الميم ، الثوبُ تعرض فيه الجاريةُ وتُجَلَّى فيه .

(٢) رأيت من نسبة إلى الراعي ، وهو لا يكاد يدخل في قصيدته الرائية من الوافر . و « ذو نفر » ، اسم مكان ، و « الطلِّي » ، الأعتاق . و « الأعين الثُّجَل » ، الواسعة . و « الصَّوَارَا » ، القطيع من بقَر الوحش ، وهي نخل العيون .

(٣) هو لأبي نواس في ديوانه .

(٤) هو للمتنبي في ديوانه .

(٥) هو للبحتري في ديوانه . « وَرَقُ النَّدى » ، أى عطاؤه الحسن . و « المتأوِّد » ، الذى يتشَّى

من لينه .

(٦) هو للبحتري في ديوانه .

فهذا كله في أصله ومغزاه وحقيقة معناه تشبيهه ، ولكن كُنِيَ لك عنه ،
 وَخُودِعَتْ فيه ، وَأُتِيَتْ به من طريق الخِلافة في مسلك السحر ومذهب
 التَّخْيِيل ، فصار لذلك غريب الشكل ، بديع الفن ، منيع الجانب ، لا يدينُ
 لكل أحد ، وأبَى العِطْف لا يدين به إِلَّا للمُرَوِّى المجتهد . (١) وإذا حَقَّقْتَ
 النظر ، فالخصوصُ الذى تراه ، والحالةُ التى تراها ، تنفى الاشتراك وتآباه ، إنما
 هُما من أجل أنهم جعلوا التشبيه مدلولاً عليه بأمرٍ آخر ليس هو من قبيل الظاهر
 المعروف ، بل هو في حدِّ لحن القول والتعمية اللذين / يُتعمد فيهما إلى إخفاء
 المقصود حتى يصير المعلوم اضطراراً ، يُعرف امتحاناً واختباراً ، كقوله : [من الوافر]
 مررتُ بباب هِنْد فَكَلَّمْتَنِي فلا والله ما نَطَقْتُ بِحَرْفٍ (٢)

٢١٨

فكما يوهمك بإتقان اللفظ أنه أراد الكلام ، وأن الميم موصولةً باللام ،
 كذلك المشبه إذا قال : « سرقن الأطباء العيون » ، فقد أوهم أن ثمَّ سرقاً وأنَّ
 العيون منقولةٌ إليها من الأطباء ، وإن كنت تعلم إذا نظرت أنه يريد أن يقول : إن
 عيونها كعيون الأطباء في الحسن والهيئة وفترة النظر . وكذلك يوهمك بقوله : « إن
 السحاب لتستحيى » ، أن السحاب حيٌّ يعرف ويعقل ، وأنه يقيس فيضه
 بفيض كَفِّ الممدوح فيَحْزَى ويَحْجَل .

فلاحتفال والصنعة في التصويرات التى تروق السامعين وتروعوهم ،
 والتخييلات التى تهزُّ الممدوحين وتُحرِّكهم ، وتفعل فعلاً شبيهاً بما يقع في نفس
 الناظر إلى التصاوير التى يشكّلها الحُذَّاق بالتَّخْطِيط والنقش ، أو بالنَّحت

(١) الأجود أن يقال : « وأبَى العِطْف لا يلين به ... » .

(٢) لم أعرف قائله .

والنقر . فكما أن تلك تُعجب وتُحلب ، وتُروق وتُوثق ، وتُدخل النفس من مشاهدتها حالة غريبة لم تكن قبل رؤيتها ، ويغشاها ضرب من الفتنة لا يُنكر مكانه ، ولا يخفى شأنه .

صنعة الشعر
الساحرة

٢٩٣ - فقد عرّفت قضية الأضنام وما عليه أصحابها من الافتتان بها والإعظام لها . كذلك حكم الشعر فيما يصنعه من الصور ، ويُشكّله من البَدع ، ويوقعه في النفوس من المعاني التي يُتوهم بها الجمادُ الصامتُ في صورة الحى الناطق ، والموات الأخرس في قضية الفصيح المُعرب والمُبِين المميّز ، والمعدومُ المفقود في حكم الموجود المشاهد ، كما قدّمتُ القول / عليه في باب التمثيل ، ^(١) حتى يكسب الدنى رفعةً ، والغامضُ القدرِ نباهةً . وعلى العكس يعضُّ من شرف الشريف ، ويطأ من قَدْرِ ذى العِزّة المُنيف ، ويظلم الفضل ويتَهَضَّمُه ، ويخُدش وجه الجمال ويتَخَوَّنُه ، ويُعطى الشبهة سلطانَ الحجّة ، ويردُّ الحجّة إلى صيغة الشبهة ، ويصنع من المادة الخسيسة بدعًا تغلو في القيمة وتعلو ، ويفعل من قلب الجواهر وتبديل الطبائع ما ترى به الكيمياء وقد صحّت ، ودعوى الإكسير وقد وضّحت ، إلا أنها روحانية تتلبس بالأوهام والأفهام ، دون الأجسام والأجرام ، ولذلك قال : [من الطويل]

يُرى حِكْمَةً ما فيه وَهُوَ فُكَاهَةٌ وَيَقْضَى بما يَقْضَى به وَهُوَ ظالِمٌ ^(٢)

وقال : [من الطويل]

عَلِيمٌ بِإِبْدالِ الحروفِ وَقامِعٌ لِكُلِّ خَطِيبٍ يَقْمَعُ الحَقُّ باطلُهُ ^(٣)

(١) انظر رقم : ٨٠ وما بعدها .

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه .

(٣) هو لأبي الطروق الضبي من شعراء المعتزلة ، يقوله في واصل بن عطاء ، البيان والتبيين : ١٥ .

وقال ابن سكرة فأحسن : [من مخلع البسيط]

والشعر نازّ بلا دُخَانٍ وللقوافي رُقَى لَطِيفَةٌ (١)
لو هَجَى المِسْكَ ، وهو أهْلٌ لكل مدح ، لصار جِيفَةٌ
كَمْ من ثَقِيلِ المَحَلِّ سَامٍ هَوَتْ به أَحْرُفٌ خَفِيفَةٌ

وقد عرفت ما كان من أمر القبيلة الذين كانوا يعيرون بأنف الناقة ، حتى

قال الخطيئة : [من البسيط]

قَرِمْ هُمُ الأَنْفُ والأذْنَابُ غَيْرُهُمْ ، وَمَنْ يُسَوِّى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّبَابُ (٢)

فَفَقَى العَار ، وصَحَّحَ الافتخار ، وجعل ما كان نَقْصًا وشَيْئًا ، فضلًا
وَرِيئًا ، وما كان لِقْبًا ونَبْرًا يسوءُ السمع ، شَرَفًا وعِزًّا يرفعُ الطرف ، وما ذاك
إلا بحسن الانتزاع ، ولُطْفِ القريحَةِ الصَّنَاعِ ، والذَّهْنِ / الناقد في دقائق الإحسان
والإبداع ، كما كساهم الجمال من حيث كانوا عرّوا منه ، وأثبتهم في نِصَابِ
الفضل من حيث نُفوا عنه ، فلرَبَّ أَنْفِ سَلِيمٍ قد وَضَعَ الشعرُ عليه حَدَّهُ فجَدَعَهُ ،
واسم رفيع قلب معناه حتى حطّ به صاحبه ووضعه ، كما قال : [من الكامل]

يا حاجِبَ الوزراءِ ! إِنْكَ عِنْدَهُمْ سَعْدٌ ، ولكن أَنْتَ سَعْدُ الذَّبَابِ (٣)

(١) هو له في الهجاء ، في بيتمة الدهر ٣ : ١٣ .

(٢) هو له في ديوانه .

(٣) يُنسب في المختار من شعر بشار : ٧٦ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١ : ٣٩٢ في ترجمة

جحظة (أحمد بن جعفر) ، ولا يكاد يفهم معنى البيت حتى تسمع ما قبله ؛ يقول :

يا سَعْدُ إِنَّكَ قد حَجَبْتَ ثلاثة كُلاً قَتَلْتَ وفِيكَ وَسَمٌّ واضِحٌ

وأَتَيْتَ تَحْجُبُ رابعاً لُتْبِيرَهُ فارْفُقْ به ، فالشيخ شيخ صالح

و « سعد » ، المذكور هنا هو حاجب الوزير الخاقاني . و « سعد الذابح » فيه يقول ابن قتيبة =

ومن العجيب في ذلك قول القائل في كثير بن أحمد: ^(١) [من مخلص البسيط]

لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا مَا قَالَ: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ» ^(٢)

فأنظر من أى مدخل دخل عليه، وكيف بالهويينا هدى البلاء إليه؟ وكثير

هذا هو الذى يقول فيه صاحب: [من الطويل]

«وَمِثْلُ كَثِيرٍ فِي الزَّمَانِ قَلِيلٌ» ^(٣)

فقد صار الاسم الواحد وسيلة إلى الهدم والبناء، والمدح والهجاء،

وذريعة إلى التزيين والتتهجين.

فن ابن المعتز في
ذم القمر

٢٩٤ - ومن عجيب ما اتفق في هذا الباب قول ابن المعتز في ذم

القمر، واحترأؤه بقدرة البيان على تقييحه، وهو الأصل والمثل، وعليه الاعتماد

والمعول في تحسين كل حسن، وتزيين كل مزين، وأوّل ما يقع في النفوس

إذا أريد المبالغة في الوصف بالجمال، والبلوغ فيه غاية الكمال، فيقال:

= في الأنواء: ٧٦، «سعد الذابح. وهو كوكبان غير نيرين، بينهما في رأى العين قدر ذراع،

وأحدهما مرتفع للشمال، والآخر هابط في الجنوب، ويقرب الأعلى منهما كوكب صغير يكاد يلزق به.

وتقول الأعراب: هو شأته التى يذبحها»، وهو أحد منازل القمر.

(١) هو أبو منصور، كثير بن أحمد.

(٢) اقتباس سىء من آية سورة النساء: ١١٤، (لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ)، ولا أدرى

كيف استساغه الشيخ رحمه الله؟

(٣) هو في البيضة ٣: ٢٤٨، يقول صاحب يرثى كثيرا:

يقولون لى: أودى كثير بن أحمد وذلك رزء فى الأنام جليل

فقلت: «دعونى والعلى تبيكه معاً فمئل كثير فى الرجال قليل

« وجه كآنه القمر » ، و « كآنه فُلْقَةُ قمر » ، ذلك لثقته بأن هذا القول إذا شاء
سَحَرَ ، ^(١) وَقَلَبَ الصُّورَ ، وأنه لا يهاب أن يخرق الإجماع ، ويسحر العقول
ويقتسير الطباع ، وهو :
[من الكامل]

يا سارق الأنوار من شمس الضُّحَى يا مُثَكِّلِي طيبِ الكَرَى وَمُنْعَصِي ^(٢)
أما ضياءُ الشمسِ فيك فناقصٌ وأرى حَرارةَ نارِها لم تَنقُصِ
/ لم يَظْفِرِ التشبيهُ منكَ بطائِلِ ، مُتَسَلِّحٌ بِهِمَّا كَلَوْنَ الأَبْرَصِ

٢٢١

٢٩٥ - وقد عَلِمَ أن ليس في الدنيا مُثَلَّةٌ أَحزَى وأشنعُ ، ونكالٌ أبلغُ
وأفطعُ ، وَمَنْظَرٌ أَحقُّ بأن يملأَ النفوسَ إنكارًا ، ويُزعجَ القلوبَ استفظاعًا له
واستنكارًا ، ويُغرى الألسنةَ بالاستعاذةَ من سوءِ القضاء ، ودركِ الشقاء ، من أن
يُصلَبَ المقتولَ ويشبِّحَ في الجِذعِ ، ثم قَدْ تَرَى مَرثِيَةَ أبي الحسنِ الأنباري لابنِ
بقية حينِ صُلب ، وما صنَعَ فيها من السُّحر ، حتى قَلَبَ جُملةَ ما يُستنكر من
أحوالِ المصلوبِ إلى خِلافِها ، وتَأَوَّلَ فيها تأويلاتٍ أراك فيها وبها ما تقضى منه
العجبُ :
[من الوافر]

عُلُوٌّ في الحِياةِ وفي المماتِ بِحَقِّ أَنْتِ إِحدى المَعجِزاتِ ^(٣)
كَأَنَّ النَّاسَ حَوْلَكَ حينَ قاموا وَفودُ نَدائِكَ أَيامَ الصَّلَاتِ
كَأَنَّكَ قائِمٌ فيهم حَطيبيًا وَكُلُّهُمُ قِيامٌ لِلصَّلَاةِ

(١) « ذلك لثقته » ، يعني ثقة ابن المعتز بسحر القول .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) ذكرها صاحب بيتمة الدهر في ترجمة أبي بكر محمد بن أبي القاسم ، المعروف بالأنباري

٢ : ٣٤٤ ، وذكر بعضها صاحب الوافي بالوفيات في ترجمة وزير عز الدولة بن بختيار ، محمد بن محمد
ابن بقية ١ : ١٠٣ - ١٠٠ ، حين ظفر به عضد الدولة فرماه تحت أرجل الفيلة ؛ ثم صلبه ، وفي تاريخ ابن
خلكان ٥ : ١٢٠ ، وغيرها من الكتب .

مددت يديك نحوهم آحتفاءً كمدّهما إليهم بالهبات
ولما ضاق بطن الأرض عن أن يضمّ غلاك من بعد الممات
أصاروا الجوّ قبرك واستنابوا عن الأكفان ثوب السّافيات
لِعُظْمِكَ فِي النّفوسِ تَبِيَتْ تُرعى بحُرّاسٍ وحُفَاطِ ثِقَابِ
وتُشَعَلُ عِنْدَكَ النيرانُ ليلًا كذلك كنت أيام الحياة
رَكِمْتَ مَطِيئَةً ، من قَبْلِ زَيْدٍ عَلاها في السنين الماضيات ^(١)
وتلك فضيلةً فيها تأسُّ تُباعد عنك تَعْيِيرَ العُداةِ
أسأت إلى الحوادث فاستثارت ، فأنت قَتِيلٌ تُأرِ النَّابِياتِ
ولو أنّي قَدَرْتُ على قِيامي بفِرْضِكَ وَالْحَقوقِ الواجباتِ
مَلَأْتُ الأرضَ من نَظْمِ القوافي ، وَنُحْتُ بها خِلالِ النَّائِحَاتِ ^(٢)
/ وَلَكِنِّي أَصْبِرُ عَنكَ نَفسي مَخافَةً أَنْ أُعَدَّ مِنَ الجُنَاةِ
وما لك تَرْبَةً فَأقولُ تُسْقَى ، لِأَنَّكَ نُصِبُ هَظَلِ الهاطلاتِ
عَلَيْكَ نَحِيَّةُ الرَّحْمَنِ تُتْرَى بِرَحْمَاتِ غَوادِ رَائِحَاتِ

٢٢٢

٢٩٦ - وما هو من هذا الباب ، إلا أنه مع ذلك احتجاج عَقْلِي تفسير بيت للمتنبي

صحيح ، قول المتنبي :

وَمَا التَّائِبُ لِأَسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلَا التَّذْكِيرُ فِخْرٌ لِلْهَلالِ ^(٣)

فحق هذا أن يكون عنوان هذا الجنس ، وفي صدر صحيفته ، وطرارًا

(١) « زيد » ، هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، انظر خير مقتلته ، ثم صلبه في مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني : ١٢٧ - ١٥١ .

(٢) في المطبوعتين والمخطوطة : « خِلالِ النَّائِحَاتِ » ، وما في يتيمة الدهر أجود : « خِلافِ

النائحات » ، أي بعدهن .

(٣) هو في ديوانه .

لدباجته ، لأنه دفع للنقص ، وإبطال له ، من حيث يشهد العقل للحجة التي نطق بها بالصحة . وذلك أن الصفات الشريفة شريفة بأنفسها ، وليس شرفها من حيث الموصوف . وكيف ؟ والأوصاف سبب التفاضل بين الموصوفات ، فكان الموصوف شريفاً أو غير شريف من حيث الصفة ، ولم تكن الصفة شريفةً أو حسيسةً من حيث الموصوف . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن لا يعترض على الصفات الشريفة بشيءٍ إن كان نقصاً ، فهو في خارج منها ، وفيما لا يرجع إليها أنفسها ولا حقيقتها . وذلك الخارج ههنا هو كون الشخص على صورة دون صورة . وإذا كان كذلك ، كان الأمر : مقدار ضرر التأنيث إذا وجد في الخلقة على الأوصاف الشريفة ، مقداره إذا وجد في الاسم الموضوع للشيء الشريف ، لأنه في أن لا تأثير له من طريق العقل في تلك الأوصاف في الحالين على صورة واحدة ، لأن الفضائل التي بها فضل الرجل على المرأة ، لم تكن فضائل لأنها قارنت صورة التذكير وخلقته ، ولا أوجبت ما أوجبت من التعظيم لاقترانها بهذه الخلقة دون تلك ، بل إنما أوجبت لأنفسها ومن حيث هي ، كما أن الشيء / لم يكن شريفاً أو غير شريف من حيث أتت اسمه أو ذكر ، بل يثبت الشرف وغير الشرف للمسميات من حيث أنفسها وأوصافها ، لا من حيث أسماؤها ، لاستحالة أن يتعدى من لفظ ، هو صوت مسموع ، نقص أو فضل إلى ما جعل علامة له ، فأعرفه .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَالطَّرِيقَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ فِي الْمَوَازَنَةِ بَيْنَ تَأْنِيثِ الْخَلْقَةِ وَتَأْنِيثِ الْاسْمِ ، لِأَنَّ يُقَالُ إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ فِي كَمَالِ الرَّجُلِ مِنْ حَيْثُ الْعَقْلُ وَالْفَضْلُ وَسَائِرِ الْخِلَالَ الْمَمْدُوحَةِ ، كَانَتْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى رَجُلًا ، وَإِنْ عُدَّتْ فِي الظَّاهِرِ أَمْرًا ، لِأَجْلِ أَنَّهُ يَفْسُدُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أنه قال : « ولا التذكير فخر للهلال » ، ومعلوم أنه لا يريد أن يقول : إن الهلال وإن ذُكِّر في لفظه فهو مؤنث في المعنى ، لفساد ذلك .
 = ولأجل أنه إن كان يريد أن يضربَ تأنيث اسم الشمس مثلاً لتأنيث المرأة ، على معنى أنها في المعنى رجلٌ ، وأن يُثبت لها تذكيراً ، فأى معنى لأن يعود فيُنحَى على التذكير ، ويغضُّ منه ويقول : « ليس هو بفخر للهلال » = هذا بين التناقض .

فصل

« في حَدَى الحقيقة والمجاز »^(١)

٢٩٧ - وأعلم أن حَدَّ كل واحد من وصفى المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد، غير حَدّه إذا كان الموصوف به الجملة، وأنا أبدأ بحدّهما في المفرد.

حدّ الحقيقة والمجاز
وما فيه من الشروط

= كلُّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وَضْعٍ واضع = وإن شئت قلت :
في مُواضعة = وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي « حقيقة ». وهذه عبارة تنتظم
الوضع الأوّل وما تأخّر عنه ، كلغةٍ تحدث في قبيلة من العرب ، أو في جميع
العرب ، أو في جميع الناس مثلاً ، أو تحدثُ اليوم ، ويدخل / فيها الأعلام منقولةً
كانت كزيد وعمرو ، أو مرتجلةً كعَظفان = وكلُّ كلمة استُؤنف لها على الجملة
مواضعةٌ ، أو ادّعى الاستئناف فيها .

٢٢٤

٢٩٨ - وإنما اشترطُ هذا كلّهُ ، لأنّ وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجازٌ ، حُكّم فيها من حيث إنّ لها دلالةً على الجملة ، لا من حيث هي عربية أو فارسية ، أو سابقة في الوضع ، أو مُحدثة مولدة . فمن حقّ الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة .

ونظيرُ هذا نظيرُ أن تضع حدّاً للاسم والصفة ، في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغةً غير لغة العرب ، وجدته يجري فيها جريانه في العربية ، لأنك تُحدُّ من جهةٍ لا اختصاص لها بلغةٍ دون لغة . ألا ترى أن حدّك « الخير » بأنه

(١) زيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

« ما احتمال الصدق والكذب » مما لا يخصُّ لساناً دون لسان؟ ونظائر ذلك كثيرة، وهو أحد ما غفل عنه الناس، ودخل عليهم اللبس فيه، حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية، وأن مسائله مُشبهة باللغة، في كونها اصطلاحاً يُتوهم عليه النقل والتبديل. ولقد فحش غلطهم فيه، وليس هذا موضع القول في ذلك.

٢٩٩ - وإن أردت أن تمتحن هذا الحد، فانظر إلى قولك: « الأسد »، تريد به السَّبْع، فإنك تراه يؤدي جميع شرائطه، لأنك قد أردت به ما تعلم أنه وقع له في وضع واضح اللغة. وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الوقوع إلى شيء غير السَّبْع، أي: لا يحتاج أن يُتصور له أصلٌ أداه إلى السَّبْع من أجل التباس بينهما وملاحظة. وهذا الحكم إذا كانت الكلمة حادثة، ولو وضعت اليوم، متى كان وضعها كذلك، وكذلك الأعلام. وذلك أتى قلت:

« ما وقعت / له في وضع واضح أو مواضعة » على التنكير، ولم أقل: « في وضع الواضع الذي ابتداءً للغة »، أو « في المواضعة اللغوية »، فَيُتوهم أن الأعلام أو غيرها مما تأخر وضعه عن أصل اللغة يخرج عنه. ومعلوم أن الرجل يُواضع قومه في أسم آبئه، فإذا سمّاه « زيداً »، فحاله الآن فيه كحال واضع اللغة حين جعله مصدرًا « لزيد يزيد »، وسبق واضع اللغة له في وضعه للمصدر المعلوم، لا يقدر في اعتبارنا، لأنه يقع عند تسميته به ابنه وقوعاً باتناً، ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجوه.

٣٠٠ - وأما المجاز، فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز = وإن شئت قلت:

« كَلُّ كَلِمَةٍ جُزَّتْ بِهَا مَا وَقَعَتْ لَهُ فِي وَضْعِ الْوَاضِعِ إِلَى مَا لَمْ تَوْضِعْ لَهُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْتَأْنِفَ فِيهَا وَضْعًا ، لِلْمَلَاظِمَةِ بَيْنَ مَا تُجَوِّزُ بِهَا إِلَيْهِ ، وَبَيْنَ أَصْلِهَا الَّذِي وَضَعْتَ لَهُ فِي وَضْعٍ وَاضِعَهَا ، فَهِيَ « مجاز » .

ومعنى « الملاحظة » : هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذى تريده بها الآن ، إلا أن هذا الاستناد يُقَوَّى وَيَضْعَفُ . يَبْأُتُهُ مَا مَضَى مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ، تَرِيدُ رَجُلًا شَبِيهًا بِالْأَسَدِ ، لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْكَ الْأَمْرُ فِي حَاجَةِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ . إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ الْأَسَدُ لِلرَّجُلِ = عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي أُرِدْتَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ عَلَى حَدِّ الْمَبَالِغَةِ ، وَإِيهَامِ أَنَّ مَعْنَى مِنَ الْأَسَدِ حَصَلَ فِيهِ = إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَجْعَلَ كَوْنَهُ أَسْمًا لِلسَّبْعِ إِزَاءَ عَيْنِكَ . فَهَذَا اسْتِنَادٌ تَعْلَمُهُ ضَرُورَةً ، وَلَوْ حَاوَلْتَ دَفْعَهُ عَنْ وَهْمِكَ حَاوَلْتَ مَحَالًّا . فَمَتَى عُقِلَ فَرَعٌ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ ، وَمَشَبَهٌ مِنْ غَيْرِ مَشَبَهٍ بِهِ ؟ وَكُلُّ مَا طَرِيقُهُ التَّشْبِيهِ فَهَذَا سَبِيلُهُ / = أَعْنَى : كُلُّ أَسْمٍ جَرَى عَلَى الشَّيْءِ لِلْإِسْتِعَارَةِ ، فَالْإِسْتِنَادُ فِيهِ قَائِمٌ ضَرُورَةً :

٢٢٦

٣٠١ - وأما ما عدا ذلك ، فلا يُقَوَّى اسْتِنَادُهُ هَذِهِ الْقُوَّةُ ، حَتَّى لَوْ حَاوَلَ مَحَاوَلٌ أَنْ يَنْكِرَهُ أَمْكَنَهُ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ ، وَلَمْ يَلْزِمَهُ بِهِ خُرُوجٌ إِلَى الْمَحَالِّ . وَذَلِكَ كَالْيَدِ لِلنِّعْمَةِ : لَوْ تَكَلَّفَ مَتَكَلَّفٌ فَرَعَمَ أَنَّهُ وَضَعَ مَسْتَأْنِفٌ أَوْ فِي حُكْمِ لُغَةٍ مُفْرَدَةٍ ، لَمْ يُمْكِنَ دَفْعُهُ إِلَّا بِرَفْقٍ وَبِاعْتِبَارٍ خَفِيِّ ، وَهُوَ مَا قَدَّمْتُ مِنْ أَنَّ رَأْيَانَهُمْ لَا يُوَقِّعُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى مَا لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْجَارِحَةِ التَّبَاسُّ وَاسْتِحْصَاصٌ .

٣٠٢ - ودليل آخر ، وهو أن « اليد » لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة ، وإلى المولى لها ، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به .

اليد مجازًا للنعمة

بيان ذلك : أنك تقول : « اتسعت النعمة في البلد » ، ولا تقول :

« اتسعت اليد في البلد » ، وتقول : « أَقْتَنِي نِعْمَةً » ، ولا تقول : « اِقْتَنِي يَدًا » ، وأمثال ذلك تكثر إذا تأملت = وإنما يقال : « جَلَّتْ يَدُهُ عِنْدِي » ، و « كَثُرَتْ أَيْدِيهِ لَدَيَّ » ، فتعلم أن الأصل صنائع يده وفوائده الصادرة عن يده وآثار يده . ومحال أن تكون « اليد » اسمًا للنعمة هكذا على الإطلاق ، ثم لا تقع موقع النعمة . لو جاز ذلك ، لجاز أن يكون المترجم للنعمة باسم لها في لغة أخرى ، واضعًا اسمها من تلك اللغة في مواضع لا تقع النعمة فيها من لغة العرب ، وذلك محال .

٣٠٣ - ونظير هذا قولهم في صفة راعى الإبل : « إِنَّ لَهُ عَلَيْهَا إِصْبَعًا » ، مجازات أخرى
 أى : أترًا حسنًا ، وأنشدوا :
 « من الطويل »
 و « العصا »

ضَعِيفُ الْعَصَا ، بَادِي الْعُرُوقِ ، تَرَى لَهُ عَلَيْهَا إِذَا مَا أَجْدَبَ النَّاسُ إِصْبَعًا (١)

وأنشد شيخنا رحمه الله مع هذا البيت قول الآخر : (٢)

[من الرجز]

/ صُلْبُ الْعَصَا بِالضَّرْبِ قَدْ دَمَّاهَا . (٣)

٢٢٧

أى : جعلها كالدمى في الحُسن . وكأن قوله : « صُلْبُ الْعَصَا » ، وإن كان ضيد قول الآخر : « ضَعِيفُ الْعَصَا » ، فإنهما يرجعان إلى غرض واحد ، وهو حُسن الرعية ، والعمل بما يصلحها ويحسن أثره عليها . فأراد الأول بجعله « ضَعِيفُ الْعَصَا » أنه رفيق بها مُشْفِقٌ عليها ، لا يقصد من حمل العصا أن يُوجِعَهَا

(١) هو للراعى في ديوانه المجموع ، مع أبيات .

(٢) لا أدري أى شيخيه يريد ، القاضى الجرجانى ، أم ابن أخت أبى على الفارسى .

(٣) هو فى اللسان (دمي) و (فنى) وغيرهما من كتب اللغة .

بالضرب من غير فائدة ، فهو يتخَيَّر ما لَانَ من العِصَى ، وأراد الثانى أنه جيِّد الضَّبْط لها عارفٌ بسياستها فى الرَّعى ، يزجُرُها عن المراعى التى لا تُحَمَدُ ، ويتَوَخَّى بها ما تَسْمَنُ عليه ، ويتضمَّن أيضًا أنه يمنعها عن التشرُّد والتبُّد = وأنها ، لما عَرَفَتْ من شِدَّةِ شكيمته وقوة عزمته ، تنساق وتَسْتوسق فى الجهة التى يريدُها ، من غير أن يجِدَّ لها فى كلِّ حال ضربًا .

وقال آخر : [من الرجز]

صُلْبُ العَصَا جَافٍ عَنِ التَّعْزُلِ .^(١)

فهذا لم يبيِّن ما بيَّنه الآخر = وأعود إلى الغرض .

٣٠٤ - فأتت الآن لا تشكُّ أن « الإصبع » مشرًّا بها إلى إصبع اليد ، وأن وقوعها بمعنى الأثر الحسن ، ليس على أنه وضعٌ مستأنفٌ فى إحدى اللغتين .^(٢) ألا تراهم لا يقولون : « رأيت أصابع الدار » ، بمعنى : آثار الدار = و « له إصبع حسنة » ، و « إصبع قبيحة » ، على معنى : أثرٌ حسنٌ وأثرٌ قبيحٌ ونحو ذلك ، وإتما أرادوا أن يقولوا : « له عليها أثرٌ حذقٍ » ، فدلوها عليه بالإصبع ، لأن الأعمال الدقيقة لها اختصاص بالأصابع ، وما من حذقٍ فى عمل يَدٍ إلا وهو مستفاد من حسن تصريف / الأصابع ، واللُّطْف فى رفعها ووضعها ، كما تعلم فى الخطِّ والنقش وكلِّ عملٍ دقيق . وعلى ذلك قالوا فى تفسير قوله عزَّ وجل : (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [سورة القيامة : ٤] ، أى : نجعلها كحُفِّ البعير فلا تتمكَّن من الأعمال اللطيفة .

٢٢٨

(١) هو لأنى النجم فى ديوانه المجموع . وفى الطرائف الأدبية لأستاذنا الراجكوتى رحمه الله .

(٢) فى المخطوطة ومطبوعة ريتز « فى حدِّ اللغتين » ، وأثبت ما فى إحدى مخطوطات ريتز ،

وما فى مطبوعة رشيد رضا ، لأنه أوضح .

فكما علمت ملاحظة « الإصبع » لأصلها ، وامتناع أن تكون مستأنفةً بأنك رأيتها لا يصح استعمالها حيث يراد الأثر على الإطلاق ، ولا يُقصد الإشارة إلى حذيق في الصنعة ، وأن يُجعل أثر الإصبع إصبعاً = كذلك ينبغي أن تعلم ذلك في « اليد » لقيام هذه العلة فيها ، أعنى : أن لم يُجعل أثر اليد يدًا ، لم تقع للنعمة مجردةً من هذه الإشارات ، وحيث لا يُتصور ذلك كقولنا : « أفتنى نعمة » ، فأعرفه .

٣٠٥ - ويُشبه هذا في أن عُبر عن أثر اليد والإصبع باسمهما ، مجاز « الخاتم » وضعهم الخاتم موضع الختم كقولهم : « عليه خاتم الملك » ، و « عليه طابع من الكرم » ، والمحصول أثر الخاتم والطابع ، قال : [من الطويل]

وَقُلْنَ حَرَامٌ قَدْ أَحْلَلَ بَرِّنَا وَتُتْرِكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ ^(١)

وكذا قول الآخر : [من الوافر]

إِذَا فَضَّتْ خَوَاتِمُهَا وَفَكَّتْ يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الدِّيْحُ ^(٢)

وأما تقدير الشيخ أبي علي في هذين البيتين حَذَفَ المضاف ، ^(٣) وتأويله على معنى : « وترك أموال عليها نقش الخواتم » و « إذا فُضَّ حَتَمُ خَوَاتِمِهَا » ، فبيان لما يقتضيه الكلام من أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرت

(١) لم أعرف قائله . وفي المخطوطة والمطبوعتين : « قد أحل برينا » بالحاء المهملة ، وهو خطأ : يقال : « حَلَّ الرَّجُلُ ، وَأَحْلَلَ بِهِ » ، إذا افتقر وذهب ماله واحتاج .

(٢) هو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (شرح أشعار الهذليين) ، ومراجعته هناك . و « الدِّيْحُ » ، مرفوع ، ومعناه المشقوق ، وإنما الدِّيْحُ هو الودج ، والبيت في صفة الخمر حين يفرض دئها عنها .

(٣) « أبو علي » ، هو أبو علي الفارسي .

من جعل أثر الخاتم خائماً . وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصة به ، وذقته بالحاسة المهيأة لمعرفة طعمه ، لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه . ويدل / على أن المضاف قد وقع في المنسأة ، ^(١) وصار كالشريعة المنسوخة ، تأنيث الفعل في قوله : « إذا فُضَّتْ خواتمها » ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تُذكره مع الإظهار ، ولاستقصاء هذا موضع آخر .

٢٢٩

* * *

٣٠٦ - وينظر إلى هذا المكان قولهم : « ضربته سوطاً » ، لأنهم عبروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط بأسمه ، وجعلوا أثر السوط سوطاً . وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم : إن المعنى : « ضربته ضربةً بسوطٍ » ، بيان لما كان عليه الكلام في أصله ، وأن ذلك قد نسي ونسخ ، وجعل كأن لم يكن ، فأعرفه .

مجاز « السوط »

* * *

٣٠٧ - وأما إذا أريد باليد القدرة ، فهي إذن أحن إلى موضعها الذي بدئت منه ، وأصب بأصلها ، ^(٢) لأنك لا تكاد تجددها تُراد معها القدرة ، إلا والكلام مثل صريح ، ومعنى القدرة منتزَع من « اليد » مع غيرها ، أو هناك تلويح بالمثل .

عودة إلى مجاز « اليد »

فمن الصريح قولهم : « فلان طويل اليد » ، يراد : فضل القدرة ، فأت لو وضعت القدرة ههنا في موضع اليد أحلت ، كما أنك لو حاولت = في قول النبي ﷺ وقد قالت له نساؤه ﷺ : « أيتنا أسرع لحاقاً بك يا رسول الله ؟

(١) « المنسأة » ، « مفعلة » من « النسيان » ، إن لم يكن محرفاً عن « النسوة » وهو مصدر

كالنسيان ، ويدل على صواب ذلك ما في الفقرة التالية في قوله : « وأن ذلك قد نسي ونسخ » .

(٢) « أصب » ، أشد صباة وميلاً وشوقاً .

فقال : « أَطُولُكُمْ يَدًا » ، ^(١) يريد السخاء والجود وبَسَطَ الْيَدَ بِالْبَذْلِ = ^(٢) أن تضع موضع « اليد » شيئاً مما أريد بهذا الكلام ، خرجت عن المعقول . وذلك أن الشَّبه مأخوذاً من مجموع الطول واليد مضافاً ذاك إلى هذه ، فطلبه من « اليد » وحدها طلب الشيء على غير وجهه .

٣٠٨ - ومن الظاهر في كون الشبه مأخوذاً ما بين « اليد » وغيرها قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) [سورة الحجرات : ٢١] ، المعنى : على أنهم أمرُوا بِاتِّبَاعِ الْأَمْرِ ، فلما كان المتقدّم بين يدي الرَّجُل خارجاً / عن صفة المتابع له ، ضَرَبَ جملة هذا الكلام مَثَلًا لِلاتِّبَاعِ فِي الْأَمْرِ ، فصار التَّهْيُّ عن التَّقَدُّمِ متعلّقاً باليد نهيّاً عن تَرْكِ الاتِّبَاعِ . فهذا مما لا يخفى على ذى عقل أنه لا تكون فيه « اليد » بانفرادها عبارة عن شيء ، كما قد يُتَوَهَّمُ أنها عبارة عن النعمة ومتناولتها ، كالوضع المُستأنَف ، حتى كأن لم تكن قَطُّ اسم جارحة .

٣٠٩ - وهكذا قول النبي ﷺ : « الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » ، ^(٣) المعنى : وإن كان على قولك : « وَهُمْ عَوْنٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » ، فلا تقول : إن « اليد » بمعنى : العون حقيقةً ،

(١) رواه البخارى في كتاب الزكاة ، « باب » (الفتح ٣ : ٢٢٦) ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، « باب فضل زينب أم المؤمنين » ، والنسائي في كتاب الزكاة « باب فضل الصدقة » ، جميعاً من طريق عائشة أم المؤمنين .

(٢) السياق : « كما أنك لو حاولت ... أن تضع » .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الجهاد ، « باب في السرية ترد على أهل العسكر » ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص . ورواه في كتاب الدييات « باب يُقَادُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ » ، من حديث عليّ رضي الله عنه ، ورواه النسائي في كتاب القسامة ، « باب سقوط القود من المسلم والكافر » ، من حديث عليّ أيضاً .

بل المعنى : أن مثَلَهُم مع كثرتهم في وجوب الاتِّفاق بينهم ، مثَلُ اليد الواحدة ، فكما لا يُتصوَّر أن يخلد بعض أجزاء اليد بعضاً ، وأن تختلف بها الجهة في التصرف ، كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين ، لأن كلمة التوحيد جامعة لهم ، فلذلك كانوا كنفس واحدة . فهذا كله مما يعترف لك كل أحد فيه ، بأن « اليد » على انفرادها لا تقع على شيء ، فَيُتوهَّم لها نقلٌ من معنى إلى معنى على حدِّ وضع الاسم واستثنافه .

..

٣١٠ - فأما ما تكون « اليد » فيه للقدرة على سبيل التلويح بالمثَل دون التصريح ، ^(١) حتى ترى كثيراً من الناس يُطلق القول : إنها بمعنى القدرة ، ويُجرىها مجرى اللفظ يقع لمعنيين ، فكقوله تعالى : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [سورة الزمر : ٦٧] ، تراهم يُطلقون « اليمين » بمعنى : القدرة ، ويصلون إليه قول الشماخ :

مجاز « اليمين »
و « اليد »

إِذَا مَا رَايَةَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ ^(٢)

كما فعل أبو العباس في الكامل ، ^(٣) فإنه أنشد البيت ثم قال : « قال أصحاب المعاني : معناه : بالقوة » ، وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى : / (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) .

٢٣١

وهذا منهم تفسيرٌ على الجملة ، وقصدٌ إلى نفى الجارحة بسرعة ، خوفاً

(١) انظر أول الفقرة : ٣٠٧ .

(٢) هو له في ديوانه .

(٣) في الكامل ١ : ١٦٧ . (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) .

على السامع من حَطَرَاتٍ تقع للجُهَّال وأهل التشبيه جلَّ الله وتعالى عن شبه المخلوقين = ولم يقصدوا إلى بيان الطَّرِيقَة والجهة التي منها يُحصَل على القُدرة والقوة . وإذا تأملت علمت أنه على طريقة المَثَل .

= وكما أننا نعلم في صَدْر هذه الآية وهو قوله عز وجل : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الزمر: ٦٧] ، أن محصل المعنى على القدرة ، ثم لا نستجيز أن نجعل القبضَة اسمًا للقدرة ، بل نصير إلى القدرة من طريق التاويل والمَثَل ، فنقول : إنَّ المعنى = والله أعلم = أن مَثَل الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته ، وأنه لا يشذُّ شيءٌ مما فيها عن سلطانه عزَّ وجلَّ ، مَثَل الشيء يكون في قبضة الآخذ له مِنَّا والجامع يده عليه .

= كذلك حقنَّا أن نسلك بقوله تعالى : (مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) هذا المسلك ، فكأنَّ المعنى = والله أعلم = أنه عزَّ وجلَّ يخلق فيها صفة الطيِّ حتى تُرَى كالكتاب المطوَّى بيمين الواحد منكم ، وخصَّ « اليمين » لتكون أعلى وأفخم للمثل .

وإذا كنت تقول : « الأمرُ كُلُّه لله » ، فتعلم أنه على سبيل أن لا سلطان لأحد دونه ولا استبداد = وكذلك إذا قلت للمخلوق : « الأمر بيدك » ، أردت المَثَل ، وأنَّ الأمر كالشيء يَحْصُل في يده من حيث لا يمتنع عليه .

= فما معنى التوقف في أن « اليمين » مَثَل ، وليست باسم للقدرة ، وكاللغة المستأنفة ؟ ومن أين يُتصوَّر ذلك وأنت لا تراها تصلح حيث لا وجه للمثَل والتشبيه ؟ فلا يقال : « هو عظيم اليمين » ، بمعنى عَظِيم القدرة ، و « قد عرفتُ يمينك على هذا » ، كما تقول : « عرفتُ قدرتك » .

وهكذا شأن البيت ، (١) إذا أحسنت النَّظْرَ وجدته = إذا لم تأخذه من طريق المثل ، ولم تأخذ المعنى من مجموع التلقى / واليمين على حد قولهم : « تقبلته بكلتا اليدين » ، وكقوله : [من الطويل]

ولكن تَلَقَّتْ بِالْيَدَيْنِ ضَمَانَتِي وَمَلَّ بِفَلَجٍ فَالْقَنَاغِدِ عَوْدِي (٢)

وقبل هذا البيت :

لَعَمْرُكَ مَا مَلَّتْ ثَوَاءً تَوِيُّهَا حَلِيمَةٌ ، إِذْ أَلْقَى مَرَأْسِي مُقْعِدِ = (٣) وهو يشكوك إلى طبع الشعر ، ورأيت المعنى يتألم ويتظلم .

وإن أردت أن تختبر ذلك فقل :

إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لمجد تلقاها عرابةٌ باقتدار

ثم انظر ، هل تجد ما كنت تجد ، إن كنت ممن يعرف طعم الشعر ، ويُفَرِّقُ بين التَّغِيهِ الذي لا يكون له طعمٌ وبين الحلو اللذيذ ؟

ومما يبيِّن ذلك من جهة العبارة : أن الشعر كما تعلم لمدح الرَّجُلِ بالجود والسخاء ، لأنه سأل الشَّمَاخَ عَمَّا أَقْدَمَهُ ؟ فقال : « جئتُ لأمتار » ، (٤) فأَوْفَرَ

(١) يعني بيت الشماخ السالف .

(٢) هو لأوس بن حجر في ديوانه ، يذكر فضل حليلة بنت فضالة بن كلدة ، ويدها عليه حين صرعه ناقته . وشرح البيتين على ترتيبهما . « الثواء » الإقامة . و « الثوى » الضيف المقيم . و « ألقى مراسي مقعد » ، يريد حين استقرَّ عندها لا يقدر على الحركة . و « الضمانة » العاهة والداء . و « فلج » و « القناغد » موضعان . و « العود » جمع « عائد » ، وهو الذي يعود المريض .

(٣) السياق : « وهكذا شأن البيت إذا أحسنت النظر ، وجدته = إذا لم تأخذه من طريق

المثل ... = وهو يشكوك ... » .

(٤) « امتار » خرج يجلب الميرة لأهله ، و « الميرة » ، الطعام .

رواحله تمرًا ووبرًا وأثحفه بغير ذلك .^(١) وإذا كان كذلك ، كان المجد الذي تطاول له ومدَّ إليه يده ، من المجد الذي أراده أبو تمام بقوله :
[من الوافر]
تَوَجَّعُ أَنْ رَأَتْ جِسْمِي نَحِيفًا كَأَنَّ الْمَجْدَ يُدْرِكُ بِالصَّرْعِ^(٢)

ولو كان في ذكر البأس والبطش وحيث تراد القوة والشدة ، لكان حملُ اليمين على صريح القوة أشبه ، وبأن يقع منه في القلب معنى يتأسكُ أجدر . فإن قال : أراد تلقاها بجدِّ وقوةٍ رغبةٍ = قيل فينبغي أن يضع اليمين في مثل هذه المواضع . ومن التزم ذلك فالسكوت عنه أحسن . وما زال الناس يقولون للرجل إذا أرادوا حثَّه على الأمر ، وأن يأخذ فيه بالجدِّ : « أخرج يدك اليمنى ! » ، وذلك أنها أشرف اليدين وأقوامها ، والتي لا غناء للأخرى دونها ، فلا عُنى / إنسان بشيء إلا بدأ يمينه فهيأها لتبيله . ومتى ما قصدوا جعل الشيء في جهة العناية ، جعلوه في اليد اليمنى ، وعلى ذلك قول البحترى :

٣٣٣

وإنَّ يدي ، وَقَدْ أَسْنَدْتَ أَمْرِي إِلَيْهِ الْيَوْمَ ، فِي يَدِكَ الْيَمِينِ^(٣)
= « إليه » ، يعنى إلى يونس بن بُغا ، وكان حَظِيًّا عند الممدوح ، وهو المعتز بالله . ولو أن قائلًا قال :

إِذَا مَا رَايَةَ رُفِعْتَ لِمَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ مَدَدْتُ لَهَا الْيَمِينَا
= لم تره عادلاً باليمين عن الموضع الذي وَضَعَهَا الشَّمَاخَ فِيهِ .

ولو أن هذا التأويل منهم كان في قول سُلَيْمَانَ بْنِ قَتَّةِ الْعَدَوِيِّ : [من الوافر]

(١) « أوقر الراحلة » أى حملها وقرأ ، أى حملًا ثقيلًا .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو في ديوانه .

بني تيم بن مرة إن ربي كفاني أمركم وكفاكموني (١)
 فحيوا ما بدا لكم ، فإني شديد الفرس للضعف الحرون (٢)
 يعانى فقدكم أسد مدل شديد الأسر يضبط باليمين (٣)

= لكان أعذر فيه ، لأن المدح مدح بالقوة والشدة . وعلى ذلك فإن
 اعتبار الأصل الذى قدمت ، وهو أنك لا ترى « اليمين » حيث لا معنى لليد ،
 يقف بنا على الظاهر ، كأنه قال : إذا ضببت ضببت باليمين .

ومما يبين موضوع بيت الشماخ ، إذا اعتبرت به ، قول الخنساء :

[من المتقارب]

إذا القوم ملؤا بأيديهم إلى المجد مد إليه يدا (٤)
 فبال الذى فوق أيديهم من المجد ، ثم مضى مضعدا

إذا رجعت إلى نفسك ، لم تجد فرقًا بين أن يمد إلى المجد يدا ، وبين أن
 يتلقى رايته باليمين . وهذا = إن أردت الحق = أبين من أن تحتاج فيه إلى فضل
 قول . إلا أن هذا الضرب من الغلط ، كالداء الدوى ، حقه أن يستقصى فى
 الكى عليه والعلاج منه ، فجنائته على معانى / ما شرف من الكلام عظيمة ،
 وهو مادة للمتكلمين فى التأويلات البعيدة والأقوال الشنيعة .

٢٣٤

(١) غابت عنى هذه الآيات ، وسليمان بن قنة العلوى ، مولى « تيم قريش » تيم بن مرة بن
 كعب بن لوى .

(٢) « الفرس » مصدر « فرس الأسد الفريسة » ، دق عنقها . و « الضغن » ، المنطوى على
 الضغن ، وهو الحقد . و « الحرون » ، الصعب لا ينقاد .

(٣) « أسد مدل » ، جرى يدل بجرأته . و « الأسر » ، شدة الخلق . و « يضبط » من « ضببت
 بالشئ » ، إذا أخذه وقبض عليه بقوة .

(٤) هو فى ديوانها .

٣١١ - ومثَّل من تَوَقَّف في التفات هذه الأسماء إلى معانيها الأول ، مجاز « القلب » ، وظَنَّ أنها مقطوعةٌ عنها قطعًا يرفع الصلَّةَ بينها وبين ما جازت إليه ، مَثَلُ مَنْ إِذَا نَظَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) [سورة ق : ٣٧] ، فرأى المعنى على الفهم والعقل = ^(١) أخذه ساذجًا وقَبِلَهُ غُفْلًا ، وقال : « القلب ، ههنا بمعنى : العقل » = وترك أن يأخذه من جهته ، ويدخُل إلى المعنى من طريق المَثَل فيقول : « إنَّه حين لم ينتفع بقلبه ، ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم ، جُعِلَ كأنه قد عدِم القلبَ جملةً وُحِلَّع من صدره خَلْعًا ، كما جُعِلَ الذي لا يعي الحكمة ولا يُعْمَل الفِكرَ فيما تُدرِكُه عَيْنُه وتَسْمَعُه أُذُنُه ، كأنه عادمٌ للسمع والبصر ، وداخِلٌ في العَمَى والصمَم » = ^(٢) ويذهبُ عن أن الرجل إذا قال : « قد غاب عني قلبي » ، و « ليس يحضرنى قلبي » فإنه يريد أن يُخَيَّل إلى السامع أنه قد فقد قلبه ، دون أن يقول : « غاب عني علمي وعزَّب عقلي » ، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك ، كما أنه إذا قال : « لم أكن ههنا » ، يريد شدَّةَ غفلته عن الشيء ، فهو يضع كلامه على تخييل أنه كان غاب هكذا بجملته وبذاته ، دون أن يريد الإخبار بأنَّ علمه لم يكن هناك .

٣١٢ - وغرضي بهذا أن أُعَلِّمَك أنَّ مَنْ عَدَلَ عن الطريقة في الخَفِيِّ ، بيان عن دخول الشبهة على الإنسان
أفضى به الأمر إلى أن يُنكر الجَلِيَّ ، وصار من دَقِيق الخطأ إلى الجليل ، ومن بعض الانحرافات إلى ترك السبيل . والذي جلب التَّخْلِيطَ والخَبْطَ الذي تراه في هذا الفن ، أنَّ الفَرْقَ بين أن يكون الشَّبَهُ مأخوذًا من الشيء وحده ، وبين أن / ٢٣٥

(١) السياق : « مَثَلُ مَنْ إِذَا نَظَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ... أَخَذَهُ ساذجًا ... » .

(٢) السياق : « وقال القلب ههنا بمعنى العقل ... ، ويذهب عن أن الرجل ... » ، عطف جملة

على جملة .

يُؤخذ ما بين شيئين ، ويُنتزع من مجموع كلام ، هو كما عرّفْتُك = في الفرق بين الاستعارة والتمثيل = (١) باب من القول تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيث لا يعلم ، وهو من السهل الممتنع ، يُريك أن قد أنقاد وبه إباءً ، ويؤهمك أن قد أثرت فيه رياضتك وبه بقية شماس . (٢)

التخليط في التأويل

٣١٣ - ومن خاصيته أنك لا تفرق فيه بين الموافق والمخالف ، والمعترف به والمنكر له ، فإنك ترى الرجل يوافقك في الشيء منه ، ويُقرُّ بأنه مثل ، حتى إذا صار إلى نظير له خلط : إمّا في أصل المعنى ، وإمّا في العبارة .
= فالتخليط في المعنى كما مضى ، من تأول اليمين على القوة ، وكذّكرهم أن القلب في الآية بمعنى العقل ، ثم عدّهم ذلك وجهًا ثانيًا .

= والتخليط في العبارة ، كنحو ما ذكره بعضهم في قوله : [من المتقارب]
هوّن عليك فإنّ الأمور بكفّ الإله مقاديرها (٣)

فإنه استشهد به في تأويل خبر جاء في عظم الثواب على الزكاة إذا كانت

(١) مضى ذلك في رقم : ١٩٨ وما بعدها .

(٢) « الشماس » ، مصدر : « شمسَت الدابة » ، شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٣) هذا أحد بيتين ، ثانيهما :

فليس بآتيك منهيها ولا قاصير عنك مأمورها

وهما للأعور الشنّي (تابعي مسن ، أو مخضرم) ، ذكرهما سيبويه له ١ : ٣١ ، والحماسة البصرية رقم : ٦٢٥ ، وهما في شرح شواهد المعنى للبغدادي ٣ : ٢٦٩ - ٢٧٥ ، والسيوطي أيضًا : ١٤٦ ، ٢٩٥ ، واستشهد بالأول في الخزانة ١٠ : ١٤٨ ، والثاني فيها ٤ : ١٣٦ ، وكتاب العمدة ، نسبهما لعمر بن الخطاب ، ثم قال : « يقال هما للأعور الشنّي » ، ونقل البغدادي عن البيهقي في الأسماء والصفات بإسناده أن عمر كان يكثر إنشادهما على المنبر ، دون نسبة ، وفي أنساب الأشراف (٥ : ٣٦٢) أن عبد الله بن الزبير حين كان المنجنيق يجيئه ، فيقال له : تنحّ ، فينشد البيتين . ونسبهما صاحب العقد (٣ : ٢٠٧) لابن أبي حازم ، ولا أعلم من هو الآن . وذكر البيت الأول الجاحظ في رسالة النصارى (رسائل الجاحظ ٣ : ٣٣٧) ، فظنّ الأستاذ عبد السلام هرون أن ما في العقد خطأ ، وأن الشعر لمحمد ابن حازم بن عمرو الباهليّ ، وهو متأخر في الدولة العباسية . فمحال أن ينشدهما عمر بن الخطاب وعبد الله بن الزبير ، وأن يستشهد بهما سيبويه في كتابه . وقال البغدادي في شرح شواهد المعنى : « رأيتهما في ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب » . والصواب هو الأول ، للأعور الشنّي .

من الطيب ثم قال : ^(١) « الكف ههنا بمعنى : السلطان والمُلْك والقدرة ، قال :
وقيل الكف ههنا بمعنى : النعمة » اهـ . والخبر هو ما رواه أبو هريرة عن
النبي ﷺ : « إنَّ أحدكم إذا تصدَّق بالتمرَّة من الطيب - ولا يقبل الله إلا
الطيب - جعل الله ذلك في كفه ، فِيرِيهَا كما يَرِي أحدكم فُلُوهُ حتى يبلغ بالتمرَّة
مثل أُحد » ، ^(٢) . ما يُظنُّ بمن نظَّر في العربية يوماً أن يتوهم أن « الكف » يكون
على هذا الإطلاق ، وعلى الانفراد ، بمعنى السلطان والقدرة والنعمة ، ولكنه أراد
المثل فأساء العبارة ، إلا أن من سوء العبارة ما أثار التقصير فيه أظهر ، وضرره /
على الكلام أبين .

٢٣٦

وأستقصاء هذا الباب لا يتم حتى يُفرد بكلام ، والوجه الرجوع إلى
الغرض . ويجب أن تعلم قبل ذلك أن خلاف من خالف في « اليد » و « اليمين » ،
وسائر ما هو مجاز لا من طريق التشبيه الصريح أو التمثيل ، لا يقدر فيما قدَّمتُ
من حدِّ الحقيقة والمجاز ، لأنه لا يخرج في خلافه عن واحدٍ من الاعتبارين ، فمتى
جعل « اليمين » على انفرادها تُفيد القوة ، فقد جعلها حقيقةً ، وأغناها عن أن
تستند في دلالتها إلى شيء = وإن اعترف بضربٍ من الحاجة إلى الجارحة والنظر
إليها ، فقد وافق في أنها مجاز . وكذا القياس في الباب كلُّه ، فأعرفه .

(١) لم أعرف قائله .

(٢) حديث أبي هريرة بنحو ما هو هنا في البخارى ، كتاب الزكاة ، « باب الصدقة من الكسب
الطيب » ، (الفتح ٣ : ٢٢٠ - ٢٢٢) وفي كتاب التوحيد ، « قوله تعالى تعرج الملائكة والروح إليه » ،
(الفتح ١٣ : ٣٥٢) ، ورواه مسلم في كتاب الزكاة ، « باب قبول الصدقة من الكسب الطيب » ، ثم
كثير من دواوين السنة . و « الفلُّو » و « الفلُّو » ، المهر إذا فطم .

فصل

« في المجاز العقلي والمجاز اللغوي والفرق بينهما »^(١)

٣١٤ - والذي ينبغي أن يُذكر الآن : حدُّ الجملة في الحقيقة والمجاز ،
 إلَّا أنك تحتاج أن تعرف في صدر القول عليها ومقدمته أصلاً ، وهو المعنى الذي
 من أجله اختصت الفائدة بالجملة ، ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة ، كالاسم
 الواحد ، والفعل من غير اسم يُضم إليه . والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في
 الحقيقة على الإثبات والنفي ، ألا ترى أن « الخبر » أوّل معاني الكلام وأقدمها ،
 والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه ؟ وهو ينقسم إلى هذين الحكمين .
 وإذا ثبت ذلك ، فإن الإثبات يقتضى مُثَبِّتًا ومُثَبَّتًا له ، نحو أنك إذا قلت :
 « ضَرَبَ زيدٌ » أو « زيدٌ ضارِبٌ » ، فقد أثبتَّ الضربَ فعلاً أو وصفاً لزيد =
 وكذلك النفي يقتضى مَنفِيًّا ومَنفِيًّا عنه ، فإذا قلت : « ما ضَرَبَ زيدٌ » و « ما زيدٌ
 ضارِبٌ » ، فقد نفيت الضرب عن زيد وأخرجته عن أن يكون فعلاً له . فلما
 كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين / يتعلّق الإثبات والنفي بهما ، فيكون أحدهما
 مُثَبِّتًا والآخر مُثَبَّتًا له = وكذلك يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه . فكان
 ذاك الشيطان : المتبدأ والخبر ، والفعل والفاعل . وقيل للمثبت وللنفي « مُسَنِّدٌ »
 و « حَديثٌ » ، وللمثبت له والمنفَى عنه « مُسَنِّدٌ إليه » و « مَحَدَّثٌ عنه » . وإذا
 رُمّت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده ، صرت كأنك
 تطلب أن يكون الشيء الواحد مُثَبِّتًا ومُثَبَّتًا له ، ومنفياً ومنفياً عنه ، وذلك محال .

حد الجملة في
 الحقيقة والمجاز

٢٣٧

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

٣١٥ - فقد حصل من هذا أن لكل واحد من حكمي الإثبات والنفي حاجة إلى أن تُقيده مرتين ، وتُعلّقه بشيئين .

حاجة حكم الإثبات والنفي إلى تقيدين

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « ضرب زيد » ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد . فقولك : « إثبات الضرب » ، تقييد للإثبات بإضافته إلى الضرب = ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تُقيده مرةً أخرى فتقول : « إثبات الضرب لزيد » ، فقولك : « لزيد » ، تقييد ثانٍ وفي حكم إضافة ثانية . وكلا لا يُتصور أن يكون ههنا إثباتٌ مطلقٌ غيرٌ مقيدٌ بوجه = أعنى أن يكون إثباتٌ ولا مُثبتٌ له ولا شيءٌ يُقصدُ بذلك الإثبات إليه ، لا صفةٌ ولا حكمٌ ولا موهومٌ بوجه من الوجوه = كذلك لا يُتصور أن يكون ههنا إثباتٌ مقيدٌ تقييدًا واحدًا ، نحو إثبات شيءٍ فقط ، دون أن تقول : « إثبات شيءٍ لشيءٍ » ، كما مضى من إثبات الضرب لزيد . والنفي بهذه المنزلة ، فلا يتصور نفيٌ مطلقٌ ، ولا نفيٌ شيءٍ فقط ، بل تحتاج إلى قيدين كقولك : « نفيٌ شيءٍ عن شيءٍ » .

فهذه هي القضية المُبرمة الثابتة التي تزول الرّاسيات ولا تزول . ولا تنظر إلى قولهم : « فلان يُثبت كذا » ، أى : يدعى أنه موجود ، و « ينفي كذا » ، أى : يقضى بعَدَمه / كقولنا : « أبو الحسن يثبت مثال جُحَدَب بفتح الدال ، وصاحب الكتاب ينفيه » ، لأنّ الذي قصدته هو الإثبات والنفي في الكلام .

٢٣٨

٣١٦ - ثم أعلم أن في الإثبات والنفي بعد هذين التقيدين حكمًا آخر : هو كتقييد ثالث ، وذلك أن للإثبات جهةً ، وكذلك النفي . ومعنى ذلك : أنك تُثبت الشيء للشيء مرةً من جهة ، وأخرى من جهةٍ غير تلك الأولى .

إثبات الشيء للشيء
فعلًا أو وصفًا

وتفسيره : أنك تقول : « ضرب زيد » ، فثبت الضرب فعلاً لزيد .
وتقول : « مَرَضَ زيد » ، فثبت المَرَضَ وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من
أفعال الفرائز والطباع ، وذلك في الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة
عليه ، نحو : كَرُمَ وظَرْفٌ وحَسُنَ وقَبِحَ وطَالَ وقَصُرَ . وقد يُتصَوَّرُ في الشيء
الواحد أن تُثبته من الجهتين جميعاً ، وذلك في كل فعلٍ دَلَّ على معنى يفعله
الإنسان في نفسه نحو : « قام » و « قعد » . إذا قلت : « قام زيد » ، فقد أثبتت
القيام فعلاً له من حيث تقول : « فَعَلَ القيام » و « أمرته بأن يفعل القيام » ،
وأثبتته أيضاً وصفاً له من حيث أن تلك الهيئة موجودة فيه ، وهو في اكتسابه لها
كالشخص المنتصب ، والشجرة القائمة على ساقها التي توصف بالقيام ، لا من
حيث كانت فاعلةً له ، بل من حيث كان وصفاً موجوداً فيها .

* * *

٣١٧ - وإذا قد عرفت هذا الأصل ، فههنا أصل آخر يدخل في
غرضنا : وهو أن الأفعال على ضربين : « متعدّد » و « غير متعدّد » ، فالمتعدّي على
ضربين :

المتعدى وغير المتعدى
من الأفعال

ضربٌ يتعدّى إلى شيءٍ هو مفعول به ، كقولك : « ضربتُ زيداً » ، « زيداً »
مفعولٌ به ، لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه .

وضربٌ يتعدّى إلى شيءٍ هو مفعول على الإطلاق ، وهو في الحقيقة
« كَفَعَلَ » وكلُّ ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتقٍّ من معنى خاصّ
« كَصَنَعَ ، وعَمِلَ / ، وأَوْجَدَ ، وأنشَأَ » . ومعنى قولي : « من معنى خاصّ » ، أنه
ليس « كضرب » الذي هو مشتقٌّ من « الضرب » أو « أعلم » الذي هو مأخوذ
من العلم . وهكذا كل ما له مصدرٌ ، ذلك المصدرُ في حُكْم جنس من المعاني .

فهذا الضَرْبُ إذا أُسند إلى شيءٍ كان المنصوبُ له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق ، كقولك : « فعل زيدُ القيام » ، فالقيام مفعولٌ في نفسه وليس بمفعول به .
وأحقُّ من ذلك أن تقول : « خلَق اللهُ الأناشيءَ ، وأنشأَ العالمَ ، وخلق الموتَ والحياةَ » ، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه ، إذ من المحال أن يكون معنى : « خلق العالم » « فَعَلَ الخلقَ به » ، كما تقول في « ضربتُ زيدًا » « فعلتُ الضربَ بزيد » ، لأن « الخَلْقَ » من « خَلَقَ » « كالفعل » من « فَعَلَ » ، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب ، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك ، حتى يكون معنى : « فَعَلَ القيامَ » « فعل شيئًا بالقيام » ، وذلك من شنيع المُحال .

٣٢٠ - وإذ قد عرفت هذا ، فأعلم أن الإثبات في جميع هذا الضرب الإثبات فيما منصوبه مفعول وليس مفعولا به = أعنى فيما منصوبه مفعول ، وليس مفعولاً به يتعلق بنفس المفعول . فإذا قلت : « فعل زيدُ الضرب » ، كنت أثبتت الضرب فعلاً لزيد ، وكذلك تُثبت « العالم » في قولك : « خلق اللهُ العالمَ » ، خَلَقًا اللهُ تعالى . ولا يصحُّ في شيء من هذا الباب أن تُثبت المفعول وصفًا ألبتة ، وتوهم ذلك خطأً عظيمًا وجهلٌ نعوذُ بالله منه .
وأما الضرب الآخر : وهو الذى منصوبه مفعولٌ به ، فإنك تُثبت فيه المعنى الذى اشتقُّ منه فَعَلَ فعلاً للشيء ، كإثباتك الضرب لنفسك في قولك : « ضربتُ زيدًا » ، فلا يُتصوَّر أن يلحق الإثبات مفعوله ، لأنه إذا كان مفعولاً به ، ولم يكن فعلاً لك ، / استحال أن تُثبته فعلاً ، وإثباته وصفًا أبعدُ في الإحالة .
فأما قولنا في نحو : « ضربتُ زيدًا » ، إنك أثبتتُ زيدًا مضروبًا ، فإن ذلك يرجع إلى أنك تُثبت الضربَ واقعًا به منك ، فأما أن تُثبت ذاتَ زيد لك ،

٢٤٠

فلا يُتصوّر ، لأن الإثبات كما مضى لا بد له من جهة ، ولا جهة ههنا . وهكذا إذا قلت : « أحيًا الله زيدًا » ، كنت في هذا الكلام مُثَبِّتًا للحياة فعلاً لله تعالى في زيد ، فأما ذات زيد ، فلم تُثبت لها فعلاً لله بهذا الكلام ، وإنما يتأتى لك ذلك بكلام آخر ، نحو أن تقول : « خلق الله زيدًا » و « وأوجده » وما شاكله ، مما لا يُشتق من معنى خاصّ كالحياة والموت ونحوهما من المعاني .

* * *

٣١٨ - وإذا قد تقررَت هذه المسائل ، فينبغي أن تعلم أن من حَقَّك إذا أردت أن تقضى في الجملة بمجاز أو حقيقة ، أن تنظر إليها من جهتين : إحداهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات ، أهو في حقه وموضعه ، أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه ؟ والثانية : أن تنظر إلى المعنى المُثَبَّت = أعنى : ما وقع عليه الإثبات ، كالحياة في قولك : « أحيًا لله زيدًا » ، والشيب في قولك : « أشاب الله رأسي » ، = أثابت هو على الحقيقة ، أم قد عُدل به عنها ؟ وإذا مُثِّل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقتين ، عرفت ثبأتها على الحقيقة منهما .

المجاز ودخوله من طريق الإثبات أو المنب

* * *

٣١٩ - فمثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المُثَبَّت قوله :

[من الطويل]

وَشَيْبَ أَيَّامِ الْفِرَاقِ مَفَارِقِي وَأَنْشَرْنَ نَفْسِي فَوْقَ حَيْثُ تَكُونُ (١)

مثال ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المنب

(١) هو لجميل في ديوانه المجموع ، ومراجعته هناك . و « أنشرن نفسي » ، أى بلغت زوجه الخلقوم . وروايته في الديوان : « وشيب روعات الفراق » .

وقوله :

[من المقارب]

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْتَى الْكَبِيرَ سَرَ كَرُّ الْعَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ ^(١)

٢٤١ / المجاز واقع في إثبات الشيب فعلاً للأيام ولكرّ الليالي ، وهو الذى أزيل
عن موضعه الذى ينبغي أن يكون فيه ، لأن من حقّ هذا الإثبات = أعنى إثبات
الشَّيب فعلاً = أن لا يكون إلا مع أسماء الله تعالى ، فليس يصحّ وجود الشيب
فعلاً لغير القديم سبحانه . وقد وُجِّه في البيتين كما ترى إلى الأيام وكرّ الليالي ،
وذلك ما لا يُثبَّت له فعلٌ بوجهه ، لا الشيبُ ولا غيرُ الشيب . وأما المُثبَّت فلم
يقع فيه مجاز ، لأنه الشيب وهو موجود كما ترى .

وهكذا إذا قلت : « سرّنى الخبر » و « سرّنى لقاؤك » ، فالجواز في الإثبات
دون المثبّت ، لأن المثبّت هو « السرور » ، وهو حاصل على حقيقته .

° ° °

٣٢١ - ومثال ما دخل المجاز في مُثبّته دون إثباته ، قوله عز وجل :
(أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ) [سورة الأنعام :
١٢٢] ، وذلك أن المعنى - والله أعلم - على أن جعل العلم والهدى والحكمة
حياةً للقلوب ، على حدّ قوله عز وجل : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا)
[سورة الشورى : ٥٢] ، فالجواز في المُثبّت وهو « الحياة » ، فأما الإثبات فواقع على
حقيقته ، لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضّل من الله وكائن من
عنده .

(١) هو للصلتان العبدى ، وشعره في شرح الحماسة ٣ : ١١١ ، والكامل ٣ : ١١٠١ ، (طبعة
محمد أحمد الدالى ، دمشق) ، وغيرهما .

ومن الواضح في ذلك قوله عز وجل : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) [سورة فاطر : ٩] ، وقوله : (إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لُمُحْيِي الْمَوْتَى) [سورة فصلت : ٣٩] ، جعل حُضْرَةَ الْأَرْضِ وَنَضْرَتَهَا وَبَهْجَتَهَا بما يُظْهِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا مِنَ النَّبَاتِ وَالْأَنْوَارِ وَالْأَزْهَارِ وَعَجَائِبِ الصَّنْعِ ، حَيَاةً لَهَا ، فَكَانَ ذَلِكَ مَجَازًا فِي الْمَثْبُتِ ، مِنْ حَيْثُ جَعَلَ مَا لَيْسَ بِحَيَاةٍ حَيَاةً عَلَى التَّشْبِيهِ ، فَأَمَّا نَفْسُ الْإِثْبَاتِ فَمَحْضُ الْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِمَا ضَرَبَ الْحَيَاةَ مَثَلًا لَهُ فَعَلًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا حَقِيقَةً أَحَقَّ مِنْ ذَلِكَ .

٣٢٢ - / وقد يُتَصَوَّرُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَجَازُ الْجُمْلَةَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ جَمِيعًا .
وذلك أَنْ يُشَبَّهَ مَعْنَى بِمَعْنَى وَصِفَةٌ بِصِفَةٍ ، فَيَسْتَعَارُ هَذِهِ اسْمُ تِلْكَ ، ثُمَّ تُثَبَّتَ فَعَلًّا لِمَا لَا يَصِحُّ الْفِعْلُ مِنْهُ ، أَوْ فَعُلُ تِلْكَ الصِّفَةِ ، فَيَكُونُ أَيْضًا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْبَاتِ وَالْمَثْبُتِ مَجَازٌ ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ : « أَحْيَيْتَنِي رَأْيَتِكَ » ، يَرِيدُ : أَنْسَتَنِي وَسَرَّيْتَنِي وَنَحْوَهُ ، فَقَدْ جَعَلَ الْأَنْسَ وَالْمَسْرَةَ الْحَاصِلَةَ بِالرَّؤْيَةِ حَيَاةً أَوَّلًا ، ثُمَّ جَعَلَ الرَّؤْيَةَ فَاعِلَةً لِتِلْكَ الْحَيَاةِ .

٢٤٢

دخول المجاز الجملة
من الطريقتين

وشبيهة به قول المتنبي :

وُثِّحِي لَهُ الْمَالَ الصَّوَارِمُ وَالْقَنَا وَيَقْتُلُ مَا تُحْيِي التَّبَسُّمُ وَالْجَدَا

جعل الزيادة والوفور حياةً في المال ، وتفريقه في العطاء قتلاً ، ثم أثبت الحياة فعلاً للصوارم ، والقتل فعلاً للتبسم ، مع العلم بأنَّ الفعل لا يصحُّ منهما .
ونوع منه : « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدَّرْهَمُ » ، جعل الفتنة هلاكاً على المجاز ، ثم أثبت الهلاك فعلاً للدینار والدرهم ، وليساً مما يفعلان ، فأعرفه .

٣٢٣ - وإذ قد تبين لك المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات ، وبين دخوله في الميث ، وبين أن ينتظمهما = وعرفت الصورة في الجميع ، فأعلم أنه إذا وقع في الإثبات فهو متلقى من العقل ، وإذا عرض في الميث فهو متلقى من اللغة ، فإن طلبت الحجة على صحة هذه الدعوى ، فإن فيما قدمت من القول ما يبينها لك ، ويختصر لك الطريق إلى معرفتها .

وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يُقيد مرتين كقولك : « إثبات شيء لشيء » ، ولزم من ذلك أن لا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه ، ومُسند ومُسند إليه ، علمت / أن مأخذ العقل ، وأنه القاضى فيه دون اللغة ، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو تثبت وتنفي ، وتُنقض وتُبرم . فالحكم بأن الضرب فعل لزيد ، أو ليس بفعل له ، وأن المرض صفة له ، أو ليس بصفة له ، شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعها . وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب ، واعتراف أو إنكار ، وتصحيح أو إفساد ، فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة من ذلك بسبيل ، ولا منه في قليل ولا كثير .

وإذا كان كذلك ، كان كل وصف يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد ، وحقيقة ومجاز ، واحتمال واستحالة ، فالمرجع فيه والوجه إلى العقل المحض وليس للغة فيه حظ ، فلا تُحلى ولا تُمَر ، والعربى فيه كالعجمى ، والعجمى كالتركى ، لأن قضايا العقول هي القواعد والأسس التي يُبنى غيرها عليها ، والأصول التي يُرد ما سواها إليها .

فأما إذا كان المجاز في الميث كمنحو قوله تعالى : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ) [سورة فاطر: ٩] ، فإنما كان مأخذ اللغة ، لأجل أن طريقة المجاز بأن أجرى اسم الحياة

على ما ليس بحياة ، تشبيهاً وتمثيلاً ، ثم اشتق منها = وهى فى هذا التقدير = الفعل الذى هو « أحيأ » ، واللغة هى التى اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التى هى ضد الموت ، فإذا تُجَوِّز فى الاسم فأجرى على غيرها ، فالحديث مع اللغة ، فأعرفه .

٣٢٤ - إن قال قائل = فى أصل الكلام الذى وضعته على أن المجاز يقع تارة فى الإثبات ، وتارة فى المثبت ، وأنه إذا وقع فى الإثبات فهو طالع عليك من جهة العقل ، وبإدراك من أفقه = وإذا عرض فى المثبت فهو آتيك من ناحية اللغة = :

رد اعتراض فى
عنه المسألة

ما / قولكم إن سَوِّتُ بين المسألتين ، وأدَّعيت أن المجاز بينهما جميعاً فى المثبت وأنزل هكذا فأقول : « الفعل » الذى هو مصدر « فَعَلَ » قد وُضع فى اللغة للتأثير فى وجود الحادث ، كما أن الحياة موضوعة للصفة المعلومة ، فإذا قيل : « فَعَلَ الرَّبِيعُ التَّوْرَ » ، جُعِلَ تَعَلَّقُ التَّوْرَ فى الوجود بالربيع من طريق السَّبب والعادة « فعلاً » ، كما تُجَعَلُ حُضْرَةُ الأَرْضِ وبهجتها حياةً ، والعلم فى قلب المؤمن نُورًا وحياةً . وإذا كان كذلك ، كان المجاز فى أن جعل ما ليس بفعل فعلاً ، وأُطلق اسم الفعل على غير ما وُضع له فى اللغة ، كما جعل ما ليس بحياة حياةً وأجرى اسمها عليه ، فإذا كان ذلك مجازاً لغوياً ، فنبغى أن يكون هذا كذلك .

٢٤٤

= فالجواب إن الذى يدفع هذه الشبهة ، أن تنظر إلى مدخل المجاز فى المسألتين . فإن كان مدخلهما من جانب واحد ، فالأمر كما ظننت ، وإن لم يكن كذلك ، استبان لك الخطأ فى ظنك .

والذى يبيّن اختلاف دخوله فيهما ، أنك تحصل على المجاز في مسألة « الفعل » بالإضافة لا بنفس الاسم ، فلو قلت : « أثبتَّ التَّورَ فعلاً » لم تقع في مجاز ، لأنه فعلٌ لله تعالى ، وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت : « أثبتَّ التَّورَ فعلاً للربيع » .

وأما في مسألة « الحياة » ، فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الاسم فحسب من غير إضافة ، وذلك قولك : « أثبتَّ بهجة الأرض حياةً » أو « جعلها حياةً » ، أفلا ترى المجاز قد ظهر لك في « الحياة » من غير أن أضفتها إلى شيء ، أى : من غير أن قلت : « لكذا » ؟

وهكذا إذا عبّرت بالنفى ، تقول في مسألة الفعل : « جعل ما ليس بفعل للربيع فعلاً له » ، وتقول في هذه : « جعل ما ليس بحياة حياةً » / وتسكت ، ولا تحتاج أن تقول : « جعل ما ليس بحياة للأرض حياة للأرض » ، بل لا معنى لهذا الكلام ، لأنه يقتضى أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض ، وجعلتها مثلاً تحيا بحياة غيرها ، وذلك بين الإحالة ،

ومن حقّ المسائل الدقيقة أن تُتأمل فيها العبارات التي تجرى بين المسائل والجيب ، وتُحقّق ، فإنّ ذلك يكشف عن الغرض ، ويبين جهة الغلط . وقولك : « جعل ما ليس بفعل فعلاً » احتذاءً لقولنا : « جعل ما ليس بحياة حياة » لا يصحّ = لأن معنى هذه العبارة أن يراد بالاسم غير معناه لشبهه يُدعى أو شيء كالشبه ، لا أن يعطّل الاسم من الفائدة ، فيراد بها ما ليس بمعقول .

فنحن إذا تجورنا في « الحياة » ، فأردنا بها العلم ، فقد أودعنا الاسم معنى ، وأردنا به صفة معقولة كالحياة نفسها = ولا يمكنك أن تشير في قولك : « فعل الربيع التَّورَ » ، إلى معنى ترعّم أن لفظ « الفعل » يُنقل عن معناه إليه ، فيراد به ،

حتى يكون ذلك المعنى معقولاً منه ، كما عَقِلَ التأثير في الوجود ، وحتى تقول : « لم أَرِدْ به التأثير في الوجود ، ولكن أردت المعنى الفلاني الذي هو شبيهة به أو كالشبيهه ، أو ليس بشبيهه مثلاً ، إلا أنه معنًى خَلَفَ معنى آخر على الاسم » ، إذ ليس وجود النَّور بعقب المطر ، أو في زمان دون زمان ، مما يعطيك معنًى في المطر أو في الزمان ، فتريدُه بلفظ « الفعل » ، فليس إلا أن تقول : « لما كان النَّور لا يوجد إلا بوجود الربيع ، نُؤهِم للربيع تأثيرٌ في وجوده ، فأثبت له ذلك » ، وإثبات الحكم أو الوصف لما ليس له قضية عقلية ، لا تعلق لها في صحّة وفسادٍ باللغة ، فأعرفه .

إضافة الحكم العقل
إلى دلالة اللغة محال

٣٢٥ - وما يجب ضبطه في هذا الباب : أن كل حكم يجب في العقل / وجوباً حتى لا يجوز خلافه ، فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطاً فيها ، محالٌ = لأن اللغة تجرى مجرى العلامات والسّمات ، ولا معنى للعلامة والسّمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه ، فإنما كانت « ما » مثلاً علماً للنفي ، لأن ههنا تقيضاً له وهو الإثبات . وهكذا إنما كانت « مَنْ » لما يعقل ، لأن ههنا ما لا يعقل ، فمن ذهب يدعى أن في قولنا : « فَعَلَ » و « صَنَعَ » ونحوه دلالة من جهة اللغة على القادر ، فقد أساء من حيث قصد الإحسان ، لأنه = والعياذُ بالله = يقتضى جواز أن يكون ههنا تأثيرٌ في وجود الحادث لغير القادر ، حتى يُحتاج إلى تضمين اللفظ الدلالة على اختصاصه بالقادر ، وذلك خطأً عظيم .

٢٤٦

= فالواجب أن يقال : « الفعل » موضوع للتأثير في وجود الحادث في اللغة ، والعقل قد قضى وَبَّتْ الحكم بأن لا حظ في هذا التأثير لغير القادر .

وما يقوله أهل النظر من أنّ من لم يعلم الحادث موجوداً من جهة القادر عليه ، فهو لم يعلمه فعلاً لا يخالف هذه الجملة ، بل لا يصحّ حقّ صحّته إلا مع اعتبارها . وذلك أنّ « الفعل » إذا كان موضوعاً للتأثير في وجود الحادث ، وكان العقل قد بيّن بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة استحالة أن يكون لغير القادر تأثير في وجود الحادث ، وأن يقع شيء مما ليس له صفة القادر ، فمن ظنّ الشيء واقعاً من غير القادر ، فهو لم يعلمه فعلاً ، لأنه لا يكون مستحقاً لهذا الاسم حتى يكون واقعاً من غيره . ومن نسب وقوعه إلى ما لا يصح وقوعه منه ، ولا يتصوّر أن يكون له تأثير في وجوده وخروجه من العدم ، / فلم يعلمه واقعاً من شيء ألبتة . وإذا لم يعلمه واقعاً من شيء ، لم يعلمه فعلاً ، كما أنه إذا لم يعلمه كائناً بعد أن لم يكن ، لم يعلمه واقعاً ولا حادثاً ، فأعرفه .

٢٤٧

المجاز الواقع في
نفس الفعل والخلق

٣٢٦ - وأعلم أنك إن أردت أن ترى المجاز وقد وقع في نفس الفعل والخلق ، ولحقهما من حيث هما لا إثباتهما ، وإضافتهما ، فالمثال في ذلك قولهم في الرجل يُشفي على هلكة ثم يتخلص منها : « هو إنما خُلِقَ الآن » و « إنما أنشئ اليوم » و « قد عُدِمَ ثم أنشئ نشأة ثانية » ، وذلك أنك تُثبت ههنا خلقاً وإنشاءً ، من غير أن يُعقل ثابتاً على الحقيقة ، بل على تأويل وتنزيل ، وهو أن جعلت حالة إشفائه على الهلكة عدماً وفناءً وخروجاً من الوجود ، حتى أنتج هذا التقدير أن يكون خلاصه منها ابتداءً وجودٍ وخلقاً وإنشاءً .

أفيمكنك أن تقول في نحو : « فعل الربيع النَّور » بمثل هذا التأويل ، فترعم أنك أثبتت فعلاً وقع على النَّور من غير أن كان ثم فعل ، ومن غير أن يكون النَّور مفعولاً ؟ = أو هو مما يُتَعَوَّدُ بالله منه ، وتقول : الفعل واقع على النَّور حقيقةً ،

وهو مفعولٌ مجهولٌ على الصَّحَّةِ ، إلا أن حَقَّ الفعل فيه أن يُثَبَّتَ لله تعالى ، وقد تُجَوِّزُ بإثباته للربيع ؟ أفليس قد بان أن التجوُّز ههنا في إثبات الفعل للربيع لا في الفعل نفسه ، فإن التجوُّز في مسألة المتخلِّص من الهلكة حيث قلت : « إنه تُخلَقُ مرَّةً ثانية » في الفعل نفسه ، لا في إثباته ؟ فلك كيف نظرتَ فرقَ بين المجاز في الإثبات ، وبينه في المثبت .

وينبغي أن تعلم أن قول : « في المثبت مجازٌ » ، ليس مرادى أن فيه مجازًا من حيث هو مُثَبَّتٌ ، ولكن المعنى أن المجاز في نفس الشيء الذى / تناوله الإثبات نحو أنك أثبتت الحياة صفةً للأرض في قوله تعالى : (يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) [سورة الحديد : ١٧] ، والمراد غيرها ، فكان المجازُ في نفس الحياة لا في إثباتها = هذا ، وإذا كان لا يُتصوَّرُ إثبات شيء لا لشيء ، استحال أن يوصف المُثَبَّتُ من حيث هو مُثَبَّتٌ بأنه مجاز أو حقيقة .

٢٤٨

* * *

٣٢٧ - وما ينتهى في البيان إلى الغاية أن يقال للسائل : هَبْكَ تُغالطنا بأن مصدر « فَعَلَ » نُقِلَ أَوْلًا عن موضعه في اللغة ، ثم اشتقَّ منه ، فقل لنا ما نصنع بالأفعال المشتقة من معانٍ خاصَّة ، كَنَسَجَ ، وَصَاغَ ، وَوَشَّى ، وَنَقَشَ ؟ أتقول إذا قيل « نَسَجَ الربيعُ » و « صَاغَ الربيعُ » و « وَشَّى » : إن المجاز في مصادر هذه الأفعال التى هى النَّسَجُ وَالْوَشْيُ وَالصَّوْغُ ، أم تعترف أنه في إثباتها فعلاً للربيع ؟ وكيف تقول : « إن في أنفسها مجازًا » ، وهى موجودةٌ بحقيقتها ؟ بل ماذا يُغنى عنك دَعْوَى المجاز فيها ، لو أمكنك ، ولا يمكنك أن تقتصر عليها في كون الكلام مجازًا = أعنى لا يمكنك أن تقول : « إن الكلام مجازٌ من حيث لم يكن ائتلاف تلك الأنوار نسجًا ووشيًا » ، وتدعَ حديثَ نسبتها إلى الربيع جانبًا ؟

المجاز في قولهم « نسج الربيع » وما أشبهه

هذا ، وههنا ما لا وجه لك لدعوى المجاز في مصدر الفعل منه كقولك :
« سَرَّنى الخبر » ، فإن السرور بحقيقته موجود ، والكلام مع ذلك مجازٌ . وإذا كان
كذلك ، علمت ضرورةً ليس المجاز إلا في إثبات السرور فعلاً للخبر ، وإيهام أنه
أثر في حدوثه وحصوله . ويعلم كلُّ عاقلٍ أن المجاز لو كان من طريق اللغة ،
لجعل ما ليس بالسرور سروراً ، فأما الحكم بأنه فعل للخبر ، فلا يجرى في وهيم
أنه يكون من اللغة بسبيل ، فأعرفه .

٢٤٩
رد اعتراض

٣٢٨ - فإن قال : « النسجُ فعلٌ / معنًى ، وهو المضامة بين أشياء ،
وكذلك الصَّوْغُ فعلُ الصورة في الفضة ونحوها ، وإذا كان كذلك ، قدَّرتُ أن
لفظ الصَّوْغُ مجازٌ من حيث دلَّ على الفعل والتأثير في الوجود ، حقيقةً من حيث
دلَّ على الصُّورة ، كما قدَّرتُ أنت في « أحياء الله الأرض » ، أن « أحياء » من حيث
دلَّ على معنى فَعَلَ حقيقةً ، ومن حيث دلَّ على الحياة مجازٌ . »

قيل : ليس لك أن تجيء إلى لفظ أمرين ، فتفرِّق دلالاته وتجعله منقولاً
عن أصله في أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول في اللطم الذى هو
ضرب باليد ، أنه يُجعل مجازاً من حيث هو ضربٌ ، وحقيقةً من حيث هو باليد ،
وذلك محالٌ = لأن كونَ الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب ، فكذلك كون
الفعل فعلاً للصورة لا ينفصل عن الصورة . وليس الأمر كذلك في قولنا : « أحياء
الله الأرض » ، لأن معنا هنا لفظين : أحدهما مشتقٌ وهو « أحياء » والآخر :
مشتقٌ منه وهو « الحياة » ، فنحن نقدر في المشتق منه أنه نُقل عن معناه الأصلي
في اللغة إلى معنى آخر ، ثم اشتق منه « أحياء » بعد هذا التقدير ومعه ، وهو مثل

أن لفظ اليد يُنقل إلى النعمة ، ثم يُشتق منه « يَدَيْتُ » ، ^(١) فأعرفه .

٣٢٩ - وما يجب أن تعلم في هذا الباب : أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل . فكلُّ حكمٍ يجبُ في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز ، فهو واجب في إسناد الفعل . فانظر الآن إلى قولك : « أعجبنى وشئى الربيع الرياض ، وصوغه تبرها ، وحوكه ديباجها » ، هل تعلم لك سبيلاً في هذه الإضافات إلى التعلق باللغة ، وأخذ / الحكم عليها منها ، أم تعلم امتناع ذلك عليك ؟

الإضافة في الاسم
كالإسناد في الفعل

٢٥٠

وكيف ، والإضافة لا تكون حتى تستقر اللغة ، ويستحيل أن يكون للغة حكمٌ في الإضافة ورسمٌ ، حتى يُعلم أنّ حقَّ الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك ؟ وإذا عرفت ذلك في هذه المصادر التي هي « الصوغ » و « الوشئ » و « الحوك » فضع مصدر فعل = الذى هو عمدتك في سؤالك ، وأصلُ شبهتك = ^(٢) موضعها وقل : « أما ترى إلى فعل الربيع لهذه المحاسن » ، ثم تأمل هل تجد فصلاً بين إضافته وإضافة تلك ؟ فإذا لم تجد الفصل ألبتة ، فأعلم صحة قضيتنا ، وانفض يدك بمسئلتك ، ودع النزاع عنك ، وإلى الله تعالى الرغبة في التوفيق .

(١) « يَدَيْتُ » ، لغة في « أَيْدَيْتُ » ، ومنه قول بعض بني أسد :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجَدَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

أى : اتَّخَذْتُ عِنْدَهُ يَدًا .

(٢) السياق : « فضع مصدر فعل ... موضعها » .

فصل

٣٣٠ - قال أبو القاسم الأمدى فى قول البحرى : [من البسيط]

فَصَاغُ مَا صَاغَ مِنْ تَبْرٍ وَمِنْ وَرْقٍ وَحَاكُ مَا حَاكَ مِنْ وَشْيٍ وَدِيْبَاحٍ (١)

بيان على فصل لأبي
القاسم الأمدى

صوغُ الغَيْثِ [النَّبْتِ] وَحَوْكُهُ النَّبَاتَ ، لَيْسَ بِاسْتِعَارَةٍ بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ ،
ولذلك لا يقال : « هو صائغ » ولا « كأنه صائغ » وكذلك لا يقال : « حائك »
و « كأنه حائك » ، على أن لفظة « حائك » خاصة في غاية الركافة ، إذا أُخْرِجَ
على ما أُخْرِجَهُ عَلَيْهِ أَبُو تَمَامٍ فِي قَوْلِهِ :
[من الطويل]

إِذَا الْعَيْثُ غَادَى نَسَجَهُ خَلَّتْ أَنَّهُ خَلَّتْ حِقَبٌ حَرَسٌ لَهُ وَهُوَ حَائِكٌ (٢)

= وهذا قبيح جداً ، والذي قاله البحرى : « وحاك ما حاك » ، حسنٌ
مستعمل ، فأنظر ما بين الكلامين لتعلم ما بين الرُّجُلَيْنِ .

قد كتبت هذا الفصل على وجهه ، والمقصود منه منعه أن تُطْلَقَ
الاستعارة على « الصوغ » و « الحوك » ، وقد جُعِلَا فِعْلًا لِلرَّبِيعِ ، واستدلَّاهُ عَلَى /
٢٥١ ذلك بامتناع أن يقال : « كأنه صائغ » و « كأنه حائك » .

أعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون ، إلا أن الفائدة تَبْتَمُّ بِأَنْ تُبَيَّنَ
جهته ، ومن أين كان كذلك ؟ والقول فيه : إن التشبيه كما لا يخفى يقتضى
شيعين مشبهاً ومشبهاً به . ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح ، فالصريح أن

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه ، وكلام أبى القاسم الأمدى ينتهى هنا ، وهو فى كتابه الموازنة ١ : ٤٩٧ ،

٤٩٨ (المعارف) ، ونقله الشيخ أيضاً فى دلائل الإعجاز ، رقم ٦٤٧ ، ص : ٥٥٣ .

تقول : « كأن زيدا الأسد » ، فتذكر كل واحد من المشبه والمشبه به باسمه = وغير
الصریح أن تُسقط المشبه به من الذكر ، وتجرى اسمه على المشبه كقولك :
« رأيت أسداً » ، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد ، إلا أنك تُعبره اسمه مبالغة وإيهاماً
أن لا فصل بينه وبين الأسد ، وأنه قد استحال إلى الأُسدية .

فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبه شخصاً بشخص ، فإنك إذا شبّهت
فعلاً بفعل كان هذا حكمه ، فأنت تقول مرة : « كأن تزيينه لكلامه نظمٌ در » ،
فتصرّح بالمشبه والمشبه به ، وتقول أخرى : « إنما ينظم دُرّاً » ، تجعله كأنه ناظمٌ
دُرّاً على الحقيقة .

وتقول في وصف الفرس : « كأن سيره سباحة » ، و « كأن جريه طيران
طائر » ، هذا إذا صرّحت ، وإذا أخفيت واستعرت قلت : « يسبح براكبه » ،
و « يطير بفارسه » ، فتجعل حركته سباحةً وطيراناً .

ومن لطيف ذلك ما كان كقول أوى دلامة يصف بغلته : [من الوافر]

بغلة أوى دلامة

أرى الشهباء تُعجنُ إذ غدونا برجلها ، وتخبزُ باليمين ^(١)

شبه حركة رجلها حين لم تثبتهما على موضع تعتمد بهما عليه وهوتاً
ذاهبتين نحو يديها ، بحركة يدي العاجن ، فإنه لا يُثبت اليد في موضع ، بل يُزّلها
إلى قدام ، وتزلّ من عند نفسها لرخاوة العجين = وشبه حركة يديها بحركة يد
الخايز ، من حيث كان الخايزُ يثنى يده نحو بطنه / ، ويُحدث فيها ضرباً من
التقويس ، كما تجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها ، ولم تقف على ضبط

٢٥٢

(١) لم أقف عليه في شعر أوى دلامة في بغلته ، وهي التي سماها « الشهباء » . والذي في المخطوطة

والمطبوعتين : « وتخبز باليمين » ، وكلام الشيخ يدل على أنه : « وتخبز باليدين » .

يديها ، ولن ترمى بها إلى قُدَام ، ولن تشدَّ اعتمادها ، حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنشى - وأعود إلى المقصود .

فإذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيان ، وكان معنى الاستعارة أن تُعبر المشبَّه لفظ المشبَّه به ، ولم يكن معنا في « صاغ الربيع » أو « حاك الربيع » إلا شيء واحد ، وهو الصَّوْغ أو الحَوْك ، كان تقدير الاستعارة فيه محالاً جارياً مجرى أن تشبَّه الشيء بنفسه ، وتجعل اسمه عاريَّة فيه ، وذلك بين الفساد .

بيان آخر
ورّد اعتراض

٣٣١ - فإن قلت : أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الربيع بالقادر ، في تعلُّق وجود الصوغ والنسج به ؟ فكيف لم يُجزَّ دخول « كأن » في الكلام من هذه الجهة ؟

= (١) فإن هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذي يُعقد في الكلام ويُفادُ بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه . وزأنه وزان قولنا : إنهم يشبهون « ما » بليس ، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون : « ما زيدٌ منطلقاً » ، كما يقولون : « ليس زيد منطلقاً » ، فنخبر عن تقدير قدره في نفوسهم ، وجهة راعوها في إعطاء « ما » حكم « ليس » في العمل . فكما لا يُتصوَّر أن يكون قولنا : « ما زيد منطلقاً » ، تشبيهاً على حدِّ « كأن زيداً الأسد » ، كذلك لا يكون « صاغ الربيع » من التشبيه . فكلاننا إذن في تشبيه مَقُولٍ منطوقٍ به ، وأنت في تشبيه مَعْقُولٍ غيرٍ داخلٍ في النطق . هذا ، وإن يكن ههنا تشبيهاً ، فهو في الربيع

(١) قوله : « فإن التشبيه ... » ، جواب « فإن قلت : ... » .

لا في الفعل المُسند إليه / ، واختلافنا في « صاغ » و « حاك » هل يكون تشبيهاً واستعارة أم لا ؟ فلا يلتقي التشبيهان ، أو يلتقي المُشتم والمُعرق . (١)

٣٣٢ - وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقةً أو مجازاً ، وكيف وَجَّهَ الحدَّ فيها ؟ فكلُّ جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل ، وواقع موقعه منه ، فهي حقيقةٌ . ولن تكون كذلك حتى تُعْرَى من التأول ، ولا فصل بين أن تكون مصيباً فيما أفدت بها من الحكم أو مخطئاً ، وصادقاً أو غير صادق .

٣٣٣ - فمثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا : « خلق الله تعالى الخلق ، وأنشأ العالم ، وأوجد كل موجودٍ سواه » . فهذه من أحقِّ الحقائق وأرسخها في العقول ، وأقعدتها نسباً في المعقول ، والتي إن رُمَتْ أن تغيب عنها غِيبَتْ عن عقلك ، ومتى هَمَمْتَ بالتوقُّف في ثبوتها استولى التَّفْهِي على معقولك ، ووجَدْتَك كالمرميِّ به من حالقٍ إلى حيث لا مقرّر لقدم ، ولا مساغ لتأخر وتقدم ، كما قال أصدق القائلين جَلَّتْ أَسْمَاءُ ، وعظمت كبريأؤه : (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) [سورة الحج : ٢١] .

وقوع الحكم موقعه
من العقل على الصحة

وأما مثال أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل ، وليس كذلك ، إلا أنه صادرٌ عن اعتقادٍ فاسدٍ وظنٍّ كاذب ، فمثل

(١) « المشتم » ، المتجه إلى الشأم ، و « المُعْرَق » ، المتجه إلى العراق ، وهما لا يلتقيان لاختلاف

الجهتين . « : تشبه بآله » بآله د « هيبشتا : بآله » : حايه (١)

ما يجيء في التنزيل من الحكاية عن الكفار نحو: (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) [سورة
الجمانية: ٢٤] ، فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول ، بل أطلقه
بجهله وعماه إطلاقاً مَنْ يضع الصِّفة في موضعها ، لا يُوصف بالمجاز ، ولكن
يقال : « عند قائله أنه حقيقة » ، / وهو كذب وباطل ، وإثبات لما ليس بثابت ،
أو نفى لما ليس بمنتهى ، وحكم لا يصححه العقل في الجملة ، بل يردُّه ويدفعه ،
إلا أن قائله جهل مكان الكذب والبطالين فيه ، أو جحد وباهت .

حد المجاز العقلي
ومثاله

٣٣٤ - ولا يتخلَّص لك الفصلُ بين الباطل وبين المجاز ، حتى تعرف
حدَّ المجاز ، وحده : أن كلَّ جملةٍ أُخرجت الحكم المُفادَ بها عن موضعه من
العقل لضربٍ من التأول ، فهي مجاز .

٣٣٥ - ومثاله ما مضى من قولهم : « فَعَلَ الربيع » ، وكما جاء في الخبر
« إِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الربيعُ ما يُقْتَلُ حَبَطًا أو يُلْمُ » ، ^(١) قد أثبت الإنبات للربيع ،
وذلك خارج عن موضعه من العقل ، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحُّ في
قضايا العقول ، إلا أن ذلك على سبيل التأول ، وعلى العرف الجاري بين الناس ،
أن يجعلوا الشيء ، إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله ،
كأنه فاعل . فلما أجرى الله سبحانه العادة وأنفذ القضية أن تُورق الأشجار ،

(١) هو حديث أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو حديث طويل ،
رواه البخاري في كتاب الجهاد ، « باب فضل النفقة في سبيل الله » (الفتح ٦ : ٣٦) ، وفي كتاب
الرقاق ، « باب ما يحذر من زهرة الدنيا التنافس فيها » (الفتح ١١ : ٢٠٨ ، ٢١٠) ، ورواه مسلم أيضاً
في كتاب الزكاة ، « باب تحوُّف ما يخرج من زهرة الدنيا » . و « الحَبَطُ » ، أن تأكل المشية فتكثر حتى
تنفخ لذلك بطونها ، ولا يخرج عنها ما فيها . وقرأ تفسير الخبر كله في اللسان (حبط) .

وتظهر الأنوار ، وتلبس الأرض ثوب شبابه في زمان الربيع ، صار يُتوهم في ظاهر الأمر ويجرى العادة ، كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع ، فأسند الفعل إليه على هذا التأول والتنزيل .

٣٣٦ - وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن ، فمنه قوله تعالى :
 (تَوَتَّىٰ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَأْتِيَنَّ رَبُّهَا) [سورة إبراهيم : ٢٥] ، وقوله عز اسمه : (وَإِذَا
 ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [سورة الأنفال : ٢] ، وفي الأخرى : (فَمِنْهُمْ مَنْ
 يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هِدَاهُ إِيمَانًا) [سورة التوبة : ١٢٤] ، وقوله : (وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ
 أَثْقَالَهَا) [سورة الزلزلة : ٢] ، وقوله عز وجل : (حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَاهُ
 لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ) [سورة الأعراف : ٥٧] = أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا
 رجعنا إلى المعقول ، على معنى / السبب . وإلا فمعلوم أن النخلة ليست تُحدث
 الأكل ، ولا الآيات تُوجد العلم في قلب السامع لها ، ولا الأرض تُخرج الكامن
 في بطنها من الأثقال ، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله ، ظهر ما كُنز فيها
 وأودع جوفها .

٢٥٥

وإذا ثبت ذلك ، فالمبطل والكاذب لا يتأول في إخراج الحكم عن
 موضعه وإعطائه غير المستحق ، ولا يشبه كون المقصود سبباً بكون الفاعل
 فاعلاً ، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ، ويرد فرعاً إلى
 أصل ، وتراه أعمى أكمة يظن ما لا يصح صحيحاً ، وما لا يثبت ثابتاً ،
 وما ليس في موضعه من الحكم موضوعاً موضعه . وهكذا المتعمد للكذب
 يدعى أن الأمر على ما وضعه تلبساً وتمويهاً ، وليس هو من التأول في شيء .

٣٣٧ - والنكتة أن المجاز لم يكن مجازاً لأنه لإثبات الحكم لغير

مستحقّه ، بل لأنه أثبت لما لا يستحق ، تشبيهاً ورداً له إلى ما يستحق ، وأنه ينظر من هذا إلى ذلك ، وإثباته ما أثبت للفرع الذى ليس بمستحق ، يتضمّن الإثبات للأصل الذى هو المستحق ، فلا يتصوّر الجمع بين شيئين فى وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل ، حتى يُبدأ بالأصل فى إثبات ذلك الوصف والحكم له . ألا تترك لا تقدّر على أن تشبّه الرجل بالأسد فى الشجاعة ، ما لم تجعل كونها من أخصّ أوصاف الأسد وأغلبها عليه نُصّب عينيك ؟ وكذلك لا يتصوّر أن يُثبت المثبت الفعل للشئ على أنه سبب ، ما لم ينظر إلى ما هو راسخ فى العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر ، لأنه لو كان نسب الفعل إلى هذا السبب نسبةً مطلقةً = لا يرجع فيها إلى الحكم القادر ، والجمع بينهما من / حيث تعلق وجوده بهذا السبب من طريق العادة ، كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب = ^(١) لما اعترف بأنه سبب ، ولا دعى أنه أصل بنفسه ، مؤثر فى وجود الحادث كالقادر . وإن تجاهل متجاهل فقال بذلك = على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدّعيه = كان الكلام عنده حقيقةً ، ولم يكن من مسئلتنا فى شئ ، ولحق بنحو قول الكفار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) [سورة الجاثية : ٢٤] . ^(٢) وليس ذلك المقصود فى مسئلتنا ، لأن الغرض ههنا ما وضع فيه الحكم واضعه على طريق التأويل ، فأعرفه .

إسناد الأفعال إلى
الآلات كالسكين
وغيره

٣٣٨ - ومن أوضح ما يدل على أنّ إثبات الفعل للشئ على أنه سبب يتضمّن إثباته للمسبب ، من حيث لا يتصوّر دون تصوّره ، أن تنظر إلى

(١) السياق : « لأنه لو كان نسب الفعل إلى هذا السبب لما اعترف ... » .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٣٣ .

الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات ، كقولك : « قطع السكين » و « قتل السيف » ، فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة ، ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمُعْمِلِ الأداة والفَاعِلِ بها . فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكين ومصرف لها ، أعياك أن تعقل من قولك : « قطع السكين » معنى بوجه من الوجوه . وهذا من الواضح ، بحيث لا يشك عاقل فيه .

وهذه الأفعال المسندة إلى من تقع تلك الأفعال بأمره ، كقولك : « ضرب الأمير الدرهم » و « بنى السور » ، لا تقوم في نفسك صورة لإثبات الضرب والبناء فعلاً للأمير ، بمعنى الأمر به ، حتى تنظر إلى ثبوتها للمباشر لهما على الحقيقة . والأمثلة في هذا المعنى كثيرة تتلأقك من كل جهة ، وتجدها أنني شئت .

٣٣٩ - وأعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجازٌ إلا بأحد

المجاز واعتقاد المتكلم

أمرين :

= فإما أن يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه مما يصح أن / يكون له تأثير في وجود المعنى الذي أثبت له ، وذلك نحو قول الرجل : « محبتك جاءتني إليك » ، وكقول عمرو بن العاص في ذكر الكلمات التي استحسناها : « هُنَّ مُخْرِجَاتِي مِنَ الشَّامِ » ، ^(١) فهذا ما لا يشتهه على أحد أنه مجاز .

٢٥٧

(١) قال أبو العباس المبرد : « وحُدثت أن أبا بكر رحمه الله ولَّى يزيد بن أبي سفيان رُبْعاً من أرباع الشام ، فرق المنبر فتكلم فأرتج عليه ، فاستأنف فأرتج عليه ، فقطع الخطبة فقال : =

= وإما أنه يكون قد عُلم من اعتقاد المتكلم أنه لا يُثبت الفعل إلا للقادر ، وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة ، كنعو ما قاله المشركون وظنّوه من ثبوت الهلاك فعلاً للدهر ، فإذا سمعنا نحو قوله : [من المتقارب]

أشباب الصغير وأفتى الكبيي ر كُرُ العُدَاة ومُرُّ العَشْبِي (١)

وقول ذى الإصبع : [من المنسرح]

أهلَكْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ مَعًا وَالذَّهْرُ يَعْطُو مُصَمَّمًا جَدْعًا (٢)

كان طريق الحكم عليه بالمجاز ، أن تعلم اعتقادهم التوحيد ، إما بمعرفة أحوالهم السابقة ، أو بأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو ، ما يكشف عن قصد المجاز فيه ، كنعو ما صنّع أبو النجم ، فإنه قال أولاً :

[من الرجز]

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَع (٣)
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ فُنْزُعًا عَنْ فُنْزُوعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي : أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

= « سيجعل الله بعد عسر يسرا ، وبعد عي بيانا ، وأنتم إلى أمير فَعَال ، أحوج منكم إلى أمير قَوْل » .

فبلغ كلامه عمرو بن العاص فقال : « هُنْ مُخْرَجَاتِي مِنَ الشَّامِ » ، استحسانا لكلامه الكامل ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ ، (طبعة محمد أحمد الدالي ، دمشق) .

(١) مضي في رقم : ٣١٩ .

(٢) البيت من قصيدة له في ديوانه ، وفي الأغاني ٣ : ٩٦ ، ٩٧ ، وفي منتهى الطلب . و « الجذع » ،

الشباب الحدّث ، يعني قوته .

(٣) الرجز في ديوانه ، وانظر خزانة الأدب ١ : ٣٥٩ - ٣٦٦ ، والرجز من شواهد النحاة .

و « أم الخير » هي زوجته ، و « الفُنْزُع » ، هي الحُصْلة من الشعر على رأس الصبي ، أو هي ما ارتفع من الشعر وطل . « في هامش المخطوطة « في الأساس : جذب الشهر ، مضت عامته » .

فهذا على المجاز وجعل الفعل لئالي ومرورها ، إلا أنه خفي غير بادي الصفحة ، ثم فسّر وكشف عن وجه التأويل وأفاد أنه بنى أول كلامه على التخيّل فقال :

أَفَنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلَعِي حَتَّى إِذَا وَاوَاكِ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي

فبيّن أن الفعل لله تعالى ، وأنه المعيد والمبدي ، والمنشيء والمفني ، لأنّ / المعنى في « قِيلُ اللَّهِ » ، أمر الله ، وإذا جعل الفناء بأمره فقد صرح بالحقيقة ، وبيّن ما كان عليه من الطريقة .

٢٥٨

٣٤٠ - وأعلم أنه لا يصحّ أن يكون قول الكُفّار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) ، (١) من باب التأويل والمجاز ، وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ ، وأن فيه إيهاً للخطأ . كيف ؟ وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم : (وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) [سورة الجنّة : ٢٤] ، والمتجوز أو المخطيء في العبارة لا يوصف بالظن ، إنّما الظانّ من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجهه ظاهر كلامه . وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلاً للهلاك ، وأنت ترى في نصّ القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلة ، وذلك قوله عز وجل : « مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْتٌ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ » [سورة آل عمران : ١١٧] ، وأمثال ذلك كثير ؟

ما لا يجوز أن يكون
من باب التأويل والمجاز

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٣٣ .

وَمَنْ قَدَحَ فِي الْمَجَازِ ، وَهَمٌّ أَنْ يَصْفَهُ بغير الصدق ، فقد خَبَطَ خَبَطًا عَظِيمًا ،
وَيَهْرَفُ بِمَا لَا يَخْفَى . (١)

العناية بالمجاز تعصم
المرء من الإفراط
والتفريط في تأويل
القرآن

٣٤١ - ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به ، حتى
تُحَصَّلَ ضروبه ، وتُضَبَطَ أقسامه ، إلا للسلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص
مما نخانحو هذه الشبهة ، لكان من حقِّ العاقل أن يتوفَّر عليه ، ويصرف العناية
إليه ، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدُّها ،
وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها ، فيسرق دينهم من
حيث لا يشعرون ، ويُلقبهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون ؟
وقد اقتسمهم البلاء فيه / من جانبي الإفراط والتفريط ، فمن مغرورٍ مُغرَى
بنفيه دفعة ، والبراء منه جملة ، يشمئز من ذكره ، وينبو عن اسمه ، يرى أن لزوم
الظواهر فرض لازم ، وضرب الخيام حولها حتم واجب = وآخر يغلو فيه
ويُفِرط ، ويتجاوز حدَّه ويخبط ، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه ، ويسوم نفسه
التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه .

مثال التفريط

٣٤٢ - أمَّا التفريط ، فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى : (هَلْ
يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ) [سورة البقرة : ٢١٠] ، وقوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ) [سورة الفجر :
٢٢] ، و : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [سورة طه : ٥] ، وأشبه ذلك من النبوءات

(١) في المخطوطة والمطبوعتين : ويهدف لما لا يخفى ، ولا معنى له ، و « الهَرْفُ » ، شبه
الهديان ، يقال : هَرَفْتُ أَهْرَفُ هَرْفًا ، إذا هَدَى .

عن أقوال أهل التحقيق . فإذا قيل لهم : « الإتيان » و « المجيء » انتقال من مكان إلى مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وأن « الاستواء » إن حُمِلَ على ظاهره لم يصحَّ إلَّا في جسم يشغَل حيزًا ويأخذ مكانًا ، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة ، ومنشئ كل ما تصحَّ عليه الحركة والثقل ، والتمكن والسكون ، والانفصال والاتصال ، والمماسَّة والمحاذاة = وأن المعنى على : « إلَّا أن يأتيهم أمرُ الله » و « جاء أمرُ ربك » ، وأنَّ حقَّه أن يعبرَ بقوله تعالى : (فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا) [سورة الحشر : ٢] ، وقول الرجل : « آتيتك من حيث لا تشعر » ، يريد أنزل بك المكروه ، وأفعل ما يكون جزاءً لسوء صنيعك ، في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حُلُولَه بك . وعلى ذلك قوله :

أَتَيْنَاهُمْ مِنْ أَيْمَنِ الشَّقِّ عِنْدَهُمْ وَيَأْتِي الشَّقَى الْحَيْنُ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي ^(١)

نعم ، إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيتَه إن أعطاك الوفاق بلسانه / ، فين جنبيه قلبٌ يتردد في الحيرة ويتقلب ، ونفسٌ تفرُّ من الصواب وتَهْرُب ، وفكرٌ واقف لا يجيء ولا يذهب ، يُحضِره الطيبُ بما يُبرئه من دائه ، ويُبريه المرشدُ وجه الخلاص من عميائه ، ويأبى إلَّا نِفَارًا عن العقل ، ورجوعًا إلى الجهل ، لا يحضِره التوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجري في قوله تعالى : (وَأَسْئَلُ الْقَرْيَةَ) [سورة يوسف : ٨٢] على الظاهر ، لأجل علمه أن الجماد لا يُسأل = مع أنه لو تجاهل متجاهلًا فادَّعى أن الله تعالى تخلق الحياة في تلك القرية حتى عقلت السؤال ، وأجابت عنه ونطقت ، لم يكن قال قولًا يكفر به ، ولم يزد على شيء يُعلم كذبه فيه = ^(٢) فمن حقَّه أن لا يَجْثَمَ ههنا على الظاهر ، ولا يضرب

(١) غاب عنى موضعه وقائله .

(٢) السياق : « ... إذا كان لا يجري في قوله تعالى ... فمن حقَّه ... » .

الحجاب دون سماعه وبصره حتى لا يعي ولا يُراعى ، مع ما فيه ، إذا أُخذ على ظاهره ، من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك .

٣٤٣ - فأما الإفراط ، فما يتعاطاه قوم يُحبُّون الإغراب في التأويل ، والقول في الإفراط ، ويحرصون على تكثير الوجوه ، وينسَوْنَ أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يُعدَّل به عن الظاهر ، فهم يستكروهون الألفاظ على ما لا تُقَلُّه من المعاني ، ^(١) يدعون السليم من المعنى إلى السقيم ، ويرون الفائدة حاضرةً قد أبدت صفحتها وكشفت قناعها ، فيعرضون عنها حُبًّا للتشؤف ، ^(٢) أو قصدًا إلى التمويه وذهابًا في الضلالة .

وليس القصد ههنا بيان ذلك فأذكر أمثله ، على أن كثيرًا من هذا الفن مما يُرغَب عن ذكره لسخفه ، وإنما غرضي بما ذكرتُ أن أُرِيكَ عِظَم الآفة في الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله ، وأن الخطأ فيه مُورِّطٌ صاحبه ، وفاضح له ، ومُسَقِّطٌ قَدْرَه ، وجاعله ضُحْكَةً يُتَفَكَّهُ / به ، وكاسييه عارًا يبقى على وجه الدهر ، وفي مثل هذا قال رسول الله ﷺ : « يَحْمِلُ هذا العلم من كل خَلْفِ عُدُولِهِ ، يَنْفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، ^(٣) وليس حَمْلُهُ روايته وسرْدُ ألفاظه ، بل العلمُ بمعانيه ومخارجه ، وطرقه ومناهجه ، والفرق بين الجائز منه والممتنع ، والمنقاد المُصْحَب ، ^(٤) والتأني النافر . ^(٥)

(١) في مطبوعة رشيد رضا : « على الأمثلة من المعاني » ، وهو لا شيء .

(٢) « التشؤف » ، من قولهم : « تشؤفت الجارية للخطاب » ، طمحت وتشرفت ليتهاوا إليها .

(٣) مضي الكلام في هذا الخير في رقم : ٩٧ .

(٤) فيقال : « أصحبت الدابة » ، أى انقادت سهلة غير جامحة .

(٥) في المطبوعتين : و « التأني » ، ولا وجه لها . و « التأني » ، الجافي المتباعد الذي لا ينقاد .

٣٤٤ - وأقل ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى ، وهم المنكرون للمجاز ، أن التنزيل كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يُخرج الألفاظ عن دلالتها ، وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه = ما لم يكن قبل الشرع يدل عليه ، أو ضمّن ما لم يتضمّنه = أتبع بيان من عند النبي ﷺ ، وذلك كبيان للصلاة والحج والزكاة والصوم . كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع .

ما ينبغي أن يعرفه
الفرط المنكر للمجاز

٣٤٥ - وكذلك كان من حق الطائفة الأخرى أن تعلم ، أنه عز وجل لم يرضَ لنظم كتابه = الذى سمّاه هدى وشفاء ، ونوراً وضياءً ، وحياةً تحيا بها القلوب ، وروحاً تشرح عنه الصدور = ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان ، وفي حدّ الإغلاق والبعد من التبيان ، وأنه تعالى لم يكن ليُعجزَ بكتابه من طريق الإلباس والتعمية ، كما يتعاطاه المُلغز من الشعراء والمُحاجي من الناس ، كيف وقد وصفه بأنه عربىٌّ مبینٌ ؟

ما ينبغي أن يعرفه
أصحاب الإفراط

هذا ، وليس التعسف الذى يرتكبه بعض من يجهل التأويل من جنس ما يقصده أولو الألفاظ وأصحاب / الأحاجي ، بل هو شيء يخرج عن كلّ طريق ، ويُبين كلّ مذهب ، وإنما هو سوء نظر منهم ، ووضعٌ للشيء في غير موضعه ، (١) وإخلالاً بالشرطة ، وخروجٌ عن القانون ، وتوهّمٌ أن المعنى إذا دار في نفوسهم ، وعقل من تفسيرهم ، فقد فهم من لفظ المفسّر ، وحتى كأنّ الألفاظ تنقلب عن سجيّتها ، وتنزل عن موضوعها ، فتحتمل ما ليس من شأنها أن تحتمله ، وتؤدّي ما لا يوجب حكمها أن تؤدّيّه .

٢٦٢

(١) في المطبوعتين : « ووضع الشيء » ، والجيد ما في المخطوطة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كلام في ذكر المجاز وفي بيان معناه وحقيقته

٣٤٦ - « المجاز » « مَفْعَلٌ » من « جازَ الشيءَ يَجُوزُه » ، إذا تعدَّاه . بيان معنى « المجاز »

وحقيقته

وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة ، وُصف بأنه « مجاز » ، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي ، أو جاز هو مكانه الذي وُضع فيه أولاً .

ثم أعلم بعد أن في إطلاق « المجاز » على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً ، وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرَى معه من ملاحظة الأصل . ومعنى « الملاحظة » ، أن الاسم يقع لما تقول إنه مجاز فيه ، بسبب بينه وبين الذي تجعله حقيقةً فيه ، نحو أن « اليد » تقع للنعمة ، وأصلها الجارحة ، لأجل أن الاعتبار اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم ، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة ، ومن شأن النعمة أن تصلُر عن « اليد » ، ومنها تصل إلى المقصود بها . [وفي ذكر « اليد » إشارة إلى مصدِر تلك النعمة الواصلة إلى المقصود بها] ، والموهوبة هي منه . (١)

٢٦٣

وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة / ، لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون البطش والأخذ والدفع والمنع والجذب والضرب والقطع ، وغير ذلك من الأفعال التي تُخبر فضل إخبارٍ عن وجوه القدرة ، وتنبئ عن مكانها ، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملاسة بينه وبين هذه الجارحة بوجه .

(١) ما بين القوسين زيادة منى يستقيم بها الكلام ، وانظر ما سلف في أول ص : ٣٠٢ ، ص :

٣٤٧ - ولوجوب اعتبار هذه النكتة في وصف اللفظ بأنه « مجاز » ، لا يصح وصف المشترك بأنه مجاز
لم يَجُزْ استعماله في الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين ، كـبعض الأسماء المجموعة في الملاحن ، ^(١) مثل أن « الثور » يكون اسماً للقطعة الكبيرة من الأقط ، ^(٢) و « النهار » اسمٌ لفرخ الحبارى ، و « الليل » ، لولد الكروان ، كما قال : [من المقارب]

أَكَلْتُ النَّهَارَ بِنَصْفِ النَّهَارِ وَبَيْلاً أَكَلْتُ بَلَيْلَ بَيْهِمْ ^(٣)

وذلك أن اسم « الثور » لم يقع على الأقط لأمرٍ بينه وبين الحيوان المعلوم ، ولا « النهار » على الفرخ لأمرٍ بينه وبين ضوء الشمس ، أذاه إليه وساقه نحوه .

٣٤٨ - والغرضُ المقصود بهذه العبارة = أعنى قولنا : « المجاز » = أن نبين أن اللفظ أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً ، وأن جريه على الثاني إنما هو على سبيل الحكم يتأدى إلى الشيء من غيره ، وكما يعقب الشيء برائحة ما يجاوره ، وينصنع بلون ما يدانيه . ولذلك لم ترهم يُطلقون « المجاز » في الأعلام ، إطلاقهم لفظ الثقل فيها حيث قالوا : « العَلْمُ على ضريين : منقولٌ ومرتجلٌ ، وأن المنقول منها يكون منقولاً عن اسم جنس ، كأسد وثور وزيد وعمرو = أو صفة ، كعاصم وحرث ، أو فعل ، كيزيد ويشكر = / أو صَوْتِ كَبَبَةٍ ، فأثبتوا لهذا كله الثقل من غير العَلْمِية إلى العَلْمِية ، ولم يروا أن يصفوه بالمجاز فيقولوا مثلاً :

(١) « الملاحن » ، قال أبو بكر بن دريد في أول كتابه « الملاحن » : « وقد اشتقنا له هذا الاسم من اللغة العربية الفصيحة التي لا يشوبها كدر » ثم قال : « ومعنى قولنا الملاحن ، لأن النحن عند العرب الفطنة » ، يعنى ما فيه من الإيماء والتعريض والاشتراك أيضاً .

(٢) « الأقط » ، الجين المتخذ من اللبن الحامض .

(٣) البيت في اللسان (ليل) ، غير منسوب .

إن « يشكر » حقيقة في مضارع « شكّر » ، ومجاز في كونه أسم رجل = وأن « حَجْرًا » حقيقة في الجماد ، ومجاز في أسم الرجل . وذلك أن « الحجر » لم يقع اسمًا للرجل لالتباس كان بينه وبين الصخر ، على حسب ما كان بين اليد والنعمة ، وبينها وبين القدرة = ولا كما كان بين الظهر الحامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزايدة « راوية » ، وهى اسم للبعير الذى يحملها فى الأصل = وكتسميتهم البعير « حَفْصًا » ، وهو أسم لمتاع البيت الذى يُحْمَل عليه = ولا كنعحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص ، كتسميتهم الرجل « عَيْنًا » ، إذا كان ربيعةً ، والناقاة « نَابًا » = ولا كما بين التّبت والغيث ، وبين السماء والمطر ، حيث قالوا : « رعينا الغيث » ، يريدون التّبت الذى الغيث سبب في كونه = وقالوا : « أصابنا السماء » ، يريدون المطر . وقال : [من الرجز]

تَلْفَهُ الأرواحُ والسُّمِيُّ * (١)

= وذلك أن فى هذا كله تأوُّلاً ، وهو الذى أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه = « فالعين » لما كانت المقصودة فى كون الرجل ربيعةً ، صارت كأنها الشخص كله ، إذ كان ما عداها لا يُغنى شيئاً مع فقدها = و « الغيث » ، لَمَّا كان التّبت يكون عنه ، صار كأنه هو = و « المطر » لما كان ينزل من السماء ، عبروا عنه بأسمها .

الأسباب بين المنقول
والمنقول عنه تختلف

٣٤٩ - وأعلم أن هذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه ،

قوة وضعفاً

٢٦٥

تختلف فى القوة والضعف والظهور وخلافه . فهذه / الأسماء التى ذكرتها ،

(١) للعجاج فى ديوانه ، من يائته المشهورة ، والبيت فى صفة تور الوحش وقد غمره المطر .

و « السُّمِيُّ » ، الأمطار ، جمع « سماء » .

إذا نظرت إلى المعاني التي وصلت بين ما هي له ، وبين ما رُدَّت إليه ، وجدتها أقوى من نحو ما تراه في تسميتهم الشاة التي تُذبح عن الصبي إذا حُلقت عقيقته ، عقيقة = ^(١) وتجد حالها بعد أقوى من حال « العقيرة » ، ^(٢) في وقوعها للصوت في قولهم : « رفع عقيرته » ، وذلك أنه شيء جرى اتفاقاً ، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة .

= على أن القياس يقتضي أن لا يسمى « مجازاً » ، ولكن يُجرى مجرى الشيء يُحكى بعد وقوعه ، كالمثل إذا حُكي فيه كلامٌ صدر عن قائله من غير قصدٍ إلى قياس وتشبيه ، بل للإخبار عن أمر من قصده بالخطاب كقولهم : « الصيْف ضيَّعت اللبن » ، ^(٣) ولهذا الموضع تحقيق لا يتم إلا بأن يوضع له فصل مُفردٌ .

والمقصود الآن غير ذلك ، لأن قصدي في هذا الفصل أن أبين أن « المجاز » أعمُّ من « الاستعارة » ، وأن الصحيح من القضية في ذلك : أن كلَّ استعارة مجازٌ ، وليس كلُّ مجازٍ استعارة . وذلك أنا نرى كلامَ العارفين بهذا الشأن = أعنى علم الخطابة ونقد الشعر = والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع ، يجرى على أن « الاستعارة » نقلُ الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حدِّ المبالغة .

المجاز أعم من
الاستعارة

(١) « عقيقة المولود » ، هي الشعر الذي يكون على رأسه حين يولد .

(٢) « العقيرة » ، الرجل المعقورة ، وأصل ذلك أن رجلاً عُقرت رجله ، فوضع العقيرة على الصحيحة ، وبكى عليها بأعلى صوته ، فقيل : « رفع عقيرته » .

(٣) هو مثل في جميع كتب الأمثال . ويضربُ مثلاً للرجل يضيِّع الأمر ، ثم يريد استراكه ، وهو لا يقال إلا بكسر التاء هي « ضيَّعت » وإن خاطبت مذكراً ، لا يغيَّر عن صيغته ، وأصله خطابٌ لمرأة في خير هذا المثل .

٣٥٠ - قال القاضي أبو الحسن في أثناء فصل يذكرها فيه : « وملاك الاستعارة ، تقريب الشَّبه ، ومناسبة المستعار / للمستعار منه » .^(١) وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع ، حيث يُذكر « التجنيس » و « التطبيق » و « التوشيح » و « ردُّ العجز على الصدر » وغير ذلك ، من غير أن يشترطوا شرطاً ، ويُعقبوا ذكرها بتقييد فيقولوا : « ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا » . فلولا أنها عندهم لتقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة ، إمَّا قَطْعاً وإمَّا قريباً من المقطوع عليه ، لما استجازوا ذكرها مطلقاً غير مقيدة .

يبين ذلك أنها إن كانت تُساوِقُ المَجَازَ وتجرى مَجْرَاهُ حتى تصلح لكل ما يصلح له ، فذكرها في أقسام البديع يقتضى أن كل موصوف بأنه مجازٌ ، فهو بديع عندهم ، حتى يكون إجراء « البد » على النعمة بديعاً ، وتسمية البعير « حَفْضاً » ، والناقة « نَاباً » ، والربيعة « عَيْناً » ، والشاة « عَقِيقَةً » ، بديعاً كله ،^(٢) وذلك بين الفساد .

٣٥١ - وأمَّا ما تجده في كتب اللغة من إدخال ما ليس طريق نقله التشبيه في الاستعارة ، كما صنع أبو بكر بن دريد في الجمهرة ،^(٣) فإنه ابتداءً بآبَا فقال : « باب الاستعارات » ثم ذكر فيه : أن « الوَعْي » اختلاط الأصوات في الحرب ، ثم كَثُرَ وصارت الحرب « وَعْيً » ، وأنشد :
[من السريع]

(١) انظر دلائل الإعجاز رقم : ٥١١ ، والتعليق عليه ص ٤٣٤ ، رقم : ٤ ، وهذا النص هنا هو

في الوساطة ص : ٤٠ (طبعة صيدا) .

(٢) انظر رقم : ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣) انظر الجمهرة لابن دريد ٣ : ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

إِضْمَامَةٌ مِنْ ذَوْدِهَا الثَّلَاثِينَ لَهَا وَغَى مِثْلِ وَغَى الثَّمَانِينَ^(١)

يعنى اختلاط أصواتها = وذكر قولهم : « رَعَيْنَا الْغَيْثَ وَالسَّمَاءَ » ، يعنى المطر = وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال : « الْخُرْسُ » ، ما تُطْعَمُهُ النَّفْسَاءُ ، ثم صارت الدَّعْوَةُ لِلوَلَادَةِ « خُرْسًا » = و « الإِعْذَارُ » الخِتَانُ ، وَسُمِّيَ الطَّعَامُ لِلخِتَانِ إِعْذَارًا = وَأَنْ « الظَّعِينَةُ » أصلها المرأة / الْهُودُجُ ، ثم صار البعير والهودج ظَعِينَةً = و « الْخَطْرُ » ضرب البعير بذنبه جانبي وَرِكِيهِ ، ثم صار ما لصيق من البول بالوركين خَطْرًا = وذكر أيضا « الرَّأْيَةُ » بمعنى المزايدة ، و « الْعَقِيقَةُ » .

٢٦٧

وذكر فيما بين ذِكْرِهِ لهذه الكلم أشياء هي استعارة على الحقيقة ، على طريقة أهل الخطابة ونقد الشعر ، لأنه قال : « الظَّمَا » ، الْعَطْشُ وشهوة الماء ، ثم كثر ذلك حتى قالوا : « ظَمِئْتُ إِلَى لِقَائِكَ » = وقال : « الْوَجُورُ » ما أوجرته الإنسان من دَوَاءٍ أو غيره ، ثم قالوا : « أُوجِرَهُ الرَّمْحَ » ، إذا طعنه في فيه .

فالوجه في هذا الذى رأوه من إطلاق « الاستعارة » على ما هو تشبيهه ، كما هو شرط أهل العلم بالشعر ، وعلى ما ليس من التشبيه فى شىء ، ولكنه نقل اللفظ عن الشىء إلى الشىء بسبب اختصاصي وضرب من الملابس بينهما ، وَخَلَطَ أَحدهما بِالآخَرِ =^(٢) أَنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس فى معنى العارية ، وَأنها شىء حَوْلَ عَنْ مالِكِهِ وَنُقِلَ عَنْ مَقَرِّهِ الذى هو أصل فى استحقيقه ، إلى ما ليس بأصل ، ولم يُرَاعُوا عُرْفَ القوم . ووزانهم فى ذلك وَزَانُ مَنْ يترك عُرْفَ النحويين فى « التمييز » ، واختصاصهم له بما احتمل أجناسًا مختلفة كالمقادير

الاستعارة مقصورة على ما كان نقله نقل التشبيه للمبالغة

(١) « الإضمامة » ، الجماعة ينضم بعضهم إلى بعض .

(٢) السياق : « فالوجه فى هذا ... أَنهم كانوا نظروا » .

والأعداد وما شاركهما ، فى أن الإبهام الذى يراد كشفه منه هو احتمال الأجناس ،
فيسمى الحال مثلاً تمييزاً ، من حيث أنك إذا قلت : « ركباً » ، فقد ميزت
المقصود وبينته ، كما فعلت ذلك فى قولك : « عشرون درهماً » و « متوان سمناً »
و « قفيزان بُراً » و « لى مثله رجلاً » و « لله دره رجلاً » .

٢٦٨ / وليس هذا المذهب بالمذهب المرضى ، بل الصواب أن تُقصر
« الاستعارة » على ما نقله نُقل التشبيه للمبالغة ، لأن هذا نقل يطرّد على حدّ
واحد ، وله فوائد عظيمة ونتائج شريفة ، فالتطفّل به على غيره فى الذكر ، وتركه
مغموراً فيما بين أشياء ليس لها فى نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ، ضعف
من الرأى وتقصير فى النظر .

٣٥٢ - وربما وقع فى كلام العلماء بهذا الشأن « الاستعارة » على
تلك الطريقة العامية ، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث تُقرّر الأصول .
ومثاله أن أبا القاسم الآمدى قال فى أثناء فصل يُجيب فيه عن شيءٍ اعترض به
على البحترى فى قوله :
[من الكامل]
فَكَانَ مَجْلِسُهُ الْمُحَجَّبَ مَحْفَلٌ وَكَانَ حَلْوَتَهُ الْخَفِيَّةَ مَشْهَدٌ (١)
= أن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم . ثم قال : « ألا ترى إلى قول
[من الكامل]
مُهْلَهْل :

وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلِيبُ الْمَجْلِسُ (٢)

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو من شعره فى رثاء أخيه كليب ، وكان قتله سبب حرب البسوس ، وصدر البيت :

بُئِيتَ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْ قَدْتُ .

وأبياته فى شرح الحماسة ٢ : ١٩٧ وغيره .

على الاستعارة» ، (١) فأطلق لفظ « الاستعارة » على وقوع « المجلس » هنا ، بمعنى القوم الذين يجتمعون في الأمور ، وليس « المجلس » إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، بل على حدّ وقوع الشيء على ما يتصل به ، وتكثر ملابسته إياه . وأى شبه يكون بين القوم ومكانهم الذى يجتمعون فيه ؟ إلا أنه لا يُعتدّ بمثل هذا ، فإنّ ذلك قد يتفق حيث تُرسل العبارة .

وقال الأمدى نفسه : « ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواعٍ آخر ، يكتسب المعنى العامّ بها بهاءً / وحسنًا ، حتى يخرج بعد عمومته إلى أن يصير مخصوصًا = ثم قال : وهذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع ، وهي الاستعارة والطباق والتجنيس » . (٢)

تفسير قورم :
الاستعارة من البديع
٢٦٩

فهذا نصٌّ في موضع القوانين على أن « الاستعارة » من أقسام البديع ، ولن يكون الثقل بديعًا حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينتُ لك . وإذا كان كذلك ، ثم جعل « الاستعارة » على الإطلاق بديعًا ، فقد أعلمك أنها آسم للضرب المخصوص من الثقل دون كلِّ نقل ، فأعرفه .

٣٥٣ - وأعلم أنّا إذا أنعمنا النظر ، وجدنا المنقول من أجل التشبيه على المبالغة ، أحقّ بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى .

المنقول من أجل
التشبيه على المبالغة
هو الاستعارة

(١) نصّ كلام أبى القاسم الأمدى في الموازنة ١ : ٣٧٢ .

(٢) هذا الأخير لم أوفق الآن إلى الوقوف عليه بنامه في الأجزاء الثلاثة من الموازنة ، ولكنى رأيت في الجزء الأول : ١٤ ، وهو يذكر مسلم بن الوليد ومذهبه فقال : « ولكنه رأى هذه الأنواع التي وقع عليها اسم البديع ، وهي الاستعارة والطباق والتجنيس ، منشورة متفرقة في أشعار المتقدمين ، فقصدتها ، وأكثر في شعره منها » .

بيان ذلك : أن ملك المُعِير لا يزول عن المستعار ، واستحقاقه إِيَّاه لا يرتفع . فالعاريَّة إنما كانت عاريَّة ، لأن يَدَ المستعير يَدُ عليها ، ما دامت يَدُ المعير باقية ، ومِلْكه غيرُ زائل ، فلا يُتصوَّر أن يكون للمستعير تصرفٌ لم يستفده من المالك الذي أعاره ، ولا أن تستقرَّ يده مع زوال اليد المنقول عنها ، وهذه جملةٌ لا تراها إلا في المنقول نقل التشبيه ، لأنك لا تستطيع أن تتصوَّر جَرَى الاسم على الفرع من غير أن تُحوِّجَه إلى الأصل . كيف ؟ ولا يُعقل تشبيهٌ حتى يكون ههنا مشبَّه ومشبَّه به . هذا ، والتشبيه ساذجٌ مُرسل ، فكيف إذا كان على معنى المبالغة ، وعلى أن يُجعل الثاني كأنه أنقلب مثلاً إلى جنس الأول ، فصار الرجلُ أسدًا وبَحْرًا وبدراً ، / والعلم نُورًا ، والجهلُ ظلمةً ، لأنه إذا كان على هذا الوجه ، كانت حاجتُك إلى أن تنظر به إلى الأصل أَمَسَّ ، لأنه إذا لم يُتصوَّر أن يكون ههنا سبعٌ من شأنه الجرأة العظيمة والبطش الشديد ، كان تقديرُك شيئاً آخر تحوَّل إلى صفته وصار في حكمه ، من أبعد المُحال .

٣٥٤ - وأما ما كان منقولاً لا لأجل التشبيه ، كاليد في نقلها إلى النعمة ، فلا يوجد ذلك فيه ، لأنك لا تُثبت للنعمة بإجراء اسم « اليد » عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة ، ولا تروم تشبيهاً بها ألبتة ، لا مبالعاً ولا غير مبالغ . فلو فرضنا أن تكون « اليد » اسماً وضع للنعمة ابتداءً ، ثم نُقلت إلى الجارحة ، لم يكن ذلك مستحيلاً . وكذلك لو ادَّعى مدَّع أن جَرَى اليد على النعمة أصلٌ ولغةٌ على حدِّتها ، وليست مجازاً ، لم يكن مدَّعياً شيئاً يحيله العقل . ولو حاول مُحاول أن يقول في مسئلتنا قولاً شبيهاً بهذا ، فرام تقدير شيءٍ يجري عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة ، مع فقد السبع المعلوم ،

ما هو منقول لا لأجل التشبيه ، كاليد للنعمة ، فليس استعارة

ومن غير أن يسبق استحقاؤه لهذا الاسم في وضع اللغة ، رام شيئاً في غاية البعد .

٣٥٥ - وعبارة أخرى : العارية من شأنها أن تكون عند المستعير على صفةٍ شبيهة بصفتها وهي عند المالك ، ولسنا نجد هذه الصورة إلا فيما نُقل نُقل التشبيه للمبالغة دون ما سواه . ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول المستعار له ، ليدل على مشاركته المستعار / منه في صفةٍ هي أخص الصفات التي من أجلها وُضع الاسم الأول ؟ = أعنى أن الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها سُمي الأسد أسداً ، وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدّها في الأسد .

عبارة أخرى في بيان
الاستعارة

٢٧١

فأما « اليد » ونقلها إلى النعمة ، فليست من هذا في شيء ، لأنها لم تتناول النعمة لتدل على صفة من صفات اليد بحال . ويجرّ ذلك نكتة : وهي أنك تريد بقولك : « رأيت أسداً » ، أن تُثبِت للرجل الأُسدية ، ولست تريد بقولك : « له عندى يدٌ » ، أن تُثبِت للنعمة اليديّة ، وهذا واضح جداً .

٣٥٦ - وأعلم أن الواجب كان أن لا أُعَدَّ وضع « الشفة » موضع « الجحفة » ، و « الجحفة » في مكان « المِسْفَر » ، ونظائره التي قدّمت ذكرها في الاستعارة ، ^(١) وأضنّ باسمها أن يقع عليه ، ولكنى رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات وعُدّوه معدّها ، فكرهتُ التشدّد في الخلاف ، واعتددت به في الجملة ، ونبّهت على ضعف أمره بأن سمّيته « استعارة غير مفيدة » . وكان وزان

الاستعارة غير المفيدة

(١) انظر ما سلف رقم : ٢٩ ، ٣٠ .

ذلك وزان أن يقال: « المفعول على ضريين مفعول صحيح ، ومشبّه بالمفعول » .
 فيتجوّز باعتبار المشبّه بالمفعول في الجملة ، ثم يفصل بالوصف . ووجه شبه
 هذا النحو الذي هو نقل « الشفة » إلى موضع « الجحفلة » بالاستعارة الحقيقية ،
 لأنك تنقل الاسم إلى مجانس له . ألا ترى أن المراد بالشفة والجحفلة عضو
 واحد ، وإنما الفرق أن هذا من الفرس ، وذاك من الإنسان ، والمجانسة / والمشابهة
 من وادٍ واحد ؟ فأنت تقول : أعير الشيء اسمه الموضوع له هنالك = أى في
 الإنسان = ههنا = أى في الفرس = ، لأن أحدهما مثل صاحبه وشريكه في جنسه ،
 كما أعرت الرجل اسم الأسد ، لأنه شاركه في صفته الخاصة به ، وهى الشجاعة
 البليغة . وليس لليد مع النعمة هذا الشبه ، إذ لا مجانسة بين الجارحة وبين النعمة ،
 وكذا لا شبه ولا جنسية بين البعير ومتاع البيت ، وبين المزادة وبين البعير ، ولا بين
 العين وبين جملة الشخص = (١) فإطلاق أسم « الاستعارة » عليه بعيدٌ .

اللفظ لا يستحق
 الوصف بالاستعارة
 بمجرد النقل

٣٥٧ - ولو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل ،
 لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة ، فيقال :
 « حَجَّرَ » ، مستعار في اسم الرجل ، ولزم كذلك في الفعل المنقول نحو : « يزيد
 ويشكر » وفي الصوت نحو : « بَيْة » (٢) في قوله :
 [من الرجز]

لأنك حنَّ بِيَّه جَارِيَةً خِدْبَهُ (٣)
 مكرمَةً مُحِبَّةً تُحِبُّ أَهْلَ الكَعْبَةِ

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٤٨ .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٤٨ أيضاً .

(٣) الرجز في النقاظ : ١١٣ ، واللسان (بيب) (خذب) : « بية » لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، وكانت أمه هند بنت أبي سفيان ترقصه بهذه الأبيات ، فلزمه اسم « بية » و « جارية خدب » ، ممتلئة سمينة . « تحب أهل الكعبة » ، تغلب نساء قريش في حسنها وتفضلهم .

وذلك ارتكابٌ قبيحٌ ، وفَرَطُ تعصُّبٍ على الصواب .

٣٥٨ - ويلوح ههنا شيء . وهو أننا وإن جعلنا « الاستعارة » من صفة اللفظ فقلنا : « اسم مستعار » ، و « هذا اللفظ استعارة ههنا وحقيقة هناك » ، فإننا على ذلك نُشير بها إلى المعنى ، من حيث قصدنا باستعارة الاسم ، أن نُثبِتَ أحصً معانيه للمستعار / له .

٢٧٣

يدلُّك على ذلك قولنا : « جعله أسداً » و « جعله بدرًا » و « جعل للشمال يدًا » ، فلولا أنَّ استعارة الاسم للشيء تتضمن استعارة معناه له ، لما كان لهذا الكلام معنى . لأن « جَعَلَ » ، لا يصلح إلا حيث يُراد إثبات صفة للشيء ، كقولنا : « جعله أميرًا ، وجعله لِيصًا » ، نريد أنه أثبت له الإمارة والصوصية . وحكمُ « جَعَلَ » إذا تعدَّى إلى مفعولين ، حكمُ « صَيَّرَ » ، فكما لا تقول : « صَيَّرْتُهُ أميرًا » إلا على معنى أنك أثبتت له صفة الإمارة ، كذلك لم تقل : « جعله أسداً » إلا على أنه أثبت له معنى من معاني الأسود = ولا يقال : « جعلته زيدًا » ، بمعنى سمَّيته زيدًا ، ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيدًا » بمعنى سَمِّهِ ، ولا يقال : « وُلِدَ لفلانِ ابنٌ فجعله زيدًا » أى : سَمَّاهُ زيدًا .^(١) وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يُحصِّلُ هذا الشأن .

تفسير قولهم في
الاستعارة « جعله
أسداً » مثلاً

٣٥٩ - فأما قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَائًا) [سورة الزخرف : ١٩] ، فإنما جاء على الحقيقة التي وصفتها ، وذلك أنهم أثبتوا

تمام تفسير « الجعل »

(١) انظر دلائل الإعجاز من رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠ ، ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ / ثم رقم : ٥١٥ ،

٥١٦ / ص : ٤٣٧ - ٤٣٩ .

للملائكة صفة الإناث ، واعتقدوا وجودها فيهم . وعن هذا الاعتقاد صَدَرَ عنهم ما صَدَرَ من الاسم = أعنى إطلاق اسم البنات ، وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظَ الإناث ، أو لفظَ البنات ، أسما من غير اعتقادٍ معنًى ، وإثباتِ صفةٍ ، هذا محالٌ لا يقوله عاقل = أو ما يسمعون قول الله عز وجل : (أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزخرف : ١٩] ، فإن كانوا لم يزيلوا على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى ، فأى معنى لأن يقال : « أشهدوا خلقهم » ؟ هذا ، ولو كانوا لم يقصدوا / إثبات صفةٍ ، ولم يفعلوا أكثر من أن وَضَعُوا اسماً ، لَمَا آسَتْحَقُّوا إِلَّا الِيسِيرَ مِنَ الذَّمِّ ، ولما كان هذا القولُ كُفْراً منهم . ^(١) والأمرُ في ذلك أظهر من أن يخفى = ولكن قد يكون للشئء المستحيل وجوهٌ في الاستحالة فتذكر كلها ، وإن كان في الواحد منها ما يُزيل الشبهة ويُتم الحجة .

(١) انظر لهذه الفقرة ما سلف في دلائل الإعجاز رقم : ٥١٦ ، ٥١٧ ، ص : ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

فصل

« في تقسيم المجاز إلى اللغوى والعقلي ، واللغوى إلى الاستعارة وغيرها »^(١)

٣٦٠ - وأعلم أن « المجاز » على ضربين : مجاز من طريق اللغة ، ومجاز من طريق المعنى والمعقول . فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا : « اليد مجاز في النعمة » و « الأسد مجاز في الإنسان وكل ما ليس بالسيح المعروف » ، كان حكمًا أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة ، وأوقعها على غير ذلك ، إمّا تشبيهاً ، وإمّا لصله وملاسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه .

المجاز اللغوى والمجاز
العقلي

٣٦١ - ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام ، كان مجازًا من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل ، لا يصح ردها إلى اللغة ، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها ، لأن التأليف هو إسناد فعل إلى آسيم ، أو آسيم إلى آسيم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم ، فلا يصير « ضَرَبَ » خبرًا عن « زيد » بوضع اللغة ، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له ، وهكذا : « ليضرب زيد » ، لا يكون أمرًا لزيد باللغة ، ولا « أضرب » أمرًا للرجل الذى / تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصح خطابُه باللغة ، بل بك أيها المتكلم . فالذى يعود إلى واضع اللغة ، أن « ضَرَبَ » لإثبات الضرب ، وليس لإثبات الخروج ، وأنه لإثباته في زمانٍ ماضٍ ، وليس لإثباته في زمانٍ مستقبل . فأما تعيين من يُثبت له ، فيتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين بالأمر ، والمعبرين عن ودائع الصدور ، والكاشفين عن المقاصد والدعاوى ، صادقة كانت تلك

الجملة إذا وصفت
بالمجاز كانت مجازًا
عقليًا

٢٧٥

(١) أسقطها ريتز ، وهي في إحدى مخطوطاته ، وهي أيضًا في مطبوعة رشيد رضا .

الدعاوى أو كاذبة = ومُجْرَأَةٌ على صحتها ، أو مُزَالَةٌ عن مكانها من الحقيقة وجهتها = ومطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسُمه = أو معدولاً بها عن مراسيمها نظماً لها في سلك التخييل ، وسلوكاً بها في مذهب التأويل .

٣٦٢ - فإذا قلنا مثلاً : « حَطُّ أَحْسَنُ مِمَّا وَشَاهُ الرَّبِيعِ » أو « صَنَعَهُ الرَّبِيعِ » ، كُنَّا قَدْ آدَعِينَا فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَنَّ لِلرَّبِيعِ فِعْلاً أَوْ صُنْعًا ، وَأَنَّهُ شَارَكَ الْحَيَّ الْقَادِرَ فِي صِحَّةِ الْفِعْلِ مِنْهُ . وَذَلِكَ تَجَوُّزٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْقُولِ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ ، لِأَنَّهُ إِنْ قُلْنَا : « إِنَّهُ مَجَازٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ » ، صَرْنَا كَأَنَّنا نَقُولُ : إِنْ اللَّغَةُ هِيَ الَّتِي أُوجِبَتْ أَنْ يَخْتَصَّ الْفِعْلُ بِالْحَيِّ الْقَادِرِ دُونَ الْجَمَادِ ، وَإِنَّمَا لَوْ حَكَمْتَ بِأَنَّ الْجَمَادَ يَصَحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالصُّنْعُ وَالْوَشْيُ وَالتَّرْزِيقُ ، وَالصَّبْنُ وَالتَّحْسِينُ ، لَكَانَ مَا هُوَ مَجَازٌ الْآنَ حَقِيقَةً ، وَلَعَادَ مَا هُوَ الْآنَ مُتَأَوَّلٌ ، مَعْدُودًا فِيمَا هُوَ حَقٌّ مُحْصَلٌ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ .

قولهم : « حطُّ أحسن
مما وشاه الربيع » مجاز
عقل لا لغوى

٢٧٦ ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ مِثْلُ هَذَا / الْقَوْلِ فِي الْكَلِمِ الْمَفْرَدَةِ ، نَحْوُ : « الْيَدُ » لِلنَّعْمَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يُقَالَ : لَوْ كَانَ وَاضِعَ اللَّغَةِ وَضِعَ « الْيَدِ » أَوَّلًا لِلنَّعْمَةِ ، ثُمَّ عَدَّاهَا إِلَى الْجَارِحَةِ ، لَكَانَ حَقِيقَةً فِيمَا هُوَ الْآنَ مَجَازٌ ، وَمَجَازًا فِيمَا هُوَ حَقِيقَةً ، فَلَمْ يَكُنْ بَوَاجِبٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْقُولِ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ « الْيَدِ » أَسْمًا لِلجَارِحَةِ دُونَ النِّعْمَةِ ، وَلَا فِي الْعَقْلِ أَنْ شَيْئًا بِلَفْظٍ ، أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْهُ بِلَفْظٍ ، لِأَسِيمَا فِي الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَشْتَقَّةٍ . وَإِنَّمَا وَزَانُ ذَلِكَ وَزَانُ أَشْكَالِ الْخَطِّ الَّتِي جُعِلَتْ أَمَارَاتٍ لِأَجْرَاسِ الْحُرُوفِ الْمَسْمُوعَةِ ، فِي أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ اقْتَضَى اخْتِصَاصَ كُلِّ شَكْلِ مِنْهَا بِمَا اخْتَصَّ بِهِ ، دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِاصْطِلَاحِ وَقَعٍ وَتَوَاضُعِ أَتْفَقٍ . وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ تَخْتَلِفِ الْمَوَاضِعَاتُ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْخَطُوطِ ، وَلَكَانَتِ اللَّغَاتُ وَاحِدَةً ، كَمَا وَجِبَ فِي عَقْلِ كُلِّ عَاقِلٍ يَحْصُلُ مَا يَقُولُ ، أَنْ لَا يُثَبَّتَ الْفِعْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا لِلْحَيِّ الْقَادِرِ .

٣٦٣ - فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون « فَعَلٌ » لإثبات الفعل للشيء كما زعمت ، ولكننا إذا قلنا : « فعل الربيع الوشى » أو « وشى الربيع » ، فإننا نريد بذلك معنى معقولاً ، وهو أن الربيع سببٌ في كون الأنوار التي تُشبهه الوشى . فقد نقلنا الفعل عن حُكمٍ معقولٍ وُضع له ، إلى حكم آخر معقولٍ شبيهٍ بذلك الحكم ، فصار ذلك كنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به في الشجاعة . أفنقول : « الأسد » على الرجل مجازاً من حيث المعقول ، لا من حيث اللغة ، كما قلت في صيغة : « فَعَلٌ » = إذا أُسِنِدت إلى / ما لا يصحّ أن يكون له فَعَلٌ = إنّها مجازٌ من جهة العقل ، لا من جهة اللغة ؟

فالجواب أن بينهما فرقاً ، وإن ظننتهما متساويين . وذلك أن « فَعَلٌ » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق ، والحكم في بيان من يستحق هذا الإثبات وتعيينه إلى العقل . ^(١) وأما « الأسد » فموضوع للسبع قطعاً ، واللغة هي التي عيّنت المستحقّ له ، وبرسمها وحكمها ثبت هذا الاستحقاق والاختصاص ، ولولا نصّها لم يُتصوّر أن يكون هذا السبع بهذا الاسم أولى من غيره . فأما استحقاق الحيّ القادر أن يُثبت الفعل له واختصاصه بهذا الإثبات دون كل شيء سواه ، فبفرض العقل ونصّه لا باللغة ، فقد نقلت « الأسد » عن شيء هو أصل فيه باللغة لا بالعقل . وأما « فَعَلٌ » فلم تنقله عن الموضوع الذي وضعت اللغة فيه ، لأنه كما مضى ، موضوع لإثبات الفعل للشيء في زمان ماضٍ ، وهو في قولك : « فَعَلُ الربيع » باقٍ على هذه الحقيقة غير زائل عنها . ولن يستحقّ اللفظ الوصف بأنه مجازٌ ، حتى يجرى على شيء لم يوضع له في الأصل . وإثبات الفعل لغير مستحقّه ، ولما ليس بفاعل على الحقيقة ، لا يُخرج

(١) السياق : « والحكم إلى العقل » ، أى الحكم في ذلك مردودٌ إلى العقل .

ما كانت اللغة طريقاً للحقيقة فيه فهي طريق فيه للمجاز ، وكذلك العقل ٤١١

« فَعَلَ » عن أصله ، ولا يجعله جارياً على شيء لم يوضع له ، لأن الذي وُضِعَ له « فَعَلَ » هو إثبات الفعل للشيء فقط ، فأما وَصَفَ ذلك الشيء الذي يقع هذا الإثبات له ، فخارجٌ عن دلالته ، وغير داخلٍ في الموضع اللغوي ، بل لا يجوز دخوله فيه ، لما قَدِّمْتُ من استحالة / أن يقال : « إنَّ اللغة هي التي أوجبت أن يُخْتَصَّ الفعل بالحَيِّ القادر دون الجماد » ، وما في ذلك من الفساد العظيم ، فأعرفه فرقاً واضحاً ، وبرهاناً قاطعاً .

٣٦٤ - وههنا نكتة جامعة ، وهي أن « المجاز » في مقابلة « الحقيقة » ،

نكتة جامعة في المجاز
والحقيقة

فما كان طريقاً في أحدهما من لغة أو عقل ، فهو طريقٌ في الآخر . ولستَ تشكُّ في أن طريقَ كونِ « الأسد » حقيقةً في السبع ، اللُّغة دون العقل ، وإذا كانت اللغة طريقاً للحقيقة فيه ، وجب أن تكون هي أيضاً الطريقُ في كونه مجازاً في المُشَبَّه بالسَّبْع ، إذا أنت أجريت اسم الأسد عليه فقلت : « رأيت أسداً » ، تريد رجلاً لا تميّزه عن الأسد في بسالته وإقدامه وبطشه .

وكذلك إذا علمت أن طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل ، فينبغي أن تعلم أنه أيضاً الطريقُ إلى المجاز فيه . فكما أن العقل هو الذي دلَّك حين قلت : « فَعَلَ الحَيُّ القادرُ » ، أنك لم تتجاوز ، وأنتك واضحٌ قَدِّمك على مَحْضِ الحقيقة ، كذلك ينبغي أن يكون هو الدالُّ والمقتضى ، إذا قلت : « فَعَلَ الربيع » ، أنك قد تجاوزت ووزلت عن الحقيقة ، فأعرفه .

٣٦٥ - فإن قال قائل : كان سياق هذا الكلام وتقريره يقتضي

اعتراض ورده

أن طريقَ المجاز كُلهُ العقل ، وأن لاحظَ للُّغة فيه ، وذاك أننا لا نُجْرِي أَسْمَ الأسد

على المشبه بالأسد ، حتى ندعى له الأسدية ، وحتى نُوهِم أنه حين أعطاك من البسالة والبأس والبطش ، ما تجده عند الأسد ، صار كأنه واحد من الأسود قد استبدل بصورته صورة الإنسان ، وقد قدّمت أنت فيما مضى ما يبيّن أنك / لا تتجوّز في إجراء اسم المشبه به على المشبه ، حتى تُخيل إلى نفسك أنه هو بعينه = فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قولك : « رأيتُ أسدًا » ، متجوّز من طريق المعقول ، كما أنك كذلك في « فعل الربيع » . وإذا كان كذلك ، عاد الحديث إلى أنّ المجاز فيهما جميعًا عقلّي ، فكيف قسّمته قسامين لغويّ وعقليّ ؟

٢٧٩

فالجواب : أنّ هذا الذي زعمت = من أنك لا تُجرى اسم المشبه به على المشبه حتى تدعى أنه قد صار من ذلك الجنس ، نحو أن تجعل الرجل كأنه في حقيقة الأسد = ^(١) صحيح كما زعمت ، لا يدفعه أحد . وكيف السبيل إلى دفعه ، وعليه المعوّل في كون التشبيه على حدّ المبالغة ، وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المرسل ؟ إلا أن ههنا نكتة أخرى قد أغفلتها ، وهي أنّ تجوّزك هذا الذي طريقه العقل ، يُفضى بك إلى أن تُجرى الاسم على شيء لم يوضع له في اللغة على كل حال ، فتجوّز بالاسم على الجملة الشيء الذي وُضع له ، فمن ههنا جعلنا اللغة طريقًا فيه .

٣٦٦ - فإن قلت : لا أسلم أنه جرى على شيء لم يوضع له في اللغة ، لأنك إذا قلت : « لا تُجرى على الرجل حتى تدعى له أنه في معنى الأسد » ، لم تكن قد أجرته على ما لم يوضع له ، وإنما كان يكون جاريًا على غير ما وُضع

اعتراض آخر وردّه

(١) السياق : « فالجواب أنّ هذا الذي زعمت ... صحيح ... » .

له ، أن لو كنت أجريته على شيءٍ لُتفيدَ به معنى غير الأسدية . وذلك ما لا يُعقل ، لأنك لا تُفيد بالأسد في التشبيه أنه رجلٌ مثلاً ، أو عاقل ، أو على وصفٍ لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه ألبتة .

٢٨٠ = قيل لك : قَصَارَى حديثك هذا أننا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبّه بالأسد على طريق / التأويل والتخييل ، أفليس على كل حال قد أجريناه على ما ليس بأسد على الحقيقة ؟ وألسنا قد جعلنا له مذهباً لم يكن له في أصل الوضع ؟

وهبنا قد ادّعينا للرجل الأسدية حتى استحق بذلك أن تُجرى عليه اسم الأسد ، أترانا نتجاوز في هذه الدعوى حديثَ الشجاعة ، حتى ندعى للرجل سمورة الأسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه ، ^(١) وسائر أوصافه الظاهرة البادية للعيون ؟ ولئن كانت الشجاعة من أخصّ أوصاف الأسد وأمكنها ، فإن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها ، بل لها في مثل تلك الجئته وهاتيك الصورة والهئية وتلك الأنياب والمخالب ، إلى سائر ما يُعلم من الصورة الخاصة في جوارحه كلها . ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها وحدها ، لكان صفةً لا اسماً ، ولكان كل شيءٍ يُفضى في شجاعته إلى ذلك الحدّ مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً ، لا على طريق التشبيه والتأويل .

وإذا كان كذلك ، فإننا وإن كنا لم ندلّ به على معنى لم يتضمّنه اسمُ الأسد في أصل وضعه ، فقد سلبناه بعض ما وُضع له ، وجعلناه للمعاني التي هي باطنة في الأسد وغريرةً وطبعٌ به وخلقٌ ، مجردةً عن المعاني الظاهرة التي هي

(١) « العبالة » ، مصدر « عبّل عبالة » ، إذا غلظ . و « العبل » ، الضخم من كل شيء .

جُثَّةٌ وهَيْئَةٌ وَخَلْقٌ ، وفي ذلك كفايةٌ في إزالته عن أصلٍ وَقَعَ له في اللغة ، ونقله عن حَدِّ جَرِيهِ فيه إلى حَدِّ آخَرٍ مُخَالِفٍ له .

وليس في « فَعَلٌ » ، إذا تُجُوِّزُ فيه شيءٌ من ذلك ، لأنَّ ما نَسَبُهِ لا بالتأويل ولا غير التأويل شيئاً وضعته اللغة له ، لأنه كما ذكرتُ غيرَ مرَّةٍ : لإثبات الفعل / للشيء من غير أن يُتَعَرَّضَ لذلك الشيء ما هو ، أو هو مستحقٌّ لأن يُثَبَّتَ له الفعل أو غيرُ مستحق . وإذا كان كذلك ، كان الذي أرادت اللغة به موجوداً فيه ثابتاً له في قولك : « فَعَلَ الربيع » ، ثبوته إذا قلت : « فعل الحىُّ القادر » ، لم يتغيَّر له صورة ، ولم ينقص منه شيء ، ولم يزل عن حَدِّ إلى حَدِّ ، فأعرفه .

٢٨١

٣٦٧ - فإن قلت : قد عَلِمْنَا أنَّ طريق المجاز ينقسم إلى ما ذكرتُ من اللغة والمعقول ، وأنَّ « فَعَلَ » في نحو : « فعل الربيع » ، مما طريقه المعقول ، وأنَّ نحو : « الأسد » إذا قُصِدَ به التشبيه ، واستعير لغير السبع ، طريقُ مجازه اللغة ، وبقي أن نعلم لم خصَّصَتِ المجاز = إذا كان طريقه العقل = بأن توصف به الجملة من الكلام دون الكلمة الواحدة . وهلا جَوِّزَتَ أن يكون « فَعَلَ » على الانفراد موصوفاً به ؟

اعتراض آخر وردّه

= ^(١) فإنَّ سببَ ذلك أن المعنى الذي له وُضِعَ « فَعَلَ » لا يُتصوَّرُ الحكم عليه بمجاز أو حقيقة حتى يُسندَ إلى الاسم ، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل ، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء ، فما لم يبيِّن ذلك الشيء الذي تُثبته

(١) هنا جواب الاعتراض .

له ونذكره ، لم يُعقل أنّ الإثبات واقع موقعه الذى نجده مرسومًا به فى صحف العقول ، أمّ قد زال عنه وجازه إلى غيره .

هذا ، وقولك : هلاً جَوِّزَتْ أن يكون « فَعَلَّ » على الانفراد موصوفًا به ، محالً ، بعد أن ثبت أن لا مجازَ فى دلالة اللفظ ، وإنما المجاز فى أمر خارج عنه .

٣٦٨ - فإن قلت : أردتُ : هلاً جَوِّزَتْ أن يُنسَبَ المجاز إلى معناه اعتراض آخر وردّه

وحده ، وهو إثبات الفعل فيقال : « هو إثبات فعل على سبيل المجاز » ؟

= (١) فإن ذلك لا يتأتى أيضًا إلا بعد ذكر الفاعل ، لأن المجاز

٢٨٢

/ أو الحقيقة ، إنما يظهر ويُتصور من المثبت والمثبت له والإثبات ، وإثبات الفعل من غير أن يقيد بما وقع الإثبات له ، لا يصحّ الحكم عليه بمجاز أو حقيقة ، فلا يمكنك أن تقول : « إثبات الفعل مجاز أو حقيقة » هكذا مُرسلاً ، إنما تقول : « إثبات الفعل للربيع مجازٌ ، وإثباته للحى القادر حقيقة » .

وإذا كان الأمر كذلك علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن ههنا مجازًا أو حقيقةً من طريق العقل ، إلا فى جملة من الكلام . وكيف يُتصور خلاف ذلك ؟ ووزان الحقيقة والمجاز العقليين ، وزان الصدق والكذب ، فكما يستحيل وصف الكليم المفردة بالصدق والكذب ، وأن يُجرى ذلك فى معانيها مفرقة غير مؤلفة ، فيقال : « رجل = على الانفراد = كذب أو صدق » ، كذلك يستحيل أن يكون ههنا حكم بالمجاز أو الحقيقة ، وأنت تنحو نحو العقل إلا فى الجملة المفيدة . فأعرفه أصلاً كبيراً والله الموفق للصواب ، والمسئول أن يعصم من الزلل بمنّه وفضله .

(١) هذا جواب الاعتراض أيضاً .

فصل

« في الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز أم لا »^(١)

٣٦٩ - وأعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز ، لنقلك لها عن معناها ، كما مضى ، فقد توصف به لنقلها عن حُكْمٍ كان لها ، إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقة فيها .

الحذف والزيادة هل
هما مجاز أم لا

ومثال ذلك : أن المضاف إليه يكتسى إعرابَ المضافِ في نحو : (وَسئِلِ الْقَرْيَةَ) [سورة يوسف : ٨٢] ، والأصل : « وسئل أهل القرية » ، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ ، والنصبُ فيها مجازٌ . وهكذا قولهم : « بنو فلانٍ تَطَوَّهَمُ الطَّرِيقُ » ، يريدون أهلَ الطريقِ ، الرَّفْعُ في « الطريقِ » مجاز ، / لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو « الأهل » ، والذي يستحقه في أصله هو الجرُّ .

٢٨٣

٣٧٠ - ولا ينبغي أن يقال : « إن وجهَ المجاز في هذا ، الحذف » ، فإن الحذف إذا تجرَّد عن تغيير حُكْمٍ من أحكام ما بقى بعد الحذف لم يُسَمَّ مجازًا . ألا ترى أنك تقول : « زيدٌ منطلقٌ وعمرو » ، فتحذف الخبر ، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز ؟ وذلك لأنه لم يُؤدِّ إلى تغيير حكم فيما بقى من الكلام .

ضابط في الحذف

ويزيده تقريرًا : أن المجاز إذا كان معناه : « أن تجوزَ بالشئِء موضعه

(١) هذه الزيادة من مطبوعة رشيد رضا وحدها .

وأصله « ، فالحذف بمجردَه لا يستحق الوصف به ، لأنَّ تَرْكَ الذكر وإسقاطَ الكلمة من الكلام ، لا يكون نقلًا لها عن أصلها ، إنما يُتصوَّرُ النقل فيما دخل تحت النطق .

وإذا امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز ، بقى القول فيما لم يحذف . وما لم يُحذف ودخل تحت الذكر ، لا يزول عن أصله ومكانه حتى يُغيَّرَ حكمٌ من أحكامه أو يُغيَّرَ عن معانيه ، فأما وهو على حاله ، والمحذوف مذكورٌ ، فتوهَّمُ ذلك فيه من أبعد المحال ، فأعرفه .

٣٧١ - وإذا صحَّ امتناعُ أن يكون مجردُ الحذف مجازًا ، أو تحقَّقَ الزيادة كالحذف

صفةُ باقى الكلام بالمجاز ، من أجل حذفٍ كان على الإطلاق ، دون أن يحدث هناك بسبب ذلك الحذف تغييرٌ حكمٍ على وجهٍ من الوجوه = علمت منه أن الزيادة فى هذه القضية كالحذف ، فلا يجوزُ أن يقال إن زيادة « ما » فى نحو : (فِيمَا رَحِمَةٍ) [سورة آل عمران : ١٥٩] مجازٌ ، أو أن جملة الكلام تصير مجازًا من أجل زيادته فيه . وذلك أن حقيقة الزيادة فى الكلمة أن تُعْرَى من معناها ، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلَّة ، ويكون سقوطها وثبوتها سواءً . ومحالٌ / أن يكون ذلك مجازًا ، لأن المجاز أن يُراد بالكلمة غير ما وُضِعَتْ له فى الأصل أو يُزَادَ فيها أو يُوهَمَ شىءٌ ليس من شأنها ، كما يهاكم بظاهر التَّصَبُّبِ فى « القرية » أن السؤال واقعٌ عليها . والزائد الذى سقوطه كثبوته لا يُتصوَّرُ فيه ذلك .

٢٨٤

٣٧٢ - فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذى زيدَ فيه ، فيجب أن يُنظَرُ فيه ، فإن حَدَثَ هناك بسبب ذلك الزائد حكمٌ تزول به الكلمة عن أصلها ، جاز حينئذٍ أن يوصَفَ ذلك الحكم ، أو ما وَقَعَ فيه ، بأنه مجاز ،

كقولك في نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [سورة الشورى : ١١] : إن الجرّ في « المثل » مجاز ، لأن أصله النصب ، والجرُّ حكمٌ عَرَضٌ من أجل زيادة « الكاف » ، ولو كانوا إذ جعلوا « الكاف » مزيدة لم يُعملوها ، لما كان لحديث المجاز سبيلٌ على هذا الكلام .

ويزيده وضوحاً أن الزيادة على الإطلاق لو كانت تستحق الوصف بأنها مجاز ، لكان ينبغي أن يكون كل ما ليس بمزيد من الكلم مستحقاً الوصف بأنه حقيقة ، حتى يكون « الأسد » في قولك : « رأيت أسداً » وأنت تريد رجلاً ، حقيقةً .

٣٧٣ - فإن قلت : المجاز على أقسام ، والزيادة من أحدها .

اعتراض وردّه

قيل : هذا لك إذا حدّدت المجاز بمحدّد تدخل الزيادة فيه ، ولا سبيل لك إلى ذلك ، لأن قولنا : « المجاز » ، يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع ، وتنقلها عن دلالة إلى دلالة ، أو ما قارب ذلك .

٣٧٤ - وعلى الجملة ، فإنه لا يُعقل من « المجاز » أن تُسلب الكلمة دلالتها ، ثم لا تُعطىها دلالة ، وأن تُخْلِيتها من أن يُراد بها شيء على وجه من الوجوه . ووصف اللفظة بالزيادة ، يفيد أن لا يُراد / بها معنى ، وأن تُجعل كأن لم يكن لها دلالة قط .

٣٧٥ - فإن قلت : أو ليس يُقال إن الكلمة لا تُعْرَى من فائدة ما ، اعتراض آخر وردّه ولا تصير لَعْوًا على الإطلاق ، حتى قالوا : إن « ما » في نحو : « فما رحمة من الله » ، تفيد التوكيد ؟

فأنا أقول : إنَّ كَوْنَ « ما » تَأْكِيدًا ، نقل لها عن أصلها ومجازها فيها . وكذلك أقول : إن كَوْنَ الباء المزيّدة في « ليس زيد بخارج » ، لتأكيّد النفي ، مجازٌ في الكلمة ، لأن أصلها أن تكون للإلصاق = فإن ذلك على بُعد لا يقدر فيما أردتُ تصحيحه ، لأنه لا يُتصوّر أن تصفَ الكلمة من حيث جعلت زائدةً بأنّها مجازٌ ، ومتى ادّعينا لها شيئًا من المعنى ، فإنّا نجعلها من تلك الجهة غير مزيّدة .

ولذلك يقول الشيخ أبو علي = (١) في الكلمة إذا كانت تزول عن أصلها من وجه ولا تزول من آخر = : « مُعْتَدٌ بها من وجهٍ ، غير مُعْتَدٌ بها من وجهٍ » ، كما قال في اللام من قولهم : « لا أبا لزيد » ، جعلها من حيث منعت أن يتعرّف « الأَبُ » بزيد ، معتدًا بها = ومن حيث عارضها لام الفعل من « الأَب » التي لا تعود إلا في الإضافة نحو : « أبو زيد » و « أبا زيد » ، غير معتدّ بها ، وفي حكم المُقْحَمَة الزائدة .

وكذلك توصف « لا » في قولنا : « مررت برجل لا طويل ولا قصير » ، الزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف بالمجاز بأنها مزيّدة ولكن على هذا الحدّ ، فيقال : « هي مزيّدة غير مُعْتَدٌ بها من حيث الإعراب ، ومعتدّ بها من حيث أوجبت نفي الطول والقصر عن الرجل ، ولولاها لكانا ثابتين له » .

(١) هو أبو علي الفارسي .

٤٢٠ الزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف بالمجاز ، وقد تكون سببا للمجاز

وتطلق الزيادة على « لا » في نحو قوله تعالى : (لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) [سورة الحديد : ٢٩] ، لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها . ثم إن قلنا إن « لا » هذه / المزيدة تُفيد تأكيد النفي الذى يجيء من بعد في قوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) ، وتؤذن به ، فإننا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة ، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تُفد النفي الصريح فيما دخلت عليه ، كما أفادته في المسئلة .

٢٨٦

وإذا ثبت أن وصف الكلمة بالزيادة ، نقيضُ وصفها بالإفادة ، علمت أن الزيادة ، من حيث هي زيادة ، لا توجب الوصف بالمجاز .

٣٧٦ - فإن قلت : تكون سبباً لنقل الكلمة عن معنى هو أصلٌ فيها إلى معنى ليس بأصلٍ = كدت تقول قولاً يجوز الإصغاء إليه ، وذلك ، إن صحَّ ، نظير ما قدَّمتُ من أن الحذف أو الزيادة قد تكون سبباً لحدوث حكم في الكلمة تدخل من أجله في المجاز ، كنصب القرية في الآية وجرّ المثل في الأخرى ، فأعرفه .

رد اعتراض

٣٧٧ - وأعلم أن من أصول هذا الباب : أن من حق المحذوف أو المزيد أن يُنسب إلى جملة الكلام ، لا إلى الكلمة المجاورة له ، فأنت تقول إذا سئلت عن : « سَلِ القرية » : في الكلام حذفٌ ، والأصل : « أهل القرية » ، ثم حُذف « الأهل » ، تعنى حُذف من بين الكلام .

من حق المحذوف أو المزيد أن ينسب إلى جملة الكلام

وكذلك تقول : « الكاف » زائدة في الكلام والأصل : « ليس مثله شيء » .

ولا تقول هي زائدة في « مثل » ، إذ لو جاز ذلك ، لجاز أن يقال إن « ما » في « فبما رحمة » ، مزيدة في الرحمة ، أو في « الباء » = وأن « لا » مزيدة في « يعلم » ، وذلك بين الفساد ، لأن هذه العبارة إنما تصلح حيث يُراد أن حرفاً زيد في صيغة أسم أو فعل ، على أن لا يكون لذلك الحرف على الانفراد معنى ، ولا تعدّه وحده كلمة ، كقولك : « زيدت الياء للتصغير في رُجيل ، والتاء للتأنيث في / ضارية » .
 ولو جاز غير ذلك ، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذ حُذف في نحو : « زيد منطلق وعمرو » ، محذوفاً من المبتدأ نفسه ، على حدّ حذف اللام من يدٍ ودمٍ ، وذلك ما لا يقوله عاقل .

فنحن إذا قلنا : إن « الكاف » مزيدة في « مثل » ، فإنما نعني أنها لما زيدت في الجملة وُضعت في هذا الموضع منها . والأصحُّ في العبارة أن يقال : « الكاف في « مثل » مزيدة » ، يعني الكاف الكائنة في « مثل » مزيدة ، كما تقول : « الكاف التي تراها في « مثل » مزيدة » = وكذلك تقول : « حُذِفَ المضاف من الكلام » ، ولا تقول : « حذف المضاف من المضاف إليه » . وهذا أوضح من أن يخفى ، ولكنّي استقصيته ، لأني رأيت في بعض العبارات المستعملة في المجاز والحقيقة ما يُوهم ذلك ، فأعرفه .

٣٧٨ - وما يجب ضبطه هنا أيضاً : أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقديرٍ حذفٍ ، أو إسقاطٍ مذكورٍ ، كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره ، لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثاله الآيتان المتقدمتان . ألا ترى أنك لو رأيت « سَل القرية » في غير التنزيل ، لم تقطع بأن ههنا محذوفاً ، لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية

قد حَرِبَتْ وباد أهلها ، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومدكراً ، أو لنفسه مُتَعَطِّلاً ومُتَعَبِّراً : « سَلِ القرية عن أهلها ، وَقُلْ لها ما صنعوا » ، على حد قولهم : « سَلِ الأرض مَنْ شَقَّ أنْهَارَكَ ، وَغَرَسَ أشْجَارَكَ ، وَجَنَى ثَمَارَكَ ، فَإِنهَا إِن لم تُجِبْكَ حِوَارًا ، أَجَابَتْكَ عِتَابًا » = ^(١) وكذلك : إِن سمعت الرجل يقول : « ليس كمثل زيد أحدٌ » / ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوزت أن يريد : ليس كالرجل المعروف بمماثلة زيد أحدٌ .

٢٨٨

والوجه الثاني : أن يكون امتناعُ تَرْكِ الكلام على ظاهره ، ولزوم المحكم بحذف أو زيادةٍ ، من أجل الكلام نفسه ، لا من حيث غرض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحدَ جزءي الجملة ، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى : (فَصَبَّرْ جَمِيلٌ) [سورة يوسف : ١٨ ، ٢٨٣] ، وقوله : (مَتَاعٌ قَلِيلٌ) [سورة النحل : ١١٧] ، لا بُدَّ من تقدير محذوف ، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواء كان في التنزيل أو في غيره ، فإذا نظرت إلى : « صَبَّرْ جَمِيلٌ » في قول الشاعر :

يشكو إلى جَمَلٍ طُولَ السُّرَى صَبَّرْ جَمِيلٌ ، فَكِلَانَا مُبْتَلَى ^(٢)

وجدته يُقتضى تقدير محذوفٍ ، كما اقتضاه في التنزيل ، وذلك أن الداعى إلى تقدير المحذوف ههنا ، هو أن الاسم الواحد لا يفيدُ ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد ، و « جَمِيلٌ » صفة « للصبَّر » .

وتقول للرجل : « مَنْ هذا ؟ » ، فيقول : « زيدٌ » ، يريد : هو زيد ، فتجد هذا الإضمار واجباً ، لأن الاسم الواحد لا يُفيد . وكيف يُتصور أن يفيد الاسم

(١) انظر ما سلف رقم : ١١ .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ١٦٢ ، ولم يعرف قائله .

الواحد ، ومَدَارُ الفائدة على إثبات أو نفي ، وكلاهما يقتضى شيئين : مُثَبِّتٌ ومُثَبِّتٌ له ، وَمَنْفِيٌّ وَمَنْفِيٌّ عنه ؟

٣٧٩ - وأما وجوب الحكم بالزيادة لهذه الجهة ، فكبحو قولهم : « بحسبك أن تفعل » ، و : (كَفَى بِاللَّهِ) [سورة النساء : ٦ ، وآيات أخر] ، إن لم تقضى بزيادة « الباء » ، لم تجد للكلام وجهًا تصرفه إليه ، وتأويلًا تتأوله عليه ألبتة ، فلا بد لك من أن تقول : إن الأصل : « حَسْبُكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، و « كَفَى اللَّهُ » ، وذلك أن « الباء » إذا كانت غير مزيدة ، كانت لتعدية الفعل إلى الاسم ، وليس في « بحسبك / أن تفعل » فعلٌ تعدّيه الباء إلى حسبك . ومن أين يتصوّر أن يتعدّى إلى المبتدأ فعلٌ ، والمبتدأ هو المعرّي من العوامل اللفظية ؟ وهكذا الأمر في « كفى » أو أقوى ، وذلك أن الاسم الداخِلَ عليه الباء في نحو : « كفى يزيد » ، فاعل كَفَى ، ومحالٌّ أن تُعَدَّى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ، ففى الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى مُتَوَسِّطٍ ومُوصِلٍ ومُعَدِّ ، فأعرفه ، والله أعلم بالصواب .

في آخر المخطوطة : « تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيد المرسلين محمد النبي وآله الطاهرين . وافق الفراغ منه يوم الثلاثاء ، بعد العصر ، السابع عشر من شهر جمادى الآخرة ، من سنة ستين وستمئة ، بجبل الصالحية من دمشق المحروسة ، حرسها الله تعالى .

ويقول أبو فهر : فرغْتُ من قراءته وضبطه في يوم السبت الخامس
والعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ١٤٠٩ هـ ، الموافق الخامس من شهر
نوفمبر سنة ١٩٨٨ م ، والحمد لله أولاً وآخراً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

أبو فهر

محمد محمد شاكر

الفهارس

(١) فهرس آيات القرآن العظيم

رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة	
٥	٦٥ « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ »

سورة البقرة	
١٧	١١٤ « مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ »
١٩	٢٤٩ « أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَنُقُورٌ »
١٨٧	٣٢٠ « حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ »
١٨٩	٣١٢ « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ »
٢١٠	٣٩١ « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ »

سورة آل عمران	
١١٧	« مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ »
٣٩٠	أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ «
١٥٩	٤١٧ ، ٤٢١ « فَبِمَا رَحْمَةٍ »

سورة النساء	
٦	٤٢٣ « كَفَى بِاللَّهِ »
١١٤	٣٤٥ « لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجُوهُمْ »

سورة الأنعام	
١٢٢	« أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَخْبَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي »
٣٧١	النَّاسِ «

رقم الآية الصفحة

سورة الأعراف

- ٥٧ « حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ » ٣٨٦
 ١٥٧ « وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ » ٦٥
 ١٦٨ « وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا » ٦٠

سورة الأنفال

- ٢ « وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا » ٣٨٦

سورة التوبة

- ١٢٤ « فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْكُمُ زَادَتْهُ هِدَاهُ إِيمَانًا » ٣٨٦

سورة يونس

- ٢٤ « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلْنَا مِنْ السَّمَاءِ فَآخَضَتْ بِهِ تَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْن بِالْأَمْسِ » ١٠٩ ، ١١٤ ،

٢٤٨

سورة هود

- ٣٧ « وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا » ٥٠

سورة يوسف

- ٨٣، ١٨ « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ » ٤٢٢

رقم الآية	الصفحة
٨٢ « وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ »	٣٩٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠

سورة إبراهيم

٢٥ « تَوْنِي أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا »	٣٨٦
--	-----

سورة النحل

١١٧ « مَتَاعٌ قَلِيلٌ »	٤٢٢
-------------------------	-----

سورة مريم

٤ « وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا »	٢٧٤
--------------------------------------	-----

سورة طه

٥ « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى »	٣٩١
٣٩ « وَلِتَصْنَعَ عَلَى عَيْنِي »	٥٠

سورة الحج

٣١ « وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ »	٣٨٤
---	-----

سورة العنكبوت

٤١ « كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا »	١١٤
---	-----

الصفحة	رقم الآية
	سورة سبأ
٦٢	« أَنْ أَعْمَلَ سَابِعَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ » ١١
٥٩	« وَمَرْقَنَاهُمْ كُلَّ مُمْرِقٍ » ١٩

	سورة فاطر
٣٧٣ ، ٣٧٢	« فَأُخِينَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا » ٩

	سورة الزمر
٣٥٨	« وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » ٦٧
٣٥٩	« وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ » ٦٧

	سورة فصلت
٣٧٢	« إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى » ٣٩

	سورة الشورى
٤٢١ ، ٤١٨	« لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ١١
٣٧١	« وَكَذَلِكَ أُوحِينَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا » ٥٢
٦٥	« وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ٥٢

	سورة الزخرف
٤٠٦	« وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً » ١٩
٤٠٧	« أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ » ١٩

رقم الآية	الصفحة
سورة الجاثية	
٢٤	« وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ » ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠

سورة الحجرات	
١٣	« إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ » ٢٦٤

سورة ق	
٣٧	« إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » ٣٦٣

سورة الرحمن	
٤-١	« الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ » ٣

سورة الحديد	
١٧	« يُخَيِّبِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا » ٣٧٨
٢٩	« لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَاقِدُونَ » ٤٢٠

سورة الحشر	
٢	« فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا » ٣٩٢

سورة الجمعة	
٥	« مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » ١١٦ ، ١٠١

الصفحة

رقم الآية

سورة القيامة

٣٥٤ « بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ » ٤

سورة الفجر

٣٩١ « وَجَاءَ رَبُّكَ » ٢٢

سورة الزلزلة

٣٨٦ « وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » ٢

(٢) فهرس الأحاديث

- « آية الإيمان حُبُّ الأنصار ، وآية النفاق بُغْضُ الأنصار » : ٧١
- « أتَدْرُونَ مِنَ الْمُفْلِسِ ؟ قالوا : الْمُفْلِسُ فِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعٍ . قال : المفلِس من أمتي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاتِهِ وَزَكَاتِهِ وَصِيَامِهِ ، فَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا ، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا ، وَقَذَفَ هَذَا ، وَضَرَبَ هَذَا ، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا ، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَفْتَنَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَايَا ، أَخَذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ » : ٨٥ ، ٨٦
- « أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفِيَّةِ الْبَيْضَاءِ ، لِيَلْهَا كَنَاهِهَا » : ٢٢٧
- « قَالَتْ لَهُ نِسَاؤُهُ : أَيُّنَا أَسْرَعُ لِحَاقًا بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : أَطْوَلُكُمْ يَدًا » : ٣٥٦
- « أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ » : ٢٦٤ = انظر : « النَّاسُ مِنْ آدَمَ »
- « إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِالتَّمْرَةِ مِنَ الطَّيِّبِ = وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ = جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي كَفِّهِ ، فَمِيرَبِهَا كَمَا يَرِي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ ، حَتَّى يَلْبُغَ بِالتَّمْرَةِ مِثْلَ أَحَدٍ » : ٣٦٥
- « إِنْ أَحَدُكُمْ مَرَّ بِمَرَاةٍ أَحْبَبَهُ » : ٢٧٤ = انظر : « الْمُؤْمِنُ مَرَاةَ الْمُؤْمِنِ » .
- « إِنْ مَمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ » : ٣٨٥
- عن عددي بن حاتم : « أَخَذْتُ عَقَالًا أَسْوَدَ وَعَقَالًا أَبْيَضَ فَوَضَعْتُهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي ، فَظَنَنْتُ فَلَمْ أَتَبَيَّنْ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ وَسَادَكَ لَطَوِيلٌ عَرِيضٌ ، إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ » : ٣٢١
- « إِنْ مَثَلَ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ النَّخْلَةِ ، أَكَلَتْ طَيِّبًا ، وَوَقَعَتْ فَلَمْ تُكْسِرْ وَلَمْ تَفْسُدْ » : ٢٤٥ = انظر : « مِثْلُ الْمُؤْمِنِ » .
- « إِنَّهُ لِيُعَانِ عَلَى قَلْبِي ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِثَّةَ مَرَّةٍ » : ٢٢٤
- « إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدَّمَنِ ، قِيلَ : وَمَا خَضْرَاءُ الدَّمَنِ ؟ قال : الْمَرَاةُ الْحَسَنَاءُ فِي الْمَنْبِتِ السَّوِّءِ » : ٦٨ ، ٢٧٤
- قال ﷺ فِي الْأَنْصَارِ : « حُبُّهُمْ إِيْمَانٌ ، وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ » : ٧١
- « الْعَيْنُ تُرْنِي » : ٣٠٠
- « كُلُّكُمْ لِآدَمَ ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ » : ٢٦٤ = انظر : « أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ » .

- ﴿ لَيَدْخُلُنَّ هَذَا الدِّينُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ﴾ : ٢٥٤
- ﴿ لَيْسَ الْخَبِيرَ كَالْمُعَايِنَةَ ﴾ : ١٢١
- ﴿ الْمُؤْمِنُ سِرَاةُ الْمُؤْمِنِ ﴾ : ٢٧٤ = انظر : ﴿ إِنْ أَحَدَكُمْ مَرَاةَ أَخِيهِ ﴾
- ﴿ مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ الْمَلْجِ فِي الطَّعَامِ ، لَا يَصْلُحُ الطَّعَامُ إِلَّا بِالْمَلْجِ ﴾ : ٧٠
- ﴿ مَثَلُ الْفَتِيلَةِ تَضِيءُ لِلنَّاسِ وَتُخْرِقُ نَفْسَهَا ﴾ : ١١٩
- ﴿ مَثَلُ الَّذِي يَعْلَمُ النَّاسَ الْخَيْرَ ، مَثَلُ السَّرَّاجِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيُخْرِقُ نَفْسَهُ ﴾ : ١١٩
- ﴿ مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ نَخَامَةِ الزَّرْعِ ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَأَتْهَا ، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَأَ بِالْبَلَاءِ ﴾ : ٢٤٥ ، ٢٤٧
- ﴿ مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ النَّخْلَةِ ، مَا أَخَذَتْ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ نَفَعَكَ ﴾ : ٢٤٥ = انظر : ﴿ إِنْ مَثَلُ الْمُؤْمِنِ ﴾
- ﴿ مَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ ﴾ : ٢٦٤
- ﴿ مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ ، رَجُلٌ مُنْسَبِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً = أَوْ فَرْعَةً = طَارَ عَلَيْهِ ، يَبْتَنِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَطَانَةً ﴾ : ٥٦
- ﴿ مَنْ فِي الدُّنْيَا ضَيْفٌ ، وَمَا فِي يَدَيْهِ عَارِيَّةٌ ، وَالضَّيْفُ مُرْتَجِلٌ ، وَالْعَارِيَّةُ مُسْتَرَدَّةٌ ﴾ : ١٢٠
- ﴿ النَّاسُ كِبَابِلٌ مَفَقَّةٌ ، لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً ﴾ : ١١٣ ، ١١٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧
- ﴿ ... وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ ، وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تَرَابٍ ﴾ : ٢٦٤
- ﴿ النَّاسُ مِنْ آدَمَ ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ ﴾ : ٢٦٤ = انظر : ﴿ أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ ﴾
- ﴿ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، يَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ ، يَا صَفِيَّةَ بِنْتَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، لَا يَأْتِنِي النَّاسُ بِالْأَعْمَالِ ، وَتَأْتُونِي بِالدُّنْيَا تَحْمِلُونَهَا ﴾ : ٢٦٤
- ﴿ يَا بَنِي هَاشِمٍ ، لَا يَجِئُنِي النَّاسُ بِالْأَعْمَالِ وَتَجِئُونِي بِالْأَنْسَابِ ﴾ : ٢٦٤
- ﴿ يَحْمَلُ هَذَا الْعَلَمَ مِنْ كُلِّ خَلِيفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْبَغَالِينِ ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطَلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ ﴾ : ١٠٥ ، ٣٩٣

(٣) فهرس الأقوال والأمثال

- ﴿ بَلَّغْنِي أُنْكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا أُنْكَ كِتَابِي هَذَا فَاعْتَمِدْ عَلَى أَبِيهِمَا شِعْتِ ، وَالسَّلَامُ ﴾ = رسالة أمير المؤمنين يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد : ١١٢
- ﴿ حُلِّقْتُ رِكَابِي ، وَشَقَّقْتُ ثِيَابِي ، وَضَرَبْتُ صَحَابِي ﴾ = مقالة أعرابي : ١٣
- ﴿ السَّفَرُ مِيزَانُ الْقَوْمِ ﴾ ، ﴿ السَّفَرُ مِيزَانُ السَّفَرِ ﴾ = مثل : ٢٨
- ﴿ سَلِّ الْأَرْضَ فَقُلْ : مَنْ شَقَّ أَنْهَارِكَ ، وَغَرَسَ أَشْجَارِكَ ، وَجَنَى ثِمَارِكَ ، فَإِنْ لَمْ تُجِبْكَ جِوَارًا ، أَجَابَتِكَ اعْتِبَارًا ﴾ = الفضل بن عيسى الرقاشي : ١٢ ، ٤٢٢
- ﴿ شُكْرًا شُكْرًا ، إِيَّا وَاللَّهِ مَا خَرَجْنَا لِنَحْفِرَ فِيكُمْ نَهْرًا ، وَلَا لِنَبْنِيَّ فِيكُمْ قَصْرًا ، أَظُنُّ عَدُوَّ اللَّهِ أَنْ لَنْ يُظْفَرَ بِهِ ، أُرِيحِي لَهُ زِمَامَهُ ، حَتَّى عَتَّرَ فِي فَضْلِ خَطَابِهِ ، فَالآنَ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى نِصَابِهِ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَطْلَعِهَا ، وَالآنَ قَدْ أَخَذَ الْقَوْسَ بَارِبِهَا ، وَعَادَ النَّبْلُ إِلَى النَّزْعَةِ ، وَعَادَ الْأَمْرُ إِلَى مَسْتَقَرِّهِ فِي أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ ، أَهْلَ بَيْتِ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ ﴾ = خطبة داود بن علي العباسي : ٢٥٨
- ﴿ الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ ﴾ = مثل : ٣٩٨
- ﴿ الْفِكْرَةُ مُخُّ الْعَمَلِ ﴾ = مثل : ٢٧
- ﴿ كَانُوا إِذَا اصْطَفَوْا سَفَرَتْ بَيْنَهُمُ السَّهَامُ ، وَإِذَا تَصَافَحُوا بِالسَّيْفِ فَعَرَّ الْحَمَامُ ﴾ = أعرابي : ٢٨
- ﴿ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ﴾ = مثل به سيويه : ١٩٥ ، ١٩٦
- ﴿ كَيْفَ الطَّلَا وَأَمْنُهُ ﴾ ، ﴿ مَا أَصْنَعُ بِهِ ؟ آكَلُهُ أَمْ أَشْرَبُهُ ﴾ ، ﴿ غَرَّانُ فَارِثُكُوا لَهُ ﴾ = من قصة ابن إيسان الحمرة : ٤٠
- ﴿ اللَّهُمَّ هَبْ لِي حَمْدًا ، وَهَبْ لِي مَجْدًا ، فَلَا مَجْدَ إِلَّا بِفَعَالٍ ، وَلَا فَعَالَ إِلَّا بِمَالٍ ، اللَّهُمَّ لَا يُصْلِحُنِي الْقَلِيلُ وَلَا أَصْلِحْ عَلَيَّ ﴾ = دعاء سعد بن عبادة رضى الله عنه : ١٢
- ﴿ مَا الْإِنْسَانُ لَوْلَا اللِّسَانُ ، إِلَّا صَوْرَةٌ مُنْمَلَةٌ ، أَوْ بَيْمَةٌ مُهْمَلَةٌ ﴾ = من كلام خالد بن صفوان الخطيب : ١٢

- « مات حُزَانُ الأموال ، والعلماء باقونَ ما بقى الدهر ، أعيانهم مفقودة ، وأمثالهم فى القلوب موجودة » = من قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : ٨١ = وانظر : « هلك حزان الأموال »
- « ما زال يفتل فى الذروة والغارب » = من كلام العرب : ١٠٦ ، ٢٠٠
- « هَلَكَ حُزَانُ الأموال » = من قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : ٨١ = انظر : « مات حزان الأموال »
- « هُنَّ مُخْرَجَاتى من الشام » = من كلام عمرو بن العاص رضى الله عنه : ٣٨٨ ، ٣٨٩ :

(٤) فهرس الشعر

عدد الأبيات بالأرقام في أول الكلام

- (٢) ... عة إنها أوقى رداءً بعض المتأخرين (كامل) ١٦
- وإن كان قد شَفَّ الوجوه لقاءً محرز بن المكعب الضبي (طويل) ٣٣٨
- (٤) أبوهُم آدمُ والأمُّ حواءُ محمد بن الربيع الموصلي (بسيط) ٢٦٥
- حَمَّتْ به فصيحُها الرُحضاءُ المتنبي (كامل) ٢٧٨
- إلا بوجهٍ ليس فيه حياءُ » (كامل) ٣٤١
- ... جُو سكرًا لما شَرِينِ الدماءِ البيهقي (خفيف) ٢٨٩
- سوى فَرَطِ التوقدِ والدكاءِ ابن بابك (وافر) ٢٨٢
- وتزوره في عارة شعواءِ البيهقي (كامل) ١١
- في كُلِّ معركةٍ متونُ نهاءِ » (كامل) ٢٠٧
- فغدت تبسمُ عن نُجومِ سماءِ » (كامل) ٢٠٨
- وأبى بعد ذاك بذل العطاءِ ابن الرومي (خفيف) ١٤٩
- .. من ويأبى الإثمَارَ كُلَّ الإباءِ » (كامل) ١١٧ ، ١٤٩
- بأن له حاجةٌ في السماءِ أبو تمام (متقارب) ٣٠٢
- (٨) فاقتصَّ منه فخاص في أحشائه ابن نُبَيْتَةَ (كامل) ٢٨٦
- * * *
- بمُحْتَسِبٍ إلا بآخرٍ مُكْتَسَبِ ابن الرومي (طويل) ٢٦٣
- ... ءِ وحاجةُ الشُعْتِ التوالبِ الأعلَمُ الهذلي (كامل) ٣٩
- (٢) بطنُ شجاعٍ في كتيبٍ يضطربُ ابن المعتز (رجز) ١٧١
- (٢) أنها من فَرَطِ برِّدٍ في العَصَبِ كشاجم (رمل) ٢٨٢
- فإن خاف نَقَصَ الحاقِ اتَّقَبُ ابن بابك (متقارب) ١٣٧

١٦٣ (متقارب)	عنترة العبيس	بأبيض كالقبيس المُتَهَبِّ
٢٩٢	ابن المعتز	.. ج واللبل من خَوْفِهِ قد هَرَبَ
٢٨٢ (طويل)	الشاشي	ألا إنا تلك العزوم الثواقب
٥٤	القتال الكلابي	منازلهُ تُعْتَسُ فيها الثعالبُ
١٧٤	المتنى	أَسِنَّتُهُ في جانبيها الكواكبُ
١٤٠	النايعة	إذا طلعت لم يبدُ منهنَّ كوكبُ
٩٠	أبو الشَّعْبِ العبيس	كما اهترَّ تحتَ البارحِ العُصْنُ الرُّطْبُ
٢٦٥	المتنى	وكلُّ مكانٍ ينبئُ العزَّ طيبُ
٢٤٢	ابن الدمينه	(٢) غزالٌ كَجِجَلِ المُقْلَتَيْنِ ريبُ
١٩٥	ضياء بن الحارث الرُّجَمِي	فلو في وقارًا بها لغريبُ
٢٧٧ (بسيط)	أبو تمام	إن السماء تُرَجَى حين تحتجبُ
١٧٢	ذو الرِّمَّة	كأنها فضةٌ قد مَسَّها ذهبُ
٤٨ (وافر)	النايعة	فإن مطية الجهل الشبابُ (١)
٢٧٩	إنشاد الشبلي	ولا تبكى وقد قطع الحبيبُ
٢٨٣	المتنى	(٢) وهل تُرْقَى إلى الفلَكِ الخُطوبُ
٧ (كامل)	أبو تمام	فيه الظنونُ أمْذهبُ أمْ مذهبُ
٧٦		ما بالُ لا شيءٍ عليه حجابُ
٢٩٦ (رمل)	المتنى	يتقى إخلافَ ما ترجو الذئابُ
٣٠٨ (خفيف)	بشار بن برد	(٢) حين يُوفى والضوءُ فيه اقترابُ
٢٨١ (منسرح)	ابن المعتز أو ابن الرومي	(٢) من كفة القتل نالها الوصبُ
١٨١	الوزير المهلي	(٢) مُشْرِقةٌ ليس لها حاجبُ
٣١٨ (طويل)	البحترى	عِزًّا كما إذا الهَيَابَةُ اليَكْسُ كَذَّبَا
٢١٤	السرى الرفاء	جداولُ في غابِ سَمًا فتأشبا
١٢٨	سعد بن ناشب المازني	ونكَّبَ عن ذِكْرِ العواقبِ جَانِبَا

(١) في الأصل : و نعم مطية .

٣٤٤ (بسيط)	الحطيفة	ومن يُسَوِّى بأنفِ الثَّاقَةِ الدُّبَا
٣٠٨ »	المتنبى	شُعَاعُهَا ، وِبَرَاهُ الطَّرْفُ مَقْتَرَبًا
١٩١ »	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	فِي دَارِ حَسَّانَ أَصْطَاذِ الْيَعَاسِيَا
٢٧٣ (وافر)	أبو فراس	مَرَايِيهَا فَرَامِيهَا أَصَابَا
٢٨٧ »	المتنبى	كَسَاهَا دَفَنُهُمْ فِي الْأَرْضِ طِيَابَا
١٣٨ (كامل)	»	يُهْدِي إِلَى عَيْنِكَ نَوْرًا ثَاقِبًا ^(١)
١١ »	البحترى	نَسَقًا يَطَّانَ تَجَلُّدًا مَغْلُوبَا
٢٥٤ (خفيف)	أبو تمام	وَإِذَا مَا أَرَدْتُ كُنْتُ قَلِيَابَا
٢٠٢ (متقارب)	البحترى	لَفَّ الصَّبَا بِقَضِيْبٍ قَضِيَابَا
٢٢٩ (طويل)	»	(٢) خَلَاتِقُ أَصْفَارٍ مِنَ الْمَجْدِ حُجَيْبٍ
٢٦٣ »	عامر بن الطفيل	(٢) وَفِي السَّرِّ مِنْهَا وَالصَّرِيحِ الْمَهْدَبِ
١٢٤ »	مجنون ليلي	مَعَ الصُّبْحِ فِي أَعْقَابِ نَجْمٍ مُعْرَبِ
١٧ (طويل)	أبو تمام	تَصَوَّلُ بِأَسْيَافِ قَوَاضٍ قَوَاضِيْبِ
٢٥٢ »	المتنبى	وَرُدُّوَا رُقَادِي فَهَوَ نَحْظُ الْحَيَاتِبِ
٢٠٨ (بسيط)	البحترى	وَشَيْئًا مِنَ الثُّورِ أَوْ رَوْضًا مِنَ الْمُشْبِ
٢٨٤ »	أبو تمام	فَإِنَّ ذَاكَ ابْتِسَامُ الرَّأْيِ وَالْأَدَبِ
٣١٩ »	المتنبى	وَلَيْتَ غَائِبَةَ الشَّمْسِينَ لَمْ تَقِبِ
١١ (وافر)	البحترى	عَلَى أَيْدِي الْعَشِيرَةِ وَالْقُلُوبِ
٢١٤ »	السرى الرفاء	(٢) تَوَارَى الشَّمْسُ فِيهِ بِالْحِجَابِ
١٢٨ »	بِیَوْمٍ مِثْلٍ سَالِفَةِ الدُّبَابِ
١٨٢ (كامل)	ابن المعتز	(٢) رَجِيَّةٌ مَحْمُودَةٌ الْإِسْكَابِ
٢٩٤ »	»	(٢) وَقَضِيْتُ مِنْ لَدَاتِهِ آرَأِي
٥٦ »	البحترى	كَالْفَجْرِ فَاضٍ عَلَى نَجْمِ الْغَيْهِبِ
١٣٣، ١١٦ »	»	(٢) عَنْ كُلِّ نَيْدٍ فِي النَّدَى وَضَرِيْبِ
١٤٤، ١٣٨		
٣١٣، ٢٣٥		

(١) فِي الْأَصْلِ : « نَوْرًا سَاطِعًا » ، وَهُوَ خَطَأٌ .

١١ (كامل)	البحترى	في سُوْدِدِ أَرَبًا لغير أَرَبٍ
١٣٣ »	دريد بن الصّمة	(٢) كالْيَوْمِ طَالِي أَيْتِي جُرْبٍ
٧٣ (رجز)	أبو بكر الخوارزمي	والبغضُ عندي كَثْرَةُ الإعرَابِ
٢٦٨ (خفيف)	البحترى	(٣) إن تَأَمَّلْتَ من سَوَادِ العُرَابِ
٢٧٦ »	أبو تمام	(٢) .. دى الرزانيا إلى ذوى الأحسابِ
٣٠٣ »	ابن الرومى	(٣) .. بَحَّتْ علماً لم يَأْتهم بالحسابِ
٢٢٢ »	ابن المعتز	.. رَجَلَتُهُ حدائدُ الضَّرَابِ
٢٩٣ (منسرح)	الخالدي	والليلُ قد هَمَّ منه بالهَرَبِ
١٣٣ (متقارب)	الوواءُ الدمشقى	سلامٌ على الحاضرِ الغائبِ (١)
١٩٤ ، ١٧٤ (طويل)	بشار	وأسيافنا ليلٌ تهاوى كَوَاكِبُهُ
١٩٨ ، ١٩٥		
٢٠٠		
٢٠٠ »	الفرزدق	أبو أمِّه حَتَّى أبوه يُقَارِبُهُ
٢٧٠ (منسرح)	البحترى	في الشعرِ ، يكفى من صِدْقِهِ كَذِبُهُ
٣٠٠ (متقارب)	(٣) فأهلاً بها وتأنيبها
٣١٢ (سريع)	المتنبي	فشَلَّتْ الأنفُسُ في غَرَبِهِ

١١٠ (طويل)	كثير	(٣) تَخَلَّيْتُ مما بيننا وتَخَلَّتْ
١١٠ »	(٢) فلما رأوها أقشعت وتَجَلَّتْ
١٣٠ (بسيط)	الزاهي	(٢) بين الرياضِ على حُمُرِ اليواقيتِ
١٣٠ »	ابن المعتز	(٢) كحلاءُ تشربُ دمعاً يوم تشيبتِ
٣٤٧ ، ٣٤٦ (وافر)	أبو الحسن الأنباري	(١٦) لَحَقُّ أَنْتِ إحدَى المعجزاتِ

(١) انظر قافية الرءاء : « الغائب الحاضر » .

- (٥) لَيْلًا كَظَلَّ الرُّمَحَ غَيْرَ مُوَاتٍ
ابن المعتز (كامل) ١٢٨ ، ٢٩٣
- (٤) مِثْلُ الْبَغِيِّ تَبَرَّجَتْ الزُّنَاةُ
»
٢٩٣
- وَبَاغْتِي تَكْرُمُ دِيَاغْتِي
أبو الفتح البستي (سريع) ١٧
- (٢) وَأَوْهَى الزَّمَانُ قُوَى مُنْتَى
ابن بابل (مقارب) ٢٨٨
- (٢) مَا عُدُّهَا فِي تَرْكِهَا خَيْرَاتِهَا
المنبئ (كامل) ٢٨٢
- ***
- وَحَاكَ مَا حَاكَ مِنْ وَشِيٍّ وَدِيَاجٍ
البيحري (بسيط) ٣٨١
- أَوَاخِرِ الْمَيْسِ إِنْ قَاضَ الْفَرَارِيحَ
ذو الرمة () ٩١
- ***
- (٣) وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
كثير ، أو غيره (طويل) ٢١
- يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَّجِ الذَّبِيحِ
أبو ذؤيب (وافر) ٣٥٥
- (٣) سَعْدٌ ، وَلَكِنْ أَنْتَ سَعْدُ الذَّابِحِ
جحظة (كامل) ٣٤٤
- وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ
محمد بن وهيب () ٢٢٣ ، ٢٢٧
- (٢) سَكْرَانُ مِنْ تَوَمَّتِيهِ طَافِحٌ
ابن المعتز (سريع) ٢١٥
- قَتَلَ الْبُحْلُ وَأَحْيَى السَّمَاحَا
ابن المعتز (مديد) ٥٣
- فَانطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحَا
» () ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٨٢
- (٢) دَوَامِي الْأَيْدِ يَحْبِطُنَ السَّرِيحَا
مضرس بن ربيعي (وافر) ٥٦
- (٢) مَجْدٌ ، يَهْتَرُ لِلْسَّمَاحِ ارْتِيَاخَا
أبو طالب المأموني (خفيف) ٢٩٧
- (٢) فَاضَ جُنْحُ الدَّجَى كَلَا جُنْحِ
الصنوبري (منسرح) ٢١٥
- ***
- (٢) ... حَى إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ
الصنوبري (كامل) ١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٧٣
- ... فِي لَهَا سَوَاقٍ كَالْمِبَارِدِ
كشاجم () ٢١٢
- بَثَّتِ الْإِشْرَاقُ فِي كُلِّ بَلَدٍ
العباس بن الأحنف (رمل) ٢٥٥ ، ٣٠٩

٢٩٠ (رمل)	مِنْ نَضَارٍ يَتَوَقَّدُ
٢٨٨ (سريع)	ابن المعتز	(٣) تُقَطِّعُ السَّيْفُ إِذَا مَا وَرَدَ
٢٨١ طويل	البيضاء	(٢) وَتَرْجِسُهَا مِمَّا دَهَى حَسَنَهُ وَرَدُ
٣٠٥)	المتنبي	وَلَا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِقُهُ الْأَسَدُ
٣٠٧)	محمد بن أبي عيينة	قَرِيبٌ ، وَلَكِنْ فِي تَنَاوُلِهَا بَعْدُ
١٩٨ - ١٩٧ (وافر)	ابن المعتز	كَمَا أَحْمَرْتُ مِنَ الْحَجَلِ الْخَلْدُودُ
٤٠١ (كامل)	البحترى	وَكَأَنَّ مَخْلُوقَهُ الْحَفِيَّةُ مَشْهُدُ
٣٢٩)	المتنبي	مَوْتُ فَرِيصِ الْمَوْتِ مِنْهُ تَرَعْدُ
٢٩٤ ، ٢٨٤)	ابن الرومي	(١١) نَحِجَلًا تَوَرَّدُهَا عَلَيْهِ شَاهِدُ
٢٦٦ (طويل)	المتنبي	(٢) وَإِنْ أَنْتِ أَكْرَمَتِ اللَّيْمِ تَمَرَّدَا
٣٧٢)	»	وَيَقْتُلُ مَا تُحْسِي التَّبَسُّمَ وَالْجَمَادَا
١٤٩ (بسيط)	عمر بن لجا/سليمان بن معاوية	أَلْ مَهْلَبٌ دُونَ النَّاسِ أَجْسَادَا
٢٧٩ (كامل)	الصولي	(٢) .. لَمْ ، وَلَمْ أُخْلَعْهَا فِي الْعِدَا
٣٠٠ ، ٢٩٩ (خفيف)	ابن المعتز	(٤) أُبْجِدُ ذَا الْهَجْرُ أَمْ لَيْسَ جَدًّا
٣٦٢ (متقارب)	الخنساء	(٢) إِلَى الْمَجِيدِ مَدُّ إِلَيْهِ يَدَا
٣٦٠ (طويل)	أوس بن حجر	(٢) وَمَلَّ بَنَجْدٍ فَالْقَنَاوِذِ عَوْدِي
١٢٦)	أبو تمام	(٢) لِدِيَاجَتِيهِ فَأَغْتَرِبَ تَتَجَدَّدِ
٢١٦)	البحترى	دَمَوْعُ التَّصَالِي فِي مَحْدُودِ الْخَرَائِدِ
٢١١)	النايعة	وَيَحْبَابُ رَمَانَ الثُّيُبِيِّ النَّوَاهِدِ
٨٥)	البحترى	تُسَلِّطُهُ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْوُجْدِ
١٣)	أبو تمام	فِيَا دَمْعُ أَنْجِدْنِي عَلَى سَاكِنِي نَجْدِ
١٠٧)	أبو ذؤيب	وَهَلْ يُجْمَعُ السِّيفَانِ وَيَمُكُّ فِي عَمْدِ
٧٦ (بسيط)	أبو تمام	وَأَنْتِ أَزْرُ مِنْ لَا شَيْءٍ فِي الْعَدْدِ
٣٣٦)	النايعة	وَلَا فَرَارَ عَلَى زَأْرِ مِنَ الْأَمْدِ
٢٣٣)	بعض المتأخرين	يَبَاضُ عَدْدِينَ مِنْ عَدْلٍ وَتَوْحِيدِ

٢٦٧ (بسيط)	مسلم بن الوليد/ابن المعتز	أعجِبْ بشيءٍ على البغضاءِ مودود
٦١ ، ٥٤	القطامي	(٢) ما كان خاطئ عليهم كُلُّ زُرُودٍ
١٣٩	"	(٢) مواقع الماءِ من ذى العُلَّةِ الصادى
٣٤١ (كامل)	البحترى	حركاتُ عُصْنِ البانَةِ المُتَأَوِّدِ
٢٩٢	ابن المعتز	وأقْبِ بياضَ الصُّبْحِ كالسيفِ الصَّدي
٤٦ ، ٤٥	البحترى	(٢) بهواكِ أرامَ الظباءِ البعيدِ
١١٨	أبو تمام	(٢) طُوِيَتْ أتاحَ لها لسانَ حَسُودِ
٩٥	ابن المعتز	قَدَمٌ تَبَدَّتْ فى ثيابِ جِدَادِ
٢٣٢	"	(٢) بصفاءِ ماءِ طَيِّبِ التَّردِ
٢١٦ ، ٩٦ (منسرح)	ابن الرومى	وهنَّ يُطْفِئْنَ لَوْعَةَ الوَجْدِ
٩٦	ابن المعتز	(٢) بشرَّ سَمِّمِ الهلالِ بالعيدِ
١٥٦	(٢) رِقٌّ فىا بَرِّدَها على كَيْدِى
٢٧٦ (خفيف)	أبو تمام	(٢) وَعَدَّتْنا عن مثلِ ذاكِ العوادِى
٢٠٥	القاضى التنوخى	(٢) كُثُفُورٌ تَعَصُّ وَرَدَ الخلودِ
٢٣٣	المتنى	هنَّ فىهِ أخلَى من التوحيدِ
١٧٣	الصنوبرى	(٢) نَحْوَ تَيْلُوفِ نَدِى
١٨٦ (متقارب)	ابن المعتز	(٣) وَعُصْ بِه كُلُّ وادِ صَدِى
١٤٤ (منسرح)	ابن الرومى	(٤) أَخْفَشَ ما قَلَّتْهُ فَمَا حَمِدَهُ
١٥٣ (كامل)	عدى بن الرقاع	عَرَفَ الدِيارَ تَوْهَمًا فاعتادَها
١٥٤	"	قَلَمٌ أَصابَ من الدِواءِ مِداَدَها
. . .		
٢٩٣ (طويل)	ابن المعتز	كَيْمِينَ ، وَقَلْبَ اللَّيْلِ منه على حَذَرِ
٣١٢ (طويل)	عمر بن أبى ربيعة	ورَوْحَ رُعيانَ وَنِوَمَ سَمَرِ
١١٨	أمرٌ مَدانِى العودِ وَالْعُودِ أَخضَرُ
٣٣٥ (بسيط)	أعشى باهله	يا بَئِى الظَّلَامَةِ منه التَّوقُلُ الرُّقَرُ

- دُحَانًا لِلصَّيْنَةِ وَهِيَ نَارُ
(٢) وَكُلُّ فَعَالِهِ بُرٌّ
- أبو تمام (وافر) ٣٣٣
أبو الفتح البستي ١٦
- سَقَفًا كَوَاكِبُهُ البِيضُ المَبَاتِيرُ
بك والليالي كُلُّهَا أَسْحَارُ
- العنابي (كامل) ١٧٥
أبو تمام ٢٥٧
- لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبِهِ نَهَارُ
وحياة المرءِ ثوبٌ مستعارُ
- الفردق () ١٩٨ ، ١٩٩
الأفوه الأودي (رمل) ١٢١
- (٤) إِذ تَوَارَى كَمَا تَوَارَى البُورُ
نَجْمٌ دُجِّي شَيْعَهُ البُورُ
- الصائغ (خفيف) ٣١٠
البحتري (سريع) ٢١٤
- (٣) لَهُ رِوَاءٌ وَمَا لَهُ نَمْرُ
وقد كحلَّ الليلَ السَّمَاكَ فَأَبْصَرَ
كَنُفُودٍ مُلَاجِيَةٍ حِينَ تَوَرَّا
- ابن لبك (طويل) ٢٣٠
أبو قيس بن الأسلت () ٩٥ ، ١٦٤ ، ٢٣٤
- صَلِيلٌ زُرُوفٌ يَنْتَقِدُنْ بِعَبْقَرَا
حصانين مَخْتَالَيْنِ جَوْنًا وَأَشْقَرَا
- امرؤ القيس () ١٦٢
..... () ٢٠١
- (٢) أَبَاهَا ، وَهَيَّأْنَا لِمَوْضِعِهَا وَكَرَّا
سَلَاحِي لَا أَقْلٌ وَلَا فُطَارَا
- ذو الرمة () ١٦١
عنترة (وافر) ٢٠٥
- وَنُجَلُ الأَعْيُنِ البَقَرِ الصَّوَارَا
عَهْدُوهُ بِالبِيضَاءِ أَوْ بِبَلَنْجَرَا
- بعض العرب () ٣٤١
البحتري (كامل) ١٣٦
- لَوْ كَانَ مِنْكَ لَكَانَ أَكْرَمَ مَعْشَرَا
والجِرْصُ يورثُ أهله الفقرا
- المتنبي () ٤٠
..... () ٨٤
- تُنزَعُ مِنْ شَمْتِيهِ الصَّفَارَا
بثدي كعابٍ أو بِحَقَّةٍ مَرْمَرِ
- أبو دؤاد الإبدي (متقارب) ٣٢
ابن شاه (طويل) ٢١١
- (٢) مَتَى تُخْلِيفُ الجِوَزَاءُ وَالدَّلُؤُ يُمَطِّرِ
(٤) عَلَى البَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقِي وَحَافِرِ
- الفردق () ٣١٦
جُبَيْهَاءُ الأَشْجَعِي/مَزْرَدُ () ٣٧
- دَمُ الرِّقِّ عَنَّا وَاصْطَفَاقُ المَزَاهِرِ
شبرمة بن الطفيل () ١٢٧

	الفردق	(١) ولكن زنجياً غليظ المشافر
٣٦ (طويل)	مروان بن أبي حفصة	(٢) بجيدها إلا كعلم الأباير
١٤٣ ، ١١٧	ابن المعتز	(٣) تدور علينا الكأس في فتية زهر
٢١١	»	لترضع أولاد الرياحين والزهر
٢٨٧	ويأتى الشقي الحين من حيث لا يدري
٣٩٢	تميم بن أبي بن مقبل	لذم الغلام وراء الغيب بالحجر
١٦٢ (بسيط)	ابن لنكك	(٢) رأيت صورته من أقبج الصور
١١٨	ما قال : « لا خير في كثير
٣٤٥	(صنع المؤلف)	تلقاها عرابه باقتدار
٣٦٠ (وافر)	أبو تمام	لائين ثانٍ إذ هما في الغار
١٤٣ (كامل)	كعملقٍ ذراً على خنزير
٢٠٠	أبو العتاهية	(٥) عني ، بخفته على ظهري
١٥٦	ابن المعتز	(٢) وصغت ضمائرنا على الغدر
٢٨٣	التميمي	يحين رمان الثور
٢١١	سعيد بن حميد	(٣) فإذا ما وقى قضيت ندوري
٣١٥ ، ٣١٤ (خفيف)	الصاحب بن عباد	... ض فصار الشار من كافور
٢٨٩	ابن المعتز	(٣) واسترخنا من رعدة المقرور
٢٩٤ ، ٢٩٣	ابن المعتز	... ض وشكر الرياض للأمطار
٢٧٧	البحترى	... س حريب من الغرام ومثري
٦٠	ابن طباطبا	قد زر أزراه على القمر
٣١٠ ، ٣٠٥ (منسرح)	ابن المعتز	(٢) إذ غار قلبي عليك من بصري
٢٩٩	(٢) حتى إذا جمت جفت بالدر
٣١٧	البحترى	من الغرام ومثري (٢)
٦٠ (مجت)	الناشيء	(٢) بكاء الحبيب لبعد الديار
٢١٦ (متقارب)	الوواء دمشقي	سلام على الغائب الحاضر (٣)
١٣٣		

(١) انظر : (غليظاً مشافره) .

(٢) صوابه في البيت السابق : « حريب من الغرام ومثري » .

(٣) انظر قافية : « الحاضر الغائب » .

٣٧ (طويل)	الخطيئة	وقلص عن برد الشراب مشافره
٣٦ »	الفرزدق	ولكن زنجيا غليظا مشافره (١)
١٣٥ (كامل)	ابن نباتة	(٢) نفس تعاف الضيم مرة
٣١٤ (خفيف)	سعيد بن حميد	(٤) أنا آتيك سخرة
١٣٣ (متقارب)	القاضي الجرجاني	تسير ولم تبرج الحضرة
٢١٤ (كامل)	ابن المعتز	تخما ونجما في القناة بجره
٣٦٤ (متقارب)	الأعور الشني/عمر بن الخطاب	بكف الإله مقاديرها
٥٣ (طويل)	الدهلول بن كعب العنبري/وغيره	إذا كثرت للطارات الوسوس
٤٠١ (كامل)	مهلهل	وأستب بعدك يا كليب المجلس
٢٩٠ (وافر)	ابن المعتز	على لبات زرقاء اللباس
٢٠٩ (كامل)	»	كبهارة في روضة من نرجس
٣٠٣ »	ابن العميد	(٢) نفس أعز على من نفسى
٩٧ (سريع)	صالح بن عبد القدوس	(٢) كالعود يسقى الماء في غرسه
٣٤٦ (كامل)	ابن المعتز	(٣) يا مثكلى طيب الكرى ومنغصى
٢١٩ (خفيف)	»	ح حشاه كالجلاديف المقصوص
١٦٨، ١٦٤ (طويل)	»	تفتح نور أو لجام مفضض
٢٣٤، ٢٠٢	»	»
٢١٨ (طويل)	ذو الرمة	(٢) سماوة جون كالحباء المقروض
	»	»

(١) انظر : غليظ المشافر .

١٨١ (رجز)	الصنوبرى	حواجبًا ظلت تُمَطَّ
٣٥ (متقارب)	أسامة بن الحارث الهذلى	وطغيًا من اللهب الناشط
٣١١ (رمل)	أبو الشيمس/أشجع السلمى س قفل للعين تدمع
٢٨٩ (طويل)	أبو تمام	(٢) حبيبا فما ترقا لمن مدامع
٣١٥	الفرزدق	لنا قمرها والنجوم الطوالع
١٢١	ليد	ولا بد يوما أن تُردّ الودائع
١٤٠ ، ٢٨	النابعة	وإن خلت أن المتأى عنك واسع
٢٤٤ ، ٢٢٤		
٢٤٨ ، ٢٤٧		
٢٥٤ ، ٢٥٢		
١٣٢	أبو تمام	ولكنه في القلب أسود أسفَعُ
١٤١	أبو الرئيس الثعلبى/وغيره	وهاب رجال حلقه الباب فَمَقَعُوا
١٨٣ (كامل)	الأعشى	بترُ والرَباحُ خلا له كَرَعُ
٧٩ (سريع)	أصم عمًا ساءه سمعُ
٢٢٨ ، ٢٢٥ (خفيف)	القاضى التبوخى	(٤) ستن لاح بينهن ابداعُ
٢٢٩		
٣٥٣ (طويل)	الراعى	عليها إذا ما أجذب الناسُ لصيحا
١٣٨ (كامل)	المتنبى	يُهدى إلى عينيك نورًا ساطعًا (١)
٣١٥		فأرتنى القمرين في وقت مَمَّا
٣١٢	بشار	(٢) بحديث وأثق الدرعا
٢٩١	ابن الحجاج	(٣) قد مات ضيفاهُ جميعًا
٦٨ (رمل)	فاذا عاصرتُ ذقتُ السلعا
٣٩ (منسرح)	أوس بن حجر	(٢) نُصِيتُ بالماءِ تَوَلَّبا جَدَعَا

(١) انظر قافية : « نورًا ثاقبا » ، وهو الصواب .

والدهرُ يعدُّو مُصَمِّمًا جَدَعًا	ذو الإصبعِ العَدَوَانِي	(منسرح) ٣٨٩
جداولُ أمثالِ السيوفِ القواطعِ	ذو الرمة	(طويل) ٢١٣
على الماءِ خائنهُ فُرُوجُ الأصابعِ	معاذِ العقيليِّ	» ١٢٤ ، ١٢٥
(٢) وها أنا هذا أرتجى مرَّ أربع	عمرو بن حُمَمَةَ الدوسي	» ٢١٧
نجاةً من البأساءِ بعدَ وقوعِ	ابن طباطبا	» ٢٢٩
كأنَّ السَّجَدَ يُذْرِكُ بالصَّرَاعِ	أبو تمام	(وافر) ٣٦١
وحينَ والهبةِ كقوسِ النازعِ	إبراهيم بن المهدي	(كامل) ٢٩١
أتبعتهُ الأنفاسُ للتشبيحِ	المتنبي	» ٢٩٨
(٣) والماءُ في بَرِكِ البديعِ	أبو نواس	» ٢٠٨
(٢) له جُدْوَةٌ من زِيْرَجِ اللَّادِيَةِ لَامِعَةٍ	ابن بابك	(طويل) ١٥٨
(٢) قَدَامُهُ في شامخِ الرَّفْعَةِ	القاضي التنوخي	(سريع) ١٩٦ ، ١٩٨
(٣) ولم يَكْ بُخْلُهَا يَدْعُهُ	الخليل بن أحمد	(متقارب) ١٥٤
بها وجُدُّها من غَاذَةٍ ووَلُوْعُها	البحترى	(طويل) ١٤٧
(٥) يُكْسِنِينَ أعلامَ المطارِفِ	الحمامي	(كامل) ٢٠٦
(٢) ثنائِي على تلكِ العوارِفِ وارِفُ	بعض المتأخرين	(طويل) ١٨
يَمِيلُ بها بدرٌ ويُمسِكُها حِقْفُ	المتنبي	» ٢١١
كما تعانقِي لأمَ الكاتِبِ الألفا	بكر بن النطّاح/وغيره	(بسيط) ٢٠٢
فاذا صرَفَتْ عنائهُ انصرُفا	أبو نواس	(كامل) ٣٢١
صوادِي إلى تلكِ الوجوهِ الصوادِفِ	البحترى	(طويل) ١٧
فلا والله ما نطقت بحَرْفِ	(وافر) ٣٤٢
(٢) شَقْوَاءُ تَعْلُو فَرَحِينَ في لَجْفِ	أبو نواس	(منسرح) ٢١٧

- (٤) وللقوافي رُقي لطيفه
ابن سُكرة
(بسيط) ٣٤٤
- وهما ربيع مؤمل وخريفه
البحتری
(كامل) ٣١٨
عنا ، ويدر والصدود كسوفه
»
٣٢٩
- ***
- وللسيف حد حين يسطو ورؤنق
البحتری
(طويل) ١٤١
(٢) مداهن دُر حشوهم عقيق
ابن المعتز
(١٣٠ ، ٩٥)
٢١٦ ، ١٦٩
٢٣٧ ، ٢٢٦
- (٢) يبلو ضميلاً ضعيفاً ثم يتسقى
محمد بن يزداد الكاتب
(بسيط) ١٣٧
منها الشمس وليس فيها المشرق
التمني
(كامل) ٣٠٤
كما يُعزى الفرس الأبلق
ابن بابك
(سريع) ١٧١
كان الزمان له عاشق
محمد بن وهيب
(متقارب) ٢٧٩
- صفة الهدى من أن ترقق تُحرقاً
البحتری
(طويل) ٥٩
أكلناه بالإيجاب حتى تمحقاً
البحتری
(طويل) ٣١٣
يت يقال إذا أنشدته صدقاً
حسان بن ثابت
(بسيط) ٢٧١
(٤) وعسكر الحر كيف انصاع مُطلقاً
القاضي التنوخي
(٢٣٠)
- بغير حجاب دونه أو تملق
جرير
(طويل) ١٤١
إلى ملك أظلافه لم تشقق
عُقفان بن قيس بن عاصم
(٣٨)
- (٢) ستا الشمس من أفق ووجهك من أفق
البحتری
(٣٠٤)
- (٣) هلال أول شهر غاب في شفق
ابن المعتز
(بسيط) ١٩٧
لما رأيت عليه عقد مُتطبق
مترجم من الفارسية
(٢٧٨)
- يوم النوى وفؤاد من لم يعشيق
أبو طالب الرقي
(كامل) ٢٢٧
(٣) دُرر تُزِن على بساط أزرق
(١٧٢ ، ١٥٩)
- (٢) ... ق ، وإن سكنت إلى العناق
أبو العباس الضبي
(٢٧٨)
- (٢) ييمات سطر بغير تعريق
ابن المعتز
(منسرح) ١٦٧

- (٢) مع قُرب عهد لِقائه مُشتاقَه
الصاحب بن عباد (كامل) ٢٣٣
- (٤) ولا يشتهى الموت من ذاقَه
المتنبى (متقارب) ٨١
- ***
- حَلَّتْ جِغَبُ حُرْسٍ له وهو حائلُك
أبو تمام (طويل) ٣٨١
كخُجْرٍ عَيَّارٍ صناعتُه الفَتْكُ
ابن المعتز () ١٧٦
- (٤) وقَدَمْتُ الهوى شَرَكَا
بشار بن برد (وافر) ٣١٠
ضحك المشيبُ برأسه فبكى
دعبل (كامل) ٢٩٤
- صِيَّاحُ البوازي من صَرِيف اللوائك
ذو الرمة (طويل) ١٦٢ ، ٩١
كَأَنَّ سَطَوْرَةَ أَغْصَانُ شَوْكٍ
ابن المعتز (وافر) ١٥٩
- ***
- نَسِيمُكَ مسروقٌ ووصفُكَ مُتَنَحِّلُ
ابن بابك (طويل) ٢٧٧
كَمَا سَلَّتْ من الخِلالِ المناصِلُ
» (وافر) ٢١٢
(٢) حُضِرَ الحَرِيرُ على قِوَامٍ معتدِلُ
أحمد بن سليمان بن وهب / (كامل) ٢١٠
سعيد بن حميد
- (٢) لاحقُ الأطال نَهْدُ ذو حُصَلُ
امراة من بنى الحارث بن كعب (رمل) ٥٦
(٢) وإنما الموتُ سؤَالُ الرجالِ
..... (سريع) ٨٠ ، ٨١
(٣) إلى أن تَلَوْنَ منه زُحُلُ
أبو الحسن السلامي (متقارب) ٢٠٦
- (٢) لها رَقُوفٌ فوق الأنايِلِ من عَظُلُ
أوس بن حجر (طويل) ٢٠٧
(٢) إذا ما انفضى حَبْلٌ أتَيْحَ له حَبْلُ
ابن الرومى () ١٨٨
(٢) فمثلُ كثيرٍ في الرجالِ قليلُ
الصاحب بن عباد () ٣٤٥
شمسٌ ترَجُلُ فبهم نَمُّ ترَجُلُ
البحترى (بسيط) ٣٢٠
من راحتك درى ما الصابُ والعسلُ
أبو تمام () ١٤٣
... أنت الصابُ والعسلُ
..... () ٢٥٣
ما فائتُه وفضولُ العيشِ إشغَالُ
المتنبى () ١٣٤

١٢٧ (بسيط)	حُذُجُ بن حنِجِ المَرِي	كأَئِما ليلُه بالليلِ موصولُ
٤٠ »	عبدة بن الطيب	(٢) عند الصباج وهم قوم معازلُ
١٤٢ (كامل)	المتنبي	من أنها عَمَلُ السيفِ عواملُ
١٣٧ »	ابن بابك	والبدرُ في شطرِ المسافةِ يكْمَلُ
٣١٦ »	(٢) وبدا النهارُ لوقتهِ يترجُلُ
٢٠٢ »	المتنبي	نَصَبُ أدقُّهُما وضَمُّ الشاكِلُ
٢٩١-٢٨٩ (منسرح)	السري الرفاء	(٣) وغال شهرَ الصيامِ مغتالُ
١٨ (خفيف)	البحترى	للأعادي ووقفها آجالُ
٢٨٧ (طويل)	أبو سعيد الرستمى	(٢) صحائفُ تيمرُ قد سبِكنَ جدأولا
٢١٣ »	ابن بابك	(٣) وبأسًا وباعًا في اللقاءِ ومقَصَلًا
٢١٣ (بسيط)	والطيرُ تسجعُ أهراجًا وأرمالًا
٣٣٧ (واقر)	الفرزدق	(٣) كأنهمُ يروُنَ به هلالًا
١١٩ »	المتنبي	يجذُرُ ماءً به الماءُ الزلالًا
١٩٤ »	»	وفاحتُ عَنبرًا ورَتَّتْ غزالًا
١٣٦ (كامل)	أبو تمام	(٣) لو أمهلتُ حتى تصيرَ شمائلًا
٥٨ »	بكر بن النطاح	(٢) يومَ اللقاءِ ولا يراهُ جليلاً
٢٣١ »	أبو طالب المأمونى	(٢) لا تُصدِّقُ الأوهامُ فيها قِيلا
٢١٢ »	أبو فراس	(٢) ... سرِ الروضِ في الشطرينِ فصَلًا
٣٣٥ (منسرح)	الأعشى	يشربُ كأسًا يكفُ منَ بَخِلا
٣٠٣ »	ابن الرومى	(٥) ولا تبدلتُ بعدكمُ بدلًا
٣١٤ ، ٣٠٧ (متقارب)	العباس بن الأحنف	(٢) فغزَّ الفؤادُ عزاءً جميلاً
٢٠٧ »	عيد قيس بن حُفَاف	(٢) تسمعُ للسيفِ فيها صليلاً
٢١٥ »	»	(٢) ... تِ عِرْضًا بريئًا وعَضْبًا صَقِيلًا
٥ (طويل)	امرؤ القيس	قفا تَبَلُّكُ من ذِكْرِي حبيبٍ ومنزلِ
١٤١ »	»	بمنجردِ قيدِ الأوابِدِ هَيْكِلِ
٢٣٤ ، ١٦٨ »	»	تعرُّضُ أثناءِ الوشاحِ المفضَّلِ

١٩٩ ، ١٩٢ (طويل)	امرؤ القيس	لَدَى وَكْرِهِا العُنَابُ وَالْحَنَفُ البَالِي
٤٩ »	الفرزدق	سَعَيْتَ وَأَوْضَعْتَ المطية في الجَهْلِ
١٨٦ (بسيط)	الأخطل	(٢) يَوْمَ الوداعِ إلى توديعِ مُرْتَجِلِ
٨٣ »	محمد بن يسير	إِنَّ القُنُوعَ العَنَى لا كَثْرَةَ المَالِ
٣١٢ (وافر)	أبو العتاهية	وَتَقْصُكُ إِذْ نَظَرْتَ إلى هلالِ
١٦ »	أبو الفتح البستي	(٢) فَمُرْتَجِعْ بِمَوْتِ أَوْ زوالِ
١٤٠ ، ١٢٣ »	المتنبي	فإِنَّ المَسْكَ بِعَضُ دَمِ الغزالِ
١٤٠ ، ٣٤٧ »	»	ولا التذْكِيرُ فَخْرٌ لِلهلالِ
٣٤٩	»	كأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ في مَحَالِ
١٤٠ »	»	(٢) لِطَرْفِ أَشْهَبِ مُلْقَى الجلالِ
١٩٣ ، ١٧٠ »	ابن المعتز	فالسبيلُ حَرْبٌ لِلمكانِ العالِ
٢٧٦ ، ٢٦٧ (كامل)	أبو تمام	فيه بناظرها ، حَدِيدُ الأَسْفَلِ
١٢ »	البحترى	يَوْمَ الوَعَى مِنْ صارمٍ لم يُصْفَلِ
٢٧٠ »	»	ما الحُبِّ إِلا لِلحبيبِ الأَوَّلِ
١٢٢ »	أبو تمام	وَمَحْسَنُ الضُّحْكَاتِ وَالهُزْلِ
٤٩ »	أبو نواس	(٢) ... مِنْ وَفَى بَعْدَ المنالِ
٢٩١ (رمل)	ابن الرومي	مَرَحَ البُلُقُ جُلْنَ في الأَجْلالِ
١٧١ (خفيف)	كثير	(٧) ... نَ وَيونانَ وَالعصورِ الخوالِي
١٣٨ »	ابن نباتة	(٢) أَقَابِلُ بَدْرِ الأَفْقِ حينَ أَقَابَلُهُ
٣٤١ (طويل)	البحترى	هلالٌ قَريبُ النورِ ناءٍ مَنازِلُهُ
٣١٣ »	أبو تمام	(٢) بَشْرٌ ، فلا أَدْرِي لِمَنِ أَنَا قاتِلُهُ
٣٧ »	الحطيطية	وَعَرَى أفراسُ الصبا وَرواحِلُهُ
٤٧ ، ٢٨ »	زهير بن أبي سلمى	لِكُلِّ حَطيْبٍ يَمْعَمُ الحَقُّ باطلُهُ
٣٤٣ »	أبو الطروق الضبي	(٢) ... دِ فَإِنَّ صَبْرَكَ قاتِلُهُ
٩٧ ، ٩٦ (كامل)	ابن المعتز	تَغْصِرُهُ مِنْ بِلَّةٍ بِلَّةٍ
١٦ (سريع)	أبو الفتح البستي	

١٢٠ (طويل)	الشافعي	أَثَرُ دُرٍّ بَيْنَ سَارِحَةِ الْعَنَمِ
١٤٦ (كامل)	البحترى	عَنْ أَى نَعْرِ تَبْتَسِمُ
١٠٩ (سريع)	المرقش الأكبر	... نَيْرُ ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمِ
٢٩٨ (طويل)	أبو تمام	وَلَا الْمَجْدُ فِي كَفِّ امْرِئٍ وَالِدِرَاهِمِ
٣٤٣ »	»	وَيَقْضَى بِمَا يَقْضَى بِهِ وَهُوَ ظَالِمٌ
٥٧ »	المتنبي	كَأ نُبْرُثَ فَوْقَ الْعُرُوسِ الدِّرَاهِمِ
٣٥٥ »	وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ
٣٣١ ، ٣٣٠ »	البحترى	(٢) وَسَيْلٌ عَدَانِي فَيْضُهُ وَهُوَ مُفْعَمٌ
٢١٨ (بسيط)	علقمة	يَتُّ أَطَافَتْ بِهِ خِرْقَاءُ مَهْجُومٌ
٢٦٥ (كامل)	المتنبي	حَتَّى يَرَاكَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ
١٥ »	أبو تمام	(٣) مِنْ حَائِثِهِنَّ فَإِنَّهِنَّ حِمَامٌ
٢٥٤ »	»	حَتَّى ظَنَنْتَا أَنَّهُ مَحْمُومٌ
٢٠٩ (رمل)	كاتب المأمون	(٤) مِثْلُهُ لَيْسَ يُرَامُ
٢٥٣ ، ١٣٢ (خفيف)	المتنبي	... بَحٌّ مِنْ ضَيْفِهِ رَأَيْتَهُ السَّوَامُ
٥٧ »	أبو تمام	بِهِ مِثْلَمَا أَلْفَتْ عِقْدًا مَنْظَمًا
٢٤٥ »	ابن طباطبا	بَعَثَ مَعَى قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلَمًا
٢٢١ »	ابن المعتز	رَدَاءٌ مُوشِيٌّ بِالْكَوَاكِبِ مُعْلَمًا
١٣٧ »	أبو بكر الخوارزمي	مُقِيمًا ، وَإِنْ أَعْسَرَتْ زَرَّتْ لِمَامًا
١٦ ، ١٥ (بسيط)	أبو تمام	(٣) لَمَّا تَحَرَّمَ أَهْلُ الْكُفْرِ مُخْتَرَمًا
٦٠ (كامل)	المتنبي	أَمْسَيْتُ مِنْ كِبْدِي وَمِنْهَا مُعْدِمًا
٢١٤ »	ليلي الأخيلية	وَأَسْتَهْ زُرْقٌ تُخَالِ نَجُومًا
١٣٢ (خفيف)	أبو تمام	... سَتْ أَعْرَأَ أَيَّامٍ كُنْتُ بَيْهِيمًا
٩٥ (مضارع)	ابن المعتز	(٢) فِي الْعُرُوبِ مَرَامًا
١٦٣ (طويل)	عمرو بن الأحمر الباهلي	عِمْجَارُفٌ غَيْبٌ رَائِحٌ مُتَهَرِّمٌ

٢٨٠	(طويل)	المتنبى	لعل بها مثل الذى لى من السقم
٧٧	(بسيط)	ابن نباتة	ثيلاً أدق من المعدوم فى العدم
٢٢١	»	ابن المعتز	من الصباج طراز غير مرقوم
١٩٥	(وافر)	البحترى	صعود البرق فى القيم الجهام
٢٥٠ ، ٢٤٢	(كامل)	أبو تمام	والرُجح الأحساب والأحلام
١٤١	»	قطرى بن الفجاءة	جذع البصرة قارح الإقدام
١٤٩	(خفيف)	ابن الرومى	(٢) ... رى فما زدتنى سوى التعظيم
٣٩٦	(متقارب)	وليلاً أكلت بلبل بهيم
٤٥	(كامل)	ليبد	(٣) إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
* * *			
٢٨٨	(سريع)	ابن بابك	(٣) فقلت والشك عدو اليقين
٢٩٧	(طويل)	أمية بن أبى الصلت	بخير وماكل العطاء يزى
٣٧٠	»	جميل	وأنشزنى نفسى فوق حيث تكون
٢٠٤	»	أبو نواس	إذا ما منحنأه العيون عُيون
١٤٦	(هزج)	البحترى	وسرى فيك إعلان
٢٩٨	(بسيط)	المتنبى	كمن يُبشّره بالماء عطشاناً
٣٦	(وافر)	صنع المؤلف	ومكرمة مددت لها اليمين
		محمد بن الحارث التميمى	وتخال ما طعنوا به أشطاناً
٢١٣	(كامل)	المصرى	
١٦٦	(طويل)	ابن المعتز	ها حدق لم تتصل بحفون
١٧٧	»	»	نطير غراباً ذا قوادم جون
١٦٣	»	امرؤ القيس	سنا هب لم يتصل بدخان
٣٦١	(وافر)	البحترى	إليه اليوم فى يدك اليمين
٣٨٢	»	أبو دلامة	برجلها ، وتخيّر باليدين
٣٨٢	»	»	برجلها ، وتخيّر باليمين

- (٣) كفاني أمركم وكفاكموني سليمان بن قة العدوي (وافر) ٣٦٢
- تلقاها عرابة باليمن الشماخ ٣٦٢ - ٣٥٨ »
- شرايا صفوه صفو اليقين ٢٣٢ »
- هي في رقة ديني أبو نواس (رمل) ٢٣٣
- أو دعاني أمث بما أودعاني شمسويه البصري (خفيف) ١٧، ١٥، ٧
- (٣) ... لك وقد رُحْتُ عنك بالحرمان ابن طباطبا ٢٣١ »
- ... سيد ، ماء جارٍ مع الإخوان ١٣٢ »
- إن غاب عنكم مُعْرَبًا بدنه البحري (منسرح) ١٣٣
- (٢) حُسْنَا فسَلُّوا من قفاهُ لسانهُ أبو هلال العسكري (كامل) ٢٨٦
- ***
- فلو رأنا عيونٌ ما حشيناها أبو إسحق الفارسي (؟) (بسيط) ٢٠٣
- يحيى لدى يحيى بن عبد الله أبو تمام (كامل) ١٧
- ... رَ كَرُّ القَدَاةِ ومُرُّ العَشِيّ الصلتان العبدى (متقارب) ٣٨٩ ، ٣٧١
- لعلَّ خيالًا مِنْكَ يلقى خيالًا المجنون (طويل) ٢٩٨
- (٣) وتطلُّع بين عينيه الثريا ابن ثباتة (وافر) ٢٨٦ ، ٢٠٩
- فيها بقايا غاليه ابن المعتز (رجز) ١٧٦
- مثل الجواشين مصقولًا حواشيها البحري (بسيط) ٢٠٨
- (٢) نورٌ من البدر أحيانًا فيليلها أبو المطاع بن ناصر الدوله (٣٠٧ ، ٣٠٦ »
- إلى نذاك فقاسته بما فيها أبو نواس ٣٤١ »

الألف المقصورة

(٢) جَرَى دَمْعُهَا فِي خُلُودِ الثَّرَى ابن المعتز (مقارب) ٢٠٥

شطر بيت

والله لا طلعت شمس ولا غربت (بسيط) ٣١١

جزء من بيت

يا ابن الليوث العُرُ ٢٥٠

(٥) فهرس الرجز

يتضمن الرجز من بحر الرجز ، والرجز من بحر السريع

- (٧) لما تعرَّى أفق الضياء ابن المعتز (سريع) ٩٦
* * *
- (٨) لمَّا رأونا في خميس يلبث ابن المعتز ٢٩٥
* * *
- حتى بدا الصبَّاح من نقاب ابن المعتز (سريع) ٢٩٢
* * *
- (٤) لأنكحنَّ بيَّه هند بنت أبي سفيان ٤٠٥
* * *
- (٧) أعددتُ للجارِ وللغفاة ابن المعتز (سريع) ٢١٢
* * *
- (٤) وفاحمًا ومرسيًا مُسرَّجًا العجاج ٣١
* * *
- (٧) كأن عينيه إذا ما أتارًا أبو نواس ١٧٨ ، ١٧٩
* * *
- (٢) والصَّبْحُ في طُرَّة ليل مُسنفرِ ابن المعتز ٢١٠
(٣) على حفافِ جَدُولِ مُسجورِ ابن الرومي ٢١٣
والأفحوانُ كالثنايا الغرُّ ابن المعتز ٢٠٥
* * *
- (٤) حتَّى إذا جنَّ الظلامُ واختلطُ ٣٣٦
* * *
- (٦) لم أرَ صفًا مثل صفِّ الرطِّ دُعيل بن علي الخزاعي (سريع) ١٨٧
* * *
- (٧) قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدعى أبو النجم ٣٨٩ ، ٣٩٠
* * *
- (٥) لو كان حيٌّ وإيلاً من التَّلْفِ أبو نواس ٢١٧
* * *
- (٤) بطارج النظرة في كل أفق ابن المعتز ١٦٦
(٢) فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقُ رؤية ١٩٤

- (٣) أَرَقَّتْ أُمُ بِنْتٌ لَضَوْءِ بَارِقِ كَشَاحِمِ
١٥٨
- والشمسُ كالمراةِ في كَفِّ الأَثَلِ جَبَّارِ بنِ حَزْءِ بنِ ضِرَارِ
١٨٠ ، ١٥٨
- (٢) وَثَرَةٌ تَهْرَأُ بِالنِّصَالِ
٢٩٥
- صَلْبُ العَصَا جَافٍ عَنِ التَّغْرِزِ
٣٥٤
- يُقْعِي جُلُوسَ البَدْوِيِّ المِصْطَلِيِ المِنتَبِيِ
١٨٦
- (٣) تَسْمَعُ لِلْمَاءِ كِصُوتِ المِسْحَلِ أبو النجم العجلي
٣١
- (٢) جَبْرُ أُمِّي حَفْصِ لَعَابِ اللَّيْلِ ابن الرومي
٢٢٠ (سريع)
- ***
- (٢) صَحَّوْ وَغَيْمٌ وَضِيَاءٌ وَظَلَمٌ ابن طباطبا
٢٣٠
- يَقْتَاعُهَا كُلُّ فَصِيلٍ مُكْرَمِ
١٨٣
- وَالصَّبْحُ مِثْلُ غُرَّةٍ فِي أَدْهِمِ
٢٠١
- (٣) جَاءَ سَلِيلًا مِنْ أَبِي وَأُمِّ ابن المعتز
٢٠٩
- (٢) إِذَا أَتَاهَا طَالِبٌ يَسْتَأْمَهَا
١٣١
- ***
- (٢) إِضْمَامَةٌ مِنْ ذُودِهَا التَّلَاثِينَ
٤٠٠ (سريع)
- (٢) قَدْ رَفَعَ العِجَاجُ ذِكْرِي فَادْعُنِي رُوبَةَ
٥٢
- ***
- صَلْبُ العَصَا بِالضَرْبِ قَدْ دَمَّاهَا
٣٥
- ***
- تَلَفُّهُ الأَرْوَاحُ وَالسُّيُ العِجَاجِ
٣٩٧
- ***
- الألف المقصورة
- حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا
٧
- (٢) يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرَى
٤٢٢
- ***

(٦) فهرس الشعراء

- إبرهيم بن المهدي : ٢٩١
أحمد بن جعفر (جحوظة) : ٣٤٤
أحمد بن سليمان بن وهب : ٢١٠
ابن أحر (عمرو بن أحر)
الأعيطل (محمد بن عبد الله بن شعيب)
١٨٦ :
أسامة بن الحارث الهذلي : ٣٥
أبو إسحق الفارسي : ٢٠٣
إسماعيل بن أحمد العامري (الشاشي)
أشجع السلمى : ٣١١
أعرابي من بني سعد بن زيد مناة : ٥٣
الأعشى : ٣٣٥ ، ١٨٣
أعشى باهلة : ٣٣٥
الأعلم الهذلي : ٣٩
الأعور الشنّي : ٣٦٤
الأفوه الأودي : ١٢١
امرؤ القيس : ٥ ، ١٤١ ، ١٦٢ ،
١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ،
٢٣٤
امرأة من بني الحارث بن كعب : ٥٦
أمية بن أبي الصلت : ٢٩٧
الأنباري (محمد بن القاسم) (أبو الحسن)
٣٤٦ :
أوس بن حجر : ٣٩ ، ٢٠٧ ، ٣٦٠
- ابن بابك : ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ٢١٢ ،
٢٣٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨
البيعاء (أبو الفرج) : ٢٨١
البحترى : ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ،
٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨٥ ،
١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،
٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ،
٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ،
٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٩ ،
٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٤٠١
بشار بن بُرد : ١٧٤ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ،
١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ،
٣١٢
بعض بني أسد : ٣٨٠
بعض العرب : ٣٤١
بعض المتأخرين : ١٦ ، ١٧
بُقيلة الأشجعي : ٢٧١
بكر بن خارجة : ٢٠٢
أبو بكر الخوارزمي : ٧٣ ، ١٣٧ ، ١٥٩
بكر بن عمرو ، مولى بني تغلب : ٥٨
أبو بكر الموسوس : ٢٠٢
بكر بن النطّاح : ٥٨ ، ٢٠٢

- أبو تمام : ٧ ، ١٣ ، ١٥ - ١٧ ، ٥٧ ،
 الخليل بن أحمد : ١٥٤ ،
 الخنساء : ٣٦٤ ،
 ، ٧٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ،
 ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ٢٤٢ ،
 أبو ذؤاد الإيادي : ٣٢ ،
 ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ،
 دريد بن الصمة : ١٣٣ ،
 ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ،
 دعبل بن علي الخزازي : ٢٩٤ ، ١٨٧ ،
 ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٣ ،
 أبو دلامة : ٣٨٢ ،
 ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٨١ ،
 ابن الدمينية : ٢٤٢ ،
 ، ١٦٢ ،
 ، ، ،
 أبو ذؤيب : ١٠٧ ، ٣٥٥ ،
 ، ٣٨٩ ،
 ذو الإصبع العدناني : ١٦٢ ، ١٦١ ، ٩١ ،
 ، ١٧٢ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ،
 ذو القرنين (أبو المطاع الحمداني)
 الدهلول بن كعب العنبري : ٥٣ ،
 ، ، ،
 الراعي التميري : ٣٥٣ ، ٣٤١ ،
 رؤية بن العجاج : ١٩٤ ، ٥٢ ،
 ابن الرومي : ٩٦ ، ١١٧ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ،
 ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ،
 ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ،
 ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،
 ، ، ،
 زهير بن أبي سلمى : ٢٨ ، ٤٧ ،
 ، ٢٧١ ،
 ، ، ،
 السري الرفاء : ٢٨٩ ، ٢١٤ - ٢٩١ ،
 سعد بن ناشب المازني : ١٢٨ ،
 ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ - ١٧ ، ٥٧ ،
 ، ٧٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ،
 ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ٢٤٢ ،
 ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ،
 ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ،
 ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٣ ،
 ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٨١ ،
 ، ١٦٢ ،
 ، ، ،
 ، ٣٧ ،
 ، ٣٤٤ ،
 ، ١٥٣ ، ١٤١ ،
 ، ٣٧٠ ،
 ، ، ،
 ، ٥٣ ،
 ، ٣٦٤ ،
 ، ٢٩١ ،
 ، ٢٧١ ، ١٩١ ،
 ، ٣٤٤ ، ٣٧ ،
 ، ٢٠٦ ،
 ، ١٢٧ ،
 ، ، ،
 ، ١٥٤ ،

- سعيد بن حميد : ١١٠ ، ٣١٤
 أبو سعيد الرستمي : ٢٨٧
 سعيد بن الشاه (ابن الشاه ، أبو النصر)
 : ٢١١
 ابن سكرة : ٣٤٤
 السلامي (محمد بن عبد الله ، أبو الحسن)
 : ٢٠٦
 سليمان بن قته العدوي : ٣٦١ ، ٣٦٢
 سليمان بن معاوية المهلي : ١٤٩
 * * *
 الشاشي (اسمعيل بن أحمد العامري)
 : ٢٨٢
 الشافعي (محمد بن إدريس) : ١٢٠
 ابن شاه (سعيد بن الشاه ، أبو النصر) : ٢١١
 شيرمة بن الطفيل : ١٢٨
 شداد بن إبراهيم الجزري : ٧
 أبو الشعب العبي : ٩٠
 الشماخ بن ضرار : ٣٥٨ ، ٣٦٠ ،
 : ٣٦٢
 شمسويه البصري : ٧
 أبو الشيب : ٣١١
 * * *
 الصابي : ٣١٠
 صاحب بن عباد : ٢٣٣ ، ٢٨٩ ،
 : ٣٤٥
 صالح بن عبد القدوس : ٩٧
 الصائتان العبدى : ٣٧١
 الصنوبري : ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٨١ ،
- ٢١٥
 الصولي : ٢٧٩
 * * *
 ضياء بن الحارث البرجمي : ١٩٣
 * * *
 أبو طالب الرقي : ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ،
 : ٢٢٧ ، ١٩٣
 أبو طالب المأموني : ٢٣١ ، ٢٩٧
 ابن طباطبا (أبو الحسن العلوي الأصفاني)
 (نقيب الأشراف بمصر) : ٢٢٩ -
 : ٢٣١ ، ٢٤٥ ، ٣٠٥
 أبو الطروق الضبي : ٣٤٣
 * * *
 عامر بن الطفيل : ٢٦٣
 العباس بن الأحنف : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
 : ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠
 أبو العباس الضبي : ٢٧٨
 عبد الرحمن بن حسان بن ثابت : ١٩١
 عبد قيس بن حفاف البرجمي : ٢٠٦
 عبدة بن الطبيب : ٤٠
 العتاي (كلثوم بن عمرو) : ١٧٤ ،
 : ١٧٥
 أبو العتاهية : ١٥٥ ، ٣١٢
 العجاج : ٣١ ، ٥٢ ، ٣٣٦ ، ٣٩٧
 عدي بن الرقاع : ١٥٣
 عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى :
 : ٢١
 عقفان بن قيس بن عاصم اليربوعي : ٣٨

- علبة (؟؟) : ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٣٣ ، ١٣٣ ، ٢٣٣
- عَلَمَةُ الفحل : ٢١٨
- علی بن محمد بن جعفر (الحِمَانِي) : ٢٠٦
- علی بن محمد بن داود (القاضي التنوخي) : ٢٣٤ ، ٩٥ ، ٩٥
- عمر بن الخطاب (رضی الله عنه) : ٣٦٤
- عمر بن أبی ربيعة : ٣١٢
- عمر بن لَجَأ : ١٤٩
- عمر بن أحمـر الباهلي (ابن أحمـر) : ١٦٣
- عمر بن حُمَمَة الدوسي (كعب بن حممة) : ٢١٧
- عمر بن مَسْعُودَة الصولي (كاتب المأمون) : ٢٠٩
- ابن العميد : ٣٠٣ ، ٢٢٨
- عترة العبيسي : ٢٠٥ ، ١٦٣
- ابن أبی عيينة (محمد بن أبی عيينة) : ١٧ ، ١٦ ، ٧
- أبو فراس الحمداني : ٢٧٣ ، ٢١١ ، ٢٠٨
- الفرزدق : ١٩٨ ، ١٤١ ، ٤٩ ، ٣٦ ، ٢٠
- أبو الفضل الميكالي : ١٦ ، ١٩٩ ، ٣٢٧ ، ٣١٦ ، ٣١٥
- القاضي التنوخي (علی بن محمد بن داود) : ٢٢٥ ، ٢٠٥ ، ١٩٨ ، ١٩٦
- مُحَرَّرُ بن المَكْتَبِر الضبي : ٢٣٠ ، ٢٢٨
- القاضي الجُرْجَانِي : ١٣٩ ، ٦١ ، ٥٤
- القَطَامِي : ١٤١
- أبو قيس بن الأُسْت : ٢٣٤ ، ٩٥
- قيس بن الخطيم : ٩٥
- كاتب المأمون (عمرو بن مسعدة الصولي) : ١٧١ ، ١١٠ ، ٢١ ، ١١٠ ، ١٧١
- كُثَيِّر عَزَّة : ٢٨٢ ، ٢١٢ ، ١٥٨
- كعب بن حُمَمَة الدوسي (عمرو بن حممة) : ٢١٤
- كلثوم بن عمرو (العتاني) : ١٢٠ ، ٤٥
- ابن لَنَكْكَ : ١١٨ ، ١١٧
- ليل الأخيالية : ٢١٤
- المتبي : ٨١ ، ٦٠ ، ٥٧ ، ٤١ ، ٩
- أبو الفتح البُستِي : ١٧ ، ١٦ ، ٧
- أبو فراس الحمداني : ٢٧٣ ، ٢١١ ، ٢٠٨
- الفرزدق : ١٩٨ ، ١٤١ ، ٤٩ ، ٣٦ ، ٢٠
- أبو الفضل الميكالي : ١٦ ، ١٩٩ ، ٣٢٧ ، ٣١٦ ، ٣١٥
- القاضي التنوخي (علی بن محمد بن داود) : ٢٢٥ ، ٢٠٥ ، ١٩٨ ، ١٩٦
- مُحَرَّرُ بن المَكْتَبِر الضبي : ٢٣٠ ، ٢٢٨
- المشبي : ٨١ ، ٦٠ ، ٥٧ ، ٤١ ، ٩
- أبو الفتح البُستِي : ١٧ ، ١٦ ، ٧
- أبو فراس الحمداني : ٢٧٣ ، ٢١١ ، ٢٠٨
- الفرزدق : ١٩٨ ، ١٤١ ، ٤٩ ، ٣٦ ، ٢٠
- أبو الفضل الميكالي : ١٦ ، ١٩٩ ، ٣٢٧ ، ٣١٦ ، ٣١٥
- القاضي التنوخي (علی بن محمد بن داود) : ٢٢٥ ، ٢٠٥ ، ١٩٨ ، ١٩٦
- مُحَرَّرُ بن المَكْتَبِر الضبي : ٢٣٠ ، ٢٢٨

- أبو محمّد السعدى : ٥٣
 محمد بن الحارث التميمى المصرى : ٢١٣
 محمد بن حازم بن عمرو الباهلى : ٣٦٤
 محمد بن الربيع الموصلى : ٢٦٤
 محمد بن عبد الله ، أبو الحسن (السّلامى)
 محمد بن عبد الله بن شعيب (الأحيطل)
 محمد بن عبيد الله (التّميرى)
 محمد بن أوى عينة بن المهلب بن
 (أوى صفرة) (ابن أوى عينة)
 ٣٠٧ :
 محمد بن أوى القاسم (الأنيارى)
 محمد بن وهّيب : ٢٢٣ ، ٢٢٧ ،
 ٢٧٩
 محمد بن يزداد الكاتب المروزى : ١٣٧
 محمد بن يسير الحميرى : ٨٣
 المرقش الأكبر : ١٠٩
 مروان بن أوى حفصة : ١١٧ ، ١٤٣
 مزرد بن ضرار : ٣٧
 مسلم بن الوليد : ٢٦٧
 مضرّس بن ريمى الأسدى : ٥٦
 أبو المطّاع (ذو القرنين) بن ناصر الدولة
 الحمدانى : ٣٠٦
 معاذ العُقَيْلى : ١٢٤
 ابن المعتز : ٥٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٢٨ ،
 ١٣٠ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
 ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،
 ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ،
 ١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ،
 ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ،
 ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ،
- ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٧ ،
 ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ -
 ٢٩٩ ، ٢٩٥
 المهلبى (الوزير) : ١٨١
 مهلهل : ٤٠١
 * * *
 النابغة الذبياني : ٢٨ ، ٤٨ ، ١٤٠ ،
 ٢١١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ،
 ٢٥٤ ، ٣٣٦
 الناشء الأكبر : ٢١٦
 ابن نباتة : ٧٧ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٠٩ ،
 ٢٨٦
 أبو النجم العجلى : ٣١ ، ٣٥٤ ، ٣٨٩ ،
 ٣٩٠
 نُعَيْم بن الحارث بن يزيد السعدى : ٥٣
 الحميرى (محمد بن عبيد الله) : ٢١١
 أبو نواس : ١٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ،
 ٢٣٣
 * * *
 أبو هلال العسكري : ٢٨٦
 هند بنت أوى سفيان (رضى الله عنها)
 ٤٥ :
 * * *
 الوأء الدمشقى : ١٣٣
 الوزير المهلبى (المهلبى) : ١٨١
 * * *
 يزيد بن خيشمة (جُبيهاء الأشجعى)
 يزيد بن الطّثريّة : ٢١ ، ١٢٨ ،
 * * *

(٧) فهرس الأعلام

- الجاحظ : ٩ ، ١٠ ، ٦٧
 الجُمَحَى : ٥٢ ، ٥١
 جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي
 : ١١٩
 ابن جُنَى (أبو الفتح) : ٣١٥
 * * *
- حَسَّان (اسم رجل) : ٣٣٦
 حَسَّان بن ثابت : ١٩١
 أبو الحسن (القاضي الجرجاني)
 أبو حفص الوراق : ٢٢
 حليلة بنت فضالة بن كَلْدَة : ٣٦٠
 ابن حَمُولَة (أبو علي) : ١٣٧
 * * *
- الحاقاني (الوزير الحاقاني) : ٣٤٤
 خالد (ابن عم أبي ذؤيب الهذلي)
 : ١٠٧
 خالد بن صفوان الخطيب : ١٢
 الحَرْمِيَّة : ١٦
 الحَزْر : ١٣٦
 الحفاجي (أحمد بن محمد بن عمر)
 خلف الأحمر : ٢١٧
 الحنساء : ١٣٣
 الخوارج : ١٤١
 * * *
- داود بن علي (العباسي) : ٢٥٨
 * * *
- أحمد بن إبراهيم الضبي (أبو العباس) : ٣٧
 أبو أحمد العسكري : ١١٣
 أحمد بن محمد بن عمر (شهاب الدين)
 الحفاجي () : ٤
 الأحفش الصغير (علي بن سليمان)
 : ١٤٤ ، ١٥٤ ، ٢٨٢
 إسحق بن إبراهيم المصمعي : ١٦
 إسماعيل بن مسلم : ٧
 الأصمعي : ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٨
 أعرابي : ١٣
 بنو أمية : ٣٧
 أنس بن مالك رضى الله عنه : ٧٠ ،
 ٧١ ، ٣٠٠
 * * *
- بابك الحُرْمِي : ١٤٣
 بَيْتَة (عبد الله بن الحارث بن نوفل)
 : ٤٠٥
 ابن بَرَى : ٥٣
 ابن بَقِيَّة (محمد بن محمد بن بقية الوزير)
 : ٣٤٦
 البيضاوي (المفسر) : ٤
 * * *
- تَيْم قُرَيْش (تيم بن مر بن كعب بن لؤي)
 : ٣٦٢
 * * *

- ابن دُرَيْد (أبو بكر) : ٣٩
 أبو دلف العجلي : ٥٨
 * * *
- رباط بن أَى الشَّعْب العيسى : ٩٠
 الروم : ٥٧
 * * *
- زيد بن على بن الحسين بن على بن
 أَى طالب : ٣٤٧
 * * *
- سابور بن أُرْدَشِير (أبو النصر الوزير)
 : ٣١٠
 سعد (حاجب الوزير الخاقاني)
 : ٣٤٤
 سعد بن عُبادَة رضى الله عنه : ١٢
 أبو سعيد الخُدْرَى رضى الله عنه : ٦٨ ،
 ٣٨٥
 * * *
- الشَّيْلَى الصوفى : ٢٧٩
 شُرَيْر (صاحبة ابن المعتز) : ٢٨٣
 الشعبي : ٣٢١
 أبو الشَّعْب العيسى : ٩٠
 * * *
- الصاحب بن عباد : ١٣٧ ، ٢٨٢
 الصحابة (رضى الله عنهم) : ٢٦٣
 صفوان بن مُحَرَّر المازنى : ١١٩
 صمصام الدولة : ١٣٥
 * * *
- عائشة أم المؤمنين : ٦٤
- عامر بن الطفيل : ٤٨
 ابن عباس (عبد الله) رضى الله عنهما :
 ١٢١
 أبو العباس (المبرد)
 عبد الله بن الحارث بن نوفل (بَيْتَة)
 : ٤٠٥
 عبد الله بن الزبير رضى الله عنه
 : ٣٦٤
 عبد الله بن سلام رضى الله عنه : ١٣
 عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله
 عنهما : ١٣ ، ١١٣ ، ٢٦٤
 عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله
 عنهما : ٢٤٥
 عبد الرحمن بن حسان بن ثابت
 : ١٩١
 عبد القادر البغدادي : ٤ ، ٣٦
 عبد القاهر الجرجاني : ٨
 عدى بن حاتم رضى الله عنه : ٣٢١
 عرابة الأوسى (شعر الشماخ)
 : ٣٥٨ ، ٣٦٠
 عز الدولة بن بختيار : ٣٤٦
 عضد الدولة : ١٣٨
 أبو على (ابن حمولة)
 أبو على الفارسى : ٣٠٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ،
 ٤١٩
 ابن أخت أَى على الفارسى : ٣٥٣
 على بن سليمان (الأخفش الصغير)
 على بن سليمان الكلبي : ١٢٠

- كعب بن مائة الإيادى : ١٣٥
 كليب : ٤٠١
 * * *
 ابن لسان الحُمرة : ٤٠
 ليث بن أبي سُلَيْم : ١٢٠
 * * *
 المازيار : ١٤٣
 المأمون : ٢٢٣
 المبرد (أبو العباس) : ٦١ ، ٦٢ ،
 ٨٣ ، ٢١٨
 المتوكل : ١٤٦ ، ١٤٧
 مثقال (مُثَقِيل) (أبو جعفر محمد بن
 يعقوب) : ١٤٩
 المجوس : ٢٠٦
 محمد بن جابر السُّحَيْمى : ١٢٠
 محمد بن محمد بن بقية الوزير (ابن بقية)
 المعتز بالله : ٣٦١
 المفضل : ٤٠
 الموفق (الخليفة) : ٢٨٧
 * * *
 النسابة البكرى : ٥٢
 النعمان بن مُقَرَّن : ٤٠
 النعمان بن المنذر : ٣٨
 * * *
 هرون الرشيد : ٣١١
 أبو هريرة رضى الله عنه : ٦٤ ، ٨٦ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٦٤ ، ٣٦٥
 الهند : ١٥
 على بن أبي طالب رضى الله عنه : ١٣ ،
 ٨١ ، ٢٦٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤
 على بن عبد العزيز (القاضى الجرجانى)
 أم عمرو (صاحبة أبى ذؤيب) : ١٠٧
 عمرو بن العاص رضى الله عنه
 ٣٨٨ ، ٣٨٩
 عمرو بن كلثوم : ١٧٥
 ابن العميد : ١٢
 عياض (القاضى) : ٤
 * * *
 أبو الفتح (ابن جنى)
 فخر الدولة : ١٣٧
 الفرغ بن فضالة : ١٣
 الفرس : ٤٠
 فضالة بن كَلْدَةَ الأَسدى : ٣٩
 أبو الفضل الميكالى : ١٦
 الفضل بن عيسى الرقاشى : ١٢
 * * *
 القاضى الجرجانى (على بن عبد العزيز)
 (صاحب الوساطة) : ٥٢ ،
 ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ،
 ٢٣٣ ، ٣٢١ ، ٣٥٣
 القاضى عياض : ٤
 القرامطة : ١٣٥
 قيس بن سعد بن عبادة : ١٢
 * * *
 كثير بن أحمد (أبو منصور) : ٣٤٥
 كعب بن مالك : ٢٤٦

(٨) فهرس الكتب

- الأزمنة والأمكنة للمرزوق : ١٢٨
 أسرار البلاغة لعبد القاهر : ١٥٩
 الأشباه والنظائر للخالدين : ٥٣
 الإصابة لابن حجر : ٢٧١
 الأصمعيات : ١٩٥ ، ٣٢
 الأغاني لأبي الفرج : ١٣٠ ، ٩٥ ، ٣٦ ، ٢٠٢ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٣٨٩ ، ٣٠٧
 أمالي القالي : ١٤٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ٥٨ ، ٢٤٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٢
 الأمثال لأبي الشيخ الأصفهاني : ١٢٠
 أمثال الحديث للرامهرمزي : ٦٨
 أنساب الأشراف للبلاذري : ٣٦٤
 الأنواء لابن قتيبة : ٣٤٥ ، ٣٤٤
 إيضاح الملبس للخطيب البغدادي : ٦٨
 * * *
- التشبيهات لابن عون : ٢٠٢ ، ٢١٠
 تفسير الطبري : ٢١٧ ، ٣٢١
 تلخيص الحبير لابن حجر : ٦٤
 * * *
- الجامع الكبير للسيوطي : ٧٠ ، ٢٦٤
 جمهرة الأمثال لأبي هلال : ٧٩
 جمهرة اللغة لابن دريد : ٣٩٩ ، ٣٩
 * * *
- الحلية ، لأبي نعيم : ٢٦٥
 حماسة البيهقي : ٢١٧
 حماسة ابن الشجري : ٣٧ ، ١٥٦ ، ٢١٠ ، ٢٨١
 الحيوان للجاحظ : ١٠ ، ٣٧ ، ١٢٨
 * * *
- خزانة الأدب للبغدادي : ٥٦ ، ١٤١ ، ٣٨٩
 الخصائص لابن جني : ٢١
 خلاصة الأثر : ٤
 * * *
- دلائل الإعجاز : ٧ ، ١٠ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٥٦ ، ٣٢١ ، ٣٨١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧
 ديوان الشماخ : ١٥٨
 ديوان المعاني : ٢١١ ، ٢٣٠
 * * *
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : ١٤٩
 تاريخ ابن خلكان (وفيات الأعيان) : ٣٤٦
 تاريخ الطبري : ٢٥٨
 تاريخ ابن عساکر : ١٥٦
 الترغيب والترهيب للمنذري : ١٢٠

- رسالة النصارى للجاحظ : ٣٦٤
رسائل الجاحظ : ٣٦٤

- زهر الآداب : ١٣٧ ، ٢١٦

- سمط اللآلئ لأبي عبيد البكري : ٥٨ ،
١٢٧ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ،
٢٤٢
سنن الترمذى : ١٣ ، ١١٣ ، ٢٦٤
سنن أبي داود : ٣٥٧ ، ٢٦٤
سنن النسائى : ٣٥٧
سيبويه (الكتاب) : ٥٦ ، ١٩٥ ، ٢١٨ ،
٢٤٦ ، ٤٢٢
سيرة ابن هشام : ٢٦٤

- شرح أبيات المعنى للبغدادى : ٣٦ ، ٥٦
شرح أشعار الهذليين للسكرى : ٣٩
شرح حماسة أنى تمام للتبريزى : ٥٣ ،
٥٤ ، ٥٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
١٤١ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ٢٤٢ ،
٣٧١ ، ٤٠١
شرح شواهد الشافية للبغدادى : ٥٦
شرح المفضليات للأببارى : ٤٠ ، ١٠٩ ،
٢٠٧ ، ٢١٥
شرح نهج البلاغة : ٨١ ، ١٥٦ ، ٢٥٨
شرح الواحدى (ديوان المتنبى) : ٣١٦
شعب الإيمان للبيهقى : ٢٦٥

- صنح الأعشى : ١٦٧
صحيح البخارى : ١٣ ، ٦٤ ، ٧١ ،
١١٣ ، ٢٤٥ ، ٣٢١ ، ٣٥٧
صحيح مسلم : ٣ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٨٦ ،
١١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٦ ، ٣٥٧ ،
٣٦٥ ، ٣٨٥

- طبقات ابن سعد : ١٢
طبقات الشافعية للسبكى : ١٢٠
طبقات الشعراء لابن المعتز : ٩٧ ، ١٨٦
طبقات فحول الشعراء : ٢٠
الطرائف الأدبية : ٣١ ، ١٢١ ، ١٥٣

- العقد الفريد لابن عبد ربه : ٢٠٢ ، ٣٦٤
العمدة لابن رشتيق : ٣٦٤
عيون الأخبار لابن قتيبة : ١٥٤

- فتح البارى لابن حجر : ٦٤ ، ٧١ ، ١١٣ ،
٣٢١ ، ٣٦٥ ، ٣٨٥
فتح القدير : ٢٦٥
فيض القدير للمناوى : ١١٢ ، ١٢٠ ،
٢٤٦

- الكامل لابن عدي : ٦٨ ، ٢٦٥
الكامل للمبرد : ٥٣ ، ٦١ ، ١٣٥ ،
١٤١ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٨ ،
٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٣٥٨ ، ٣٧١ ،
٣٨٨ ، ٣٨٩

- المعمرون للسجستاني : ٢١٧
مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصفهاني :
٣٤٧
الملاحن لابن دريد : ٤٠٢ ، ٣٨١
منتهى الطلب : ٣٨٩ ، ١١٠
الموازنة للآمدى : ٤٠٢ ، ٤٠١ ، ٣٨١
الموشح للمرزياني : ٨٣

نقائض جرير والأخطل : ٦
نقائض جرير والفرزدق : ٤٩ ، ١٩٨ ،
٤٠٥
نهاية الأرب للتويري : ١١٠
نوادير الأصول للحكيم الترمذى : ٢٦٤

الواقى بالوفيات للصفدى : ٣٤٦
الوساطة للقاضى الجرجاني : ١٩٧ ، ٥٢ ،
٣٩٩ ، ٣٢١ ، ٢٠٣
وفيات الأعيان (تاريخ ابن خلكان) : ٣٤٦

تيممة الدهر للثعالبي : ١١٨ ، ١١٧ ، ٦ ،
١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ،
٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،
٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٧٨ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ،
٣٠٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ،

كليلة ودمنة لابن المقفع : ١٥

لسان العرب لابن منظور : ٧٩ ، ٥٣ ، ٢١ ،
٤٠٥ ، ٣٩٦ ، ٢١٥

المؤتلف والمختلف للآمدى : ٢٧١
مجمع الأمثال للميداني : ٢٨
مجمع الزوائد للهيثمي : ٧٠ ، ١١٩ ،
٣٠٠ ، ١٢٠
محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني : ٢١١
المختار من شعر بشار : ٣٤٤
مختارات البارودي : ٢٨٦
المستدرك للحاكم : ١٣
مسند أحمد بن حنبل : ٢٤٥ ، ١٢١ ،
٣٢١
مسند الشهاب للقضاعى : ٦٨ ، ٦٤ ،
مسند أبى يعلى : ٧٠
المعانى الكبير لابن قتيبة : ٣١ ، ١٢١ ،
١٥٣
معاهد التنصيص للعباسي : ٣٠٣ ، ٣٠٠ ،
٣٠٥
معجم الأدباء لياقوت : ٢١٠ ، ٢٠٩ ،
٣٤٤
معجم الشعراء للمرزياني : ١٢٤ ، ٥٣ ،
١٣٧ ، ١٤٩ ، ١٨٦ ، ٢١٣ ،
٢٢٣ ، ٢١٧
المعجم الكبير للطبراني : ١٢٠ ، ١١٩

(٩) فهرس الأماكن

- الأحيدب : ٥٦
 الأشر : ١٦
 بخارى : ٢٩٧
 بطن وجره : ٢٤٢
 بلنجر : ١٣٦
 البيضاء : ١٣٦
 الحدت (قلعة) : ٥٦
 الشام : ٣٨٨ ، ٣٨٩
 العراق : ١٣٦
 قران : ١٦
 الكوفة : ١٣٥
 مصر : ٢٦٨ ، ٢٢٩

(١٠) فهرس الأيام

- حرب البسوس : ٤٠١
 ليلة السدق (ليلة وقود النار عند المحوس) : ٢٠٦

- ٢ - (مقدمة المؤلف)
- ٤ - (اللفظ والمعنى) . البيان لا يقوم باللفظ وحده ، بل بتأليف الألفاظ وترتيبها
- ٥ - المراتب والمنازل في الجمل المركبة كقولنا : الاستفهام له صدر الكلام = والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تُزال عن الوصفية
- ٥ - إذا استحسّن البصير بجواهر الكلام فأثنى عليه بأنه « حلّو رشيق » ، فليس ذلك لأحوال ترجع إلى أجراس الحروف ، بل إلى أمر يقتدحه العقل من زناده
- ٦ - نمط واحد لاستحسان اللفظ : هو أن يكون غير وحشّي غريب ، أو عامّي سخيف
- ٦ - مواقع استحسان اللفظ

* * *

- ٧ - (التجنيس) ، لا يستحسن التجنيس إلا بوقوع اللفظتين موقعًا من العقل
- ٧ - قُبِح التجنيس في بعض شعر أبنى تمام ، وحسنه في شعر غيره ، وذلك بنصرته للمعنى دون اللفظ وحده
- ٨ - (الألفاظ خَدَم المعاني) . ترك المتقدّمون العناية بالسجع . ولزموا سجية الطبع
- ٩ - المتأخرون وخطوهم في الحرص على « البديع » ، وأهل البيان يحرصون على سلامة المعنى ولا يتقيدون بالسجع أو التجنيس . خطب الجاحظ في أوائل كتبه
- ١١ - (التجنيس والسجع) ، لا يستحسن أحدهما حتى يطلبه المعنى ، وأمثلة ذلك
- ١٢ - السجع في كلام القدماء ، أمثلة منه
- ١٣ - السجع في حديث رسول الله ﷺ
- ١٣ - إنكار الأعرابي ، حين قال له العامل : « أو تسجع أيضًا » ، وذلك حين قال له : « حُلِّقت ركابى ، وثَقَّقْت ثيابى ، وضُرِبْت صِحاى » ، وبيان صحة ما قاله الأعرابى
- ١٤ - إرسال المعنى على سجيته هو الذى يحسّن التجنيس والسجع
- ١٥ - أبو تمام وإساءته في شعره بطلب التجنيس
- ١٧ - التجنيس المستوفى ، والتجنيس المرْفُوق ، فضلهما في حسن الإفادة
- ١٨ - التجنيس الناقص في اختلاف الكلمات من أولها ، وأمثله
- ١٩ - قسمة التجنيس

* * *

- ١٩ - (الحشو) ، إنما كره ورُدُّ لأنه خلا من الفائدة (انظر ص : ٧)
- ٢٠ - (التطبيق و الاستعارة) ، وسائر أنواع البديع ، كُلُّها مرتبط بالمعاني
- ٢٠ - (الاستعارة) ضربٌ من التشبيه والتمثيل ، فهي معنوية
- (التطبيق) ، مقابلة الشيء بضمه ، وهذا معنى
- بيت الفرزدق المذموم : « وما مثله في الناس إلا مملُكًا » ، وبيان مذمته
- ٢١ - « استعارة » يشئ عليها من جهة اللفظ ، ومرجع ذلك في الحقيقة إلى جودة المعنى
- مثالها قول كثير : « ولما قضينا من منى كَلَّ حاجة » ، وبيان جودة هذه الأبيات
- ٢٥ - هذه الفصول التي قدّمها قضايا لا يكاد يخالف فيها عاقل . وقد يُذكر الأمر المتفق عليه ، ليبنى عليه المختلفُ فيه

- ٢٦ - (غرض المؤلف) من هذا الأساس الذي وضعه وابتدأه ، أن يتوصل إلى بيان المعاني كيف تختلف وتنفق ، ومن أين تجتمع وتنفرق ، ويفصل أجناسها وأنواعها . وكلامه هذا دال على أنه واضع هذا العلم ، وانظر أيضًا ص : ٢٧ ، ٢٨

- ٢٧ - أحق ذلك بأن يستوفيه النظر : (التشبيه) و (التمثيل) و (الاستعارة) ، فهي الأصول الكبيرة التي يدور عليها البيان
- وصف ما كان يقوله العلماء قبله في « الاستعارة » مثلاً ، وهو كلام موجز . غير مغن في بيان حقيقة « التشبيه » و « التمثيل » و « الاستعارة »

- ٢٩ - الواجب أن يُبدأ بالقول في « الحقيقة » و « المجاز » ثم « التشبيه » و « التمثيل » ثم « الاستعارة » لأن « المجاز » أعمُّ من « الاستعارة » ، و « التشبيه » أصلٌ في « الاستعارة » ، ولكن ههنا أمورٌ اقتضت أن تقع البداية « بالاستعارة » ، دون « التشبيه » و « التمثيل »
- ٣٠ - (تعريف « الاستعارة ») ، وانقسامها إلى قسمين :
- (الاستعارة المفيدة) و (الاستعارة غير المفيدة)
- (الاستعارة غير المفيدة) ، وأمثلتها :
- وضع أصحاب اللغة للعضو الواحد أسامى بحسب اختلاف أجناس الحيوان مثلاً ، نحو وضع

- « الشفة » للإنسان ، و« المشنفر » للبعير ، و« الجحفلة » للفرس ، وما شاكل ذلك من فروق ،
ربما وجدت في غير لغة العرب ، وربما لم توجد ، (ثم انظر رقم : ٦٤)
- ٣٢ - مثل استعارة « الشفة » للفرس ، وهذا لا يفيد شيئاً . وتفسير ما يدخل عندئذ من الشبهة على السامع
- ٣٢ - بيان معنى « الاستعارة المفيدة » ، ومثالها
- ٣٤ - بقية القول في « الاستعارة غير المفيدة »
- « الاستعارة المفيدة » ، شركة بين أجيال البشر ، غير خاصة بالعربية وحدها ، مثال ما يخص اللغة العربية . المعاني العامة والأمور المشتركة ، لا اختصاص لها بجبل دون جبل
- ٣٥ - ترجمة « الاستعارة » الخاصة بالعربية دون غيرها . أما غير الخاصة فيلزم المترجم أن يأتي بها على وجهها في اللغة الأخرى ، ومثال ذلك
- « الاستعارة اللفظية » الناظرة إلى « الاستعارة المعنوية » . وأمثلتها . كاستعمال « المشافر » و« الحافر » و« الأظلاف » للإنسان ، و« التؤب » للولد
- ٤٢ - « الاستعارة المفيدة » ، فضائلها وخصائصها ومزاياها ، وهي إشارات وتلميحات ، تنجلي حين يتكلم على التفاصيل

* * *

- ٤٤ - (هذا فصل قسمت « الاستعارة » فيه قسمة عامية ، ومعنى « عامية »)
- كل لفظة دخلتها « الاستعارة المفيدة » لا تخلو أن تكون اسماً أو فعلاً
- « استعارة الاسم » على قسمين :
- الأول : أن تنقله عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم ، وبيان ذلك : « رأيت أسداً » أي رجلاً شجاعاً
- الثاني : أن يؤخذ الاسم على حقيقته ، ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يُشار إليه ، يكون خليفة لاسمه الأصلي ، ومثاله قول لبيد في ذكر ريح الشمال :
- « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها »
- وقول البحترى يعنى النساء :
- « لقد نأت بهواك آرامَ الأطباء الغييد »
- ٤٧ - الفصل بين قسمي « الاستعارة المفيدة » في الاسم :
- فالأول : إذا رجعت إلى التشبيه ، وهو مغزى كل استعارة مفيدة ، أتاك عفواً

أما في الثاني : فهو لا يواتيك تلك المواتاة ، وإنما يقرأى لك التشبيه بعد أن تغير الطريقة ، وتخرج عن الحذو الأول ، وتفسر ذلك وشواهد وأمثله ، نحو قول زهير :

• وعُرِّيَ أفراسُ الصبَا ورَوَّاحِلُهُ •

وقول النابغة :

• فَإِنَّ مطيَّةَ الجهلِ الشبابُ •

وبيان ذلك وتفسيره :

- إغفال معنى « الاستعارة » على الوجه الثاني كانت سبباً في وقوع قوم في تشبيه الخالق سبحانه بالخلق

٥٠ - أعلم أن إغفال هذا الأصل في قسمة « الاستعارة » ، قد يكون سبباً إلى أن يقع قوم في التشبيه ، أي تشبيه الخالق سبحانه بمخلوقاته المحدثنة

- طريقة أخرى في بيان الفرق بين قسمي « الاستعارة »

٥١ - (استعارة الفعل) ، هل ينقسم إلى مثل القسمين في الاسم ؟ الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شيء ، كما يتصور في الاسم ، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل عليه صيغته ، كما تقول : « أخبرتني أسارى وجهه بما في ضميره » ، وبيان ذلك

٥٢ - وصف الفعل بأنه « مستعار » ، حكم يرجع إلى مصدره ، وإذا كان كذلك ، انقسمت استعارة الفعل انقسام استعارة الاسم

٥٣ - استعارة الفعل « تكون تارة من جهة فاعله ، ومثاله ما مضى ، وتارة من جهة مفعوله ، كقول ابن المعتز :

• قَتَلَ البُحْلَ وَأَحْيَى السَّمَاخَا •

وأمثله ذلك في المفعولين ، أو أحد المفعولين دون الآخر

٥٥ - « الاستعارة » تعتمد على « التشبيه » وسنُدْرِجُها من الضَّعْفِ إلى القوة

- « الاستعارة » القريبة من الحقيقة ، فيكون معنى الكلمة المستعارة موجوداً في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة وأمثله ، كاستعارة « الطيران » لغير ذى الجناح ، و« انقضاء الكوكب » ، و« السباحة » للفرس في عدوه
- ٥٧ - استعارة « فاض الماء » لحركة الفجر ، وهو غير « فاض » بمعنى الجود ، كقول البحترى :

• كالفجر فاضَ على نجوم الغيب •

وأشبه ذلك ، كاستعارة « النثر » في شعر أبنى تمام والتنبيى لأجسام الناس ، وهو في الأصل للأجسام الصغار

- ٥٨ - استعارة « النظم » لجمع الخاذق شخصين في ربح ، كما في شعر بكر بن النطاح :

• قالوا : وَيَنْظِمُ فارسين بِطَعْنَةٍ •

وما شابه ذلك

- ٥٩ - استعارة « خرق الثوب » في الصفاة ، وليس منه « خرق الحشمة » ، لأنه ليس هناك شق وتفريق . واستعارة « مرّق » لجماعة الناس ، لأنه تفريق

- ٦٠ - استعارة « القطع » في تفريق جماعة الناس . وقولهم : « قطع كلامه » نوع آخر غير هذا

- ضرب آخر من الاستعارة القريبة من الحقيقة ، « أترى من المجد » ، و« أفلس من المروءة »

- ٦١ - من هذا الباب : « كثر شوقه » ، و« أعدم من المال » ، وأشبه ذلك

- ٦٢ - استقصاء هذا الضرب من الاستعارة ، والبحث عن أسرارها ، لا يمكن إلا بعد أن تُقرّر الضروب المخالفة له من الاستعارة

- ٦٢ - (ضرب ثان من الاستعارة) : أن يكون الشبه من صفة موجودة في كل واحد من

المستعار والمستعار له نحو : « رأيت شمساً » تريد إنساناً يتהלّ وجهه ويتلأأ كالشمس

- ٦٣ - وكذلك منه : « رأيت أسداً » ، تريد رجلاً شجاعاً

- الفرق بين هذا وبين الجنس السالف من الاستعارة . واعتراض ثم ردّ عليه

- ٦٤ - استعارة اسم العضو نحو : « الشفة » و« الأنف » نحو قول العجاج : « مرستنا مسرجاً »

(انظر ما سلف رقم : ٣٦) ، واستعارة « الفرسن » من البعير للشاة نحو حديثه صلى الله عليه وسلم :

« لا تحقرن جارة لجارتها ولا فرسين شاة » ، ليس من ذلك ، لأنه لا تشبيه فيه

٦٥ - (الضرب الثالث من « الاستعارة ») ، وهو الصميم الخالص منها ، وحده : أن يكون الشبه مأخوذاً من الصُّور العقلية ، والفرق بينه وبين الضربين السابقين ، كاستعارة « النور » للبيان والحجة الكاشفة ، و « الصراط » للدين . وهو المنزلة التي تبلغ الاستعارة عندها غاية شرفها

٦٦ - لهذا الضرب الثالث أصول : الأول : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة المدركة بالحواس للمعاني المعقولة = الثاني : أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها ، والشبه مع ذلك عقلي = الثالث : أن يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول

- مثال الأصل الأول : « النور » للبيان والحجة = أو « الظلمة » للشبهة والجهل

٦٧ - استعارة « القسطاس » للعدل ، وأشباهه

- مثال الأصل الثاني : أخذ الشبه من المحسوس للمعقول ، ولكن الشبه عقلي : « إياكم وحضراء الدمن » ، و « هو غسل إذا يأسرته »

٦٩ - يخرج من هذا « الأصل الثاني » ، أصلاً ، ويُذهبُ بها في القياس والتشبيه مذهبين :

الأول : يُفَضَى إلى ما تناله العيون

الثاني : يُومىء إلى ما تمثله الظنون

فالأول : نحو قولهم في أصحاب رسول الله ﷺ : « هم نجوم الهدى » ، وبيان ذلك

الثاني : نحو قوله ﷺ : « مثل أصحابي كمثل الملح في الطعام ، لا يصلح الطعام إلا بالملح » ،

فالشبه عقلي ، وبيان ذلك

٧١ - مثله أيضاً قولهم : « النحو في الكلام ، كالملاح في الطعام » ، بيان ذلك ، وفساد ظن من قال :

إن القليل من النحو يعنى ، والكثير منه يفسد الكلام ، كما يفسد الملح الطعام إذا كثر ، وفيه بيان طويل جيد

٧٤ - مثال الأصل الثالث : وهو أخذ الشبه من المعقول للمعقول

الأول : تشبيه الوجود من الشيء بالعدم ، لما قلَّ في المعاني التي يكون لها قدر

الثاني : تشبيه العدم منه بالوجود ، لأنه فُقِدَ ، ولكنه خلف آثاراً تذكر

- أمّا الأوصاف فمن طريقين :

- والدرجة الأولى : حيث يكون التشبيه على ترك الاعتداد بالصفة وإن كانت موجودة ، لخلوها من ثمرتها . وأمثلة ذلك كقولهم : « فلان لا يعقل » ، و « هو بهيمة أو حمار »
- ٧٦ - والقول الجامع في هذا أن تنزيل الوجود منزلة العدم ، إذ أريد المبالغة في حط الشيء والوضع منه ، وما يقع من المبالغة حتى يقعوا في ضرب من الهوس ، كقول أبي تمام :
- « وأنت أنزرت من لا شيء في العدد »
- ٧٧ - ويتفرع على هذا : أن تريد المدح وإثبات المزية ، فتسلب غيره ككل مزية ، فلا يعتد به : أو أن يكون التفضيل على توسط ، فتجمله على وجه القصد كقولك :
- « هذا شيء » ، أى داخل في الاعتداد
- تفسير قولهم : « هذا إما لا رجل » ، و « هذا هو الشعر فحسب »
- ٧٨ - التعبير المطلق عن نقص الصفة بوجود ضدها ، كقولك : « هو أعمى أصم » . أما إذا قيّد ، ثبتت له الصفتان جميعاً ، نحو : « أصمّ عمّا ساءه سميع »
- ٧٩ - الطريق الثانى من شبه المعقول للمعقول : أن لا يكون على تنزيل الوجود منزلة العدم ، ولكن على اعتبار صفة معقولة يتصور وجودها مع ضدّها ما استعرت اسمه ، كقولك : « لقي الموت » ، تعنى الأمر الأشد المكره كراهة الموت ، وتفصيل ذلك وبيانه
- ٨٠ - ولكن ليس كل ما يعبر عنه بالموت ، يمكن أن يحمل هذا الحمل
- اعتراض فى معنى : أن السؤال يكسبُ الذل ، وردّه عليه
- ٨١ - العبارة عن محمول الذكر بالموت ، قد يدخل فى تنزيل الوجود منزلة العدم ، ولكنه يخالفه ، وبيان ذلك
- تسمية من لا يعلم « ميتاً » ، وبيان ذلك
- ٨٢ - ضرب آخر فى تنزيل الوجود ومنزلة العدم ، كقولهم فى البخيل الذى لا يتمتع بماله : « إن غناه فقر » ، وبيان ذلك
- ٨٣ - قولهم فى « القناعة » إنها غنى ، يرجع إلى الحقيقة المحضة ، وإن كان فى ظاهر الكلام كالتشبيه والتشثيل . والفرق بين « القناعة » و « القناعة » ، كما جاء فى شعر محمد بن يسير الحميرى
- ٨٤ - جعلهم الكثير المال ، إذا كان شرفاً حريصاً على الأزداد ، فقيراً ، فمما يرجع إلى الحقيقة المحضة ، وإن كان فى ظاهر الكلام كالتشبيه والتشثيل ، لأن الكثير المال لا تحصل له صفة

- الغنى ، ولا تزول عنه صفة الفقر ، مع بقاء حرصه . فقولهم : « إن القناعة هي الغنى لا كثرة المال » إخبارٌ عن حقيقة تُقدِّمها قضايا العقول
- ٨٥ - على هذا الوجه جاء حديث رسول الله ﷺ : « أتدرون من المفلس ... » الحديث ، وبيان حقيقة معناه

* * *

- ٨٧ - تمة القول في تنزيل الموجود منزلة العدم ، أو العدم منزلة الوجود ، ثم اعتراض بأنه ليس من حديث « التشبيه » في شيء ، ثم الرد عليه . ثم الانتقال إلى القول في « التشبيه » ، « التمثيل »

* * *

- ٩٠ - (« التشبيه » و « التمثيل ») ، والبدء في القول في « التشبيه »
- الأول : تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل ، واللون والهيئة والحركة والصوت وغير ذلك مما لا يجرى فيه التأوّل
- ٩٢ - الثاني : الضرب الذي يحدث بضرب من التأوّل ، وأمثلة ذلك
- ٩٣ - طريقة التأوّل تتفاوت تفاوتًا شديدًا
- التأوّل القريب المأخذ في التشبيه
- ٩٤ - التأوّل البعيد المأخذ في التشبيه ، واحتياجه إلى فضل من الرّفق والنظر كقول كعب الأشقرى في وصف أبناء المهلب : « هم كالحلقة المفرغة ، لا يُدْرَى أين طرفاها »

* * *

- ٩٥ - فصل في الفرق بين « التشبيه » و « التمثيل » ، فالتشبيه عام ، والتمثيل أخص منه ، فكل تمثيل تشبيه ، وليس كل تشبيه تمثيلًا ، وأمثلة ذلك
- ٩٧ - كل ما لا يصحّ أن يسمّى « تمثيلًا » ، فلفظ « المثل » لا يستعمل فيه أيضًا

* * *

- ٩٨ - فصل ، في الذي أوجب أن ينقسم « التشبيه » قسمين : أن الاشتراك في الصفة يقع مرة في نفسها وحقيقة جنسها ، ومرة في حكمها ومقتضى
- حقيقة معنى « التأوّل »

- ٩٩ - فالضرب الأول : ما تشابه فيه صفة الجنس في المشبه والمشبه به ، والجنس لا تتغير حقيقته ، وإنما يتصور فيه التفاوت بالكثرة والقلة ، والضعف والقوة
والضرب الثاني : يحتاج إلى ضرب من التأويل والتقدير ، لتطلبه مقتضى الصفة لا جنسها ، وهو شبه عقلي لا محالة

* * *

- ١٠١ - « والشبه العقل » ربما انتزع من شيء واحد ، وربما انتزع من عدة أمور يجمع بعضها إلى بعض ، ثم يستخرج من مجموعها الشبه ، ومثال ذلك : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الثَّوْرَةَ)
١٠٢ - ما يحىء « التشبيه » فيه معقوداً على أمرين لا يتشابهان هذا التشابك ، كقولك : « هو يصفو ويكثر » ، والفرق بينه وبين السالف

* * *

- ١٠٤ - فصل . الشبه العقل إذا انتزع من الوصف ، لم يخل من وجهين :
أحدهما : أن يكون لأمر يرجع إلى نفسه كانتزاع الشبه للفظ ، من حلوة العسل
والثاني : وهو ما ينتزع فيه الشبه لأمر لا يرجع إلى نفسه ، ومثاله أن يتعدى الفعل إلى شيء مخصوص ، يكون له من أجله حكم خاص ، نحو : « هو كالفابض على الماء » فالشبه ههنا منتزع مما بين القبض والماء ، لا من القبض نفسه
١٠٥ - « الحمل » في آية : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الثَّوْرَةَ) ، فالشبه لا يرجع إلى حقيقة « الحمل » ، بل لأمرين آخرين : أحدهما : تَعَدِيهِ إِلَى الْأَسْفَارِ ، والآخر : اقتران الجهل للأسفار به
- (اعتراض على هذا ورده)
١٠٦ - من هذا الباب أمثلة : « أخذ القوس باربها » ، « ما زال يفتل منه في الذروة والغارب »
١٠٧ - وهذا الشبه حكمه واحد ، سواء أخذته ما بين الفعل والمفعول الصريح ، وما يجرى مجرى المفعول كالجار والمجرور نحو : « الرقم في الماء » ، وكذلك الحال نحو قوله : « كالحادى وليس له بعير » . وكل ذلك « تمثيل »

* * *

- ١٠٨ - (التمثيل) ما بُعد عن التشبيه الظاهر ، ولا تجده يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين

- أو أكثر ، ومثال ذلك من سورة يونس : ٢٤ (**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**) فيها عشر جُمل دخل بعضها في بعض كأنها جملة واحدة ، كل جملة منها تُنسَقُ على التي قبلها
- ١٠٩ - أما الجمل التي لا يجب عليك أن تحفظ فيها نظامًا مخصوصًا مناسبًا يكون مجموعها صورة خاصة مقررة ، فليست من « التمثيل » في شيء
- ١١٠ - « التمثيل » الحاصل من جملتين أو أكثر ، قد يمكن أن تنفرد وتستعمل بنفسها تشبها وتمثيلاً ، ثم لا يكون الأمر كذلك عند التأمل ، كقول الشاعر :
- كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَجَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ**
- ١١١ - **وَرَأَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ جَمَلَتَانِ** ، ولكن حكمهما حكم جملة واحدة ، وصار انفراد إحداهما بمنزلة الاسم المفرد ، في امتناع أن تحصل به الفائدة
- (اعتراض في أمر الجملتين ، ورده ببيان الفرق بينهما)
- ١١٣ - يوهم كلام أبى أحمد العسكري أن يريد « بالمماثلة » شيئاً غير « المثل » و « التمثيل » ، وإزالة هذا الوهم
- « **المثل** » قد يضرب بجمل لأبَد فيها من أن يتقدمها مذكورٌ يكون مشبهاً به ، ولا يمكن حذف المشبه به ، والاختصار على ذكر المشبه
- بيان ذلك قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** : « **الناس كإبل معة لا تكاد تجد فيها راحلة** » ، فلو حذف المشبه به
- وقلت : « **الناس لا تجد فيها راحلة** » ، فسد الكلام
- ١١٤ - وكذلك قوله تعالى : (**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ**) ، فلو حذف « الماء » ، أردت ما لا تحصل منه على كلام يعقل
- والجملة إذا جاءت بعد المشبه به لم تخلُ من ثلاثة أوجه :
- الأول** : أن يكون المشبه به معبراً عنه بلفظٍ موصول كقوله تعالى : (**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا**)
- الثاني** : أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له ، نحو : « **الناس كإبل معة لا تكاد تجد فيها راحلة** »
- الثالث** : أن تحيء الجملة مبتدأة ، وذلك إذا كان المشبه به معرفة ، ولم يكن هناك « **الذى** » ، كقوله تعالى : (**كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا**)

- ١١٥ - فضيلة « التمثيل » إذا جاء في أعقاب المعاني
- ١١٦ - أمثلة على هذا وبيان له
- ١١٩ - أمثلة في « التمثيل » وأسباب تأثيره . كقول المتنبي :
- ومن يك ذا فمٍ مَرٌّ مريضٍ يجذُّ مرًّا به الماء الزُّلالاً
- ١٢٠ - وقول الشافعي :

« أَأَنْتَرُ دُرًّا بَيْنَ سَارِحَةِ الْعَنَمِ »

- ١٢١ - أسباب تأثير « التمثيل » في نفس السامع ، أنس النفوس موقوت على أن تخرجها من خفى إلى جلى ، وتأتيها بصرح بعد مكنتى ، ونحو ذلك وبيانه
- ١٢٢ - (اعتراض وجوابه) . المعاني التى يجيء « التمثيل » فى عقبها على ضربين :
- الأول : غريب بديع ، وهو أن يتناهى بعض أجزاء الجنس فى الفضائل الخاصة به ، إلى أن يصير كأنه ليس من ذلك الجنس ، فيحتج لدعواه بما له أصل فى الوجود ، كقول المتنبي :
- فإن تَفَقَّ الأنامَ وأنت منهم فإن المسكَ بعضُ دمِ العزالِ
- ١٢٣ - الثانى : أن يكون المعنى الممثل غريباً نادراً ، يُحتاج فى دعوى كونه إلى بيّنة وُحجة وإثبات ، فيمثل له بما ليس بمنكر لا مستبعد ، كقول معاذ العقيل :
- أجرت فلم تمنع ، وكنت كقباض على الماءِ خانته فروج الأصابع
- ١٢٤ - سبب الأُنس فى الضرب الأول ، أن « التمثيل » يفيد الصحة وينفى الرّيب والشك سبب الأُنس فى الضرب الثانى ، أن « التمثيل » فيه يفيد صحة الصفة ، من جهة المقدار ، لأن مقاديرها فى العقل تختلف
- ١٢٦ - زيادة تأثير المشاهدة فى النفوس ، مع العلم بصدق الخبر ، وأمثله
- ١٢٧ - « التمثيل » بالمشاهدة يزيدك أنساً ، وإن لم يكن بك حاجة إلى تصحيح المعنى ، أو بيان مقدار المبالغة فيه ، وأمثلة ذلك
- ١٢٩ - مذهب آخر فى بيان السبب فى تأثير تصوير الشبه بين المختلفين فى الجنس ، وبيان ذلك
- ١٣١ - أصل : تصوير التشبيه بين المختلفين فى الجنس ، مما يحرك قوى الاستحسان
- و« التمثيل » أحصُ بذلك ، وهو الإمام فيه ، ويعمل عمل السحر . بيان وجوه ذلك

- ١٣٤ - تصرّف « التمثيل » تصرّفًا يريك العلم وجودًا ، والوجود عدمًا ، ومثاله
- ١٣٥ - لطيفة أخرى في هذا المعنى ، وهو جعل الموت نفسه حياةً مستأنفة ، ومثاله
- ١٣٦ - « التمثيل » يأتيك من الشيء الواحد بأشياء عدّة . وأمثلة كثيرة على ذلك
- ١٣٩ - « التمثيل » أسلوب آخر منه ، ينجلي بعد طلبه بالفكر ، وموقعه في النفس لذلك أحلى
- الفرق بين « التمثيل » الغامض المعقد ، و« التمثيل » المحوج إلى الفكر ، وأمثلة « التمثيل » المحوج إلى الفكر
- ١٤٢ - « التمثيل » المعقد ، ومثاله
- أحق أصناف التعقد بالذمّ وما يحدثه في نفس سامعه أو قارئه
- ١٤٣ - تصسف أي تمام وتعقيده
- صفة الكلام المتوقف على دقة الفكر
- ١٤٤ - المعاني الشريفة اللطيفة لأبد فيها من بناء ثانٍ على أوّل ، وردّ تالي إلى سابق
- ١٤٥ - ما لا يدرك إلا بالفكر في تحصيله والغوص إليه
- ١٤٦ - البحترى يعطيك في المعاني الدقيقة من التسهيل والتقريب ، ما لا يبلغ الماهر مبلغه ، وليس كل ما يقوله كذلك ، لأنه في شعره للمتوكل قد فارق طريقه ، لأن المتوكل كان يأنس بالشعر النازل
- ١٤٧ - المعقد من الشعر ليس بما تقع حاجة فيه إلى الفكر ، بل هو مما يقسم الفكر ويوعر مذهبه
- أما الملخصّ البين ، فهو يفتح للفكر الطريق ويمهده ، وبيان ذلك
- ١٤٨ - ليس تقرير الشبه بين الأشياء المشتركة في الجنس ، وإنما الصنعة والحذق أن تجمع المتانفات المتباينات في نسب واحد . وهو يبيّن في كل الصناعات التي تحتاج إلى الدقة
- هذا الأصل هو القضية في « التمثيل » وبيان ذلك
- ١٥٠ - دقة المسلك إلى استخراج الشبه ولطف المذهب ، هو الذي يوجب التقديم
- ١٥١ - القيد في تأليف شيء بعيد عنه في جنس هو أن تصيب بين المختلفين في الجنس شبهًا صحيحًا
- ١٥٢ - والحذق في إيجاد الائتلاف بين المختلفين ، هو أن تجد مشابهاً خفية يدق المسلك إليها
- إذا لطف « التشبيه » الصريح بين متباعدين ، فذلك لاتفاق كان ثابتًا بين المشبه والمشبه به ،

ولكنه كان خفياً لا يتجلى إلا بعد التأق في استحضر الصور وعرض بعضها على بعض ،
ومثال ذلك

١٥٥ - كون الشيء من الأفعال سبباً لضده ، ومثاله

١٥٧ - (فصل) . هذا فن آخر يجمع « التشبيه » و « التمثيل » جميعاً

- معرفة الشيء من طريق الجملة ، غير معرفته من طريق التفصيل
- وضع القوانين ، وبيان التقسيم في كل شيء ، وتيقن العبارة في الفروق ، فائدة لا ينكرها المميز
- المعنى الجامع في سبب غرابة « التشبيه » ، أن يكون الشبه المقصود مما لا يتسع إليه الخاطر
- تفصيل القول في غرابة « التشبيه » و « التمثيل » وبيان ذلك وأمثله
- ١٦٠ - بعض « الشبه » يكون على الذكر أبداً ، وبعضه يكون كالعائب = وبعضه كالبعيد لا يُتال إلا بعد قطع مسافة إليه
- عبرتان في أمر « التشبيه » ، تعلم بهما السبب في سرعة بعضه إلى الفكر ، وإبائه بعض أن يكون له ذلك الإسراع
- العبرة الأولى : أنك ترى بالنظر الأول الوصف على الجملة ، ثم ترى التفصيل عند إعادة النظر . وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس ، وبيان ذلك
- ١٦١ - فإذا كان هذا في المشاهدة وسائر الحواس ، فالأمر في القلب كذلك
- ويتفاوت الحال في الحاجة إلى الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته في حد الجملة وحد التفصيل
- الاشتراك في الصفة من جهة الجملة ، بحيث لا يشوبها تفصيل ، فيقل أن تحتاج فيه إلى قياس وتشبيه ، فإن دخل في التفصيل ، احتجت بعد ذلك إلى إدارة الفكر . وبيان درجات هذا ، وشواهد كقول ذي الرمة :

وَسِقَطِ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتِي أَبَاهَا ، وَهَيَّأْنَا لِمَوْضِعِهَا وَكُرًّا

وبقية الشواهد

١٦٢ - المقابلات التي تترك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة ، كالمقابلة بين قول عنترة :

يُتَابِعُ لَا يَتَّبِعُ غَيْرَهُ بِأَبْيَضَ كَالْقَبَسِ الْمُتَلْتَبِ

وقول امرئ القيس :

جَمَعْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

١٦٥ - العبرة الثانية : يقتضى كون الشيء على الذكر ، أن يكثر دورانه على العيون وتدركه الحواس = وعكسه : بُعد ذلك الشيء عن الخاطر ، وإنما يحسُّ في الثُّدرة

- فإذا كان هذا لاشكَّ فيه ، فالشبهه الراجع إلى ما تبصره أبداً ، فالتشبيهه المعقود عليه نازل مبتذل = أما ضلُّه في مخالفته ، فالتشبيهه المردود إليه غريب نادر ، ثم تفاضل التشبيهات

١٦٦ - « التفصيل » ، عبارة جامعة ، فأنت تنظر في الأوصاف وتفصل بعضها عن بعض ، وتنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة ، وهو يقع من ثلاثة أوجه ، وإن كانت دقائقه لا تكاد تضبط :

- الوجه الأول : أن تفصل ، بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً ، وأمثله ، كقول ابن المعتز :

فَجَاءَتْ بِهَا فِي كَأْسِهَا ذَهَبِيَّةٌ لَهَا حَدَقٌ لَمْ تَتَّصِلْ بِجُفُونِ

- (بيان معنى : العراقة والتعريق في الخط) ، وانظر ص : ١٧٨

١٦٧ - الوجه الثاني : أن تنظر في المشبه به وفي أموره واحداً واحداً ، ثم تجعلها فصلاً فصلاً ، ثم تجمعهما في تشبيهك على مجموع أوصاف المشبه به ، وبيان ذلك ومثاله :
... قول امرئ القيس :

إِذَا مَالَ الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ تَعَرَّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمَفْصَلِ

١٦٨ - الوجه الثالث : أن تفصل بأن تنظر في خاصية في الصوت مثلاً ، ليست في كل صوت

١٦٩ - مما يكثر فيه « التفصيل » ، في « التشبيه المركب » من شيئين أو أكثر ، وهو ينقسم قسمين :

- « القسم الأول » ، أن يكون شيئاً يقدره المشبه ويضعه ولا يكون ، وذلك أن يكون التشبيه مركباً من أمور مجمعة ، لو أخللت بواحد منها لم يحصل الشبه ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

« مَدَاهُنْ دُرٌّ حَشْوُهُنَّ عَقِيْقُ »

١٧٠ - القسم الثاني ، أن تعتبر في التشبيه هيئة تحصل من اقتران شيئين ، وهذا الاقتران مما يوجد

ويكون ، ومثاله قول ابن المعتز :

غَدَا وَالصُّبْحُ تَحْتَ اللَّيْلِ بَادٍ كَطَرِفِ أَشْهَبِ مُلْقَى الْجَلَالِ

وبيان ذلك ، وأمثلة أخرى

والفرق بينه وبين القسم الأول

١٧٢ - وهذا القسم الثاني ، مما يدخل في الوجود يتفاوت ، فمنه ما يتسع وجوده ، ومنه ما يوجد في النادر ، بيان ذلك ، ومن أمثله قول أبي طالب الرق :

وَكأنْ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَّرَ نُثْرَنَ عَلَى بِسَاطِ أُرْزِقِ

- « التشبيه المركب » ، بقسميه وصلتهما بالعبرتين السالفتين ، في ص : ١٦٠ ، ثم ص : ١٦٥ ، وبيان ضبط هذا التشبيه ، وبيان فضل كل منهما

١٧٤ - تفاوت « التشبيه »

- « العبرة الثانية » ، وهي مرور الشيء على العيون ، معنى واحد لا يتكرر ، ولكنه يضعف ويقوى

- و « العبرة الأولى » ، هي « التفصيل » ، لأنها في حكم الشيء يتكرر ، وينضم فيه الشيء إلى الشيء ، وبيان ذلك وشواهد ، كقول بشار :

كَأَنَّ مُثَارَ التُّنْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

وبيان ذلك

١٧٦ - استقصاء « التشبيه » ، وبيانه وشواهد

١٧٧ - أبلغ الاستقصاء في « التشبيه » وشواهد ، كقول ابن المعتز :

كَأَنَّ أَوْضُوهُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى نُطِيرٌ غُرَابًا ذَا قَوَادِمَ جُورِ

١٧٨ - مثال آخر في استقصاء « التشبيه » ، وهو قول أبي نواس يصف البازي وعينه :

* كَأَنَّ عَيْنِيهِ إِذَا مَا أَتَارًا *

وبقية الرجز

- (« التعريق » في الخط) ، انظر ص : ١٦٧

١٧٩ - جملة القول : أنك متى زدت في التشبيه على مراعاة وصف واحد أو جهة واحدة ، فقد

دخلت في « التفصيل » و « التركيب » ، وفتحت باب التفاضل

- ١٨٠ - « التشبيه » في الهيئات التي تقع عليها الحركات
 - « الهيئة » المقصودة في التشبيه على وجهين :
 - الأول : أن تقترن بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون وغيرها
 - الثاني : أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يُراد غيرها
 - الوجه الأول : شاهده قول جبار بن جزء بن ضرار :
 . وَالشَّمْسُ كَالْمَرَاةِ فِي كَفِّ الْأَسْتَلِّ .

١٨١ - من عجيب ما جمع بين الشكل وهيئة الحركة ، قول الصنوبري :

كَأَنَّ فِي عُذْرَانِهَا حَوَاجِبًا ظَلَّتْ تُمَطُّ

- ١٨٢ - الوجه الثاني ، وهو هيئة الحركة مجردة من كَلِّ وصف في الجسم ، فيقع فيها التركيب ، بأن يكون للجسم حركات في جهات مختلفة ، ومثاله قول ابن المعتز في وصف حركة المصحف :

. فَأَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَأَنْفَتَاحًا .

- ١٨٣ - « التشبيه » المعقود على تجريد هيئة الحركة ، ثم صار لطيفًا غريبًا لما فيه من التفصيل والتركيب ، وأمثله ، منها قول الأعشى يصف السفينة في أمواج البحر :

يَقْصُ السَّفِينُ بِجَانِبِيهِ كَمَا يَنْزُو الرِّبَاحُ خَلَا لَهُ كَرَعُ

- ١٨٤ - هذه الهيئات يغلب عليها الحكم المستفاد من العبارة الثانية ص : ١٦٥ ، وهو قلة رؤية العيون له ، كقول المتنبي في صفة الكلب :

. يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدْوِيِّ الْمُصْطَلِي .

- ١٨٥ - كما تعتبر هيئة الحركة في « التشبيه » فكذلك تُعتبر هيئة السكون ، ومثاله إذا وقع فيه تركيب وتفصيل

١٨٦ - أمثلة لما لطف لكثرة التفصيل فيه

١٨٨ - الموازنة بين التشبيهيين ، وحاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل

- ١٨٩ - شيوع التشبيه وانتداله ، لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيه يلفظ بحسن تأمله ، ثم يشيع ويتسع حتى يخرج إلى حدِّ المبتذل ، ويجرى مع ما فيه من دقة التفصيل إلى الابتذال . وبيان ذلك

١٩١ - حديث عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، حين لسمعه زنيور فوصفه لأبيه حسان ، فقال :
« قال ابني الشعر ورب الكعبة » ، حين قال في وصف زنيور لسمعه : « كأنه مُتَلَفٌ في
بُرْدَى جَبْرَة »

* * *

١٩٢ - (فصل) ، في « التشبيه المتعدد » ، والفرق بينه وبين « التشبيه المركب »

- تشبيه شيئين بشيئين ، لا يداخل أحدهما الآخر في الشبه ، يعني أن أحد التشبيبين ليس
موقوفاً على الآخر في الفائدة ، وهذا مخالف لحكم « التشبيه المركب » ، ومثاله قول امرئ
القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ ، رَطْبًا وَيَابَسًا ، لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

١٩٣ - قد يكون من « التشبيه المركب » ، ما إذا فضضت تركيبه ، وجدت أحد طرفيه يخرج عن أن
يصلح تشبيهاً ، ومثاله

١٩٣ - وقد يكون الشيء منه إذا فض استوى التشبيه في طرفيه ، إلا أن حاله تتغير ، ويذهب ما كان
فيه من الإحسان ، ومثاله وبيانه ، قول أبي طالب الرقي :

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ التُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَّرَ نُثْرَنَ عَلَى بَسَاطِ أَرْزِقِ

١٩٤ - أسباب فضيلة « التركيب » في بيت امرئ القيس « كأن قلوب الطير » هو اختصار اللفظ
وحسن الترتيب ، لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه ، وأمثلة ذلك ، منها قول المتنبي :

بَدَّتْ قَمْرًا ، وَمَاسَتْ حُحُوطَ بَابِ ، وَفَاحَتْ عَنَبْرًا ، وَرَنْتْ غَزَالًا

وبيان بقية الأمثلة

- بيان « التشبيه المركب » في بيت بشار « كأن مثار النقع » ، موضوع على أن يريك الهيعة
والحركات المختلفة ، كما يوجه الحال في الجلال

- العطف بالواو أحياناً يُراد به ، لا مجرد الجمع ، بل يراد به الشبه في اجتماع شيئين معاً :
كقول رؤبة :

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْتَقِي كَأَنَّهَا فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ

١٩٥ - بيت للبحتري ، فيه التشبيه الذى لا يراد به الانفراد ، بل الهيئة الخاصة الحاصلة من المخالطة ، وهو قوله :

ترى أَحْجَالَهُ يَصْعَدُنَ فِيهِ صُعُودَ الْبَرِّقِ فِي الْعَيْمِ الْجَهَامِ

- « الواو » فى بيت بشار : « كأن مثار النقع » بمعنى « مع » ، وهى عندئذ تقتضى أن لا يكون فى معطوفها الانقطاع ، بل هما كاسم واحد

١٩٦ - « التشبيه » المعقود على الجمع دون التفریق ، لا يتصور إفراد أحدهما بالذكر ، وإلا فسد التشبيه ، وأمثله ، منها قول ابن المعتز :

كأَنَّهُ وَكَأَنَّ الكَأْسَ فِي فَمِهِ هَلْأَلْ أَوَّلَ شَهْرِ غَابَ فِي شَفَقِ

١٩٧ - (كلمة للقاضى الجرجانى فى « التشبيه المركب »)

١٩٨ - فى « التشبيه المركب » يكون أحد المشبهين فى الأعم ، قد ذكر فى صلة الآخر ، ولم يعطف عليه ، وبيان ذلك وشواهد ، منها قول الفرزدق :

والشَيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ كَأَنَّهُ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِيهِ نَهَارُ

١٩٩ - « كما » ومجيعها فى الطرف الثانى من « التشبيه المركب » ، أقعد فى التشبيه ، معنى العطف بالواو فى بيت امرئ القيس : « كأن قلوب الطير »

٢٠٠ - ضرب آخر من « التشبيه المركب » ، على حدّ الجمع بين شيئين بالواو فى التشبيه ، والتشبيه فى الحقيقة لأحدهما . و « الواو » فيه ولائد بمعنى « مع » ، شاهده وبيانه قول الشاعر :

إِنى وَتَزِينى بِمَدْحى مَعْشَرًا كَمُعَلِّقٍ دُرًّا عَلَى خِنْزِيرِ

٢٠١ - مثل فى « التشبيه المركب » ، ظاهره من جنس التشبيه المفرق ، ولكن ثمة شىء فيه كالجمع وضرب من الخصوصية ، وهو قول الشاعر :

وحتى حَسِبْتُ اللَّيْلَ وَالصُّبْحَ إِذْ بَدَا حِصَانَيْنِ مُخْتَالَيْنِ جَوْنَا وَأَشْقَرَا

٢٠٢ - « تشبيه مركب » يؤدى إلى شكل مخصوص لا يتصور فى كل واحد من المذكورين على الانفراد بوجه من الوجوه ، ومثاله قول المتنبي : الآتى بعد هذا

٢٠٣ - رأى للقاضي الجرجاني في بيت المتنبي :

دُونَ التَّعَانِقِ نَاحِلِينَ كَشَكَّلْتَنِي
نَصَبٍ أَدَقَّهُمَا وَضَمَّ الشَّاكِلُ

وبيان الفرق بين قول المؤلف فيه وقول القاضي

- ٢٠٤ - (فصل) . هذا فنٌ غير ما تقدم في الموازنة بين « التشبيه » و « التمثيل » ، مع إعلامي إياك أن كُلَّ تمثيل تشبيهي ، وليس كُلُّ تشبيه تمثيلاً ، وتَبَيَّنَتْ وجه الفرق بينهما
- (قَلْبَ طَرْفِي الْقَضِيَّةِ) ، وهذا أَصْلٌ إذا اعتدته ، فيجىء في « التشبيه » مجيئاً حسناً مُنْقَاداً لك ، ثم تصادفه لا يطاوعك في « التمثيل » تلك المطاوعة . فعندئذ يظهر لك نوع من الفرق بينهما ، وينفتح لك باب إلى دقائق وحقائق
- (عكس التشبيه) وذلك جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وهذا هو المسمى عكس التشبيه وقلبه ، في التشبيهات الصريحة
- من أظهر ذلك أنك تقول في النجوم : « كأنها مصابيح » ، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح : « كأنها نجوم » ، ومن ذلك : تشبيه الروض المنور بالوشى ، ثم يشبه الوشى بأنوار الرياض = وتشبه العيون بالترجس ، ثم يشبه الترجس بالعيون ، ومثاله
- ٢٠٥ - وكذلك تشبيه الثَّغْرِ بالأقاحى ، ثم تشبيهها بالثغر = وتشبيه السيوف عند الانتضاء بعقائق البروق ، ثم يعودون فيشبهون البرق بالسيوف المنتضاء ، وأمثلة ذلك كله
- ٢٠٧ - ويشبهون الدروع بالعدير تضربه الريح فيتكسر ، ثم يشبهون العُدْران بالدروع ، وأمثله
- ٢٠٨ - وتشبه أنوار الرياض بالنجوم ، ثم تشبه النجوم بالتُّور ، وأمثله
- ٢٠٩ - وتشبه غُرَّةَ الفرس الأدهم بالنجم أو الصبح ، ثم يُعكس فيشبه النجم أو الصبح بالغُرَّةِ في الفرس ، وأمثله
- ٢١٠ - وتشبه الجوارى في قُدودهن بالسُّرور ، ثم يُشبه السُّرورُ بالنساء ، وأمثله
- ٢١١ - وتشبه يُدْيُ الكواعب بالرمان ، ثم يُشبه الرمان باليُدْي ، وأمثله
- ٢١٢ - وتشبه الجداول والأنهار بالسيوف في استطالتها
- ٢١٣ - ثم يشبهون السيوف بالجداول ، وأمثله
- ٢١٤ - وتشبه الأَسْتة بالنجوم
- ٢١٥ - ثم تشبه الكواكب بالأَسْتة ، وأمثله
- والدموع تشبه إذا قطرت على حدود النساء بالظَّلِّ والقَطْرُ على ما يُشبهه حدود الرياحين

- ٢١٦ - ثم يعكس هذا التشبيه ، ومثالهما
 - وفرن آخر خارج عن جنس ما مضى = يشبه الشيخ أفناه الهرم وحناء القدم ، حتى يدخل رأسه في منكبيه ، كما قال عمرو بن حُمَمة الدوسي في شعره
- ٢١٧ - ثم يعكسه أبو نواس فيُشبه الفرخ بهذا الشيخ
- ٢١٨ - ويشبه الظليم في حركة جناحيه مع إرسالهما بالخباء المقوَّض ، كما قال ذو الرمة :
- ويبيض رفعا بالضحى عن مُثونها سَمَاوَة جَوْنٍ كالخِباءِ المُقَوَّضِ
 هَجُومَ عَلَيها نَفْسُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ مَتى يُرَمَ فِي عَيْنِيهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ
- وبيان معناه
- ٢١٩ - ثم يعكسه ابن المعتز بقوله :
- ورفعنا خبائنا تضربُ الريد حُ حَشَاهُ كالجَادِفِ المَقْصُوصِ
- ما يمنع عكس التشبيه ، لسبب يعرض في البين
- ٢٢٠ - أقوى ذلك أن يكون بين الشيعين تفاوتٌ شديد في الوصف الذي لأجله تُشبهه ، ثم قصدت أن تُلحق الناقصَ منهما بالزائد ، مبالغةً
- فمن ذلك ، أصولٌ في شدة السواد ، كخافية الغراب ، والقار ، فإذا شَبِهت شيئاً بها كان طلبُ العكس في ذاك عكساً لما يُوجبه العقل ، وبيان ذلك
- ٢٢١ - (اعتراض) :
- فإن قلت : ينبغي على هذا أن لا يجوز تشبيه الصُّبح بقرة الفرس ، وذلك لأن الصُّبح أظهر وأبلغ ، والتفاوت بينهما كالتفاوت بين خافية الغراب وما يشبهه به
- (فالجواب) :
- أن تشبيه غرة الفرس بالصُّبح ، لم يقع من جهة المبالغة في وصفها بالضياء ، وإنما قصد به وقوع مُتير في مُظلم ، وحصولُ بياض في سواد ، وبيان ذلك وأمثله
- ٢٢٢ - (القاعدة) : متى لم يُقصد ضَرْبٌ من المبالغة في إثبات الصفة - واقتصر على الجمع بين الشيعين في مطلق الصورة واللون ، أو جَمَعَ وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدّه في الأصل ، فإن العكس يستقيم . ولكن متى أُريد شيء من ذلك لم يستقيم

٢٢٣ - (جعل الفرع في الصفة أصلاً) ، ومثاله قول محمد بن وهيب :

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

فجعل وجه الخليفة أعرف وأشهر وأتم في النور من الصباح ، فاستقام بحكم هذه التية . وبيان ذلك ، أنه يُوقَع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر ، لأنه وضع كلامه وَضَع مَنْ يقيس على أصلي مُتَّفِقِي عليه

٢٢٥ - (التمثيل ، وجعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً)

- مثال ، جعل الفرع أصلاً في التمثيل ، قول القاضي التنوخي :

وَكأنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهِ سُنَنِ لَاحٍ بَيْنَهُنَّ أبتدأ

والشبه فيه عقلي ، وبيان الفرق بينه وبين التشبيه

٢٢٦ - (العكس في التمثيل لا يجيء على حدّه في التشبيه الصريح) ، لأنه يبنى على ضرب

من « التأويل » ومثاله وبيانه

٢٢٧ - مثال آخر في قول أبي طالب الرقي ، وهو من تشبيه المحسوس بالمعقول :

ولقد ذكرتك والظلام كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشقي

وتفسير هذا المثال

٢٢٩ - ومثال آخر ، لابن طباطبا ، من تشبيه المحسوس بالمعقول :

كأن انتضاء البدر من تحت غيمة نجا من البأساء بعد وقوع

وبيانه

٢٣٠ - مثال آخر قول ابن طباطبا ، من التشبيه المحسوس بالمعقول :

صحو وغيم وضياء وظلم مثل سرور شابه عارض غم

- أمثلة أخر من تشبيه المحسوس بالمعقول . في شعر القاضي التنوخي ، وابن بايك ، وأبي طالب

المأموني ، وابن طباطبا ، وابن المعتز

٢٣٢ - بيان ما كان حقيقة في المحسوسات ، ومجازاً في المعقولات

٢٣٣ - مثال على عكس التمثيل في شعر القاضي الجرجاني

٢٣٤ - مقابلة للفرق بين جعل الفرع أصلاً في « التمثيل » ، وبينه وبين التشبيه الظاهر ، وذلك لاحتياج « التمثيل » إلى التأويل ، ولا كذلك في التشبيه الظاهر

٢٣٥ - الفرع لا يخرج عن كونه فرعاً على الحقيقة ، وبيان ذلك

٢٣٦ - بيان في الفرق بين « التشبيه » الواقع فيما يدركه الحس ، وبين « التمثيل » الذي هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس التي تجمع بين شيئين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة ، لا في نفس الصفة

- لطيفة أخرى تعطيك للتمثيل مثلاً من طريق المشاهدة ، وذلك أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة ، إلا أنه تارة يراها في المرآة ، وتارة على ظاهر الأمر = وأما في التشبيه الصريح ، فإنك ترى صورتين على الحقيقة ، وبيانه بيان جيد

٢٣٨ - (الفرق بين الاستعارة والتمثيل)

- « الاستعارة » حدّها أن يكون للفظ اللغوي أصل ، ثم يُنقل عن ذلك الأصل ، ثم يُستعمل في غير ذلك الأصل ، ويُنقل إليه نقلاً غير لازم ، فيكون كالعناية
- أما « التمثيل » فهو أصل في كونه مثلاً أو تمثيلاً ، من تشبيه منتزع من مجموع أمور ، لا يُحصّله إلا جملة من الكلام أو أكثر ، والألفاظ جارية على أصولها وحقائقها في اللغة

٢٣٩ - (اعتراض) ، كيف تكون « الاستعارة » ، من أجل التشبيه ، والتشبيه يكون ولا استعارة ؟

- (الجواب) : أن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه المبالغة ، وعلى وجه الإيجاز ، فهي ليست التشبيه على الحقيقة = وكذلك لا تكون التمثيل على الحقيقة ، لأن التمثيل تشبيه إلا أنه تشبيه خاص = فكل تمثيل تشبيه ، وليس كل تشبيه تمثيلاً

٢٤٠ - إذا كان الشبه بين المستعار منه والمستعار له من المحسوس ، فيقال إنها تتضمن التشبيه ، ولا يقال إن فيها تمثيلاً . فإذا كان الشبه عقلياً جاز إطلاق التمثيل فيها ، كقولنا : « ضربَ النورُ مثلاً للقرآن »

- « المستعير » ينقل اللفظ عن أصله في اللغة للتشبيه والمبالغة والاختصار ، و« ضارب المثل » يقصد إلى تقرير الشبه بين الشيئين .

- « الاستعارة تكون اسماً أو فعلاً ، فإن كانت « اسماً » كان اسم جنس أو صفة ، فإن كان اسم جنس ، فهو بين أن يكون للأصل أو للفرع ، يُفصّل لك أحد العَرَضين شاهدُ الحال ، فهو بين احتمالين
- ٢٤١ - فإن كان فعلاً أو صفةً ، فيُحتمل أن يكونا واقعين على الحقيقة ، وأن يكونا واقعين على المجاز
- وفي الفعل والصفة شيء آخر : أن تدعى معنى اللفظ المستعار للمستعار له
- أما « المثل » فلا هو يقتضى تردّد اللفظ بين احتمالين = ولا أن يُدعى معناه للشيء ، ولكنه يدعُ اللفظ مستقراً على أصله

- ٢٤٢ - (أصل آخر) : وذلك أن الاستعارة تعتمد على التشبيه والتخيّل . وهو تشبيهٌ عقلي = لكن من شأنها أن تُسقط المشبه وتطرّحه ، وتدعى له الاسم الموضوع للمشبه به لقصد المبالغة . ويقع ذلك في الاسم المستعار حيث يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو مجروراً بحرف الجرّ ، أو مضافاً إليه . وأمثلة ذلك
- ٢٤٣ - فإذا كان اسم المشبه مذكوراً ، وكان مبتدأ ، واسم المشبه به واقفاً في موضع الخبر ، فهل يستحق الاسم في هذه الحالة أن يوصف بالاستعارة أم لا ؟ في هذا شبهة ، وكلام سيأتي في ص : ٣٢١ ، وما بعدها

- ٢٤٣ - (لا يصلح كُّل تشبيه للاستعارة)
- ليس كل شيء يجيء مشبهاً به بكاف ، أو بإضافة « مثل » إليه ، يجوز أن تسلط عليه « الاستعارة » ، حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبه ، كقولك : « أبدبتُ نوراً » تريد علماً = وإنما يجوز ذلك إذا كان الشبه بين الشيعين قريباً ، وفي الحال دليل على معرفة المقصود من الشبه
- أما إذا تعذر معرفة المقصود من الشبه ، ألا بعد ذكر « الجمل » التي يعقد بها « التخيّل » ، فإن « الاستعارة » لا تدخله

- ٢٤٤ - مثال ذلك . وشرحه وتفسيره ، بيت النابغة :

فإنك كالليل الذي هو مُدركي وإن خلئت أن المتأى عنك واسع
فلا تستطيع إسقاط ذكر المدح ، كما تقول : « رأيت أسداً » ، ولا تجد له مذهباً . والأمر لا يخلو من أحد أمرين : إما أن تحذف الصفة وتقتصر على ذكر الليل فتقول : « إن فررت

أظننى الليل « ، وهذا محال = وإن لم تحذف الصفة تعسفت إلى الاستعارة ، إذ لو قلت :
« إن فررت منك وجدت ليلاً يدركنى » ، وهذا لا تقبله الطباع

٢٤٥ - أمثلة أخر ، للتشبيه الصريح الذى لا يصلح أن يكون استعارة ، قول رسول الله ﷺ :
« الناس كإبل معة ، لا تجد فيها راحلة » = وقوله : « مثل المؤمن كمثل النخلة = أو مثل
الحمامة » ، فلا بد من المحافظة على ذكر المشبه به ، وهو « الإبل » ، فلا تستطيع أن تقول :
« الناس لا تجد فيهم راحلة » على حد قولك فى « رأيت رجلاً كالأسد » : « رأيت أسداً » ،
وانظر ما مضى فى « الفرق بين التشبيه والتمثيل » من ص : ٩٥ - ١١٥

٢٤٦ - (التشبيه الصريح يكون المشبه به معرفة لا نكرة) ، كقولك : « هو كالأسد » ،
ولا يكاد يجيء نكرةً ، فقول : « هو كأسد » ، إلا أن يُخصص بصفة فتقول : « هو كأسد
ضار »

٢٤٧ - (رجّع إلى قول النابغة) :

* فإنك كالليل الذى هو مدركى *

وبقية الأمثلة ، يجوز أن تحذف « الكاف » أو « مثل » على تقدير مضاف محذوف ، فتقول :
« إنك الليل الذى هو مدركى » ، تجعل الأصل : « إنك مثل الليل .. » ، وانظر ص :
٢٤٤ ، ٢٥٢

- نكتة فى الفرق بين هذا الضرب الذى لابد للمجرور بالكاف ونحوها من وصفه بجملة من
الكلام ، وبين التشبيه الصريح نحو : « زيد كالأسد » = إنك إذا حذف الكاف فقلت :
« زيد الأسد » ، فالقصد المبالغة فى التشبيه ، وأما فى : « فإنك كالليل الذى هو مدركى » ،
فإنك إذا حذف الكاف ، لم تقصد المبالغة ، بل أبقيت المعنى على حاله ، وحذفت الكاف
أو مثل فقط ، وأبقيت المعنى على حاله

٢٤٨ - (ما يصلح فيه التشبيه الظاهر ، ولا تصلح فيه المبالغة ، وجعل الأول الثانى) ،
نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْ مِنْ السَّمَاءِ) ، لو قلت : « إنما الحياة
الدنيا ماءً أنزلناه من السماء » لم يكن للكلام وجه إلا على تقدير حذف « مثل »

٢٤٩ - (وهذا موضع فى الجملة مُشكّل ، ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل) ،
ولكن لا سبيل إلى جحد أنك تجد الاسم فى الكثير وقد وُضع موضعاً فى التشبيه بالكاف ،

لو حاولت أن تخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة ، وجعل هذا ذلك ، لم يتقد لك ، كالنكرة التي هي « ماء » في الآية السالفة

٢٤٩ - (اعتراض) :

فإن قلت : لا بد من أصل يرجع إليه في الفرق بين ما يحسن أن يُصَرَّف إلى الاستعارة والمبالغة ، وما لا يحسن فيه ذلك

٢٥٠ - (الجواب) : لا يمكن أن يقال فيه قول قاطع . ولكن إذا كان الشبه وصفاً معروفاً في الشيء ، وكان أصلاً فيه يقاس عليه كالنور والحسن في الشمس ، فاستعارة الاسم على معنى ذلك الشبه ، تحيء سهلة متقادة . وإن أردت من الشمس الاستدارة ، لم يجوز أن تدل عليه بالاستعارة ، ولكن إن أردتها من الفلك جاز ، فإن قصدتها من الكرة كان أبين . ومتى صلحت الاستعارة في شيء ، فالمبالغة فيه أصلح

٢٥١ - (تفسير « الاستعارة » و « المبالغة »)

بقولنا : « جعل هذا ذلك » ، و « جعله الأسد » و « ادعى أنه الأسد حقيقة » في قولنا : « زيد هو الأسد » فجعله : « هو هو » وذلك على معنيين : أحدهما : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطب بأحدهما دون الآخر ، فزيد أن تعرفه أن أحدهما هو الآخر فتقول مثلاً : « زيد هو أبو عبد الله » = والثاني : أن يراد تحقيق التشابه بين الشئيين ، ونفى الاختلاف والتفاوت بينهما بلا فرق ، وهذا المعنى الثاني فرع على الأول

٢٥٢ - (عوداً إلى بيت النابغة) :

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي

والرُّدُّ على مَنْ يحمله على طريق المبالغة ، ويجعل الصفة هي ظلمة الليل ، وأنه قصد شدة سخطه ، وراعى حال المسخوط عليه ، وتوهم أن الدنيا تُظلم في عينيه (انظر ص : ٢٤٤ ، ٢٤٧) ، فالرُّدُّ عليه أن يُحتمل والكلام على ظاهره ، وحرف التشبيه داخل على الليل كما في البيت ، فأما إذا أردت المبالغة ، فلا يتسنى ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يُواجه بها الممدوحون

٢٥٣ - لا تُستعارُ الأسماء الدالة على هذه الصفات المكروهة التي لا يُواجه بها الممدوحون ، إلا بعد أن يتدارك ويُقرن إليها أضدادها من الأوصاف المحبوبة ، كقولك له : « أنت الصابُّ والعسل »

ولا تقول وأنت تمدح : « أنت الصَّابُ » وتسكُتُ ، وكذلك فعل المتنبي حين قال :
حَسَنٌ ، في وُجُوهِ أَعْدَائِهِ أَقْدُ بَحْجُ من ضَيْفِهِ ، رَأَتْهُ السَّوَامُ
وبيان ما في بيت المتنبي :

٢٥٤ - والتهاون في الاحتراز من هذا ، جرُّ على أبو تمام بسط لسان القادح فيه والمُنْكَرُ لفضله ، كقوله
للمدوح :

وإذا ما أردتُ كنتَ رِشَاءً وإذا ما أردتُ كنتَ قَلْبِيَا

وصكَّ وجه المدوح بأنه رِشَاءٌ وقلِيبٌ . وقوله أيضًا :

ما زال يَهْدِي بِالْمَكَارِمِ وَالْعُلَى حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ مَحْمُومٌ

فجعله يَهْدِي وجعل عليه الحُمَى = فهذه قضيتك في اقتراحك علينا أن نسلك بالليل طريق
المبالغة في بيت النابغة ، على تأويل السُّخْطِ

٢٥٤ - (عودٌ إلى بيت النابغة) : وقول المعترض : أَقْرَى أن تأتى هذا التقدير أيضًا في البيت ،
حتى يُقْصِر التشبيه على ما تُفِيدُهُ الجملةُ الجارية في صلة « الذى » ، من قوله : « الذى هو
مدركى » ؟

- (فالجواب) : أن هذا هو الوجه ، كالذى جاء في الخبر : « لَيْدُحْلُنُ هذا الدينُ ما دَخَلَ
عليه الليلُ »

٢٥٥ - فلما تجرَّد المعنى هنا للحكم الذى هو الليل من الوصول إلى كُلِّ مكان ، ولم يكن لاعتبار
ما اعتبروه من شبه ظلمته وجهٌ ، كذلك يجوز أن يتجرَّد في البيت لهذا المعنى . وبيان هذا
المعنى أيضًا من أن النهار بمنزلة الليل في وصوله إلى كُلِّ مكان . وقول العباس بن الأحنف :

نِعْمَةٌ كَالشَّمْسِ لَمَّا طَلَعَتْ بَثَّتِ الإِشْرَاقُ فِي كُلِّ بَلَدٍ

فلو أن العباس ضرب المثل « بالليل » ووصله إلى كُلِّ بَلَدٍ ، لكان قد أخطأ خطأً فاحشًا ،
وبيان أن ما ليس بمحبوب ، كالليل ، فيحسُن أن يُعْرَضَ عنه صَفْحًا .

٢٥٦ - أما ترك النابغة أن يمثَّلَ بالنهار ، وإن كان بمنزلة الليل فيما أراده ، فلا أنه كان يخاطبُ الملك
بالنهار ، وبيان ذلك

- وجه آخر في ضعف تجريد وَصْفِ المدوح بالسُّخْطِ ، الذى استخرجه من « الليل » في
البيت ، وهو تفصيلٌ جيِّدٌ

- ٢٥٨ - (فصل) : في الفرق بين « التمثيل » و « الاستعارة »
- الاسم يقع في نظم الكلام موقعا يقتضى كونه مستعاراً ، ثم لا يكون مستعاراً ، لأن التشبيه المقصود منوط به مع غيره ، وليس له شبهة ينفرد به
- مثال ذلك قول داود بن علي حين آلت الخلافة إلى بني العباس : « الآن أخذ القوس بآريها » ، فالقوس كناية عن الخلافة ، والبارى كناية عن المستحق لها ، ولكن لا يقال إن القوس مستعار للخلافة ، وبيان ذلك
- ٢٥٩ - وكذلك قول من سمع كلاماً حسناً من رجلٍ ذمير : « عَسَلٌ طَيِّبٌ فِي ظَرْفِ سَوْءٍ » ، وبيان ذلك
- الأصل الذي يجب أن تحافظ عليه : أن الشبه إذا كان موجوداً في الشيء على الانفراد ، فالاسم مستعار لما أخذ الشبه منه ، كالنور للعلم = فإذا لم تمكن نسبة الشبه إلى الشيء على الانفراد ، وكان مركباً مع غيره ، فليس الاسم بمستعار ، ولكن مجموع الكلام « مثل »

* * *

٢٦٠ - (« التمثيل » و « التشبيه » و « الاستعارة »)

- تستدعى جُملاً من القول يصنعُ استقصاؤها ، وشعباً من الكلام لا يستبين لأرل النظر أنماؤها = فهذه الأمور التي قصدت البحث عنها أمورٌ كأنها معروفةٌ مجهولة = فهي معروفة على الجملة لا ينكر قيامها في نفوس العارفين بجيد الكلام وديبته = ومجهولة من حيث لم يتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يُرجع إليها في استخراج العلل لحسن الحسَن وقبح القبيح
- فإن قلت : « ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة ، وإنما يكفي أن يقال : « الاستعارة » مثل كذا ، فنشئد آياتاً ، = وهكذا يكفيننا المؤونة في « التشبيه » و « التمثيل » يسير من القول » وردَّ عبد القاهر على هذا الاعتراض ، وهو دالٌّ على أنه منشئ هذا العلم البلاغي كُله ، وضرب المثال في ذلك من النحو في مسألة « الخبر » = وفي الاسم مثل : زيد وعمرو ، ويقول الفلاسفة : « شيء » ، وهذا كلام نفيس

* * *

٢٦٣ - (فصلٌ في الأخذ والسَّرقة ، وما في ذلك من التعليل ، وضروب الحقيقة والتخييل) ، (ثم انظر ص : ٣٣٨ وما بعدها)

- الحكم على الشاعر أنه أخذ أو سرق ، يجب أن نتكلم أولاً على المعاني ، وهي تنقسم قسمين :
- « العقلي » ، ومجراه في الشعر والكتابة والخطابة مجرى الأدلة التي تستنبطها العقلاء ، وأكثرو منزع من القرآن ، وحديث رسول الله ﷺ ، وكلام الصحابة ، وآثار السلف ، والأمثال

القديمة والحكم الماثورة ، كقول عامر بن الطفيل :

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَبْنَى سَيِّدِ عَامِرٍ وَفِي السَّرِّ مِنْهَا وَالصَّرِيحُ الْمَهْدَبُ
لَمَّا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنِ وِرَاثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ

فهو معنى صريح يشهد له العقل بالصححة ، ويوجد له أصل في كل لسان ولغة ، وأجلها قول
الله تعالى : (إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ) ، وقول النبي ﷺ : « من أبطأ به عمله ،
لم يسرع به نسبه »

٢٦٥ - ومثله قول المتنبي :

• وكل أمرىء يُولَى الجميلَ محبَّبٌ •

معنى صريح ليس للشعر في جوهره نصيب ، وإنما له ما يُلبَّسُه من اللفظ والعبارة والاختصار ،
وأصله قول النبي ﷺ : « جُلبت القلوبُ على حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إليها »

- وكذلك قول المتنبي أيضاً :

لَا يَسْلَمُ الشَّرْفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُّ

فهو معنى معقول لم يزل العقلاء يفتنون بصحته

٢٦٦ - وكذلك قول المتنبي أيضاً :

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتْهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا
وَوَضَعُ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالْعَلَى مُضِرٌّ ، كَوْضِعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

٢٦٧ - (أما « التخيل ») :

فهو الذى لا يمكن أن يقال إنه صدق ، وإن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي . وهو مُفْتَنُ
المذاهب ، لا يكاد يُحصَرُ ولا يُخاطَبُ به تقسيماً وتبويهاً ، وهو على طبقات ودرجات ، فمنه
المصنوع الذى استعين عليه بالرفق ، حتى أُعطيَ شَبَهاً من الحق والصدق ، بالاحتجاج
والقياس ، كقول أبى تمام :

لَا تُنْكِرْ عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغِنَى فَالسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

فهو قياسٌ تخيل وإيهام

- وأقوى منه أن يُظنَّ حقاً وصدقاً ، وهو على التخيل ، كقول مسلم بن الوليد :

الشَّيْبُ كُرَّةٌ ، وَكُرَّةٌ أَنْ يَفَارِقَنِي أَعْجَبَ بِشَيْءٍ عَلَى الْبَعْضَاءِ مَوْدُودِ

فالكراهة والبغضاء لاحقة للشيب على الحقيقة = فأما كونه مرادًا ومودودًا ، فمُتخَيَّل فيه ، وليس بحق ، بل المودودُ الحياة والبقاء ، ولكنه صيرها كأنها حجة للشيب
 ٢٦٨ - ومن ذلك صنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيء أو نقصه ، تعلقوا ببعض ما يشاركه في أوصاف ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة ، لا تصحح ما قصده من التزين والتهجين على الحقيقة ، كما قال البحرى في باب الشيب والشباب :

وَيَبَاضُ الْبَازِيُّ أَصْدَقُ حُسْنًا إِنْ تَأَمَّلْتَ مِنْ سَوَادِ الْغُرَابِ

وليس إذا كان البياضُ في البازي آنق في العين من السواد في الغراب ، وجب لذلك أن لا يَدَمَّ الشيبُ ولا تفر منه الطباع ، لأن الغوايى ما عرضت عنه وصدَّت ، لتحوُّل اللون من السواد إلى البياض ، وما أنكرت ابيضاض اللون لذاته ، بل لذهاب بهجة الشباب وإدباره في حياة الإنسان بظهور البياض ، وتام بيان في هذا المعنى

٢٦٩ - وكذلك قول البحرى أيضًا في الشيب والشباب :

وَالصَّارِمُ الْمَصْتُقُولُ أَحْسَنُ حَالَةً يَوْمَ الْوَعْيِ مِنْ صَارِمٍ لَمْ يُصْقَلْ

احتجاج أيضًا على فضيلة الشيب باللون وحده ، وأن سواد شعر الشباب كالصِّدْقِ على صفحة سيف لم يُصْقَلْ ، فادعى لذلك علة عقلية لحكم أرادته ، وهو ليس كذلك في مقتضيات العقول ، وعلى هذا مجرى الشعر والخطابة ، فُتَسَلَّمْ له مقدمته التى اعتمدها

٢٧٠ - واستطراد في احتجاج البحرى نفسه على من كلّفه الترام حدود المنطق في الشعر بقوله :

كَلَّفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُمْ فِي الشُّعْرِ ، يَكْفِي عَنْ صِدْقِهِ كَذِبُهُ

أراد : كلّفتمونا أن نُجرى مقياس الشعر على حدود المنطق ، حتى لا ندعى إلا ما يقوم عليه من العقل برهانًا يقطع به = ولم يُرَدْ بالكذب إعطاء المدوح حظًا من الفضل ليس له ، لأنّ هذا الكذب لا يُبَيِّنُ بالحجج المنطقية والقوانين العقلية ، وإنما يكذبُ قائله بالرجوع إلى حال المدوح ، والكشف عن معرفة محلّه ومرتبته في الرفعة أو الخسة

٢٧١ - (قول من قال : « خير الشعر أكذبه »)

فهذا المراد منه كما بيناه في قول البحرى = لا أن يتحل الشاعرُ الوضيعَ صفةً من الرفعة هو

منها عارٍ ، ثم انظر ص : ٢٧٥

- (وأما قول من قال في معارضة هذا : « خير الشعر أصدق ») ، كما قال الشاعر :

وإنَّ أَحْسَنَ بَيْتٍ أَنْتَ قَائِلُهُ بَيِّنَتْ يَقَالُ إِذَا أَنْشَدْتَهُ صَدَقًا

فكأنه يُرَادُ أن خير الشعر ما دلَّ على حكمةٍ يقبلها العقل ، وتفصل بين الحمود والمذموم من الخصال = وقد يُنْحَى بها نحو الصدقِ في مدح الرجال = والأول أولى

٢٧٢ - فمن قال : « خيره أصدقه » ، كان أحبُّ إليه تركُ الإغراق والتجوُّز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتمادُ ما يجري من العقل على أصل صحيح

ومن قال : « خيره أكذبه » ، فقد ذهب إلى أن الصنعة إنما تُمدُّ باعها ويتسع ميدانها ، حيث يُعتمد على الاتساع والتخييل ، ويُدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتشليل ، وحيث يُقصد التلطف والتأويل . فمن هذا الباب يجد الشاعر سبيلاً إلى الإبداع والاختراع ، ويكون كالمغترف من بحر لا ينقطع

أما الأول ، « خيره أصدقه » ، فهو كالمفصور المُداني قِيده ، والذي لا تتسبغ كيف شاء يده ، فيسرُّد معاني معروفة ، وأصولاً وإن كانت شريفة ، فإنها كالجواهر تُحفظ أعدادها ، ولا يُرجى ازديادها

٢٧٣ - هذا الذي مضى يمكن أن يُتعلق به في نصرة « التخيل » وتفضيله . ومع ذلك فالعقل يُقدِّم القبيل الأول = وهو « خيره أصدقه » = وما كان العقل ناصراً ، فهو العزيز جانبه . وفوق ذلك فمن الذي يسلم أن المعاني المُعرَّقة في الصدق ، في حكم الجامد الذي لا يتبني ولا يزداد . وإن أردت معرفة بطلان هذه الدُّعوى ، فانظر إلى قول أبي فراس ، في مدح سيف الدولة قائد الجيوش :

وكنَّا كَالسَّهَامِ إِذَا أَصَابَتْ مَرَامِيهَا فَرَامِيهَا أَصَابَا

فهذا عقلٌ عريقٌ في نسبه ، مُعترفٌ بقوة سبيه . ومع ذلك فهو من فوائد أبي فراس التي هو أبو عُذْرَهَا ، والسابقى إلى إثارة سيرها

٢٧٣ - (« الاستعارة » لا تدخل في قبيل « التخيل »)

لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة ، وإنما يعمد إلى إثبات شبه هناك

٢٧٤ - و « الاستعارة » كثيرة في التنزيل كقوله تعالى : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْتَانًا) ، ليس المعنى على

إثبات الاشتعال ظاهراً ، وفي قول رسول الله ﷺ : « المؤمنُ مرآةُ المؤمن » ، وقوله : « إياكم وخصرةَ الدمن » ، ليس القصد إثبات ظاهر اللفظين ، ولكن الشبه الحاصل بينهما

- وبان لك بهذا أن لك مع لزوم الصدق والحق ، الميدان الفسيح ، وأن ليس الأمر على ما ظنّه ناصر الإغراق والتخييل

- ٢٧٥ - مراد المؤلف (بالتخييل) ، هو ما يثبت فيه الشاعر أمرًا هو غير ثابت أصلاً ، ويدعى دعوى لا سبيل إلى تحصيلها ، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ويُرِيها ما لا ترى
- (أما « الاستعارة ») ، فسبيلها سبيل الكلام المحذوف ، إذا رجعت إلى أصله ، وجدت قائله يثبت أمرًا عقلياً صحيحاً ، ويدعى دعوى لها سنخ في العقل
- وستمّر بك ضرورت من « التخييل » هي أظهر في البعد عن الحقيقة ، وأنه خداع للعقل ، وضرورت من التزويق ، وستمجد كلاماً في الفرق بين ما يدخل في حيز قولهم : « خير الشعر أكذبه » ، وبين ما لا يدخل فيه ، ممّا يشاركه في أنه اتساع وتجاوز
- (وقولهم : « خير الشعر أكذبه ») ، لم يزيدوا به الكلام القفل الساذج الذى يكذب فيه صاحبه ويفرط ، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة ، ولكن أرادوا ما فيه صنعة وتدقيق في المعاني يحتاج إلى فطنة وفهم وغوص شديد ، (وانظر ص : ٢٧١)

- ٢٧٥ - (عوّذ إلى الفصل بين المعنى الحقيقي وغير الحقيقي)
- (التخييل الشبيه بالحقيقة) ويتضمن (التعليل التخييل) ، (ينتهى عند ص : ٣٠١) ، وذلك أن يكون دعوى أصل وعلّة في حكم من الأحكام ، مما كذلك ما تُركت المضايقة إلى المساحة ، وتُظن فيه إلى الظاهر ، وهو النمط العالى في الآداب والحكم البريقة من الكذب
- ٢٧٦ - (الأمثلة) ، منها قول أبى تمام ، وذكر « الرئى » و « الوهاد » : (وتنتهى الأمثلة عند ص : ٢٩٥)

إِنَّ رَبَّ الزَّمَانِ يُحْسِنُ أَنْ يُهْـ
بِدَى الرِّزَايَا إِلَى ذَوَى الْأَحْسَابِ
فَلِهَذَا يَجِفُّ بَعْدَ آخِضِرَارٍ
قَبْلَ رَوْضِ الْوَهَادِ رَوْضُ الرِّوَابِ
ثم قوله :

لِزِمُوا مَرَكَزَ النَّدى وَذُرَاهُ وَعَدَّثْنَا عَنْ مِثْلِ ذَاكَ الْعَوَادِى
غَيْرَ أَنَّ الرُّبَى إِلَى سَبَلِ الْأَنْـ سِوَاءِ أَدْنَى ، وَالْحِظُّ حِظُّ الْوَهَادِ
لم يقصد من « الرئى » ههنا إلى العلوّ ، ولكن إلى الدُّنُو فقط = ولم يُرِدْ بِالْوَهَادِ الضُّعْفَ

والتسفل والهبوط ، ولكن أراد أن الوهاد ليس لها قُرب الرُبي من فيض الأنواء
- (ومن هذا النمط) في أنه تخيّل شبيهة بالحقيقة ، وأن ما تعلق به من العلة موجود على ظاهر
ما ادعى ، منه قول أبي تمام :

لَيْسَ الْحِجَابُ بِمَقْصُوعِكَ لِي أَمَلًا إِنَّ السَّمَاءَ تُرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ
فاستأز السماء بالغم ، هو سبب رجاء الغيث الذي يُعدُّ في العادة جودًا منها ونعمة
كما قال ابن المعتز :

مَا تَرَى نِعْمَةَ السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْضِ ضِيًّا وَشُكْرًا لِلرِّيَاضِ لِلْأَمْطَارِ

٢٧٧ - (نوع آخر منه) ، وهو دعوهم في الوصف هو مخلقة في الشيء وطبيعة بل واجب .
وأصل

- وأصل ذلك التشبيه ، ثم يتزايد فيبلغ هذا الحد ، ولم فيه عبارات ، منها قولهم : « إن الشمس
تستعير منه الثور ، أو تتعلم منه الإشراق والإضاءة » ، وألطف من ذلك أن يقال : « تسرق »
كقولهم : « المسك يسرق من عرقه » ، ثم قول ابن بابك :

أَلَا يَا رِيَّاضَ الْحَزْنِ مِنْ أَبْرِقِ الْحَمَى نَسِيْمُكَ مَسْرُوقٌ وَوَصْفُكَ مُتَّحِلٌ
حكيت أبا سعد ، فنشرك نشره ولكن له صديق الهوى ، ولك الممل

٢٧٨ - (ونوع آخر منه) ، أن يدعى في الصفة الثابتة للشيء ، أنه إما كان لعله يضعها الشاعر
ويختلفها ، لتعظيم أمر من الأمور ، فمن ذلك ترجمة بيت فارسي (ترجمة المؤلف) :

لَوْ لَمْ تَكُن نِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ
فليس هذا مما أصله التشبيه ، ثم أريد به التناهي والإغراق في المبالغة

- ومن هذا الفن قول المتنبي :

لَمْ تَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ ، وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيْهُهَا الرُّحَضَاءُ
لأنه وإن كان أصله التشبيه ، فإنه وضع المعنى وضعًا وصوره صورةً خرج معها إلى ما لا أصل
له في التشبيه

- (وقریب منه) في أن أصله التشبيه ، ثم باعده بالصنعة وخلع عنه صورة التشبيه خلقة ،
قوله ، وهو المتنبي أيضًا :

وَمَا رِيحُ الرِّياضِ لَهَا ، وَلَكِنْ كَسَاهَا دَفْنُهُمْ فِي التُّرْبِ طِيبًا

- ومن لطيف هذا النوع ، قول أبي العباس الضبّي ، في تعظيم شأن الفراق :

لَا تَرَكْنَنْ إِلَى الْفِرَاقِ وَإِنْ سَكَنْتَ إِلَى الْعِنَاقِ
فَالشَّمْسُ عِنْدَ غُرُوبِهَا تَصْفَرُّ مِنْ فَرَقِ الْفِرَاقِ

ادعى أن الشمس يرقُّ نورها بدنوها من الأرض ، إنما هو لأنها تفارق الأفق الذي كانت فيه ،
والناس الذين طلعت عليهم وأنسَتْ بهم

٢٧٩ - (نوع آخر منه) من إنشاد الشبلي الصوفي ، وأخذه من قول بعض الصوفية وقيل له :
« لِمَ تَصْفَرُّ الشَّمْسُ عِنْدَ الْغُرُوبِ ؟ » ، فقال : « مِنْ حَذَرِ الْفِرَاقِ » :

قَضِيبُ الْكَرَمِ نَقَطَعُهُ فَيَنْكِي وَلَا تَبْكِي وَقَدْ قَطَعَ الْحَبِيبُ

٢٧٩ - (ومن لطيف هذا الجنس) قول الصُّولِي :

الرِّيحُ تَحْسُدُنِي عَلَيَّ لِكِ ، وَلَمْ أَخْلُهَا فِي الْعِدَا
لَمَّا هَمَمْتُ بِقُبْلَةٍ رَدَّتْ عَلَى الْوَجْهِ الرِّدَا

فقد ادعى أن الريح من الحسد والغيرة على المحبوبة ، حالت بينه وبين أن ينال وجهها

- (وفي هذه الطريقة) ، قول محمد بن وهيب :

وَحَارِبَتْنِي فِيهِ رَبُّ الزَّمَانِ كَأَنَّ الزَّمَانَ لَهُ عَاشِقٌ

- فلم يضع علة ولا معلولاً من طريق النص ، بل أثبت محاربة من الزمان ، ثم جعل دليلاً على

علتها ، جواز أن يكون شريكاً له في عشق صاحبه

٢٨٠ - وهذا البيتان السالفان في ادعاء المحاربة ، فالأول جعل الريح حاسدة محاربة ، والآخر جعل

العشق علة للمحاربة ، ولكنهما لا يتناسبان من طريق الخصوص والتفصيل . فالأول وضع رد

الريح الرداء من الحسد له علة غير معقولة ، لأن رد الرداء من شأن الريح ، أما الآخر فجعل

الزمان عاشقاً ، والعشق علة للمعاداة في المحبوب ، علة معقولة معروفة . فلا يُنظر في تلاق

المعاني إلى جمل الأمور ، وإلى الإطلاق والعموم ، بل ينبغي تدقيق النظر في التناسب من

طريق الخصوص والتفاصيل ، (ثم انظر ص : ٢٨١)

- فبيئ ابن وهيب ادعى صفة غير ثابتة ، هي إذا ثبتت اقتضت مثل العلة التي ذكرها = وبيت
الصولي ذكر صفة غير ثابتة على الحقيقة ، ثم ادعى لها علة من عند نفسه وضعاً واختراعاً
- وانظر قول المتنبي :

مَلَامِي النَّوَى فِي ظُلْمِهَا غَايَةَ الظُّلْمِ لَعَلَّ بِهَا مِثْلُ الَّذِي بِي مِنَ السُّقْمِ
فَلَوْ لَمْ تَعْرِ ، لَمْ تَزِرْ عَنِّي لِقَاءَكُمْ وَلَوْ لَمْ تُرِدْكُمْ لَمْ تَكُنْ فِيكُمْ خَصْمِي

الدعوى في إثبات الحصومة ، والغيرة والمشاركة في عشق الحبيب ، تثبت غير مفتقرة إلى وضع
واختراع

٢٨١ - (وما يلحق بهذا الفن) قول أبي الفرج البيهقي :

بِنَفْسِي مَا يَشْكُوهُ مِنْ رَاحِ طَرْفِهِ وَتَرَجِسُهُ مِمَّا ذَهَى حُسْنَهُ وَرَدَّ
أَرَأَيْتَ دَمِي عَمْدًا مَحَاسِنُ وَجْهِهِ فَأَضْحَى فِي عَيْنَيْهِ آثَارُهُ تَبْدُو

لأنه قد أتى لحمرة العين بعلّة يعلم أنها مخترعة موضوعة ، وأصله من قول ابن المعتز :

قَالُوا : أَشْتَكْتُ عَيْنَهُ فَقُلْتُ لَهُمْ : مِنْ كَثْرَةِ الْقَتْلِ نَالَهَا الْوَصَبُ
حُمْرُهَا مِنْ دِمَائِ مَنْ قَتَلَتْ وَالْدَّمُ فِي النَّصْلِ شَاهِدٌ عَجَبُ

وبين هذا الجنس وبين « الريح تحسدني » (ص : ٢٧٩) ، فرق ، فأمر الريح وردّها الرداء
على الوجه ، فعل لها ثابت ، فأدعى علّة من عند نفسه . وأما هنا ، فإن حمرة العين صفة
موجودة ، فتأولت أنها صارت للعين من غيرها . فليس معك هنا إلا معنى واحد ، وأما في
شأن الرداء ، فمعك معنيان : أحدهما : موجود معلوم ، والآخر : مدعى موهوم

٢٨٢ - (ومما يشبه هذا الفن الذي هو تأوّل في الصفة فقط من غير أن يكون معلول
وعلة) ، ما تراه من تأوّل في الأمراض والحُمى أنها ليست بأمراض ، ولكنها فطن ثابتة
وأذهان متوقّدة ، من ذلك قول الشاشي في مرض صاحب بن عباد :

وَحُوشِيَّتْ أَنْ تَضْرِبِي بِجِسْمِكَ عِلَّةً أَلَا إِنَّهَا تَلِكُ الْعَزُومُ النَّوَابِ

وقول كشاجم في مرض علي بن سليمان الأحمش :

وَلَقَدْ أَخْطَأَ قَوْمٌ زَعَمُوا أَنَّهَا مِنْ فَضْلِ بَرْدٍ فِي الْعَصَبِ
هُوَ ذَاكَ الذَّهْنُ أَدْرَكَ نَارَهُ ، وَالْمِرْأَجُ الْمُفْرِطُ الْحَرُّ الْكُتْبُ

وأما قول المتنبي في ذكر الحمى :

وَمَنَازِلُ الْحُمَى الْجُسُومُ ، فَقُلْ لَنَا : مَا عُدْرُهَا فِي تَرْكِهَا خَيْرَاتِهَا
أَعَجَبَتْهَا شَرَفًا فَطَالَ وَقُوفُهَا لِتَأْمَلِ الْأَعْضَاءِ لَا لِأَذَاتِهَا

فليس من الأول في شيء بأكثر من أن كلا القولين في الحمى ، فهو اشترك في الغرض
والجنس ، فأما في عمود المعنى وصورته الخاصة ، فلا ، وهو تصريح ما اقتصر فيه على التعجب
في قوله :

أَيْدُرِي مَا أَرَابِكَ مَنْ يُرِيْبُ ؟ وَهَلْ تَرْقَى إِلَى الْفَلَكَ الْخَطُوبُ ؟
وَجِسْمُكَ فَوْقَ هِمَّةِ كُلِّ دَاءٍ فَقُرْبُ أَقْلِهَا مِنْهُ عَجِيبُ !

إلا أن ذلك الإيهام في الأول ، أحسن من هذا البيان ، وذلك التعجب الموقوف

٢٨٣ - (ومن واضح هذا النوع وجيده) قول ابن المعتز :

صَدَّتْ شُرَيْرٌ وَأَزْمَعَتْ هَجْرِي وَصَعَتْ ضَمَائِرُهَا إِلَى الْعَدْرِ
قَالَتْ : كَبِرَتْ وَشَبِبَتْ إقْلَتْ لَهَا : هَذَا غِبَارٌ وَقَائِعِ الدَّهْرِ

فأرى الإنكار والاعتصام بالجمد أقرب إلى نفى العيب ، فلم يثبت المشيب ، ثم يمنع العائب
أن يعيب ، كقول البحترى فيما مضى : « وبياضُ البازي » (ص : ٢٢٧)

٢٨٤ - ومثله إذا تأولوا الشيب بأنه نور العقل والأدب ، كقول أبي تمام :

وَلَا يُرْوَعُكَ إِيمَاضُ الْقَتِيرِ بِهِ فَإِنَّ ذَاكَ ابْتِسَامُ الرَّأْيِ وَالْأَدْبِ

٢٨٤ - (باب التشبيهات)

قد حظي من طريقة « التخيل » و « التعليل » بضرب من السحر لا تأتي الصفة على غرابته ،
وضرب لذلك مثلاً بأبيات لابن الرومي ، أولها :

حَجَجَلْتُ خَدُودُ الْوَرْدِ مِنْ تَفْضِيلِهِ حَجَجَلًا تَوَرَّدُهَا عَلَيْهِ شَاهِدُ

فإنه عمل أولاً على قلب طرف التشبيه ، كما مضى في فصل التشبيهات ، (ص : ٢٠٤ ،
وما بعدها) ثم يتناسى ذلك ويخدع عنه نفسه أن حمرة الخجل من حجل على الحقيقة ،

ويطلب لذلك الخجل علة ويحتج لها . وبيان ما في ذلك من لطف الصنعة

- ٢٨٦ - وشبهه بأبيات ابن الرومي في لطف الصنعة قول أبي هلال العسكري :
- زَعَمَ الْبَنْفَسُجُ أَنَّهُ كَعِدَارِهِ حُسْنًا ، فَسَلُّوا مِنْ قَفَاهُ لِسَانَهُ
لَمْ يَظْلِمُوا فِي الْحُكْمِ إِذْ مَثَلُوا بِهِ ، فَلَشَدَّ مَا رَفَعَ الْبَنْفَسُجُ شَانَهُ
- وقد اتفق للمتأخرين من المُحدِّثين في هذا الفن نُكْتٌ ولطائف ، منها قول ابن نُباتة في صفة فرس أغرٍّ مُحجَّل :
- وَأَذْهَمُ يَسْتَمِدُّ اللَّيْلُ مِنْهُ وَتَطَّلِعُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ الثُّرَيَّا
سَرَى حَلْفَ الصَّبَّاحِ يَطِيرُ مَشِيًّا وَيَطْوِي حَلْفَهُ الْأَفْلَاكُ طِيًّا
فَلَمَّا خَافَ وَشَكَ الْقَوْتَ مِنْهُ تَشَبَّثَ بِالْقَوَائِمِ وَالْمُحَيَّا
- ٢٨٦ - وأحسن منه وأحكم قوله في قطعةٍ أخرى في صفة هذا الفرس :

فَكَأَنَّمَا لَطَمَ الصَّبَّاحُ جَبِينَهُ فَأَقْتَصَرَ مِنْهُ وَخَاضَ فِي أَحْشَائِهِ

أى خاض الفرس بقوائمه في أحشاء الصباح ، وذكر بقية القطعة

- ٢٨٧ - وما له التفصيل وحسن الإبداع مع السلامة من التكلف ما قاله أبو سعيد الرستمي :
- وَمَاءٌ عَلَى الرُّضْرَاضِ يَجْرِي كَأَنَّهُ صَحَائِفُ تَبْرٍ قَدْ سُبِكَنَ جَدَاوِلًا
كَأَنَّهَا مِنْ شِدَّةِ الْحَزْرِ جِنَّةٌ وَقَدْ أَلْبَسْتُهُنَّ الرِّيَّاحُ سَلَّاسِلًا
- ثم أتمَّ الحدِّقُ بأن جعل للماء صفة تَقْتَضِي أن يُسَلَّسَل ، وهى الجنون ، وشدة الحركة من صفات الجنون ، كما أن التمهُّل من أوصاف العقل

- ومن هذا الجنس قول ابن المعتز في صفة سيف الخليفة الموفق من أبيات :

فِي كَفِّهِ عَضْبٌ إِذَا هَزَّهُ حَسْبَيْتُهُ مِنْ خَوْفِهِ يَرْتَعِدُ

فاخترع هزّة السيف عِلَّة ، فجعلها رَعْدَةً تناله من خوف الخليفة الموفق

٢٨٨ - وقد نظر ابن بابك إلى قول ابن المعتز فقال :

فَإِنْ عَجَمْتَنِي نِيُوبُ الْخَطُوبِ وَأَوْهَى الزَّمَانُ قُوَى مُنْتَبِي
فَمَا أَضْطَرِبُ السَّيْفُ مِنْ خِيفَةٍ ، وَلَا أُرْعِدُ الرَّمْحُ مِنْ قِرَّةٍ

فمكس القضية ، وأبى أن تكون صفة المرتعد في الرمح للعلل التي لمثلها تكون في الحيوان .
وأما ابن المعتز فقد حقق كونها في السيف على حقيقة العلة التي لها تكون في الحيوان

- وقد أعاد ابن بابك هذا الإرتعاد على ما وصفت فقال من أبيات :
 ولا آرتعادُ السَّيفِ من قِرَّةٍ ولا أنعطافُ الرمح من فَرَطِ لِينِ
 ٢٨٩ - وما هو طرازٌ في هذا النوع قول البحرى في الرماح :

يَتَعَتَّرْنَ فِي النُّحُورِ وَفِي الْأَوْجِهِ سُكْرًا لَمَّا شَرِبْنَ الدِّمَاءَ
 فطلب للتعتر علة ، وهى السكر من شرب الدماء

- ومن هذا الباب قول صاحب بن عبّاد :
 وكان السَّمَاءَ صَاهَرَتِ الْأَرْضُ ضَافِصَارِ النَّتَّارِ مِنْ كَافُورِ
 وقول أبى تمام :

كَأَنَّ السَّحَابَ العُرْغَمِينَ تَحْتَهَا حَبِيبًا ، فَمَا تَرَقَّا لَهُنَّ مَدَامِعُ
 وقول السرى في صفة هلال شوال :

كَأَنَّهُ قَيْدُ فِضَّةٍ حَرَجٍ فَضٌّ عَنِ الصَّائِمِينَ فَأَحْتَالُوا

٢٩٠ - فكل واحد من هؤلاء الثلاثة خدع نفسه عن التشبيه وغالطها ، ولم يقتصر على دعوى حصول الشبه ، حتى نصب له علة وشاهدًا . والتشبيه في بيت صاحب بيت أبى تمام معتاد عامى ، وأما تشبيه الهلال بالقيد فغير معتاد ، إلا أن نظيره من حيث الصورة موجود ، وهو تشبيه الهلال بالسوار المنقصم ، كما قال :

حَاكِيًا نِصْفَ سِوَارٍ مِنْ نُضَارٍ يَتَوَقَّدُ

إلا أنه ساذج لا تعليل فيه

٢٩١ - قال : ورأيت بعضهم ذكر بيت السرى :

« كَأَنَّهُ قَيْدُ فِضَّةٍ حَرَجٍ »

مع أبيات جمعها إليه ، مثل قول ابن الرومى :

يَا شَبِيهَ البَدْرِ فِي الحُسْبِ مِنْ وَفَى بَعْدَ المَنَالِ
 جُدُّ فَقَدْ تَنفَجِرُ الصِّدْقُ خَرَّةً بِالمَاءِ الزُّلَالِ

فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنشده

٢٩٢ - وما هو نظير لبيت السرى قول ابن المعتز :

سَقَانِي وَقَدْ سُلَّ سَيْفُ الصَّبَا ح ، وَاللَّيْلُ مِنْ خَوْفِهِ قَدْ هَرَبَ

فإنه حقق دعواه أن هناك سيفاً مسلولاً ، وجعل نفسه كأنها لا تعلم أنّ ههنا تشبيهاً ، فتوصل إلى ذلك بأن جعل الظلام كالعدو المنهزم الذي سلّ السيف في قفاه ، فهو يهرب مخافة أن يُضربَ به . وقد أخذه الخالدئ أحدًا فقال :

وَالصُّبْحُ قَدْ جُرِّدَتْ صَوَارِمُهُ وَاللَّيْلُ قَدْ هَمَّ مِنْهُ بِالْهَرَبِ

٢٩٣ - ولابن المعتز من قطعة هذا البيت :

وَالْوَرْدُ يَضْحَكُ مِنْ نَوَاطِرِ تَرْجِسٍ قَدِيَّتْ ، وَأَذَنْ حَيْثُهَا بِمَمَاتِ

و« الضحك » في الورد مشهورٌ ، ولكنه علّله في هذا البيت ، بأنه يشمتُ بالترجس ضاحكًا ، لُبْنُو أمارات الفناء عليه ، وكرّر هذا المعنى في شعره

٢٩٤ - وما يشوبُ « الضحك » فيه نوعٌ من التعليل ، قول ابن المعتز أيضًا :

مَاتَ الْهَوَى مَنَى وَضَاعَ شَبَابِي وَقَضِيَّتْ مِنْ لَدَّاتِهِ آرَائِي
وَإِذَا أَرَدْتُ تَصَايِيًا فِي مَجْلِسِ فَالشَّيْبُ يَضْحَكُ بِي مَعَ الْأَحْبَابِ

فجعل المشيب يضحك متعجبًا من تعاطى الرجل ما لا يليقُ به ، ولاشك أن لهذا « الضحك » زيادةً معنى ليست للضحك في بيت دعبل :

ضَحِكَ الْمَشِيْبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

٢٩٥ - وهكذا قول ابن المعتز في إخفاء صورة التشبيه ، وأخذ النفس بتناسيه :

لَمَّا رَأَوْنَا فِي حَمِيْسٍ يَلْتَهَبُ - فِي شَارِقٍ يَضْحَكُ مِنْ غَيْرِ عَجَبِ

فإن نَفْيَه العلة ، إشارة إلى أنه من جنس ما يُعللُ ، وأنه ضحك قطعًا وحقيقة = ولو رجعت إلى صريح التشبيه فقلت : « هيئته في تَأَلُّوهُ كهيفة الضاحك » ، ثم قلت : « من غير عجب » ، قلت قولاً غير مقبول

٢٩٦ - (فصل ، هذا نوعٌ آخر في التعليل)

- وهو أن يكون للمعنى أو الفعل علةً مشهورة من طريق العادات والطباع ، ثم يجيء الشاعر

فيمنع أن تكون له العلة المعروفة ، ويضع له علة مُدعاة ، كقول المتنبي ، يعنى سيف الدولة :
مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ
 فالمتعارف أن الرجل يقتل أَعَادِيهِ إرادة إهلاكهم ودفع مضارهم ، وقد ادعى المتنبي أن علة قتلهم غير ذلك

- لا بد أن يكون في استئناف هذه العلة المدعاة غير المعروفة ، فائدة تؤثر في المدح أو الذم ، كما هو ظاهر في بيت المتنبي

٢٩٧ - (التعمق في ادعاء العلة ، ربما أخل بالمعنى)

وشاهده قول أبي طالب المأموني :

مُعْرَمٌ بِالنَّشَاءِ ، صَبَّ بِكَسْبِ الْكَافِرِ مَجْدٍ ، يَهْتَزُّ لِلسَّمَاخِ آرْتِيَاخًا
لَا يَذُوقُ الْإِغْفَاءَ إِلَّا رَجَاءً أَنْ يَرَى طَيْفَ مُسْتَمِيحِ رَوَاحَا
 وبيان ما فيه ، ثم ما يدفع عنه الاعتراض

٢٩٨ - وأصل بيت « الطيف المستميح » من قول الجنون :

وَأِنِّي لِأَسْتَعْشِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ لَعَلَّ خِيَالًا مِنْكَ يَلْقَى خِيَالِيَا

وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضًا من باب ما استؤنف له علة غير معروفة
 - ومنه أيضًا قول المتنبي :

رَحَلَ الْعَزَاءُ بِرَحَلَتِي فَكَأَنَّنِي أَتْبَعْتُهُ الْأَنْفَاسَ لِلتَّشْيِيعِ

فعلل تصعد الأنفاس بهذه العلة الغريبة ، وترك ما هو مشهور من السبب والعلة فيه
 ٢٩٩ - ومما ينتظم في مسلكه قول ابن المعتز :

عَاقِبْتُ عَيْنِي بِالدَّمْعِ وَالسَّهْرِ إِذْ غَارَ قَلْبِي عَلَيْكَ مِنْ بَصَرِي
وَأَحْتَمَلْتُ ذَاكَ وَهِيَ رَاجِحَةٌ فَيْكَ ، وَفَازَتْ بِلَدَّةِ النَّظْرِ

فادعى أن علة السهر غيرة القلب منها على الحبيب

- ولابن المعتز أيضًا في عقوبة العين بالسهر ، من أبيات :

إِنْ زَنْتَ عَيْنَهُ بِغَيْرِكَ فَأَضْرِبْهَا بِطُولِ السُّهَادِ وَالدَّمْعِ حَدَا

٣٠٠ - وهذا بيت يقصر عن الأول ، وأظرف منه بهذه الصنعة قول القائل :

تقول ، وفي قولها حشمة : أتبكي بعين ترائي بها ؟
فقلت : إذا استحسنتم غيركم أمرت الدموع بتأديها

ولكن الأستاذية ظاهرة في بيت ابن المعتز

وإلى هنا انتهى ما بدأه في التعليل التخيلي في ص : ٢٧٥

٣٠٢ - (فصل ، في تخييل بغير تعليل)

- هذا نوع من « التخييل » يرجع إلى ما مضى من تناسي « التشبيه » ، وصرف النفس عن توهّمه ، إلا أن ما مضى معلّل ، وهذا غير معلّل

- بيان ذلك أنهم يستعيرون الصفة المحسوسة للأوصاف المعقولة ، كأن حديث « الاستعارة » لم يجر منهم على بال . كاستعارة « العلو » لزيادة الفضل ، ثم يضعون الكلام وضع من يذكر علواً عن طريق المكان ، كقول أبي تمام ، بمدح رجلاً :

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجُهُولُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

فتناسى التشبيه وصمّم على إنكاره ، فجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية

٣٠٣ - وذكر شاهدين من شعر ابن الرومي أبلغ من هذا ، يقول في أحدهما لبنى نوبخت :

شَافَهُتُمُ الْبِدْرَ بِالسُّوَالِ عَنِ الْإِمْرِ إِلَى أَنْ بَلَغْتُمُ زُحَلًا

- وهكذا الحكم إذا استعاروا أسم شيء بعينه ، نحو « شمس » فيصوغون الكلام صياغة تقضى بأن لا تشبيه هناك ولا استعارة ، كقول ابن العميد ، يذكر امرأة :

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبِ شَمْسٍ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

فلولا تناسي الاستعارة والحجاز ، يجعلها شمسا على الحقيقة ، لما كان لهذا التعجب معنى

٣٠٤ - وكذلك قول البحترى في ممدوحه :

طَلَعَتْ لَهُمْ وَقَتَ الشَّرْقِ فَعَايَنُوا سَنَا الشَّمْسِ مِنْ أَفْقٍ وَوَجَّهَكَ مِنْ أَفْقٍ

وما عَايَنُوا شَمْسِينَ قَبْلَهُمَا أَلْتَقَى ضِيَاؤُهُمَا وَقَفًا ، مِنَ الْعَرَبِ وَالشَّرْقِ

فأخرج السامع إلى التعجب لرؤية ما لم يره قط . ونم له التعجب ، حين تناسى مجتزأ على الدعوى جراً من لا يخشى إنكار منكر

- ومدارُ هذا الأمر كَلَّه على « التعجب » فهو صانع سخره . وصورة شعر البحرى غير صورة شعر ابن العميد ، ولكنهما اتفقا في التعجب
- وهكذا قول المتنبي ، له أيضًا صورة غير صورة الأولين ، والاشترك بينهما عامي لا يدخل في باب « السرقة » :

كَبَّرْتُ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لَمَّا بَدَتْ مِنْهَا الشُّمُوسُ وَلَيْسَ فِيهَا الْمَشْرِقُ

٣٠٥ - وكذلك قول المتنبي :

وَلَمْ أَرَ قَبْلِي مَنْ مَشَى الْبَدْرُ نَحْوَهُ وَلَا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِقُهُ الْأُسْدُ

هو على هذا الحد من « التعجب » ، فالعجب أن يمشى البدر إلى آدمي ، وأن تُعانق الأسد رجلاً

- وفي هذا النوع مذهب آخر ، هو عكس مذهب « التعجب » ونقيضه
- وهو أن ينظر إلى خاصية ومعنى دقيق في المشبه به ، ثم يثبت تلك الخاصية ، ويتوصل إلى ذلك بإيهاً أنه قد تناسى التشبيه ، ويقام منه شبه الحجة على أن لا تشبيه ولا مجاز ، وذلك كقول ابن طباطبا :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غِلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ أُرْزَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ

فجعل المعاملة مع القمر نفسه ، ومن شأن القمر أن يُسرع في بلَى الكئان . فتناسى التشبيه ، وجعله كما قال أبو على الفارسي في « الظرف » : « إنه شريعة منسوخة » . وهذا هو وضع الاحتجاج ، وهو موضع في غاية اللطف

٣٠٦ - وقال آخر في هذا المعنى ، إلا أن لفظه لا يبنى عن القوة التي للبيت السالف :

تَرَى الثِّيَابَ مِنَ الْكُتَّانِ يَلْمَحُهَا نُورٌ مِنَ الْبَدْرِ أَحْيَانًا فَيُلْبِيهَا
فَكَيْفَ تُنْكَرُ أَنْ تَبْلَى مَعَاجِرُهَا ، وَالْبَدْرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ طَالَعٌ فِيهَا

٣٠٧ - ومما ينظر إلى قوله : « قد زَرَّ أُرْزَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ » ، في أنه ادعى المجاز حقيقة ، واحتج به كما يُحتج بالحقيقة ، قول العباس بن الأحنف ، في امرأة :

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلًا
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ التُّزُولًا

فقد جحد التشبيه جملة واحدة ولم يصرح به ، كما فعل المتنبي في هذا المعنى فقال :
 كأنها الشمسُ يُعْمَى كَفَّ قَابِضِهِ شُعَاعُهَا وَيَرَاهُ الطَّرْفُ مُقْتَرِبًا

٣٠٨ - (اعتراض) :

فهذا من قولك يُؤدَى إلى أن يكون الغرض من ذكر الشمس ، بيان حال المرأة في القرب والبعده ، دون المبالغة في وصفها بالحسن . وهذا خلاف المعتاد ، وما يسبق إلى القلب

٣٠٩ - (فالجواب) :

إن الأمر كما قلت ، فليس الغرض من ذكرها هو الحسن ، ولكنه أراد بيان أمر غير الحسن ، يُعقل من طريق العرف ، وعلى سبيل التبع ، فقول المتنبي : « كأنها الشمس » غرضه أن يُصيب لها شبهًا في كونها قريبة بعيدة ، فأما حديث « الحسن » فدخل في القصد على حد ما مضى (ص : ٢٥٥) في قول العباس بن الأحنف :

نِعْمَةٌ كَالشَّمْسِ لَمَّا طَلَعَتْ بَثَّتِ الإِشْرَاقَ فِي كُلِّ بَلَدٍ

فلم يضع كلامه لجعل النعمة كالشمس في الضياء ، ولكن عن أنها عمت كما نعم الشمس بالإشراق . وأما العباس بن الأحنف (ص : ٣٠٧) فإنه قال محتجًا : « إنها إنما كانت بحيث لا تُنال ، لأجل أنها الشمس » ، فهذا فرق واضح

٣١٠ - ومما هو على طريقة العباس في الاحتجاج ، وإن خالفه في شيء آخر ، قول الصائى ، في
 أبى نصر سابور بن أردشير ، الوزير ، من أبيات :

صَحَّ أَنَّ الوَازِرَ بَدْرٌ مُنِيرٌ إِذِ تَوَارَى كَمَا تَوَارَى البُدُورُ

فستى الوزير بدرًا على الحقيقة ، واحتججه به قوله : « صحَّ » ، فهذا وجه الموافقة ، وأما وجه المخالفة فادعاء العباس الشمس نفسها ، وادعى الصائى « بدرًا » (نكرة) ، لا البدر على الإطلاق

- وممن ادعى صاحبه الشمس على الإطلاق بشارٌ في قوله :

أَتَنَى الشَّمْسُ زَائِرَةً وَلَمْ تَكُ تَبْرَحُ الفَلَكَا

٣١١ - وممن جمع بين التعريف والتنكير ، فاختلطت الطريقتان ، أشجع في رثاء الرشيد :

عَرَبَتْ بِالمَشْرِقِ الشَّمْسُ فقلُّ للعَيْنِ تَدْمَعُ
 مَا رَأَيْنَا قَطُّ شَمْسًا عَرَبَتْ مِنْ حَيْثُ تَطْلُعُ

عرف ثم نكر ، ففقر أمر التخيل ، وادعاء الحقيقة في الجاز

٣١٢ - ويحيى « التنكير » في القمر والهلل على هذا الحد . فمنه قول بشار :

أَمَلِي لَا تَأْتِي فِي قَمَرٍ لِحَدِيثِ وَأَتَّقِ الدَّرْعَا

وقول عمر بن أبي ربيعة :

وَعَابَ قَمِيرٌ كُنْتُ أَرْجُو غُيُوبَهُ وَرَوَّحَ رُغْيَانَ وَتَوَمَّ سُمَّرُ

يوهم هذا أنه مثل قولك : « جاءني رجل » في التنكير ، وليس كذلك في الحقيقة ، لأن الاسم

لا يكون « نكرة » حتى يعم شيئين وأكثر ، وليس هنا شيان يعمهما اسم القمر

- وهكذا قول أبي العافية :

تُسَّرُّ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى هَلَالٍ وَتَقْصُكُ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْهَلَالِ

ليس المنكر غير المعرف ، وللهلل في هذا التنكير فضل تمكن

٣١٣ - ومن لطيف التنكير قول البحري :

وَبَدْرَيْنِ أَنْضَيْنَاهُمَا بَعْدَ ثَالِثٍ أَكَلْنَاهُ بِالْإِيجَافِ حَتَّى تَمَحَّقًا

- ومما جاء مستكرها نايًا قول أبي تمام :

قَرِيبُ النَّدَى نَائِي الْمَحَلِّ كَأَنَّهُ هِلَالٌ قَرِيبُ النَّوْرِ نَائِي مَنَازِلَةٍ

لأنه أوهم أن ههنا أهلة ليس لها هذا الحكم ، أن ينأى مكانه ويدنو نوره ، فهو محال ، وله

حيلة : أن أقول : « كأنه هلال » ، وأسكت ، ثم أخذ في الحديث عن شأن الهلال ، ولكنه

سئء الملاءمة

- والذي يستقيم عليه الكلام أن يُؤقَى به مُعَرَّفًا كقول البحري :

كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْؤُهُ لِلْعُصْبَةِ السَّارِينَ جِدُّ قَرِيبٍ

٣١٣ - (وأعود إلى حديث الجاز وإخفائه ، ودعوى الحقيقة وحمل النفس عليها) :

٣١٤ - قطعتان لسعيد بن حميد ، يذكر صاحبه ، فجعلها « بدرًا » يعده الزيارة ليلاً ، في الأولى ،

وجعلها في الثانية « شمسًا » تعده الزيارة نهارًا ، فظاهر الأمر أنهما ضدان ، ولكن من حيث

جوهر الشعر ، فهما مثلان ، وليس بضد ولا نقيض

- الموازنة بينهما وبين ما تقدم من قول العباس بن الأحنف: « هي الشمس مسكنها في السماء » (ص: ٣٠٧) ، فشاب سعيد بشعره الإنكار بالاعتراف ، فذكر « البدر » معرفاً ، فخيّل إليك أنها البدرُ نفسه ، ثم قال : « هكذا الرسم في طلوع البدر » ، بالجمع . فالتفت إلى « بدر » ثان ، فأعطاك الاعتراف ببدر ثانٍ ، وكذلك قال في الثانية : « أنا شمسٌ » ، ثم قال : « إنما تطلع الشمس بكرةً » ، فالتفت إلى شمس ثانية

٣١٥ - وأما قول المتنبي :

وَأَسْتَقْبَلْتُ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتَنِي الْقَمَرِينَ فِي وَقْتٍ مَعَا

فلا يستقيم إلا على دعوى الحقيقة ، أراد : فأرتنى الشمس والقمر ، ثم غلب اسم « القمر » ، فلولا أنه يُخيّل إليك أنها الشمس نفسها ، لم يكن لتغليب اسم القمر والتعريف بالألف واللام ، معنى

٣١٥ - وقول أبي الفتح بن جني أنه هنا يشبه قول القائل :

وَإِذَا الْغَزَالَةُ فِي السَّمَاءِ تَرَفَعَتْ وَبَدَا النَّهَارُ لَوْقَتِهِ يَتَرَجَّلُ
أَبَدْتُ لَوْجَةَ الشَّمْسِ وَجْهًا مِثْلَهُ تَلْقَى السَّمَاءَ بِمِثْلِ مَا تَسْتَقْبِلُ

فإنه تشبيه على الجملة ، أما الصورة الخاصة التي حدثت بالصنعة في شعر المتنبي ، فإنه لم يعرض لها

٣١٦ - ومما له طبقة عالية في هذا الباب قول الفرزدق بن غالب بن صعصعة في جدّه :

أَبِي أَحْمَدَ الْعَيْثِينَ صَعْصَعَةَ الَّذِي مَتَى تُخْلِفُ الْجُوزَاءُ وَالذَّلُؤُ يُمَطِّرُ
أَجَارَ بَنَاتِ الْوَائِدِينَ وَمَنْ يُجِرُّ عَلَى الْمَوْتِ ، يُعَلِّمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْفِرِ

فقوله : « العيثين » بعقد الثانية ، فجعله « غيثاً » على الحقيقة ، يتعدّر خروج اللفظ عنها إلى معنى التشبيه

٣١٧ - وأما قول الآخر ، في أمير :

قَدْ أَقْحَطَ النَّاسُ فِي زَمَانِهِمْ حَتَّى إِذَا جِئَتْ جِئَتْ بِالذَّرْرِ
غَيْثَانِ فِي سَاعَةٍ لَنَا اتَّفَقَا ، فَمَرْحَبًا بِالْأَمِيرِ وَالْمَطَرِ

فلا يبلغ منزلة بيت الفرزدق ، لم يدع كما ادّعى الفرزدق أنه الغيث على الحقيقة

٣١٨ - (فقد حصل من هذا الباب أن الاسم المستعار كلما كان قَدْمُهُ أثبت في مكانه ، وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى التشبيه ، فأمر التخييل فيه أقوى ، وأتم)
- وأما قول البحرى في ممدوحين :

غَيْثَانِ إِنْ جَدَّبْتَ تَتَابِعَ أَقْبَلَا وَهَمَا رَبِيعُ مُؤَمِّلٍ وَخَرِيفُهُ

فليس من هذا الباب ، وإنما أراد تشبيها بالغيث ، والذي نحن فيه هو أن يُضَمَّ المجاز إلى الحقيقة في عَقْد التثنية ، ولو ضمنت إليه قول البحرى أيضاً :

فَلَمْ أَرْ ضِرْغَامِينَ أَصْدَقَ مِنْكُمْ عِرَاكًا ، إِذَا الْهَيْبَابَةُ الْنِكْسُ كَذَبَا

كان لك ذلك ، لأن أحد الضرغامين حقيقة ، والآخر مجاز

- (اعتراض) :

ههنا شيء يردك إلى ما آتيت من بقاء حكم التشبيه في جعل الفرزدق أباهُ غَيْثًا ، لأن الذي يقرئه إلى أبيه هو « الغيث » على الإطلاق ، وإذ كان « الغيث » على الإطلاق ، لم يبق شيء يستحق هذا الاسم إلا ويدخل تحته ، فعندئذ لا يكون أبو الفرزدق « غيثًا » على الحقيقة ، كما قلت

٣١٩ - (الجواب) :

ليس ذلك كما توهمته ، ولكن على أصل في التشبيه ، وهو أن يقصد إلى المعنى الذي من أجله تشبه الفرع بالأصل ، وينحى سائر الأوصاف جانبًا . وذلك المعنى في « الغيث » هو النفع العام ، فكان جنس « الغيث » كأنه شيء واحد ، فكان ضمُّ أبى الفرزدق إليه بمنزلة ضمِّك إلى الشمس رجلًا أو امرأة ، مبالغة في وصفهما بأوصاف الشمس ، كما تجده في قول أبى الطيب :

فَلَيْتَ طَالَعَةَ الشَّمْسِينَ غَائِبَةً وَلَيْتَ غَائِبَةَ الشَّمْسِينَ لَمْ تَغِبِ

٣٢٠ - (فصل في الفرق بين التشبيه والاستعارة) :

- الاسم إذا قُصِدَ إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما ، كان ذلك على وجهين :
الوجه الأول : أن تُسْقَطَ ذكر المشبه ، حتى لا يُعْلَمَ أنك أردته ، كقولك وأنت تعنى امرأة :
« عُنْتُ لَنَا ظَلِيَّةَ » ، لم ترد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة بدليل الحال وما يتلوه

من الأوصاف ، كقول البحترى :

تَرْتَجَّحَ الشَّرْبُ وَأَغْتَالَتْ حُلُومُهُمْ شَمْسٌ تَرَجَّلُ فِيهِمْ ثُمَّ تَرْتَجَّلُ
فاستدللت بذكر الشرب واغتيال الحلوم والارتحال ، أنه أراد قَيْنَةً . ولو قال : « ترجلت شمس »
لم يُعقل قط أنه أراد امرأة

مثال ذلك ما اشبهه على عدى بن حاتم في آية سورة البقرة : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ
الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) حين جملة على ظاهره

٣٢١ - الوجه الثاني : أن تذكر المشبّه والمشبّه به ، وقد ذكرت آنفاً في إطلاق الاستعارة على هذا
الضرب بعض الشبهة ، ووعدتك كلاماً يجيء فيه ، هذا موضعه (انظر آخر رقم : ٢٠٣)
فقولك : « زيدٌ أسدٌ » ، لا يقال فيه : استعار له اسم الأسد ، ولكن : شبهه بالأسد .
أما في الوجه الأول : « عنت لنا ظبية » ، تقول فيه : هو استعارة بلا توقف . ولو قلت : إنه
تشبيه كنت مصيباً ، من حيث تحجر عما في نفس المتكلم وأصل الغرض . ولكن إن أردت تمام
البيان قلت : أراد تشبيه المرأة بالظبية ، فاستعار لها اسمها مبالغةً

٣٢٢ - (اعتراض) :

فكذلك قُلْتُ في : « زيدٌ أسدٌ » ، أراد تشبيهه بالأسد ، فأجرى اسمه عليه ، فما الفرق بين
الحالين ؟

(الجواب) :

إن الفرق بين . فقد عزلت في الوجه الأول الاسم الأصلي ، وجعلته كأنه ليس باسم له ،
وجعلت الآخر هو الواقع عليه ، فصار قصدك التشبيه أمراً مطوباً في نفسك . وجعلته كأنه
الاسم الموضوع له في اللغة = أما في الوجه الثاني ، فإنك صرحت بذكر الشبه فلا يصح لك
أن تتوهم أنه من جنس المشبّه به ، وأكثر ما يمكن أن يدعى تحيُّله في هذا : أن يقع في نفسك
حال الأسد في جراته وإقدامه ، فأما أن يقع في وهمك أنه رجلٌ وأسدٌ معاً بالصورة والشخص ،
فمُحالٌ

٣٢٢ - (الفصل بين التشبيه والاستعارة)

وهو فصل جيد ، يصعب اختصاره في أسطر قليلة

٣٢٤ - (حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة) :

وتأمل ذلك يُفضي إلى وجوب الفرق بين الوجهين السالفين . وذلك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منفعه على الحدّ الذي يصلح للمالك . وإنما يفضلهُ مالك الثوب في أن له أن يتلّف الشيء جملةً ، وليس للمستعير ذلك

٣٢٥ - فإذا قلت : « زيدٌ » علم أنك تريد أن تخبر عن شخص معلوم ، وإذا قلت : « لقيتُ أسدًا » ، علم أنك علقت اللقاء بواحد من هذا الجنس . وإذا كان الأمر كذلك ، ثم وجدنا الاسم في قولك : « عتت لنا ظبية » ، يُعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ، ولا يعلم أنك قصدت امرأة ، فكان ذلك بمنزلة أن المستعير يتنفع بالمستعار انتفاع مالكه ، حتى يعتقد من يُنظر إلى الظاهر أنه له

٣٢٥ - (فصل آخر يبين وجوب الفرق بين الوجهين ، من طريق وضع الكلام)

٣٢٦ - الحالة التي يُختلف في الاسم إذا وقع فيها ، أيسمى استعارة أم لا يسمى ؟ هي الحالة التي يكون الاسم فيها خيرَ مبتدئٍ أو منزلاً منزله ، أى أن يكون خبر « كان » أو مفعولاً ثانياً لباب « علمت » ، لأن أصلها مبتدأ وخبر = أو يكون حالاً ، لأن الحال زيادة في الخبر = وتفسير هذه الجملة

٣٢٦ - الحالة الأخرى التي يكون الاسم فيها استعارة بلا خلاف ، هي إذا وقع الاسم فيها غير مُجتبٍ لإثبات معناه للشيء ، لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ ، فأما إذا كان مبتدأ بنفسه ، أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات أمرٍ آخر غير ما هو معنى الاسم ، وبيان ذلك ، ومُجمّل ذلك أنك إذا قلت : « زيد أسدٌ » فالاسم مقصودٌ به إيقاع التشبيه وإيجابه = وأما إذا قلت : « عتت لنا ظبية » ، وأنت تعنى امرأة ، فإمّا تثبت التشبيه من طريق الرجوع إلى الحال ، والبحث عن حبيء في نفس المتكلم ، وهو أنه ادعى أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة

٣٢٨ - وجوب الفرق ، إذن ، بينهما في العبارة والاصطلاح ، فوجب أن نفرق بينهما ، فسمي ذلك « استعارة » ، وهذا « تشبيهاً »

- (إطلاق الاستعارة لا يكون في كلّ موضع) ، وهو فصل لطيفٌ جداً ، لا تنتصيف منه إلا باستعانة الطبع عليه ، ولا يمكن توفية الكشف حقه بالعبارة ، لدقة مسألكه ، وقد بين فيه الفصل بين المعنيين في حال التعريف والتكثير ، كقولك : « هو الأسد » معرّفاً ، وقولك : « هو أسدٌ » منكرًا ، فإن قلت : « هو كالأسد » ، فحسب إدخال الكاف للتشبيه ، فإن قلت في الآخر : « هو كأسدٍ » كان كلامًا نازلًا ، فإن أدخلت « كأن » وما يجري مجراها

فقلت : « كأنه أسدٌ » و« تخالنه أسداً » ، صارَ حسناً . ثم بيان فروق كثيرة ، أتى عليها بالشواهد ، وهو فصل مهم جداً

٣٣٢ - يتصل بهذا البيان السالف أن « الاستعارة » الصحيحة ما لا يحسن دخول كَلِم التشبيه عليه ، وذلك إذا قَوِيَ الشبه بين الأصل والفرع . حتى يتمكن الفرعُ في النفس بمدخله ذلك الأصل والاتحاد به ، كَوْنَه إياه

٣٣٣ - (فرق شافٍ بين التشبيه والاستعارة) :

بين قولك : « زيد أسدٌ » ، و« رأيت أسداً » ، واستشهد فيه بقول أبي تمام :

وَكَانَ الْمَطْلُ فِي بَدءِ وَعْوِدٍ دُخَانًا لِلصَّيْنِعَةِ وَهِيَ نَارٌ

ويتن ما فيه بيانا شافيا

٣٣٤ - (بيان آخر) :

في اعتراض من يعترض فيقول : ما تقول في نحو قولهم : « لقيتُ به أسداً » ؟

٣٣٥ - (الجواب) :

لا وجه لتسمية مثل هذا استعارة . ألا تراهم قالوا : « لمن لقيتُ فلانا ليلقيناك منه الأسد » ، فأتوا به معرفة على حته إذا قالوا : « احذر الأسد » ، وكذلك قول أعشى باهلة :

أخو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا يَا بئى الظلامَةِ مِنْهُ التَّوَقُّلُ الرَّفْرُ

بمعنى : هو النهاض بأعباء السيادة ، ولا يتصور فيه التشبيه

وكذلك قول الأعشى الكبير :

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطَى وَلَا يَشْرَبُ كَأَسَا بِكَفٍّ مَن بَخِلَا

لا يتصور فيه التشبيه ، وإنما المعنى : أنه ليس ببخيل

٣٣٦ - (ما لا يجوز أن يسمى استعارة) :

إمّا يُتصوّر الحكم على الاسم بالاستعارة ، إذا جرى بوجهٍ على ما يُدعى أنه مستعار له . والاسمُ في قولك : « لقيتُ به أسداً » أو « لقيتُ منه الأسد » ، لا يُتصوّر جريه على المذكور بوجه ، لأنه ليس بجزء منه ، ولا صفة له ، وإمّا هو بنفسه مفعول « لقيتُ » ، وفاعل « لقيتُ »

وكذلك قول النابغة :

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسٍ أُوعِدْتَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ

لا يكون استعارة = لأنَّ الأسد هنا واقع على حقيقته ، ولو قلت : « ولا قرارَ على زارٍ مَنْ هو كالأسد » ، كان فيه من اليَمِّ والفجاجة شيء غير قليل

٣٣٧ - وقول الفرزدق :

قِيَامًا يَنْظُرُونَ إِلَى سَعِيدٍ كَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ بِهِ هِلَالًا

لا يُتَوَهَّمُ أن « هلالًا » استعارة لسعيد ، لأنَّ الحكم على الاسم بالاستعارة ، مع وجود التشبيه الصريح ، محال

٣٣٨ - (فصل في الاتفاق في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة) ، (وانظر ما سلف ص : ٢٦٣ وما بعدها)

- اتفاق الشعارين : إما اشتراكهما في الغرض على الجملة والعموم ، وإما في وجه الدلالة على ذلك الغرض

- (اشتراكهما في الغرض على العموم) ، فهو أن يقصد كل واحد منهما وصف المملوح .
مثلاً ، بالشجاعة والسخاء ، وما شابه ذلك

- (وأما اشتراكهما في وجه الدلالة على الغرض) ، فهو أن يأتي بما يستدل به على إثباته له الشجاعة والسخاء مثلاً ، وينقسم ذلك أقساماً

- القسم الأول : التشبيه بما يوجد الوصف فيه على الوجه البليغ والغاية البعيدة

- القسم الثاني : ذكر هيات تدل على الصفة ، كوصف الرجل بالإنسجام في حال الحرب وسكون الجوارح وقلة الفكر ، كقوله :

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسِمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءُ

٣٣٩ - أو كوصف الجواد ، بالتهلل للعفاة ، والارتياح لرؤية المُجتدين = ووصف البخيل بالعبوس ، مع سعة ذات اليد

- (أما الاتفاق في عموم الغرض) ، فلا يكون الاشتراك فيه داخلًا في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة . ويقع الغلط فيه ممن لا يحسن التحصيل والتأمل ، ويدعى أن أحد الشعارين عيالاً على الآخر ادعاءً ، وأما أن يقوله صريحاً ، فلا

- (وأما الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض) ، فإن كان مما اشترك الناس في معرفته ، فحكمه حكم العموم الذي تقدم ، كالتشبيه بالأسد في الشجاعة ، لأن هذا مما لا يحتاج فيه إلى روية واستنباط

٣٤٠ - وإن كان مما ينتهي إليه المتكلم بنظر وتدبير واجتهاد ، وكان من دونه حجاب يحتاج إلى تحرفه بالنظر ، فهذا الشرط ممكن أن يدعى فيه الاختصاص والتقدم ، وأن يُفصّل بين القائلين فيه بالتفاضل

- والمشارك العامّي الذي قلت أنّ التفاضل لا يدخله ، إنما يكون كذلك ما كان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة ، فأما إذا رُكّب عليه معنى ، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريقتة ، واستجِدَّ له من المعترض ، داخلاً في قبيل الخاصّ الذي يُوصّل إليه بالتدبير والتأمل وذلك كقولهم ، وهم يريدون التشبيه : « سلّين الظباء العيون » ، كقول الشاعر :

سَلِّينَ ظِبَاءَ ذِي نَفَرٍ طُلَاهَا وَنُجَلَ الْأَعْيُنِ الْبَقَرِ الصُّورَا

وأمثلة أخرى ذكرها في شعر أبي نواس والمتنبّي والبحتري ، فهذا كلّه في أصله وحقيقته تشبيه ، ولكن كُنِيَ لك عنه وخادعك فيه ، فالخصوص الذي تراه تنفي الاشتراك وتأباه ، لأنه جعل التشبيه مدلولاً عليه بأمر آخر ليس من قبيل الظاهر . وتعمّد إخفاء الظاهر ، حتى لا يُعرف إلا اختياراً وامتحاناً

٣٤٢ - والاحتفال والصنعة التي تُرْوَع وتُرْوَع ، تفعل فعلاً شبيهاً بما يقع في نفس الناظر إلى التصاوير التي يُشكّلها الحُذّاق بالتخطيط والنقش

٣٤٣ - (صنعة الشعر الساحرة) ، بما يصنعه من الصور ، من جعل الجماد الصامت في صورة الحيّ الناطق ، والمعوم المفقود في حكم الموجود المشاهد ، (كما قدمت في باب التمثيل ص : ٨٠ ، وما بعدها) ، حتى يكسب الدنئى رِفعةً ، والغامضُ القدرِ نباهةً ، وعكس ذلك مما يُفصّل من شرف الشريف

٣٤٤ - كما فعل الحطيئة في شأن قبيلة « أنف الناقة » ، حيث قال :

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ ، وَمَنْ يُسَوِّى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

وما قاله جحظة في « سعد » حاجب الوزير الخاقانيّ ، وقول الشاعر في « كثير بن أحمد »

٣٤٥ - ومن عجيب ذلك ما قاله ابن المعتز في ذمّ القمر ، فاقتدر بالبيان على تقيحه ، وهى آياته الصادقة

٣٤٦ - ومن عجيب ذلك ما فعله الأنباريّ في قصيدته التي رثى بها ابن بقرّة وزير عزّ الدولة بن بختيار ، حين ظفر به عضد الدولة ، فرماه تحت أرجل القبيلة ، ثم صلّبه ، قلب الأنباريّ جملة

ما يستنكر من أحوال المصلوب إلى ضدّها ، وتأوّل فيها تأويلات أراك فيها العجب ، وهي التي أوّلها :

عُلُوٌّ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الْمَمَاتِ بِحَقِّ أَنْتِ إِحْدَى الْمَعْجَزَاتِ

وساق القصيدة كلها ، وروعتها تغنى عن بيان ما فيها

٣٤٧ - وما هو من هذا الباب ، إلا أنه احتجاج عَقْلٍ صحيح ، قول المتنبي في رثاء أخت سيف الدولة :

وَمَا التَّائِيثُ لَأَسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلَا التَّدْكِيرُ فَخْرٌ لِلْهَلَالِ

وبيان ذلك ، والتفسير الصحيح لهذا البيت

٣٥٠ - (فصل في حدّي الحقيقة والمجاز)

- (حدّ الحقيقة والمجاز إذا كان الموصوف به المفرد ، غير حدّه إذا كان الموصوف

به الجملة) . (وانظر حدّ الجملة في الحقيقة والمجاز ص : ٣٦٦ وما بعدها)

- (شرط في حدّ « الحقيقة ») : كلّ كلمة أريد بها ما وقعت في وضع واضح (أو :

مواضعة) = وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره ، فهي « حقيقة »

- وإنما اشترطت هذا الشرط ، لأن وصف اللفظة بأنها « حقيقة » أو « مجاز » ، حُكِمَ فيها من

حيث أنّ لها دلالة على الجملة ، لا من حيث هي عربية أو فارسية ، أو سابقة في الوضع

أو محدثة مؤلدة

- نظير ذلك حدّك « الخير » بأنه : « ما احتمل الصدق والكذب » ، ممّا لا يخصّ لساناً دون

لسانٍ = وهذا أحد ما غفل عنه الناس ، ودخل عليهم اللبس فيه ، حتى ظنّوا أنه ليس لهذا

العلم قوانين عقلية ، وأن مسائله مُشَبَّهة باللبغة ، في كونها اصطلاحاً يُتَوَهَّمُ عليه النقل والتبديل

٣٥١ - (أما المجاز : فكلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين

الثاني والأول ، فهي : « مجاز »)

٣٥٢ - ومعنى « الملاحظة » هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن ، إلا أن هذا

الاستناد يقوى ويضعف ، كقولك : « رأيت أسداً » ، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد ، فلا شبهة

في حاجة الثاني إلى الأول ، إذ لا يتصوّر أن يقع الأسد للرجل إلا بعد أن تجعل كونه اسماً

للأسيد أمام عينيك فهذا استناد تعلمه ضرورة

- (جعل « اليد » للنعمة)

أما ما عدنا ذلك ، فلا يقوى استناذه هذه القوة ، لجعلك « اليد » للنعمة ، لو تكلف متكلف فزعم أنه وضع مستأنف ، أو في حكم لغة مفردة ، لم يمكن دفعه إلا برفق واعتبار خفى ، لأننا لا نوقع هذه اللفظة على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباس واختصاص . هذا هو الدليل الأول

والدليل الثاني : أنك تقول : « اتسعت النعمة في البلد » ، ولا تقول : « اتسعت اليد في البلد » ، وتقول : « جلت يده عندي » ، و« كثرت أياديه لدى » ، فعلم أن الأصل : صنائع يده وفوائده الصادرة عن يده

٣٥٣ - وكذلك قولهم في صفة راحي الإبل : « إن له عليها أصبغا » ، أى أثرًا حسنًا ، كقول الراعى : ضيف العصا ، بإدى العروق ، ترى له عليها إذا ما أجذب الناس أصبغا وضده في اللفظ قول الآخر :

• صلبُ العصا بالضرب قد دماها •

أى جعلها كالدمى في الحُسن ، فهما يرجعان إلى غرض واحد

٣٥٤ - فلاشك أن « الإصبع » مشار بها إلى إصبع اليد ، وأن وقوعها بمعنى : الأثر الحسن ، ليس على أنه وضع مستأنف في إحدى اللغتين ، بل لأن الأعمال الدقيقة ، والحذق في عمل اليد ، مستفاد من حُسن تصريف الأصابع

٣٥٥ - فملاحظة « الإصبع » لأصلها ، هو كملاحظة « اليد » للنعمة

٣٥٥ - ويشبه « الإصبع » و « اليد » ، وضعهم الخاتم ، موضع « الختم » وكذلك « الطابع » يقولون : « عليه خاتم الملك » و « عليه طابع من الكرم » ، أى أثر الخاتم والطابع ، كقول القائل : وَقُلْنَ : حَرَامٌ قَدْ أُجِلَّ بَرِينَا وَتُتْرِكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ وقول أبى ذؤيب :

إذا فضت خواتمها وفكت يقال لها دمُ الودج الذبيح

وتقدير الشيخ أبى على الفارسى في هذين البيتين حذف المضاف ، أى : « وتترك أموال عليها نقش الخواتم » ، و « إذا فضت خواتمها » ، فهو بيان لما يقتضيه الكلام من أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرت من جعل أثر الخاتم خاتمًا . وبيان ذلك

٣٥٦ - ومثله قولهم : « ضربه سوطاً » ، لأنهم عبروا عن الضربة الواقعة بالسوط باسمه ، وجعلوا أثر السوط سوطاً

٣٥٦ - (عودٌ إلى مجاز « اليد » إذا أريد بها القدرة) :

- فإنك لا تكاد تجد لها ثراد معها القدرة ، إلا والكلام مقلٌ صريح ، أو تلويحٌ بالمقل ، ومعنى القدرة منتزَعٌ من « اليد » مع غيرها ، وبيان ذلك بالتفصيل

- فمن ذلك قولهم : « فلان طویل اليد » يراد به فضل القدرة ، ولو وضعت القدرة هنا في موضع « اليد » أخلت = وكذلك قوله ﷺ وقد قالت له نساؤه : « آتينا أسرع لحاقاً بك يا رسول الله ؟ » فقال : « أطولكن يداً » ، يريد السخاء والجود ، فلو وضعت موضع « اليد » شيئاً مما أريد به الكلام ، خرجت عن المقول ، لأن الشبه مأخوذٌ من مجموع الطول واليد

٣٥٧ - وكذلك قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)

- وكذلك قوله ﷺ : « المؤمنون تكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يدٌ على من سواهم » ، لا تقول : إن « اليد » هنا بمعنى « العون » حقيقة ، فاليد لا تقع على انفرادها على شيء

٣٥٨ - (« اليدُ » ، و « اليمين » ، و « القبضة »)

يطلقون القول في « اليمين » أيضاً بمعنى القدرة ، ويجعلونها تجري مجرى اللفظ وضع لمعنيين في قوله تعالى : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) ، وكذلك في قول الشماخ :

إذا ما رايةٌ رفعتٌ لمجدٍ تلقاها عرابيةٌ باليمين

فقال أبو العباس المبرد ، نقلًا عن أصحاب المعاني ، معناه : بالقوة ، وهذا تفسيرٌ على الجملة ، وقصدٌ إلى نفى الجارحة بسرعة ، خوفاً على السامع من خطراتٍ تقع للجُهمال وأهل التشبيه ، جلَّ الله عن شبه المخلوقين ، وإذا تأملت علمت أنه على طريق المثل (ثم انظر ص : ٣٦٠)

٣٥٩ - وكذلك قوله في صدر الآية السابقة : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ، محمول المعنى

على القدرة عن طريق التأويل والمقل ، ولا يجوز أن تجعل « القبضة » اسماً للقدرة

- وإذا قلت للمخلوق : « الأمر بيدك » ، أردت المثل ، وأن الأمر كالشيء يحصل في يده من حيث لا يمتنع عليه

- إذن ، فما معنى التوقف في أن « اليمين » مثل ، وليست باسم للقدرة ، وكاللغة المستأنفة ؟
فإنك لا تقدر أن تقول : « هو عظيم اليمين » أى عظيم القدرة
- ٣٦٠ - وكذلك القول في بيت الشمّاح (ص : ٣٥٨) ، فإنك لا تستطيع إلا أن تأخذه من طريق
المثل ، وأن تأخذ المعنى من مجموع التلقّي واليمين ، ومثله قول أوس بن حجر ، في حليلة بنت
فضالة ، حين صرعه ناقه ، حين أخذته فتولت تمرضه :

لَعَمْرُكَ مَا مَلَّتْ نَوَاءً نَوِيَّهَا حَلِيمَةً ، إِذْ أَلْقَى مَرَّاسِي مُقَعَدِ
وَلَكِنْ تَلَّقْتِ بِالْيَدَيْنِ ضَمَانَتِي وَمَلَّ بِفَلْجِ فَالْقَنَاذِ عُوْدِي

ثم تفصيل آخر في قول الشمّاح « تلقاها عرابة باليمين »

- ٣٦٢ - وما يبيّن موضوع بيت الشمّاح ، إذا اعتبرت به ، قول الخنساء :

إِذَا الْقَوْمُ مَدُّوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْمَجْدِ مَدًّا إِلَيْهِ يَدًا
فَنَالَ الذِي فَوْقَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَجْدِ ، ثُمَّ مَضَى مُصْعِدًا

فلن نجد فرقاً بين أن يمدّ إلى المجد يدًا ، وبين أن يتلقّى رايته باليمين

- (والغلط من هذا الضرب ، جنائته على معاني ما شُرف من الكلام عظيمة ،
وهو مادةٌ للمتكلّفين في التأويلات البعيدة ، والأقوال الشنيعة)

- ٣٦٣ - (مجاز « القلب ») :

مثل من تَوَقَّفَ في التفات هذه الأسمى ، (اليد ، واليمين ، والقبضة) ، إلى معانيها الأوّل ،
وظنّ أنها مقطوعة عنها قطعاً يرفع الصلة بينها وبين ما جازت إليه ، مَثَلٌ مَنْ إِذَا نَظَرَ فِي قَوْلِهِ
تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) فرأى المعنى على الفهم والعقل ، وقال :
« القلب ههنا بمعنى : العقل » فأخذه ساذجًا ، وترك أن يأخذه من جهته ، ومن طريق المَثَل ،
وبيان ذلك

- غرضي من هذا الباب الذى ابتدأته (ص : ٣٥٠ وما بعدها) أن تعرف أن من عَدَلَ عن
الطريقة في الخفى ، أفضى به الأمر إلى أن يُنكر الجلى ، وصار من دقيق الخطأ إلى الجليل ،
ومن بعض الانحرافات إلى ترك السبيل

- والذي جَلَبَ التخليط والخطبَ في هذا الفن ، أن الفرقَ بين أن يكون الشبه مأخوذاً من الشيء وَحده ، وبين أن يُؤخذ ما بين شيئين ومجموع كلام ، كما مضى في الفرق بين الاستعارة والتشليل (ص : ١٩٨ وما بعدها) ، وهو بابٌ تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيث لا يعلم
- ٣٦٤ - وأنت ترى أن الرجل يوافقك في الشيء منه على أنه مَثَلٌ ، حتى إذا صار إلى نظير له حَلَطَ : إِثْمًا في أصل المعنى ، وإثْمًا في العبارة

- فالتخليط في أصل المعنى هو ما قلت لك في تأوُّل « اليمين » على القوة ، وأن « القلب » في الآية بمعنى العقل
- والتخليط في العبارة ، كنعو ما ذكره بعضهم في قول الأعرس الشئى :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

- فقال : « الكف هنا بمعنى السلطان والمُلك والقُدرة ، وقال : وقيل : الكف هنا بمعنى النعمة » ، فأوهم أن « الكف » بهذا الإطلاق على الانفراد ، بمعنى ما ذكر ، ولكنه أراد المثل فأساء العبارة

- ٣٦٥ - وخلاف من خالف في « اليد » و « اليمين » وسائر ما هو مجازٌ ، لا يقدمُ فيما قدَّمتُ من حدِّ الحقيقة والمجاز . فإن جعل « اليمين » على انفرادها تُفيد القوة ، فقد جعلها حقيقةً مُستغنية عن الاستناد في دلالتها على شيء = وإن اعترف بضرب من الحاجة إلى الجارحة والنظر إليها ، فقد وافق في أنها مجاز ، وكذا القياس في الباب كله

- ٣٦٦ - (فصل في المجاز العقلي والمجاز اللغوي ، والفرق بينهما)
- (حدِّ الجملة في الحقيقة والمجاز) ، (وانظر ما سلف في أول ص : ٣٥٠)
- أصلُ ينبغي أن تعرفه ، وهو المعنى الذى من أجله اختصت الجملة بالفائدة ، ولم يُجزَّ حصولها بالكلمة الواحدة
- علة ذلك أن مدار الفائدة على الإثبات والنفى . كالخبر ، وهو أول معاني الكلام وأقدمها ، وهو ينقسم إلى هذين الحكيمين : الإثبات والنفى
- « الإثبات » يقتضى مُثَبِّتًا ومُثَبِّتًا له ، و « النفى » يقتضى منفيًا ومنفيًا عنه ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل . وقيل للمثبت والنفى « مُسند » و « حديث » = وللنفي له والمنفى عنه « مُسند إليه » و « محدث عنه »

- ٣٦٧ - ولكل واحد من حكى الإثبات والنفى ، حاجةٌ إلى أن تُقيده مرتين ، وتعلِّقه بشيئين

- تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « ضرب زيد » ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد = فقولك : « إثبات الضرب » ، تقييد للإثبات بإضافته إلى الضرب = ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تقيده مرة أخرى فتقول : « إثبات الضرب لزيد » ، فقولك : « لزيد » تقييد ثانٍ وإضافة ثانية . وكذا لا يُتصور أن يكون ههنا إثبات مطلق غير مقيد = أى أن يكون إثباتٌ ولا مُثبتٌ له ، كذلك لا يُتصور أن يكون إثباتٌ مقيدٌ تقييدًا واحدًا ، نحو إثبات شيء فقط ، دون أن تقول : « إثبات شيء لشيء » = والنفي أيضًا بهذه المنزلة ، فلا يُتصور نفي مطلق ، ولا نفي شيء فقط ، بل تحتاج إلى قيدٍ ، كقولك : « نفي شيء من شيء » .

- هذه هي القضية المبرمة التي تزول الراسيات ولا تزول

- ثم لا تنظر إلى قولهم : « فلانٌ يُثبت كذا » أى يدعى أنه موجودٌ = و« ينفي كذا » أى : يقضى بعدمه = لأن الذى قصدته هو الإثبات والنفي في الكلام

٣٦٧ - (وههنا « أصل »)

أعلم أن في الإثبات والنفي ، بعد هذين القيدين ، حكمًا آخر ، هو كتقييد ثالث = وذلك أن للإثبات والنفي جهة ، ومعنى ذلك أنك تُثبت الشيء مرةً من جهة ، وأخرى من جهة غير تلك الجهة الأولى

٣٦٨ - تفسير ذلك ، تقول : « ضرب زيد » فتثبت الضرب فعلًا لزيد = وتقول : « مرض زيد » ، فتثبت المرض وصفًا لزيد ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، نحو : « كرم ، وظرف ، وطلال ، وقصر » . وقد يُتصور في الشيء أن تُثبتَه من الوجهين جميعًا ، وهو كلُّ فعلٍ يفعلُه الإنسان في نفسه ، نحو : « قام » و « قعد » ، فقد أثبتَ القيام فعلًا له ، وأثبتَه أيضًا وصفًا له ، من حيث أن تلك الهيئة ، « القيام » و « القعود » = موجودةٌ فيه ، من حيث هي وصفٌ موجودٌ فيه

- وههنا « أصل » آخر ، وهو أن الأفعال على ضربين : « متعدٌ » و « غير متعدٌ » = ضربٌ يتعدى إلى شيء هو مفعولٌ به ، كقولك : « ضربتُ زيدًا » ، لأنك فعلتَ به الضرب ولم يفعله بنفسه = وضربٌ يتعدى إلى شيء هو مفعولٌ له ، نحو : « صنع ، وعَمِل ، وأنشأ ، وأوجد » في كونه معنًى عامًّا غير مشتقٍّ من معنى خاصٍّ ، فهو ليس « كضرب » ، لأنه مشتقٌّ من « الضرب » ، وهو جنسٌ من المعاني

٣٦٩ - وهذا الضربُ الثاني ، المنصوب فيه مفعولٌ مطلقٌ لا تقييد فيه ، فمن المحال أن يكون معنى :

« خلق الله العالم » : « فَعَلَ الخَلْقَ به » ، كما في قولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، حتى يكون معنى :
« فعل القيام » هو : « فعل شيئًا بالقيام » ، فهذا من شنيع المُحَال

٣٦٩ - والإثبات في هذا « الضرب الثاني » ، لا يصحُّ أن تثبت المفعول وصفًا البتة ، وتوهم ذلك خطأ عظيم وجهل ، فإذا قلت : « فعل زيدُ الضرب » ، كنت قد أثبت الضربَ فعلاً لزيد ، كما تثبتُ « العالم » خلقًا لله تعالى في قولك : « خلق الله العالم »

- وأما « الضربُ الأول » ، وهو الذى منصوبه مفعولٌ به ، كقولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، فإنك تثبتُ الضربَ فعلاً لنفسك ، ولا يتصورُ أن يلحق الإثباتُ مفعولَهُ ، لأنه إذا كان مفعولًا به ، استحال أن تثبته فعلاً لك ، وإثباتُهُ وصفًا أبعد في الإحالة

- وقولنا : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، فإنك تثبتُ زيدًا مضروبًا ، لأنه يرجع إلى أنك تثبتُ الضربَ واقمًا به منك = فأما أن تثبت ذات زيد لك ، فأمرٌ لا يتصورُ ، لأن الإثبات كما مضى (ص : ٣٦٧) لا بُدُّ له من جهة ، ولا جهة ههنا = وكذلك إذا قلت : « أحيا الله زيدًا » ، فأنت قد أثبت الحياةَ فعلاً لله تعالى في زيد ، فأما ذاتُ زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام ، وإنما يتأتى ذلك بكلام آخر نحو أن تقول : « خلق الله زيدًا » ، وهو ممَّا لا يُشتقُّ من معنى خاص كالحياة والموت

٣٧ - لقد تقررت هذه المسائل ، فإذا أردت أن تقضى في الجملة بمجازٍ أو حقيقة ، فانظر إليها من جهتين :

الأولى : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات : أهو في حقه وموضعه ، أم زال عن الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه ؟

الثانية : أن تنظر إلى المعنى المُثَبَّت ، أى ما وقع عليه الإثبات ، كالحياة في قولك : « أحيا الله زيدًا » ، أثابت هو على الحقيقة ، أم قد عُذِلَ عنها ؟

٣٧٠ - مثال ما دخله مجاز من جهة الإثبات دون المُثَبَّت قول جميل :

وَشَيْبَ أَيَّامِ الْفِرَاقِ مَفَارِقِي وَأُنْشُرْنَ نَفْسِي فَوْقَ حَيْثُ تَكُونُ

وقول الصلتان العبدى :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ سَرَّ كَرُّ الْعَدَاةِ وَمُرُّ الْعَشْيِ

المجاز واقع في إثبات الشيب فعلاً للأيام ولكر الليلى . إذ ليس يصح إثبات الشيب لغير الله سبحانه = وأما المثبت ، وهو الشيب ، فلم يقع فيه مجاز ، لأنه موجود كما ترى

٣٧١ - مثال ما دخله المجاز في المثبت دون الإثبات ، قوله تعالى : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا

لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ) ، فجعل العلم والهدى حياة للقلوب . فالجواز في المثبت ، وهو « الحياة » . فأما الإثبات فواقع على حقيقته ، لأن العلم والهدى فضل كائن من عنده تعالى

٣٧٢ - وكذلك قوله تعالى : (فَأُحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) ، فجعل حاضرة الأرض بما يظهره الله

تعالى فيها من النبات حياة لها ، فهو مجاز في المثبت ، فجعل ما ليس بحياة حياة على التشبيه ، فأما نفس الإثبات فمحض الحقيقة ، لأنه إثبات لما ضرب الحياة مثلاً له فعلاً لله تعالى ،

ولا حقيقة أحق من ذلك

٣٧٢ - وقد يدخل المجاز الجملة من الطرفين جميعاً ، وذلك أن يُشبه معنى بمعنى صفة بصفة ،

فيستعار هذه اسم تلك ، ثم تُثبت فعلاً لما لا يصح الفعل منه ، فيكون في الإثبات والمثبت مجاز ، نحو قولك : « أحييتى رؤيتك » ، فجعلت المسرة الحاصلة بالرؤية حياة أولاً ، ثم جعلت

الرؤية فاعلة لتلك الحياة

- شبيهة بهذا قول المتنبي :

وتُحْيِي لَه الْمَالُ الصَّوَارِمُ وَالْقَنَا وَيَقْتُلُ مَا تُحْيِي التَّسْمُ وَالْحَدَا

- ونوع منه : « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ » ، جعل الفتنة هلاكاً ، ثم أثبت الهلاك فعلاً

للدينار ، وليساً مما يفعلان ذلك

٣٧٣ - وهذا المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات ، وبين دخوله في المثبت ، وبين أن

ينتظمهما ، يدلك على أنه إذا وقع المجاز في الإثبات ، فهو متلقى من العقل ، وإذا عرض المجاز في المثبت فهو متلقى من اللغة

- وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين ، (انظر ص : ٣٦٧) وذلك لا يحصل

إلا بالجملة ، فأعلم أن مأخذه العقل ، وهو القاصي فيه دون اللغة = لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو تثبت وتنفي ، وما يعترض على دعواك من تصديق أو تكذيب ، فهو اعتراض على

المتكلم ، وليس اللغة من ذلك بسبيل

- وأما إذا كان المجاز في المُثَبِّت ، كقوله تعالى : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ) (انظر ص : ٣٧٢) ، فإنما مأخذه اللغة ، لأجل أن طريقة المجاز بأن أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة ، تشبيهاً وتمثيلاً ، وإذا نُجُوزَ في الاسم ، وهو « الحياة » فأجرى عليها ، فالحديث مع اللغة لا مع العقل

٣٧٤ - (اعتراض ، على ما قاله الشيخ عبد القاهر) :

إن المجاز يقع تارةً في « الإثبات » ، وتارةً في « المُثَبِّت » ، فإذا وقع في « الإثبات » فهو طالع من جهة العقل ، وإذا عَرَضَ في « المُثَبِّت » فهو آتٍ من جهة اللغة = يقول المعارض : ما قولك إن سَوِّتَ بين المسألين ، وأدَّعيت أن المجاز بينهما جميعاً في « المُثَبِّت » ، بيان ذلك : « الفعل » الذى هو مصدرُ « فعل » وُضِعَ في اللغة للتأثير في وجود الحادث ، كما أن « الحياة » موضوعة للصفة المعلومة . فإذا قيل : « فعل الربيع النَّوْرَ » ، جُعِلَ تعلق النَّوْرِ في الوجود بالربيع من طريق السبب والعادة « فعلاً » ، كما تُجْعَلُ حُضْرَةُ الْأَرْضِ « حياة » . وإذا كان كذلك ، كان المجاز في أن جعل ما ليس يفعل فعلًا ، وأُطْلِقَ اسم « الفعل » على غير ما وُضِعَ له في اللغة ، كما جُعِلَ ما ليس بحياة « حياة » وأجرى عليه اسمها . فإذا كان ذلك مجازًا لغويًا ، فينبغى أن يكون ذلك كذلك

- (رُدُّ الاعتراض) (يستغرق رد هذا الاعتراض من ص : ٣٧٤ إلى ص : ٣٩١)

إن الذى يدفعُ الشبهة ، أن تنظر إلى مدخل المجاز في المسألين . فإن كان مدخلهما من جانب واحد ، فالأمر كما ظننت . وإن لم يكن ، استبان لك خطأ ظنك

٣٧٥ - يبين ذلك أنك لو قلت : « أثبتَّ النَّوْرَ فعلاً » ، لم تقع في مجاز ، لأنه فعل الله تعالى ، وإنما تصيرُ إلى المجاز إذا قلت : « أثبتَّ النَّوْرَ فعلاً للربيع » ، وذلك بالإضافة ، لا بنفس الاسم . أما في مسألة « الحياة » ، فتحصل على المجاز بإطلاق الاسم من غير إضافة ، وذلك قولك : « أثبتَّ بهجة الأرض حياةً » ، فظهر المجاز في « الحياة » من غير إضافتها إلى شيء

وبين ذلك ، أنك إذا عبرت بالنفى في مسألة « الفعل » قلت : « جعل ما ليس بفعل للربيع فعلاً له » ، وتقول في « الحياة » : « جعل ما ليس بحياة حياةً » وتسكت . ولو قلت : « جعل ما ليس بحياة للأرض حياةً للأرض » ، وهو كلام لا معنى له ، لأنه يقتضى أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض ، وجعلتها مثلاً تحيا بحياة غيرها . وهذا بين الإحالة

- ثم قال : « من حقَّ المسائل الدقيقة أن تُتأمل فيها العبارات التى تجرى بين السائل والمجيب ،

فإن ذلك يكشف عن الغرض ، ويبيّن جهة الغلط « ثم يبيّن ذلك بيانًا مهمًا لا مندوحة عن قراءته كاملًا كما أورده

٣٧٦ - ثم قال : « وما يجب ضبطه في هذا الباب : أن كلّ حُكْمٍ يجب في العقل وجوبًا لا يجوز خلافه ، فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطًا فيها ، مُحالٌ « ويبيّن ذلك بيانًا لا غنى عن قراءته كما هو

٣٧٧ - ثم جاء ببيانٍ آخر فقال : « أعلم أنك إن أردت أن ترى المجاز وقد وقع في نفس « الفعل » و « الخلق » من حيث هما ، لا إثباتهما وإضافتهما ، فالمثال في قولهم للرجل يُشفي على الهلكة ثم يتخلّص منها : « هو إنما يُخلق الآن » ، فأنت تُثبت خلقًا من غير أن يعلم ثابتًا على الحقيقة ، بل على تأويل وتنزيل = ولا يمكنك أن تقول في : « فعل الربيع الثور » بمثل هذا التأويل ، فتزعم أنك أثبتت فعلًا وقع على الثور من غير أن يكون ثمة فعلٌ ، ومن غير أن يكون الثور مفعولًا . ثم يبيّن ذلك بيانًا شافيًا

٣٧٨ - ثم قال : ويقال للمعترض : « هَبْكَ تغالطنا بأن مصدر « فعل » نُقل أوّلًا عن موضعه في اللغة ، ثم اشتق منه » ، قل لنا : ما تصنع بالأفعال المشتقة من معانٍ خاصة ، نحو : « نسج » و « صاغ » و « وشى » ، أتقول إذا قيل « نسج الربيع » أو صاغ أو وشى : إن المجاز في مصادرها ، أم تعترف أنّ في إثباتها فعلًا للربيع ؟ وكيف تقول : « إن في أنفسها مجازًا » ، وهي موجودة بحقيقتها . ويبيّن ذلك بيانًا شافيًا

٣٧٩ - وههنا أيضًا ما لا وجه لدعوى المجاز في المصدر ، كقولك : « سرّى الخبر » ، فإن السرور بحقيقته موجودٌ ، والكلام مع ذلك مجازٌ ، ومعلومٌ ضرورةً ليس المجاز إلّا في إثبات السرور فعلًا للخبر . ويعلم كلّ عاقل أن المجاز لو كان من طريق اللغة ، لجعل ما ليس بالسرور سرورًا = فأما الحكم بأنه فعلٌ للخبر ، فلا يجزى في وهم أن يكون من اللغة بسبيل

٣٧٩ - قال المعترض : « النسجُ فعلٌ معنًى ، وهو المضامّة بين أشياء ، وكذلك الصوغُ فعلٌ الصورة في الفضّة ونحوها ، فأنا أقدرُ أن لفظ الصوغ مجازٌ من حيث دلّ على الفعل والتأثير ، وهو حقيقة من حيث دلّ على الصورة = كما قدرت أن في « أحيا الأرض » ، أن « أحيا » من حيث دلّ على معنى فعلٌ حقيقة ، ومن حيث دلّ على الحياة مجازٌ »

- (رَدُّ الاعتراض) : قال : « ليس لك أن تحييء إلى لفظ أمرين ، ففترق دلالاته وتجعله منقولاً عن أصله في أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول في « اللطم » الذي هو ضرب باليد ، أنه يُجَعَل مجازاً من حيث هو ضرب ، وحقيقة من حيث هو باليد . فذلك محالٌ = لأن كون الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب ، فكذلك كون الفعل فعلاً للصورة لا ينفصل عن الصورة ، وليس الأمر كذلك في قولنا : « أحياء الله الأرض » ، وبيان ذلك

٣٨٠ - وجه آخر في ردِّ اعتراض المعترض

٣٨١ - (فصل ، في بيان معنى كلام لأبي القاسم الآمدي في كتاب الموازنة في قول البحتري) :

فَصَاعَ مَا صَاعَ مِنْ تَيْبٍ وَمِنْ وَرِقٍ وَحَاكَ مَا حَاكَ مِنْ وَشْيٍ وَدِيَابِجٍ

قال الآمدي : صوغُ الغيثِ التَّبُّتُ وَحَوْكُهُ ، ليسَ باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : « هو صائغٌ » ولا « كأنه صائغٌ » ولا « هو حائكٌ » و« كأنه حائكٌ » على أن لفظه « حائكٌ » في غاية الركاسة ، إذا أُخْرِجَ على ما أُخْرِجَهُ عليه أبو تمام في قوله :

إِذَا الْغَيْثُ غَاذَى نَسَجَهُ خَلَّتْ أَنَّهُ خَلَّتْ حِقَبٌ حَرَسٌ لَهُ وَهُوَ حَائِكٌ

فهذا قبيحٌ جداً

قال الشيخ : فمنع أن تُطْلَق الاستعارة على « الصَّوْغِ » و« الحوكِ » ، وقد جُعِلَ فعلاً للربيع ، واستدلَّ على ذلك بامتناع أن يقال : « كأنه صائغٌ » و« كأنه حائكٌ » . ثم بيَّن ذلك بيانا شافياً

٣٨٢ - وأنت إذا شَبَّهت شخصاً بشخص تقول : « كأن زيداً الأسدُ » ، فهذا التشبيه الصريح ، أما غير الصريح فإسقاطه المشبه به من الذكر فتقول : « رأيتُ أسداً » ، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد ، فتعبر اسمه مبالغةً وأنه أسدٌ على الحقيقة

أما تشبيه فعل بفعل ، فمثاله أن تقول : « كأنَّ تزيينه لكلامه نَظْمٌ دُرٌّ » ، تشبيهاً صريحاً ، ثم تقول : « إِنَّمَا يَنْظُمُ دُرّاً » تجعله كأنه ناظم دُرٌّ على الحقيقة . ثم ساق أمثلةً أخرى

٣٨٣ - ثم بيَّن ذلك فقال : « إذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيخان ، وكان معنى الاستعارة أن تُعبر المشبه لفظ المشبه به ، ولم يكن معنا في « صاغ الربيع » إلا شيء واحد ، وهو « الصوغ » كان تقدير الاستعارة فيه مُحالاً جارياً مجرى تشبيه الشيء بنفسه ، وذلك بين الفسادِ

٣٨٣ - (اعتراض آخر) :

أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الريح بالقادر ، في تعلق الصَّوغ والنسج به ؟ فكيف لم يَجْر دخول « كَأَنَّ » من هذه الجهة ؟

- (رد الاعتراض) :

هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذى يُعقد فى الكلام ، ويقادُ بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين أعطى الريح حُكْمَ القادر فى إسناد الفعل إليه . وكلامنا فى تشبيه مَقُول منطوق به ، وأنت فى تشبيه معقول غير داخل فى النطق . وإن يكن ههنا تشبيه ، فهو فى الريح لا فى الفعل المسند إليه ، واختلافنا فى « صاغ » و « حاك » هل يكون تشبيهاً واستعارة أم لا ؟ وإذن فلا يلتقى التشبيهان

٣٨٤ - هذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقة أو مجازاً . فكَلَّ جملة وضعتها على أن الحكم

المفاد بها على ما هو عليه العقل ، فهى حقيقة ، ولن تكون كذلك حتى تُعزى عن التأول

- ومثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع ، قولنا : « خلق الله تعالى الخلق » ، فهذه أحق الحقائق وأرسخها فى العقول

- وأما مثال أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل ، وليس كذلك ،

إلا أنه صادرٌ عن اعتقادٍ فاسدٍ وظنٍّ كاذب ، فمثل ما جاء فى التنزيل حكاية عن الكفار :

(وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) ، فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه مُتَأَوَّل ، بل أطلقه

بجهله إطلاق من يضع الصفة فى موضعها ، لا يوصف بالمجاز ، ولكن يقال : « عند قائله أنه

حقيقة ، وهو كذبٌ وباطل لا يصححه العقل »

٣٨٥ - وللفضل بين ذلك : أن تعرف حدَّ « المجاز » ، وحدَّ المجاز هو : أن كلَّ جملة أخرجت الحكم

المفاد بها عن موضعه من العقل لضربٍ من التأول . فهى مجازٌ . ومثاله ما جاء ما مضى من

قوسم : « فعل الريح » ، وقوله ﷺ : « إِنَّ مِمَّا يُنْبِئُ الرِّيحُ مَا يَقْتُلُ حَبِطًا أَوْ يُلِيمُ » ، فقد

أثبت الإنبات للريح ، وذلك خارجٌ عن موضعه من العقل ، لأن إنبات الفعل لغير القادر

لا يصحُّ فى العقول ، إلا أن ذلك على سبيل التأول ، إذ كان سبباً أو كالسبب فى وجود الفعل

من فاعله كأنه فاعلٌ

٣٨٦ - وهذا الضربُ كثيرٌ فى القرآن ، كقوله تعالى : (تُؤْتِي أْكُلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا) ، ومعلومٌ

أن النخلة لا تُحدِثُ الأكل ، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله ، ظهر ما كثر فيها

- وإذا ثبت ذلك ، فالمبطل والكاذب لا يتأول في إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق دون أن يشبهه ، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ، ويرد فرعا إلى أصل ، فهذا يظن ما ليس صحيحا صحيحا ، وما لا يثبت ثابتا ، وليس هو من التأول في شيء
- والمجاز لم يكن مجازا لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه ، بل لأنه أثبت لما لا يستحق ، تشبيها ورداً له إلى ما يستحق ، وأنه ينظر من هذا إلى ذلك ، وإثباته ما أثبت للفرع الذى ليس بمستحق ، يتضمن الإثبات للأصل الذى هو المستحق
- فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل ، حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له . فأنت لا تقدر أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة ، ما لم تجعل كونها من أخص أوصاف الأسد وأغلبها عليه . فكذلك لا يتصور أن يثبت التثبيت الفعل على أنه سب ، ما لم ينظر إلى ما هو راسخ في العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر

* * *

- ٣٨٧ - ومن أوضح ما يدل على أن إثبات الفعل للشيء على أنه سب ، يتضمن إثباته للمُسبب ، من حيث لا يتصور دونه = أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات ، كقولك : « قطع السكين » ، فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة ، ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمُعيل الأداة والفاعل بها . فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكين ، أعياك أن تعقل معناه بوجه من الوجوه . وهذا واضح لا يشك فيه عاقل

* * *

- ٣٨٨ - وأعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين :
- الأول : أن يكون الشيء الذى أثبت له الفعل مما لا يدعى أحد أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذى أثبت له ، وذلك كقولك : « مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ » ، وقول عمرو ابن العاص في كلمات قالها يزيد بن أبى سفيان : « هُنْ مُخْرَجَاتِي مِنَ الشَّامِ »
- الثاني : أن يكون علم من اعتقاد المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا للقادر سبحانه ، ولم يكن ممن يعتقدون الاعتقادات الفاسدة كقول المشركين : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ)

- ٣٨٩ - فإذا سمعنا الصلتان العبدى يقول : (وانظر ما مضى ص : ٣٧١)

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْتَى الْكَبِيرَ سَرَّ كَرُّ الْعِدَاةِ وَمُرُّ الْعَشِيِّ

وذو الإصبع العلواني يقول :

أَهْلَكْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ مَعًا وَالذَّهْرُ يَعْلُو مُصَمَّمًا جَدْعًا

كان طريق الحكم عليه بالهجاز ، أن تعلم اعتقادهم التوحيد ، إما بمعرفة أحوالهم السابقة ، أو بأن تجد في كلامهم من بُعد إطلاق هذا النحو ، ما يكشف عن قصد الهجاز فيه ، كما صنع أبو النجم في رجزه ، حين نسب ما أصابه من الصلح إلى « الليالي » فذكر أن سببه :

جذبُ الليالي : أَبْطَيْتِي أَوْ أَسْرَعِي

ثم فسّر ذلك وكشف عن وجه التأويل ، وأنه بنى أول كلامه على التخيّل فقال :

أَفْتَاهُ قَيْلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلَعِي حَتَّى إِذَا وَاوَاكِ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي

فبيّن أن الفعل لله تعالى

٣٩٠ - وأعلم أنه لا يجوز أن يكون قول الكفار : (وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الذَّهْرُ) ، من باب التأويل والهجاز ، لأن الله تعالى قال بعد ذلك : (وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) ، والمتجاوز في العبارة لا يوصف بالظن ، فهم قد أثبتوا الذَّهْرَ فاعلاً للهلاك ، فأنكر ذلك الاعتقاد عليهم ومع ذلك ، ففي نص القرآن ، ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلةً ، وذلك قوله تعالى : (مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ) ، وأمثال ذلك كثير

٣٩١ - (مسألة مهمة) : « ومن قدح في الهجاز ، وهم أن يصفه بغير الصدق ، فقد خبطَ خبطًا عظيمًا ، ويَهْرَفُ بما لا يَخْفَى »

٣٩١ - من حق العاقل ، فكيف بطالب الدين ؟ أن يتوقّف على البحث عن حقيقة « الهجاز » والعناية به ، حتى يُحصَلُ ضروبه ، ويَضْبِطَ أقسامه ، فإن للشيطان من جانب الجهل مداخِلَ خفيةً يأتي منها صاحب الدين ، فيسرق دينه من حيث لا يشعر ، ويلقيه في الضلالة من حيث يظنّ أنه مُهْتَدٍ . فيقتسمه البلاء من جانبيين : « الإقراط » و « التفريط » . فمن مغرورٍ مُغْرَى بنفى الهجاز والبراءة منه ، فيرى أنّ لزوم الظاهر فرض لازم = وآخر يغلو فيه ويفرط ويتجاوز حدّه ، فيعدل عن الظاهر ، ويسوّم نفسه التعمّق في التأويل ، ولا سبب يدعو إليه

٣٩١ - أما « التفريط » ، فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ) ، وقوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ) ، و : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) ، فإذا قال لهم أهل التحقيق : « الإتيان » و « المجيء » ، انتقل من مكان إلى مكان ، و « الاستواء » إن حُمل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزًا ومكانًا ، والله عز وجل خالق الأمكنة والأزمنة = وأن المعنى على : « إلا أن يأتهم أمر الله » ، و « جاء أمر ربك » = نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيتُه أعطاك الوفاق بلسانه ، وقلبه يتردد في الحيرة ، ولا يُجزيه مُجزي قوله تعالى : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) على الظاهر ، لأجل علمه أن الجماد لا يُسأل . وكان من حقه أن لا ينجّم هنا على الظاهر ، مع ما فيه ، إن أُخذ على ظاهره ، من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك

* * *

٣٩٢ - وأما « الإفراط » ، فما يتعاطاه قومٌ يُحبون الإغراب في التأويل ، وينسون أن احتمال اللفظ شرطٌ في كل ما يُعَدل به عن الظاهر ، فيُعرضون عنه حُبًا للتشوف ، أو قصدًا إلى التعمية وذهابًا في الضلالة

* * *

٣٩٤ - وأقل ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى ، المنكرون للمجاز ، أن التنزيل ، كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها = كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنهم ما يتعارفونه من « التشبيه » و « التمثيل » و « الحذف » و « الاتساع »

- وكذلك كان من حق الطائفة الأخرى ، المحبة للإغراب في التأويل ، باستكراههم الألفاظ على ما لا يُقله من المعاني = أن تعلم أنه عز وجل لم يرض لنظم كتابه ، ما هو عند القوم المخاطبين خلاف البيان ، وفي حد الإغلاق والبعد عن البيان ، وهو شيء يخرج عن كل طريق ويُباين كل مذهب ، وكان الألفاظ تنقلب عن سجيّتها ، وتؤدى ما لا يوجب حكمها أن تؤدبه

* * *

٣٩٥ - (هذا كلام في ذكر « المجاز » ، وفي بيان معناه وحقيقته)

- معنى « المجاز » ، وذلك إذا عُدل باللفظ عما يوجه أصل اللغة ، بوصف عندئذ بأنه « مجاز » على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي ، (أى : تعلّوه) ، أو جاز هو مكانه الذى وضع فيه أولًا

- وإطلاق « المجاز » على اللفظ المنقول عن أصله يقتضى شرطاً : وهو أن نقله على وجه لا يُعْرَى معه من ملاحظة الأصل ، ومعنى « الملاحظة » ، أن الاسم يقع لما تقول إنه « مجاز » فيه ، بسبب بينه وبين الذى تجعله حقيقة فيه
- مثال ذلك : « اليد » ، التى تقع للنعمة ، وأصلها الجارحة ، لأن من شأن النعمة أن تصدر عن « اليد » الجارحة ، ومنها تصل إلى المقصود بها
- ثم « اليد » ، إذا أريد بها القوة والقدرة ، لأن « اليد » الجارحة هى التى يكون بها البطش والأخذ والدفع والضرب والقطع وما يخبر عن وجوه القدرة ، ولذلك لا تجدهم يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة
- ٣٩٦ - ولذلك لم يَجُز استعمال « المجاز » فى الألفاظ التى يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين ، وذلك كمثل « الثور » يكون اسماً للقطعة الكبيرة من الأقط ، و« النهار » اسم لفرخ الحيارى ، و« الليل » لولد الكروان . فإن القطعة من الأقط ليس بينها وبين الحيوان المعلوم سبب ، وكذلك فرخ الحيارى ، وولد الكروان ليس بينه وبين ضوء الشمس والظلام ، سبب أذاهُ إليه وساقه

* * *

- ٣٩٦ - وقولنا : « المجاز » ، يعنى أن نبين اللفظ أصلاً مبدوءاً به فى الوضع ، وجريه على الغرض الثانى إنما هو على سبيل الحكم يتأذى إلى الشيء من غيره
- ولذلك لم ترهم يطلقون « المجاز » فى الأعلام ، وإنما يطلقون عليه « النقل » ، ويقولون : « العَلَم منقول ومرتجل » ، كمثل اسم جنس على من يسمى أسداً وثوراً ، أو صفة ، كعاصم وحاتر ، أو فعل ، كيزيد ويشكر . وكل ذلك لا التباس فيه بين الأصل ، وبين اللفظ المشترك وليس بين هذه الألفاظ المشتركة ، ما كان بين « اليد » للنعمة ، و« الراوية » بمعنى المزايدة ، وهى فى الأصل اسم للبعير الذى يحملها = وليس أيضاً كنجو الجزء من الشخص وبين جملة الشخص ، كقولهم للريفة : « عيناً » ، وتسميتهم الناقة : « نأباً » وليس بينها أيضاً ما بين النبت والغيث ، والسماء والمطر . ففى هذا كله تأؤل ، هو الذى أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه

* * *

- ٣٩٧ - وهذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه ، تختلف فى القوة والضعف والظهور ، فهذه الأسماء التى ذكرتها ، فقولهم للشاة التى تُذبح عن الصبي « عقيقة » ، وذلك إذا حُلقت عقيقته (أى : شعره) ، فهذه أقوى من قولهم : « القَيِّرة » للصوت فى قولهم : « رفع عقيقته » ، وذلك أنه شىء جرى اتفاقاً ، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة

- هذا ، على أن القياس يقتضى أن لا يسمّى هذا « مجازاً » ، ولكن يُجرى مُجرى الشيء يُحكى بعد وقوعه ، لم يقصد فيها إلى قياس أو تشبيه
- (ومقصودنا الآن غير ذلك ، لأن القصد في هذا الفصل أن أيبّن أن « المجاز » ، أعمُّ من « الاستعارة » ، وأن الصحيح من القضية : أن كَلَّ استعارة مجازٌ ، وليس كَلَّ مجاز استعارة

ولذلك نرى أن العارفين بعلم الخطابة والشعر ، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع قالوا : إن « الاستعارة » نقل الاسم عن أصله إلى غيره ، للتشبيه على حدّ المبالغة

- ٣٩٩ - قال القاضي أبو الحسن الجرجاني صاحب كتاب الوساطة : « ملاك الاستعارة ، تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار للمستعار منه » ، ويعلّونها في أقسام البديع ، لأنها دخلت فيه بقيد ، وهو نقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة . وهذا شرط ليس في « المجاز » = يبيّن ذلك أن « الاستعارة » إن كانت تُساوَى « المجاز » وتجرى مجراه ، حتى تصلح لكل ما يصلح له ، فذكرها في أقسام البديع يقتضى أن كَلَّ موصوف بأنه « مجازٌ » فهو بديع عندهم ، حتّى يكون إجراء « اليد » على النعمة ، و« الناب » على الناقه ، و« العين » على الربيبة ، و« العقيقة » على الشاة ، بديعاً كله ، وهذا يبيّن الفساد

- ٣٩٩ - وأما ما تجده في كتب اللغة ، من إدخالهم ما ليس طريق نقله التشبيه في « الاستعارة » ، كما فعل ابن دُرَيْد في الجمهرة ، فابتدأ باباً فقال : « باب الاستعارات » ، ثم ذكر « الوغى » وهو اختلاط الأصوات ، ثم كثر فصارت الحرب « وَغَى » = و« رَعَيْتَا الْغَيْثَ وَالسَّمَاءَ » ، وذكر « الراوية » وهى المزايدة ، و« العقيقة » = ثم ذكر فيما بين ذكوره هذه الكلم ، أشياء هى استعارة على الحقيقة ، لأنه قال : « الظمأ » العطش وشهوة الماء ، ثم كثر ذلك حتى قالوا : « ظمئتُ إلى لقاتك »

- ٤٠٠ - والسبب في ذلك ، من إطلاق « الاستعارة » على ما هو تشبيه ، وعلى ما ليس من التشبيه في شيء ، ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وملابسة بينهما ، وما كان من الخلط بينهما = هو أنهم نظروا ما تعارفه الناس في معنى « العارية » ، ولم يراعوا عرف أهل العلم بالشعر . وهذه طريقة عامية

- ٤٠١ - وليس هذا بالمذهب المرضي ، بل الصواب أن تُقصر « الاستعارة » على ما نقله نقل التشبيه

للمبالغة ، لأن هذا نقلٌ مُطَرِّدٌ على حدِّ واحد . وله فوائد عظيمة شريفة ، فالتطفُّل به على غيره في الذكر ، وتركه مغموراً بين أشياء ليس في نقلها مثل نظامه أو فوائده ، ضعفٌ من الرأى

٤٠١ - وقد يقع في كلام العلماء بالشعر ، ذكر « الاستعارة » بهذه الطريقة العامة ، ولكن لا يكون ذلك منهم عند ذكر القوانين ، وحيث تُقرَّر الأصول

- مثال ذلك . ما قاله أبو القاسم الأمدى في الموازنة ، في فصل يجب فيه عن شيء اعترض به على البحرى في قوله :

فَكَانَ مَجْلِسُهُ الْمُحَجَّبَ مَحْفِلٌ وَكَانَ خَلْوَتُهُ الْخَفِيَّةَ مَشْهَدٌ

ثم قال : « إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قومٌ واستدلَّ على ذلك بقول مهلهل :

* وَأَسْتَبَّ بِعَدِكَ يَا كُتَيْبُ الْمَجْلِسِ *

على الاستعارة . وليس « المجلس » إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، بل على معنى الكثرة والملاسة . ثم ذكر ما قاله الأمدى في موضع القوانين في أن « الاستعارة » من البديع

٤٠٢ - ثم بين حقيقة اللفظ المنقول من أجل التشبيه على المبالغة ، وبين ذلك بيانياً شافياً في معنى « العارية »

٤٠٣ - ثم قال : « وأما ما كان منقولاً لأجل التشبيه ، كاليد في نقلها إلى النعمة ، (انظر ما سلف ص : ٣٩٥) ، فلا يوجد فيها إرادة التشبيه ، لا مبالغة ولا غير مبالغ . ولو ادعى مدَّع أن تكون « اليد » اسماً وُضِعَ للنعمة ابتداءً ثم نقلت إلى الجارحة ، لم يكن ذلك مستحيلاً »

٤٠٤ - عبارة أخرى في بيان « العارية » ، و« الاستعارة » ، ونقل « اليد » إلى النعمة

٤٠٤ - « الاستعارة غير المفيدة » ، سبب ذكرها في أول الكتاب (ص : ٢٩ - ٣٢) في

« الاستعارة » ، فاعتذر بأنه يضمنُ باسمها أن يقع هذا الموقع ، وقال : « ولكنى رأيتهم قد خلطوه بالاستعارة وعُدَّوه معدَّها ، فكرهتُ التشدد في الخلاف ، ونبَّهت على ضعف أمرها بأن سمَّيتها : استعارة غير مفيدة » ، ثم ذكر أن إطلاق الاستعارة على نقل « اليد » إلى معنى النعمة وأشباهاها كالراوية للمزادة والعين للريثة - إطلاقٌ بعيد

٤٠٥ - ثم قال : لو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل ، لجاز أن توصف الأسماء

المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة ، فيقال : « حَجَر » ، مستعار في اسم الرجل =
وذلك ارتكاب قبيح ، وفرط تعصب على الصواب

- ٤٠٦ - بيان آخر : إن جعلنا « الاستعارة » من صفة اللفظ فقلنا : « اسم مستعار » ، فإننا نشير به
إلى المعنى ، من حيث قصدنا باستعارة الاسم ، أن نُثبت أخص معانيه للمستعار له
- فقولنا في « زيد أسد » ، « جعله أسداً » ، يدل على أن استعارة الاسم للشيء تتضمن استعارة
معناه له . ولولا ذلك لما كان لهذا الكلام معنى
- (جَعَلَ) = فإن « جعل » لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفة للشيء ، كقولنا : « جعله
أميراً ، وجعله لصاً » ، نريد أنه أثبت له الإمارة واللصوية
- وحُكِمَ « جعل » إذا تعدى لمفعولين ، حُكِمَ « صير » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً »
إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لم تقل : « جعله أسداً » ، إلا على أنه أثبت
له معنى من معاني الأسود

- ٤٠٦ - تمام تفسير « جعل » . فإن قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا) إنما
جاء على الحقيقة التي وصفها ، وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث ، واعتقدوا وجودها
فيهم = وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث أو البنات من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة .
هذا محال لا يقوله عاقل . وهو بيان مهم

- ٤٠٨ - (« فصل » في تقسيم « المجاز » إلى اللغوي والعقلي = واللغوي إلى « الاستعارة »
وغيرها)

- « المجاز » على ضربين :
« مجاز » من طريق اللغة
و« مجاز » من طريق المعنى والمعقول
- فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة ، كقولنا : « اليد ، مجاز في النعمة » و« الأسد مجاز في
الإنسان وكل ما ليس بالسبع المعروف » ، كان حُكْمًا أجزئاً عليه من طريق اللغة ،
إما تشبيهاً ، وإما لصلة وملابسة بين المنقول إليه والمنقول عنه

- ومتى وصفنا بالجماز الجُملة من الكلام ، كان « مجازًا » من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك لأن أوصاف الجُمْل لا يصحُّ رُدُّها إلى اللغة ، وذلك لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم ، أو اسم إلى اسم ، وذلك شيءٌ يحصل بقصد المتكلم . فلا يصيرُ « ضرب » خبرٌ عن « زيد » بواضع اللغة ، بل عن قصد إثبات الضرب فعلاً له . وتعيين ما يثبت له ، يتعلّق بمن أراد ذلك ، صادقةٌ كانت الدعاوى أو كاذبةٌ = ومُجرأةٌ على صحتّها أو مُزألةٌ عن مكانها = ومطلقةٌ بحسب ما تأذن به العقول = أو معدولاً بها حتى تنتظم في سلك التخيل ، وسلوكاً بها في مذهب التأويل

٤٠٩ - بيان ذلك ، إذا قلنا : « تحطُّ أحسنُ ممّا وشأه الربيع أو صنّعه الربيع » ، فقد أدعينا في ظاهر اللفظ أن للربيع فعلاً ، وأنه شارك الحىّ القادر في صحّة الفعل منه . وذلك تجوّزٌ من حيث المعقول لا من حيث اللغة ، فلو قلنا : « إنه مجازٌ من حيث اللغة » ، صرنا كأننا نقول : إن اللغة هى التى أوجبت أن يختصّ الفعل بالحىّ القادر دون الجماد ، وأنها لو حكمت بأنّ الجماد يصحُّ منه الفعل والصنّع ، لكان ما هو مجازٌ الآن حقيقةً ، ولعاد ما هو متأوّل معدوداً فيما هو حقٌّ مُحصّل ، وذلك محالٌ

- وإنما يُتصوّر مثل هذا القول في الكليم المفردة ، نحو : « اليد » للنعمة ، فيصح أن يقال : لو كان واضع اللغة وضع « اليد » أولاً للنعمة ، ثم عدّها إلى الجارحة ، لكان حقيقة فيما هو الآن مجازٌ ، ومجازاً فيما هو حقيقة

٤١٠ - (اعتراضٌ) :

فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون لإثبات الفعل للشيء كما زعمت ، ولكننا إذا قلنا : « فَعَل الربيعُ الوشى » ، فإننا نريد بذلك معنى معقولاً ، وهو أن الربيع سببٌ في كون الأنوار التى تشبه الوشى . فقد نقلنا الفعل عن حُكْم معقول وُضع له ، إلى حكم آخر معقولٍ شبيهٍ بذلك الحكم = فصار كقول « الأسد » عن السبع إلى الرجل الشبيه به في الشجاعة . أفقول : « الأسد » على الرجل مجازٌ من حيث المعقول ، لا من حيث اللغة ، كما قلت في صيغة : « فَعَل » = مسندةٌ إلى ما لا يصحُّ أن يكون له فَعَلٌ = : إنها مجازٌ من جهة العقل لا من جهة اللغة ؟

- (فأقول) : بينهما فرقٌ ، وإن ظننتهما متساويين . وذلك أن « فَعَل » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق ، والحكم فى بيان من يستحقُّ هذا الإثبات وتعيينه إلى العقل . أمّا « الأسد » فموضوع للسبع قطعاً ، واللغة هى التى عيّنت المستحقُّ له ، ولولا نَصُّها

لم يُتصوّر أن يكون هذا السَّبْع بهذا الاسم أوّلَى من غيره = فأما استحقاق الحَيِّ القادر أن يُقَبَّت الفعل له واختصاصه بهذا الإثبات دون كلِّ شيء سواه ، فبفرض العقل ونصّه ، لا باللغة ، فقد نقلت « الأسد » عن شيء هو أصلٌ فيه باللغة لا بالعقل = وأما « فَعَلٌ » فلم تنقله عن الموضوع الذى وضعته اللغة فيه ، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء ، وهو فى قولك : « فَعَلٌ الربيع » باقٍ على هذه الحقيقة غير زائلٍ عنها . ولن يستحقّ اللفظ الوصف بأنه « مجازٌ » ، حتى يجرى على شيء لم يُوضَع له فى الأصل = وإثبات الفعل لغير مستحقّه ، ولما ليس بفاعل على الحقيقة ، لا يُخرِج « فَعَلٌ » عن أصله ، لأن الذى وُضِعَ له « فَعَلٌ » هو إثبات الفعل للشيء فقط ، فخارجٌ عن دلالته ، وغير داخل فى الموضوع اللغوى ، بل لا يجوز دخوله فيه ، لما قدّمْتُ قبل من استحالة أن يقال (ص : ٤٠٩) : « إنَّ اللغة هى التى أوجبت أن يُختصَّ الفعل بالحَيِّ القادر دون الجماد » ، وما فى هذا القول من الفساد العظيم

* * *

٤١١ - (نُكْتَةُ جَامِعَةٍ) :

- وهى أن « المجاز » فى مقابلة « الحقيقة » ، فما كان طريقاً فى أحدهما من عقل أو لغة ، فهو طريقٌ فى الآخر . فإذا كان كون « الأسد » حقيقة فى السبع ، هو من طريق اللغة دون العقل ، وجب أن تكون اللغة أيضاً هى الطريق فى كونه « مجازاً »
- وإذا علمت أن طريق الحقيقة فى إثبات الفعل للشيء هو العقل ، فينبغى أن تعلم أيضاً أنه هو الطريق إلى المجاز فيه . فكما أن العقل هو الذى دلَّك حين قلت : « فَعَلٌ الحَيِّ القادر » ، أنك لم تتجوَّز ، بل أنت واضعٌ قدّمك على مَحْضِ الحقيقة ، كذلك ينبغى أن يكون هو الدال إذا قلت : « فَعَلٌ الربيع » ، على أنك تجوّزت ورُزِلت عن الحقيقة

* * *

٤١١ - (اعْتِرَاضٌ آخَرٌ ، عَلَى تَقْسِيمِ الْمَجَازِ إِلَى لَغَوِيٍّ وَعَقْلِيٍّ) :

فيقول المعارض : كان سياق هذا الكلام يقتضى أن طريق « المجاز » كلُّه العقل ، وأن لاحظتُ للغة فيه . وذلك أنّا لا نُجرى اسمَ الأسد على المشبّه بالأسد ، حتى ندعى له الأُسديّة ، وحتى نُوهِم أنه حين أعطاك من البسالة والبطش ، ما تجده عند الأسد = صار كأنه واحدٌ من الأسود . وقد قدّمت أنت فيما مضى ما بيّن أنك لا تجوّز فى إجراء اسم المشبّه به على المشبّه ، حتى تُخَيِّلَ إلى نفسك أنه هو بعينه . فقولك : « رأيتُ أسداً » ، متجوَّزٌ من طريق المعقول ، كما تقول فى : « فعل الربيع » . وكذلك يصير المجازَ فيهما جميعاً عقلياً . فكيف قسّمته قسّمين : لغوى وعقلى ؟

٤١٢ - (رد الاعتراض) :

- هذا الذى زعمت من أنك لا تُجرى اسمَ المشبّه به على المشبّه حتى تدعى أنه صار من ذلك الجنس ، نحو أن تجعل الرجل كأنه فى حقيقة الأسد = صحيح كما زعمت ، لا يدفعه أحد ، بل عليه المعول فى كون التشبيه على حدّ المبالغة ، وهو الفرق بين « الاستعارة » و « التشبيه المرسل » ، إلا أنك قد أغفلت أن تجوزك هذا الذى الذى طريقه العقل ، يُفضى بك إلى أن تُجرى الاسم على شىء لم يُوضَع له فى اللغة . فمن هنا جعلنا طريقه اللغة

٤١٢ - (اعتراض ثالث) :

- يقول : لا أسلم أنه جرى على شىء لم يوضع له فى اللغة ، لأنك إذا قلت : « لا تُجرى على الرجل حتى تدعى له أنه فى معنى الأسد » ، لم تكن قد أجرته على ما لم يُوضَع له ، وإنما كان يكون جازياً على غير ما وُضِع له ، أن لو كنت أجرته على شىء لتفيد به معنى غير الأسدية . وذلك ما لا يُعقل ، لأنك لا تُفيد بالأسد فى التشبيه أنه رجلٌ مثلاً ، أو عاقل ، أو على وُضِف لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه ألبتة .

٤١٣ - (رد الاعتراض) :

فأقول له : فصارى حديثك هذا أننا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبّه بالأسد ، على طريق التخييل والتأويل ، أفليس على كُُلِّ حال قد أجريناه على ما ليس بأسدٍ على الحقيقة ؟ أو لسنا قد جعلنا له مذهباً لم يكن له فى أصل الوضع ؟

- وهبنا ادعينا للرجل الأسدية حتى استحقّ بذلك أن تُجرى عليه اسم الأسد ، أترانا نتجاوز فى هذه الدعوى حديث الشجاعة ، حتى ندعى للرجل صورته وهيبته البادية للعيون ؟ واللغة لم تضع الاسم للشجاعة وحدها ، بل للجئته كلها . ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة وحدها ، لكان صفة لا أسماً ، ولكان كُُلُّ شىء يُفضى فى شجاعته إلى ذلك الحدّ ، مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً ، لا على طريق التشبيه والتأويل .

- وإذا كان كذلك ، فإننا وإن كنا لم ندلّ به على معنى لم يتضمّن اسم الأسد فى أصل وضعه ، فقد سلبناه بعض ما وُضِع له ، وجعلناه للمعاني التى هى باطنة فى الأسد وغريزة ، مجردة عن المعاني الظاهرة التى هى الجئته أو الهيبة ، وفى ذلك كفاية فى إزالته عن أصل وقَع له فى اللغة ، ونقله عن حدّ جرّيه فيه إلى حدّ آخر مخالفٍ له

٤١٤ - وليس فى « فَعَلَ الربيع » ، إذا تُجوز فيه ، شىء من ذلك ، لأننا لم نسلبه لا بالتأويل ولا غير التأويل ، شيئاً وضعته اللغة له ، لأنه لإثبات الفعل للشيء . وإذا كان كذلك ، كان الذى

أرادت اللغة به موجودًا ثابتًا = ثبوته في قولك : « فعل الحىُّ القادر » ، لم ينقص منه شيء ، ولم يُزل عن حدِّ إلى حدِّ

٤١٤ - (اعتراض رابع) :

قال : قد علمنا أن طريق « المجاز » يمتدح إلى لغوى وعقلى = وأن « فعل الربيع » طريقه المعقول ، وأن « الأسد » إذا استعير لغير السبع من طريق التشبيه ، طريق مجازه اللغة = فبى أن نعلم لم خصصت « المجاز العقلى » بأن توصف به الجملة دون الكلمة الواحدة . وهلا جوزت أن يكون « فعل » على الانفراد موصوفًا به ؟

- (رد الاعتراض) :

سبب ذلك أن المعنى الذى وُضِعَ له « فعل » لا يتصور الحكمُ عليه بمجازٍ أو حقيقة ، حتى يُستند إلى الاسم ، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء = فما لم يُبين ذلك الشيء الذى تُثبته له ، لم يُعقل أن الإثبات واقع موقعه ، أم قد زال عنه وجازه إلى غيره

٤١٥ - وقولك : « هلا جوزت أن يكون « فعل » على الانفراد موصوفًا به » ، مُحالٌ ، بعد أن ثبت أن لا مجاز في دلالة اللفظ ، وإنما المجاز في أمر خارج عنه

٤١٥ - (اعتراض خامس) :

- عاد المعارضُ فقال : أردتُ : هلا جوزت المجاز إلى معناه وحده ، وهو إثبات الفعل ، فيقال : « هو إثبات فعل إلى سبيل المجاز »

- (رد الاعتراض) :

ذلك لا يتأتى أيضًا إلا بعد ذكر الفاعل ، لأن « المجاز » أو « الحقيقة » إنما يظهر ويتصور من المُثَبِّتِ والمُثَبَّتِ له ، والإثبات = وإثبات الفعل من غير أن يُقيد بما وقع الإثبات له ، لا يصحُّ الحكم عليه بمجاز أو حقيقة = لا يمكنك أن تقول : « إثبات الفعل مجاز ، أو حقيقة » ، هكذا مرسلًا ، إنما تقول : « إثبات الفعل للربيع مجاز ، وإثباته للحى القادر حقيقة »

- وإذن ، فقد علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن ههنا مجازٌ أو حقيقة من طريق العقل ، إلا فى جملة الكلام ، ووزان الحقيقة والمجاز العقليين ، ووزان الصدق والكذب . يستحيل وصف الكليم المفردة بالصدق والكاذب : « رجلٌ = على الانفراد = كذب أو صدق » ،

فكذلك يستحيل أن يكون ههنا حكم بالمجاز أو الحقيقة ، وأنت تنحو نحو العقل ، إلا في الجملة المفيدة . (وهذا أصل كبير فأعرفه)

٤١٦ - (فصل في الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز أم لا ؟)

- الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها ، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها ، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها
- مثال ذلك : أن المضاف إليه يكتسى إعراب المضاف في نحو قوله تعالى : (وَسئَلِ الْقَرْيَةَ) ، فالأصل : (وسئَلِ أهل القرية) ، فالأصل وعلى الحقيقة جرُّ القرية ، والنصب فيها مجازٌ ولا ينبغي أن يقال : « وجه المجاز في هذا ، الحذف » ، فإن « الحذف » إذا تجرَّد عن تغيير حكم من أحكام ما بقى بعد الحذف ، لم يُسمَّ مجازًا ، كقولك : « زيدٌ منطلقٌ وعمرو » ، بحذف الخبر ، لأن الحذف لم يؤدِّ تغيير حكم فيما مضى من الكلام . فإن معنى المجاز : « أن تجوزَ بالشيء موضعهُ وأصله » ، فالحذف بمجردُه لا يستحق الوصف بالمجاز

- ٤١٧ - وإذا امتنع أن يكون مجرد الحذف مجازًا ، دون أن يحدث هناك بسبب الحذف تغيير حكم على وجه من الوجوه = فإن « الزيادة » في هذه القضية كالحذف ، فلا يقال في قوله تعالى : (فِيمَا رَحْمَةٍ) في زيادة « ما » ، أن جملة الكلام مجازٌ ، لأن ذلك محالٌ ، لأن « المجاز » أن يُراد بالكلمة غير ما وُضعت له في الأصل ، أو يُؤاد فيها ، أو يُوهَم شيء ليس من شأنها ، كما يهاكم بظاهر النصب في « القرية » أن السؤال واقع عليها
- فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زيد فيه ، فإن حدث بسبب ذلك الزائد حكمٌ تزول به الكلمة عن أصلها ، جاز أن يوصف ذلك الحكم بأنه مجاز ، كقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، فالجرُّ في « المثل » مجازٌ ، لأن أصله النصب ، والجرُّ حكمٌ عرض لها من أجل زيادة « الكاف » . وبيان ذلك

٤١٨ - (اعتراض) :

- إن قلت : « المجاز على أقسام ، والزيادة من أحدها »

- (رد الاعتراض) :

فيقال : هذا لك ، إذا حدت المجاز بمحد تدخل الزيادة فيه = ولا سبيل إلى ذلك ، لأن قولنا : « المجاز » يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع ، وتنقلها من دلالة إلى دلالة

- فإنه لا يُعقل من « المجاز » أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطها دلالة على وجه من الوجوه =
ووصف اللفظ بالزيادة ، يُفيد أن لا يراد بها معنى ، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قط

٤١٩ - (اعتراض) :

أول ليس يقال : إن الكلمة لا تُعزى من فائدة ما ، ولا تصير لَعْوًا على الإطلاق ، حتى قالوا :
إن « ما » في قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ) ، تفيد التوكيد ؟

- (رد الاعتراض) :

- أقول : إن كون « ما » تأكيدًا ، نقل لها عن أصلها ومجاز فيها ، فإن ذلك لا يقدح فيما أردت
تصحيحه ، لأنه لا يتصور أن تصف الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز ، ومتى ادعينا
لها شيئًا من المعنى ، فإننا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة . ولذلك يقول الشيخ أبو على
الفارسي = في الكلمة إذا كانت تزول من وجه ولا تزول من آخر = : « مُعتدُّ بها من وجه ،
غير مُعتدُّ بها من وجه »

- وكذلك توصف « لا » في قولنا : « مررت برجل لا طويل ولا قصير » ، بأنها مزيدة ، ولكن على
هذا الحد ، فيقال : « هي مزيدة غير مُعتدُّ بها من حيث الإعراب ، ومعتدُّ بها من حيث
أوجبت نفي الطول والقصير عن الرجل ، ولولاها لكانا ثابتين له »

٤٢٠ - وتطلق الزيادة على « لا » في قوله تعالى : (لَقَلَّ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) ، لأنها
لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها . ثم إن قلنا إن « لا »
هذه المزيدة تُفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله : (أن لا يَقْدِرُونَ) ، فإننا نجعلها
من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة ، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تُفد النفي الصريح
فيما دخلت عليه

- وإذا ثبت أن وصف الكلمة بالزيادة ، نقيضُ وصفها بالإفادة ، علمت أن الزيادة من حيث
هي زيادة ، لا توجب الوصف بالمجاز

٤٢٠ - (اعتراض) :

فإن قلت أيها المعارض : تكون سببًا لنقل الكلمة عن معنى هو أصلٌ فيها ، إلى معنى ليس
بأصل

- (جواب الاعتراض) :

أقول : كدت تقول قولاً يجوز الإصغاء إليه ، وذلك ، إن صحَّ ، نظيرُ ما قدّمت من أن الحذف أو الزيادة قد تكون سبباً لحذوٲ حُكْمٍ في الكلمة تدخُل من أجله في المجاز ، كنصب « القرية » في الآية وجرَّ « المِثْل » في الآية الأخرى ، (انظر ص : ٤١٦ ، ٤١٧)

٤٢٠ - (أصل من أصول هذا الباب) :

- أن من حقِّ المحذوف ، أو المزيد ، أن يُنسب إلى جُملة الكلام ، لا إلى الكلمة المجاورة ، فتقول في قوله تعالى : (وَسَمِّلِ الْقَرْيَةَ) في الكلام حذف ، والأصل : « أهل القرية » ، تعنى حُذِف من بين الكلام

- وكذلك تقول في : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، « الكاف » زائدة في الكلام ، والأصل : « ليس مثله شيءٌ » = ولا تقول : « هي زائدة في مثل » = ولو جاز غير ذلك ، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذ حُذِف في : « زيد منطلق وعمرو » أنه محذوف من المبتدأ نفسه ، على حدِّ حذف اللام من : يَد ، ودم ، وذلك ما لا يقوله عاقل

- وكذلك تقول في : « وَسَمِّلِ الْقَرْيَةَ » : « حُذِف المضاف من الكلام » ، ولا تقول : « حذف المضاف من المضاف إليه »

- وهذا أوضح من أن يخفى ، ولكنني استقصيته ، لأنى رأيتُ في بعض العبارات المستعملة في المجاز والحقيقة ، ما يُوهِم ذلك

٤٢٠ - (ومما يجب ضبطه هنا أيضاً) :

- أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حَذِف ، أو إسقاط مذكور ، كان على وجهين :

الأول : أن يكون امتناع تركه على ظاهره ، لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثاله الآيتان المتقدمتان تلاوتهما . فأنت إذ رأيت : « سَمِّلِ الْقَرْيَةَ » في غير التنزيل ، لم تقطع بأن ههنا محذوفاً ، وذلك لجزاؤ أن يكون كلامٌ رجلٍ مرَّ على قريةٍ قد حُرِبَت وباد أهلها ، فأراد أن يقول لك واعظاً ومذكراً : « سَمِّلِ الْقَرْيَةَ عَنْ أَهْلِهَا ، وَقُلْ لَهَا مَا صَنَعُوا » ، على حدِّ قولهم : « سَمِّلِ الْأَرْضَ مَنْ شَقَّ أَنْهَارَكَ ... » ، (انظر ص : ١٢)

- وكذلك إذا سمعت من يقول : « ليس كمثلي زيد أحدٌ » ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوزت أن يريد : « ليس كالرجل المعروف بمثالة زيد أحدٌ »

الوجه الثاني : أن يكون امتناعُ تركِ الكلام على ظاهره ، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة ، من أجل الكلام نفسه ، لا من حيث غرض المتكلم ، وذلك كنحو أن يكون المحذوف أحد جُزئى الجملة ، كقوله تعالى : (فَصَبِّرْ جَمِيلٌ) ، لأبْد من تقدير محذوف ، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواء كان فى التنزيل أو فى غيره = وذلك أن الداعى إلى تقدير المحذوف ههنا هو : أن الاسم الواحد لا يُفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حُكم الاسم الواحد ، و« جميل » صفةٌ للصبر «

- وتقول للرجل : « مَنْ هذا » ، فيقول : « زيدٌ » ، أى : « هو زيد » ، فهذا الإضمار واجبٌ ، لأن الاسم الواحد لا يفيد = وكيف يفيد الاسم الواحد ، ومدارُ الفائدة على إثبات أو نفى ، وكلاهما يقتضى شيئين : مُثَبَّتٌ ومُثَبَّتٌ له ، ومُنْفَىٌ ومُنْفَىٌ عنه ؟

٤٢٣ - وأما وجوبُ الزيادة هذه الجهة ، فنحو قولهم : « بحسبك أن تفعل كذا » ، وقوله تعالى : (كَفَى بِاللَّهِ) = إن لم تقتضِ زيادة « الباء » ، لم تجد للكلام وجهًا تصرفه إليه ، فلا بد لك من أن تقول : إن الأصل : « حَسْبُكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، و« كَفَى اللَّهُ » ، وذلك أن « الباء » لتعدية الفعل إلى الاسم ، وليس فى : « بحسبك أن تفعل » ، فعلٌ تُعَدِّيه الباء إلى « حسبك » . وكذلك الأمر فى « كفى » أو أقوى ، لأن الاسم الداخِل عليه الباء فى « كفى بالله » ، هو فاعل كفى ، ومحالٌ أن تُعَدَّى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء

٤٢٣ - ما فى آخر المخطوطة من النص على الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء ، بعد العصر ، السابع عشر من شهر جمادى الآخرة من سنة ستمئة وستين بدمشق

٤٢٤ - فراغى أنا قارىء الكتاب فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٩ من الهجرة ، والله الحمد والمنة

٤٢٥ - الفهارس

٤٧٢ - فهرس كتاب « أسرار البلاغة »